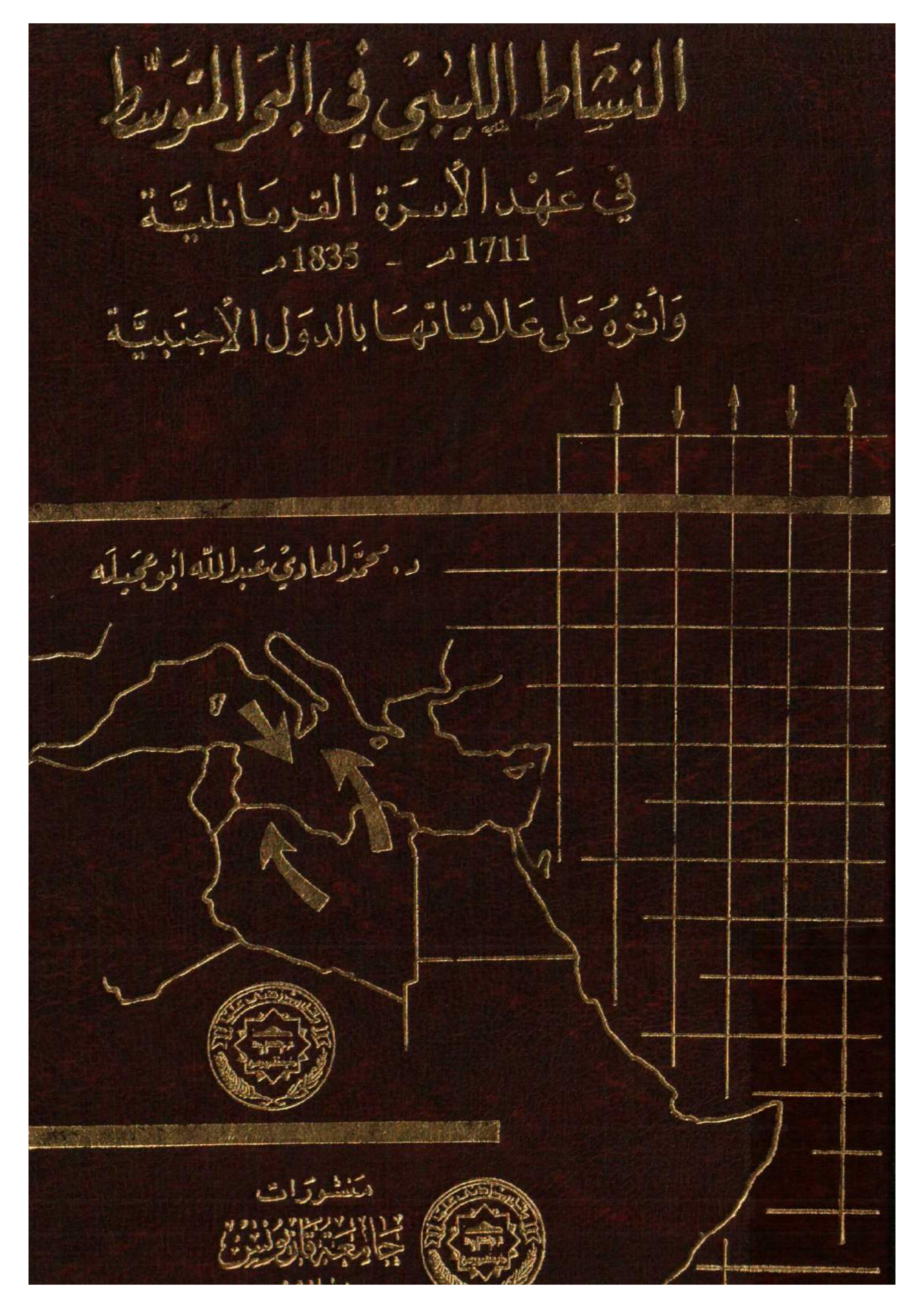

النشاط الليبي في البحر المتوسط
في عهد الأسرة القرمانلية
1711م - 1835م
وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية
د. محمد الهادي عبدالله أبو عجيلة
منشورات
جامعة قاريونس


وقل رب زدني علما
جامعة قاريونس
وقل رب زدني علما
جامعة قاريونس
وقل رب زدني علما
جامعة قاريونس

النشاط الليبي في البحر المتوسط

في عهد الأسرة القرمانلية

1711م - 1835م

وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية

النشاط الليبي في البحر المتوسط

في عهد الأسرة القرمانلية

1711م - 1835م

وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية

د. محمد الهادي عبدالله ابوعجيلة
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب والتربية - جامعة قاريونس

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

رقم الايداع 96/2315

دار الكتب الوطنية - بنغازي

الطبعة الاولى 1997 م .

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

«مقـــدمـة»

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبـي المصطفى الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنه منذ العصور القديمة أطلق الجغرافيون القدماء اسم ليبيا على المنطقة الممتدة من خليج قابس ـ في تونس ـ حتى خليج سرت التي يقع في منتصف ليبيا، والمتأخرون منهم، قصروا اسيم ليبيا على طرابلس وحذفوا منها منطقة خليج قابس الواقع جغرافيا داخل حدود تونس الحالية.

وفي زمن الإمبراطور (آدريـان ARERYAN) كان يطلق على طرابلس الغرب اسم ليبيا البحرية.

وأطلق اسم ليبيا على القسم الشرقي من طرابلس في زمن الامبراطور (قسطنطين KOSTANTIN) وكثير من المؤرخين يرجحون أن اسم ليبيا محرف من كلمة ـ لوبيا ـ وهي مدينة تقع بين الاسكندرية وبرقة، وهي كلمة قديمة تنحدر من العصور الجغرافية القديمة، وقد هجر استعمالها منذ زمن بعيد.

والحقيقة التي يؤيدها أكثر المؤرخين، أن المنطقة التي تسمى لوبيا هي الأرض الواقعة بين حدود مطروح الغربية وبرقة الشرقية، وهذه المنطقة كانت عاصمة لوبيا، وفيها يقطن الليبيون.

هذا ويذكر (هيرودوت HERODOTT) المؤرخ الاغريقي: أن الليبيين بالمعنى القديم الواسع للكلمة ذو أصـول جنسية مختلفة وقسمهم إلى أربعة شعوب: اثنان منهم أصيلان والاخران دخيلان، فالأصيلان هما: الاثيوبـي ـ والليبـي، والدخيلان: هما الفينيقيون والأغريق.

ومن المؤرخين الغربيين من يرجع الليبيين القدامى إلى أصل سامي ذاكراً أن هجرتهم كانت من الجزيرة العربية بعد انهيار سد مأرب أو من العراق بعد الطوفان، والعناصر التي هاجرت إلى ليبيا مرت بمصر وأقامت بها بعض الوقت، ولعل هذا هو ما جعل بعض المؤرخين يفترضون أن الليبيين القدامى فرع لأصل مصري.

أما المؤرخون العرب[1] فيذكرون أن اسم ـ لوبيا ـ نسبة لوبـي بن حام بن نوح عليه السلام.

ومن الباحثين الإيطاليين في القرن الثامن عشر من ذكر بأن اسم ليبيا محرف عن (لوب) بمعنى الحر والعطش في بعض اللغات السامية.

ومهما كان الأمر، فقد اتسع لفظ ليبيا قديماً فأطلق على شمال افريقيا من غرب الإسكندرية، ثم ضاق هذا اللفظ حتى أصبح علماً على هذا الإقليم الشامل لبرقة وطرابلس.

هذا، ولقد وفدت على ليبيا عناصر أخرى من الرومـان التي استولت على طرابلس من القرطاجيين سنة 106 قبل الميلاد، ثم استولوا على برقة سنة 96 ق.م، وقد هجر اسم ـ لوبيا ـ منذ عهد اليونان في (قورين)، ولم ينطقوا إلا بكلمة طرابلس، وبرقة.

وتذكر دائرة المعارف الإيطالية أن اسم ليبيا قديم ينحدر من العصور

---

(1) منهم: ابن عبد الحكم ـ وابن رسته ـ والمقريزي ـ والسيوطي: نقلاً عن: مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ـ الاسكندرية 1953م ص 10 ـ ص 11.

الجغرافية القديمة لكن أول من أخرجه إلى الاستعمال العالمي الجغرافي (ف ـ مينوتلي F. MENOTLI) في كتابه جغرافية ليبيا ـ المطبوع في سنة 1903م ليدل على الولاية التركية التي تشمل ـ طرابلس الغرب وتوابعها ـ ثم اتخذته إيطاليا اسماً رسمياً لولاية طرابلس الغرب وتوابعها بعد استيلائها عليها في 24 يونيه سنة 1929م ومنها شاع استعماله[1].

هذا وتكاد تجمع آراء المؤرخين على أن ليبيا لم تكن معروفة بهذا الاسم دولياً إلا في العشرينات من القرن الحالي.

وعلى الرغم من أن الفترة التي يتناولها هذا البحث بالدراسة كانت ليبيا تعرف خلالها باسم ولاية ـ طرابلس الغرب ـ وتوابعها، إلا أنه نظراً لشيوع اسم ـ ليبيا ـ حالياً على هذه المنطقة يرى الباحث أن دلالة اسم ـ ليبيا ـ على هذه المنطقة تكون أقوى من دلالة اسم ـ طرابلس ـ استناداً إلى الاسم القديم والحديث، ولذلك فقد آثرت أن أستخدم عبارة ليبيا أثناء دراستي لتاريخ ولاية طرابلس الغرب في تلك الفترة التي كان فيها الصراع على أشده بين القوى الإسلامية في الشمال الإفريقي وبين القوى المسيحية، ولست مبتدعاً في ذلك فإن كثيراً من البحوث التي تناولت تاريخ ليبيا في العصرين الإسلامي والعثماني تستخدم لفظ ليبيا دون لفظ طرابلس الغرب[2].

---

(1) راجع ذلك في كتاب محمود ناجي: تاريخ طرابلس الغرب: ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى بيروت 1970م منشورات الجامعة الليبية كلية الآداب ص 121 ـ ص122، وكتاب الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ط 2 نشر دار المعارف القاهرة 1963م ص 11 ـ ص 14، ومصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبي ص 10 ـ ص 11، ومحمد عبد المنعم خفاجي: قصة الأدب في ليبيا العربية «منشورات دار الكتاب الليبي بنغازي ليبيا د ت عنوان ليبيا والليبيون جـ 1 ص 33 ـ ص 27.

(2) مثل كتاب الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا، وكتاب جون رايت: تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، وكتاب شار فيرو: الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، وكتاب انتوني جوزيف كاكيا: ليبيا في العهد العثماني الثاني، =

ومن أهم المظاهر التي اقترن بها تاريخ ليبيا الحديث هو ذلك الصراع الإسلامي المسيحي في حوض البحر المتوسط منذ مطلع القرن السادس عشر عندما برز الإسبان يدافعون عن المسيحية باعتبارهم رواداً لها، وظهور الدولة العثمانية على رأس القوى الإسلامية، ولقد كان لهذا الصراع الأثر الكبير في تاريخ - ليبيا الحديث - والعلاقات الدبلوماسية بينها وبين دول حوض البحر المتوسط، خاصة وبين الدول التي ارتبطت مصالحها بهذا البحر عامة وذلك أن موقع ليبيا على هذا البحر أتاح لها البروز بأن تشارك في هذا الصراع دفاعاً عن الإسلام والمسلمين أثر اندلاع الحروب الصليبية ضد الأقطار الإسلامية، خاصة وأن ليبيا تملك مسافة طويلة على ساحل البحر المتوسط تقدر بحوالي (1900 كيلومتر) تقريباً.

ولا شك أن هذا الموقع قد فرض عليها أن تساهم في هذا النشاط بالتصدي للدول الأجنبية، فقد ساهمت البحرية الليبية في ذلك الوقت في كثير من المعارك البحرية، وخاصة بعد دخول ليبيا تحت السيادة العثمانية.

وعندما تولت الأسرة القرمانلية الحكم في ليبيا: شهدت المنطقة تغيراً في موازين القوى البحرية وذلك استعداداً للدور الذي تحتم عليهم القيام به وذلك بالتصدي للأساطيل الأجنبية.

ولا شك أن النشاط الليبي في البحر المتوسط لجدير بالبحث لما لهذا الموضوع من أهمية للباحثين في تاريخ تلك الحقبة الزمنية خاصة وأن الذين كتبوا عن الأسرة القرمانلية لم يوفوا - قدر علمي - هذا الجانب حقه، بل اكتفوا بمجرد الإشارة إليه أثناء حديثهم عن تلك الفترة التاريخية، وركزوا جل اهتمامهم على شخصياتها الحاكمة سواء من ناحية سياستهم الداخلية أو الخارجية، ومروا مروراً سريعاً على النشاط الحربي الليبي في البحر المتوسط

= وكتاب اتيليو موري: الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا منذ مطالع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالي.

لهذا العهد، رغم أن النشاط البحري كان العامل الأساسي في تشكيل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بين ليبيا ودول أوروبا وأميركا ، ولما كان هذا العامل عاملاً أساسياً ومحوراً عليه مدار أحداث تلك الفترة كان اختياري لهذا الموضوع إلى جانب أسباب أخرى رئيسية جديرة بالدراسة والبحث كالأطماع الاستعمارية الأوروبية التي ركزت أنظارها وقتئذ على البلاد العربية باعتبارها مرتعاً خصباً لأحلامهم وآمالهم التوسعية، وللتعرف على مكائدهم وأخطارهم عبر التاريخ، لا بد من تسليط الأضواء على هذا الجانب وتناوله بالتوضيح.

ومن تلك الأسباب أيضاً كثافة الأحداث التي اتسمت بها فترة حكم الأسرة القرمانلية التي أدت إلى بروز دور ليبيا في البحر المتوسط في تلك الأثناء للدفاع عن الإسلام والمسلمين، مما أكسبها الاحترام في المنطقة، كما أن بروز الأسطول الليبي في الساحة لمواجهة أكبر الأساطيل آنذاك أمر لافت للانتباه وجدير بالبحث لمعرفة أبرز الأسباب التي ساهمت في الوصول به إلى تلك المكانة.

ولعل هذه هي أهم الأسباب لاختياري موضوع هذا البحث وإن كان لأستاذي الفاضل (الأستاذ الدكتور/ محمود حسن صالح منسى) الفضل الكبير في اختيار هذا الموضوع عندما وجهني إلى الكتابة عن تاريخ ليبيا الحديث، وهو بذلك يعتبر الواضع الأول لحجر الأساس بفضل اقتراحه الوجيه له كموضوع بحث متكامل بإمكانه أن يضيف جديداً إلى مكتبة التاريخ الإسلامي.

أما عن المنهج، فقد قدمت عرضاً تاريخياً لهذه الفترة من تاريخ ليبيا الحديث وأبرزت جوانب الصراع بين الأسطول الليبي وأساطيل الدول الأجنبية وفي الوقت نفسه لم أهمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي، اللذين كان لهما الأثر الكبير في المساهمة في تطوير قوة الأسطول، كما قمت بتحليل أهمية الأحداث مستشهداً بالوثائق الأجنبية والعربية عن أحداث كل فترة للاقتراب من الحقيقة بأكبر قدر ممكن ثم صياغتها بأسلوب يتناسب مع الموضوع والحفاظ

على مضمونها ومعناها دون أن أغفل الإشارة إلى مصادرها المستقاة منها في الهامش بالإضافة إلى المراجع العربية والأجنبية المترجمة، كما قمت أيضاً بعرض وجهة نظري من بعض الأحداث كلما دعت الحاجة إلى إبداء الرأي ما أمكنني ذلك.

هذا ولقد اعتمدت في جمع مادة هذا البحث على وثائق وزارة الخارجية الفرنسية غير المنشورة مثل: (الخطابات والتقارير المتبادلة بين قناصل فرنسا المعتمدين في ليبيا، وبين وزير الخارجية الفرنسي في باريس، وقد أوضحت هذه الخطابات والتقارير مدى تآمر فرنسا وممثليها في ليبيا ضد حكام الأسرة القرمانلية، وخاصة في عهد (يوسف باشا) وابنه (علي) حيث أخذ قناصل فرنسا مثل (بوسييه BEAUSSIER) و (روسو ROUSSEAU) التدخل في شؤون البلاد الداخلية وإجبار الباشا للتوقيع على اتفاقات تكون لصالح بلادهم وقد وضح ذلك أثناء المنافسة بين فرنسا وبريطانيا حول ليبيا وكذلك إجبار الباشا للتوقيع على الاتفاقات مع بعض الدول الأوروبية الصغرى، كل هذا قد أوضحته هذه الخطابات المنشورة وغير المنشورة.

بالإضافة إلى ذلك فقد اتجه البحث إلى الاعتماد على الوثائق البريطانية غير المنشورة مثل (الخطابات والتقارير المتبادلة بين قنصل بريطانيا في ليبيا وبين وزير الخارجية البريطاني) المستخرجة من دار السجلات العامة بلندن، وكذلك الوثائق المنشورة عن تلك الفترة، وقد بينت هذه الخطابات مدى تآمر بريطانيا ضد ليبيا للقضاء على أسطولها وتدخل قناصلها في شؤون البلاد الداخلية، وقد ظهر ذلك جلياً في عهد قنصلها (وارنجتون WARRINGTON) الذي أخذ يعمل بكل ما لديه من قوة للتغلب على النفوذ الفرنسي في البلاد للتقليل من أهميته والعمل على الحيلولة بين (يوسف باشا) وفرنسا بسبب مؤازرته (لبونابرت) أثناء حملته على مصر، كما أخذ يعمل بكل وسيلة للقضاء على (يوسف باشا) وابنه (علي) وذلك بمؤازرته للمناهضين لحكم (يوسف باشا) كل هذا أوضحته هذه الخطابات وقد أفادتني في إعداد هذا البحث.

كما اعتمد هذا البحث أيضاً على الوثائق الأمريكية غير المنشورة مثل الخطابات المتبادلة بين قنصل امريكا ووزير الخارجية الأميركي الهامة، المستخرجة من محفوظات وزارة الخارجية الامريكية بواشنطن، وكذلك الوثائق المنشورة، وقد أضافت للبحث أشياء هامة حيث أفصحت عن تآمر امريكا ضد ليبيا وطلب الخارجية الأميركية من قنصلها في ليبيا بتزويدهم بمعلومات هامة عن الأسطول الليبي والجيش وعن الموانىء فيها وعن أيام خروج الأسطول وعن نظام الحكم فيها كذلك أوضحت هذه الخطابات كيف أن امريكا حاولت بكل وسيلة عن طريق ممثلها في الاتصال (بأحمد القرمانلي) لاستغلاله في الضغط على أخيه (يوسف باشا).

ولا شك أن هذه الوثائق غير المنشورة والمنشورة، قد أثرت في أغلب جوانب البحث خاصة وأنها تبين وجهة نظر كل من فرنسا وبريطانيا وامريكا التي أخذت تعمل بسياسة خاصة تجاه ليبيا بما يتمشى ومصالحها داخل البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك فهناك وثائق عربية وتركية ودول أجنبية أخرى أوضحت وجهات نظر هذه الدول حول الصراع الدائر بين ليبيا والدول الأجنبية وعن تأثير العلاقات بين الطرفين.

ولا شك أن هذه الوثائق المنشورة قد أفادت هي الأخرى البحث في كثير من جوانبه الهامة.

هذا بالإضافة إلى المراجع الأجنبية المترجمة والعربية أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب (شارل فيرو CHARLES FERAUD) الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، وهو من المراجع الهامة لتاريخ هذه الفترة خاصة وأن مؤلف هذا الكتاب قد عمل في الجزائر، فقد كان موظفاً صغيراً في البداية ثم ضم بعد ذلك إلى هيئة المترجمين العسكريين في سنة 1850م لإتقانه العربية وفي سنة 1878م عين قنصلاً في طرابلس حيث مكنه هذا المنصب من الاطلاع على ما كتب عن تاريخ هذه البلاد من كتب عربية وأجنبية كما أنه

اعتمد على وثائق ومراسلات قنصلية فرنسا في ليبيا وقد شرع في تأليف هذا الكتاب سنة 1883م ولم يطبع هذا الكتاب إلا بعد وفاته وإن كان يؤخذ على مؤلف هذا الكتاب أنه لم يلتزم بذكر الحوادث وترتيبها لذلك فإن الباحث يجد صعوبة في فهم هذه الحوادث وترتيبها وتبويبها، وقد تم ترجمة هذا الكتاب من الفرنسية إلى العربية سنة 1973م.

ومن الكتب الأجنبية أيضاً كتاب (رودلفو ميكاكي RODOLFOU MIKAQUI) طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية «وهو من المراجع الهامة لتاريخ هذه الفترة وقد قام بتأليف هذا الكتاب أثناء وجوده في ليبيا في العهد الإيطالي وبالتحديد في سنة 1919م حيث انتهز تلك الفرصة في جمع كل الوثائق التي استخدمها في كتابه من ملفات قنصليات الدول الأجنبية التي كانت موجودة في طرابلس وقتئذ، كما أنه استفاد من علماء البلاد، وذكر منهم على سبيل المثال (اسماعيل كمالي) الذي يعتبر من أعرف الناس آن ذاك بتاريخ بلاده، وقد طبع هذا الكتاب بالإيطالية سنة 1936، وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب فإنه يؤخذ على صاحبه اعتماده على المصادر الأجنبية المعبرة عن وجهة نظر واحدة، دون الرجوع إلى وجهة نظر الجانب الآخر.

كما أنه لم يلتزم بالترتيب التاريخي للأحداث، وقد ترجم هذا الكتاب من الإيطالية إلى العربية سنة 1961م.

ومن المراجع الهامة أيضاً كتاب (كوستانزيو برينا CONSTANZIO BERGNA «طرابلس من 1510م إلى 1850م» وقد عاش الكاتب فترة في ليبيا إبان العهد الإيطالي حيث كان يعمل قسيساً في ارسالية الفرنسيسكان بليبيا، وقد اعتمد هو الآخر على الوثائق الأجنبية التي حصل عليها أثناء إقامته في ليبيا من ملفات القنصليات الأجنبية، ومع أن الكاتب يعبر عن وجهة نظر من جانب واحد فإنه يعد من المراجع الهامة التي تناولت تاريخ هذه الفترة وإن كان يؤخذ على الكاتب الاختصار المخل، حيث أنه لم يعط للأحداث حقها في الدراسة، ولكنه

أمتاز عن سابقيه بترتيب الأحداث زمنياً وإبراز دور ليبيا في الدفاع عن الإسلام والمسلمين.

ويلاحظ في كتاباته بعض الأحيان انحيازه إلى بني عقيدته، وإن كان لم يمنعه ذلك من انصاف المسلمين حقوقهم أحياناً.

وقد طبع هذا الكتاب سنة 1924م ونقل إلى العربية سنة 1969م.

ومن المراجع الهامة أيضاً كتاب المستشرق الإيطالي (ايتوري روسي AITORI ROSSIA) «طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا» عرف عن الكاتب اطلاعه الواسع على تراث اللغتين العربية والتركية ودراسته للأدب العربي وقد عمل استاذاً للأدب العربي في جامعة روما ثم مديراً للمعهد الشرقي ومشرفاً على مجلته المعروفة باسم (الشرق الحديث) وقد كتب كثيراً من الدراسات الأدبية والتاريخية عن العالم العربي والإسلامي، لذلك فقد ساعدته خبرته هذه على الكتابة عن تاريخ ليبيا ومع أن كتابه أتى موجزاً إلا أنه استطاع أن يسهم مساهمة كبيرة في القاء الضوء على تلك الحقبة التاريخية الهامة، ويضعها في إطارها الصحيح ضمن أحداث القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر التي كانت تجري في البحر المتوسط، والصراع بين القوى الإسلامية والمسيحية كما أنه لم يتخلص تماماً من الميل والانحياز بحكم نزعته الاستشراقية في بعض المواطن من كتابه، الذي طبع بالعربية سنة 1969م.

ومن المراجع الهامة أيضاً كتاب (لويس رايت، وجوليا ماكليود LOUID B. WRIGHT AND JULIA H. MACLEOD) «الحملات الأميركية على شمال أفريقيا في القرن الثامن عشر» فلويس رايت من المؤرخين المشهورين، وله عدة مؤلفات ومقالات تاريخية عن الولايات المتحدة أما جوليا ماكليود فهي عضو مسؤول في إدارة مكتبة هانينغتون، وفي صالة عرض سان فرانسيسكو الفنية في كاليفورنيا.

وقد حاول المؤلفان في هذا الكتاب إعطاء صورة واضحة عن علاقات

الأميركيين مع حكام شمال أفريقيا، وقد اعتمدا في كتابهما هذا على مراسلات قناصل امريكا في هذه المنطقة، خاصة مراسلات القنصل الامريكي (ويليام ايتون) في تونس، ولا شك أن استقاء المعلومات من القناصل ومراسلاتهم فقط دون الرجوع إلى الأطراف الأخرى: عيب يشترك فيه معظم المؤرخين عن هذه الفترة، وقد طبع هذا الكتاب سنة 1945م وترجم إلى العربية.

أما عن المراجع العربية فكتاب (أحمد النائب) «المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب» وحسب اطلاعي لم أعثر على أحد غيره من مؤرخي القرن التاسع عشر تناول تاريخ هذه الأسرة إلا أنه يؤخذ عليه الاختصار إلى حد الإخلال في بعض الأحيان في سرد أحداث تلك الفترة الزمنية، كما أنه لم يربط الأحداث بعضها ببعض وإن كان ذلك يعود إلى تقيده في كتاباته بذكر أحداث كل سنة مستقلة عن الأخرى، هذا فضلاً عن توقف الكاتب في السرد ليكمل بقية حديث عن حدث سابق مما يصعب معه تتبع الأحداث.

كما أنه أغفل ذكر بعض الأحداث التاريخية الهامة واكتفى بمجرد الإشارة إليها ومع ذلك فالكتاب جدير بالاهتمام.

وهناك أيضاً كتاب (محمد عبدالرحمن بن خليل بن غلبون) وعنوانه: «التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار». «وهو من مؤرخي القرن الثامن عشر ومن المعاصرين لأوائل الأسرة القرمانلية والأحداث التي وقعت على عهدهم، فقد طبع هذا الكتاب بالقاهرة سنة 1349 هـ 1933 م، ويعد من ضمن المراجع الهامة على الرغم من أنه لم يتناول تاريخ كل هذه الأسرة بل وقف عند نهاية (أحمد القرمانلي) مؤسس الأسرة القرمانلية.

ومن المراجع الهامة أيضاً كتاباً لمصطفى عبد الله بعيو الذي خدم تاريخ ليبيا خدمة جليلة، حيث درس بعض فتراته وبموضوعية وعمق إلا أنه لم يتوسع في تاريخ الأسرة القرمانلية في كتابه الأول بعنوان «المجمل في تاريخ لوبيا» حيث جعله عاماً في تاريخ ليبيا ولم يقتصر على مرحلة معينة دون أخرى.

أما كتابه الثاني وعنوانه: «دراسات في تاريخ لوبيا» فاهتم فيه بالنشاط البحري وتجارة القوافل.

ومن المؤرخين المعاصرين الذين أرخوا لهذه الفترة (عمر علي بن إسماعيل) وله كتاب بعنوان: «انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا» واعتنى الكاتب عناية خاصة بهذه الفترة التي تناولها في كتابه حيث إنه اعتمد على الوثائق العربية والتركية والأجنبية بالإضافة إلى المراجع العربية والأجنبية المختلفة، ومما زاد من أهمية هذا المرجع التزام صاحبه بالمنهج التاريخي فامتازت دراسته بالعمق والموضوعية إلى حد أن الباحث لا يجد صعوبة قط في الإلمام بموضوعاته والاستفادة منها من أول وهلة.

تلك هي أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في كتابة هذا البحث بالإضافة إلى مراجع أخرى يأتي ذكرها في ثبت المصادر إن شاء الله تعالى.

وقد احتوى هذا البحث إلى جانب المقدمة على تمهيد وستة فصول وخاتمة:

ففي التمهيد: تحدثت عن ليبيا تحت الحكم العثماني الأول حيث تعرضت إلى الأوضاع السائدة في البلاد والظروف والعوامل التي أدت إلى قيام الأسرة القرمانلية بإيجاز.

وفي الفصل الأول: تحدثت عن الأطماع الإسبانية في الاستيلاء على أقطار شمال أفريقيا منذ سقوط مدينة غرناطة ثم بينت فشل إسبانيا في ذلك عندما تغيرت موازين القوى المتصارعة في ذلك عقب ظهور (عروج وخير الدين بارباروسا).

ثم بينت الظروف والعوامل التي أدت إلى استيلاء إسبانيا على طرابلس وعن صدى هذا الاحتلال ومحاصرة طرابلس وفشل التوسع الإسباني خارج المدينة.

ثم تطرقت في الحديث إلى الفتح العثماني لليبيا وتطهيرها من النفوذ الأجنبي وأثر ذلك على النشاط البحري في شمال أفريقيا ضد إسبانيا وبقية الدول الأجنبية؛ كما تحدثت عن نشاط (درغوت باشا) في البحر المتوسط ضد الدولة الأوروبية.

وتعرضت أيضاً إلى نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط مبيناً انعكاساته على العلاقة بين أوروبا وليبيا وموقف كل من فرنسا وبريطانيا من ذلك النشاط.

وفي الفصل الثاني: تحدثت عن أصل الأسرة القرمانلية وكيفية استيلائها على الحكم في ليبيا، ثم أعقبت ذلك بنبذة موجزة عن كل باشوات هذه الأسرة الذين تولوا الحكم ثم تحدثت عن عنايتهم بالأسطول البحري وعن أهم أنشطته في البحر المتوسط مما يسميه الأجانب بالقرصنة كما تحدثت عن النشاط الحربي الليبي ضد فرنسا في عهد (أحمد باشا القرمانلي) وسائر أفراد العائلة الحاكمة وأثره على العلاقات بين البلدين كما أشرت إلى ما جد من صراع داخل أفراد الأسرة الحاكمة حول السلطة وما ترتب عليه من حروب أهلية أدت بالتالي إلى استيلاء (علي برغل) على الحكم في البلاد وفرار الأسرة القرمانلية ثم بينت كيفية استعادتهم للحكم مرة ثانية بعد طرد (علي برغل) من طرابلس وتولية (يوسف باشا) على البلاد.

كما أشرت إلى سياسته تجاه فرنسا وموقفه وموقف الشعب الليبي من الحملة الفرنسية على مصر.

ثم أوضحت الظروف والعوامل التي أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين عقب سقوط (نابليون).

وفي الفصل الثالث: تحدثت عن أبرز الأحداث الناجمة بين ليبيا وبريطانيا مشيراً إلى نشاط الأسطول الليبي في عهد كل من (أحمد باشا) و (محمد باشا) و (علي باشا) و (يوسف باشا) وأثره على العلاقات بين البلدين ومساعي بريطانيا

وسائر الدول الأوروبية للحد من هذا النشاط.

أما الفصل الرابع: فقد تحدثت فيه عن الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من النشاط الليبـي في البحر المتوسط وموقف دول شمال أفريقيا منها.

وأما الفصل الخامس: فقد تعرضت فيه بالتفصيل إلى موقف باقي الدول الأوروبية ممن لها علاقة بالملاحة في البحر المتوسط مثل البندقية وسردينيا، والدولة البابوية، ونابلي، وإسبانيا، والنمسا وهولندا، والسويد، والدانمارك، من النشاط الليبـي في البحر المتوسط وأثره على العلاقات بينهما وبين ليبيا.

أما الفصل السادس والأخير: فقد تحدثت عن الضعف الذي انتاب النشاط الليبـي في البحر المتوسط في أواخر عهد الأسرة القرمانلية وأهم الظروف والعوامل التي أدت إلى سقوط الأسراة القرمانلية في ليبيا.

أما الخاتمة: فقد تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذ البحث في فترة عرفت بكثافة الأحداث والوقائع التاريخية ولكي أخرج هذا البحث إلى حيز الوجود فقد بذلت جهداً جهيداً في جمع مادته لقلة مصادره ومراجعه في المكتبات، كما بذلت ما في الوسع للحصول على أهم الوثائق لتدعيم شتى الأحداث التاريخية التي تعرضت لها، ولئن كلفني ذلك ما كلفني فإن أملي كبير في أن أكون قد وفقت في هذا العمل المتواضع إسهاماً مني بقدر المستطاع في إحياء التراث وتدوين أحداثه.

فإن كنت قد وفقت فذاك أملي وإن كانت الأخرى فحسبـي أنني بذلت ما بذلت في سبيل التوفيق.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري وامتناني وجميل العرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمود حسن صالح منسى الذي كان له الفضل الكبير في اختيار هذا الموضوع كما أنه شملني برعايته وإرشاده وتوجيهاته القيمة طيلة إشرافه على هذه الرسالة حيث إنه فتح لي بيته وعقله على الرغم من شواغله وارتباطاته، ولم يبخل علي بوقته لحظة واحدة فجزاه الله عني

أحسن الجزاء وأطال الله في عمره لخدمة العلم والدين والمجتمع وأن يسدد خطاه.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مصطفى محمد رمضان الذي تولى الإشراف على هذه الرسالة عقب سفر الدكتور/ محمود حسن صالح منسى، والذي لم يبخل علي بدوره بشيء من وقته الثمين ففتح لي بيته وعقله وظل ملازماً لي بالنصح والتوجيه أثناء إعداد هذا البحث ولا شك أن لتوجيهات سيادته وإرشاداته خير عون لي في هذا العمل، فجزاه الله عني خير الجزاء وأطال الله في عمره لخدمة العلم والدين والمجتمع وكثر الله من أمثاله وسدد خطاه إلى ما يحبه ويرضاه.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني وجميل عرفاني إلى كل من ساعدني في سبيل إخراج هذا البحث وأخص بالذكر الدكتور/ محمد صابر عرب، والدكتور/ حسين الهنيدي، والدكتور/ محمد علي حله فجزاهم الله عني أحسن الجزاء وسدد خطاهم.

كما أشكر كل من ساعدني في الترجمة والمراجعة فجزى الله هؤلاء جميعاً عني أحسن الجزاء وأطال الله في عمرهم أنه سميع مجيب الدعاء.

وأولاً وأخيراً أطلب من الله العون والتوفيق وأسأله تعالى أن يكون عملنا خالصاً لوجهه الكريم وأن يوفقنا لخدمة العلم والدين، وعلى الله قصد السبيل أنه نعم المولى ونعم النصير.

تمهيـــد

ليبيا تحد الحكم العثماني الأول
حتى قيام الأسرة القرمانلية
«1551م ـ 1711م

[illegible] الجزاء، وجعل الله [illegible] لخدمة العلم والعلماء [illegible]

[illegible]

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور

مصطفى [illegible] الإشراف على هذه الرسالة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] خير الجزاء [illegible] لخدمة العلم والدين [illegible]

[illegible]

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني وعظيم عرفاني إلى كل من ساعدني

في سبيل إخراج هذا البحث وأخص بالذكر الدكتور/ محمد [illegible]

[illegible] الدكتور/ محمد [illegible] خير [illegible]

[illegible]

كما أتقدم [illegible] فجزى الله هؤلاء جميعا

خير الجزاء [illegible]

وأولا وأخيرا أطلب من الله العون والتوفيق وأسأله تعالى أن يكون عملي

خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنا لخدمة العلم والدين، وعلى الله قصد السبيل

إنه نعم المولى ونعم النصير.

«تمهيـــد»

ليبيا تحت الحكم العثماني الأول
حتى قيام الأسرة القرمانلية
1551 م ـ 1711 م

ظهرت الدولة العثمانية على مسرح الأحداث في بداية القرن السادس عشر الميلادي، ونجحت بقدر كبير في ضم غالبية أجزاء الوطن العربـي، كما تمكنت من القضاء على المماليك في مصر وبقايا الحفصيين في شمال إفريقيا.

ومما تجدر ملاحظته، أن الليبيين هم الذين دعوا العثمانيين للحضور إلى بلادهم، عندما أرسلوا وفداً إلى الدولة العثمانية طالبين منهم النجدة لإنقاذ بلادهم من تسلط الإسبانيين، وفرسان القديس يوحنا، وما يلاقونه من معاناة واضطهاد، خاصة وأن الدولة العثمانية دولة إسلامية، يهمها أمر الإسلام، ولذا فقد استجاب السلطان العثماني لذلك، حيث كان النزاع على أشده بين الدولة العثمانية وإسبانيا من أجل السيطرة على البحر المتوسط.

ومن ثم أرسل السلطان العثماني قوة بقيادة (مراد أغا) وزودهم بقوة أخرى تحت قيادة (درغوت باشا وسنان باشا)، وتمكنت هذه القوة ـ بمساعدة الليبيين لها ـ من طرد الإسبان وفرسان القديس يوحنا من طرابلس سنة 1551م، وبذلك أصبحت ليبيا تحت الحكم العثماني المباشر، وقد استطاع هذا الحكم أن يدافع عنها وعن بقية أجزاء الوطن العربـي ضد الاستعمار الغربـي لفترة طويلة من الزمن، ولكن من ناحية أخرى كانت سلبية الحكم العثماني وعدم فاعليته، في

مقدمة العوامل التي ضاعفت من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ضعف الدولة العثمانية والتعجيل بنهايتها[1].

وقد استمر الحكم العثماني للبلاد حتى قيام الأسرة القرمانلية سنة 1711م (مائة وستين عاماً) تولى خلالها إحدى وثلاثون حاكماً منهم خمسة حكموا نصف هذه المدة بينما لم يتجاوز مجموع سنوات حكم تسعة عشر آخرين خمسة وعشرين عاماً فقط[2].

ولم يختلف الحكم العثماني في ليبيا عن غيره من الولايات العثمانية خلال هذه الفترة، حيث الوالي يعين من قبل الدولة العثمانية بفرمان رسمي لحكم هذه الولاية، وكان أول من تولى حكم ليبيا خلال هذه الفترة (مراد أغا) الذي كرس أغلب جهده للنهوض بهذه الولاية ثم تلاه (درغوت باشا) حيث عمل على تثبيت نفوذ الدولة العثمانية على الشواطىء الليبية كلها، إلا أن النفوذ العثماني لم يتجاوز الساحل ولم يندمج العثمانيون في الحياة العامة للسكان، بل تركوا إدارة الأقاليم الداخلية للحكام المحليين وزعماء القبائل، واكتفى الباب العالي بأن تحمل إليه الضريبة السنوية. ولم يبذل العثمانيون جهداً لإنعاش البلاد وتطورها اقتصادياً، ويبدو أن تلك السياسة العثمانية قد لقيت قبولاً لدى الحكام الليبيين وحققت في نفس الوقت أهداف العثمانيين.

وعموماً فلقد كان للسياسة التي سلكها العثمانيون أكبر الأثر في تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، وخصوصاً فيما يتعلق بالولاة وكثرة تغييرهم، حيث كان الوالي بمجرد أن يتسلم الحكم ويبدأ في الوقوف على أحوال البلاد حتى تبادر الدولة العثمانية بتغييره.

---

(1) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي «1514 ـ 1914م» القاهرة بدون تاريخ نشر مكتبة الأنجلو المصرية ص 4.

(2) أحمد صدقي الدجاني: ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني «1882 ـ 1911م» ط 1 القاهرة 1971م، نشر مكتبة الانجلو المصرية ص 28.

ولعل هذا الإجراء كانت تلجأ إليه الدولة العثمانية خوفاً من أن يثبت هذا الوالي أقدامه في الولاية، وبالتالي يفكر في الانفصال عن السلطنة، ولذلك فقد تعاقب على الحكم في البلاد الكثير من الحكام، وقد كان أكثر هؤلاء الولاة ضعيف القيادة، عاجز الرأي واهي العزيمة، وسيء السيرة يبسط في الناس الجور ويطلق يده في ظلم الرعايا، وأيدي جنوده في استباحة المدن والقرى، وكان أقلهم ذا شهامة وحزم وكفاية يرعى حرمات الله، وكان الجند طامعين منقسمين إلى طوائف تتصارع فيما بينها على السلطة وهم بحق ـ كما وصفهم المؤرخون ـ آلات شر وفساد، وعانت الرعية في ظل حكمهم من الظلم والجور، ولم تجد أمامها إلا الانتفاضات والثورات تعبر بها عن غضبها ورفضها للظلم، ولا تلبث أن تغلب على أمرها وتبتلي بانتقام الجند فتهدأ لتتهيأ للانتفاض من جديد[1].

فقد قامت الكثير من الثورات التي تبغي التخلص من ظلم هؤلاء الحكام، فعلى سبيل المثال: قامت حركة مناهضة لهؤلاء الحكام في تاجوراء تحت قيادة (يحيى بن يحيى السويدي) حيث دعا الناس إلى مساعدته للتخلص من ظلم الإنكشارية، وكان هذا الاسم قد أطلق على المجموعة التي كونها (درغوت باشا) وأتى بها إلى البلاد وكون منها قوة عسكرية لحماية البلاد في أول الأمر.

ولكن عندما استولوا على البلاد تغيرت حالتهم فاستبدوا في البلاد، وكثر الظلم تجاه الرعية وأخذوا ينهبون أموال الأهالي ويسخرون منهم ولم يتمكن أي وال من السيطرة عليهم بل هم الذين أخذوا يغيرون الولاة حسب مزاجهم ولا يعترفون بالولاة الذين تعينهم الدولة العثمانية، ولما اشتد أمرهم وعادت الإضطرابات القديمة إلى البلاد، أعلن (يحيى بن يحيى السويدي) ثورته وأيده الشعب وتجمعوا حوله للخلاص من هؤلاء، ثم اتجه إلى طرابلس للاستيلاء عليها وتخليصها من أيدي هؤلاء الطغاة.

---

(1) أحمد صدقي الدجاني: ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي ص 29.

ويروي البعض أنه لما بلغ هذا الخبر إلى الإنكشاريين جمعوا قواتهم وهجموا عليه إلا أن (يحيى) تمكن من هزيمتهم، فارتدوا إلى طرابلس مسرعين وتحصنوا بها، وتابعهم (يحيى) بجيشه وحاصرهم، وكاد أن يستولي على المدينة لولا الخلاف الذي حصل بينه وبين الشيخ (نوير) «شيخ قبيلة المحاميد»، الذي انقلب عليه وأخذ يتربص به إلى أن قبض عليه وسلمه للإنكشاريين فقتلوه[1].

وعندما صفا الجو للإنكشاريين عادوا يطلقون أيديهم في البلاد، وتمادوا في ظلم الناس وانتخبوا من بينهم رجلاً يدعى (سليمان داي) وعينوه حاكماً للبلاد، ووصل بهم الأمر أن رفضوا الخضوع لسلطة الدولة العثمانية، بل أصبح كل فرد منهم متمسكاً بدعوى «أنا والغير لا» ومع مرور الوقت رأوا أنهم أحق بلقب «المرابطين» الذي يطلقه الوطنيون على الأولياء الكرام، وطالبوا بتسميتهم في المراسم السلطانية بهذا الاسم، ومع ذلك فإن سكان البلاد كانوا يطلقون عليهم لقب «كور أوغلي» المحرفة من كلمة «كاراكول أوغلي» كما كان ينتخب أغاوات الإنكشاريين من بينهم رئيساً بلقب «داي»، وقد بقيت إدارة البلاد الحقيقية بيد هؤلاء حتى اقتصرت سلطة المبعوثين من الباب العالي على الصفة الإسمية دون الفعلية، وأخذ التنافس يزداد بين هؤلاء الدايات والولاة وكثرة ثورات الإنكشاريين، حتى أن الذين كانوا ينصبون على كرسي الحكم قد يندر جدا من يموت منهم موتة طبيعية[2].

وقد أدت بالتالي هذه السياسة إلى تدهور الأوضاع في البلاد وخراب اقتصادها، لأن الولاة الذين ينتخبهم الانكشاريون كانوا ينفذون سياسة هؤلاء وتوجيهاتهم، فعاثوا في البلاد فساداً، والتف الموتورون حول (يحيى بن

---

(1) إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار جـ 1 القاهرة 1312 هـ ص 448.

(2) محمود ناجي: تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى، بيروت 1970م، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، ص 153.

يحيى السوديدي) يناصرونه ضدهم، فكان جزاؤهم مصادرة أموالهم وحيواناتهم، وقد كانت هذه الفوضى الناتجة عن تدخل الإنكشارية واستبدادها بالسلطة وضعف الباشوات أمامهم، وانصرافهم عن مراعاة شؤون البلاد، سبباً في تذمر الأهالي ومراجعتهم لموقفهم من العثمانيين، فهم ما رحبوا بالحكم العثماني إلا ليتخلصوا من تعنت الإفرنج واضطهادهم، وإرجاع ما كان لهم من شخصية لم تتعود الخضوع للأجنبي[1].

لأجل هذا فإن التذمر والسخط قد عم أفراد الشعب الليبي، تجاه هذه السياسة التعسفية، فأخذت بعض الشخصيات الوطنية تدعو إلى التخلف من هذا الظلم والطغيان، فتقلصت بذلك السياسة العثمانية، وأصبحت قاصرة على السواحل فقط، بعد أن كانت سيطرتها ممتدة إلى الداخل نتيجة لتلك السياسة التعسفية التي سلكها هؤلاء الحكام، للقضاء على تقدم البلاد ـ على أنها كانت تتمتع من وقت لآخر بشيء من الاستقرار النسبي ـ إذا ما سمحت الأيام بتولية بعض الباشوات الحازمين، كما حدث فهي عهد كل من (محمد باشا الساقزلي 1632م ـ1646م) وخليفته (عثمان باشا الساقزلي 1649 ـ 1672م) إذ عمل كل منهما على استقرار الحالة الداخلية، للإنصراف إلى الأعمال الحربية، وقد أحرز كل منهما انتصارات باهرة على الأعداء، وكثرت الغنائم والهبات، حيث تمكنوا من إصلاح ما أفسده السابقون وحسنوا مالية البلاد. ولكن بإنتهاء هذين الواليين سرعان ما عادت البلاد إلى أكثر مما كانت عليه من فساد وظلم، مما جعل الدول الأجنبية تطمع في التدخل في شؤون البلاد الداخلية[2] لعدم وجود حاكم قوي يمكنه التصدي لتلك الفوضى والرجوع بالبلاد إلى بر الأمان والقضاء على الفوضى والاضطرابات الداخلية، وعاد تسلط جنود الإنكشارية على الأمور في البلاد، ففي أواخر هذا العهد شهدت البلاد كثيراً من الاضطرابات والفتن

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: المجمل في تاريخ لوبيا ط 1، القاهرة 1947 ص 47.

(2) نفس المرجع ص 84.

الداخلية وتطاحن الحكام فيما بينهم، حتى أنه قد تولى حكم ليبيا في الفترة من سنة (1701 م إلى سنة 1711 م)، تسعة ولاة انصرف كل منهم إلى العناية بمصالحه الشخصية دون القيام بعمل يستطيع من خلاله القضاء على هذه الفوضى التي كانت تعم البلاد، وأصبح منصب الولاية مطمع كل شخص يمكنه أن يثور ويقطع رأس الحاكم وينصب نفسه مكانه.

كل هذه العوامل والظروف السيئة التي تمر بها البلاد قد أتاحت الفرصة لظهور الأسرة القرمانلية على مسرح الأحداث في محاولة لإنقاذ البلاد من هذه الفوضى بقيادة مؤسسها (أحمد القرمانلي) لكي يجعل منها دولة لها مكانتها بين دول البحر المتوسط، ويعيد لاسطولها مكانته الأولى بين أساطيل الدول الأخرى، حتى أن الدول التي لها مصالح في البحر المتوسط أخذت تعمل له ألف حساب، وقد رحب الشعب الليبي بهذا التغيير بظهور (أحمد القرمانلي) على مسرح الأحداث واستبشر خيراً لما يعرفونه عن (أحمد القرمانلي) من حزم وعدل لإنقاذ البلاد والوصول بها إلى بر الأمان، وهو ما سوف تثبته الأحداث فيما بعد.

الفصل الأول
النشاط الحربي الليبي في البحر المتوسط
قبل قيام الأسرة القرمانلية

* النشاط الإسباني في البحر المتوسط ضد أقطار شمال أفريقيا منذ سقوط غرناطة سنة 1492م.

* الاحتلال الإسباني عقب سقوط مدينة طرابلس (1510م - 1530م).

* فشل التوسع الإسباني عقب سقوط مدينة طرابلس.

* العهد الإسباني ومقاومة الشعب الليبي لهذا الاحتلال.

* فرسان القديس يوحنا ومدينة طرابلس (1530م - 1551م).

* طرد فرسان القديس يوحنا من طرابلس.

* الفتح العثماني لليبيا وأثره على النشاط البحري في شمال أفريقيا ضد إسبانيا وبقية الدول الأوروبية.

* أوروبا ونشاط درغوت باشا في البحر المتوسط.

* أوروبا والنشاط الحربي الليبي في البحر المتوسط:

(أ) فرنسا والنشاط الحربي الليبي في البحر المتوسط.

(ب) بريطانيا والنساط الحربي الليبي في البحر المتوسط.

الفصل الأول

النشاط الحربي الليبي في البحر المتوسط قبل قيام الأسرة القرمانلية

*** النشاط الإسباني في البحر المتوسط ضد أقطار شمال أفريقيا منذ سقوط غرناطة سنة 1492م:**

جرت عادة المؤلفين على تقسيم البحر المتوسط إلى حوضين:

شرقي: الذي تطل عليه بلاد اليونان وسواحل الأناضول الجنوبية وسواحل الشام ومصر وليبيا حتى ميناء طبرق.

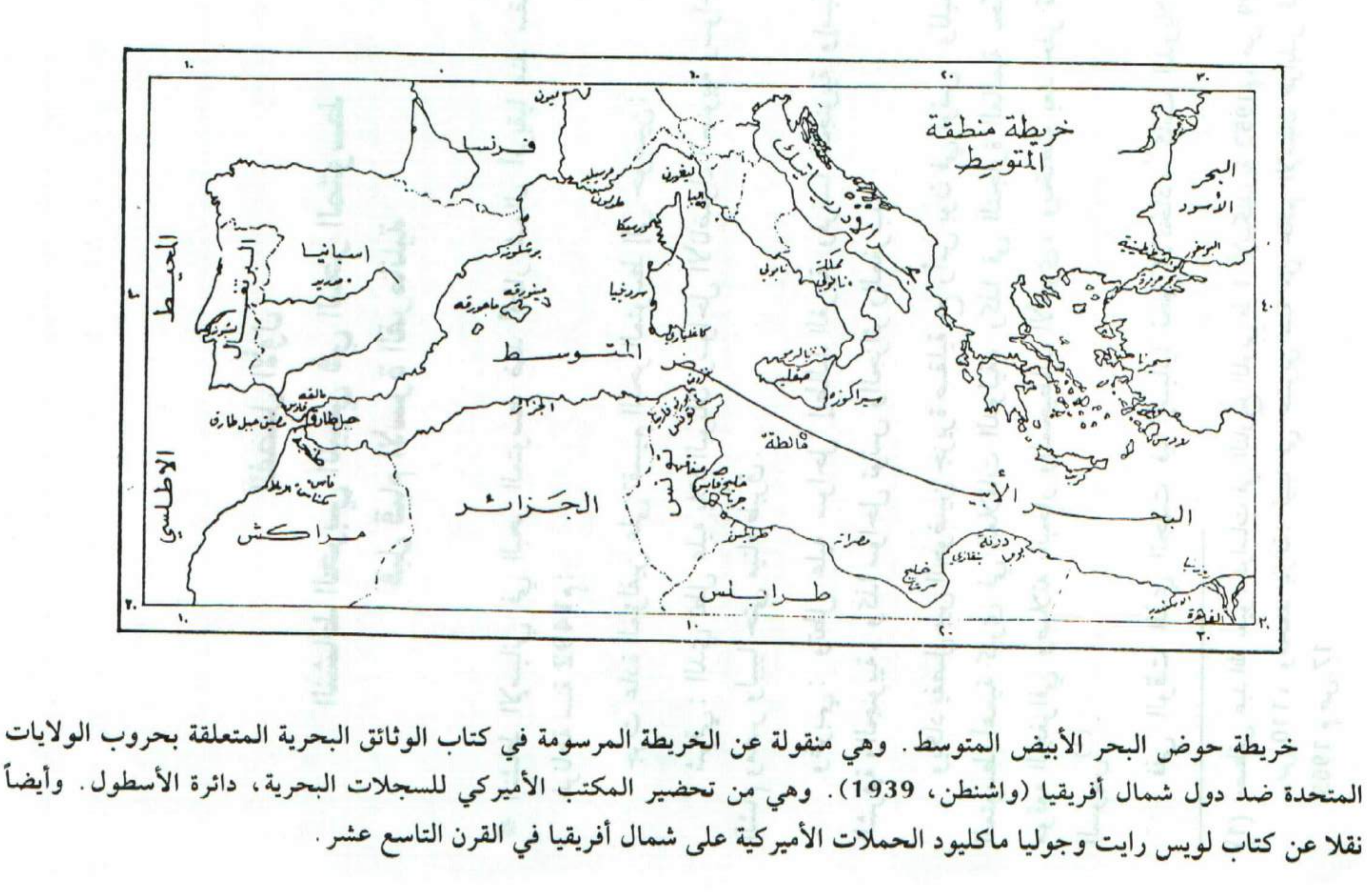
وغربي: وتطل عليه سواحل إيطاليا الغربية وفرنسا الجنوبية وإسبانيا الشرقية والجنوبية، وكذا سواحل تونس والجزائر والمغرب.

ويكاد يفصل بين الحوضين جزيرة صقلية مع رأس بون في تونس. وللبحر المتوسط أهمية كبرى في العلاقات الدولية، وكذا في التجارة العالمية بحكم موقعه الجغرافي وصلاته بالبحار والمحيطات الأخرى، وبخاصة بعد حفر قناة السويس[1].

ففي الوقت الذي اتجهت فيه إسبانيا نحو الاتحاد، كانت الدويلات

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبي ط 1 الإسكندرية 1953م، ص 109 ـ ص 110، ومحمد بازامة: ليبيا في عشرين سنة من حكم الإسبان طرابلس ليبيا 1965 م ص 17.



خريطة حوض البحر الأبيض المتوسط. وهي منقولة عن الخريطة المرسومة في كتاب الوثائق البحرية المتعلقة بحروب الولايات المتحدة ضد دول شمال أفريقيا (واشنطن، 1939). وهي من تحضير المكتب الأميركي للسجلات البحرية، دائرة الأسطول. وأيضاً نقلا عن كتاب لويس رايت وجوليا ماكليود الحملات الأميركية على شمال أفريقيا في القرن التاسع عشر.

الإسلامية في الأندلس قد أصابها التفكك والانقسام، ومرجع ذلك أن كل أمير أو حاكم مسلم في الأندلس يريد أن يستقل بولايته، فتتمخض عن ذلك صراعات ومنازعات داخلية، مكنت المسيحيين من تحقيق أهدافهم في الاعتداء على المسلمين في الأندلس وطردهم منها، بعد أن كانوا سادة هذه المنطقة، وبعد أن كانت الدول المسيحية تعتمد على هذا الإقليم فيما يلزمها من منتجات أفريقيا والشرق الأقصى.

وفي الوقت نفسه لم يكن المغرب العربي الإسلامي بأحسن حالاً من إخوانهم المسلمين في الأندلس.

فالحفصيون منقسمون إلى دولتين: إحداهما في تونس، والأخرى في بجاية. وفي المغرب الأوسط يستقل كل ميناء بحكومته الخاصة حتى شبهت هذه الموانىء بجمهوريات إيطاليا البحرية؛ وفي المغرب الأقصى قامت ثلاث حكومات إحداها في فاس والأخرى في مراكش والثالثة في سجلماسة[1]، ورغم محاولة قيادات هذه الدول مساعدة الدويلات الإسلامية في الأندلس في حروبهم ضد الدول المسيحية، إلا أن التغيرات السياسية في ذلك الوقت كانت لصالح إسبانيا، وذلك عندما اتحدت دولتا أرغونة وقشتالة، في نهاية القرن الخامس عشر، واستطاعت هذه الدولة أن تقضي على آخر معاقل المسلمين في الأندلس، وهي مدينة غرناطة سنة 1492م.

وقد أدى ذلك إلى تغيير في سياسة إسبانيا العدوانية، فتحولت من حرب الاسترداد إلى الاستيلاء على أقطار شمال أفريقيا وتعقب المسلمين هناك عقب فرارهم من الاضطهاد الذي نزل بهم في إسبانيا، وكانت الخطة الإسبانية تستهدف شطر المغرب العربي تمهيداً لاجتياحه، والاستيلاء على موانيه المطلة على البحر المتوسط، امعاناً في الانتقام من العرب المسلمين، ومحاولة لتقويض

---

(1) صلاح العقاد: المغرب في بداية العصور الحديثة، القاهرة 1963م منشورات معهد الدراسات العربية «بجامعة الدول العربية» ص 28.

الكيان الاقتصادي العربي بانتزاع تجارة المشرق من أيديهم[1].

وعلى كل، فإن هجرة المسلمين من الأندلس إلى الشمال الإفريقي زادت من حدة الصراع بين إسبانيا وأقطار شمال أفريقيا، خاصة عندما خالفت إسبانيا شروط المعاهدة التي وقعتها عقب تسليم غرناطة، وكان من ضمن شروطها احترام عقيدة المسلمين وأملاكهم وتقاليدهم. وبدافع الروح العدائية التي يكنها الكاردينال (اكسمنس XEMENES) ضد المسلمين والإسلام، وبتحريض منه أصدرت الحكومة الإسبانية قراراً سنة 1499م بتعميد أبناء المسلمين أو طردهم، ولكن هجرة مسلمي الأندلس إلى شمال أفريقيا قد غيرت موازين الحياة، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، بالإضافة إلى مساهمتهم في تنشيط حركة الجهاد في البحر المتوسط وشن الهجمات على السواحل الإسبانية.

من أجل ذلك عملت الحكومة الإسبانية بوصية (ايزابيلا) التي تهيب فيها بتعقب المسلمين في شمال أفريقيا ونشر المسيحية بين سكانه[2].

ولقد شهدت هذه المنطقة حرباً بحرية بين الجانبين في هذه الفترة من القرن السادس عشر، وأصبح المسيحيون الإسبانيون يتعقبون سفن المسلمين الأندلسيين المتجهة نحو سواحل المغرب العربي ومهاجمة موانىء شمال أفريقيا، فكان طبيعياً أن يقوم أبناء هذه المنطقة بالدفاع عن سفن إخوانهم المهاجرين، وصد الهجوم الإسباني عن بلادهم، ونتيجة لسقوط غرناطة كادت أن تعمل إسبانيا على كسر شوكة المسلمين الذين تزداد قوتهم على الشاطىء المقابل[3].

---

(1) الأستاذ الدكتور/ محمود حسن صالح منسى: حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي ط 2 القاهرة 1978م نشر مكتبة دار الفكر ص 44.

(2) عمر علي بن إسماعيل: انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا «1795م ـ 1835» ط 1 طرابلس ليبيا 1966م، نشر مكتبة الفرجاني ص 17.

(3) أ. د/ محمود حسن صالح منسى: مرجع سبق ذكره ص 44.

وفي الوقت نفسه كان البرتغاليون قد سبقوا الإسبانيين في التوسع والاستيلاء على شمال أفريقيا، لاتخاذ موانيه قاعدة لانطلاق سفنهم البحرية نحو الكشوف الجغرافية، والسيطرة على تجارة الشرق الأقصى، فقد استولوا على مدينة «سبته، وطنجة» سنة 1437م ثم «آزمور وأصيلة» حتى امتدت أطماعهم إلى الجزائر، وأقاموا مؤسسة تجارية في وهران، كما حاولوا مد نفوذهم إلى تلمسان[1].

ومحاولة لتفادي الصدام بين الدولتين ـ إسبانيا، والبرتغال ـ دعا البابا إلى عقد اتفاقية بين الدولتين في السابع من يونية سنة 1494م في «توردسيلاس» حيث تتولى إسبانيا حرب الاسترداد، وهو ما أطلق عليه في ذلك الوقت (الحرب الصليبية) في شمال أفريقيا، في المناطق الواقعة شرق حجر باديس، وأن تتولى البرتغال المناطق الواقعة غرب وجنوب هذه المنطقة[2].

وعقب هذه المعاهدة هدأت إسبانيا في شمال أفريقيا بسبب تركيز جهودها للمحافظة على نفوذها في إيطاليا، خاصة وأن فرنسا أخذت تضاعف من أطماعها نحو إيطاليا.

وبسبب تطور الأحداث في شمال أفريقيا وازدياد هجرة المسلمين من الأندلس إلى أقطار شمال أفريقيا، فقد أخذت الحكومة الإسبانية في تنفيذ سياستها التوسعية.

ففي سنة 1505م أنزلت أولى الحملات الإسبانية في ميناء المرسى الكبير غرب الجزائر، ثم السيطرة على حجر باديس، ثم استولت على (وهران) في 17 مارس سنة 1509م وبجاية في 5 يناير سنة 1510م، ولقد ارتكبت القوات الإسبانية من أعمال النهب والقتل ما يعتبر صفحة سوداء في سجل الجيش

---

(1) يسرى الجوهري: شمال أفريقيا دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية، الإسكندرية 1976م، نشر منشأة المعارف ص 127.

(2) صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص 32.

الإسباني في ذلك العهد[1].

ولعل اختيار الإسبان لميناء المرسى الكبير لبدء عملياتهم الاستعمارية على الثغور المغربية في الشمال الأفريقي يرجع إلى موقعه الهام وصلاحية الميناء لرسو السفن، بالإضافة إلى أنه كان مأوى للتجار المسلمين، الذين يغيرون على السفن والسواحل الإسبانية[2].

كما أن سقوط وهران كان له تأثير كبير على الشمال الأفريقي، حيث أصبحت مركزاً لنشاط إسبانيا في المنطقة، في الوقت نفسه فإن «مليلة» أصبحت مركز ملاحظة ومراقبة.

وفي سنة 1510م استولت إسبانيا على ميناء طربلس الهام، والذي أصبح حلقة من حلقات التوسع الإسباني في شمال أفريقيا، وأصبح قاعدة أمامية لإسبانيا.

حقيقة أن بعض القيادات الإسلامية في هذه المنطقة حاولت التصدي للهجمات الإسبانية، إلا أن عوامل التفكك والانقسامات الداخلية، وضعف الإمكانات الاقتصادية والعسكرية حالت دون صمودها، مما جعل بعضهم يخضع للأمر الواقع ويعقد صلحاً مع إسبانيا سنة 1512م مثل «بنوزيان» الذين اعترفوا بالسيطرة الإسبانية على وهران وعدة موانيء في غرب الجزائر.

وعقب وفاة (فرديناند) ملك إسبانيا سنة 1516م وتولية (الكاردينال اكسمنس) الوصاية على الحكومة الإسبانية، شرع في تنفيذ أحلامه التوسعية للتوغل في هذه المنطقة لكن الموقف قد تغير نتيجة لظهور قوى جديدة غيرت مجرى الأحداث وهي الأخوين (عروج وخير الدين بارباروسا) اللذين مارسا نشاطهما البحري في تعقب السفن المسيحية، فعملا في سفن الدولة الحفصية

---

(1) أ. د/ محمود حسن صالح منسى: مرجع سبق ذكره ص 45.

(2) شوقي عطا الله الجمل: المغرب الكبير في العصور الحديث ط 1 القاهرة 1977م نشر مكتبة الأنجلو المصرية ص 80.

في تونس، واتخذا جزيرة جربة قاعدة لاسطولهما الصغير، وبمساعدة الحفصيين تمكن عروج من تخليص بجاية من السيطرة الإسبانية باعتبارها أكبر ميناء في المنطقة الشرقية من المغرب المتوسط، وبعدها نقل قاعدة عملياته من جزيرة جربة إلى ميناء جيجل شرقي الجزائر.

وعقب اشتداد الصراع بين إسبانيا والمغرب العربـي، استدعى حاكم الجزائر الأخوين (عروج وخير الدين) لمساعدته في طرد الإسبان من إحدى القلاع الساحلية «بنون»[1] ويبدو أن الأخوين (عروج وخير الدين) قد لمسا الأحوال المتردية في الجزائر مما دفعهما إلى خلع حاكم الجزائر وإحلال إمارة مستقلة تحت نفوذهما، بهدف التصدي للأطماع المسيحية القادمة من الشمال.

وحقيق أن مجيء (عروج) لهذه المنطقة كان عوناً للقوى الإسلامية، لإنقاذ المغرب العربـي من السيطرة الإسبانية وإنشاء الرعب في الأساطيل الأوروبية. ففي سنة 1517م استولى على تلمسان، ومديا ومليانة، واستطاع أن يكون بها حامية صغيرة. وقد امتد نفوذه حتى حدود المغرب الأقصى، ولكن تعاون الزيانين مع الإسبان للقضاء على (عروج)، جعله يبقى محاصراً في تلمسان بقوة إسبانية كان عدد جنودها خمسة عشر ألفا، وعلى الرغم من ذلك، فإنه استطاع مواصلة الكفاح، وتمكن من اختراق خطوط القوات الإسبانية، ولكنهم لاحقوه بقواتهم، وتمكنوا من القبض عليه وأعدموه سنة 1518م، فخلفه أخوه (خير الدين) في القيادة، ونظراً لموقفه الحرج وعدم استطاعته مجابهة القوات الإسبانية ـ على الرغم من ازدياد قوته العسكرية بانضمام المتطوعين إليه ـ إلا أن القوة العسكرية الإسبانية في ذلك الوقت كانت تعتبر من

---

(1) تعني كلمة بنون بالإسبانية الصخرة الكبيرة، وقد شاع تأسيس الإسبان للحصون فوق الرؤوس والجزر الساحلية في شمال أفريقيا وكثيراً ما سميت هذه الحصون بالبينون مثل حجر باديس. انظر: صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص 34، ويسرى الجوهري: مرجع سبق ذكره ص 128.

أقوى الجيوش في أوروبا، فقد اتصل بالدولة العثمانية عقب اشتداد الصراع بين الشرق والغرب، وظهور الدولة العثمانية كقوة بحرية كبيرة في البحر المتوسط نتيجة لدخولها دمشق سنة 1516م والقاهرة سنة 1517م[1]، وطلب مساعدة السلطان العثماني فأمده السلطان سليم الأول بألفي جندي وسمح له بتجنيد الأهالي في الأناضول والتصدي للقوات الإسبانية، ومنحه لقب (بيكلربك) أي (بك بكوات أفريقيا)، ومنحه قيادة الأسطول العثماني في غرب البحر المتوسط الذي نقل العثمانيون نشاطهم إليه في تلك الفترة، واستطاع باربروسا الاستيلاء على حصن البيون عام 1529م، وأنزل بالتجارة الإسبانية خسائر فادحة، واغارت قواته على سواحل إسبانيا، واستطاع خلال تلك الغارات أن ينقذ نحو سبعين ألف من المسلمين من براثن محاكم التفتيش، ويعود بهم إلى الجزائر، وتدعم حكمه هناك[2].

وهكذا استطاع (خير الدين) باربروسا أن يتصدى للهجمات الإسبانية ضد الأقطار الإسلامية في المغرب العربي، وتمكن من تزويد أسطوله عقب اتصاله بالدولة العثمانية في البحر المتوسط، حتى أصبح أسطوله مرهوب الجانب في الحوض الغربي للبحر المتوسط.

ولا شك أن هذا الأسطول كان النواة الاولى في حربه ضد القوات الإسبانية، حيث استطاع أن يسترد تونس من النفوذ الإسباني بعد الحملة التي قادها (شارل الخامس) بنفسه سنة 1535م عقب توليه عرش الأمبراطورية الرومانية، وبذلك أصبح للدولة العثمانية وجود قوى في البحر المتوسط الغربي، وقد أثار سقوط تونس مشاعر المسيحيين عامة (وشارل الخامس) خاصة، حيث تدفقت عليه المعونات المالية والعسكرية من جميع الأقطار

---

(1) جلال يحيى: المغرب الكبير «العصور الحديثة وهجوم الاستعمار» القاهرة 1966م، جـ 3 ص 16.

(2) محمود حسن صالح منسى: مرجع سبق ذكره ص 46.

المسيحية، وتكونت حملة استطاعت استرداد تونس بعد أن دفعت الثمن غالياً[1].

وعلى الرغم من ذلك فإن موقف (خير الدين) لم يتأثر، بل واصل نشاطه البحري وتمكن من مهاجمة الجزر في البحر المتوسط والسواحل الإسبانية، بل ونقل نشاطه إلى الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

وفي سنة 1537 م تمكن (خير الدين) بارباروسا من دخول المياه الإيطالية، وأنزل قواته عند «اوترانتو»[2] حتى أنه أشاع في أوروبا أن السلطان سليمان يريد الزحف على روما لتقويض دعائم الكنيسة الكاثوليكية مثلما فعل السلطان محمد الفاتح عندما دخل القسطنطينية سنة 1453م[3]، مما دفع البابا إلى تكوين حلف صليبي ضد الدولة العثمانية، وأثناء ذلك حاول (شارل الخامس) كسب (بارباروسا) إلى جانبه فأرسل إليه بعض الوسطاء الذين عرضوا عليه فكرة إعلانه ملكاً مستقلاً على الجزائر وعلى تونس أيضاً[4]، إلا أنه رفض هذا الطلب! ولعل هذا الرفض راجع إلى ولائه للدولة العثمانية من جانب، ولأنه كان يدرك أن الحرب ضد المسيحيين هي حرب مقدسة من جانب آخر.

ويبدو أن التنسيق بين (بارباروسا) والدولة العثمانية قد مكن العثمانيين من مد سيطرتهم على البحر المتوسط بأكمله، مما جعل البندقية تتنازل عن جزيرة بحر إيجه للدولة العثمانية، وبهذا التنسيق أيضاً تبددت خطط (شارل الخامس) الرامية إلى محاولة استيلائه على الجزائر أو كسب (بارباروسا) أو اغتياله، ولم يتخلص من نشاطه البحري إلا بوفاته سنة 1546م.

ومع هذا فإن نشاط الدولة العثمانية في البحر المتوسط ضد إسبانيا لم يتوقف. فخلفه (درغوت باشا) في قيادة الأسطول العثماني ومواصلة حملاته ضد إسبانيا.

---

(1) أ.د/ محمود حسن صالح منسى: مرجع سبق ذكره ص 46.

(2) تقع جنوب إيطاليا.

(3) أ.د/ محمود حسن صالح منسى: مرجع سبق ذكره ص 46، 47.

(4) صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص 44.

* الاحتلال الإسباني لمدينة طرابلس (1510م ـ 1530م):

إن معظم المؤرخين الذين كتبوا عن ليبيا خلال هذه الفترة، يقرنون احتلال إسبانيا لطرابلس بقصة[1] خرافية بعيدة كل البعد على أن تكون هي السبب المباشر لهذا الاحتلال، وإن كانت تبين مدى إهمال أهالي طرابلس وتكاسلهم في إعداد العدة لأي طارىء خارجي، إلا أن تصديهم للقوات الإسبانية والالتحام بهم في معارك عديدة تنفي عنهم هذه التهمة، مما جعل إسبانيا تدفع الثمن غالياً.

ويعترف قائد الحملة الإسبانية على طرابلس وهو (الكونت بدرو نافارو) قائلاً: لقد كان الطرابلسيون يقاومون مقاومة عنيفة، ويضيف قائلاً: لم أجد مدينة تضاهيها سواء في تحصيناتها أو نظافتها[2] وأعتقد أن الأسباب الحقيقية التي دعت إسبانيا للاستيلاء على طرابلس ترجع إلى أن الخطة الإسبانية عقب

---

(1) تقول هذه القصة: إن أهل طرابلس كانوا يعيشون في حياة دعة ورخاء واسترخاء فعندما قدمت بعض السفن التجارية من إسبانيا بسلع كثيرة ودخلت ميناء المدينة اشترى رجل من أهل المدينة جميع تلك السلع ودفع لهم ثمنها فوراً ثم استضافهم رجل آخر وعند تناولهم الطعام أخذ ياقوتة عينة ودقها دقاً ناعماً ورشها على الطعام، وقال لهم: هذا مكان البهارات والفلفل فبهتوا لذلك، ثم قدم لهم دلاعة «بطيخة» فطلبوا سكيناً لقطعها فلم توجد عنده ولا عند جاره إلى أن خرجوا إلى السوق وأتوا بسكين فلما رجعوا إلى بلادهم سألهم ملكهم عن حال البلاد التي قدموا منها فقالوا له ما رأينا بلداً أكثر منها مالاً ولا أقل سلاحاً وأعجز أهلاً عن مدافعة عدو، وذكروا له ما حديث لهم فاستعد لاحتلالها وأرسل أسطوله واستولى عليها.

انظر: أحمد النائب: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ط 1 بدون تاريخ نشر مكتبة الفرجاني جـ 2 ص 197، ومحمد عبد الرحمن بن غلبون: التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق الطاهر أحمد الزاوي ط 2 1967م طرابلس ليبيا نشر مكتبة الفرجاني ص 92 ص 93.

(2) انظر رسالة بدرو نافارو إلى نائب الملك بصقلية في كتاب ايتورى روسي: طرابلس تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، ترجمة محمد خليفة التليسي ط 1 طرابلس ليبيا 1969م نشر المؤسسة الثقافية الليبية للتأليف والترجمة والنشر ص 43 ـ 44.

سقوط مدينة غرناطة سنة 1492م كانت تستهدف الاستيلاء على موانىء شمال أفريقيا كلها، وشطر المغرب العربـي تمهيداً لاجتياح أراضيه، وبذلك يمكن كسر شوكة المسلمين الذي تزداد قوتهم يوماً بعد يوم، وتتوالى هجماتهم على السواحل الإسبانية من «وهران، وبجاية» كما وضع الإسبانيون في مخططهم أنه بالاستيلاء على طرابلس يمكن تكوين قاعدة أمامية تلجأ إليها وتحتمي بها قواتهم، نظراً لموقع طرابلس الاستراتيجي الهام وميناءها الحصين فضلاً عن الثروة التي تنعم بها طرابلس خلال هذه الفترة، والتي يمكن للقوات الإسبانية الاستفادة منها لتمويل الجيوش والأساطيل الإسبانية لصعوبة تمويلها من إسبانيا مباشرة، وعندئذ تستطيع إسبانيا تأمين المناطق التي استولت عليها في شمال إفريقيا.

ولكن ظهور الدولة العثمانية وامتداد نفوذها إلى شرق البحر المتوسط، أصبح يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل إسبانيا في شمال أفريقيا، فلا بد من العمل للحد من هذا الخطر الذي ربما يحول بينهم وبين خططهم الصليبية ضد الإسلام والمسلمين، وقد أضاف ظهور العثمانيين أهمية إلى أهمية طرابلس في نظر الإسبانيين فهي أقوى نقطة للدفاع عن شمال أفريقيا من الهجوم عليه من الشرق، وأقرب نقطة لتمويل ونجدة الجيوش التي تغزوا الشرق[1]، وبالسيطرة على الموانىء الهامة في أفريقيا ليمكنهم ضمان السيطرة التامة على شمال أفريقيا كله، وبالتالي يمكنهم التوسع في الداخل وإسكان أكبر عدد من المسيحيين في هذه المراكز.

ويؤكد هذا رسالة الملك (فرديناند) إلى الكونت (بدرونافارو) في مايو سنة 1510م يقول فيها: «... واعتقد ـ كما سبق ـ لكم وأن ذكرتم في خطاباتكم مراراً أننا إذا ما أردنا أن نحافظ على وجودنا في أفريقيا فإنه يتحتم

---

(1) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربـي في ليبيا: ط 1 القاهرة 1954م، نشر دار المعارف ص 246.

علينا أن نحتل مدن: وهران وبجاية، وطرابلس، وفي حالة احتلالنا لهذه الأخيرة - أي طرابلس - يستوجب علينا أن نعمرها برمتها بالنصارى وإلا فإن المغاربة - بما أنهم يسودون بقية مناطق البلاد - إذا ما سمحنا لهم بالسكن في مدن الساحل فإنه سيستحيل علينا أن نحتفظ بما احتللنا وقتاً طويلاً، وإذا فإنه انتظاراً لما هو أفضل يتحتم أن تعسكر في المدن الثلاث المذكورة حامية كبيرة من النصارى وألا يسمح لأي مغربي بأن يطأها. . .[1].

ووفقاً لتلك الرواية فقد استهدف الإسبان من احتلالهم لطرابلس أن تكون قاعدة أمامية للقراصنة المسيحيين، بهدف التصدي للمد العثماني في شمال أفريقيا. ومما ضاعف من اهتمام الإسبان بطرابلس ضعف الدولة الحفصية[2].

---

(1) رسالة الملك فرديناند إلى الكونت بدرو نافارو بتاريخ مايو سنة 1510م نقلاً عن كتاب شارل فيرو: الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ترجمة محمد عبد الكريم الوافي جـ1 الطبعة الأولى 1973 ص 77.

(2) ينتسب الحفصيون إلى أبي حفص عمر بن يحيى الهنتاني وهو من خاصة ابن تومرت وأحد مريديه ويرجع نسبه إلى قبيلة - هنتانة - وهي قبيلة بربرية عظيمة تلتحق بالمصامدة التي هي من أكبر قبائل المغرب الأقصى وكانت لأبي حفص مكانة كبيرة لدى محمد بن تومرت زعيم الموحدين وقد تولى عدة إدارات في عهده وظل مرموقاً حتى وفاته سنة 571هـ - 1175م، وظل أبناؤه من بعده يتداولون إمارة الأندلس والمغرب وأفريقية.

وقد استطاعت دولة الحفصيين القضاء على كثير من عوامل الاضطرابات في أفريقية، فقد استطاع «أبو محمد بن عبد الواحد بن حفص» هزيمة بن غانية في طرابلس، وفي عهد «أبو زكريا يحيى الحفصي 627هـ الموافق 1229م» كانت دولة الموحدين قد أصابها الضعف والانهيار، فاستغل أبو زكريا هذه الفرصة وأعلن استقلال عن دولة الموحدين، وأخذ يوسع رقعة نفوذه فاستولى على الجزائر وبايعته تلمسان وسجلماسة بل بايعته بعض بلاد المغرب الأقصى، وقد خطب بنو مرين وده كما استنجدت به دولة الأندلس. ويعتبر (أبو زكريا يحيى) مؤسس الدولة الحفصية في تونس وفي عهد خلافة أبي عبد الله محمد بن أبي زكريا «654هـ الموافق 1256م» والذي اتخذ لقب المستنصر بالله، هاجمت قوات الملك فرنسا (لويس التاسع) سنة 1270م تونس واستمرت الحرب ستة شهور حتى توصلوا إلى عقد صلح معهم على أن يدفع المسلمون=

ولعل هذا من أهم الأسباب التي عجلت بسقوط طرابلس عندما كانت خاضعة لحكم الحفصيين في تونس، وكان هذا الحكم قد وصل إلى درجة من الضعف مكنت كل زعيم من الظهور والسيطرة على منطقة حتى عرفت هذه الفترة باسم حكم المشايخ[1].

من أجل هذا وذاك، شرعت إسبانيا في الاستعداد لغزو طرابلس وضمان السيطرة على الساحل الجنوبي لحوض البحر المتوسط الغربي، فجهزت حملة تختلف كل الاختلاف عن حملاتها السابقة ضد شمال أفريقيا، شاركت فيها عدة أجناس أوروبة من المالطيين والإيطاليين والإسبانيين بلغ تعدادهم خمسة عشر ألف جندي ومائة وعشرين قطعة بحرية[2].

ووفقاً لرواية (فرديناد) إلى قائد الحملة (الكونت دي بيترو نافارو) والمؤرخة في مايو سنة 1510م عن نوع الاستعدادات الإسبانية قائلاً: «... ولقد أصدرت أوامري بأن يطلب من (ألونزو سانشيز ALONZO SANCHEZ) كتابياً بالعمل فوراً على طحن ألف كيس من القمح كانت قد أرسلت إليه في مملكة بلنسية ثم يبعثها إليكم في بجاية، وستستلمون في نفس الوقت فطائر البشماط المصنعة من بعض هذا الدقيق وهي مؤونة تكفي ثمانية آلاف رجل لمدى خمسة عشر يوماً على الأقل، ونظراً لنقص الطعام في بلنسية حالياً فإنني

= لهم غرامة مالية كبيرة. وبعد وفاة أبي عبد الله محمد بن زكريا تعرضت البلاد لكثير من هجمات المسيحيين من جهة وغارات القبائل العربية من جهة أخرى، بالإضافة إلى غزوات بني مرين وإن كان الحفصيون قد تمكنوا من استعادة قوتهم في أول القرن (15) حيث بسطوا نفوذهم على الجزائر وقسم من المغرب الأقصى، ولكن سرعان ما عاد الضعف والانهيار إلى الدولة الحفصية حتى أنه لم يتعد نفوذها أكثر من مدينة تونس وظل الأمر هكذا حتى استولى عليها خير الدين بارباروسا وضمها إلى الدولة العثمانية. انظر شوقي عطا الله الجمل مرجع سبق ذكره ص 26 ـ 28، وأحمد بن عامر «الدولة الحفصية صفحات خالدة من تاريخنا المجيد تونس 1974.

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 81.

(2) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 250.

قد كاتبت كذلك (فارقس VARGAS) خازن مدينة ملقة وطلبت منه على وجه الخصوص أن يبعث إليكم حال تسلمه لمكتوبـي كل المؤن التي في إمكانه الحصول عليها، حتى تتزودوا بها في أسرع وقت، لكي تتمكنوا من الرحيل إلى طرابلس، كما أنني قد أمرت نفس الخازن بأن يبعث إليكم عشرة آلاف دوكات وإن شاء الله سيتمكن الأسطول عند وصوله إلى صقلية من استكمال تمويناته ذلك، إن نائب ملك هذه المملكة قد أخبرني كتابياً بأن كل شيء جاهز[1].

وهكذا أوضحت هذه الرسالة نوع الاستعدادات التي أبدتها إسبانيا لتجهيز هذه الحملة والتي لم يسبق لأسبانيا أن أعدت مثلها من قبل، كما أنه يستنتج مدى خشية الإسبانيين من الإقدام للاستيلاء على طرابلس لحصانتها ومناعتها، مما جعلهم لم يدخـروا جهداً لنجاح حملتهم.

وفي الخامس والعشرين من شهر يوليو سنة 1510م كانت السفن الحربية الإسبانية قد رست أمام شاطىء المدينة، وأبتدأ الهجوم عليها في الساعة التاسعة صباحاً، حيث أطلقت السفن مدافعها على أسوار المدينة والقلعة، واندفعت الجنود نحو المدينة تحت حماية مدافع الأسطول، ونظراً للمقاومة التي أبداها الأهالي فقد استمر القتال أربع ساعات متواصلة، بعدها تمكن الجيش من الدخول إلى المدينة بعد أن دفع الثمن غالياً، وبذلك يتضح أن طرابلس كانت في ذلك الوقت تتمتع بقوة كبيرة مكنتها من التصدي للقوات الإسبانية، ولم يكن صحيحاً أن سكان طرابلس كانوا مجردين من السلاح كما صورته القصة الخرافية السابقة.

وعقب استيلاء القوات الإسبانية على طرابلس بعث قائد الحملة (بيترو

---

(1) رسالة الملك فرديناند إلى بدرو نافارو بتاريخ مايو سنة 1510م نقلاً عن شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 76 يوجد نص هذه الرسالة في الجزء التاسع عشر ص 69 - ص 73 من الدورة الأفريقية لسنة 1875م في مقال بقلم «إيلي دي لابريمودي» عنوانه: وثائق مجهولة تتعلق بالاحتلال الأسباني في أفريقيا.

نافارو) رسالة إلى نائب الملك بصقلية في التاسع والعشرين من يوليو سنة 1510م، يشرح له فيها خطة استيلائه على المدينة، كما اعترف له في رسالته بأن المقاومة من قبل الأهالي كانت عنيفة[1].

وهناك رسالة أخرى بعث بها قنصل البندقية في (بالرمو) إلى حكومته بتاريخ 30 سبتمبر سنة 1510م يعلمه فيها عن مصير الأسرى وحاكم المدينة الذين أسرتهم القوات الإسبانية بأنه: قد وصل إلى صقلية ألف وأربعمائة أسير طرابلسي وأنهم بيعوا كرقيق بسعر ثلاثة إلى خمسة دوكات للواحد بالمزاد العلني، وينتظر وصول أسرى آخرين خلاف هؤلاء، أما الشيخ (عبد الله) حاكم المدينة فقد أخذ هو وأسرته أسرى إلى (بالرمو)[2] وبقوا عشر سنوات هناك، ولم يباعوا في الأسرى كرقيق حتى أطلق سراحه أخيراً. أما بالنسبة للأسرى اليهود فإنه قد أطلق سراحهم مقابل مبالغ مالية قام بدفعها أبناء ملتهم في إيطاليا[3].

وهنا يتضح مدى تعنت المسيحيين ووحشيتهم ضد الإسلام والمسلمين للقضاء عليهم في هذه المنطقة. ويروي البعض مدى ما بلغت إليه القرصنة المسيحية في وحشيتها وتعصبها الديني، وبأية طريقة طبقت تعليمات الملك (فرديناند) الكاثوليكي في وجوب إخلاء المدينة من المدنيين وعدم السماح لهم بسكناها[4].

وعقب الاستيلاء على المدينة استولت القوات الإسبانية على مركب محمل

---

(1) راجع نص رسالة الكونت دي بيترو نافارو إلى نائب الملك بصقلية في كتاب ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 18 ـ ص19.

(2) رسالة قنصل البندقية في بالرمو إلى حكومته بتاريخ 30 سبتمبر سنة 1510م نقلاً عن محمد مصطفى بازامة: مرجع سبق ذكره ص 62.

(3) كوستا نزيوبرينا: طرابلس من 1510م إلى 1850م ترجمة خليفة محمد التليسي ط 1 بيروت 1969م ص 31.

(4) محمد مصطفى بازامة: مرجع سبق ذكره ص 62.

بالبضائع كان يرسو في الميناء، وعدة مراكب أخرى، وفي اليوم الثاني من الاحتلال تمكن الإسبانيون من الاستيلاء على سفينة تركية وعلى عدة سفن أخرى، كان بعضها قادماً من الإسكندرية والبعض الآخر قادماً من اليونان، وكلها محملة بالبضائع، وأنهم لم يعلموا بوقوع المدينة تحت السيطرة الإسبانية[1].

وهذا ما يؤكد على أن طرابلس كانت على صلة بالعالم الخارجي، وكان لها تبادل تجاري مع العديد من الدول الأجنبية وأنها كانت تتمتع بثروة هائلة وتشير بعض الروايات التاريخية إلى أن الشهرة التي شاعت عن غنى طرابلس اجتذبت ـ قبل قرن ونصف ـ (فيليبو دووريا) في حملاته القرصانية الجريئة، لدرجة أن بعض المصادر أشارت إلى أن في طرابلس تاجرين يملك كل منهما مليوناً من النقد الذهبي السائل[2].

ولعل في هذا قدراً من المبالغة إلا أننا نستطيع أن نقول أن طرابلس كانت في ذلك الوقت تتمتع بقسط وافر من الثروة، شأنها شأن جيرانها من موانىء البحر المتوسط.

ولقد قوبل نبأ سقوط طرابلس في أيدي الإسبانيين بارتياح شديد في الأوساط الأوروبية المسيحية:

ففي إيطاليا، دعا البابا إلى تنظيم مظاهرة كبرى تعبيراً عن فرحته بهذا الحدث العظيم، كما نظم موكباً دينياً كبيراً ابتهاجاً بسقوط طرابلس، وأقام صلاة شكر في العاشر من أغسطس سنة 1510م[3].

ولقد كان لسقوط طرابلس في يد الإسبانيين أثر كبير على أوروبا كلها،

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 81، وايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 23.

(2) ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 20.

(3) ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 28.

مما دفع ملوك إسبانيا إلى التمادي في مواصلة الحملات على شمال أفريقيا بعدها، فنرى أن (فرديناند) أراد أن يقوم بحملة إلى شمال أفريقيا لتثبيت وتوسيع انتصاراته، إلا أن هذا المشروع قد باء بالفشل نتيجة للأحداث التي وقعت في إيطاليا والتي صرفته عن الاهتمام بالشؤون الأفريقية[1].

أما في العالم الإسلامي فلم يروا فيه إلا مرحلة من صراع طويل بين الإسلام والمسيحية، وما هي إلا جولة خسرها المسلمون، وحتماً سيعقبها جولات أخرى.

ولقد استاءت الدول العربية المجاورة لليبيا ـ مصر، وتونس ـ وإن كانت القوات المسلمة فيها لم تبدأ أي محاولة لطرد الإسبان تاركة مسؤولية المقاومة إلى أهل البلد في أول الأمر[2].

إلا أن المظاهرات في كل من الإسكندرية، ودمياط، وبعض المدن التونسية: قد خرجت للتنديد بهذا الاحتلال ومطالبة حكوماتهم باتخاذ موقف إيجابي.

كما أن المغاربة المقيمين في الإسكندرية ما كادوا يعلمون بنبأ سقوط طرابلس حتى تجمعوا في المساجد وتشاوروا في الأمر وهجموا على الفندق الإسباني وألحقوا به أضراراً فادحة[3].

*** فشل التوسع الإسباني عقب سقوط مدينة طرابلس:**

عقب سقوط مدينة طرابلس، وتمشيا مع المخطط الإسباني الذي يهدف إلى التوسع في الشمال الإفريقي، والسيطرة على ثغور البحر المتوسط الجنوبية ومنع الأسطول العثماني من الوصول إليه، حتى لا يهدد مستعمرات إسبانيا في

---

(1) ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 26.

(2) محمد مصطفى بازامة: مرجع سبق ذكره ص 73.

(3) ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 28 ـ ص 29.

جنوب إيطاليا ـ مملكة صقلية ـ نابلي ـ سردينيا ـ وضمان السيطرة على مدينة طرابلس لاتخاذها قاعدة أمامية لشن الحملات الإسبانية على شمال أفريقيا، من أجل ذلك جهز (الكونت دي بيترو نافارو) حملة بحرية ضد جزيرة جربة، بعد أن تلقى دعما قوامه ثلاثة آلاف جندي، وأبحرت هذه الحملة في الثلاثين من يولية سنة 1510م للاستيلاء على هذه الجزيرة أو التعرف على قوتها، ومدى قدرتها على الدفاع، إلا أنه فشل في ذلك وعاد إلى طرابلس.

وفي التاسع والعشرين من شهر أغسطس سنة 1510م حاول الاستيلاء على جزيرة جربة مرة ثانية إلا أنه فشل كما فشل في المرة الأولى بل فقد معظم قواته في هذه المرة، وعاد إلى طرابلس. في 31 من أغسطس سنة 1510م، ـ وعقب هذه الهزيمة ـ أراد أن ينتقم لشرفه ورد اعتبار القوات الإسبانية قبل عودته إلى إسبانيا: فجهز حملة أخرى مكونة من: ستين سفينة، وثمانية آلاف جندى للاستيلاء على جزيرة «قرقنة»[1] واتخاذها قاعدة لتوجيه حملاته منها ضد جزيرة جربة أو الساحل مستقبلاً، إلا أن مصير هذه الحملة كان الفشل ولم يتمكن من تحقيق خطته المرسومة، عندئذ أبحر عائداً بأسطوله بعد هذه الهزيمة التي منيت بها قواته للمرة الثالثة.

وهكذا كانت نهاية هذه الحملة التي قضت على الانتصار الذي حققه (بدرو نافارو) باستيلائه على طرابلس، ثم أبحر ببقية الأسطول الإسباني عقب هزيمته في جزيرة قرقنة إلى جزيرة كابرى قرب نابولي والتي وصلها بثلاث وعشرين سفينة من المائة والعشرين التي غزت طرابلس وبأربعة آلاف جندي من الثمانية عشر ألف جندى الذين كونوا جيش الحملة ومنذ ذلك الحين لم يعد يبدو اسمه في تاريخ طرابلس بعد أن بدت صورته زاهية بالنصر يوم 25 يوليو

(1) تقع في الشمال الغربي من جزيرة جربة وتبعد عنها بمسافة 270 كيلومتر تقريباً وتقع جنوب شرقي تونس بمسافة 270 كيلومتر تقريباً، وتقع شمال غرب طرابلس وتبعد عنها بمسافة 240 كيلومتر تقريباً وهي تتبع تونس الآن.

سنة 1510م ثم طمستها نكبات جزيرة جربة وقرقنة[1].

وهكذا فشلت إسبانيا في تنفيذ سياستها التوسعية في شمال أفريقيا عقب هذه الهزائم التي ألحقت بقواتها البحرية والعسكرية، مما جعل الملك (فرديناند) يتخلى عن تنفيذ خطته نهائياً[2].

أما ما حققته الحملة الإسبانية الأولى في الاستيلاء على طرابلس، فإنها ظلت مهددة من جانب المواطنين خارج المدينة مدة حكمهم لها، والتي امتدت عشرين سنة وأخيراً تنازلوا عنها لفرسان (القديس يوحنا) في يونيو سنة 1530م.

*** العهد الإسباني ومقاومة الشعب الليبي لهذا الاحتلال:**

لقد كان العهد الإسباني عهد ظلم واستبداد، فلم يقوموا بأي إصلاح يذكر، فقد أهملوا الزراعة والصناعة والتجارة، وأثقلوا الضرائب على المواطنين، مما جعل سكان المدينة في فقر مدقع وصارت أسواقها في كساد مستمر وتجارتها في بوار[3].

ولعل مرد ذلك إلى أن إسبانيا منذ استيلائها على طرابلس عملت على طرد جميع الطرابلسيين، وإحلال أكبر عدد من المسيحيين بدلاً منهم، لدرجة أن ملك صقلية وزع منشوراً أعلن فيه: أنه سوف تقدم لكل من يرغب في الهجرة إلى طرابلس المساكن الملائمة وتخصص له الأراضي المناسبة للزراعة ويعفى من كافة الضرائب والرسوم لمدة عشرة أعوام، كما يبرأ من كل تهمة مدنية أو جنائية عدا الجرائم الخطيرة[4].

وعلى الرغم من كل ذلك فقد فشلت المخططات الإسبانية، ولم تتحول

---

(1) ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 31.
(2) محمد مصطفى بازامة: مرجع سبق ذكره ص 87، 88.
(3) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 255.
(4) انظر نص المنشور في كتاب ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 37.

المدينة إلى بلد مسيحي كما كانوا يتوقعون، كما فشلوا في تثبيت دعائم حكمهم باستعمال جميع الوسائل سواء الاتصال بزعماء القبائل ـ في محاولة لكسب تأييدهم ـ مما اضطرهم إلى استعمال العنف في كل محاولة لتغيير ملامح الحياة في طرابلس[1] أو غير ذلك.

وبوفاة الملك (فرديناند) وتولية (شارل الأول) ١٥١٧ م تغيرت السياسة الإسبانية تجاه طرابلس بسبب الحروب التي خاضتها إسبانيا في القارة الأوروبية، مما ضاعف من مقاومة الشعب الطرابلسي ومحاصرته لمدينة طرابلس، وتعددت فرق المقاومة، حيث اتخذت من مدينة «تاجوراء» قاعدة انطلقت منها حركة المقاومة ضد المستعمرين الإسبان.

ولعل اختيار مدينة «تاجوراء» بالذات بسبب قربها من طرابلس، ثم في الجبل الغربـي ومسلاته أخذوا يشنون الهجمات ضد القوات الإسبانية بالاشتراك مع بعض القوات التونسية[2] ذو أثر عظيم في المقاومة.

ولعل السلطان (أبا عبد الله محمد بن الحسن الحفصي) حاكم تونس قد أدرك أن الخطر سيشمل كل الساحل الإفريقي مما اضطره إلى إرسال بعض القوات التونسية، علاوة على بعض المؤن وغير ذلك، وبسبب المقاومة العنيفة من الشعب الليبـي فقد فشلت القوات الإسبانية في مد نفوذها خارج مدينة طرابلس[3].

وفي فبراير سنة 1511م تمكنت المقاومة الليبية من مهاجمة المدينة، بعد أن استمر حصارهم لها سبعة أشهر، وكادوا يستولون على الحصن الذي استمات الإسبان في الدفاع عنه لولا هذا اللغم الضخم الذي استعملته القوات الإسبانية والذي راح ضحيته مئات المهاجمين وعدد كبير من الإسبان، ويذكر (برينا) أن

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 19.
(2) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربـي في ليبيا ص 254.
(3) ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 61، والطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربـي في ليبيا ص 255.

اللغم كان بمشورة من (بدرو نافارو) بعد رجوعه إلى طرابلس وأنه قد مات في هذا الحصار [1].

ويبدو أن (برينا) حاول أن يصور (بدور نافارو) وقد مات ميتة الأبطال بينما لم تذكر المراجع الأخرى أنه عاد إلى طرابلس بعد هزيمته في «جربة» و «قرقنة» بل عاد إلى إسبانيا.

وعلى كل فإن هذه الحملة التي شنتها المقاومة الليبية بالاشتراك مع القوات التونسية كان لها، تأثير كبير على مصير القوات الإسبانية المتمركزة في طرابلس على الرغم من أنها لم تتمكن من استرداد طرابلس إلا أنها استطاعت أن تحقق نصراً كبيراً، حيث جعلت سكان صقلية يمتنعون عن المجيء إلى طرابلس، ورفضوا الاستجابة للنداء الذي وجهه نائب ملك صقلية في محاولة لترغيب أهل صقلية إلى الهجرة إلى طرابلس، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن المقاومة التي بذلها أهل طرابلس قد ضاعفت من الروح الوطنية مما أعطى للمقاومة الشعبية دفعة قوية للاستمرار في حصار القوات الإسبانية في طرابلس مما حال دون حصول الإسبان على حاجياتهم من الغذاء وجعلهم طوال السنوات الأولى يعتمدون كلياً على ما تحمله السفن من صقلية ومن إسبانيا وغيرهما[2].

كما أن تلك المقاومة العنيفة التي بذلها أهل طرابلس قد دفعت الإسبان إلى تغيير سياستهم، وخصوصاً بعد أن ظهر الأسطول العثماني بقيادة (خير الدين بربروسا)، والذي تمكن من الوصول إلى طرابلس سنة 1512م، وأصبح يهدد القوات الإسبانية المتواجدة في مدينة طرابلس، فكان له رد فعل كبير فيما كان يبديه الإسبان من تحمس لامتلاك طرابلس [3].

---

(1) كوستانزيو برينا: مرجع شبق ذكره ص 34.

(2) محمد مصطفى بازامة: مرجع سبق ذكره ص 34.

(3) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 256.

ومن العوامل الأساسية أيضاً لتغيير سياسة اسبانيا تجاه طرابلس: الحاقها بصقلية إدارياً.

ففي سنة 1513م تنازل ملك إسبانيا عن إدارة طرابلس إلى نائب الملك في صقلية، والذي بدوره أخذ يدعم نفوذه السياسي بشتى الوسائل، منها: تشجيع المسيحيين للهجرة إلى طرابلس، إحياء النشاط التجاري والصناعي الذي فقدته البلاد بسبب إجلاء السكان عنها وسوء معاملة الإسبان وزيادة في الترغيب[1].

ورغم ما يذهب إليه البعض من أن مدينة طرابلس قد ازدهرت أحوالها[2] فإن هذا الكلام لا يحمل قدراً من الحقيقة، ووفقاً لتتبع الأحداث التاريخية لمدينة طرابلس فلا توجد أية إشارة إلى تحسين الأحوال الاقتصادية، وانتعاش الحياة اليومية.

ومن العوامل الأساسية أيضاً ظهور (خير الدين بارباروسا) على مسرح الأحداث خلفاً لأخيه (عروج)، حيث هاجم بجاية سنة 1517 م وعاود الهجوم عليها مرة ثانية، وقد سيطر على الجزائر وامتد نفوذه حتى طرابلس، فأصبح يهدد إسبانيا في شمال أفريقيا، وخاصة طرابلس ونتيجة لذلك فقد ضاق الحال بالإسبان، وفشلت سياسة العنف التي كانوا يستعملونها في داخل المدينة

---

(1) نفس المرجع ص 256.

(2) رسالة قنصل البندقية في باليرمو إلى حكومته بدون تاريخ نقلاً عن ايتوري روسي مرجع سبق ذكره ص 35، وكتابة ليون الأفريقي الذي زار طرابلس سنة 1518م، وليون هذا هو الحسن بن محمد الوزان من مواليد مدينة غرناطة بالأندلس ثم انتقلت أسرته إلى المغرب وهناك تعلم اللغة العربية والأدب ورحل إلى بلاد كثيرة يكتب عن كل ما يراه حتى وقع أسيراً في جربة في أيدي القراصنة المسيحيين الذين حملوه إلى روما وقدموه هدية للبابا فأعجب به لعلمه وغزارة اطلاعه وقد أجبره أن يترك دينه فاضطر مكرهاً أن ينزل عند رغبة البابا فعمده وسماه جوان ليون الأفريقي وأقام في روما وتعلم الإيطالية وترجم كتابه في الرحلات إلى اللغة الإيطالية: انظر: محمد مصطفى بازامة: مرجع سبق ذكره ص 93.

وخارجها، ولم يبد من الطرابلسيين أي فتور في الدفاع عن بلادهم[1].

ولعل الإسبان قد قدروا خطورة الموقف الناجم عن استعمال العنف، مما دفعهم إلى أن يغيروا من سياستهم في محاولة لتهدئة النفوس الثائرة، لذا فقد أطلقوا سراح الشيخ (عبد الله بن شرف) حاكم المدينة. وتشير العديد من الرسائل المتبادلة بين (شارل الخامس) ونائبه في طرابلس وجميعها تتضمن إطلاق سراح الشيخ (عبد الله بن شرف) بهدف تهدئة الرأي العام، ومحاولة استخدام أسلوب اللين والمراوغة بدلاً من العنف والقسوة[2].

ومن المعتقد أن سياسة الإسبان هذه لم تنطل على الطرابلسيين فما أن عاد الشيخ (عبد الله بن شرف) إلى طرابلس حتى فر والتحق بالمجاهدين في «تاجوراء»، حيث اتخذوها قاعدة لنضالهم ضد الغزاة[3]، مما جعل الإسبان يعيدون حساباتهم مرة أخرى ويستعدوا لصد الهجمات الشعبية التي أشعل جذوتها الشيخ (عبد الله بن شرف).

ويبدو أن الإسبان قد أقلقهم الدفاع المستميت عن طرابلس ولذلك ما شرعت منظمة (فرسان القديس يوحنا) تطلب ضم طرابلس إليها حتى أجابها الإسبان إلى هذا المطلب[4].

ولعل انشغال (شارل الخامس) بعد أن صار إمبراطوراً على الدولة الرومانية المقدسة في حروبه ضد فرنسا في إيطاليا، كان سبباً في تنازله عن جزيرة مالطا وقوزو، ومعهما طرابلس الغرب لفرسان القديس (يوحنا)، رغبة منه في التفرغ لهذه الحروب، والاستفادة من مجهود المنظمة من ناحية أخرى[5].

---

(1) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 257.

(2) رسالة الملك (شارل الخامس) إلى نائبه في طرابلس بتاريخ 1520م نقلاً عن إيتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 38 ـ ص 39.

(3) الطاهر أحمد الزواي: مرجع سبق ذكره ص 257.

(4) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 257.

(5) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 20.

* **فرسان القديس (يوحنا) ومدينة طرابلس (1530 ـ 1551م):**

لاشك أن تنازل (شار الخامس) عن جزيرتي (مالطا وقوزو) ومعهما طرابلس لفرسان القديس (يوحنا)[1] لها أبعاد سياسية خطيرة فقد رأى أنه من

---

(1) من المعروف أن هذه المنظمة كانت قبل قدومها إلى طرابلس عبارة عن جماعة دينية نذروا أنفسهم للخدمة الدينية والجهاد في سبيل المسيحية ورعاية المحتاجين من فقراء المسيحيين ومساعدة حجاج بين المقدس واتخذت مقراً لها في بيت المقدس وفي زمن الحروب الصليبية تحولت هذه المنظمة إلى هيئة حربية لمساعدة الجرحى ومنكوبي الحرب وأظهروا عداءهم للإسلام والمسلمين وقد وضعت هذه الجماعة تحت رعاية القديس (جيوفاني باتيستا) وأطلق على أعضائها اسم الاسبتارية نسبة إلى أعمال الاستشفاء التي يقدمونها كما عرفوا باسم اليوحنيين نسبة إلى (القديس يوحنا) ومع أن القيام على شؤون المستشفيات ظل هو الطابع الغالب على نشاطهم غير أنه كان للفرسان مهام عسكرية وساهموا في مقاتلة المسلمين في الأراضي المقدسة، وعندما طرد صلاح الدين الصليبيين من بيت المقدس سنة 1187م لجأ هؤلاء إلى مدينة عكا واستمروا هناك يساعدون الصليبيين في حروبهم ضد المسلمين إلى أن سقطت عكا في أيدي المسلمين عندئذ اتجهوا إلى جزيرة رودس ومن هذه الجزيرة أخذوا يقنعون ملوك أوروبا بحمايتهم وضموا إليهم بعض الجزر المجاورة لهم وقد شملهم البابا بعطفه نظراً لكراهيتهم للإسلام والمسلمين ومن رودس أصبحوا يعملون ضد المسلمين عن طريق القرصنة وعرقلة حركة الأسطول العثماني ونتيجة لهذه الأعمال العدوانية أرسلت الدولة العثمانية عدة حملات للقضاء على هذه المنظمة وكانت آخر تلك الحملات الحملة التي أرسلها السلطان سليمان القانوني في 26 ديسمبر 1522 ودام حصارهم لجزيرة رودس ستة أشهر حتى أجبروا على تسليمها في أول يناير سنة 1523م، بشرط أن يسمح لهم بالجلاء عنها ونقل كافة ما يملكون وخرج هؤلاء وقلوبهم تغلي حقداً وكراهية على جميع المسلمين، باحثين عن مكان يضمن لهم مزاولة نشاطهم القرصني، وبعد مدة من البحث استقر بهم المقام في روما بدعوة من البابا كلمنت السابع وأقاموا في شيفتا فكيا وتم تعيين مركز دير المنظمة في فيتيربو التي تنازل عنها البابا للمنظمة، ولكن نظراً لعدم صلاحية هذا المكان رأوا أنهم لا يستطيعون مزاولة نشاطهم القرصني ضد الأسطول العثماني لاسترداد جزيرة رودس أو، التمركز في جزيرة من جزر البحر المتوسط، ولكن بعد كثير من البحث والدراسة طالبوا بمنحهم جزيرتي مالطا وقوزو باعتبارهما أحسن مكان في ذلك الوقت لمواصلة كفاحهم العدواني فاستجاب (شارل الخامس) لطلبهم هذا بشرط الدفاع عن =

مصلحة الإمبراطورية الرومانية المقدسة تسليم جزيرتي مالطا وقوزو ومعهما طرابلس للاستفادة من مجهود هذه المنظمة وبالتالي التخلص من طرابلس التي أصبحت تكلفهم نفقات باهظة من المال والرجال دون أي نتيجة مرجوة، كما أن وجود قوى بحرية لها وزنها في البحر المتوسط في هذه الجزيرة سيحمي مستعمراته في صقلية ونابلي[1].

وما أن طلبت هذه المنظمة من (شارل الخامس) في أكتوبر 1523م منحهم جزيرتي (مالطا وقوزو) حتى استجاب لطلبهم بشرط تولي مهمة الدفاع عن طرابلس إلا أن هؤلاء لم يبدوا ارتياحاً لهذا الشرط وأدركوا أنهم سوف يتعرضون لحرب طويلة مع الطرابلسيين وهجوم جديد من قبل الأسطول العثماني الذي يتربص بهم وسيطردون منها مثلما طردوا من رودس من قبل.

ولكن بعد اتفاق سري مع البابا طلب من (شارل الخامس) أن تتحمل الخزانة الإسبانية دفع المبلغ الذي كانت تتحمله لتغطية النفقات في شكل معونة سنوية للفرسان[2].

وقبل الموافقة على توقيع وثيقة التسليم شكل وفد من ثمانية أشخاص لزيارة طرابلس، وتقديم تقرير شامل عن موقع المدينة الاستراتيجي وتحصيناتها وعن الميناء والقلعة ومدى قدرة الفرسان على الاحتفاظ بهذه المدينة، وعن النفقات المالية والعسكرية التي يمكن توفيرها في حالة قبول هذا العرض.

وقدم هذا الوفد تقريراً وافياً ومن أهم ما جاء فيه ما يلي: إن الأسوار التي تحيط بالمدينة لحمايتها مهددة بالانهيار، ولا يمكن لها التصدي للمدفعية في

= طرابلس فقبلوا ذلك. ، انظر: ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 46 ـ ص 50، ومحمد مصطفى بازامة: مرجع سبق ذكره ص 102 ـ ص 103، والطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 258.

(1) محمد مصطفى بازامة: مرجع سبق ذكره ص 103.

(2) محمد مصطفى بازامة: مرجع سبق ذكره ص 104.

حالة الهجوم عليها، وهي بلا أبراج وخنادقها ضيقة، وليست عميقة، أما المنازل والمنشآت فمعظمها مدمرة نتيجة الهجوم الذي شنته القوات الإسبانية ضدها سنة 1510م.

أما بالنسبة لقلعتها فهي تحتاج إلى الترميم والإصلاح، وأن القلعة والمدينة تتحكم فيها هضبة أو جبل صغير يقع إلى الجانب الجنوبي الشرقي، أما الميناء فهو صغير وليس مضموناً، تهدده الرياح الشرقية وتقيه بعض الجزر الصغيرة من الجهة الغربية[1].

وعرض هذا التقرير على مجلس المنظمة، فترددوا في قبول هذا الشرط أول الأمر، لأنه لم يكن في هذا التقرير ما يشجع على قبول طرابلس، الأمر الذي أصبح ثقيلاً على كاهلهم، لأنه مقرون بمنح (مالطا وقوزو) كما أن الوفد الذي زار طرابلس سنة 1524م، نصح المجلس بعدم قبول هذا الشرط ورأوا أن تخليهم عن هـذا الشرط معناه التخلي عن مالطا وقوزو، وبالتالي إضاعة هذه الفرصة التي أتيحت لهم، وقد حاولوا التأثير على (شارل الخامس) بكل وسيلة مشروعة ولكنهم غلبوا على أمرهم وأذعنوا للأمر الواقع وقبلوا هذا العرض، ووقع مرسوم التسليم في الرابع والعشرين من مارس سنة 1530م في (ماستل فرانكو مينيتو)، وقد ورد فيه: أنه رغبة منا في تدعيم واستقرار الدير والمنظمة والهيئة الدينية لمستشفيات القديس (يوحنا) واستناداً إلى رغبتنا في أن ينال المرشد الأكبر الجليل المبجل ورؤساء الهيئة وقادتها وفرسانها مقراً ثابتاً ومركزاً محدداً وانطلاقاً من محبتنا والعطف الذي نحمله لهذه الهيئة، فقد قررنا عن طيب خاطر التنازل إلى المرشد الأكبر والمنظمة عن مقر دائم وثابت وأن مرسومنا هذا يعتبر ساري المفعول لجميع العهود القادمة بالنسبة إلينا وإلى ورثتنا

---

(1) راجع نص هذا التقرير في كتاب كل من ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 50 إلى ص 52، والطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 117 ـ ص 118، ومحمد مصطفى بازامة: مرجع سبق ذكره ص 105 ـ ص 110.

وجميع خلفائنا في مملكتنا نتنازل ونمنح بكامل الإرادة الحرة إلى المرشد الأكبر إلى الدين إلى المنظمة المعروفة باسم القديس (يوحنا الجروسولو مينانو) اقطاعاً نبيلاً دائماً حراً ومشمولاً بالإعفاء المدينة والقلعة والمواقع والجزر التابع إلينا في طرابلس ومالطا وقوزو ومع جميع البقاع التابع لها وإقراراً منهم بإقطاعنا عليهم أن يقدموا صقراً كل عام عند الاحتفال بعيد جميع القديسين بيد نائب الملك[1].

ولعل موافقة (شارل الخامس) لم تكن بدوافع دينية خالصة، وإنما بهدف التخلص من طرابلس التي أصبحت تكلفه النفقات الباهظة من المال والرجال ورغبة في إخضاع المنظمة لنفوذه، حيث جاء في الفقرة الأخيرة عليهم أن يقدموا صقراً كل عام عند الاحتفال بعيد جميع القديسين بيد نائب الملك[2]، وهذه دلالة واضحة على خضوعهم لنفوذ (شارل الخامس) بدلاً من إلزامهم دفع مبالغ مالية لا قدرة لهم عليها.

وما أن تسلم فرسان القديس يوحنا مدينة طرابلس في يونيو سنة 1530م حتى واجهوا عداء المواطنين وكراهيتهم في الداخل والخارج وعداء الأسطول العثماني لهم، بالإضافة إلى احتياجهم إلى المال لأنه لم يكن لديهم ما يكفي حاجتهم منه لتعمير ما خربه الإسبانيون وإعادة الأوضاع المتردية في مدينة طرابلس.

ولقد كان أول هجوم يشنه الليبيون ضد قوات فرسان القديس (يوحنا) في طرابلس سنة 1531م كان بمساعدة (خير الدين بارباروسا)، حيث ألحقوا بقوات الفرسان خسائر فادحة، كما أنهم استطاعوا القضاء على أنصار مولاه (الحسن)

(1) انظر نص هذا المرسوم في كل من ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 52 ـ ص 53، والطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 119، وعمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 20.

(2) ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 53.

أمير تونس من تاجوراء وأبقى (باربروسا) أحد قواده (خير الدين كرمان) في تاجوراء لتولي شؤون البلاد ومحاصرة قوات الفرسان في طرابلس، وترك له بعض القطع الحربية للدفاع عن المدينة، ونصب ملكا عليها، وقد اتخذ الأهالي لهم ملكاً على تاجوراء، وكل الوثائق التاريخية تشهد بهذا الذي حدث في 17 أغسطس سنة 1531م[1].

ونتيجة لذلك فإن فرسان (القديس يوحنا) أصبحوا في موقف صعب، حيث باتوا يتوقعون الهجوم عليهم بين لحظة وأخرى، خاصة بعد سقوط تونس سنة 1535م في يد (خير الدين باربروسا)، فأصبح الأسطول العثماني قريباً منهم، وبناء على ذلك طالب حاكم مدينة طرابلس من الفرسان تزويده بالإمدادات الحربية، كما أطلعهم على حقيقة الموقف وأعلمهم بأنه لا يمكن الاحتفاظ بهذه المدينة ما دام العدو يتحكم في تاجوراء، ومن أجل ذلك جهز فرسان (القديس يوحنا: حملة بحرية مكونة من أربع سفن وعلى متنها أربعمائة جندي ومائة وخمسين من فرسان القديس (يوحنا) بالاشتراك مع الباب الذي أيد هذه الحملة وباركها[2].

وتشير وثائق أرشيف مالطا إلى أن رومـا تمثل القلب للعالم المسيحي وتبارك الجولات التي يقوم بها أسطول الأرمادا في البحر وفي البر أيضاً[3].

وبوصول الحملة إلى طرابلس 1546م لم تتمكن من تنفيذ خطتها المرسومة ما عدا استيلائها على برج القائد، مما جعل فرسان (القديس يوحنا) يدركون أن بقاءهم في طرابلس أصبح يستهلك منهم الأموال الباهظة ويفتقدون في هذه الحروب خيرة رجالهم، وأن تخلى الإمبراطور عن طرابلس للفرسان

---

(1) من أرشيف مالطا ARCHIVE مالطا كتاب BULIRUM الفقرة 415، «1531م ـ 1534م» المسجلة تحت رقم 215 حرف 7 نقلاً عن ايتوري روسي مرجع سبق ذكره ص 97.

(2) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 40.

(3) من أرشيف ARCHIVE «مالطا» كتاب BULLARUM الورقة 415 سنة 1531 ـ 1534م حرف F 221 نقلاً عن ايتوري روسي مرجع سبق ذكره ص 97.



سواحل ليبيا كما تبدو سنة 1537 ويشاهد علم فرسان مالطا فوق مدينة طرابلس نقلاً عن كتاب: ايتوري روسي: طرابلس تحت حكم الإسبان وفرنسا ومالطا.

يتحتم أن ينظر إليه على أنه هدية مسممة قدمت للديانة النصرانية فالأحرى بالفرسان أن يسارعوا بإعادتها إلى الإمبراطور، وإذا ما أصروا على بقائهم فإنه يتحتم أن يشترطوا عليه وضعها في حالة تمكنهم من الدفاع عنها وأن يبني فيها على نفقته تحصينات وقلاعاً قادرة على الصمود أمام أي حصار يضرب حولها[1].

ونظراً للعوامل المتردية التي جابهت منظمة فرسان (القديس يوحنا) فقد أوفدت مبعوثاً إلى (شارل الخامس) يعلمه بحقيقة الأوضاع التي تمر بها طرابلس، وأنه ليس في إمكانهم البقاء فيها لأن كل المخاطر أصبحت تهددهم في كل لحظة وأخرى، فأبدى الإمبراطور استعداده لمد يد المساعدة.

ومع هذا فإن الأمور بقيت على ما هي عليه: فلا الإمبراطور وفّى بوعوده ولا المنظمة تخلت عن المدينة إلى أن وقعت حملة (شارل الخامس) على مدينة الجزائر سنة 1541م حيث حاصر (خير الدين كرمان) المدينة بقوة كبيرة، وهاجمها مما ضاعف من خطورة موقف الفرسان وباتوا مهددين بالأسر أو القتل إلا أن اسشتهاد (خير الدين) في هذه المعركة قد فتح أمامهم باب الأمل من جديد، لكنه لم يطل إذ أن تولية (مراد أغا) من بعد (خير الدين) الذي استشهد قد وضعت النهاية لهؤلاء الغزاة، حيث نجح في طردهم من مدينة طرابلس والاستيلاء عليها باسم الدولة العثمانية.

*** طرد فرسان القديس (يوحنا) من طرابلس:**

وإذا كان على فرسان مالطا في السنوات العشر الأولى من حكمهم لطرابلس أن يحتاطوا للمفاجآت والحركات الخاطفة التي يقوم بها (خير الدين) ونائبه، فقد كان عليهم فيما بعد أن يحذروا جاراً بغيضاً إليهم في شخص (مراد أغا) أحد التلاميذ النجباء (لخير الدين باربروسا)[2].

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 98 ـ ص 99.

(2) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 41.

وعن سبب مجيء (مراد أغا) إلى تاجوراء أنه عقب استشهاد (خير الدين كرمان) أصبح مركز المقاومة ضعيفاً ولم يكن لدى الليبيين قوة كافية للتصدي لقوات الفرسان، لأن إمكانياتهم الحربية والبشرية ومواردهم المالية كانت ضعيفة[1] فأدركوا أنهم لا قدرة لهم على مجابهة هؤلاء إلا بالاستعانة بالدولة العثمانية، وكانت قد بلغت ـ ابان حكم السلطان سليمان المشرع ـ الأوج في ازدياد قوتها وتصاعد نفوذها، واتساع رقعتها في أوروبا وآسيا وإفريقية[2] ولها من القوة ما يمكنها أن تخلصهم من عدوهم، ويهمها من أمر الإسلام والمسلمين ما يهم كل مسلم غيور على دينه وعقيدته[3]. فأرسلوا وفداً إلى دار الخلافة سنة 1520م يعرضون على السلطان (سليمان المشرع) أوضاع طرابلس ويطلبون منه أنقاذهم من الحكم الصليبي، فاستجاب السلطان لطلبهم، وأرسل معهم (مراد آغا) في قوة صغيرة إلى طرابلس، لكنه لم يتمكن من استرجاع المدينة فاستقر في تاجوراء واعترفوا به زعيماً عليهم[4].

وما أن استلم (مراد آغا) ولاية تاجوراء، حتى اهتم بتحصين المدينة التي تقع شرق مدينة طرابلس بمسافة ثمانية عشر كيلو متراً تقريباً على شاطىء البحر المتوسط، وأصبحت تشكل خطورة كبيرة بالنسبة لمدينة طرابلس لقربها منها ولتمركز المقاومة بها ولها ميناء صغير يتسع لايواء عدد كبير من السفن وسور يحميها من هجمات العدو، وقد حولها (مراد آغا) نتجة اهتمامه المتزايد بها إلى حصن صغير منيع يرقب منه العاصمة (طرابلس الغرب) التي استولى عليها

---

(1) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. ط 1 القاهرة 1980م. جـ 2 ص 929.

(2) نفس المرجع جـ 2 ص 929.

(3) الطاهر أحمد الزواي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 263.

(4) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 199 ـ ص 201، ابن غلبون: مرجع سبق ذكره ص 93، وايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 63.

فرسان القديس (يوحنا)[1].

ولقد حاول (مراد آغا) محاصرة طرابلس واسترجاعها إلا أنه لم يتمكن من ذلك لقلة جنده، فطلب إلى الباب العالي إرسال قوة بحرية وبرية لتعزيز القوة التي تحت قيادته ابتغاء إنهاء الحكم الصليبي في طرابلس[2].

كان ذلك في الوقت الذي كانت البحرية العثمانية تعمل في البحر المتوسط، وتلقي الرعب في نفوس الافرنج وتهدد أساطيلهم بفضل شجاعة (سنان باشا) ومساعدة (درغوت بك) إذا كان، اهتمام البحرية العثمانية في ذلك الوقت موجهاً للقضاء على قوة فرسان (القديس يوحنا) بمالطا لمعاكستهم للأعمال البحرية العثمانية[3].

وقد حاول فرسان القديس يوحنا مد نفوذهم خارج المدينة ليخرجوا من الضائقة التي هم فيها، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك بسبب تصدي (مراد آغا) لهم وشل حركتهم، عندئذ أدركوا أنه ليس في استطاعتهم الحفاظ على المدينة بسبب تضييق الخناق عليهم من قبل (مراد) المدعوم من الأسطول العثماني.

وفي الثامن من يناير سنة 1547م أوفد المرشد الأكبر للمنظمة مبعوثاً إلى البابا ليشرح له الأوضاع التي تمر بها قواته في طرابلس وطلب المعونة منه، وزود هذا المبعوث بتعليمات هامة لنقلها إلى البابا.

ولعل من أهمها: تدعيم القلعة وتزويدها بالجنود وكافة الإمكانات الضرورية للدفاع عنها نظراً للمعلومات التي توافرت لديهم حول تأييد (بارباروسا) وبتضامنه واتفاقه مع (درغوث) والأهالي المجاورين على إعداد العدة، مما يجعله يعتقد أنهم يستعدون لتنفيذ خطة للاستيلاء على تلك القلعة أو على الأقل مدينة طرابلس التي تحيط بتلك القلعة، وإذا قدر لهم احتلالها فسوف

---

(1) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 42.

(2) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها جـ 2 ص 929.

(3) مصطفى عبدالله بعيو: المجمل في تاريخ لوبيا ص 79.

تكون خسارة كبيرة وفادحة لا لمملكة صقلية، وكالابريا فقط، ولكنها خسارة للمسيحية بصفة عامة، وستكون وكراً للقراصنة الذين ستمتلىء بهم هذه البحار، وذلك نظراً إلى أن إمكانات المنظمة ليست كافية ولا صالحة لمواجهة هذه الأخطار، واستناداً إلى ما كتب إليهم من تقارير من طرابلس ، يجري العمل لجمع أربعة آلاف أو خمسة آلاف جندي حتى تتمكن المنظمة فيما بعد من طرد هذا التركي من أرض تاجوراء لأنه إذا تم ذلك فسوف يحقق خيراً كثيراً وراحة عظمى للمسيحية وهو أمر لا يمكن إتمامه إلا بتأييد ومساندة قداسته[1] (فليتا 1546م ـ 1547م).

ولقد أوضحت هذه التعليمات مدى خضوع فرسان القديس (يوحنا) للبابا، وأنهم على استعداد لأي عمل يطلب منهم، ويؤيد هذا ما جاء في نص وثائق أرشيف مالطا حيث تضمنت: أن روما ـ أي البابا ـ هي القلب المحرك لحركة القديس يوحنا في البحر والبر ضد الإسلام والمسلمين[2].

كما أوضحت مدى الأخطار التي يعانون منها نتيجة تواجد (مراد آغا) في مدينة تاجوراء، كما أشارت إلى أن (بارباروسا) و (مراد آغا) يعدان العدة للاستيلاء على القلعة وأنه ليس في إمكانهم مجابهة هؤلاء إلا بمساعدة البابا لهم بتجهيز حملة مكونة من أربعة أو خمسة آلاف، لطرد (مراد آغا)، إلا أن المساعدات لم تأت لا من البابا ولا من الإمبراطور، وبذلك أصبح موقف المنظمة حرجاً للغاية لنقص إمكاناتها الدفاعية، وأنها أصبحت محاصرة من البحر والبر.

وعقب وفاة (خير الدين بارباروسا) في 4 يوليو سنة 1546م، وتولية (درغوت باشا)[3] قيادة الأسطول العثماني في البحر المتوسط أصبح وضع

---

(1) انظر نص هذه التعليمات في كتاب ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 66 ـ ص 68.

(2) من أرشيف ARCHIVE مالطا كتاب BULLARUM الفقرة 415 ـ 1531م ـ 1534م المسجلة تحت رقم 221 حرف F نقلاً عن ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 97.

(3) ولد درغوت سنة 1485م في بلاد الأناضول التي تقع بآسيا وهو ابن لوالدين فقيرين في قرية تسمى «قرابالال» وكان طفلاً قاصراً وقد ظهرت عليه ملامح النجابة والذكاء الخارق=

طرابلس أكثر حرجاً من ذي قبل وأدرك فرسان (القديس يوحنا) وأعوانهم أنهم لا يستطيعون الصمود أمام هذا القائد الفتى.

وأصبح وجود (درغوت باشا) في البحر المتوسط حدثاً عظيماً لا يضارعه

= وقد ذهب إلى مصر مع والده ليتعلم فيها الحياة العسكرية أيام حكم المماليك بمصر فنبغ في فن الرماية والمدفعية وعندما اشتد ساعده عمل بحاراً في السفن البحرية ليجرب حظه مع الزمن وقد بدأ حياته بحاراً في السفن التجارية يجوب البحر، حتى أصبح يملك سفناً تبحر من الإسكندرية وإليها تعود، وقد تقدم تقدماً سريعاً وملموساً في حياته البحرية، وما أن سمع البحار العظيم (بارباروسا) بنجابة (درغوت) حتى ضمه إلى أسطوله يعمل معه وقد لحق به كثيرون من الشباب في عصره حتى أصبح قائداً لاحدى فصائل السفن التركية.

وعقب وفاة (بارباروسا) أصبح (درغوت) له دراية واسعة في العمليات البحرية بطبيعة نجاحه المستمر، ويخيف الكثير من المسيحيين في البحر المتوسط وقد سجل نجاحاً عظيماً في عملياته البحرية والبرية على السواء، حتى لقبه أتباعه المسلمون بسيف الإسلام وقد راع نظره كابتن البحر المسيحي المدعو الكابتن «كرستاندوز CRISTENDOZ» بأن (بارباروسا) كان يعتمد على (درغوت) وهو الذي له الفضل في تكوينه ونجاحه العسكري وسيادته على البحر مما جعل الأدميرال الفرنسي المسيو «دي لاغرافييه MONSIEUR LEGRAVIEN» يقول بعبارة صدق أن درغوت تفوق على بارباروسا في المهارة العسكرية وأنه سيد البحر المتوسط مع علم وحكنة وتجربة فليس اليونان ولا أي جزيرة في البحر يجهلها (درغوت) أو ليس له معرفة بجزر البحر بـل كان يعلم الجغرافيا البحرية والمسافات البحرية بين كل الجزر والقنوات وكانت له حنكة في معرفة الطرق كربان ماهر فلا يدانيه نظير في البحر سوى الفارسي «روميجس ROMEGAS» وكان في البر يضاهي أعظم جنرالات (شارل الخامس) و (فيليب الثاني) وبالإضافة إلى كونه عسكرياً ماهراً فهو ذو أخلاق عالية لا أجد أعقل منه حتى كأنه يظهر لك عنواناً يشبه الملك.

انظر: BRAND FORD ERNEL THE GREAT «SIE GE-P-G 90-91 FIRST PRINTED 1961 LONDON».

ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 68 ـ ص 69 وكوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 43 ـ ص 44.

شيء، وأنه يخيف الكثير من المسيحيين في البحر المتوسط وقد سجل نجاحاً في عملياته البحرية والبرية على السواء، حتى لقبه أتباعه المسلمون بسيف الإسلام[1]، وفي فترة وجيزة من توليه قيادة الأسطول العثماني في البحر المتوسط استطاع أن يغزو (كاستيلا ماري)[2] وكل سواحل نابلي كما أنه تمكن من الاستيلاء على مركب مالطى كبير محمل بالبضائع بالقرب من طرابلس، ويبدو أنه كان متجهاً إلى فرسان القديس (يوحنا) في طرابلس، كما حرر كلا من سوسة[3] والمنستير[4]، وصفاقس[5] من الحكم الإسباني، وحقيقة أن (دارغوث باشا) كان خير، وعوناً بالنسبة لسواحل شمال أفريقيا منذ توليه قيادة الأسطول العثماني في البحر المتوسط، وركز كل جهوده للدفاع عن الإسلام والمسلمين في هذه المنطقة والتصدي للقراصنة المسيحيين الذين يشكلون خطورة بالنسبة للأسطول العثماني، وسفن سكان شمال أفريقيا من المسلمين على وجه الخصوص.

ونظراً لسقوط سوسة، وصفاقس، والمنستير في يد (درغوث)، فإن (شارل الخامس) رأى أنه قد أهين وأن قواته قد لاقت هزيمة كبيرة على يد هذا القائد العظيم، فأراد أن ينتقم منه وأن يحد من تحركاته لكي يأمن شره، فوجه إليه حملة بحرية سنة 1549م تحت قيادة «أندري دوريا ANDREA DORIA» القائد العام للأسطول الإسباني، إلا أن هذه الحملة لم تتمكن من تحقيق هدفها،

---

(1) BRAND FORD ERNEL, Op. CIT P. 90.

(2) أي قلاع البحار.

(3) تقع جنوب تونس العاصمة وتبعد عنها بمسافة 140 كيلومتر تقريباً وتقع شمال غرب طرابلس وتبعد عنها بمسافة 560 كيلومتر تقريباً.

(4) تقع جنوب وسط تونس وتبعد عنها بمسافة 164 كيلومتر تقريباً وتقع شمال غرب طرابلس وتبعد عنها بمسافة 550 كيلومتر تقريباً.

(5) وتقع صفاقس جنوب تونس على الساحل الشرقي وتبعد عنها بمسافة 270 كيلومتر تقريباً، وتقع غرب طرابلس وتبعد عنها بمسافة 430 كيلومتر تقريباً.

وكان مصيرها الفشل، حيث تمكن (درغوت) من التصدي لها، بل وحرر مدينة المهدية[1] أيضاً من الاحتلال الإسباني وذلك في فبراير سنة 1550م.

وبذلك أصبح تواجد (درغوث) في هذه المناطق يشكل خطراً حقيقياً لمستقبل إسبانيا ليس في أفريقيا فقط بل وفي أوروبا كلها، عندئذ، أدركت هذه الدول مدى الخطورة التي يمكن أن تلحق بهم إذا لم يسارعوا إلى محاصرة هذا العدو وطرده نهائياً من شمال أفريقيا، فاستدعى (شارل الخامس) مرة ثانية قائد أسطوله (أندري دوريا) وجهز له حملة كبيرة أقلعت من نابولي في مارس سنة 1551م، متجهة إلى السواحل التونسية، حيث ترابط قوات (درغوت) هناك، ومع هذا فإن هذه الحملة أيضاً كان مصيرها الفشل، واستطاع (درغوت) أسر كثير من جندها وأوقع بالأسطول الغازي خسائر كبيرة[2] وتمكن من الاستيلاء على الإمدادات القادمة من صقلية لتدعيم تلك الحملة، وقد كانت النتيجة مذهلة بالنسبة (لشارل الخامس)، حيث أنـه أصيب بخسارة فادحة في اسطوله عندما تمكن (درغوت) من الاستيلاء على سفينة القيادة وألحق الأضرار الفادحة ببقية السفن[3].

ومنذ ذلك الحين أخذ درغوت يعد العدة لحصار مدينة طرابلس وطرد فرسان القديس (يوحنا)، منها وذلك بالتعاون مع الأسطول العثماني بقيادة (سنان باشا).

ففي بداية يوليو سنة 1551م تواترت الأنباء عن خروج الأسطول العثماني من الدردنيل متجهاً إلى مالطا ومنها إلى طرابلس.

---

(1) تقع المهدية جنوب تونس العاصمة وتبعد عنها بمسافة 202 كيلومتر تقريباً، وتقع شمال غرب طرابلس وتبعد عنها بمسافة 400 كيلومتر تقريباً.

(2) BRAND FORD ERNEL, OP. CIT, P 91.

(3) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 48 وايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 71.

وتجمع الأسطول العثماني شرق البحر المتوسط ، وظهر أمام مالطا يوم 8 يوليو سنة 1551م، ثم أبحر بعد ذلك إلى طرابلس حيث وصلها في الخامس من أغسطس سنة 1551م، واتخذت السفن أماكنها أمام المدينة استعداداً للهجوم، ونزل (سنان باشا) إلى مدينة تاجوراء حيث يقيم (مراد آغا)، وحاصر المدينة من البحر والبر وأرسل مبعوثاً إلى حاكم المدينة يطلب منه تسليمها والخروج منها وقال له : « إذا أبيتم فليس أمامنا إلا القتال ، فرفض هذا الطلب[1]. عندئذ استعدت القوات العثمانية للهجوم على المدينة، وأثناء ذلك قدم السفير الفرنسي السنيور دارمونت (D'ARMONT) إلى تاجوراء وهو في طريقه إلى تركيا، وقد حاول إقناع (سنان باشا) بالعدول عن خطته إلا أن الأخير اعتذر للسفير الفرنسي وأوضح له أنه مأمور من قبل السلطان لاسترداد مدينة طرابلس ، وعندما أدرك السفير الفرنسي أنه لا جدوى من ذلك صمم على الذهاب إلى الآستانة للحصول على ما لم يحصل عليه من سنان باشا، إلا أن الأخير لم يأذن له بالرحيل إلا بعد تحرير طرابلس من فرسان (القديس يوحنا).

وعندما اتضح لسنان باشا مماطلة فرسان (القديس يوحنا) وعدم استجابتهم لطلبه، أصدر أوامره لقواته بالهجوم على المدينة يوم التاسع من أغسطس سنة 1551م واستولى على المدينة، وعفا عن بقية قوات فرسان (القديس يوحنا) وسمح لهم بالرحيل منها مع أمتعتهم[2].

وتشير إحدى وثائق أرشيف مالطا عن حقيقة تلك المفاوضات قائلة : «ودامت المفاوضات بيننا وبين الأتراك على جانب كبير من الأهمية إذ أن حكومة القلعة، بطرابلس تراقب مجريات هذه المفاوضات بنوع من الحذر

---

(1) كوستانزيو برينا : مرجع سبق ذكره ص 50، وشارل فيرو : مرجع سبق ذكره جـ 1ص 105 .

(2) الطاهر أحمد الزاوي : تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 69 ـ ص 70 .

والأمل، وقد كان الأتراك مسرورين بعد هذه المفاوضات، إذ أنه تم الاتفاق على خروج من في القلعة بطرابلس من الفرسان في تاريخ محدد والانسحاب منها والذهاب إلى مالطا[1].

وبهذه المناسبة أقيم احتفال كبير في السادس من أغسطس سنة 1551م حضره السفير الفرنسي (السنيور دارمونت)، وفيلبيه حاكم مدينة طرابلس، ثم أذن (سنان باشا) لفرسان (القديس يوحنا) بالرحيل على ظهر سفينة تحمل العلم الفرنسي في الثامن عشر من أغسطس سنة 1551م، ولم تستغرق عملية فتح طرابلس أكثر من عشرة أيام، ثم أبحر الأسطول العثماني متجهاً إلى الأستانة بعد أن حقق هذا النصر الكبير وبعد أن عهد (سنان باشا) بولاية طرابلس (لمراد آغا)، واتخذت الدولة العثمانية طرابلس قاعدة أمامية لأعمالها البحرية، ومن خلالها التصدي للقوات الإسبانية والأوروبية في شمال أفريقيا وطردهم نهائياً من هذه المنطقة، وبذلك فإن إسبانيا ومنظمة (فرسان القديس يوحنا) لم يحققوا أي مكسب أثناء تواجدهم في طرابلس، فلا استطاعوا التوغل في الداخل، ولا استطاعوا أن يحافظوا على هذه المدينة التي يعتبرونها قاعدة أمامية لمستعمراتهم في شمال أفريقيا، ولا هم استطاعوا أن يسكنوها أكبر عدد من المسيحيين كما كانوا يتوهمون، بل وجدوا مقاومة عنيفة تجابههم ليل نهار، ولم يتركوا فيها إلا الخراب والدمار واللذين يعدان وصمة عار في تاريخهم.

وقد صدمت أوروبا بسقوط طرابلس باعتبارها قاعدة أمامية لهم، ورغم محاولاتهم العديدة فإن طرابلس لم تقع تحت حكم أوروبا طيلة ثلثمائة وستين سنة 360 بعد استيلاء الدولة العثمانية عليها[2].

---

(1) ارشيف ARCHIV مالطا كتاب BALLANOM قسم 422 فقرة 220 وفقرة 223 حرف v مالطا. نقلاً عن ايتوري روسي: مرجع سبق ذكره ص 117 ـ 118.

(2) جون رايت: تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور. ترجمة/ عبد الحفيظ الميار وأحمد اليسازوري الطبعة الأولى بيروت 1972م ص 91.

❊ الفتح العثماني لليبيا وأثره على النشاط البحري في شمال أفريقيا ضد إسبانيا وبقية الدول الأوروبية:

بعد استيلاء الأسطول العثماني على طرابلس تسلم (مراد آغا) الولاية، وبدأ بتقوية الحصون والقلاع لصد أي هجوم مفاجيء، من قبل الأعداء، كما تمكن من السيطرة على مدينة «مصراته» و «زوارة»[1] وجربة، وفي الداخل حتى سفوح الجبل، وقد استردت البلاد في أيامه كثيراً مما فقدته أيام الإسبان وفرسان (القديس يوحنا)[2].

وعلى ما يبدو فإن الفتح العثماني لم يضع حداً للمحاولات الصليبية: ففي سنة 1552م حاول فرسان (القديس يوحنا) السيطرة على أي موقع على الساحل الأفريقي في محاولة للنفاذ إلى طرابلس، إلا أن جميع محاولاتهم قد باءت بالفشل الذريع[3].

وتشير إحدى المراجع[4] إلى أن فرسان (القديس يوحنا) قد جهزوا حملة مكونة من ستة عشر سفينة عليها ألف جندي تحت قيادة (ليوني ستروتزي)، وتم اختيار زوارة لبدء الهجوم ومنها إلى بقية سواحل شمال أفريقيا ووصلت هذه الحملة إلى زوارة في السادس من أغسطس سنة 1552 م وكان في اعتقادهم أن هذه المدينة لم تكن تحت نفوذ (مراد آغا)، فهاجموها في حين أن قوات (مراد آغا) أخذت تحاصر المدينة ولم تتمكن قوات الفرسان من الرجوع إلى سفنهم، فانقض عليهم جيش (مراد) فتشتتوا وتركوا كل ما غنموه وما استولوا عليه، واضطر هؤلاء الجنود أن يلقوا بأنفسهم في البحر ومات الكثير منهم غرقاً قبل

---

(1) تقع مدينة مصراتة شرق مدينة طرابلس وتبعد عنها بمسافة 220 كيلومتر تقريباً، وتقع غرب مدينة بنغازي وتبعد عنها بمسافة 900 كيلومتر تقريباً، كما تقع زوارة غرب طرابلس وتبعد عنها بمسافة 100 كيلومتر تقريباً.

(2) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 271.

(3) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 63.

(4) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 272.

وصولهم إلى السفن، وأقلع الأسطول بمن بقي منهم حياً[1].

ولعل هذه المحاولة من فرسان القديس (يوحنا) ـ وبمعاونة إسبانيا ـ كانت اختباراً للقوات العثمانية المتواجدة على سواحل شمال أفريقيا، وخاصة المرابطة في طرابلس وتهدف للاستيلاء على بعض النقاط الهامة ومضايقة الأسطول العثماني وإثارة القلاقل والاصطرابات في هذه المنطقة إلا أن النتيجة كانت على العكس من ذلك، حيث أدرك فرسان القديس أنهم لا قدرة لهم على فتح طرابلس مرة ثانية إلا بتكوين حملة شاملة تشارك فيها جميع الدول الأوروبية.

أما بالنسبة (لمراد آغا) فلا شك أن كسبه لهذه المعركة قد ضاعف من قوته، مما مكنه من التصدي لمنظمة فرسان القديس (يوحنا)، وبكسبه لهذه الجولة الهامة استطاع أن يقضي على هذه الحملة التي أعدت إعداداً جيداً، وشاركت فيها جميع الأجناس من المالطيين والإيطاليين وغيرهم.

وردهم على أعقابهم خاسرين، فازداد تفوق قوات الدولة العثمانية لسيطرتهم على المواقع الهامة عقب فتح طرابلس، وفي الوقت نفسه كان (درغوت باشا) يجاهد في البحر حيث واصل (سنة 1552م) هجومه على سواحل كالابريا، واستولى على كثير من الغنائم، منها عدد كبير من الأسرى، كما تمكن من أسر سبعة مراكب تابعة للأسطول الإسباني، أثناء تجوله في البحر.

وفي أغسطس سنة 1552م اتجه (درغوت) إلى الآستانة ليقدم تقريراً عاماً حول أعماله البحرية، وأثناء تواجده هناك تحدث مع السلطان عن الأوضاع في شمال أفريقيا وذكر له شيخوخة (مراد آغا) وتقدمه في الكبر، وأنه أصبح عاجزاً عن تسيير الأمور والاحتفاظ بطرابلس، وبعد دراسة الأوضاع في شمال أفريقيا، ونظراً لمكانة (درغوت باشا) وما امتاز به من جلائل الأعمال وتقديراً لموضع طرابلس وأهميتها في المحافظة على سواحل شمال أفريقيا اقتنع السلطان بوجهة

---

(1) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 272.

نظر (درغوت)، فأصدر فرمانا بتوليته على طرابلس [1] وأقلع راجعاً إلى طرابلس في نهاية مارس سنة 1553م حيث تسلم ولاية طرابلس من (مراد آغا) الذي كان من ضمن المستقبلين، وفرح الأهالي والجيش بقدوم هذا القائد لما يعرفون عنه من شجاعة وقدرة عظيمة لتسيير الأمور والتصدي للدول المعتدية، فاهتم بتحصين الأبراج والأسوار وأنشأ داراً للبارود، الواقعة جنوب القلعة، كما أنشأ أسطولاً قوياً أرهب به الدول الأوروبية في البحر المتوسط، وقد بسط نفوذه على معظم أجزاء ليبيا ووضع حداً لاعتداءات إسبانيا وحليفاتها من الدول الأوروبية ضد شمال أفريقيا، حيث استولى على مدينة المهدية بعد أن طرد منها الإسبان، الذين بقوا فيها مدة طويلة، كما استولى على القيروان[2]. بعد أن استنجد به أهل هذه المدينة من ظلم حاكمهم (محمد بن الطيب الشاذلي) وولى عليها (حيدر باشا) ثم رجع إلى طرابلس.

وفي هذه المدة انضمت صفاقس إلى درغوث ودخلت تحت نفوذه وأصبحت بذلك تابعة لطرابلس[3].

*** أوروبا ونشاط (درغوث باشا) في البحر المتوسط:**

كما هاجم (درغوت باشا) بأسطوله شواطىء نابلي، وسواحل توسكانيا، وليفوريا، وتمكن من أسر كثير من السفن الأوروبية، وفي سنة 1558م استولى على جزيرة جربة، التي كانت لها علاقة مع الإسبان، كما أن كثيراً من الدول الأوروبية قد تعرضت لهجمات (درغوث باشا) البحرية وخاصة الولايات والدويلات الإيطالية لقربها من طرابلس، بالإضافة إلى أن الإسبان وفرسان

---

(1) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 272.

(2) مدينة تونسية تقع جنوب تونس وتبعد عنها بمسافة 160 كيلومتر تقريباً، وتقع شمال غرب طرابلس وتبعد عنها بمسافة 580 كيلومتر تقريباً.

(3) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا ص 474.

القديس (يوحنا) لم ينسوا ما أصيبوا به من نكبات وهزائمهم في طرابلس وغيرها، على يد مسلمي شمال أفريقيا والأسطول العثماني، لذلك أخذوا يحرضون الدول الأوروبية على الانتقام من المسلمين والتنكيل بهم والتصدي لأسطول درغوث باشا في البحر المتوسط، ومحاولة الحد من تحركاته التي أعاقت معظم النشاط البحري للدول الأوروبية، إلا أن كل المحاولات الأوروبية قد باءت بالفشل بعد أن حول (درغوث) طرابلس قاعدة بحرية لمواجهة الأطماع الأوروبية بصفة عامة وفرسان مالطا وإسبانيا بصفة خاصة، وتمكن من صد الاعتداءات الإسبانية المتجددة على المغرب[1].

ويبدو أن الدول الأوروبية في محاولة لتبديد انتصارات (درغوت)، قد حاولت إعداد حملة اشتركت فيها: كل الدول الأوروبية بهدف استعادة طرابلس من العثمانيين، فاشتركت كل من: إسبانيا وجنوة والبابا وبقية الحكومات الأوروبية الأخرى، لتكوين حملة كبيرة لغزو طرابلس، وتكونت هذه الحملة من ثمان وعشرين سفينة كبيرة، وأربع عشرة سفينة صغيرة، وخمسين جاليرا، وثلاثين ألف جندي بقيادة (جيوفاني أندريا دوريا)[2].

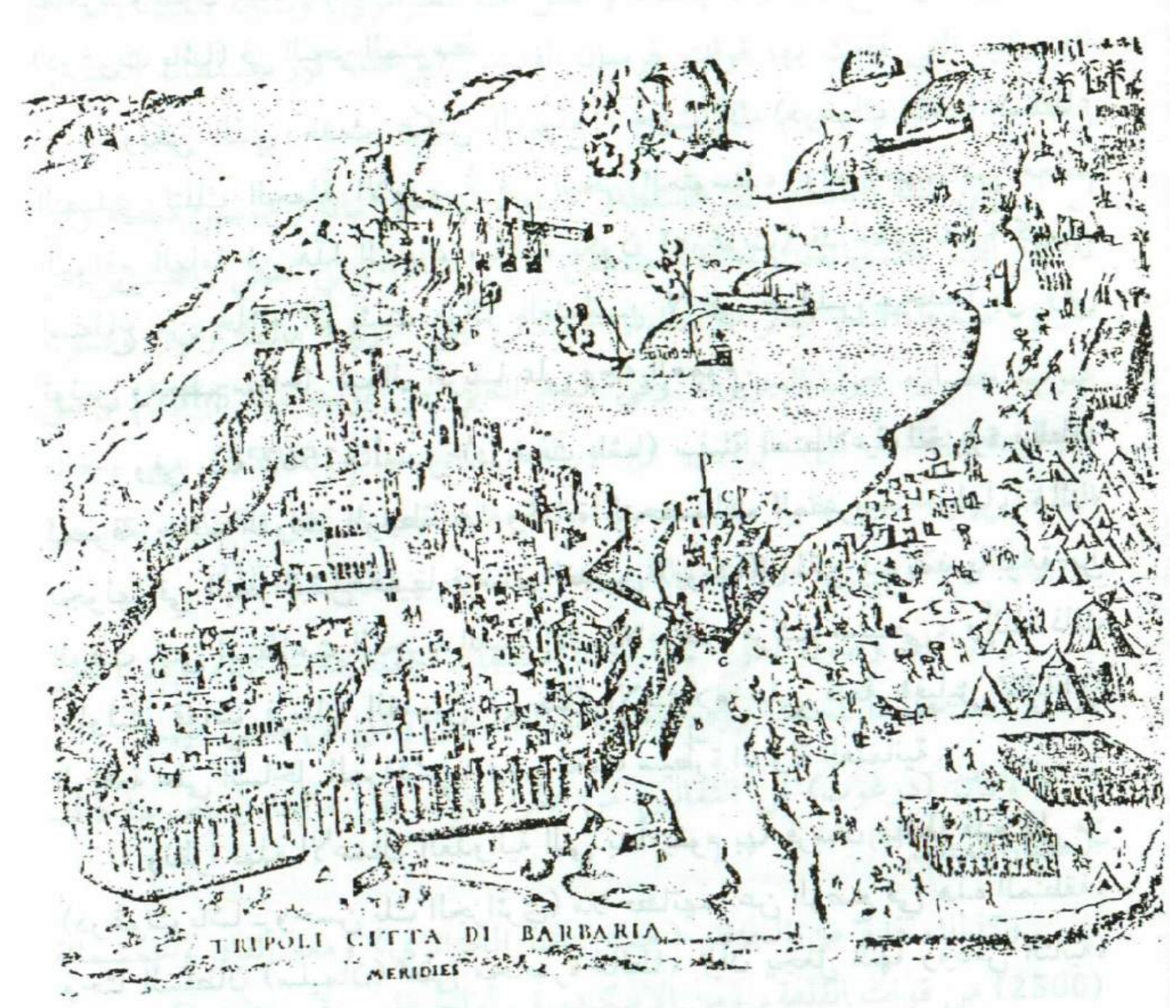
وأبحرت هذه الحملة إلى طرابلس، إلا أن الاستحكامات المنيعة لمدينة طرابلس قد حالت دون تقدم هذه الحملة، مما اضطرها إلى تغيير وجهتها صوب جربة الخالية من أي استحكامات، مما سهل مهمة الاستيلاء عليها، ولكن لم تمض بضعة أشهر على هذا الحادث حتى استطاع (درغوث) بالتعاون مع قبطان الأسطول العثماني (بيالي باشا) استرداد تلك الجزيرة[3] وطرد الإسبان منها، وإلحاق الخسائر الفادحة بهم.

---

(1) صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص 48 ـ ص 49.

(2) انظر: شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 133 ـ ص 134، وكوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 73 ـ ص 74.

(3) صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص 49.



طرابلس سنة 1559

1 ـ يمثل الرسم حصاراً وهمياً تقوم به القوات المسيحية بقيادة دوق مدينا شيلي.

2 ـ يشير حرف K إلى حصن الكاستالاجو Castellajo.

3 ـ يشير حرف O إلى حصن الذي بناه درغوت باشا.

4 ـ يشير حرف P إلى قصر درغوت باشا.

نقلاً عن كتاب: اينوري روسي: طرابلس تحت حكم الاسبان وفرنسا ومالطا.

وهكذا فشلت هذه الحملة كما فشلت غيرها من الحملات، وكانت خسارة كبيرة بالنسبة لهذه الدول المتحالفة بقيادة إسبانيا التي كانت تتوقع أنها بمجرد وصول هذه الحملة المعدة إعداداً تاماً ستسترد طرابلس وتنتهى أسطورة (درغوث باشا) في البحر المتوسط.

ولكن الذي حدث عكس المتوقع: حيث أن (درغوث باشا) استطاع التصدي لتلك الحملة الأوروبية في البحر المتوسط، وإخراجهم من معظم المواقع الهامة في هذا البحر، وبذلك يكون (درغوث) قد حقق نصراً كبيراً، استطاع من خلاله أن يثبت مراكز العثمانيين لا في طرابلس وحدها بل وفي تونس ومعظم سواحل شمال أفريقيا على وجه العموم.

وفي سنة 1562م أرسل (درغوث باشا) سفينة استطلاعية لجزيرة مالطا، لمعرفة حجم القوات الرابطة بها وكفاءة التحصينات المضروبة حولها، وأثناء تجولها في البحر قبض عليها فرسان القديس (يوحنا)، لكن لم تمض برهة من الوقت حتى استطاعت البحرية الليبية الاستيلاء على مركب مسيحي، وأثناء ذلك حاولت قوات فرسان القديس (يوحنا) الاستيلاء على قلعة «فيليز VELEZ» الواقعة على الساحل المراكشي، وهي تحت سيطرة الدولة العثمانية.

ونظراً لهذه الأعمال العدوانية التي بدأ يقوم بها فرسان مالطا قدم كل من (درغوث باشا ـ وحسن بك الجزائري) ملاحظاتهما عن الوضع في هذه المنطقة، وحثا السلطان (سليمان) على محاصرة مالطا، وأن يجعل منها رودس الثانية، والحد من عمل هذه المنظمة في بعض مناطق البحر المتوسط.

ويشير البعض إلى أن قوادس الديانة النصرانية قامت بأسر قادس غليوني ضخم اسمه ـ بيرام أوغلو ـ كان محملاً ببضائع ثمينة مستجلبة من الشرق، وهو ملك السلطان، ولقد أثار هذا الحادث غضب السلطان في الآستانة فصمم على محق قوات فرسان القديس (يوحنا) في مالطا[1] بالإضافة إلى أنهم استولوا على

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 152.

سبع سفن عثمانية وبالقرب من قبرص أغرقوا مركباً، كما استولوا على شيراز (للرايس يوسف المغربي).

وبعد إلحاح (درغوث باشا، وحسن بك الجزائري) ونتيجة لتلك الأعمال العدوانية التي قامت بها قوات فرسان القديس (يوحنا) قرر السلطان العثماني محاصرة مالطا والهجوم عليها.

وفي سنة 1565م جهز السلطان حملة مكونة من مائة وخمسين سفينة ومن ثلاثين ألف جندي تحت قيادة (مصطفى بيالي باشا)، وفي الثاني والعشرين من مارس سنة 1565م أبحر الأسطول العثماني إلى جزيرة مالطا وفور وصوله ضرب حصاره حول الجزيرة، وفي اليوم الثاني من يونيو سنة 1565م وصل (درغوث) قادماً من طرابلس ومعه ألف وخمسمائة (1500) من رجاله المقاتلين، و خمس عشرة سفينة ـ من أجل إحكام الحصار على مالطا ـ وعدد من الخبراء العسكريين والمرشدين، الذين يعرفون جزيرة مالطا تماماً[1].

وقد كان وصول (درغوث) حدثاً عظيماً لا يضارعه حدث، وقد أعطى مقدمه دفعاً جديداً للجند، ورفع معنويات العثمانيين وكل من ينتمي إليهم.

وكان (درغوث) في الثمانين من عمره حينما غزا مالطا وحاصرها ذلك الحصار العظيم[2].

وكذلك قدم من الجزائر (حسن باشا الجزائري) ومعه ألفان وخمسمائة (2500) من قوات القلعة، ومن الإسكندرية ـ أولج علي ـ في ستة مراكب وعدد من الجنود، ثم هوجمت الجزيرة واشتدت المعارك بين الطرفين، وأثناء انتقال (درغوث) بين المقاتلين للاشراف على القتال أصيب في رأسه واستشهد في الحال[3].

---

(1) BRAND FORD ERNEL. OP. CIT. P 95.

(2) نفس المرجع ص 90.

(3) يقال أن سبب قتله أنه أثناء القتال انتقل إلى أرض المعركة المكشوفة تحت نيران الاعداء=

وقد فقدت الدولة العثمانية وشمال أفريقيا قائداً عظيماً من أبرز قواد الدولة العثمانية، يشهد له بذلك الأعداء قبل الأصدقاء وبرهن على ذلك تاريخه المليء بالبطولات فهو فاتح طرابلس، وقاهر الإسبان وحلفائهم فرسان القديس يوحنا.

وعقب ذلك رفع الحصار عن جزيرة مالطا ورجع الأسطول العثماني إلى الآستانة، ويمكن القول أن هذه الحملة. وإن كانت لم تحقق كل أغراضها ـ إلا أنها استطاعت أن تعطى درساً مهماً للقراصنة المسيحيين وعلى رأسهم فرسان القديس يوحنا وإسبانية في البحر المتوسط.

وعقب وفاة (درغوث باشا) خلفه في حكم طرابلس (أولج علي) وحتى لا تكون هذه القاعدة الأمامية الهامة خالية من الحكم، وقد ساهم الأخير في الحصار المضروب على مالطا، ولكنه لم يبق في حكم طرابلس كثيراً حيث تولى بعده (جعفر باشا) الذي ساهم بدوره بفرقة بحرية ليبية في معركة «ليبانتو LEPANTO» ضد الدول الأوروبية سنة 1571م[1].

وقد كانت الغلبة فيها للحلف المسيحي، وأوشك توازن القوى بين المسلمين والمسيحيين أن يختل في البحر المتوسط لولا أن سارعت الدولة

= وأراد أن يقف بنفسه على سير المعركة لمواجهة كافة الاحتمالات التي تقتضيها الظروف وهناك أصابته فوق رأسه شظية صخرية تفجرت من طلقة مدفع فقتلته «راجع ذلك في كتاب كل من: كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 86 وشارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 153.

(1) فقد دعا البابا إلى قيام اتحاد مسيحي ضد الإسلام والمسلمين بعد الهزائم التي تلقوها من قبل الأسطول العثماني في البحر المتوسط وشل حركتهم فيه، فاستجابت البندقية وأسبانيا ودولة البابا، من أجل هذا دعا السلطان كل ولايات الدولة العثمانية للمشاركة في هذه المعركة لإرسال السفن والجنود، وذلك سنة 1571م فاستجابت الولايات لذلك.

وكانت هذه المعركة من أكبر معارك البحر المتوسط، وكانت الغلبة للحلف المسيحي، ولكن بعد تكبد خسائر فادحة في قواتهم البحرية والعسكرية.

العثمانية بإعادة بناء أسطولها، ومن جهة أخرى أثرت حكومة البندقية مسالمة (استانبول) لحاجتها إلى استيراد القمح من البلقان[1].

ولكـن بعد انقسام الحلف المسيحي ـ المشار إليه سابقاً ـ أرادت إسبانيا أن تنفرد بتنفيذ الخطة المرسومة من قبل الحلف للاستيلاء على بلاد المغرب العربـي، فاحتلت تونس سنة 1573م ولكن خوفاً من أن يمتد هذا الشروع للاستيلاء على بقية أقطار شمال أفريقيا، خرجت حملة من طرابلس مكونة من ثلاثة آلاف من المشاة، وألفين من الأتراك متجهة إلى تونس عن طريق البر، وقدم الأسطـول العثماني بقيادة (سنان باشا) و (أولج علي) لمساندة القوة البرية التي خرجت من طرابلس، وتمكنوا من استرداد تونس وطرد الإسبانيين منها.

وبهذه الحملة خرجت إسبانيا من ساحل شمال إفريقيا، ولم يبق لها أي نفوذ في هذه المنطقة، ويمكن القول بأن معركة تونس كانت آخر حلقة هامة في تاريخ الصراع الإسباني والعثماني في البحر المتوسط، حيث تجمد الوضع بعدها على أن يكون الساحل الشمالي أوروبياً مسيحياً والساحل الجنوبـي عربياً إسلامياً[2].

وأصبح شمال أفريقيا تابعاً للدولة العثمانية: تونس ـ وطرابلس والجزائر ـ سنة 1575م.

وبذلك أصبح الصراع في البحر المتوسط بين تونس وطرابلس والجزائر من جهة وقراصنة أوروبا من جهة أخرى عقب هزيمة إسبانيا وخروجها من ساحل شمال أفريقيا، وكل ما يهمنا في ذلك هو نشاط الأسطول الليبـي في البحر المتوسط وقراصنة أوروبا خلال هذه الفترة.

---

(1) صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص 53.
(2) نفس المرجع والصفحة.

* أوروبا والنشاط الحربي الليبي في البحر المتوسط:

وعلى الرغم من أن طرابلس فقدت البعض من سفنها في معركة ليبانتو[1] إلا أن قواتها أخذت في النمو، حيث نظم الأسطول الليبي واستطاع البحارة الليبيون أن يستخدموا السفن المستديرة بعد أن كانوا لا يبحرون إلا على المراكب الشراعية.

وفي عهد محمد باشا الساقزلي (1632م ـ 1646م) أبدى اهتماماً كبيراً بالأسطول الليبي، الذي أصبح يتكون من سبع إلى تسع مراكب ومركب كبير، وكانت السفن الكبيرة مزودة بثلاثين إلى أربعين مدفعاً، ويمكن أن تحمل ثلاثمائة جندي، وخمسين من الأسرى أما المراكب الصغيرة ذات الأحجام المختلفة فكانت تحمل من عشرين إلى ثلاثين قطعة مدفعية، وكانت كل واحدة محملة بالعتاد الحربي والمؤن والمياه[2].

وكانت تسند قيادة الأسطول إلى كبير البحارة ويطلق عليه الأدميرال، وكان له نواباً ومساعدون، هذا بالإضافة إلى ربابنة المراكب الصغيرة، ويشترط في هؤلاء جميعاً أن تتوفر لديهم المعرفة بخرط الملاحة والبوصلة والاصطرلاب.

وبالإضافة إلى الأسطول البحري فلقد تضاعفت القوات البرية بهدف تدعيم الأسطول أثناء غزواته البحرية، وقد استطاع هذا الأسطول في عهد (محمد باشا الساقزلي) التصدي لكل من السفن الإيطالية والهولندية والإنكليزية التي بدأت تظهر في حوض البحر المتوسط، كما استطاع هذا الأسطول أيضاً الاستيلاء على جزيرة «كورسيكا» وقطع مواصلات (البندقية) مع (كريت) ونشر الرعب في سواحل صقلية، وإيطاليا، وعندما امتد حكم (محمد الساقزلي) إلى

---

(1) فقدت طرابلس من سفنها أثناء معركة ليبانتو خمسة سفن وغليون.

(2) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 148.

بنغازي أصبحت هي أيضاً نقطة انطلاق الأسطول الليبـي[1].

وفي سنة 1634م استولى فرسان مالطا على ثلاث سفن ليبية محملة بالهدايا إلى السلطان العثماني، وأثناء تجول سفن الأسطول الليبـي في البحر لحماية تلك السفن، وبالقرب من سواحل (كالابريا) إذ لوحظت هذه السفن من مالطا فلحقت بها قطع أسطول فرسان مالطا ووقعت معركة بين الجانبين كانت الخسارة فيها في جانب الأسطول الليبـي، حيث فقد في هذه المعركة مائتـي رجل، وقدرت الخسارة بحوالي مائة ألف سكودو[2]، وتم فيما بعد تبادل الأسرى بين مالطا وطرابلس بعد مفاوضات جرت بين البلدين[3].

وقد كانت طرابلس في عهد (محمد الساقزلي على علاقة طيبة بالبندقية وجنوة، فقد كانت سفن البندقية وجنوة ترسو في ميناء طرابلس بدون تعرض السفن الليبية لها، وكذلك عند (زوارة) حيث تقوم بشحن الملح، وقد كانت طرابلس في ذلـك الوقت تكسب الكثير من الأمـوال نتيجة لتلك الحركـة التجارية بين ليبيا، وكل من البندقية وجنوة، وقد عمل باشا طرابلس برجاً بالقرب من زوارة سنة 1642م، حيث خصص له حامية عسكرية مكونة من أربعين جندياً مزودين بستة مدافع لحراسة هذه الحركة التجارية من الاعتداء عليها[4].

كما تمكنت السفن الليبية خلال هذه الفترة (1642م) من الاستيـلاء على سفينة قرصانية تابعة لسافويا ـ على ظهرها ثمانية مدافع ومائة وعشر جندي كانت تقوم بجولات عدائية تجاه السفن الليبية.

وقد استمرت العلاقات الطيبة مع البندقية حتى سنة 1665م عندما أخذت

---

(1) جون رايت: مرجع سبق ذكره ص 49.

(2) عملة برتغالية.

(3) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 149.

(4) نفس المرجع ص 158.

سفن البندقية تزاول نشاطها العدائي تجاه السفن الليبية بالتعاون مع بقية السفن الأوروبية.

ففي هذه السنة (1665م) وقعت معركة بحرية بين السفن الليبية وسفن البندقية بالقرب من جزيرة سابيينز «SAPIENZ» حيث تمكنت السفن الليبية من الاستيلاء على إحدى سفن البندقية بعد معركة طويلة، ونقلت إلى طرابلس وكان على ظهرها عدد كبير من الأسرى البنادقة، وعندما أخذت الدول الأجنبية تزاول نشاطها البحري بكثافة ضد السفن الليبية وغيرها من سفن شمال أفريقيا، اتحد كل من الأسطولين الليبي والتونسي للتصدي للسفن الأجنبية والتقليل من نشاطها، فقد كانت علاقة (محمد باشا الساقزلي) طيبة مع والي تونس (عبد الرحمن باشا) وشكلا أسطولاً كبيراً من كلا البلدين للقيام برحلة بحرية ضد سواحل إيطاليا سنة 1643م تحت قيادة (عبد الرحمن باشا) وإلى تونس بنفسه، وأبحر هذا الأسطول إلى سردينيا، لكنه لم يستطع فعل أي شيء بسبب المقاومة التي لاقوها من أهل تلك المنطقة، وعندئذ اضطر هذا الأسطول للانسحاب إلى كورسيكا، وهناك تمكنوا من أسر خمسين مسيحياً واستولوا على بعض السفن بعد أن تركها ملاحوها وهربوا.

وفي أوائل يوليو سنة 1643م اتجهوا إلى جزيرة اوستيكا «USTICA» حيث استولوا على مركب صغير كان متجهاً إلى باليرمو وكان على ظهره ـ غير البحارة ـ اثنان من رجال الدين[1] وقبل عودة هذه الحملة إلى سواحل شمال أفريقيا اكتشفوا في ميناء أركول «ERCOLE» أربعة مراكب تابعة لتوسكانا، كانت تتجنب الاحتكاك بهم لعدم التكافؤ العددي إلا أن السفن الليبية التي كانت في طليعة الفرقة البحرية فوجئت بساريات المراكب المسيحية، فخشى بحارتها أن يكون وراءها عدد كبير من الأعداء، فانسحبوا إلى بنزرت بعد أن نبهوا بقية

---

(1) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 158 ـ ص 159.

الأسطول، وتم اقتسام الغنائم والرقيق[1].

ولقد كانت نتيجة هذه الحملة أن الأسطولين الليبي والتونسي تمكنا من شل حركة قراصنة أوروبا، حيث استولوا على بعض المراكب الأوروبية، وأسروا بعض الجنود المسيحيين الذين كانوا يهددون سفن شمال أفريقيا، خاصة قراصنة الدول القريبة من سواحل شمال أفريقيا.

وعلى ما يبدو فإن الأسطول الليبي خلال تلك الفترة، قد قطع شوطاً كبيراً من التدريب والآداء، ولعل اشتراكه في حرب (كريت) لأكبر دليل على ثقة الدولة العثمانية في كفاءته، وقد احتل هذا الأسطول مكان الصدارة في الاستعراض البحري الكبير الذي جرى أمام السلطان سنة 1643م تقديراً لما قدم من خدمات للدولة العثمانية[2].

وحقيقة أن الأسطول الليبي خلال عهد (محمد باشا الساقزلي) قد شهد عهداً زاهراً بالنشاط البحري، واحتل مكانة مرموقة بين أساطيل البحر المتوسط بتصديه للسفن الأجنبية، وعن طريقه أدخلت الأموال الكثيرة للخزانة الليبية، التي عادت على البلاد بالخير الكثير، كما شهدت البلاد علاقات طيبة مع بعض الدول الأوروبية لتبادل التجارة بينها.

وقد كان الفضل (لمحمد باشا الساقزلي) في وضع اللبنة الأولى لإقامة قنصليات للدول الأجنبية في طرابلس ونفذت في عهد خليفته (عثمان الساقزلي) وفي أواخر عهده دبرت ضده المؤامرات والدسائس من قبل أصدقائه وأعوانه، الذين أصبحوا يكنون له كل الحقد والكراهية، حتى تمكنوا من قتله مسموماً، فتولى بعده (عثمان باشا الساقزلي) (1649م - 1969م) حيث واصل النشاط الليبي في البحر المتوسط، فوصل الأسطول الليبي في عهده إلى أربع وعشرين قطعة بحرية، وأمر بتجديد القلاع واتخاذ الأساطيل ومحاربة الأعداء، فتوجهت

---

(1) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 159.

(2) نفس المرجع ص 165.

همته لعمل الأساطيل، حتى بلغ القمة في الاستجادة والاتقان ما لم تبلغه أساطيل من قبله، فغلب بها على البحر الرومي من جميع جوانبه وعظمت صولتهم وقويت شوكتهم ونما ريحهم في عرض هذا البحر وامتد نفوذهم[1].

وفي الثامن عشر من أغسطس سنة 1662م وصل أسطول هولندي تحت قيادة «رويتر RUYTER» ورسا أمام المدينة، وقد حاول قائد الأسطول إقناع الباشا بتوقيع معاهدة مماثلة لتلك المعاهدات التي سبق للحكومة الهولندية أن وقعتها مع الباب العالي ومع الجزائر. وتونس، لكن دون جدوى، ومع هذا فإن الباشا استقبل هذا القائد استقبالاً طيباً، وخلال تواجده في طرابلس اعتق ثمانين أسيراً هولندياً ترضية له وزوده بالهدايا الثمينة، وحيث إن رويتر لم يلق إجابة قاطعة بخصوص المعاهدة التي قدم من أجل ابرامها، فإنه أبحر بأسطوله عائداً إلى بلاده[2].

وإزاء تعرض السفن الليبية للسفن الهولندية فقد قدم أسطول هولندي بقيادة «هيس HEES» المفوض من جمعية السلطات الهولندية العامة ومندوب أمير «أورانج ORANGE» وبعد مفاوضات طويلة مع الباشا، توصل الطرفان إلى عقد معاهدة بين البلدين في يونيو سنة 1683م، كما التزم بتزويدهم في فترة لا تتجاوز الأربعة عشر شهراً من تاريخ توقيع هذه المعاهدة بمائة وخمسين برميل بارود، وبثلاثة آلاف قذيفة وبثلاثة كوابل، وخمس صوارى سفن. ومقابل ذلك فقد أفرج عن تسعة أسرى هولنديين[3].

وعلى أثر ذلك أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأقيمت قنصلية هولندية في طرابلس، ثم أبحر الأسطول الهولندي عائداً إلى بلاده.

وفي سنة 1684م عاد هيس إلى طرابلس على متن سفينته «دولفين

---

(1) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 253.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 210.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 291.

«DOLPHYN» حاملاً معه الهدايا السابقة التي اتفق عليها مع السلطات الليبية، لتقديمها إليهم، إلا أنه أثناء تواجده في البلاد، قدمت السفن الليبية ومعها سفينة هولندية، كانوا قد استولوا عليها في عرض البحر، فاحتج (هيس) على ذلك وطالب بالإفراج عنها بموجب الاتفاقية السابقة، إلا أن الحكومة الليبية رفضت ذلك مدعية بأن الذي استولى عليها بحار تركي وأنه سيصطحب هذه السفينة إلى الاستانة، ولذا فقد تعثرت مهمة المندوب الهولندي ولم يتمكن من عقد أية معاهدة وعاد إلى بلاده.

(أ) فرنسا والنشاط الحربي الليبي في المتوسط:

كانت فرنسا ـ كغيرها من الدول الأوروبية ـ قد تعرضت سفنها لاعتداءات السفن الليبية مما جعلها تسلك سياسة عدائية تجاه ليبيا، حتى في عهد (عثمان الساقزلي) الذي أعاد العلاقات مع بعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا، بعد، أن أتجه الأسطول الفرنسي إلى طرابلس لضرب الحصار حولها، للحد من هجمات الأسطول الليبي على سواحل إسبانيا، إلا أن الطرفين بعد مفاوضات مكثفة توصلا إلى عقد معاهدة بينهما, وإقامة قنصلية لفرنسا في طرابلس، ثم تتابعت بعد ذلك الدول الأوروبية الأخرى في إنشاء قنصليات لها، وشراء الأمن لسفنها التجارية بأثمان غالية[1].

ونتيجة لتزايد نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط ضد السفن الفرنسية، فقد أرسلت فرنسا أسطولها إلى مدينة طرابلس في التاسع عشر من أغسطس سنة 1669م بقيادة الأميرال «دالميراس D'ALMARAS وهدد بقصف المدينة إذا ما استمرت السفن الليبية في موقفها العدائي ضد السفن الفرنسية، وأثناء ذلك تمكن قائد الأسطول الفرنسي بعد مفاوضات طويلة مع الباشا من إطلاق سراح خمسة وعشرين أسيراً فرنسياً ووقف اعتداءات السفن الليبية ضد سفن بلاده.

---

(1) جون رايت: مرجع سبق ذكره ص 96.

وإزاء هذه التهديدات الفرنسية فإن الباشا (عثمان الساقزلي) رأى أنه من الأنسب له عدم الدخول في حرب مع فرنسا وإنكلترا والاهتمام بصداقة تلك الدول حتى يأمن شرهم، لأجل هذا: فإنه قلل من نشاط سفنه ضد فرنسا وإنكلترا وعقد الاتفاقيات مع هاتين الدولتين، لكن فرنسا أخذت تدعم مركزها من حين إلى آخر، بقصد إلقاء الرعب في قلوب البحارة الليبيين، حتى لا يقوموا بأي عمل عدائي تجاه السفن الفرنسية.

فأخذت ترسل أساطيلها إلى مياه طرابلس في سنة 1660م ثم سنة 1671م تلميحاً منها باستعمال القوة إذا ما أقدمت السفن الليبية للتصدي للسفن الفرنسية[1].

وعندما تواترت الأنباء ـ أثناء هذه الفترة ـ لدى الحكومة الفرنسية أن جزر الأرخبيل في خطر، وأنها مهددة من قبل الأسطول العثماني، أرسلت حملة إلى تلك الجزر في سنة 1661م مكونة من خمس عشرة سفينة على ظهرها ستة آلاف جندي، واتجهت نحو جزيرة «سيريغو CERGO» وفي الوقت نفسه كانت سفن البندقية وقوادس البابا ومالطا مرابطة عند هذه الجزيرة.

وعقب وصول هذا الأسطول، تلقى قائد الحملة «بول POAUL» أمراً مفاده أنه بمجرد انتهائه من إنزال الجنود فإن عليه أن يمر بموانيء ومدن شمال أفريقيا للتأكد مما إذا كان ما يزال بها أسرى محتجزين[2]، فرسا الأسطول الفرنسي بالقرب من مدينة طرابلس في الخامس عشر من يولية، وعندها أسرع باشا طرابلس إلى إغراق سفينة عند مدخل الميناء لمنع السفن الفرنسية من الدخول إليه، فأرسل الأمير (بول) أحد ضباطه إلى باشا طرابلس ليطلعه على الهدف من رحلته وبرفقته عدد من النبلاء، فاستقبلوا بالقلعة بكل مظاهر الحفاوة والاحترام ثم رحل بعد ذلك الأسطول الفرنسي متجهاً إلى تونس والجزائر.

---

(1) جون رايت: مرجع سبق ذكره ص 96.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 208.

وعلى كل حال فإن السفن الليبية أخذت مواقعها حول المدينة استعداداً للدفاع، لأنهم رأوا أن هذه الأعمال ربما تكون استعداداً لضرب المدينة، ويفهم من هذا أن المباحثات التي جرت بين مبعوث (بول) قائد الأسطول الفرنسي والباشا لم تسفر عن أي نتيجة والدليل على ذلك استعدادات الأسطول الليبي للتصدي للسفن الفرنسية إذا حاولت قصف المدينة، لذلك فإن هذه الحملة لم تحقق أي عمل إيجابي مما جعل الباشا يأخذ احتياطاته اللازمة للدفاع عن البلاد والتصدي لتلك الحملات الفرنسية، وأخذت السفن الليبية من جديد تزوال نشاطها ضد السفن الفرنسية في البحر المتوسط، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى إعادة ضرب الحصار حول مدينتي طرابلس وتونس، بغية محق سفن الدولتين.

ففي اليوم التاسع عشر من أغسطس سنة 1671م أبحر «دالميراس» بأربع عشرة سفينة إلى مالطا ومنها إلى طرابلس، حيث رسا أمام المدينة، وقد بث الرعب في قلوب الأهالي، فبادروا إلى اغلاق منافذ المدينة خوفاً من الهجوم المفاجيء عليهم من البر والبحر ولم ينزل أحد من الأسطول للمفاوضة وكان القنصل الفرنسي «استين ESTIENNE» قد غادر طرابلس إلى فرنسا، أما قنصل إنجلترا «ناثانيل برادلي NATHANIEL BRADLE» الذي كان قد توجه إلى مياه الجزائر حيث يتواجد أسطول الأميرال (سبراغ) «SPRAGGE» لمحاصرة مدينة الجزائر بسبب نشاط سفنها ضد السفن الإنجليزية، فقد طلبت فرنسا من القنصل الإنجليزي الاتجاه إلى طرابلس لإقناع حكومة طرابلس بالصلح وتقديم النصح للباشا، وفعلا وصل القنصل الإنجليزي إلى طرابلس على متن سفينة فرنسية واتجه مباشرة إلى (عثمان الساقزلي) فاجتمع به وبأعضاء ديوانه، ولكن هذه المفاوضات لم تثمر عن موقف إيجابي، مما دفع قائد الأسطول الفرنسي إلى إطلاق مدفعيته في الهواء، ثم رفع الراية الحمراء علامة إعلان الحرب، إلا أنه لم يقم بضرب المدينة، ويبدو من ذلك أنه لم تكن لديه الأوامر بإطلاق النار على المدينة فأبحر بأسطوله عائداً إلى بلاده.

وفي الخامس عشر من أغسطس سنة 1672 م عاد الأسطول الفرنسي مرة ثانية إلى مدينة طرابلس ورسا أمامها أملاً في إطلاق بعض الأسرى الفرنسيين وعقد الصلح بين البلدين، فأرسل قائد الأسطول مبعوثاً إلى الباشا، حيث استقبل استقبالاً حسناً، ودارت المفاوضات بين الجانبين بحضور أعضاء ديوان الباشا، لكنها لم تحقق نتيجة مرجوة، فاضطر، قائد الأسطول الفرنسي إلى رفع الراية الحمراء استعداداً للهجوم فما كان من حكومة طرابلس إلا أن أعدت عدتها للدفاع عن المدينة، مما دفع الفرنسيين إلى الاتجاه نحو حصن (درغوث) والمندريق.

ووفقاً لبعض المراجع: فإن قائد الأسطول الفرنسي لم تكن لديه الأوامر باقتحام المدينة، ولذا فقد عاد الأسطول الفرنسي مرة ثانية إلى فرنسا[1].

وفي محاولة من الأسطول الليبي لرد تلك الاعتداءات فقد أبحرت ثماني سفن ليبية للتجول قرب شواطىء جزيرة «كالابرى CALBRE» الإيطالية، وقد تمكنت هذه السفن من الاستيلاء على بعض الغنائم التي كانت أحد الأسباب في القضاء على (عثمان الساقزلي) فعندما رجعت تلك السفن حاملة معها تلك الغنائم القيمة أخذ الباشا كل هذه الغنائم وأودعها في خزائنه، وقطع ما كان يصل لجنود الأساطيل، ولم يعطهم سوى ريال لكل نفر منهم، فثقل هذا الأمر عليهم وثاروا عليه وحاصروه في القلعة وذلك في غرة محرم سنة 1083هـ (1672م) فأطلق عليهم المدافع وقابلوه من برج ـ التراب ـ واستمرت الحرب ثمانية أيام، ولما رأى أنه سوف يقع فريسة في أيدي هؤلاء ـ بعد أن فشل في إخضاعهم لسيطرته ـ شرب سماً في اليوم التاسع ومات[2].

وبعد وفاته شهدت البلاد كثيراً من الاضطرابات السياسية بسبب ولاية الحكم، ومما يدل على ذلك أنه تولى أربعة وعشرون والياً في البلاد بين

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 218 ـ ص 219.

(2) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 258 ـ 259.

سنة 1672م وسنة 1711م وكانت نتيجة لذلك أن ضعف الأسطول الليبي عن ذي قبل، مما فتح المجال للدول الأجنبية لاستغلال هذه الفرصة، وإرسال الحملات البحرية إلى مدينة طرابلس للتقليل من هيبة أسطولها.

ففي هذه الفترة (1673م) تواترت الأنباء عن خروج أسطول فرنسي صغير للهجوم على طرابلس وتحرير جميع الأسرى المسيحيين، فأمر والي البلاد بإغراق سفينة عند مدخل الميناء، لصد السفن الفرنسية المعادية، وبدأ العمل في بناء سور لحماية البلاد من ضربها بالقنابل، ثم نصبت قاعدة عليها ستة مدافع لتحصين الجبهة البحرية، وفعلا، وصلت هذه الحملة إلى مالطا تحت قيادة المركيز «دي لابوساردير DELABOUSSARDIERE» لكي تنظم إليه سفن (دالميراس) المتواجدة في البحر المتوسط، إلا أن تفشي أمراض الطاعون بين جنود وضباط تلك الحملة حال بينها وبين الذهاب إلى طرابلس لتخليص الأسرى، مما جعل هؤلاء يقومون بتحرير رسالة إلى (لويس الرابع عشر) في الثاني عشر من اكتوبر سنة 1673م يطلبون إليه تخليصهم من تلك المذلة، والمهانة، شارحين له فيها تلك الحملات التي وصلت إلى طرابلس وفشلها في خلاصهم[1].

وعند استلام (لويس الرابع عشر) لهذه الرسالة وعد بعلاج هذا الموقف بعد انتهائه من الحرب ضد (هولندا وإسبانيا، مما دفع الأسطول الليبي إلى إعادة نشاطه مرة ثانية، خاصة ضد السفن الفرنسية والحقت بها أضراراً كبيرة بالتعاون مع السفن (التونسية والجزائرية) سنة 1680م.

ونتيجة للشكاوي والتظلمات التي يقدمها قواد السفن الفرنسية إلى (لويس الرابع عشر) أصدر أوامره إلى (دوكويزن DOQUESNE) قائد الأسطول الفرنسي بالاتجاه إلى مدينة طرابلس بأسطوله المكون من خمسة سفن فوصلها في الرابع

(1) انظر نص رسالة هؤلاء الأسرى إلى لويس الرابع عشر بتاريخ 12 اكتوبر سنة 1673 بالكامل في كتاب شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 235 ـ ص 347.

عشر من أغسطس سنة 1680م، حيث أوفد ضابطاً لمقابلة الوالي، وطلب منه أن يسلمه الأسرى، إلا أن الوالي رفض هذا الطلب، وامتنع عن عقد صلح مع فرنسا، وظل الأسطول الفرنسي مرابطاً أمام المدينة أربعة أيام، خاصة بعد أن علم أن الأسطول الليبي خارج الميناء، ثم بعد ذلك رحل عن البلاد متوجهاً إلى مالطا، وأثناء ذلك علم قائد الأسطول الفرنسي خبراً مفاده أن الأسطول الليبي استولى على سفينة فرنسية محملة بالبضائع الثمينة لأجل هذا، فإن (دوكويزن) أخذ يتجول في البحر باحثاً عن السفن الليبية للانتقام منها، فاتجه إلى سواحل شبه (جزيرة المورة) اليونانية، حيث التقى بالسفن الليبية عند جزيرة سابينزا «SAPIENZA» فتمكنت السفن الليبية من الالتجاء إلى جزيرة ساقز، لكن قائد الأسطول الفرنسي تابعهم إلى تلك الجزيرة وحاصر السفن الليبية وطالب (دوكويزن) بتسليم تلك السفن له أو طردهم من تلك الجزيرة، عندئذ اضطر حاكم الجزيرة وممثل قبطان باشا إلى إيفاد مبعوث من قبله يحمل رسالة بالفرنسية إلى قائد الأسطول الفرنسي، وقد كتبها القنصل الفرنسي في الجزيرة بطلب من حاكمها، وفحواها: أن القائد التركي (قبطان باشا) من رأيه أن الأميرال الفرنسي لا يرضيه إلحاق الضرر بالسفن الليبية بينما هي تحت حماية السلطان، وعقب على ذلك بأنه من حيث أنه قائد البحرية التركية هنا فإن لديه أوامر بالدفاع عنهم، ولذا فإنه سيأمر بقصف الأسطول الفرنسي إن هو حاول مهاجمة الطرابلسيين فرد عليه (دوكويزن) قائلاً: إنه لم يأت لضرب قلاع الجزيرة أو المدينة ولا حتى القادس التركي الذي كان راسياً بالمرسى وإنما جاء لأن عاهله الفرنسي قد أمره بمهاجمة السفن الليبية، ولذا فإنه ليس من حق أحد أن يمنعه من تنفيذ الأوامر الصادرة إليه[1].

ومع هذا فإنه لم يلتفت إلى هذه الرسالة وإلى ما طلب منه، وبدأت المعركة وأطلق نيران مدافع سفنه على السفن الليبية، فردت تلك السفن على

---

(1) انظر نص تلك الرسالة ورد القائد الفرنسي في كتاب شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 261.

ذلك، وكذلك قلاع الجزيرة أخذت ترد على الأسطول الفرنسي، ودارت معركة بين الجانبين بعنف، مما أدى إلى إلحاق أضرار فادحة بالمباني وكذلك بالسفن الليبية، إلى أن طلب حاكم الجزيرة من الراهبين الموجودين بالجزيرة: التوجه إلى مقابلة قائد الأسطول الفرنسي، للتوسط بين الطرفين، لإنهاء هذا القصف المستمر، بعد أن أعطوا له صورة عن تلك الخسائر التي لحقت بالجزيرة وأن ثلاثاً من السفن الليبية قد دمرت تماماً، فاستجاب لذلك وطلب منهما إبلاغ حاكم الجزيرة لمقابلته على ظهر سفينته إن هو رغب ذلك في خلال ساعة واحدة، فقدم ذلك الحاكم في الوقت المحدد، وطلب منه بأن يتمهل بعض الوقت حتى يرسل خطاباً إلى (قبطان الباشا) يطالبه بالقدوم لكي يعيد السلام بين فرنسا وطرابلس، فوافق على ذلك بعد اجتماعه بمجلس حربه، إلا أنه أعلن بأنه يستمر في إغلاق منفذ المرسا لمنع أي دخول أو خروج لسفينة منه.

وفي السابع من أغسطس سنة 1681م وصل (القبطان باشا) وبصحبته(48) قادسا وكانت مهمته تتمثل في إنزال القصاص بالسفن الفرنسية بسبب اعتدائها على السفن الليبية، إلا أن الموقف المتشدد والمتطلب من قبل (دوكويزن) قائد الأسطول الفرنسي حملته على تغيير موقفه وأوفد أحد ضباطه لتحية القبطان باسمه وأبلغه نيابة عن قائد الأسطول الفرنسي بأنه لن يرغم البحارة الليبيين على طلب الصلح وعلى تسليم رهائن من بينهم. وضماناً لتنفيذ الاتفاقية فإنه عازم على حرقهم وجزيرة ساقز وأنه سيأمر باطلاق النار على قوادس الباب العالي دون تردد، وذلك في حالة ما إذا حاولت هذه أن تدافع عنهم وأعلمه بأنه حر في الدخول إلى المرسا، إلا أنه لن يغادر الجزيرة إلا بتصريح من الأميرال[1].

وبينما كانت هذه الأحداث تجري استنكرت الدولة العثمانية هذا التصرف من قبل (دوكويزن) واستدعت السفير الفرنسي في استانبول السيد «لافيرني دي غيللراج» (DE LAVERGN DE GUILLERAGUES) وأطلعته على تلك الأحداث

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 263.

وأعلمته: بأنه إذا لم تقبل فرنسا دفع تعويض مالي ضخم نتيجة تلك الأضرار التي ألحقتها بالسفن الليبية وبالجزيرة، فإن حياة السفير وجميع الرعايا الفرنسيين الموجودين في الدولة العثمانية ستصبح في خطر، وبعد مفاوضات مطولة بين السفير الفرنسي و (كاره مصطفى كاهية) الصدر الأعظم، قدم السفير الفرنسي اعتذاره للسلطان عن تلك الأحداث ووافق على تقديم تعويضات مناسبة.

وعلى ما يبدو فإن الحكومة العثمانية كانت حريصة على عدم الاصطدام بفرنسا، نظراً لأنها كانت في حالة حرب ضد النمسا.

وفي الجزيرة تمكن (القبطان باشا) من إقناع الطرفين بالتفاوض. والاتفاق على شروط الصلح، إلا أن (دوكويزن) القائد الفرنسي أعلن أنه لن يوافق على الصلح إلا بالشروط التي يتقدم بها.

وفي السابع والعشرين من نومبر سنة 1681م أبرم الصلح بين الطرفين حسب الشروط التي تقدم بها (دوكويزن) وكانت أهم تلك الشروط التي تتمثل في:

أولاً: إلزام طرابلس بالمبادرة فوراً بإطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين الذين تم اختطافهم من قبل على ظهور سفن ترفع العلم الفرنسي.

ثانياً: التعهد أيضاً بعدم الاقتراب من الشواطىء الفرنسية بأقل من ستة أميال.

ثالثاً: القبول بتعيين قنصل فرنسي في طرابلس.

رابعاً: الالتزام بجميع ما تعهدت به حكومة طرابلس لفرنسا.

وزيادة عن ذلك فقد رد البحارة الليبيين السفن الفرنسية إلى مرسيليا، وكانوا قد استولوا عليها من قبل، كما اطلقوا سراح المائة والسبعة والعشرين أسيراً، الذين كانوا محتجزين فوق سفنهم، وذلك بدون دفع فدية.

أما الأسرى الفرنسيين المسجونين في طرابلس، فإنه قد تم الاتفاق على

أن يفتديهم القنصل الذي سيتم تعيينه بدفع مبلغ مائة وخمسين قرشاً عن كل واحد من الذين اختطفوا من فوق السفينة الحربية أما غير ذلك فيدفع مقابل اطلاق الواحد منهم مائة قرش»[1].

وعندما علمت حكومة طرابلس بالهزيمة التي أصابت أسطولها والشروط القاسية التي أصبحت تنتظرها للتوقيع عليها، فإنها رفضت ذلك أول الأمر ولم تستقبل القنصل الفرنسي الجديد «الفيسكونت دي لامجدلين VISCONT DE LOMGDELAINE» الذي كان مترجم القنصلية الفرنسية في أزمير، فأرسله قائد الأسطول الفرنسي (دوكويزن) إلى طرابلس لتولي مهام القنصل في طرابلس وذلك حسب شروط الاتفاق، وعندما لم تستقبله حكومة طرابلس هدد بالانسحاب والعودة إلى (دوكويزن) لإبلاغه بالمعاملة التي قوبل بها، وحذرهم من أنه سيلحق بمدينة طرابلس الأضرار الكبيرة، ولكن بعد المباحثات بين الباشا وأعضاء الحكومة وبعد التشاور في المخاطر التي ربما تتعرض لها البلاد في هذا الوقت، فإنهم وافقوا على استقباله وذلك في شهر فبراير سنة 1682م.

وبعد فترة وجيزة من استلام عمله، تمكن من إقناع داي البلاد بإطلاق سراح (260) مائتين وستين أسيراً فرنسياً أعيدوا إلى بلادهم، وبقى عدد آخر في الأسر بالرغم من إلحاح القنصل الفرنسي بإطلاق سراحهم، وعقدت معاهدة طرابلسية فرنسية تم بموجبها رفع العلم الفرنسي على مقر القنصلية ونظمت بموجبها العلاقات بين البلدين[2].

إلا أن داي البلاد أخذ يبحث عن أي عذر لقنصلها بهدف إذلال فرنسا بسبب مواقفها العدائية تجاه بلاده، وكان له ذلك عندما أوفدت فرنسا السيد «دي بوناكرس DE BONNA CORSE» إلى طرابلس لتسليم رسالة من لويس الرابع عشر إلى داي طرابلس، ومعه نص الاتفاقية بالفرنسية والمصدق عليها هناك، إلا أن

---

(1) انظر نص هذه الشروط في كتاب شارل فيرو: مرجع سبق ذكره ص 1 ص 266.
(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 267.

السفينة التي كانت تقل (دي بوناكورس) قد اصطدمت بالصخور عند مدخل الميناء فغرقت وقد تم انتشال أفراد طاقمها ومعهم (بوناكورس) نفسه وأودعه السجن بحجة أن هذه السفينة كان هدفها ضرب المدينة، فاحتج القنصل الفرنسي على ذلك فهدد هو الآخر بالسجن إن لم يكف عن احتجاجاته فاتصل الأخير بحكومته، حيث وجه إليها خطاباً في الخامس والعشرين من مارس سنة 1683م أعلمهم فيه بخرق الاتفاقية من قبل طرابلس وأن السيد (بوناكورس) قد وصل، ولكن لسوء حظه فإن سفينته قد اصطدمت بالصخور أثناء دخولها الميناء فغرقت وقبض عليه وصودرت حمولة تلك السفينة وتم الاستيلاء على جميع الرسائل الموجهة لداي البلاد وكذلك نص الاتفاقية المصدق عليها من قبل ملك فرنسا إلا أن هؤلاء أنكروا أنهم قد عثروا على أي رسالة أو اتفاقية بحجة أنه لو كانت معه تلك الرسائل لما عومل بهذه المعاملة وأتهم بأن ما يدعيه ليس إلا ذريعة وأنه لو كان لتلك الرسائل حقيقة لتم العثور عليها معه، وقد تدخل عدة أشخاص للإفراج عن (دي بوناكورس) بالسكن لديّ غير أن الخازندار لم يشأ ذلك، ولذا فإنه ظل رهين الحبس دون السماح له بمغادرته.

وترددت أقاويل مفادها أن جميع السفن الفرنسية الراسية في الميناء ستصادر وسيودع أفراد طواقمها السجن، ولقد تم القبض منذ بضعة أيام على نوتين تابعين لأحد المراكب الفرنسية لأنهما تسلقا الأسوار وكانت حجة السلطات الليبية على ذلك أن هؤلاء النوتين كانا ينويان قياس قطر المدينة ومساعدة الأسرى على الهروب.

وأخيراً قال القنصل: «فها أنتم ترون مدى هذا الظلم الذي يلحق بنا، وترون الحالة البائسة التي أصبحنا عليها في هذا البلد»[1].

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي دي لامجدلين إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 25 مارس سنة 1683م نقلاً عن كتاب شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 267 إلى ص 268 يوجد أيضاً في أرشيفات الغرفة التجارية الفرنسية بمرسيليا.

وأخيراً سمح بإطلاق سراح النوتين وسمح لبوناكورس بالإقامة عند القنصل الفرنسي، وفرضت عليها الإقامة الجبرية مدة أربعة أشهر، وكانت السلطات الليبية في طرابلس تهدف من وراء ذلك إذلال فرنسا وتحديها لكي تقلل من عداوتها لطرابلس.

وبعد أن قام الداي وأعضاء ديوانه بدراسة الأوضاع المحيطة بالبلاد وما يمكن أن تقوم به فرنسا في المستقبل لتخليص هؤلاء الأسرى، اتفقوا على رفع الإقامة الجبرية على القنصل الفرنسي (وبونا كورس) اللذين غادرا الولاية عائدين إلى وطنهما، ولكن هذه التسوية لم تكن كافية لأن تعلن فرنسا رضاها عن ذلك، بل صممت على أن تعطي درساً لهذه الولاية لن تنساه[1] حيث أمر (لويس الرابع عشر) بتجهيز حملة لضرب مدينة طرابلس والقضاء على السفن الليبية في مياهها وأبحرت تلك الحملة من طولون إلى طرابلس، حيث وصلتها في التاسع عشر من يونيه سنة 1685م ورست أمام المدينة بعد أن انضم إليهم «دانفرڤيل D'AVFREVILLE» بسفنه التي كانت قد خرجت لتعقب السفن الليبية في البحر المتوسط، وظلت السفن الفرنسية أمام المدينة ثلاثة أيام بغية أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق يرضي فرنسا بسبب ما لحقها من إهانة، إلا أن السلطات الليبية رفضت أية شروط تمليها عليها فرنسا، عندئذ أصدر قائد الحملة أوامره بقصف المدينة فانفتحت عليها نيران المدفعية الفرنسية بكثافة، حتى تعرضت لكثير من الدمار والخسائر المادية وأمام استمرار القصف اضطرت السلطات الليبية إلى الموافقة على الدخول في المفاوضات لإحلال السلام ودارت المحادثات بين الطرفين ثم تمخضت عن الآتي:

أولاً: استعادة جميع الأسرى النصارى بصرف النظر عن جنسياتهم واستقدامهم إلى سفنه.

ثانياً: إعادة بضائع وأمتعة رعايا ملك فرنسا أو التعويض عنها نقداً.

---

(1) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 221.

ثالثاً: تسليم ستة رهائن يختارون من بين كبار ضباط الديوان كي يصطحبهم معه إلى ميناء طولون ويبقون به إلى أن يتم تسليم جميع الأسرى المحتجزين حتى تلك اللحظة على متن السفن الليبية إلى السلطان العثماني[1].

وحملت تلك الشروط إلى الداي وأعضاء الديوان، وبعد دراسة الأوضاع من كل جوانبها وافقوا على هذه الشروط، ووقعت معاهدة الصلح في التاسع والعشرين من يونيه سنة 1685م وعين قائد الحملة الفرنسية السيد «مارتينين MARTINENE» قنصلاً مؤقتاً في طرابلس لكي يقوم بتنفيذ تلك الاتفاقية، ولكي يبرهن عن نوايا فرنسا تجاه طرابلس السليمة، ثم أبحر عائداً إلى بلاده، وبعدها وجه داي طرابلس (الحاج عبد الله الأزمرلي) رسالة إلى ملك فرنسا بتاريخ 14 شعبان سنة 1096هـ الموافق 17 يوليو سنة 1685م جاء فيها: «أعلمكم بقدوم المارشال (داسترا) الموفد من قبلكم، وأننا قد توصلنا معه إلى صلح وسلم دائم باتفاق جماعي من قبل الديوان والجيش في طرابلس، بحيث أصبح معلوماً للجميع، وينبغي أن يكون دائماً، فليجعل الله خاتمة أولئك الذين يفكرون في خرق هذه الاتفاقيات وتعهداتها خاتمة سيئة وليسود وجوههم في الدنيا والآخرة»[2].

وحقيقة الأمر أن ما تقوم به فرنسا من إرسال أساطيلها من حين لآخر لضرب تلك المدينة وإملاء شروطها عليها كيفما تشاء، ليس له من مبرر سوى أنها تهدف من وراء ذلك إلى بسط سيطرتها على البحر المتوسط بحيث لا يكون لدولة أخرى أي تحرك فيه إلا تحت سلطتها، وكذلك خوفها من إنجلترا أن

---

(1) انظر نص هذه الشروط في كتاب شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 275.

(2) رسالة الحاج عبد الله: الأزمرلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 14 شعبان سنة 1096هـ الموافق 17 يوليو سنة 1685م نقلاً عن كتاب شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 282 ـ ص 283 ويوجد نص هذه الرسالة باللغة التركية والفرنسية ضمن وثائق محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية بالكاي دور ساي بباريس ولقد نشرت هذه الرسالة بالترجمة الفرنسية ضمن المعاهدات المبرمة مع الدولة العثمانية الجزء الأول ص 349.

تشجع السفن الليبية ضد سفنها. ثم منع التحالف بين السفن الليبية والتونسية والجزائرية ضدها، وحتى لا تكون لهم الأسبقية أو السيطرة على البحر المتوسط، وبذلك يمكنها مد نفوذها على تلك الدول الهزيلة، وخصوصاً ليبيا للقضاء على أسطولها البحري.

فلم يكن تصرف فرنسا هذا لمجرد تأمين سفنها وتجارتها في عرض البحر المتوسط كما تدعي، ولكنها ترمي إلى التوسع وبسط النفوذ والهيمنة ولو على حساب حقوق الغير.

وعلى كل حال فما أن أبحر الأسطول الفرنسي عائداً إلى بلاده في التاسع من يوليو سنة 1685م حتى أفرج عن الأسرى، وأرسلوا إلى فرنسا ولم يعد ينتظر القنصل الفرنسي (مارتينين) إلا عودة الأسطول الليبي للإفراج عن بقية الأسرى الذين كان البعض منهم برفقة ذلك الأسطول، ولم تكن مهمة القنصلية قد أوكلت إلى (مارتينين) إلا بشكل مؤقت، ولذا فإنه استبدل في سنة 1686م بـ «كلاوديو لامير CLAUDIO LEMAIERE» الذي عين قنصلاً رسمياً، وعلى ضوء ذلك فقد عاد السلام بين البلدين ولم تقع أي اعتداءات بين سفن البلدين وتبادلت الهدايا والرسائل بينهما.

ففي الثامن من فبراير سنة 1686م أرسل داي طرابلس (الحاج عبد الله الأزميرلي) خطاباً إلى «الماركيز دي سينيلر DE SIEINELAR» وزير الخارجية الفرنسي يعلمه فيه: «أن الصلح الذي عقد بيننا لازال قائماً على خير وجه، وأنه من المستحيل خرقه أو حتى تشويهه، وأن سفننا التي كانت في خدمة السلطان قد رجعت وسلمنا إلى قنصلكم حسب ما اتفقنا عليه من قبل: الأسرى الفرنسيين الذين كانوا فوقها».

ثم أرسل إليه خطاباً آخر في الثامن من يونيه سنة 1686م، يطلب فيه منه تأخير دفع المبلغ المطلوب من طرابلس المنصوص عليه في الاتفاقية، وأخبره بأن حالة البلاد الاقتصادية لا تسمح بذلك ولكن عندما تتحسن الأحوال

الاقتصادية، سوف يسدد إلى القنصل ما بذمته من محصول القمح والشعير، وطلب منه إعادة الرهائن المحتجزين من رعاياه في طولون إلى بلادهم، لأن عائلاتهم تنتظر عودتهم بشوق وسوف يكونون سعيدين بذلك[1].

وفي الحقيقة فإن داي طرابلس كان يعلن دائماً عن نواياه الطيبة تجاه فرنسا، وأنه ملتزم بتنفيذ شروط الاتفاقية، وهذا حسب ما برهن عليه في ذلك الخطابين، إلا أن أعضاء الديوان كانوا على العكس منه إذ أنهم لا ينوون الإلتزام بتلك التعهدات، والدليل على ذلك أن الأسرى الموجودين في ليبيا ـ الموجودة أسماءهم لدى فرنسا ـ لم يتم تسليم البعض منهم بعد، مما جعل فرنسا ترسل أسطولاً صغيراً بقيادة دوق «مونتمارتر DUCA MONTMARE» حيث وصل مدينة طرابلس في التاسع والعشرين من يوليو سنة 1686م، وأبلغ السلطات الليبية الالتزام بتنفيذ الشروط السابقة دون القيام بقصف المدينة، وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك إلى تهديد البلاد وإنذار سلطاتها.

ويشير البعض إلى أن دوق مونتمارتر قد عقد اتفاقاً جديداً مع السلطات الليبية[2].

وظلت الأمور على ما هي عليه حتى سنة 1687م، عندما تولى مقاليد الحكم في البلاد الداي (إبراهيم التارزي) الذي أرسل وفداً إلى فرنسا في مايو سنة 1687م يتكون من: (خليل باشا الأرنؤطي وخضر آغا) مصحوباً بهدايا قيمة لملك فرنسا، وكانت مهمتهم تتعلق بمطالبة الحكومة الفرنسية بإطلاق سراح الرهائن المحتجزين عندها، وأرسل داي طرابلس (محمد الإمام كردلي) ـ الذي تولى الحكم في البلاد بعد (إبراهيم التارزي) الذي لم يستمر في الحكم سوى

---

(1) انظر خطابـي الحاج (عبد الله الأزميرلي) إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 8 فبراير سنة 1686م، والثامن من يوليو سنة 1686م في كتاب شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 288 ـ ص 289.

(2) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 226.

سبعة أشهر خطاباً في الثالث عشر من يناير سنة 1688م إلى الماركيزدي (سنيلر) وزير الخارجية الفرنسي يعلمه فيه: بأن المندوبين الليبيين قد رجعوا من باريس حاملين معهم رسائل من الحكومة الفرنسية، وأن هذه الرسائل قد تليت على أعضاء الديوان، كما أعلمه فيه بوصول السفينة التي تقل الرهائن الليبيين من طولون، وطرابلس كلها في فرحة عارمة، كما أعلمه: بأنه بناء على طلبه فقد تم تسليم عشرين أسيراً مالطياً إلى القنصل الفرنسي الذي ألح في طلب عدد أكبر، كما أنه أطلع من قبل مندوبيه عن كل ما حظوا به لدى فرنسا من معاملة طيبة[1].

وفي شهر مايو سنة 1688م وجه الداي (محمد كردلي) خطاباً آخر إلى ملك فرنسا، رجاه فيه أن يمنحه مهلة أطول لتسديد ما تبقى لديه من المبلغ المتفق عليه[2].

وفي مايو سنة 1691م رجع القنصل (كلاديو لامير) إلى فرنسا، تاركاً مهام القنصلية لأخيه «لويجي لامير LOUISG LE MALERE» الذي أثار القلاقل، وأساء التصرف مع الحكومة الليبية بتهديدها بالضرب بالقنابل إذا لم تسارع بدفع التزاماتها، مما أثار غضب السلطة من هذا المسلك الأرعن إلى الحد الذي دفع السفن الليبية ـ نكاية في هذا القنصل ـ بالاستيلاء على السفن التابعة لمرسيليا، وقاموا بمصادرة بضائع منها تقدر بأكثر من عشرين ألف قرش مما حدا بالعلاقة بين البلدين إلى التأزم والتعقيد منذ ذلك الحين، خاصة بين القنصل الفرنسي والداي، حتى إن هذا الأخير أسرع بإرسال خطاب إلى الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية ضد القنصل والرعايا الفرنسيين، وأعلمه بأنهم ـ أي الرعايا ـ السبب في تعكير الجو بين ليبيا وفرنسا.

---

(1) خطاب الداي محمد الإمام كردلي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 13 يناير سنة 1688م نقلاً عن كتاب شار فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 295.

(2) خطاب محمد الإمام كردلي إلى ملك فرنسا بتاريخ مايو سنة 1688م نقلاً عن شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 296.

ومما قاله في رسالته لذلك الوزير: «إن الفرنسيين في طرابلس وقحاء، فهم يتجولون في المدينة بأسلحتهم، وكثيراً ما يقترفون الفاحشة والمنكر، غير ملتزمين بالتقاليد المعمول بها في البلاد، وأن قنصل بلادكم قد تفوه بأقوال تهدف إلى قطع العلاقة بين بلدينا وهو يكثر من التوجه إلى داخل البلاد وإلى شواطىء البحر مصحوباً بفرنسيين يحملون السلاح، وفي المساء يرتاد المواخير بخلاف قنصل إنكلترا وهولندا فلا يسلكون مثل هذا المسلك المشين، وقنصلكم لا ينصت إلى نصائحنا»[1].

وبذلك أخذت الأمور تتأزم بين البلدين، وأخذت السفن الليبية تزاول نشاطها البحري ضد السفن الفرنسية، فاحتج القنصل الفرنسي (لامير) على ذلك واتهم صراحة الديوان بأنهم السبب في تأزم الأمور بين طرابلس، وفرنسا فرد عليه أعضاء الديوان بمزيد من الإهانات.

وفي الحادي والثلاثين من يناير سنة 1692م تم قطع العلاقات مع فرنسا واقتيد (لامير) إلى السجن[2]، مما جعل القنصل الفرنسي يرسل خطاباً إلى حكومته في السادس من مارس سنة 1692م شرح لهم فيه المعاملة السيئة التي عومل بها، وأن حكومة طرابلس خرقت الاتفاق الذي عقد بين البلدين، ولم تلتزم ببنود المعاهدة وأنهم يقومون بتجهيز السفن وتسليحها ضد السفن الفرنسية للاستيئلاء عليها بعد إيهامها برفع العلم الفرنسي على مقر قنصليتنا وعلى سفنهم، وقد تم لهم الاستيلاء على سفينتين من سفننا»[3].

ومنذ قطع العلاقات بين البلدين، والسفن الليبية تزاول نشاطها ضد السفن

---

(1) خطاب الداي محمد الإمام كردلي إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية بدون تاريخ نقلاً عن: شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 305 ـ ص 306.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 306.

(3) خطاب القنصل الفرنسي (لامير) إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية بتاريخ 6 مارس سنة 1692م نقلاً عن: شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 306 ـ ص 308.

الفرنسية، حتى إن السفن الليبية أثناء جولاتها البحرية قد استولت على إحدى عشرة سفينة فرنسية، وأسروا مائتين وخمسة عشر أسيراً وعندما علمت حكومة طرابلس بخبر مفاده أن فرنسا تقوم بتجهيز حملة في ميناء طولون، استعداداً لضرب مدينة طرابلس، لما بدر من أسطولها من اعتداءات ضد السفن الفرنسية، عندئذ أصدرت أمراً لجميع الأسرى للقيام بترميم تحصينات المدينة، وكان من بين هؤلاء القنصل الفرنسي نفسه الذي أمر ومن معه برفع الأحجار[1].

وعندما علم ملك فرنسا بهذه الأعمال التعسفية أمر في الرابع عشر من ابريل سنة 1692م بإرسال أسطول إلى طرابلس مكون من أربع سفن وقادس غليوني مسلح بالقنابل تحت قيادة القبطان «دي ريبيريت DE RIBERTTE» وصدرت الأوامر لهذا القبطان بضرب المدينة في حالة ما إذا لم يستجب لمطالبه، وغادر هذا الأسطول ميناء طولون في العاشر من يوليو سنة 1692م، وعند وصوله رسا أمام المدينة وحاول الحصول على ما يريده سلمياً، إلا أنه لم يستجب لمطالبه فأصدر أوامره إلى بحارته بقصف المدينة في الحادي والعشرين من يولية سنة 1692م فأطلقت السفن نيران مدافعها بكثافة على المدينة، مما جعل الأهالي يغادرون المدينة، ومع هذا فإن الحكومة الليبية لم تخضع لهذا القبطان لعقد معاهدة صلح مع فرنسا، مما جعله يبحر بأسطوله راجعاً إلى طولون في الثالث من أغسطس سنة 1692م بعد أن فشل في تحقيق ما كان الملك الفرنسي يريده، حتى إن الوزير الفرنسي لشؤون الخارجية أرسل إلى هذا القائد رسالة يلومه فيها على فشله هذا، وتفويت الفرصة التي كانت بإمكانه بأن يجبر الحكومة الليبية على عقد الصلح، لو أنه أبحر رأساً إلى طرابلس بدلاً من المرور بمالطا، مما أتاح الفرصة لحكومة طرابلس اتخاذ جميع الاحتياطات.

وهكذا فوت فرصة فريدة لعقد هذا الصلح وذلك هو ما ألفت نظركم إليه

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي (لامير) إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية بتاريخ 22 مارس سنة 1692م نقلاً عن: شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 308.

حتى لا تقعوا في خطأ مماثل مرة أخرى[1].

وعندما أخطرت الدولة العثمانية بتلك الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها مدينة طرابلس. أرسل السلطان العثماني مندوباً عنه إلى طرابلس في الخامس من مارس سنة 1693م ونصح المندوب نيابة عن السلطان داي البلاد بعقد الصلح مع فرنسا والاعتذار لها عما حدث، إلا أن السلطات الليبية لم تستجب لذلك، ولكنهم أطلقوا سراح القنصل الفرنسي (لويجي لامير) الذي اتجه إلى الجزائر وأعلم بذلك القنصل الفرنسي في تونس باتجاهه إلى الجزائر عن طريق رسالة أرسلها إليه القائم بأعمال القنصلية في طرابلس الراهب «راسين RASINE» في الثلاثين من مارس سنة 1693م[2].

وفي الرابع عشر من مايو سنة 1693م وصل إلى طرابلس «دينيس دوزو DENIS DUSAULT» قادماً من الجزائر بعد سماعه بفشل جميع المساعي لعقد الصلح بين بلاده وطرابلس، وبرفقته (لوينجي لامير) وقد تمكن من مقابلة داي طرابلس (محمد الإمام الكرادلي) حيث أعلمه بأن داي الجزائر (شعبان) قد أوعز إليه بالمصالحة بين فرنسا وطرابلس، وبعد مفاوضات مطولة بينه وبين داي البلاد، وما سمعه من شكاوي ضد قنصل بلاده (لوينجي لامير) والأعمال التي قام بها والمخالفة للقانون طيلة السنوات التي قام بها في طرابلس كما أن (دوزو) من جانبه أوضح لهم مدى خطورة الاعتداءات التي بدرت من الطرابلسيين، كما أقنعهم بطلب العفو عما حدث من خرق المعاهدة، وتمكن بالتالي من الحصول على إرجاع السفن الثلاثة التي استولت عليها السفن الليبية وكذلك إطلاق سراح الأربعين أسيراً، وترضية لداي طرابلس وأعضاء ديوانه استبعد (لوينجي لامير) من البلاد، وبذلك فقد تمكن (دوزو) من عقد معاهدة صلح بين البلدين في السابع والعشرين من مايو سنة 1693م) ثم بادر داي طرابلس (محمد الإمام

---

(1) رسالة الوزير الفرنسي لشؤون الخارجية إلى (دي ريبيريت) بتاريخ 21 من يولية سنة 1692م نقلاً عن شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 310.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 310 ـ ص 311.

كرادلي) بإرسال خطاب اعتذار إلى ملك فرنسا، ثم منحت فرنسا (لدينيس دوزو) لقب مندوب الملك مكافأة له على مجهوداته السلمية وتوصله لعقد الصلح بين فرنسا وطرابلس، وخول له توقيع معاهدة الصلح، كما أوكلت إليه بشكل مؤقت مهام قنصل فرنسا في طرابلس[1].

وهكذا عاد السلام بين البلدين، ولم يحدث أي اصطدام بينهما حتى قيام الأسرة القرمانلية سنة 1711م وخلال هذه الفترة (1693م ـ 1711م) شهدت البلاد الكثير من الصراعات الداخلية والفوضى السياسية وذلك بسبب النزاع على السلطة، مما أضعف الأسطول الليبي وأفقده القدرة على مزاولة نشاطه في البحر كما سبق.

ونتيجة لتلك الاضطرابات السياسية التي مرت بها البلاد، عرفت هذه الفترة بعدم الاستقرار، وعدم الرضا من قبل الأهالي فتضعضع الاقتصاد وقلت الموارد وصعبت المعيشة.

(ب) إنكلترا والنشاط الحربي الليبي في البحر المتوسط:

أما إنكلترا فلم تهتم بشؤون البحر المتوسط حتى منتصف القرن السابع عشر، ولم تكن لها علاقات مع طرابلس إلا بعد أن زادت خطورة أساطيل شمال أفريقيا في البحر المتوسط، وأصبحوا يعرقلون سفنها، والاستيلاء عليها، خاصة بعد هزيمة (روبرت بليك ROBERT BLACKE) الإسباني قرب سانتا كروتشه، والأسطول الهولندي، كما أنه إزاء ازدياد نشاط سفن طرابلس وتونس في الاستيلاء على سفن الدول الأوروبية بما فيهم إنكلترا.

وبناء على تعليمات (أوليفير كروموبل OLIVER CROMWELL) حامي حمى إنكلترا، أخذ (بليك) يتابع السفن الليبية والتونسية للانتقام منها، والحد من نشاطها في البحر المتوسط.

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 312 ـ ص 313.

ففي سنة 1653م انتقل إلى تونس وقصفها بالقنابل، ودمر بعض المراكب التونسية، ثم بعد ذلك أبحر إلى الجزائر.

وفي سنة 1654م ظهر الأسطول الإنكليزي عند سواحل طرابلس[1] فانزعجت الحكومة الليبية من ذلك، حتى إنها سحبت أسطولها إلى اليابس خوفاً من القصاص، وتوقفت السفن الليبية عن تعرضها للسفن الإنكليزية بعضاً من الوقت، وذلك بسبب انشغال الباشا بالمشاكل الداخلية المتمثلة في تمرد أهالي برقة، وإعلانهم العصيان والخروج على الطاعة. ومع ذلك فإن إنكلترا لم تهتم بإنشاء قنصليات لها في دول الشمال الأفريقي إلا بعد أربعة أعوام بعد أن جدد (كروموبل) حلفه مع الباب العالي سنة 1658م ثم عقد حلف سلم مع الجزائر وتونس، كما أبدى رغبته أيضاً في أن يتوصل مع طرابلس إلى سلام حتى لا تتعرض السفن الإنكليزية في البحر المتوسط لاعتداءات السفن الليبية، فأبحر أسطول إنكليزي مكون من ثماني سفن، تحت قيادة (يوحنا ستوآكس JEAN STOAKES) إلى طرابلس وعند وصوله إلى المدينة كانت عزلاء، إذ أن الأسطول الليبي في تلك اللحظة كان خارج البلاد وخشي الباشا من أن يستولي هذا الأسطول على البلاد، إلا أنه ما إن أخذت تلك السفن مواقعها أمام المدينة، حتى أرسل قائد الأسطول (استواكس) أحد ضباطه الذي اجتمع بالباشا، وأبلغه بمهمة مجيء ذلك الأسطول، وهو تحرير الأسرى وتخييره بين الصلح أو الحرب، وأنذر أعضاء الديوان رسمياً، وطالبهم بالرد فوراً، وأخذ الباشا يراوغ في الإجابة كسباً للوقت، وذلك بسبب عدم تواجد أسطوله، وعندما علم بأن أسطوله بالقرب من مصراته، أتصل بأميرال أسطوله وأعلمه بتطورات الأمور، وأخطره بألا يقدم حتى يتم الاتفاق مع إنكلترا، ويعد مفاوضات مطولة بين الباشا ومندوب القائد الإنكليزي، وافق على عقد الصلح تجنباً لضرب المدينة وتدمير أسطوله الذي لا يزال راسياً بالقرب من مصراته.

---

(1) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 185.

وفي الخامس والعشرين من يوليو سنة 1658م وقع هذا الأميرال اتفاقية مع الباشا، وتحمل أعلاها الصيغة التالية: «بأمر من صاحب السمو الأميرال (أوليفير كرومويل) حامي إنكلترا وإيرلندة، أرسل سعادة السير (يوحنا استواكس) جنرال سفنه إلى هذه الديار، لعقد اتفاقية صلح[1].

ولكن هذه الاتفاقية لم تبين نوع الاتفاق الذي حدث أكثر مما ذكر، ولا نوع البنود التي كانت تحتويهم، ثم أبحر (استواكس) بأسطوله بعد إنشاء قنصلية في طرابلس وترك «سمويل توكر SAMUEL TOKER» قنصل لبلاده في طرابلس، والذي كان مقيماً في طرابلس قبل ذلك بأربعة أعوام[2] وأخذ يدافع عن مصالح بلاده خاصة عندما يقع أي اعتداء على سفن إنكلترا من قبل السفن الليبية، فإنه يسارع إلى مقابلة الباشا ويطلب منه التقيد بالاتفاقية السابقة، ويحذره من أنه إذا تكرر هذا العمل فإن العاقبة تكون في غير صالحه، ويعمله بأن الدولة التي يمثلها دولة عظيمة وقوية لا قدرة له عليها[2].

ونتيجة لذلك فإن (عثمان باشا الساقزلي) أخذ يخشى إنكلترا ويعمل لها ألف حساب، حتى إنه عندما غادر القنصل الإنكليزي مدينة طرابلس سنة 1667م دون أي سبب سارع الباشا إلى الاتصال بحكومة إنكلترا لإعادة قنصلها إلى طرابلس، حتى لا تعود المشاكل مرة ثانية فيما بينهما، وأنه كان يحبذ السلام مع إنكلترا حتى لا تحول بينه وبين نشاطه البحري، إذ أن الدول الأجنبية اهتمت بالدفاع عن نفسها في البحر المتوسط أكثر من ذي قبل، من جراء تلك الاعتداءات التي تحدث من قبل السفن الليبية، وغيرها من سفن شمال أفريقيا وحماية الملاحة في هذا البحر.

ففي يوليو سنة 1661م قدم أسطول إنكليزي إلى مدينة طرابلس مكون من خمس عشرة سفينة تحت قيادة «كفاليربول CAVALIERPOL» وهدد بقصفها إذا

---

(1) راجع ذلك في كتاب شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 199.

(2) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 185.

ما استمرت السفن الليبية في مواقفها العدائية نحو السفن الإنكليزية.

وفي العام التالي وبالتحديد في الثامن عشر من أغسطس سنة 1662م عاد الأسطول الإنكليزي إلى مدينة طرابلس تحت قيادة الأميرال «روجتر RUGTER» والذي أخذ يهدد بقصف المدينة، متذرعاً بنفس الأسباب السابقة، وقد كانت بريطانيا ترسل هذه الحملات من آن إلى آخر لإرهاب السلطات الليبية، حتى لا يقدم الأسطول الليبي على التعرض لسفنها، في الوقت نفسه كانت لا تريد ضرب المدينة حتى لا تتأزم العلاقات بينها وبين الدولة العثمانية.

ونظراً لهذه التهديدات التي تقوم بها إنكلترا بقصف المدينة وتجنباً للدخول معها في حرب تكون لغير صالحه رأت الحكومة الليبية الاهتمام بصداقتها، حتى تأمن شرها، لذلك تمكنت طرابلس من إعادة العلاقة مع إنكلترا بعد قطيعة دامت أربعة أعوام، ورجع قنصلها إلى طرابلس في اكتوبر سنة1671م المستر (نانتيل براندلي NATALIEN BRNDLY) فاستقبله الباشا استقبالاً حسناً، وكان من أحسن قناصل إنكلترا، وأخذ يعمل لحساب السفن المسيحية أياً كانت جنسيتها، وكانت دوقية توسكانيا ودوقية مودينا على صلة به، حيث كانتا توصيانه برعاية رعاياهما من الأسرى، وكان هذا القنصل يتمتع بحرية الدخول على الباشا متى شاء، إلى حد أنه كان يتعامل معه معاملة الند للند[1].

وقد كان القناصل الأجانب في طرابلس يتمتعون بالإعفاءات من الرسوم والضرائب بكل ما يتصل بلوازمهم المنزلية، ولهم حصانة خاصة طبقاً لمعاهدات الامتيازات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية. وكانت الواجبات الرئيسية للقناصل: تأمين سلامة سفن بلادهم التجارية في مياه البحر المتوسط، وإعادة السفن وبحارتها الذين يؤخذون خرقاً للمعاهدات وكانت الدبلوماسية أحياناً تدعم بالمدافع تلميحاً باستعمال القوة[2].

---

(1) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 187.

(2) جون رايت: مرجع سبق ذكره ص 96.

واستمر الهدوء النسبي بين إنكلترا، وطرابلس ولم يحدث أي اعتداء من قبل السفن الليبية ولا السفن الإنكليزية حتى سنة 1675م، عندما زاولت السفن الليبية نشاطها ضد السفن الإنجليزية من حديد، وتمكنوا من الاستيلاء على ثلاثة سفن فكانت النتيجة: أن ترك هذا القنصل عمله ورجع إلى بلاده احتجاجاً على هذا العمل عندما أدرك أن السلطات الليبية لم تقم بأي عمل تجاه بحارتها، ولم تفرج عن هذه السفن المأسورة، ولا شك أن هذه الاعتداءات قد أثارت مشاعر إنكلترا، خاصة بعد مغادرة قنصلها البلاد، فلم يكن أمامها إلا إرسال حملة إلى مدينة طرابلس، للحد من هذا النشاط التي تزاوله السفن الليبية.

ففي الثاني والعشرين من يونيه سنة 1675م جهزت إنكلترا حملة مكونة من عشر سفن بقيادة «السيرجون ناربـورج SIR JOHNNARBOROUGH» إلى طرابلس، في الوقت الذي كانت تتواجد فيه أمام الميناء أربع سفن ليبية، وقد حاول الاستيلاء عليها، إلا أنه فشل في ذلك لأن السفن الليبية تمكنت من دخول الميناء وأخذت أماكنها أمام المدينة، فخشي الأهالي سوء العاقبة، وكان يرافق هذا الأسطول القنصل الإنكليزي السابق (براندلي) حيث نزل إلى المدينة لمقابلة داي البلاد (إبراهيم المصري) وبناء على تعليمات (جون ناربورج) طالب الداي بإعادة السفن الثلاثة التي استولت عليها السفن الليبية، لكن بدلاً من أن يستجيب الداي لمطالبه بادر بتحصين مواقع المدينة، فأضاف قطع مدفعية أخرى لحصن (درغـوت) والمندريق، وأغرقوا مركبين عند مدخل الميناء، كما بادر على الفور إلى تشغيل عمال على ساحل المنشية، وتم تشييد بطارية على نحو تتمكن منه القذائف الموجهة منها من إصابة كل ما يقترب من مدخل الميناء، هذا زيادة عن وضع قطع مدفعية أخرى على طول الساحل[1].

وظل الأسطول الإنكليزي ضارباً حصاره حول المدينة، وظلت السفن الإنكليزية تتجول في المياه المواجهة للمدينة دون قصفها بالقنابل.

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 242.

ويتضح من ذلك: أن إنكلترا كانت لا تريد ضرب المدينة حتى لا تثير مشاعر الدولة العثمانية، وبالتالي ينتج عن ذلك تدهور العلاقات ـ كما أشرت فيما سبق ـ بينها وبين الدول العثمانية خاصة وأن طرابلس تعد إحدى ولايتها في الشمال الأفريقي إلا أنها اكتفت بالضغط على السلطات الليبية لعقد الاتفاقيات معها، وتقديم بعض الشكاوي للحكومة العثمانية من تصرفات السفن الليبية تجاه سفنها في البحر المتوسط، لتكون الدولة العثمانية على علم بذلك عندما يضطر الأسطول الإنكليزي لضرب الحصار حول المدينة، أو قصفها وشل حركة السفن الليبية إذا ما قامت بالاعتداء على السفن الإنكليزية.

ففي الثلاثين من يونيه سنة 1675م أرسل الأسطول الإنكليزي بعض الزوارق للاستطلاع حول المدينة، فدنت منها بعض السفن الليبية لطردها إلا أن إحدى السفن الإنكليزية سددت إليها قذائف مدافعها لإنذارها، فردت السفن الليبية على ذلك بالمثل، مما جعل بقية السفن الإنكليزية تطلق نيران مدافعها بكثافة، فدب الرعب في قلوب الأهالي[1].

ومع هذا، فإن الأسطول الإنكليزي لم يعمل أكثر من ذلك حيث إنه انسحب من أمام طرابلس ماراً بلبدة[2] والخمس[3] لإرهاب أهالي تلك المدينة، طالباً منهم التزود بالماء العذب، بعد أن طرد أهالي المدينتين واستولى منهم على ما كان لديهم من أبقار وأغنام، ولا شك أن هذا العمل قد أثار غضب الأهالي، فأخذوا يعملون للتصدي لهذه الاعتداءات المتوالية.

ففي الثالث عشر من يونيه سنة 1675م اقتربت زوارق الأسطول، الإنكليزي، لفحص التحصينات الجديدة التي لم يكن قد تم بناء سوى قواعدها الأساسية، فنتج عن ذلك التحام الحراس مع هذه الزوارق، فجرح البعض منهم

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 242.
(2) تقع شرق طرابلس وتبعد عنها بمسافة 145 كيلومتر تقريباً وهي مدينة أثرية.
(3) تقع شرق طرابلس وتبعد عنها بمسافة 140 كيلومتر تقريباً.

وأرغم الباقون على الفرار، وإزاء هذه الاعتداءات المكثفة من قبل الأسطول الإنكليزي عقد الداي جلسة هامة مع أعضاء الديوان، حيث أنهم قرروا المفاوضة مع الإنكليز لإقرار السلام بين البلدين، وأوفد القنصل الإنكليزي (براندلي) إلى المدينة للتفاوض[1]، فاجتمع بالداي وعرض عليه الأخير استعداده أن يعوضهم عن السفن الثلاثة التي استولت عليها سفنه بمنحهم ترخيص باستغلال (ملاحات زوارة)، إلا أن المفاوض الإنكليزي (براندلي) رفض هذا العرض، وأصر على استرداد السفن التي استولت عليها سفنه ولن يتنازل عن هذا الطلب، ونظراً لإصرار كل من الجانبين على موقفه، لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما، وعاد (براندلي) إلى الأسطول الإنكليزي، وطردت السفن الليبية الزوارق الانجليزية مرة أخرى، مما جعل الأسطول الإنكليزي يشدد حصاره حول المدينة، فاستولوا على أربع سفن ليبية وأشعلوا فيها النيران، بعد أن فكوا آلات المنجنيق التي كانت تتسلح بها.

وخشية قذف المدينة بالقنابل، أوفد الداي مندوباً عنه إلى قائد الأسطول الإنكليزي بغية التوصل إلى تسوية سليمة، فوافق على ذلك، وأرسل (براندلي) مرة ثانية إلى المدينة بعد أن زوده بالتعليمات التي يتفاوض من أجلها مع الداي، فاجتمع به، وطالبه بدفع مائة وعشرين ألف (120,000) ريال، وإمعاناً في محاولة التوصل إلى اتفاق: فإن المندوب الإنكليزي، صرح بأنه مستعد لقبول تسديد جانب من هذا المبلغ بتحرير نصارى بثمن بخس، وإذا لم يكن في ذلك الوقت أسرى إنكليز فإنه يطالبه بتحرير أسرى فرنسيين كنوع من المبادرة الطيبة تجاه فرنسا، فرد عليه الوالي: بأنه في حاجة إلى هؤلاء الأسرى، ولا يمكن إطلاق سراحهم إلا بدفع أربعمائة ريال عن كل فرد منهم، فغضب المفاوض الإنكليزي لهذا الرفض، ورأى أنه لا جدوى من الاستمرار في المفاوضة، فعاد إلى الأسطول[2]، إلا أن الأسطول الإنكليزي لم يقم بأي رد فعل عدواني،

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 242.

(2) نفس المرجع والجزء ص 243.

انتظاراً لما تسفر عنه الأحداث فيما بعد لأن قائد الأسطول على اقتناع بأن السلطات الليبية سوف تخضع للأمر الواقع، في حين أن والي المدينة استغل هذا الموقف، وأخذ يعمل جاهداً لاستكمال التحصينات التي كان قد بدأ العمل فيها سنة 1673م، ونصب المدافع حول المدينة، في الوقت نفسه استمرت الاحتجاجات والشكاوي الإنكليزية والفرنسية ضد أعمال السفن الليبية، فقدم السفير الفرنسي في الآستانة «الماركيز دي نوانتيل DE NOINTEL» احتجاجه لدى السلطات العثمانية تجاه أفعال السفن الليبية ضد السفن الفرنسية فاستنكر الصدر الأعظم هذه الأعمال، إلا أنه لم يعالج ذلك الموضوع بشكل جدي، حيث اكتفى بالقول: «بأن هؤلاء متمردون أشداء، يصعب على الدولة معاقبتهم»، كما أن السفير الإنكليزي في الآستانة أيضاً السيد «فينيش FINCH» تقدم بشكوى للصدر الأعظم، أوضح له فيها أن أعمال البحارة الليبيين تجاه السفن الإنكليزية تسيء إلى الصداقة بين البلدين، مما قد يضطر الأسطول الإنكليزي إلى استخدام القوة، فرد عليه الصدر الأعظم قائلاً: «كيف يتمادى كلاب طرابلس هؤلاء في اقتراف هذه الأعمال العدائية ضد حلفاء رفعة السلطان»[1].

وبناء على ذلك، فإن الصدر الأعظم أصدر أمراً إلى (سليم آغا) بالتوجه فوراً إلى شمال إفريقيا، للاجتماع بالجزائريين والتونسيين والليبيين، وأمرهم بمنع أساطيلهم من الاعتداء على السفن الإنكليزية والعيش معهم في سلام، وعقب انتهاء مهمة (سليم آغا) في كل من الجزائر وتونس، أبحر إلى طرابلس، وعند وصوله سلم إلى الوالي الرسالة التي كلف بنقلها إليه، وأطلعه على أوامر السلطان، مطالباً إياه بأن يعيد إلى إنكلترا ما سلب منهم، وحثه على أن يكون على علاقة طيبة معهم[2].

فاستغرب داي البلاد من هذا الموقف ورد عليه قائلاً: بأنه ليس هو السبب

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 245.

(2) نفس المرجع جـ 1 ص 245.

فيما حدث، ولقد طلبت الصلح مع الإنكليز الذين ضربوا الحصار البحري أمام المدينة طيلة أربعة أشهر، وأنهم أحرقوا ثلاثة قوادس غليونية، وسفينتين ليبيتين. ثم رحل المندوب العثماني عائداً إلى الأستانة، بعد أن زوده بالهدايا الثمينة، وأرسل معه بعض الرسائل إلى الصدر الأعظم، وإن كان الداي لم تبد منه أي نية لتنفيذ أوامر الباب العالي، وأثناء تواجد المندوب العثماني في طرابلس، كان الأسطول الإنكليزي قد ابتعد عن المياه الليبية إلى جزيرة مالطا لإصلاح بعض سفنه والتزود منها بالمواد الغذائية، وليشعر المندوب العثماني بأن ما يدعيه الداي (إبراهيم المصري) لم يكن له أساس من الصحة، وربما لإعطاء الفرصة لمندوب الصدر الأعظم لإقناع الداي للدخول مع إنكلترا في سلام دائم، وبمجرد أن رحل المندوب العثماني عن المدينة، عاد الأسطول الإنكليزي للظهور مرة ثانية أمام طرابلس، في الثالث والعشرين من يناير سنة 1676م لمراقبة الشواطىء الليبية، فما كان من داي البلاد إلا أن أوفد إلى الأميرال الإنكليزي مندوباً عنه، يعلمه بأنه على استعداد لعقد الصلح، فرد عليه الأميرال بأنه هو الآخر على استعداد لذلك، بشرط استرجاع ما سلب من السفن الإنكليزية، ولما لم يتلق أي إجابة قاطعة، قرر ضرب المدينة، وحرق السفن الليبية بعد أن عقد مجلس حربـي على ظهر سفينته.

وفي الرابع والعشرين من يناير سنة 1676م أصدر أوامره إلى معاونه «كلوزلي CLOUSLY» الذي كلفه بقيادة الزوارق المعدة للاقتحام والتخريب. وفي حوالي الساعة العاشرة ليلاً أصدرت الأوامر لهذه الزوارق بالهجوم، حيث استولوا على المركب الذي كان يحرس الميناء، وأسروا اثنين من الليبيين وتمكن الباقون من الفرار، ثم تقدمت تلك الزوارق إلى بقية السفن واشعلت فيها النيران، ثم لاذت بالفرار دون أن يلحق بها أذى[1]. وقد حاولت السلطات الليبية إنقاذ تلك السفن ولكن دون جدوى.

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 248.

ونتيجة لذلك: فإن هذا الهجوم المفاجىء، قد أثار ارتباكاً وذعراً لدى السلطات الليبية، التي لم تكن تتوقع مثل هذا الهجوم وهذه الخسارة الفادحة التي لحقت بأسطولها، ولقد حز في نفس الوالي كثيراً من جراء تلك الضربة، وأخذ يصيح بدون انقطاع متحسراً ومتألماً «آه لقد غرر بي، لقد غرر بـي»[1] ثم أصدر أمراً بإغلاق السجون على الأسرى ومراقبة الذين اشتبه فيهم بأنهم قد قاموا بإعطاء الإشارات للأسطول الإنكليزي لمساعدته في الهجوم، وبخاصة الذين يحملون الجنسية الإنكليزية، حيث كبلوا بالقيود، وبقي الأسطول الإنكليزي يتجول في البحر أمام المدينة لمدة يومين بعد هذه الضربة، ثم أبحر إلى جزيرة مالطا للتزود منها بالمؤن مرة ثانية، ثم عاد مرة أخرى إلى المياه الليبية في الثامن من مارس سنة 1676م لمراقبة الموقف، ومدى النتائج التي يمكن التوصل إليها بعد تلك الضربة الموجعة، فخشي الوالي العاقبة، وتدارك الموقف، خاصة وأنه لم تعد لديه قوة تمكنه من مجابهة الأسطول المعادي، الذي انضمت إليه خمس سفن أخرى، إمعاناً في الإرهاب والتحدي، فأرسل على الفور أحد ضباطه إلى الأميرال الإنكليزي للموافقة على الصلح مع إنكلترا.

وفي هذه المدة نجحت المفاوضات وتوصل الطرفان إلى عقد اتفاقية في الخامس عشر من مارس سنة 1676م[2]، وقد تضمنت هذه الاتفاقية واحداً وعشرين بنداً، يشير البند الأول منها إلى أنه: إذا التقت إحدى سفن الطرفين في عرض البحر، فلا يجوز الاعتداء، عليها أو إلحاق الضرر بها، وعليهما تبادل التحية.

كما نص البند الثاني على أنه: إذا رغب التجار الإنكليز في بيع بضاعتهم في طرابلس فلا يحق للجمارك أخذ رسوم عليهم أكثر من 3% من قيمة البضاعة.

---

(1) نفس المرجع جـ 1 ص 249.

(2) انظر بنود هذه الاتفاقية المعقودة بتاريخ 25 مارس سنة 1676م بين والي طرابلس وإنكلترا في كتاب كاستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 237 ـ ص 240.

وفي حالة ما إذا رست إحدى السفن الإنكليزية في ميناء طرابلس أو في أي ثغر آخر تابع لها أو حل تجار يحملون الجنسية الإنكليزية في هذه الموانىء فلهم حق ممارسة التجارة بحرية كاملة وهو ما نص عليه البند الثالث.

ويشير البند السابع إلى أنه: إذا ألغت إنكلترا اتفاقيات السلم مع ولايات شمال أفريقيا، وانضمت هذه السفن إلى هذه الولايات، لها أن تصادر السفن التي تلتقي بها، وفي حالة ما إذا ألغت الجزائر وتونس اتفاقيات السلم مع إنكلترا وأراد الإنكليز تغيير سفنهم بمعنى الانتقال من سفينة إلى أخرى وأرغموا بفعل الرياح على أن يقوموا بهذا التغيير هنا، فيجوز لهم ذلك كما يجوز شراء بضائع السفينة، ولا يسمح للإنكليز أخذ أي شيء من السوق.

وعالج البند التاسع حالة ما إذا توفى أحد الإنكليز في طرابلس فتؤول ممتلكاته إلى القنصل العام، ولا يجوز الاعتراض على ذلك.

ونص البند العاشر على أنه: في حالة ما إذا كان عند أحد التجار الإنكليز دين مستحق للآخرين، وتوفى دون أن يترك ما يسدد هذا الدين، وابتعد عن البلاد هرباً من الدائنين فلا يحق لأحد أن يطالب بتسوية هذا الدين من القنصل العام ولا من أحد أقربائه أو معارفه من تجار بلده.

كما عالج البند الحادي عشر حالة ما إذا نشأ خلاف قضائي بين مواطنين إنكليزيين، فعليهما التوجه إلى القنصل العام الذي يفصل فيه وحده، أما في حالة ما إذا نشأ الخلاف بين مواطن إنكليزي وأحد المسلمين، فيختص قاضي البلاد بالفصل في الموضوع، وعلى الطرفين المتنازعين اللجوء إليه، وإذا أدين أحد الإنكليز بتهمة قتل مسلم فلقاضي البلاد الصلاحية التامة في الحكم عليه بالاعدام، بعد توفر الأدلة طبقاً للشريعة الإسلامية، وإذا هرب المذنب من العقاب، فلا يجوز القيام بأي عمل عدائي ضد القنصل وهو ما نص عليه البند الثاني عشر.

كما نص البند الثالث عشر على أنه، لا يجوز منع القنصل العام أو مضايقته في حالة رغبته في السفر واللحاق بسفن دولته.

كما عالج البند الرابع عشر حالة ما إذا: تعرضت هذه الاتفاقية للإلغاء وأبدى القنصل المقيم في طرابلس ورعاياه الرغبة في السفر إلى أي مكان آخر، فلا يحضر عليهم، ذلك ولا يتعرضون لأية مضايقة.

وإذا قامت السفن الإنكليزية بعمليات نقل لأعداء طرابلس، واضطرت إلى دخول الميناء بركابها، جاز لها بيع بضائعها إذا رغبت في ذلك، دون أي التزام وهو ما نص عليه البند الخامس عشر.

كما عالج البند السادس عشر موضوع الأسرى: ففي حالة ما إذا رست السفن الإنجليزية بميناء طرابلس، والتجأ أحد الأسرى إليها، فلا يجوز القبض عليه أو إلقاء التبعية على القنصل العام أو التجار من أهل بلده.

وفي حالة ما إذا رغب التجار الأجانب الوافدون إلى طرابلس ـ مهما كانت جنسياتهم ـ التوجه إلى مقر القنصل الإنكليزي، فلهم ذلك ولا يتعرض لهم أحد ولا يضايقهم، وإذا أرادوا المتاجرة دفعت المبالغ القانونية المقررة إلى القنصل الإنكليزي، فلا يجوز للقناصل الآخرين الاعتراض على ذلك أو التدخل بشيء ما وهو ما عالجه البند السابع عشر.

ونص البند التاسع عشر على أنه لا يحظر على القنصل البريطاني تولية أو عزل المترجمين والوسطاء.

ويشير البند العشرون إلى أنه: نظراً إلى أن بريطانيا هي الدولة الأولى التي أبدت الرغبة في السلم معنا ـ وجددته بهذا الاتفاق لذلك يتمتع القنصل البريطاني العام بالأسبقية في استقباله بالقلعة لتقديم التهاني إلى الوالي في المناسبات والأعياد.

ومن خلال عرض بنود هذه المعاهدة يتضح مدى ضعف الداي في البلاد، حيث أن بريطانيا أملت جميع شروطها على البلاد حسب هواها، وان معظم هذه البنود لصالح بريطانيا، كما أنها استطاعت اقتلاع أحقية التدخل في الشمال الأفريقي إلى جانب منع قيام أي اتحاد بين أساطيل كل من طرابلس والجزائر وتونس. ومنذ ذلك الحين لم يقع أي اعتداء على السفن البريطانية من قبل

السفن الليبية حتى قيام الأسرة القرمانلية.

وقد وقع هذه الاتفاقية من الجانب الليبي (خليل باشا) ومن الجانب البريطاني (جون ناربورو) وبودر أولا: إلى إطلاق سراح جميع الأسرى البريطانيين، وكذلك فارس مالطي يدعى «شارل دي لاغرانج دي بونييون CHARELES DE LA GRANGE DE PUIGNION» وهو نبيل من أصل فرنسي وأطلق بهذه المناسبة أيضاً سراح الطبيب الفرنسي الأسير: (- LE MEDECIN ESCLAVE) الذي كان معتقلاً بالقلعة، وبعد ذلك دفع الداي المبلغ الذي ألزم به، حيث سدد جزءاً منه نقداً، والباقي أعفي من دفعه بإطلاق سراح أسرى آخرين[1].

ثم بعد ذلك أبدى كلا الطرفين رغبتهما المتبادلة في اللقاء، وفعلا تم هذا اللقاء في التاسع والعشرين من مارس سنة 1676م حيث أعرب كلاً منهما أن يسود السلام بين البلدين، وألا تقع حوادث في المستقبل تعكر هذا السلام.

وفي الحادي والثلاثين من مارس أبحر الأسطول البريطاني عائداً إلى بلاده وبرفقته القنصل السابق في طرابلس (براندلي) بينما بقي «هنري كاسل HENRY CASL» بأمر من الأميرال قائد الأسطول الإنكليزي (ناربور) كقنصل عام لإنكلترا في طرابلس، وبعدها لم يقع خلال هذه الفترة نشاط معادي من قبل السفن الليبية ضد السفن البريطانية.

وفي السادس من إبريل سنة 1699م جددت اتفاقية سنة 1676م بعد أن تولى الحكم في البلاد (مصطفى قبودان) بدلاً من (إبراهيم المصري) في السادس من إبريل سنة 1699م، عندما قدم الأسطول البريطاني بقيادة الأميرال (ناربورج) أمام طرابلس، وسأل الداي الجديد عما إذا كان ينوي الالتزام بالاتفاقية التي أبرمت بين بريطانيا وطرابلس، فتعهد الداي بالالتزام بها كما هي، وصادق عليها كتابياً[2].

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 250.

(2) نفس المرجع السابق جـ 1 ص 253.

ولقد ظلت هذه الاتفاقية سارية المفعول، وإن أدخلت عليها بعض التعديلات والتجديدات من سنة 1699م إلى سنة 1730م في عهد الأسرة القرمانلية.

وعلى كل حال فإن هذه الاتفاقية قد قللت من نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط، كما أفسحت المجال لتدخل الدول الأوروبية في سياسة البلاد بعد ضعف نفوذ الوالي السياسي في الداخل، مما جعل إسبانيا تقوم بالتدخل في شؤون البلاد الداخلية، بعد أن كانت تخشى الصدام بالأسطول الليبي، فكانت تخطب ود الحكومة الليبية وعقد الصلح معها، وعندما أدركت تدهور الأوضاع في البلاد، غيرت سياستها تجاه ليبيا.

ففي سنة 1684م أرسلت قنصلاً عاماً إلى طرابلس تمهيداً للأحداث القادمة والدور الذي يمكن له أن يقوم به لصالح بلاده، حيث إنه لم يمض وقت طويل على توليه مهام عمله في البلاد حتى أجبر والي البلاد على عقد معاهدة تتكون من بندين مفادهما: أنه في حالة رفع أحد الرعايا الإسبان دعوى ضد مسلم فإنه لا يبت في القضية بحسب الشريعة الإسلامية، بل تعرض على القنصل ليقوم بفض النزاع بين المتخاصمين[1].

وقد كانت نتيجة هذه المعاهدة عزل الداي، فبادر خلفه بإبطالها وفسخها، عندئذ أرسلت إسبانيا أسطولاً مؤلفاً من خمس عشرة سفينة إلى طرابلس لضرب المدينة، إلا أن السفن الليبية تصدت لها وأجبرتها على الرحيل، حتى إن إسبانيا لم يعجبها هزيمة أسطولها، مما جعلها تجهز أسطولاً يفوق الأسطول الأول عدداً وعدة، وعند وصوله إلى المدينة تمكن من الاستيلاء على سفينتين ليبيتين، وأجبر البلاد على استئناف الالتزام بالمعاهدة السابقة التي ألغاها الداي[2]، بعد أن أطلق نيران سفنه على القلاع والحصون المتصدعة من كثرة ما توالت عليها من اعتداءات.

---

(1) اسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار. القاهرة 1312هـ جـ 1 ص 449.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 210.

ونخلص بالقول إلى أن هذه الاتفاقية، وغيرها من الاتفاقيات التي عقدتها الدول الأوروبية مع ليبيا، دلت بوضوح على مدى تدهور الأوضاع السياسية في هذا البلد، إلى حد أن استطاعت إسبانيا وغيرها من الدول الأجنبية إملاء شروطها على الوالي كيفما شاء وبدون تدخل من أحد.

وهكذا استمرت الأوضاع السياسية في ليبيا حتى قيام الأسرة القرمانلية سنة 1711م التي اهتمت بالبحرية الليبية في ذلك الوقت، وأخذت البلاد وضعها الطبيعي، خاصة ضد الدول الأجنبية ومن بينها فرنسا.

[illegible]

... وحتى لا تحاول هذه الأساطيل ... أن تقترب من شواطئ ...

البحر المتوسط، كما ...

[illegible]

تخطب ود الحكومة الليبية ...

في البلاد، غيرت سياستها تجاه ليبيا.

ففي سنة 1684م أرسلت قنصلاً عاماً إلى طرابلس تمهيداً للأحداث القادمة والدور الذي يمكن له أن يقوم به لصالح بلاده بحيث إنه لم يمض وقت طويل على توليه مهام عمله في البلاد حتى أجبر والي البلاد على عقد معاهدة تتكون من بندين مفادهما: أنه في حالة رفع أحد الرعايا الإنسان دعوى ضد مسلم فإنه لا يبت في القضية بحسب الشريعة الإسلامية، بل تعرض على القنصل ليقوم بفض النزاع بين المتخاصمين[1].

وقد كانت نتيجة هذه المعاهدة عزل الداي، فبادر خلفه بإبطالها وفسخها، وعندئذ أرسلت إسبانيا أسطولاً مؤلفاً من خمس عشرة سفينة إلى طرابلس لضرب المدينة، إلا أن السفن الليبية تصدت لها وأجبرتها على الرحيل، حتى إنه إسبانيا لم يصحبها هزيمة أسطولها، مما جعلها تجهز أسطولاً يفوق الأسطول الأول عدداً وعدة، وعند وصوله إلى المدينة تمكن من الاستيلاء على سفينتين ليبيتين وأجبر البلاد على استئناف الالتزام بالمعاهدة السابقة التي ألغاها الداي[2]، بعد أن أطلق نيران مدفعه على القلاع والحصون المتصدعة من كثرة ما توالت عليها من اعتداءات.

---

(1) إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار. القاهرة 1312هـ. جـ 1 ص 449.
(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 1 ص 210.

الفصل الثاني

نشاط السفن الليبية ضد فرنسا

* مقدمة: قيام الأسرة القرمانلية واستيلاؤها على الحكم في ليبيا حتى سنة 1795.

* الأسطول الليبي في عهد الأسرة القرمانلية.

* النشاط البحري الليبي ضد فرنسا في عهد أحمد باشا القرمانلي.

* النشاط الليبي ضد فرنسا في عهد محمد باشا القرمانلي.

* النشاط البحري الليبي ضد فرنسا في عهد علي باشا القرمانلي.

* علي برغل وخروج الأسرة القرمانلية.

* النشاط البحري الليبي ضد فرنسا في عهد يوسف باشا القرمانلي.

(أ) موقف يوسف باشا القرمانلي من الحملة الفرنسية على مصر.

(ب) موقف بريطانيا من مساندة يوسف باشا القرمانلي لبونابرت.

(جـ) المفاوضات الليبية الفرنسية السرية ومعاهدة سنة 1801م عقب تولية بونابرت الحكم.

(د) سقوط نابليون بونابرت وعودة نشاط السفن الليبية ضد السفن الفرنسية.

الفصل الثاني
نشاط السفن الليبية ضد فرنسا

*** مقدمة: قيام الأسرة القرمانلية واستيلاؤها على الحكم في ليبيا حتى عام 1795م:**

يرجع أصل القرمانليين إلى بلدة قرمانيا الواقعة جنوب هضبة الأناضول بآسيا الصغرى ـ تركيا ـ فقد قدم (مصطفى القرمانلي) إلى طرابلس بحاراً يعمل في الأسطول العثماني أيام (درغوث باشا) سنة 1557 م تقريباً.

وعن طريق المصاهرة امتزج دم القرمانليين بأهل البلاد حتى لم يعد لهم من الصبغة التركية سوى الاسم فقط، حيث أصبحوا يجهلون لغة الأتراك، ورغم أصلهم الأجنبي فإنه بمضي الوقت أخذ أهل طرابلس ينظرون إليهم على أنهم عرب أكثر منهم أتراك، وخلال حكم الباشوات والدايات استطاع (يوسف القرمانلي بن محمود بن مصطفى) ـ بفضل ذكائه وخبرته الواسعة ـ الوصول إلى مرتبة باشا آغا فرسان الساحل والمنشية في عهد الوالي (خليل باشا) وخلفه في هذا ابنه أحمد الذي استطاع أن يكون له ولأسرته ملكاً وراثياً مستقلاً بالفعل، خاضعاً بالاسم للدولة العثمانية، واستمرت هذه الأسرة تحكم ليبيا ـ مائة وأربعاً وعشرين سنة ـ (قرناً وربعاً من الزمان) من 27 يوليو سنة 1711م إلى أوائل يونيو سنة 1835م[1].

---

(1) رودلفو ميكاكـي: مرجع سبق ذكره ص 2 من المقدمة، وشارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 375.

ففي أواخر العهد العثمانـي الأول (1701م ـ 1711م) شهدت ليبيا كثيراً من الاضطرابات السياسية والفتن الداخلية، فقد سيطر الجند على زمام الأمور، وتطاحن الحكام والعصبيات المحلية فيما بينهم من أجل الوصول إلى السلطة، فقد تولى الحكم في الفترة من سنة 1701م حتى عام 1711م تسعة ولاة، انصرف الكثير منهم إلى الاشتغال بمصالحهم الشخصية، دون القيام بأي عمل للحد من هذه الفوضى والاضطرابات مما جعل هذه الأسرة تستقل بالحكم.

إلا أن (أحمد القرمانلي) لم يستغل هذه الظروف، بل وقف من هذه الفوضى السياسية موقف المتفرج، ولم يظهر رغبة في الوصول إلى الحكم الذي وصل إليه (محمود أبو ميس) بعد التخلص من منافسة (أبي الحسن محمد بن الجن)، كما حاول التخلص من أحمد القرمانلي ليستريح من خطره، حيث قام بتكليفه بنقل رسالة إلى (شيخ غريان).

وهنا اختلفت الآراء: فيذهب البعض إلى أن (أحمد) ـ وهو في الطريق ـ شك في مضمون هذه الرسالة ففتحها فوجدها تتضمن أمراً من (محمود أبو ميس) إلى (شيخ غريان) بقتل (أحمد القرمانلي) مما أثار سخط (أحمد القرمانلي) وحقده، فدبر مكيدة مضادة (لمحمود أبو ميس) لدى (شيخ غريان) حيث طلب من الأخير باسم (محمود أبو ميس) عدداً من كبار أعيان (غريان) كرهائن ضماناً لخضوعهم له، مما أثار هؤلاء، والتفوا حوله ونادوا به والياً[1].

وهناك من يقول: إن أعضاء الديوان ورؤساء الجند والأعيان علموا بخبر الرسالة فأرسلوا إلى (أحمد) يعلمونه بالمؤامرة، واستدعوه ثم اجتمعوا واتفقوا على عزل (أبـي ميس) وتولية (أحمد القرمانلي)[2].

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 375 ـ 378، وابن غلبون: مرجع سبق ذكره ص 251.

(2) أحمد صدقي الدجاني: أحاديث عن تاريخ ليبيا في القرنين 18 ـ 19 دار المصرتي للطباعة والنشر. طرابلس ليبيا 1968م ص 24 ـ ص 25.

وعلى الرغم من اختلاف الروايتين في الشكل إلا أنهما تتفقان في المضمون، حيث أدرك (أحمد القرمانلي) أن (أبـي ميس) يضمر له نوايا عدوانية مما دفع (أحمد القرمانلي) إلى محاولة التضامن مع القوى المناوئة (لأبـي ميس) بهدف خلعه، حيث استلم مقاليد الأمور في البلاد يوم الثلاثاء السابع والعشرين من يوليو سنة 1711م.

وبعد أن استولى على الحكم، كانت حالة البلاد سيئة للغاية، فكان عليه أن يسلك سياسة حكيمة لكي يجتاز الكثير من الصعاب، حتى يتمكن من تثبيت حكمه، ومن أهم هذه الصعوبات كثرة أعدائه، وصغر سنه، حيث أنه كان في الخامسة والعشرين من عمره إلا أنه كان ذا إرادة قوية مكنته من النضال حتى يدعم مركزه، ولم يكن أحد يأمل في نجاحه سوى قنصل فرنسا (بولارد) لأنه لاحظ تأييد طوائف (القولوغلية)[1] له، وتأييد عرب الجبل أيضاً[2].

وعلى ما يبدو فإن السلطان العثماني لم يطمئن إلى (أحمد القرمانلي) الذي وصل إلى الحكم من غير رغبة العثمانيين، ولذا فقد أصدر السلطان فرمان

---

(1) هم جماعة من الأبناء الذين كانوا نتيجة زواج الانكشارية والموظفين الأتراك الذين يعملون في البلاد بالنساء المحليات، ولقد تكونت جماعات كبيرة من القولوغلية في نواحي العلاونة والمنشية والساحل في طرابلس والرقيعات وورشفانة والعزيزية وفي مصراته والزاوية وأجبروا على الخدمة العسكرية وكانوا يتمتعون بامتيازات كبيرة وببعض الإعفاءات، وقد لعب هؤلاء دوراً واضحاً خلال الحكم العثماني الأول للبلاد، حيث استعانت بهم لتثبيت سيطرتها وعهدت إليهم بأداء خدمات الشرطة خارج المدينة، وأنهم كانوا يؤلفون تشكيلات خاصة، ويرأسهم شخص تعينه الحكومة يدعى (باشا آغا)، وفي عهد الأسرة القرمانلية أطلق هذا الاسم للدلالة على كل أولئك الذين كانوا يؤدون الخدمة العسكرية.

انظر: عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية ترجمة عبد السلام أدهم بيروت 1969م ص 228، ورودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 7 هامش رقم 1.

(2) أحمد صدقي الدجاني: أحاديث عن تاريخ ليبيا ص 25، وميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 12.

بتولية (خليل باشا) واليا على طرابلس وأسندت إليه مهمة القضاء على أية حركة تمرد[1].

ولعل (أحمد القرمانلي) قد أدرك خطورة الموقف مما دفعه إلى التصدي (لخليل باشا) ومنعه من دخول طرابلس ودارت عدة معارك انتهت بمقتل (خليل باش) وانتصار (أحمد القرمانلي) أغسطس سنة 1711م.

وإذا كان (أحمد القرمانلي) قد وصل إلى السلطة بعد القضاء على الوالي الشرعي للبلاد، إلا أنه قد أدرك أهمية استرضاء السلطان العثماني في محاولة لإضفاء الطابع الشرعي على ولايته، ولذا فقد بذل عدة محاولات لترضية السلطان، لدرجة أنه قد أعلن عن عدم مسؤوليته عن مقتل (خليل باشا).

وفي الوقت الذي بعث فيه السلطان مندوباً من قبله لإجراء تحقيق حول مقتل (خليل باشا) فإن (أحمد القرمانلي) قد عمل على أن يبدد كل أثر يشير - ولو من بعيد - إلى مسؤوليته عن مقتل (خليل باشا) حيث قام بمنع خصومه من الاتصال بمندوب السلطان، علاوة على الهبات والهدايا التي أعطاها إياه بالإضافة إلى العرائض التي أوعز بها إلى الشعب تطالب السلطان العثماني بتنصيبه والياً.

وأمام كل هذه العوامل، فقد استجاب السلطان وأقر بولاية (أحمد القرمانلي) على طرابلس سنة 1711م[2].

كما تمكن من استصدار فرمان من الباب العالي يجعل الحكم وراثياً في أسرته، وبذلك ضمن (أحمد القرمانلي) تحقيق سياسته المقبلة التي رسمها لنفسه[3].

ولما كان (أحمد القرمانلي) يخشى أن يكون لعبة في يد رجال الحامية

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 35.
(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 37.
(3) المرجع السابق ص 37.

التركية ـ الذين كانوا السبب قي الفوضى والاضرابات السياسية في البلاد وكان كل همهم تحقيق مصالحهم الشخصية وتدخلهم في شؤون الحكم بل في شؤون الوالي نفسه ـ فقد صمم (أحمد) على التخلص من ذلك الوضع ليريح البلاد من شرهم فأقام وليمة في بيته واستدعاهم لذلك، وذبح معظم هؤلاء الرؤساء ولم ينج منهم سوى نفر قليل من الأتراك الذين تمكنوا من نقل أخبارها إلى الاستانة، ولكن (أحمد القرمانلي) تمكن من تبديد كل أثر لهذه المذبحة عن طريق الهدايا والهبات التي بعث بها للسلطان العثماني وكبار رجالات الدولة، وإذا كان (أحمد القرمانلي) قد نجح في الخلاص من منافسيه ولم يحدث ما يعكر صفو العلاقات مع السلطان العثماني إلا أنه قد تعرض للثورات الداخلية ضد حكمه، حيث انتهزت المناطق البعيدة عن طرابلس فرصة انشغاله لتثبيت حكمه، فقامت بعض الثورات ضده، ومن أهمها ثورة (على الصنهاجي) عند جبل نفوسة والجبل الأخضر والتي تمكن (أحمد القرمانلي) من القضاء عليها[1]، ثم ثورة التركي الأدغم في برقة وثورة (أحمد الريس) في جبل نفوسة ومصراته وكذلك الثورة التي قامت في فزان، وكل تلك الثورات قد تمكن (أحمد القرمانلي) من القضاء عليها جميعاً، إلا أنها ـ ولحسن حظه ـ لم تقم في وقت واحد ولا في مكان واحد، لذلك سهل القضاء عليها الواحدة تلو الأخرى، حتى استقرت له الأحوال وصفت له الأمور فانصرف إلى العناية بأمور الدولة، فاهتم بالتجارة الداخلية والخارجية، كما شيد الكثير من الفنادق، واعتمد على العنصر الوطني في إدارة شؤون البلاد، حيث فتح باب العمل أمام أهل البلاد، فأحبه الناس خاصة بعد أن جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية[2].

كما اهتم بالصناعة والزراعة والتعليم والأسطول البحري، وأقام بتجديده وزيادة عدد سفنه، فأعاد بذلك شهرته القديمة التي كان يتمتع بها أيام (درغوث باشا) وذلك بإعلان الجهاد على السفن الأوروبية، وكسبت ليبيا من وراء ذلك

---

(1) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 302.

(2) نفس المرجع جـ 2 ص 302.

شهرة وثروة كبيرة، وألقت سفنه الرعب في قلوب قراصنة الأوروبيين بعد أن عاد هذا الأسطول إلى حماية البلاد من خطر غارات السفن الأوروبية على السواحل الليبية.

ولكن على الرغم من الجهود التي بذلها في تثبيت حكمه والعمل على دفع البلاد وإبراز شخصيتها، فقد اجتاح البلاد قحط شديد في أواخر أيامه وبالتحديد سنة 1745م إذ أدى انقطاع الأمطار إلى هلاك عدد كبير من الأهالي ودوابهم وتضرر أقليم بنغازي من جراء هذه الكارثة أكثر من غيره، ومات الكثير من شدة الجفاف حتى غادرها جميع الرعايا الأوروبيين، وقد تأثر (أحمد القرمانلي) كثيراً لوقوع هذه الكارثة، وعندما شعر بعجزه عن إدارة البلاد ـ لمرضه وفقدان بصره ـ عهد إلى ابنه (محمد) الحكم وسلمه مقاليد الأمور في 4 نوفمبر سنة 1745م وأطلق (أحمد القرمانلي) على نفسه الرصاص فمات في الحال[1].

تولى (محمد القرمانلي) الحكم دون أي صعوبات نظراً لغياب أخيه (محمود) الأكبر منه سناً والذي وصله نبأ وفاة أبيه وتولية أخيه العرش في وقت واحد.

وكان هذا الأمير الشاب الذي اختاره والده ليكون خلفاً له يحظى بالرضا العام ليس لمواهبه الشخصية فقط بل لأنه محبوب لدى الطرابلسيين عموماً، كما حظى بتقدير قناصل الدول الأوروبية الذين أتيحت لهم فرصة معرفته عن قرب، حينما كان يباشر مهام الحكم أثناء مرض والده، ولذا، فقد أجمع قناصل الدول الأوروبية على أن (محمد القرمانلي) يقدر أهمية المعاهدات التي عقدها والده ويحترمها[2].

وفي الوقت الذي عمل فيه (محمد القرمانلي) على كسب رضا الدول الأوروبية، فقد عمل على تدعيم علاقته بالدولة العثمانية، حيث أرسل إلى

(1) شار فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 438.
(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 48.

السلطان بعضاً من الهدايا، في محاولة لكسب وده، كما بعث إلى ملك فرنسا يطلب إليه مزيداً من التعاون والتفاهم[1].

كما استطاع أن يتخلص من معارضيه، وخاصة أنصار أخيه (محمود) واهتم بالأسطول البحري اهتماما بالغاً إذ أكثر من بناء السفن، ووجه كل همه للغزو البحري اهتماما بالغاً، وحرص على أن تصل البحرية إلى درجة تمكنها من الوقوف في وجه الأساطيل الأوروبية، لدرجة أن الدول الأوروبية حرصت على أن تكسب وده بعقد المزيد من الاتفاقات، بهدف تأمين سفنها في البحر المتوسط.

وبوفاة (محمد القرمانلي) ـ 1754م خلفه ابنه (علي) في الولاية.

وقد حكم البلاد مدة طويلة، استطاع خلالها أن يقوم بأعمال كثيرة لصالح البلاد، فقد اهتم بالزراعة والتجارة والتعليم وتشييد المباني، كما اهتم بالجيش وخاصة الأسطول البحري، فأعطاه عناية خاصة، نظراً لما كان يجريه عليه من عائد الغنائم الوفيرة.

وفي أواخر حكمه قلت الإيرادات، وعجزت الدولة عن دفع رواتب الجند والموظفين، نظراً لضعف الموارد الاقتصادية في البلاد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ضعف الوالي، وعدم سيطرته على الأمور في البلاد، مما أدى إلى فرار الجنود من البلاد، وخلا الجو لقطاع الطرق والمجرمين، وعمت الفوضى السياسية في ليبيا، وفيما بين سنتي 1774م ـ 1785م اجتاحت البلاد المجاعة، وفتك الطاعون بالأهالي، هذا إلى جانب النزاع الذي نشب بين أولاد (علي باشا) بشأن ولاية العهد، فخشي زعماء البلاد وعلماؤها من هذه الحالة المتدهورة، فاجتمع هؤلاء واستقر رأيهم على الاستعانة بالسلطان العثماني لعزل

---

(1) رسالة محمد باشا القرمانلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 15 من ذي القعدة سنة 1138هـ الموافق 6 فبراير سنة 1746م نقلاً عن شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 444 ـ ص 445.

(علي باشا) من الحكم وتعيين وال جديد بدله، وما أن علم (يوسف) بذلك ـ وهو أصغر أولاد (علي) ـ حتى قرر أن يستولى على الحكم خوفاً من قدوم وال آخر من الآستانة، ولكي يخلو له الجو، هجم ذات يوم على أخيه (حسن بك). حيث كان جالساً مع أمه ـ فقتله وقطع يد والدته أثناء محاولتها اليائسة لحماية ولدها[1].

وفي سنة 1793م قدم الشيخ (خليفه بن عون)[2] إلى طرابلس على رأس حملة كبيرة من ضواحي البلاد، وعند وصوله انضم إليه أهالي المنشية، والساحل طالبين تولية (يوسف) الحكم وعزل والده، فحاصر المدينة ثمانية وثلاثين يوماً. وأثناء هذه الاضطرابات السياسية والتطاحن بين أولاد (علي القرمانلي) بشأن ولاية البلاد، فوجئوا بأسطول صغير يتكون من ثمان سفن صغيرة يرسو أمام مدينة طرابلس لإنزال الجنود بقيادة (علي برغل)[3] حيث

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: رسالة القنصل الفرنسي جيس إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 21 يوليو سنة 1793م مجلد 26.

(2) هو الشيخ خليفه بن عون المحمودي شيخ قبيلة بني نوير، وزعيم المحاميد، وله نفوذ كبيرة لدى قبيلته فكتب إليه يوسف باشا يشرح له الأوضاع التي تمر بها البلاد، وطلب منه مساعدته ومناصرته لتوليه الحكم خلفاً لأبيه، فأجابه بالموافقة، وقدم على رأس حملة لمناصرته لتوليه الحكم خلفاً لأبيه.

انظر: أحمد النائب: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب جـ 2 ص 315.

(3) اسمه علي أفندي، وهو انكشاري من بلاد جورجيا، أقام في الجزائر حيث عمل بحاراً، ثم وصل إلى منصب رئيس البحرية في الجزائر، وبعد أن فقد مركزه لجأ إلى القسطنطينية، حيث قام عند أخيه الذي كان نائباً لأميرال الأسطول العثماني، والذي شجعه على القيام باسترداد الولاية (طرابلس)، وتعهد بإعداد الحملة على نفقته الخاصة، كما تعهد بأن يدفع للباب العالي الجزية السنوية بانتظام إذا نجح المشروع ولم تشأ الحكومة العثمانية أن ترتبط بشيء بطريقة علنية، ولكنها وافقت على أن يقوم بهذا المشروع لحسابه وتحت مسؤوليته، ومع هذا فإن قبودان باشا استخدم نفوذه للحصول على بعض السفن والجنود لأخيه من الأسطول العثماني لتحقيق مشروعه.

انظر ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 120 ـ ص 121 ولقب علي أفندي ببرغل لأنه=

تمكن من الاستيلاء على المدينة بعد أن حصل على فرمان من السلطان العثماني بتوليه الحكم في طرابلس، وأجبرت الأسرة القرمانلية على مغادرة البلاد، حيث فر (علي القرمانلي) إلى تونس، ولحق به أبناؤه (أحمد ويوسف) إلا أن عهد علي برغل لم يستمر طويلاً في طرابلس، إذ تمكن القرمانليون بمساعدة حاكم تونس من استعادة البلاد مرة ثانية إلى حكمهم، بعد أن حاول (علي برغل) الاستيلاء على جزيرة جربة التابعة لتونس، ولكنه فشل أمام القوات التي أرسلها (حمودة باشا) بقيادة (مصطفى خوجه)، لطرده من جزيرة جربة، ثم مساعدة القرمانليين[1].

وبذلك تمكن القرمانليون من العودة إلى طرابلس في التاسع عشر من يناير سنة 1795م وعين (أحمد القرمانلي) والياً على البلاد، ولكن لم يستمر حكمه أكثر من أربعة عشر يوماً، إذ ثار عليه السكان بتحريض من أخيه (يوسف) الذي كان لا تزال تراوده أحلامه بحكم طرابلس، وقد فر (أحمد) إلى مصراته ومنها إلى مالطا حيث استقر بها لأنه لم يستطع الصمود أمام أخيه (يوسف) وطموحاته في السلطة، وبهذا نجح (يوسف القرمانلي) في الاستيلاء على الحكم، وأقام نفسه والياً على البلاد، ووصل نفوذه إلى (برنو) الكائنة في غرب السودان الأوسط.

وعندما تولى (يوسف القرمانلي) الحكم في ليبيا كان يبلغ من العمر أربعين عاماً، وكان حسن المظهر لا يخلو من الذكاء وحضور البديهة، يتحدث الإيطالية بصورة جيدة، يحب الأبهة والفخفخة ويحتفظ بالوقار والحشمة، دون أن يهمل المجاملة والكباسة، ولقد انقضت عشر سنوات ونصف من حكمه والشعب راض عنه كل الرضا[2].

= كان يطعم جنوده البرغل (القمح المنقوع في الماء) بدلاً من الأرز.

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية. خطاب القنصل الفرنسي جيس إلى وزير الخارجية الفرنسي: تاليران بدون تاريخ مجلد 27.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 132.

وعلى الرغم من أن بعض الكتاب الأجانب قد تنبأ بازدياد البؤس في عهده[1] إلا أن الحوادث كذبت هذه التنبؤات، لأن (يوسف) عندما نجح في الوصول لمآربه واعتلى العرش تخلى عن قسوته وخشونته السابقة، بل امتاز بمواقف عادلة إلى جانب كياسة لم تتوفر في غيره ممن سبقوه في الحكم.

ولذا فقد كان حكمه أقل استبداداً بكثير مما كان متوقعاً، لا سيما في عهد الباشا الحالي (سيدي يوسف بن علي) الذي كان أميراً عادلاً متحرراً، سالماً حتى ليمكن القول بأنه لم تكن هناك حكومة من حكومات النيابات المغربية تستطيع أن تتحدى حكومة طرابلس أو تنافسها في أعمال التمدين أو في الأفكار التحريرية[2].

وعلى كل حال، فإنه تمكن من القضاء على الفوضى التي كانت منتشرة في البلاد نتيجة للتنافس على الحكم، وانقسام البلاد إلى عدة أحزاب يناصر كل حزب ابناً من أبناء الباشا، كما تمكن من القضاء على أعمال قطاع الطرق، الذين استغلوا هذه الاضطرابات وأمر بإعدام كل من يرتكب عملاً من أعمال الاعتداءات، وبذلك تمكن من إعادة الأمن وإقرار النظام.

كما ازدهرت الحالة الاقتصادية في البلاد، فاهتم بالزراعة والتجارة خاصة تجارة القوافل مع الدول المجاورة.

كما ساهمت الموانىء البحرية في التجارة مع الدول المجاورة، مثل مرسيليا والبندقية.

كما تمكن من الحصول على المال من الدول الأوروبية التي كانت لها

---

(1) ريتشارد توللي: عشرة أعوام في طرابلس ترجمة عبد الجليل الطاهر الطبعة الأولى 1967 م منشورات الجامعة الليبية. ص 112.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 131 نقلاً عن أجراً برج دي هموه في بحثه «بيان عن تجارة طرابلس الأفريقية وعلاقاتها بتجارة إيطاليا» المنشورة في مجلة انتولوجيا سنة 1827م عدد 31 ص 79 وما يليها.

مصالح مع ليبيا سواء عن طريق الهدايا أو الهبات أو الأجور، مقابل تأمين سفنها في البحر.

كما اهتم بالمباني، وأعطى عناية كبيرة للصناعة سواء الصناعة اليدوية أو غيرها من الصناعات، واهتم بالناحية العلمية، حيث شاهدت البلاد كثيراً من التقدم في ذلك الوقت، كما اهتم بالقوات العسكرية خاصة البحرية، حيث أعطاها اهتماماً كبيراً، فقد بلغ الأسطول الليبي في عهده ثلاث عشرة سفينة بحرية لحامية الموانىء الليبية.

ونتيجة لهذا، فقد ازدادت ثروة البلاد من الأموال التي كانت تقدمها الدول الأجنبية.

ولعل الاصطلاحات التي قام بها للقضاء على المنازعات الداخلية ومنازعاته مع الدول الأجنبية جعلته الأمير (القرمانلي) الوحيد، الذي استطاع (حقيقة) أن يؤسس الأسرة القرمانلية بسبب طموحاته وإدارته القوية الصلبة، كما أنه كان ماهراً في دس الدسائس، كما كان على استعداد للتخلص من تعهداته عندما تتطلب المصلحة ذلك، وأنه كان قادراً على استخدام جميع الوسائل للحصول على المال اللازم للبلاد، والاهتمام بالشؤون الداخلية[1].

وبذلك استطاع (يوسف القرمانلي) أن يجعل من طرابلس ذات أهمية كبيرة خاصة بزيادة سفنها البحرية التي أصبحت في مرتبة لا تقل عن مرتبة الجزائر وتونس، بل فاقتها في ذلك، وأصبحت الدول الكبرى تبذل كل جهدها لتوثيق علاقاتها مع حكومة طرابلس.

إلا أنه في أواخر حكم (يوسف) أخذت الدول الأجنبية تتدخل في شؤون الولاية، وامتنعت عن دفع الاتاوات، وأخذوا يهاجمون بأساطيلهم طرابلس، ونتج عن ذلك قلة إيرادات الدولة المالية، فاضطر إلى الاستدانة من بعض رعايا

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 132.

الدول الأجنبية، خاصة رعايا إنكلترا وفرنسا.

كما أثقل كاهل الشعب بالضرائب الفاحشة لسداد ديونه، ونظراً لهذه الأوضاع السيئة في البلاد، قامت عدة ثورات داخلية ضده، أدت به إلى تنازله عن الحكم لابنه (علي) في الثاني عشر من أغسطس سنة 1832م ولم يستتب له الأمر أكثر من سنتين حيث، ازدادات البلاد في عهده تدهوراً، فقد قامت الثورات والمشاغبات والحروب الأهلية، واشتدت المنافسة بين كل من إنكلترا وفرنسا حول ليبيا.

ونظراً لهذه الأوضاع المتردية والاضطرابات السياسية التي كانت تمر بها البلاد، طالب الأهالي السلطان العثماني بتخليصهم من ذلك، وفعلاً بعث السلطان أسطولاً بحرياً، استطاع أن يعيد ليبيا ولاية عثمانية مرة ثانية عام 1835م، وبذلك سقطت الأسرة القرمانلية وزال سلطانها نهائياً.

*** الأسطول الليبي في عهد الأسرة القرمانلية:**

يعتبر الأسطول البحري الليبي في عهد الأسرة القرمانلية مظهراً من مظاهر القوة، ومن العوامل الأساسية التي استطاعت بها ليبيا خلال هذه الفترة أن تفرض سيادتها على جانب كبير من حوض البحر المتوسط، وإملاء شروطها على كثير من الدول الأجنبية.

ونتيجة لذلك، فإن هذه الدول حاولت بشتى الوسائل والطرق كسب صداقة هؤلاء الحكام، سواء في عهد الأسرة القرمانلية أو في العهود السابقة، لكي تأمن شرهم، بهدف تأمين سفنهم وتجارتهم في البحر المتوسط.

ونظراً لموقع ليبيا الاستراتيجي الهام، وامتداد ساحلها الذي يبلغ طوله مسافة (1900) كيلو متر تقريباً، فإنها كانت تتحكم في جزء كبير من هذا البحر الأمر الذي أتاح لها أن تؤدي دوراً هاماً في تاريخه في مختلف العصور، لأن

موقعها الجغرافي وساحلها البحري الطويل، قد حتم عليها القيام بهذا الدور[1].

ولذا فقد اهتم الحكام بالأسطول البحري وجعلوه مصدراً هاماً من مصادر الازدهار الاقتصادي في البلاد.

ولا شك أن الفضل في تكوين الأسطول الليبي ووضع لبنته الأولى يرجع إلى (درغوث باشا) لأنه منذ أن تولى الحكم في ليبيا سنة 1553م أولى كل اهتمامه لإنشاء هذا الأسطول وتكوين قوة بحرية في البلاد، لتساهم من ناحية في الصراع البحري الذي كان يسود البحر المتوسط وقتئذ - بين القوى الإسلامية والقوى المسيحية - ومن ناحية أخرى ليقوم هذا الأسطول بمهمة الدفاع عن الإيالة ضد هجمات الأعداء[2].

وهذا من العوامل الأساسية التي ساعدت (درغوث باشا) على إنشاء هذا الأسطول الليبي الذي من خلاله تمكن من السيطرة على بعض من أجزاء البحر المتوسط، بل على معظم البحر المتوسط، وأصبحت الدول الأجنبية تعمل ألف حساب لهذا الأسطول.

ولذا فقد اشتهرت طرابلس بصناعة السفن منذ العهد الإسلامي الأول، حتى ساهم أسطولها مساهمة كبيرة في تدعيم النفوذ الإسلامي في البحر المتوسط.

وعندما قدم العثمانيون إلى طرابلس لنجدتها من الاحتلال الإسباني وفرسان القديس (يوحنا) كان الأسطول الليبي على درجة مكنته من القتال جنباً إلى جنب مع الأسطول العثماني، وإن كان هذا الأسطول قد عانى بعض الانهيار والضعف، قبل قيام الأسرة القرمانلية فإنه قد شهد اهتماماً بالغاً وعناية كبيرة بعد توليها الحكم، حيث عادت إليه هيبته القديمة وأكثر من ذلك استطاعوا بواسطته

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبى ط أولى الإسكندرية 1953م ص 110 - ص 111.

(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 26.

السيطرة على البحر المتوسط، مما جعل الدول الأجنبية تغير من سياستها تجاه ليبيا أثناء العهد القرمانلي وتحاول التقرب إليهم، وكسب صداقتهم لتأمين سلامة سير سفنهم في البحر المتوسط.

وكانت البحرية الليبية في العهد القرمانلي تنقسم إلى قسمين:

القسـم الأول:

وهي البحرية الرسمية التي تشمل الأسطول التابع للدولة، وكان رئيس هذا الأسطول يعد من أهم الشخصيات البارزة في العهد القرمانلي، وقد أهلته وظيفته هذه في كثير من الأحيان إلى مصاهرة الأسرة الحاكمة، كما حدث في عهد ولاية علي باشا القرمانلي عندما زوج صغرى كريماته إلى رئيس البحرية[1]، وهو نفس ما حدث في عهد (يوسف باشا) عندما زوج ابنته (لمصطفى قورجي) قائد الأسطول البحري في ذلك العهد، وقد تمكن من جمع ثروة كبيرة خصصها لبناء جامعه الذي يحمل اسمه إلى الآن وقد تم هذا سنة 1824م.

القسـم الثانـي:

مجموعة خاصة من السفن، لبعض الأشخاص من الليبيين الذين يشتغلون لحسابهم الخاص، وكانوا يدفعون نسبة معينة من حصيلة الغنائم التي كانوا يتحصلون عليها أثناء نشاطهم البحري، وذلك مقابل استعمالهم للميناء والمرسى، وحماية الدولة لهم عندما تقتضي الظروف ذلك.

وكان نشاط هؤلاء الأشخاص في البحر لا يقل عن نشاط رجال البحرية التابعين لسلطة الدولة الرسمية، حتى أن فرنسا اضطرت في الثالث من مايو سنة 1752م إلى إجبار (محمد باشا القرمانلي) على إضافة نص جديد إلى المعاهدة المبرمة بينهما بتاريخ 26 يونيو سنة 1729م يجبر هؤلاء المغامرين على عدم التعرض للسفن الفرنسية ومن يتعرض منهم لهذه السفن: فإنه سوف

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 215 ـ ص 216.

يعاقب بمنتهى الشدة، والتي تصل إلى درجة الإعدام أحياناً[1].

ولقد استطاعت الدولة القرمانلية التغلب على الصعوبات التي صادفتها في بناء سفنها البحرية مثل: الحصول على الأخشاب والمواد اللازمة لتصنيع السفن، نظراً لتوافر مثل هذه المواد في ليبيا، وكانت الأدوات الخام تأتي معظمها من أوروبا، ولذا فإن بعضاً من الدول قد استخدمت ذلك سلاحاً ضد ليبيا عندما حالت دون حصولها على المواد الخشبية الخام.

ولم يقتصر الأمر على منتجي الأخشاب الأوروبيين، بل تعداه ليكون سلاحاً تستخدمه البابوية، فيصدر البابا أمراً بتحريم بيع الأخشاب إلى ليبيا[2].

ومع هذا، فإن الحكومة الليبية قد استطاعت الحصول على هذه المواد عن طريق بعض الأفراد بعيداً عن سلطة الدولة، وبأثمان مضاعفة.

وإن كان الحكام القرمانليون لم يبدوا اهتماماً لذلك، ما دامت الغنائم البحرية تعوض الأثمان المرتفعة التي يدفعونها، ولقد استطاعت ليبيا الحصول على بعض هذه المواد عن طريق البندقية إذ كانوا يقومون بتهريب بعض هذه المواد إلى ميناء طرابلس، رغم أوامر البابا، حتى اضطر دوق البندقية «كاند يانو KANDIANO» الرابع ـ تحت إلحاح البابا ـ إلى إصدار أمر بمنع سفن البندقية من شحن الأخشاب إلى طرابلس[2]، إلا أن الأثمان المغرية التي كان يدفعها الليبيون في مقابل الحصول على مثل هذه المواد، ومهارة البنادقة في التهريب، شجعت المغامرين، وطالبي الربح الوفير منهم، على اختراق هذا الخطر، وتوريد الأخشاب، وما يلزمهم من حديد[3].

واستطاعوا الحصول على الأخشاب من غابات الأناضول، وبلاد الشام، وبلاد المغرب، وذلك بسبب ارتباطهم بالإمبراطورية العثمانية، وتعاون أهلها في

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 216.

(2) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبى ص 133.

(3) نفس المرجع ص 133 ـ ص 134.

النشاط البحري، لمواجهة العدو المشترك[1].

وهكذا استطاعت ليبيا التغلب على هذه المصاعب، لتوفير مواد بناء السفن، وهو أمر هام بالنسبة للنشاط الحربي البحري ولولا هذا التعاون الإسلامي المشترك لوقفت البحرية الليبية موقف العاجز أمام حصار العدو، وارتفاع أثمان هذه المواد عن طريق البنادقة، الأمر الذي كان يمكن أن يصيب السيادة البحرية الليبية في الصميم ويقضي عليها[2].

وكان الأسطول الليبي في ـ ذلك الوقت ـ يتكون من السفن التي تصنع محلياً في ترسانة الدولة، وترسانة الباشا، لأنه لم يكن هناك أي أحواض لبناء السفن غير أحواض الحاكم الذي يشرف عليها بنفسه، وإن كانت هذه الأحواض تكلف الحاكم كثيراً من النفقات الباهظة، ولذلك فإنه كان يواجه خسارة كبيرة، إذا لم تعد عليه أرباح كافية.

ويتكون الأسطول أيضاً: من بعض السفن التي تهديها الدولة العثمانية، وبعض الدول الأجنبية إلى حكام الأسرة القرمانلية في ليبيا، وكذلك أيضاً من بعض السفن التي كان الحكام القرمانليون يشترونها أو يستولون عليها، نتيجة نشاط الأسطول الليبي في البحر.

ولا شك أن حكام الأسرة القرمانلية، عرفوا كيف يستفيدون من موقع ليبيا الاستراتيجي الهام، فاتجهوا إلى الاستفادة من موارده والمساهمة فيما دار على مياهه من نضال بين القوى المسيحية والإسلامية.

فمنذ وصول الأسرة القرمانلية إلى الحكم في ليبيا، أولى حكامها كل عنايتهم واهتمامهم بالأسطول الليبي، حيث قاموا بتجديده، وأضافوا إليه عدداً كبيراً من السفن الحديثة، فأعادوا لهذا الأسطول شهرته وأهميته القديمة أيام (درغوث باشا) وأعوانه وإعلان الجهاد على السفن الأجنبية.

---

(1) نفس المرجع ص 134.

(2) نفس المرجع والصفحة.

فهذا (أحمد القرمانلي) مؤسس الأسرة القرمانلية، الذي ـ عرف بذكائه وخبرته ـ كيف يستفيد من هذا النشاط البحري، حيث إنه أولى كل عنايته لهذا الأسطول، وأضاف إليه عدداً كبيراً من السفن، جعل الدول الأجنبية تخافه وتهابه وتطلب مسالمته، حيث إن بحارته ألقوا الرعب في نفوس الأوروبيين، وقد نجح الأسطول في هذه المهمة، وأجبر السفن الأوروبية على الهروب من مواجهته، وهو يتتبعها ويلحق بها الهزيمة إذا ما ظفر بها[1].

ولم تقتصر هذه السياسة على عهده، بل سلك خلفاؤه هذا المسلك، فهذا خليفته (محمد باشا) أكثر من بناء السفن، ووسع نشاطه في البحر المتوسط، مما أقلق بال الدول الأوروبية التي أخذت تسعى لطلب الصلح معه لتأمن على سفنها وتجارتها في البحر المتوسط فكانت أسبق الدول إلى ذلك بريطانيا، حيث عقدت معه معاهدة في سنة 1751م.

ثم تولى بعده ابنه (علي) وسار على المنهج الذي سلكه والده، واستمر هذا النشاط البحري على هذا المنوال، حتى عهد (يوسف باشا القرمانلي) حيث بلغت البحرية الليبية في عهده من القوة ما مكنها من فرض سيادتها على معظم الدول البحرية.

وقد أولى (يوسف باشا) كل اهتمامه وعنايته لهذا الأسطول، فأحسن بناؤه، وأضاف إليه الكثير من السفن والتغييرات الحديثة التي عادت على البلاد بالخير الكثير. وقد كانت السفن التي استعملها الليبيون في نشاطهم البحري مزودة بأكثر من شراع لتسهيل سير السفينة، حينما تدفعها الرياح، وإذا كانت الرياح لم تهب طوال أيام الرحلة، فإنهم كانوا يعتمدون على الرقيق من الأسرى في استخدام المجاديف في دفع سفنهم، ولقد كانت سفن الأسطول الليبي خلال هذه الفترة، على درجة عالية من الكفاءة، فقد كانت تتميز بشكلها الطويل الضيق، مما يساعدها على شق أمواج البحر وبسرعة الاندفاع.

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبي ص 138.

وقد امتازت عن السفن المسيحية بالخفة في كل شيء، فكان ذلك مما ساعدها على سرعة مطاردة سفن الأعداء والهروب منها، إذا غلبت على أمرها، أو تراءى لأصحابها الاختفاء، وإذا لم يتوفر الرقيق للتجديف، فإن صاحب السفينة يلجأ إلى تأجير نفر من أهل البلاد للقيام بهذا العمل مقابل عشرة دوكات لكل نفر عن الرحلة البحرية، سواء غنمت السفينة في رحلتها أم لم تغنم[1].

وقد كان يطلق على صاحب السفينة بالريس RAIS الذي يقوم ببناء سفينته التي يمكلها على حسابه الخاص، وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من مواد، لكنه إذا عجز عن القيام بهذا العمل ـ لنقص موارده ـ لجأ إلى من يساعده على إتمام هذا المشروع، نظير اقتسام الغنائم التي يفوز بها.

وقد كان أصحاب هذه السفن يسعون إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الغنائم، من أجل ذلك كانوا: يقللون من عدد الرقيق الذين يقومون بعملية التجديف على سفنهم، واهتدوا إلى الاعتماد على الأشرعة في تسيير سفنهم بدل المجاديف، لأن الأعداد الكبيرة من الرقيق تتطلب منهم كميات كبيرة من الزاد والأمتعة، التي يمكن استغلال أمكنتها في حمل ما يحصلون عليه من غنائم، وبالتالي يمكنهم مد رحلاتهم لفترة طويلة تساعدهم على الحصول على كثير من الغنائم، وبقدر ما تحمله سنفهم.

وفي الغالب كانت هذه السفن تذهب في مجموعات تحمي بعضها البعض، وإذا ضلت إحدى السفن طريقها، فإنها تحاول تجنب المخاطر واللحاق بمجموعتها، فلا تدخل في معركة بمفردها إلا إذا دعت الحاجة لذلك فإنها حينئذ تضطر للدفاع عن نفسها بما لديها من قوة، حتى إذا عجزت فيكون مصيرها الأسر بما فيها.

ولذلك فإن هذه السفن كانت معدة إعداداً تاماً، ومجهزة بكل الوسائل

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـى ص 132.

اللازمة، التي من خلالها يمكن حمايتها، ويحقق لها الفوز والنجاح في جميع رحلاتها.

ونظراً لما للبحرية الليبية من مكانة مرموقة في العهد القرمانلي وسمعة قوية، فإنهم كانوا يعتمدون عليها في إرهاب الدول الأجنبية وإذعانها لمطالبهم لدفع الإتاوات والهبات، لهذا، فإنه عند إتمام بناء السفينة وإنزالها إلى البحر - لتشارك في هذا النشاط - فإن ذلك يتم في احتفال كبير تنظمه الدولة، وتدعو إليه كبار رجالاتها، ورجال السلك الدبلوماسي، وعلية القوم ومن ترى ضرورة حضورهم ويتم، هذا الاحتفال وفق مراسيم خاصة.

وتصف شاهدة عيان كيف أنه في إحدى هذه الاحتفالات أحضر حمل أبيض اللون، ناصع كالثلج، مزين بالورود والشرائط، وقف على ظهر السفينة، وفي لحظة نزولها في البحر نحر الحمل قربانا لله من أجل رخاء السفينة وسلامتها في المستقبل، فحيتها المدافع، ورفعت الأعلام على الساحل، وعلى كل السفن الموجودة في الميناء[1].

كذلك الحال بالنسبة لعودة السفينة من رحلتها غانمة ظافرة فعند دخولها الميناء تطلق المدافع تحية لها، وترفع الأعلام ويسرع قائدها بالذهاب إلى السرايا ليؤدي التحية إلى الباشا وليزوده بالأخبار[2].

وبعد مراسم الاحتفال بقدوم السفينة - بعد رحلتها - يقدم الضابط المسؤول عن السفينة - وكذلك القبطان - تقاريرهما إلى الباشا عن رحلة السفينة، وما تحصلت عليه من غنائم وعبيد، ويبلغ نصيب الحكومة من هذه الغنائم: واحد من ثمانية أجزاء، من كل ما تجنيه السفينة[3].

---

(1) ريتشارد توللي: مرجع سبق ذكره ص 165 - ص 166.

(2) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 26 من الترجمة العربية، وعمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 217.

(3) ريتشارد توللى: مرجع سبق ذكره ص 167 من الترجمة العربية.

وكان من أشهر رجال البحرية الليبية في العهد القرمانلي الريس (مراد) الاسكتلندي الأصل، وكان يسمى «بطرس ليزلي PETRS LYSLEE» وقت أن كان يعمل كبحار في إحدى السفن البريطانية، التي اعتادت التردد على ميناء طرابلس من وقت لآخر، لشؤون تجارية، وقد قدر له أن يتهم بنهب بعض ما كانت تحمله تلك السفينة، فدفعه الخوف على نفسه من العقاب الصارم إلى الالتجاء إلى الباشا والاحتماء بقلعته، واعتنق الإسلام، وسرعان ما عرف (يوسف باشا) موهبته البحرية، فقدرها له، وعمل على استغلالها لمصلحة أسطوله البحري، وأسند إليه مهمة قيادة إحدى السفن البحرية من الأسطول الليبـي، وسرعان ما أخذ يترقى في هذا الميدان، نظراً لكفاءته إلى أن بلغ أرقى الرتب، واشتهر كبحار ماهر، استطاع أن يعود بالكثير من الغنائم في رحلاته المتعددة والموفقة، وتتلمذ على يديه الكثير من البحارة المهرة في الأسطول الليبـي، وكان من بين تلاميذه الريس «عمر شيللي RAIS SHELLY» الليبـي الأصل والذي كان من بين البحارة الليبيين المشهورين في حوض البحر المتوسط[1].

وكان لهؤلاء البحارة لباس خاص بهم لكي يساعدهم على القيام بعملهم في البحر، يتمثل في ذلك النعل الذي يشبه القارب تماماً، وذلك السروال الفضفاض، الذي تشده منطقة حول الوسط، وقد علقت فيها الخناجر والأسلحة الضرورية، وعلى الصدر ما يعرف بالسديري، وعلى الرأس عمامة كبيرة تزين تلك اللحية المستديرة وذلك الشارب المعتنى به[2].

أما بالنسبة للغنائم التي تستولي عليها هذه السفن أثناء رحلتها البحرية، فإن نصيب الحكومة من هذه الغنائم هو: واحد من ثمانية أجزاء، ويؤخذ قبل توزيع الأنصبة الأخرى، وكان على كل سفينة عند عودتها إلى الميناء، ألا تحرك شيئاً من حمولتها، إلا بعد حضور من يمثل الحكومة لفحصها وجرد حمولتها،

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 144 ـ ص 145.

(2) المرجع نفسه ص 133.

واستلام كل ما غنمته من ذخائر وأسلحة، ولا يترك لها شيئاً من هذه الأسلحة إلا القليل وبقدر ما يكفل لصاحبها مهمة الدفاع عنها في رحلتها القادمة، وبقدر ما تبديه هذه السفن من نشاط، يزداد الدخل العام للحكومة والأفراد، الذين اتخذوا من البحر ميداناً أساسياً، يستمدون منه رزقهم[1].

أما السفن المستولى عليها: فإنها كانت تضم إلى الأسطول الليبي بعد رفع العلم الوطني عليها، والبعض منها يبيعه الباشا لمن أراد شراؤه سواء كان ليبياً أم غير ليبي.

أما البضائع التي تستولى عليها هذه السفن أثناء رحلتها البحرية فإنها تباع في الأسواق العامة، والبعض منها يصدر إلى الدول الأفريقية، عن طريق القوافل التجارية عبر الصحراء.

أما الأسرى: فإنهم كانوا يباعون في السوق كرقيق والبعض منهم كانت دولهم تدفع عنهم الفدية، لإطلاق سراحهم إذا كانوا من المرتزقة، في خدمة دولة تحارب ليبيا[2].

ومن خلال ذلك يتبين لنا: أن هؤلاء الأسرى، كانوا يباعون في سوق الرقيق كالعبيد الذين يجلبون من أواسط أفريقيا، أما الذين لهم مهنة ـ وخاصة الصناعة ـ فإنه يسمح لهم بمزاولتها، وقد ظل وضع هؤلاء الأسرى هكذا حتى حملة اكسموت البريطاني باسطوله على طرابلس سنة 1816م، واجبار الباشا على عدم استرقاق المسيحيين، ومعاملتهم كأسرى حرب[3].

وعلى كل حال، فإن حكام الأسرة القرمانلية قد أولوا كل اهتمامهم وعنايتهم لهذا الأسطول، وأرجعوا إليه هيبته الأولى الذي كان يتمتع بها، وأصبحت لها مكانتها بين الدول التي تقع على البحر المتوسط، وأصبح

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـى ص 133.

(2) ريتشارد توللى: مرجع سبق ذكره ص 167.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 176.

أسطولها له مكانة عالية بين أساطيل هذا البحر، حتى إن الدول الأجنبية عندما تودع سفنها تقول لهم (وقاكم الله من سفن الليبيين) ولا غرابة في ذلك فإن، البحر بالنسبة لهم المصدر الرئيسي لدخل الدولة، وأن النشاط البحري كان شيئاً معترفاً به، وكان يعد دليلاً على القوة والشجاعة، كان المسلمون ينظرون إليه على أنه نوع من أنواع الجهاد ضد العدو، على الرغم من أن بعض المؤرخين من الأجانب يصفون هذا النشاط من جانب الأساطيل الإسلامية على أنه نوع من أنواع القرصنة[1].

وحقيقة الأمر، فإن القرصنة التي يريد الكتاب الأجانب إلحاقها بمسلمي شمال أفريقيا اتهام بعيد كل البعد عن الحقيقة والواقع، حيث إننا لو رجعنا إلى الوراء، وبحثنا عن أول من استعمل هذا الأسلوب، لوجدنا أن الأغريق هم أول من احترف القرصنة، وأول من وضع لها الأساس، ومنهم انتقلت هذه الحرفة إلى بقية الدول الأخرى التي احترفتها فيما بعد مثل: اليونان وسردينيا وجنوة ومالطا وكذلك (فرسان القديس يوحنا) ـ الذين سبق الحديث عنهم في الفصل الأول ـ إنهم استخدموا هذا الأسلوب القرصني فيما بين الاسكندرية ومدينة القسطنطينية، ثم توسعوا في الحرفة وأصبحوا لا يفرقون بين السفن سواء كانت مسيحية أم غير مسيحية، حتى أن جمهورية البندقية قد نظرت بعين الارتياح إلى الحملة التي أرسلها السلطان العثماني (محمد الثاني) سنة 1840م لتأديبهم والحد من نشاطهم القرصني في البحر المتوسط، الذي أساء إلى تعاليم الدين المسيحي، وذلك بسبب عدم تفرقتهم بين السفن العدوانية والمسالمة.

وفي الحقيقة فإن التاريخ حافل بالأعمال البحرية، ومن الصعب التمييز بين ما هو حرب بحرية وبين ما هو أعمال قرصنة، فهل يكون التمييز على أساس أن الحرب هي عمل الدولة بينما القرصنة هي عمل الأفراد؟

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 218.

ويذهب البعض[1] إلى أن مفاهيم هذا القياس لا يستقيم إلا إذا عرفنا أن الدول كانت تمنح الأفراد تراخيص لممارسة الحرب البحرية لحسابهم الخاص، وضد أعداء الدولة. ومن الأمثلة المشهورة في تارخي البحرية البريطانية القائد البحري «فرنسيس دريك FRANSIS DRICK» في عهد الملكة اليزابيث فإن خصوم بريطانيا اعتادوا أن يسموه قرصاناً، بينما يفتخر المؤرخون البريطانيون بأعماله ويعتبرونه من بناة الإمبراطورية.

وبذلك يمكن القول بأن أعمال القرصنة، ظلت غريبةً وبعيدةً عن أهالي شمال إفريقيا، ومن بينهم الليبيون، وظلوا فترة من الزمن يدافعون عن بلادهم بكل ما أوتوا من وسيلة ضد اعتداءات الدول الأجنبية، لأن الدين الإسلامي لابيح مثل هذه الأعمال، بل هو دين حب وتسامح، إلا أنهم أجبروا عليها إجباراً، بحكم الظروف والأحوال التي جدت، فلم يجدوا مناصاً من المساهمة في ميدانها، ومع هذا فقد زاولوها بشكل خاص، وفي حدود معينة، الأمر الذي لا نستطيع معه أن نلصقها بهم[2].

فالظروف هي التي أجبرت مسلمي الشمال الأفريقي ـ ومن بينهم الليبيون ـ على ممارسة هذا النشاط، رغبة في الدفاع عن سفنهم التجارية، بعد أن فشلوا في جميع الوسائل المشروعة، كعقد المعاهدات، إلا أن الدول الأجنبية ازدادت في تعنتها، وأكثرت من اعتداءاتها على سفن شمال أفريقيا، لأنهم رأوا في هذا التسامح ضعف هذه الدول، فأسرفوا في هذا العمل، الذي لم تعرف لـه حدود وقتئذ، مما اضطر مسلمي شمال إفريقيا، للرد على هذا العمل بالمثل، وذلك من أجل حماية سفنهم التجارية، ومصالحهم البحرية، والدفاع عن دينهم الإسلامي وعن كرامتهم.

عندما رأى مسلموا شمال إفريقيا إخواناً لهم في الدين يطردون من بلادهم

---

(1) صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص 74 ـ ص 75.

(2) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبى ص 114.

(الأندلس) على أيدي الإسبان، وما لا قوة من مصاعب، وأهوال ومصائب من جانب المسيحيين، الذين أخذوا يتعقبونهم حتى ألجؤوهم إلى الشمال الأفريقي.

وأبعد من ذلك أخذت إسبانيا بالاشتراك مع سكان جنوب أوروبا يعتدون على سفن المهاجرين، فكان من الصعب على هؤلاء المسلمين أن ينسوا وطنهم الذي أقاموا فيه ما يقرب من ثمانية قرون، وهناك أخوة لهم بقوا ينتظرون إنقاذهم، ومدّ يد المعونة، لهم، فكان لزاماً على هؤلاء الذين استقروا في شمال أفريقيا إعداد العدة والتسلل ليلاً - كلما واتتهم الفرصة إلى وطنهم - لإنقاذ من تبقى من إخوانهم.

ومما تجدر الإشارة إليه: أن الأسطول الإسلامي وإن كان قد مارس هذا النشاط البحري دفاعاً عن النفس وتأميناً لسفنه التجارية فإن (فرنسا وإسبانيا وإيطاليا) كانت أوكاراً للقرصنة نفسها، حيث كان القراصنة يقيمون فيها ويخرجون منها للسطو على السفن، والنهب دون تمييز، حتى لقد كانوا يسطون على بعضهم بعضاً.

وهناك حقيقة يجب أن تقال: وهي لو أن سكان شمال أفريقيا كانوا قراصنة كما يدعى الكتاب الأجانب، لما فرقوا بين السفن أياً كانت جنسيتها، ولكنهم لم يعتدوا على سفن الدولة العثمانية، ولا على سفن الدولة التي تربطهم علاقة أو معاهدة معها.

إن شمال أفريقيا رغم شبه استقلاليته عن الإمبراطورية العثمانية، فإنه تربطه بها علاقة دفاعية، فعندما تكون الدولة العثمانية في حالة حرب دائمة مع الدول الأجنبية، فلا بد وأن تعمل ليبيا ما تعمله الدولة العثمانية، فتستمر في النشاط البحري.

وبذلك يمكن القول بأن نشاط الأسطول الليبـي لم يقتصر فقط على تلبية أوامر الباشا بمهاجمة سفن الدول التي بينه وبينها منازعات لأي سبب من

الأسباب، بل إنه كان يحارب جنباً إلى جنب مع أسطول الدولة العثمانية، حيث كانت بعض قطع منه ملحقة بصفة دائمة بالأسطول العثماني [1].

ومما يؤكد هذا، تلك الرسالة التي بعث بها رئيس البحارة إلى السلطان بخصوص السفن الليبية التابعة للأسطول العثماني بتاريخ 1244هـ الموافق 1828م، يشرح له فيها دور السفن الليبية في مختلف المعارك مع الأسطول العثماني، ويذكر له كيف أن هذه السفن لم تعد قادرة على العمل، وذلك بسبب تناقص عدد جنودها من ناحية وتأثير مياه البحر عليها لكثرة بقائها فيه من ناحية أخرى، ويحدثه عن الجنود كيف أنهم قد مضوا ثلاث سنوات منذ أن انضموا إلى الأسطول العثماني لم يحصلوا على قدر من الراحة، ولكثرة إرهاقهم وتعبهم، فقدوا القدرة على العمل في البحر، ثم يقترح عليه السماح لهم بالعودة إلى طرابلس، على أن يلتحقوا بالأسطول العثماني في الربيع القادم، بعد استعادة لياقتهم البدنية، كما يقترح عليه إهداء رئيسهم (عمر كرك) وبقية الرؤساء (شيلان) لنستجلب منهم الدعاء إلى السلطنة العلية، ورسالة شكر إلى الباشا (يوسف القرمانلي) وفعلا فقد نفذت هذه المقترحات بعد موافقة السلطان عليها[2].

ومن أهم المعارك التي اشترك فيها الأسطول الليبي، بل وأساطيل دول شمال أفريقيا بصفة عامة مع الأسطول العثماني، هي معركة نفارين البحرية NAVARIN في 20 أكتوبر سنة 1827م.

ومما سبق يتضح: أن البحرية الليبية في العهد القرمانلي، كانت الذراع الكبير لحامية البلاد من اعتداءات الدول الأجنبية، وكان ما تجنيه هذه السفن من

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 219.
(2) رسالة رئيس البحارة إلى السلطان العثماني بخصوص السفن الطرابلسية التابعة للأسطول العثماني سنة 1244هـ الموافق 1828م نقلاً عن كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 446.

غنائم، يمثل مورداً هاماً للدولة، مما جعل الحكام القرمانليين يولون كل عنايتهم واهتمامهم لهذا الأسطول، الذي به خضعت لهم الدول الأجنبية بدفع الاتاوات السنوية والتقرب إليهم بالهدايا في أغلب المناسبات الرسمية: كتعيين قنصل جديد، أو تغييره بآخر، أو عن تجديد معاهدة من المعاهدات.

ولقد عملت هذه الدول كل ما في وسعها للتقرب من هؤلاء الحكام، وعقد الاتفاقات والمعاهدات معهم بشأن سلامة سفنهم التجارية في البحر المتوسط من تعرض السفن الليبية لها، في نفس الوقت بدت هذه الدول الأجنبية متذمرة من هذا النشاط الليبي، الذي بسط هيمنته على حوض البحر المتوسط، عاملة على إضعافه وفك سيطرته بشتى الطرق، ومن بين تلك الدول فرنسا وبريطانيا.

*** النشاط البحري الليبي ضد فرنسا في عهد أحمد باشا القرمانلي:**

منذ قيام الأسرة القرمانلية في ليبيا واستلام (أحمد القرمانلي) الحكم فيها أخذت الدول الأجنبية ـ ومن بينهم فرنسا ـ موقفاً معادياً ضد هذا النشاط، في محاولة للحد من هذا العمل الذي ألحق بالسفن الأجنبية أضراراً فادحة، خاصة بعد أن أولى (أحمد الرمانلي) كل اهتمامه بالبحرية الليبية، والتي استطاع عن طريقها الخروج من الضائقة المالية، والحالة الاقتصادية المتدهورة في البلاد.

ففي سنة 1713م تمكنت السفن الليبية من الاستيلاء على سفينة فرنسية في البحر المتوسط محملة بالزيت، وأتوا بها إلى ميناء طرابلس وعندما علم القنصل الفرنسي «بيير اكسبللي PIERRE EXPILLY» بذلك: طالب برد تلك السفينة بعد أن قدم احتجاجه إلى (أحمد باشا) ولما لم يجبه لطلبه أبلغ حكومته بهذا الحادث، فأصدرت أمراً إلى القبطان «ابرام كويزن دي مونييه ABRAME DU QUESNE DE MONNIER» قائد البارجة الفرنسية «لاديامان LE DIAMANT» بالتوجه إلى طرابلس، للمطالبة بالسفينة وحمولتها وعقاب الريس المذنب[1].

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 18.

ووصل القائد الفرنسي إلى ميناء طرابلس في الحادي والعشرين من يوليو سنة 1714م، واتصل (بأحمد القرمانلي) وأبلغه بالأوامر الصادرة إليه، فأجابه (أحمد القرمانلي): أنه على استعداد لذلك، وإرضاء ملك فرنسا، وأوضح له أن الأحوال الاقتصادية في البلاد سيئة للغاية، بناء عليه لا يمكن دفع أي مبلغ مهما كان قدره، ودعاه إلى النزول إلى البلاد لكي يطلع على الأوضاع بنفسه، فاستجاب لذلك ونزل إلى المدينة، فاستقبله الباشا ووعده بدفع قيمة حمولة السفينة التي استولت عليها سفنه، كما وعده بإرسال وفد إلى باريس ليعتذر لدى ملك فرنسا عما حصل، وبذلك أبحر (إبرام كويزن) ببارجته متجهاً نحو ميناء طولون في الحادي والعشرين من يوليو سنة 1714م، مكتفياً بهذه الوعود.

وفي السابع عشر من اكتوبر سنة 1714م، سافر مندوب الباشا إلى فرنسا لمقابلة الملك (لويس الرابع عشر) وتسليمه هدايا الباشا، وهي عبارة عن فرسين وخمسة جياد، وعدد من النعام والغزلان وكلاب الصيد، ثم عاد إلى طرابلس في شهر يونيه سنة 1715م يحمل هدايا ثمينة إلى الباشا[1].

وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على الأحوال الاقتصادية في البلاد، وزيادة محاصيل القمح وزيت الزيتون في سنة 1715م أكثر من المواسم السابقة، فإن الباشا لم يبد منه ما يدل على التزامه بالوعود التي وعد بها الحكومة الفرنسية، إذ قامت السفن الليبية بالاستيلاء على إحدى السفن التابعة لمرسيليا.

ورغم الاحتجاجات المتتالية من قبل قنصل فرنسا فإن (أحمد القرمانلي) لم يعرها أي اهتمام بتحريض من مستشاره «سيمون ترافيرسو SIMON TRAVERSO» الذي أشار عليه بعدم الالتفات لإنذارات القناصل الأجانب، الذين قال عنهم: إن الأمم التابعين لها والتي يمثلون دولها لا يهمها ما يجري في أفريقيا في كثير أو قليل[2].

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 19.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 402.

من أجل ذلك، فإن القنصل الفرنسي (اكسبللي) اتخذ موقفاً عدائياً ضد (سيمون ترافيرسو) بسبب تماديه، ومواقفه العدائية.

وكذلك حدث نوع من القلق لدى الجاليات الأجنبية عموماً بسبب المضايقات المستمرة، وكثرة الضرائب التي أرهقهم بها (أحمد القرمانلي) ومستشاره، وعندما علم (أحمد باشا) بالحقد والعداء الذي يكنه القنصل الفرنسي لمستشاره صرح بأن (ترافيرسو) يعتبر مشمولاً بحمايته الشخصية المباشرة، كما أعلن أيضاً: أن الكاثوليك لهم الحق في وضع أنفسهم تحت حماية من يرضون أن يكونوا تحت حمايته[1].

فأقلق تصريح (أحمد القرمانلي) بال القنصل الفرنسي، لمنافاته للاتفاقات المبرمة بين البلدين التي تقضي بأن جميع الكاثوليك المقيمين في ليبيا يعتبرون تحت حماية فرنسا.

ثم تطورت الخلافات بين الدولتين، إلى حد إصدار (أحمد القرمانلي) أوامره بأنزال علم فرنسا من فوق قنصليتها، وتجميد العلاقات التجارية معها، وأذيع خبر مفاده استعداد أسطول بحري في طولون للحضور إلى طرابلس لتجديد معاهدة الصلح، الأمر الذي جعل (القرمانلي) يبدو أكثر مسالمة[2].

ولما شعر (أحمد القرمانلي) بأن القنصل الفرنسي أصبح حجر عثرة في طريق علاقاته السياسية، حث الحكومة الفرنسية على استدعائه، حين أرسل مبعوثه (محمد خوجه) سنة 1719م في إحدى المهمات الرسمية، فكان أن قوبل بقبول حسن، واجتمع بأعضاء مجلس البحرية.

وفي نهاية مارس سنة 1720م عاد إلى طرابلس يحمل خطاباً من الملك،

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي اكسبللي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 18 يناير سنة 1717م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 22.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 22.

وخطاباً آخر من مجلس البحرية إلى الباشا[1].

وقد أسفر هذا اللقاء عن نتائج إيجابية، حيث تم إطلاق سراح التجار الليبيين الذين، كانوا على متن السفينة (سان بيير) التي استولى عليها قارب مسلح من قوارب مدينة نابلي، واقتيد هؤلاء إلى مدينة «ريجيو REGGIO» وأن «ديونيجي دوسو DIONIGI DUSAULT» الذي سبق له أن أبرم صلحاً سنة 1693م ـ وقد أشرت إلى ذلك في الفصل الأول ـ سيأتي لتجديد هذه المعاهدة، وبالفعل وصل (دوسو) إلى طرابلس يوم 26 مايو سنة 1720م، واستقبله الباشا وأعضاء الحكومة في اليوم التالي لوصوله استقبالاً حسناً، وقد استغل القنصل الفرنسي تواجد (دوسو) في طرابلس، ليحرضه ضد (أحمد القرمانلي) فقدم له مذكرتين: احداهما خاصة بالمبالغ التي كان الباشا مديناً بها لملك فرنسا والرعايا الفرنسيين، ـ والتي أخذت بدون مبرر ـ والأخرى يقترح فيها إدخال بعض التعديلات على معاهدة 1693م.

ومن هذا يتضح مدى العداوة والكراهية التي يكنها هذا القنصل (لأحمد باشا) مما يجعلنا نلتمس له العذر في المطالبة بتغيير هذا القنصل، الذي أصبح سبباً في تكدير العلاقات بين ليبيا وفرنسا.

ومع هذا فإن (دوسو) لم يبد أي اهتمام بهاتين المذكرتين، ولم يقف عند هذا، فقط بل إنه لم يشرك القنصل في المفاوضات التي دارت بينه وبين الباشا، وقد تنازل (دوسو) عن المطالبة بما كان الباشا قد وعد به من أموال أكثر من مرة. وبعد جلستين تم إبرام المعاهدة الجديدة، التي كانت في جوهرها صورة من المعاهدة السابقة، مع إضافة بسيطة وهي: أن الرهبان، وبقية رجال الإرساليات الدينية في طرابلس يجب الاعتراف بهم، ومعاملتهم منذ الآن

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي اكسبللي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 1 مارس سنة 1720م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 24.

فصاعداً كرعايا ملك فرنسا الذين يشملهم بحمايته[1].

وقد أصر الباشا على أن يضيف إلى بنود الاتفاقية، نصاً يتضمن مسؤولية ملك فرنسا شخصياً عما يقع في المستقبل للتجار الليبيين، الذين يبحرون على السفن الفرنسية، فوافق (دوسو) على هذا الشرط، وأضاف (دوسو) شرطاً ينص على أن الباشا بدوره والديوان يتحملان نفس المسؤولية عن التجار الفرنسيين، الذين يبحرون على السفن الليبية، والذين تقع عليهم أضرار، بسبب خطأ السفن التابعة للدول التي تربطهم مع الحكومة بمعاهدات الصلح[2].

وفي الحادي والثلاثين من يوليو سنة 1720م، عاد (دوسو) إلى بلده بعد أن أنهى مهمته.

أما القنصل (اكسبيللي) الذي شعر بالاحتقار والمهانة ـ بسبب معاملة (دوسو) ـ فقد حاول الانتقام لنفسه، بمحاولة التقليل من أهمية المعاهدة، على اعتبار أنها لم تحقق لفرنسا أية مكاسب، وإنما عقدت لصالح الباشا وحده[3].

وعلى كل حال فإن الحكومة الفرنسية قد وافقت على معاهدة الرابع من يوليو سنة 1720م، التي أبرمها (دوسو). وبعد شهرين من توقيع هذه المعاهدة: أرسلت الحكومة الفرنسية حملة بقيادة «ماركيز دي لافرين M. LAVARENNE» لضمان تنفيذها.

وقد وصلت هذه الحملة إلى طرابلس يوم الرابع عشر من سبتمبر سنة 1720م، حيث حيتها القلعة بـ (29) طلقة مدفعية، وذلك حسب ما نصت عليه المعاهدة، وحصل القومندان على أمر بإطلاق سراح السفن الفرنسية الموجودة في الميناء في الحال، بمجرد تسليم الباشا كمية البارود التي وعده بها

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 25.

(2) المرجع السابق ص 25.

(3) خطاب القنصل الفرنسي اكسبيللي إلى وزير خارجية فرنسا بتاريخ 20 يوليو و 11 أغسطس 1720م نقلاً عن رودلفو ميكاكي مرجع سبق ذكره ص 26.

(دوسو)، وبعد أربعة أيام فقط أقلع القومندان بسفنه[1].

وعلى الرغم من أن السلام قد ساد بين الدولتين، وأن السفن الليبية قد قللت من تعرضها للسفن الفرنسية، فإنه في الحادي والعشرين من فبراير سنة 1721م، وقعت حادثة كادت أن تجر البلدين إلى عواقب وخيمة. حيث أن الباشا قد تلقى رسالة من الأسرى الليبيين المحتجزين بميناء «شيفيتافيشيا CIVTA - VECCHIA» بالقرب من روما، وكان من بينهم أحد القضاة، وقد أخبروه في رسالتهم بأنهم ضربوا بالفلقة بل إن إذلال النصارى لهم وصل إلى حد حلق لحية القاضي.

وتليت الرسالة على أعضاء الديوان، فسرعان ما ثار غضب الليبيين وسخطهم، فثاروا على قساوسة الإرساليات الدينية، وقبضوا عليهم وكبلوهم بالسلاسل، واقتادوهم عبر المدينة وسط الجماهير الغاضبة، ثم سجنوا في الغرف السفلى الموجودة تحت بناء القلعة، كما أصدر الباشا أمراً بإغلاق كنيسة الإرسالية والمستوصف التابع لها بعد تجريدهما من الأثاث[2].

وما أن علم القنصل (اكسبيللي) بذلك، حتى هرع إلى القلعة، حيث قابل الباشا الذي كان في حالة من التهيج والغضب، بسبب ما بلغه عن الأسرى الليبيين، فتركه القنصل ريثما تهدأ نفسه، ثم ذكره بأن الرهبان الإرساليين فرنسيون، وبأنهم موجودون في بلاده تحت حماية ملك فرنسا، وطالب بإطلاق سراحهم فوراً، فاستجاب الباشا عندما عرف مدى إصرار (اكسبللي) على ذلك شريطة أن يبعث خطاباً موجهاً إلى حكومة روما يطالبها فيه بالكف عن المعاملة السيئة للأسرى الليبيين.

هذا ولم ينس الباشا خطورة تواجد (أكسبللي) في ليبيا على سياسته

---

(1) خطابا القنصل الفرنسي اكسبيللي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 17 من سبتمبر و 14 اكتوبر سنة 1720م نقلاً عن ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 26.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 405، وميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 26.

الخارجية، فلم يزل يلح على الحكومة الفرنسية بتغييره، حتى استجابت فرنسا أخيراً لذلك، ونقلت (اكسبللي) إلى سوريا، وعينت «بروش BROCHE» قائماً بالأعمال، حتى تعيين قنصل جديد.

وعلى الرغم من ذلك. فإنه لم يمض وقت طويل حتى أخذت السفن الليبية تكثف من نشاطها في البحر المتوسط، خاصة بعد أن نجح (أحمد القرمانلي) في الحصول على فرمان لتثبيته في منصب الباشوية من الباب العالي، وذلك سنة 1722م، بعد أن تمكن من القضاء على الفتن الداخلية.

ففي الثاني والعشرين من نوفمبر سنة 1722م، استطاعت السفن الليبية أسر إحدى السفن الفرنسية في عرض البحر، محملة ببالات من الحرير يقودها القبطان «أوليبه دي مارسليا OLLIER DE MARSIGLIE» ـ التابعة لمرسيليا ـ بعد أن أجبروا قائدها على الصعود إلى ظهر السفينة الليبية، لإبراز أوراقه مصحوبة بشهادات الشحن، وعندما أطلع عليها البحار الليبي، ورأى أنها مشحونة ببالات الحرير القيمة، أسر أفراد طاقم السفينة، وكبلهم بالحديد واصطحب السفينة إلى ميناء طرابلس، وتقدم بروش القائم بالأعمال الفرنسي، وطالب الباشا بإرجاع السفينة وحمولتها وإطلاق جميع بحارتها، إلا أن (أحمد باشا القرمانلي) قرر أسر السفينة كغنيمة قانونية، بحجة أنها كانت من سفن (جنوا) وليست فرنسية.

وعلى الرغم من محاولة القنصل الجديد «مارتان MARTIN» ـ الذي وصل إلى طرابلس في فبراير سنة 1723م فإنه لم يتوصل إلى أي نتيجة وذلك بسبب عدم اقتناع الباشا.

ونتيجة، لذلك فإن الحكومة الفرنسية استاءت من هذا التصرف والتعدي السافر، فأرسلت حملة بحرية إلى طرابلس، مكونة من: أربع سفن بقيادة «دي جراندبريه DES GRANPRE» وكان على ظهر إحدى هذه السفن السيد (داند ريزيل DAND REZEL» الذي كان في طريقه إلى الآستانة، لتسلم منصبه كسفير

لبلاده في الدولة العثمانية[1].

وعلى الرغم من وصول هذه الحملة إلى طرابلس، لم تطلق نيرانها على البلاد، لأن (جراند بريه) لم تكن لديه أوامر باستعمال القوة، وإنما كان القصد من إرسال هذه الحملة، هو إرهاب الباشا لكي يتراجع عن موقفه وعناده المستمر، ويأمر بإرجاع السفينة المستولى عليها. ومع ذلك فإن الباشا أصر على موقفه، وعندما أدرك (جراند بريه) أنه لم يتوصل إلى نتيجة، أقلع بأسطوله راجعاً إلى بلاده. وبعد فشل هذه الحملة، أدرك الباشا أن فرنسا لا يمكن أن تكتفي بهذه الخطوة المسالمة في ظاهرها.

وفعلاً، لم تمض بضعة شهور، حتى وصلت أخبار من فرنسا مفادها، أن فرنسا تستعد لتجهيز حملة بحرية إلى طرابلس، للانتقام من السفن الليبية وتلقين الباشا درساً لـن ينساه، بسبب مواقفه العدائية، وفي نفس الوقت علم الباشا بخطف سفينة ليبية كان على ظهرها ثمانية وأربعون مدفعاً، وأربعة عشر منجنيقا، كان السلطان قد أهداها إلى الباشا، وعلى ظهرها طاقم مؤلف من أربعمائة رجل، عندما تمكن أحد فرسان مالطا ويدعي «دي شمبراي De CHAMBRAY» من الاستيلاء على هذه السفينة، بعد معركة استمرت أربع ساعات وفقدت هذه السفينة من رجالها الثلث، واضطر الباقي إلى الاستسلام.

ولقد غضب الباشا من ضياع هذه الهدية القيمة، لذلك صمم على الانتقام من جميع السفن التجارية لمختلف الدول، ورفض أن يتسلم احتجاجات الدول صاحبة الشأن، وأنكر عليها أية ترضية[2].

وعلى الرغم من أن الباشا قد تأثر كثيراً من هذا الحادث، إلا أنه رأى أن مصلحة بلاده تتطلب تهدئة الأوضاع مع فرنسا، وأن يسلك معها سياسة الملاينة

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 408.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 36 ـ ص 37، وشارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 408.

بدلاً من الشدة، وعلى ضوء ذلك استدعى القنصل الفرنسي (مارتان) وطلب منه أن يكتب لحكومته، ويبلغها بأنه على استعداد لإرضائها، وأنه لم يعد يرغب في إفساد السلام، معها، وطلب أن تمنحه فرصة أوسع للوفاء بالتزاماته.

وقد استغل القنصل الفرنسي (مارتان) هذه الفرصة، فطلب من الباشا الإفراج عن السفينة الفرنسية وطاقمها، والوفاء بالتزاماته السابقة، واشترط عليه أن يكتب هو بنفسه إلى السلطات الفرنسية بذلك، آملا أن تؤدي تلك الخطوة ـ إذا ما كانت ـ صادقة ـ إلى نتائج طيبة[1].

وكان من الممكن أن يوافق (أحمد باشا) على طلبات القنصل الفرنسي، إلا أنه رأى من الأفضل أن يكتب إلى السلطات الفرنسية، لكي يكسب الوقت، ويوضح لهم مدى رغبته في تحقيق السلام بين البلدين، وبعد أن كتب الباشا إلى السلطات الفرنسية، رد عليه الكونت «دي موريباس[2] DE MAUREPAS» قائلاً: بما أن ظواهر الأمور تنبىء بإمكانية تسوية الخلاف، فإن الملك سيأمر في الربيع التالي بتسليح سفينتين تحت قيادة الآمر «دي فاتان DE VATTAN» الذي ستصدر إليه الأوامر بالتوجه إلى طرابلس، حيث سيتفاوض مع سلطانها مباشرة حول جميع الأمور المعلقة بين البلدين، وبالفعل فقد وصلت السفينتان إلى طرابلس في الثاني والعشرين سنة 1725م، وصعد القنصل (دي مارتان) لمقابلة (دي فاتان) واتفق معه على أن يقوم ـ أي القنصل ـ بالتفاوض مع الباشا، بعد أن

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 409.

(2) هوجان فريدريك فيليبو، كنت موريباس: JEAN FREDERIC PHELUPEAUX, CONTE DE MAUREPAS.

ولد في فرساي سنة 1701م وتوفي سنة 1781م، وقد شغل خلال الفترة ما بين 1718م و 1749م منصب سكرتير دولة لشؤون البلاط الملكي الفرنسي، ثم سكرتير دولة لشؤون البحرية والمستعمرات، ثم أصبح وزير دولة أثناء حكم (لويس السادس عشر) سنة 1774م».

انظر: شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 409 هامش رقم 2.

أوضح له النقاط التي تدور حولها المفاوضات، ونظراً لعدم توفر المال لدى الباشا، فإنهم توصلوا إلى ما يلي:

أولاً: تسليم فرنسا ثمانمائة حمل من القمح.

ثانياً: تسليم فرنسا كمية من زيت الزيتون في الموسم التالي، ويتم الاتفاق على نصابها فيما بعد بما يتناسب مع ما سيحصل عليه الباشا من الزيت.

ثالثاً: إعدام الريس الذي قتل عدداً كبيراً من طواقم البحارة الفرنسيين، وأغرق سفنهم بعد استيلائه على شحناتها.

رابعاً: التزام الباشا بمراعاة المعاهدات السابقة المبرمة معه، وعليه فإن الباشا أخذ على نفسه عهداً، بألا يبادر أي من رعاياه بعمل عدائي ضد فرنسا.

وعلى ضوء ذلك قدم القنصل الفرنسي (مارتان) تقريراً إلى السيد (دي فاتان) عن الاتفاقات التي أبرمت أثناء المفاوضات بينه وبين الباشا، فنزل هذا الأخير إلى اليابسة، وبرفقته ضابطا السفينتين، حيث توجهوا جميعاً إلى القلعة، فأكد الباشا أمامهم وعده الذي سبق له أن أبداه للقنصل[1].

وتمشياً مع السياسة التي سلكها (أحمد باشا القرمانلي) في حكمه، فما أن رحلت السفن الفرنسية عن طرابلس، حتى أخذ يماطل في تنفيذ ما وعد به، فلا هو قتل الريس ـ علماً بأن السلطان العثماني نفسه قد طلب من الباشا إعدام هذا الريس بموجب فرمان خاص تحصل عليه السفير الفرنسي في الآستانة[2] ـ ولا هو سلم كمية القمح، وزيت الزيتون، التي وافق على تسليمها، ونتيجة لذلك فإن الحكومة الفرنسية قررت وضع حد لهذا النشاط البحري الليبـي ضد سفنها، والضغط على الباشا، للالتزام بالاتفاقات.

ولذا فقد أصدر (لويس الخامس عشر) أوامره إلى «دوي مونس DE

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 409 ـ ص 410.
(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 410.

«MONS» قائد الأسطول الفرنسي المكون من أربع سفن، بالإبحار إلى طرابلس حيث وصلها في الثامن من يونيه 1727م وقد تلقى الباشا إنذاراً يطالبه بتقرير ما إذا كان ينوي الاستجابة للمطالب التي سبق له أن أقسم على الوفاء بها، فأجابه قائلاً: إنني لم أصبح بعد في وضع يمكنني من الوفاء بالتزاماتي، وذلك بسبب قلة المحاصيل[1]، وإن كان قد وعد من جديد بأنه على استعداد للالتزام بما وعد به منذ عامين في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً، ورغم أن القنصل كان يرى أن السبيل الوحيد هو استخدام القوة، فإن قائد الأسطول فضل المفاوضة، وأوفد إليه مندوباً عنه يقدم له التحية، وطلب منه الترضية بالأعمال التي قامت ضد السفن الفرنسية وعلى الأخص أسر سفينة «أولييه OLLIER» فوافق الباشا على ذلك، ووعده بعمل اللازم، واكتفى (دوي مونس) بهذه الوعود وأقلع بأسطوله، وما كان يبتعد عن المياة الإقليمية الليبية: حتى اجتمع (أحمد القرمانلي) بديوانه، وصرح بأنه لم يكن يرغب في تسليم الفرنسيين أي شيء، وعندما علم القنصل (مارتان) بذلك، احتج لدى الباشا، كما أبلغ حكومته بذلك وبعدها فقد ذاعت الأخبار عن وجود استعدادات بحرية، وأعمال تسليح كبيرة في ميناء طولون، وحاول الباشا أن يعرف عنها أخباراً أكيدة، فكان يتصل باستمرار (بيبك) تونس، الذي كان هو الآخر يخشى قيام فرنسا بحملة تأديبية ضده[2].

ونظراً لإصرار فرنسا وتكرار إرسال سفنها إلى طرابلس، فإن (أحمد القرمانلي) أخذ يستعد للدفاع عن المدينة، فاهتم بتحصين القلاع والميناء ليصد أي هجوم من البحر أو البر.

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية بباريس، مذكرة أوامر الملك لويس الخامس عشر إلى وزارة البحرية الفرنسية بخصوص تجهيز حملة بحرية لضرب مدينة طرابلس وإلزام الباشا بالاتفاقات المعقودة معه والوفاء بوعوده بتاريخ إبريل سنة 1727 مجلد رقم 5.

(2) خطابا القنصل الفرنسي مارتان إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 7 يناير وأول فبراير سنة 1728م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 45.

وخلال هذه الفترة، حاول (أحمد باشا القرمانلي) أن يأمر سفنه بالتصدي للسفن الفرنسية إمعاناً في الانتقام منها، إلا أن الديوان لم يوافق على ذلك بحجة أن مثل هذا الإجراء شيضاعف من غضب ملك فرنسا، وبالتالي فإن المدينة سوف تتعرض للهجوم من قبل الأسطول الفرنسي، وأثناء استعدادات الباشا للدفاع عن المدينة، رسا أمام طرابلس يوم 26 يوليو سنة 1728م الأسطول الفرنسي المكون من سبع سفن وقادسين وثلاثة غلايين قاذفة، وانضم إليهم في اليوم التالي غليونان آخران، تحت قيادة «دي جرانبري DE GRANDPRE» و «دي هيريكور DE HERICOURT» ودارت محادثات بين قائد الأسطول والقنصل الفرنسي (مارتان) الذي قام بأجراء اتصالات مع (أحمد القرمانلي) ومطالبته بالالتزام والوفاء بالتعهدات التي سبق أن وعد بها مراراً.

ومن أجل كسب ود (أحمد القرمانلي) فقد نقل إليه القنصل أن الهدف من قدوم هذا الأسطول هو تجديد معاهدة الصلح، والإفراج عن السفن الفرنسية المحجوزة في الميناء، وإن كان الباشا قد طلب من القنصل الفرنسي نزول بعض الشخصيات إلى المدينة للتفاهم، إلا أن هذا الطلب لم يلق الاستجابة لذا، فقد بعث الباشا في اليوم التالي مندوباً من قبله، ليقدم التحية بالنيابة عنه للقائد الفرنسي، أملا منه في أن يقوم هذا القائد برد هذه الزيارة، ولكن القائد الفرنسي لم تبد منه أي بادرة تجاه ذلك الموقف، ويبدو أن القائد الفرنسي لم يكن واثقاً من نوايا الباشا، ولذا فعندما أظهر الباشا دهشته من ذلك، أفهمه القنصل أن (دي هيركور) المندوب الفرنسي العام سينزل إلى البر إذا ما أرسلت رهينة، فوافق الباشا على إرسال ابنه كرهينة، ولكن عندما أصر القنصل على إرسال أربعة أو خمسة من أعيانا المدينة شعر الباشا بالإهانة التي وجهت إليه، عندئذ سحب الباشا هذا العرض، واستمرت المفاوضات بينه وبين القنصل، ولم تكن بين الباشا وبين القائدين الفرنسيين حيث أن القنصل أثناء المفاوضات طلب باسم حكومته:

أولاً: رد الغنيمة التي أخذت من القبطان أولييه، والتي قدرت بمبلغ (50,000 قرش).

ثانيا: إطلاق سراح اثنى عشر أسيراً.

ثالثاً: التعويض عن الإهانات التي ألحقها البحارة الليبيون بالسفن الفرنسية.

رابعاً: إبرام معاهدة صلح جديدة.

فرد عليه الباشا قائلاً: بأن المبلغ المطلوب مبالغ فيه، ولا يتفق مع أسر قارب القبطان (أولييه) ودل على هذا الاحتيال الماكر الجديد للقنصل على أنه لم يعد هناك أمل في التوصل إلى أي نتيجة[1].

فقدم القنصل الفرنسي النصح للباشا، بأن يفكر في هذا الأمر، وألا يركب رأسه، أو ينقاد وراء المغرورين، والذين لا همّ لهم إلا نصب الشراك له. فأجابه: الباشا بأنه لا يصدر من القرارات إلا ما يمليه عليه عقله، وأضاف قائلاً: إن ما يدعو إلى العجب، أن يطالب بدفع تعويض عن أشياء لم يستولي عليها، وهنا لطف القنصل من الجو وطلب من الباشا أي مبلغ ولو ضئيلاً، يقدر نصابه الباشا بنفسه، لتسليمه إلى القائدين، آملا في أن يكون القائدان أقل عناداً وتجبراً منه.

وعقب هذه المفاوضات، توجه القنصل الفرنسي (مارتان) إلى القائدين، وأطلعهما على ما دار بين الطرفين الفرنسي والليبي، كما أطلعهما على موقف الباشا المتصلب من ذلك، فرفض هذان القائدان السماح للقنصل بالعودة إلى طرابلس، وسمح للقائم بالأعمال القنصلية (بروش) بتوصيل خطاب موجه إلى الباشا بتاريخ 19 يوليو سنة 1728م جاء فيه: (... أنهم كانوا يتوقعون إجابة قطعية من الباشا إما بالصلح أو بالحرب، وذكروه بأنهم قبل أن يصبحوا معه في

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 412.

حالة حرب، فإنهم ملتزمون بالمعاهدات التي عقدت بين البلدين، وأوضحا له أن الحكومة الفرنسية حريصة على السلام مع ليبيا، إلا أنها إذا أجبرت على الحرب فأنها ستضطر كارهة إلى استخدام القوة، وذلك في حالة رفض الباشا لمطالب الحكومة الفرنسية التي أوضحها القنصل أثناء المفاوضات، وأوضحا له أيضاً أنهم لو استعرضوا معه الشكاوي المقدمة ضده لفوجىء بها لكثرتها، وكذلك المبالغ الطائلة المطالب بدفعها كتعويض عما لحق بالسفن الفرنسية ـ من جراء اعتداءات السفن الليبية ـ لأمر يدعو إلى الدهشة، إلا أن ذكر مثل هذه الأشياء لا يناسب مقامه ولا مقام الإمبراطورية[1].

ورغم أن هذا الخطاب يحمل التهديد للباشا، فإنه في نفس الوقت يفصح عن عدم الرغبة في اللجوء إلى القتال، واستمرار السلام والوئام بين البلدين، على أن يلتزم الباشا بالمعاهدات التي عقدت بين فرنسا وليبيا، وذكروه بأنهم إذا لم يتلقوا الرد قبل ظهر اليوم التالي فإنهم سيعتبرونه راغباً في القطيعة، ومعنى ذلك إعلان الحرب على فرنسا.

وفي اليوم الثاني بعث الباشا برد، لم يخرج فيه عن وعوده السابقة، التي طالما رددها مراراً وفي مجملها لم تخرج عن المماطلة، بهدف كسب الوقت وتبديد الغرض الذي قدمت السفن الفرنسية من أجله، وأضاف الباشا بأن أعضاء ديوانه وكبار رجالات الدولة، مصرون على ايفاد مندوبين فرنسيين لمعرفة ما إذا كانت فرنسا صادقة في عزمها على السلام، والاستعداد لها إذا ما كانت مبيتة الحرب[2].

وعلى ما أعتقد فإن إصرار الباشا على استقدام مندوبين فرنسيين

(1) خطاب القائدين الفرنسيين (دي جرانبري ودي هيريكور) إلى أحمد باشا القرمانلي بتاريخ 19 يولية سنة 1728م نقلاً عن شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 412، ص 413.

(2) خطاب أحمد باشا القرمانلي إلى كل من القائدين: دي جرانبري ودي هيريكور ردا على خطابهما السابق بتاريخ 20 يولية سنة 1728منقلاً عن: شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 414.

كان بهدف أن يتخذهم رهينة، كي يحول دون تقدم الأسطول الفرنسي لكونه غير مستعد للدخول معه في حرب غير متكافئة الأطراف.

وبعد أن تسلم القائدان الرسالة، ولمسا من خلالها مراوغات (أحمد باشا) ـ إلى جانب سبق إعلانه صراحة بأنه على استعداد للحرب إذا دعت الضرورة ـ فما كان منهما إلا اتخاذ خطوة حاسمة للضغط على الباشا بأن وجها إليه إنذاراً رسمياً واضحاً وصريحاً، بعد أن انعقد مجلس الحرب على ظهر سفينة ـ الروح القدس ـ بأمر وحضور السيد (جرانبري) قائد أسطول الجيوش البحرية المؤلفة من السيد (دي هيريكور) والمفوض العام، ومن السادة قباطنة السفينة والقوادس، وذلك للتشاور حول ما يتحتم اتخاذه من قرارات بعد تلاوة مذكرة وبنود أوامر السيد (دي جرانبري، ودي هيريكور) وبعد تلاوة الرسالة الموجهة للباشا ورده عليها قد تقرر إعلان الحرب على الباشا[1].

وعقب هذا الإنذار، أخذت السفن الفرنسية تتخذ مواقعها لقصف المدينة، بعد أن فشلت كل المساعي السلمية.

وحقيقة الأمر أن ما قامت به فرنسا يعد تحدياً واضحاً خاصة وأنها أثناء المفاوضات استغلت ضعف إمكانات ليبيا الاقتصادية خلال هذه الفترة، للضغط على الباشا وإخضاعه للأمر الواقع، ولكن (أحمد القرمانلي) كان يرى أنه على حق عندما رفض هذه المطالب المبالغ فيها، فأصر على موقفه بعد التشاور مع أعضاء ديوانه وكبار رجال الدولة.

وليس معنى هذا أن نبرر موقف (أحمد باشا) أكثر من ذلك، فكان الأجدر به أن يعاقب رجال بحريته إذا اتضح له أنهم يكثرون من الاعتداءات على السفن الفرنسية، بدون سبب، ولكن المتتبع للأحداث يرى أن الاعتداءات متبادلة بين الطرفين وإن كانت السفن الفرنسية أكثر تحرشاً من السفن الليبية.

وما هذه الحملات التي تأتي إلى ليبيا من قبل فرنسا إلا دليل على نواياها

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 414 ـ ص 415.

السيئة، وان كان البعض يرى أنها تأتي للتأديب وتلقين الدرس للباشا، واستعراض قوتها حتى يكون عبرة لغيره.

وعلى أية حال فإن الأسطول استعد لضرب المدينة واتخذت السفن الفرنسية أماكنها لقصف المدينة، حتى لجأ القناصل الأجانب، وكذلك القائم بالأعمال الفرنسي ومعظم سكان المدينة إلى المنشية.

وفي اليوم العشرين من يوليو عند الساعة الثامنة والربع أطلقت السفن الفرنسية نيرانها على المدينة، واستمر إطلاق النار حتى الساعة الرابعة صباحاً من اليوم الثاني، وقد قامت السفن والقلاع الليبية بإطلاق النيران على السفن الفرنسية، ولكن بدون تأثير.

وقد أنزلت أولى الضربات التي أطلقت من قبل المدافع الفرنسية على القلعة، حتى أن الباشا اضطر إلى مغادرتها، وعسكر خارج المدينة، كما سقطت قنبلتان على القنصلية الفرنسية، وتم أسر خمسة من الفرنسيين الذين اعتصموا بالقنصلية حيث اقتيدوا إلى السجن، ثم استؤنف القصف مساء الحادي والعشرين من يوليو حيث أصيبت دار السجون، فأخرج منها المسجونون إلى خارج المدينة واستمر القصف بعنف مساء أيام 22 ـ 23 و 24 يوليو.

وفي الخامس والعشرين من يوليو، أرسل قائد الأسطول الفرنسي دي جرانبري زورقا يحمل خطاباً إلى الباشا، يحثه فيه على الصلح، فقابل هذا الزورق مركب ليبي تسلم منه الخطاب، وسلمه بدوره للباشا وعلى ضوء هذا الخطاب: استدعى (أحمد باشا القرمانلي) أعضاء الديوان وكبار موظفي الدولة وأعيانها لاطلاعهم على محتواه، فرأت الغالبية العظمى عدم المفاوضة، رغم الخطبة القوية والمؤثرة التي ألقاها آغا القوات مؤيداً فيها عقد الصلح[1].

وعلى الرغم من أن الباشا أخذ بوجهة النظر الأخيرة، إلا أنه رد على

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 51.

الفرنسيين قائلاً: إنه بوسع أسطولهم ـ إذا رغب ـ أن يستمر في ضرب المدينة ومع هذا فلن يدخل معهم في صلح قط إلا إذا كان ذلك مع ملكهم بنفسه[1].

وأمام هذا الموقف المتصلب من جانب الباشا، اكتفى قائد الأسطول الفرنسي (دي جرانبري) بقصف المدينة، وأبحر عائداً بأسطوله إلى بلاده، بعد أن نفذت كميات القنابل التي كانت لديه، وخشي تغيير الجو، فاضطر إلى الانسحاب.

ونتيجة لذلك فإن هذه الحملة لم تحقق الهدف الذي كانت تصبو إليه فلا استطاعت الاستيلاء على المدينة، ولا إجبار الباشا على دفع المبالغ الباهظة، التي كانوا يطالبون بها كتعويض للأضرار التي لحقت بالسفن الفرنسية من جراء اعتداءات السفن الليبية، وكل كسبهم أنهم عادوا بحقد وكراهية الليبيين لهم، لما تسببوا فيه من خراب وتدمير لبعض أجزاء المدينة وقتل للأبرياء، لهذا لم يكن أمام السلطات الليبية إلا الانتقام لشرفهم وكرامتهم، لذلك رفضوا التفاوض مع هؤلاء الذين دمروا أكثر من ثلثي المدينة، وألقوا عليها ما يزيد على ألف وثمانمائة (1800) قنبلة، ولئن كانت الضحايا في الأرواح قليلة فإن الخسائر والأضرار المادية الأخرى كانت كبيرة، ومع هذا فإن الباشا لم يكن ليرضى لنفسه ولا لبلده أن يركن للخضوع والاستسلام[2].

وعقب رحيل الأسطول الفرنسي، عاد الباشا إلى القلعة، حيث أمر بإصلاح ما تهدم منها، وعادت الحياة الطبيعية إلى المدينة، ورفع العلم الفرنسي على القنصلية لاجتذاب السفن الفرنسية التي ترسو بالقرب من طرابلس، جهلاً من بحارتها للأحداث الأخيرة التي حصلت بين ليبيا وفرنسا، وتدهور السلام بين البلدين.

ونتيجة لذلك: فإن نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط قد تضاعف

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 417.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 51.

خلال هذه الفترة ضد السفن الفرنسية، حيث جهزت عشر سفن ليبية ما لبثت أن استولت على خمس سفن فرنسية، حيث تم أسر جميع بحارتها وبيع السفن وما بحوزتها.

ونظراً لكثافة نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط ضد فرنسا، أصبحت السفن الفرنسية لا تجرؤ على الاقتراب من جنوب مالطا، وكانت تسعى إلى ضمان سلامتها بسيرها جماعات.

ومع ذلك فقد ظلت الموانىء الفرنسية تتلقى من حين إلى آخر بلاغات يومية عن حلول كوارث بسفنها البحرية، وكانت السفن الجزائرية والتونسية تقوم ـ هي الأخرى ـ من جانبها بغزوات بحرية تحت راية، ليبيا فتعذر تمييزها عن السفن الليبية نفسها[1].

ولا شك أن هذه الاعتداءات المتواصلة من قبل السفن الليبية ضد السفن الفرنسية، قد أثارت غضب فرنسا، مما دفع السلطات الفرنسية إلى درس هذا الوضع من كل جوانبه، بغية الوصول إلى تأمين حرية الملاحة في البحر المتوسط من ناحية، ومن ناحية أخرى: إرجاع هيبة وكرامة فرنسا التي نيل منها بسبب تلك الاعتداءات، ولو أدى الأمر إلى احتلال المدينة فترة معينة، لتلقين السلطات الليبية درساً لن ينسوه، ولكنهم رأوا أنه قبل الإقدام على مثل هذا العمل، لا بد من مراعاة شعور الدولة العثمانية، باعتبار أن طرابلس إحدى ولاياتها في الشمال الأفريقي، لاقناعها بأن فرنسا لم تقدم على هذا العمل إلا حينما اضطرت لذلك، ولم يكن لديها نوايا توسعية، أو استعمارية وإنما كان الهدف من ذلك هو الحد من نشاط ليبيا العدواني.

ونظراً لعدم اقتناع السلطات الفرنسية بنتائج حملة دي جرانبري، فقد أخذت في الاستعداد للقيام بعمل حاسم ثأرا لكرامتها وشرفها ولسمعتها، ثم لتأمين الملاحة الفرنسية في البحر المتوسط، فكان «الكونت دي موريبا C. DE

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 420.

«MAUREPAS» وكيل وزارة البحرية يريد أن ينهى الأمر دفعة واحدة مع البحارة الليبيين، وقدم إليه «راينود RAYNAUD» ـ الذي كان قد اشترك في حملة أسطول (دي جرانبري) مذكرة يرى فيها ضرورة الاستيلاء على طرابلس وقلعتها، أو على الأقل تدميرها وتدمير تحصيناتها وسفن المغامرين، فإذا صعب ذلك نصح بمطاردة السفن الليبية بالقوارب الخفيفة، أما «دي جاي تروان DE GUAY TROUIN» القائد العام للسلاح البحري لحكومة صاحب الجلالة الذي كان أشهر وأكبر رجال البحار الفرنسيين[1] فقد كان أقل اندفاعاً، إذ اكتفي باقتراح نقل إثنى عشر ألف جندي فرنسي إلى طرابلس لضرب السفن الليبية وتهديمها[2] ولم يقدم (دي جاي تراون) هذا الاقتراح، إلا بعد حصوله على تقرير من نائب الغرفة التجارية بمرسيليا عن أحوال الحكومة في طرابلس من القنصل (مارتان) ورأى (تروان) أنه ليس من الممكن تأمين الملاحة في البحر المتوسط دون الاستيلاء على طرابلس، وهدم ذلك الوكر الذي يلجأ إليه البحارة الليبيون، وإلقاء الرعب بمثل هذا العمل في قلب تونس والجزائر، واقترح مشروعاً لحملة يكون هو نفسه قائداً لها[3].

واستجابت السلطات الفرنسية لهذا المشروع، ووافق عليه الكونت موريباً، وطبقاً لذلك كان جيش الحملة يتألف من: أحد عشر ألف جندي يبحرون فوق ثلاثين أو أربعين سفينة في مجموعتين، يحرسهما أسطول قوي، ويتجه هذا الجيش نحو طرابلس، ويرسو على مقربة من المدينة التي يجب أن تقصفها ـ في الوقت نفسه ـ البوارج الكبيرة، والمدمرات بالقنابل، وعندما ينزل

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 55 نقلاً عن مجلة المستعمرات الإيطالية «العلاقات بين مملكة فرنسا ونيابة طرابلس الغرب في النصف الأول من القرن 18» سنة 1934م العدد الثاني ص 259.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 420.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 55 نقلاً عن مجلة المستعمرات الإيطالية العدد الثاني سنة 1934م ص 426.

الجنود إلى البر، يعدون معسكراً تحيط به الخنادق أمام المدينة، ريثما يتم تدمير الحصون والبطاريات، وفتح ثغرات في أسوارها بعد ضربها بالقنابل، ثم تندفع الجيوش للهجوم على المدينة، بالاشتراك مع رجال البحرية الذين يندفعون إليها من الميناء[1].

وبالفعل صدرت الأوامر بالاستعدادات في ميناء طولون لاعداد أسطول أقوى من الأسطول السابق، وجمع الناقلات والمؤن والذخائر، وإعداد كل ما يتطلبه هذا المشروع.

وسرعان ما انتشر خبر هذه الاستعدادات الكبيرة وغير المعتادة وأشيع بين سكان المدينة (طرابلس) أن هذه الحملة موجهة لضرب طرابلس، فانتاب الدولة العثمانية القلق خوفاً منها على ضياع الساحل الأفريقي من السيادة العثمانية.

ولقد استدعى السفير الفرنسي «المركيز دي فللينيف VILLINEUVE» من قبل الفابودان باشا، حيث طلب منه الأخير توضيحات عن هذه الاستعدادات التي تقوم بها فرنسا في هذه الفترة، وعلى الرغم من أن السفير الفرنسي قد حاول أن يبدد هذه الإشاعات، إلا أنه حاول أن يستثمر هذا اللقاء في محاولة للحصول على اعتراف يعطي لفرنسا حق تأديب حكومة طرابلس بالوسائل التي تراها أكثر ملاءمة، وإزاء احتمال وقوع سوء تفاهم مع تركيا التي قد تستطيع نتيجة لذلك اثارة التعصب الشعبي ضد التجار ورجال الدين الفرنسيين، وإلحاق أضرار ـ لا يمكن إصلاحها ـ بهم وبالنفوذ الفرنسي الذي كان حتى ذلك الوقت سائداً في الشرق[2].

لذلك فإن الحكومة الفرنسية ترددت، وأوفدت إلى سفيرها تعليمات جديدة، لإقناع الدولة العثمانية بأنه إذا اضطر ملك فرنسا لاستخدام العنف ضد الليبيين أو غيرهم فإن هذا يكون أمراً مؤسفاً، وليس الغرض منه النقص من

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 56.

(2) المرجع السابق ص 57.

جلالة السلطان، أو التعدي على سلطنته، وأنه لا يمكن أن يتهمها أحد بغاية استعمارية أو غرض الفتح والتوسع والتدمير والتخريب، ولكن ذلك يحدث بقصد الزام المغاربة، بأن يسلكوا مع فرنسا المسلك الواجب[1].

فما كان من السفير الفرنسي إلا أن قام بتنفيذ هذه التعليمات بكل مهارة، بل تمكن من الحصول على وعد من الدولة العثمانية بألا تقوم بأي عمل مفاجىء، وأنها ستؤجل النظر في الموضوع إلى ما بعد الأحداث.

واعتقد أن هذا الموقف السلبي من الدولة العثمانية، منشؤه الخوف على المصالح الشخصية مما جعلها تضحي بالشمال الأفريقي في مقابل عدم التصادم مع فرنسا التي كانت تساندها في كثير من القضايا، سواء في الشرق أو في الغرب.

وبعد الوقوف على موقف السلطان، وتخفيفاً من قلقه: عدلت فرنسا عن إنفاذ الحملة بكاملها. واكتفت بإصدار الأوامر لبعض السفن السريعة المسلحة تسليحاً قوياً بالإبحار إلى طرابلس، وتتكون من سفينتين وقاربين تحت قيادة قبطان الباخرة «دي جوايون DE GOUYON».

وفي يناير سنة 1729م رست هذه السفن أمام طرابلس، ثم لحقت بها خمس فرقاطات، تم تجهيزها في طولون، حيث ضربوا حصاراً حول المدينة الأمر الذي شل حركة السفن الليبية وإلحاق الأضرار بالباشا، مما جعله يركن إلى الصلح، وذلك بناء على نصيحة نائب القنصل (بورش) الذي تمكن من توطيد علاقاته مع بعض أعيان المدينة، وطلب منهم إقناع الباشا بتخفيف حدة هذا التوتر، والتراجع عن مواقفه التي لا تعود عليه إلا بالضرر، وكذلك نصيحة قنصل فرنسا في تونس مرة أخرى.

وبذلك أخذ الباشا يميل إلى الصلح خاصة وأن الموقف أصبح في غير

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 57.

صالحه، وبالأخص بعد الموقف السلبي الذي وقفته الدولة العثمانية، خوفاً من أن تتخذ إجراءات أكثر تشدداً ضده.

لذلك أظهر (أحمد القرمانلي) ميله إلى الصلح مع فرنسا، على الرغم من معارضة أعضاء الديوان، وبالفعل فقد أصدر قراراً بإعفاء رؤساء السفن الفرنسية ـ الأسرى ـ من الاشغال الشاقة، كما أصدر أمراً إلى بحارته بعدم الاعتداء على السفن الفرنسية، وبالسماح لها من الآن فصاعداً بالدخول إلى الموانىء التابعة لحكومة طرابلس، دون أن يقع عليها أي اعتداء، وأرسل سفيره (محمد خوجه) إلى فرنسا مزوداً بكافة السلطات، لابرام الصلح، وحل جميع المسائل المعلقة مثل: دفع ما اغتصب من القبطان (أوليبه) وإطلاق سراح الفرنسيين الأسرى[1].

وقد عارض أعضاء الديوان إيفاد المبعوث الليبي إلى فرنسا، ورأوا أنه من الأنسب إرسال مبعوث إلى استانبول، ليطلب من السلطان التدخل لتأييد حكومة طرابلس، كما قرر الديوان أن يبدأ في الحال إصلاح الأسوار وتقويتها استعداداً للمستقبل.

ولكن (أحمد القرمانلي) رغبة منه في مراوغة خصمه وكسباً للوقت عارض ذلك واستمر في الاتصال بفرنسا، وكذلك تم الأمر وفق مراد فرنسا، ودانت طرابلس بالاستسلام والخضوع، في حين أن السلطان العثماني ظل مكتوف الأيدي، منتظراً ما ستتمخض عنه الأحداث، بدل مواجهة فرنسا بالحزم والقوة، لحملها على عدم التعدي على سلطنته من قريب أو بعيد.

ولكن ليس معنى هذا أن الدولة العثمانية تريد القضاء على الأسرة القرمانلية في ليبيا، خاصة وأنهم ملتزمون بما عليهم نحوها، بل كانت حريصة على حل الخلافات بين طرابلس وفرنسا عن طريق المفاوضات بدلاً من الصراع

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القائم بأعمال القنصلية الفرنسية بروش إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 25 فبراير سنة 1729م مجلد 5.

المسلح مع فرنسا بيد أن السفن الفرنسية ـ وبعد إخضاعها للباشا ـ أكثرت من اعتداءاتها على البحرية الليبية.

ومع هذا استمر (أحمد القرمانلي) على اتصال بالسلطات الفرنسية بقصد عقد الصلح معها، تجنباً لتعرض سفنها لسفنه، ومع هذا فإن الأسطول الفرنسي ظل يتحرش بالسفن الليبية للضغط أكثر فأكثر على الباشا كما سيتضح فيما بعد.

وفي الوقت الذي أوفد (أحمد القرمانلي) سفيره (محمد خوجة) لإبرام الصلح مع فرنسا، أرسل إلى الكونت (دي موريبا) خطاباً أوضح له فيه رغبته في الصلح مع فرنسا، وتبرير مسلكه، وسرد الحوادث بطريقة بارعة[1].

ومع هذا فإن السفن الفرنسية المجتمعة أمام طرابلس، أكثرت مع اعتداءاتها على الليبيين:

ففي السادس من فبراير سنة 1729م التقت بزورق تابع لنابلي، وكان من ضمن ركابه عدد من التجار الليبيين ببضائعهم، فأسروهم واستولوا على سفينة فرنسية كان البحارة الليبيون قد استولوا عليها من السفن الفرنسية من قبل، فأرسلوها إلى ميناء طولون، وكان على ظهرها ثمانية وعشرون تاجراً ليبياً، ومعهم (168) عبداً وبضائع كثيرة، وقد أبدت السلطات الليبية استياءاً كبيراً عندما علموا بهذا النبأ في الثالث والعشرين من مارس سنة 1729م عن طريق السفن المالطية الموالية للباشا، والذي تربطهم به صداقة، الأمر الذي أثار سخط الأهالي، وأحزن الباشا وافزعه كثيراً، فحاول تهدئة ثورة الأهالي بأن أعد في الحال سفينة لإرسال مبعوثين إلى استانبول، وأخطر في نفس الوقت القنصل (بنيون) بكل ما حدث، ونصحه باتخاذ كافة الإجراءات، حتى لا يعتدي أحد على الفرنسيين[2].

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب أحمد باشا القرمانلي إلى القائد الكونت دي موريبا بتاريخ 6 مارس سنة 1729م مجلد 5.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القائم بأعمال القنصلية النفرسية في طرابلس=

وفي منتصف مارس، اقتربت سفينتان هما: «زفير ZEPHIR» «والفلور FLORE» تحت قيادة «دي باندفيل DE BANDEVILIE» - والذي كان يجهل التطورات الأخيرة التي تمت في طرابلس، فما أن اقترب في تجواله من طرابلس حتى أسرع الباشا بايفاد من ينبئه بذهاب الوفد الليبي إلى فرنسا لطلب الصلح وأكد له القناصل المعتمدون في طرابلس صحة ذلك الخبر، فأنزل الآمر الفرنسي إلى المدينة أحد ضباطه، حيث تم الاتفاق على وقف حالة الحرب[1]، ثم أقلع (دي باندفيل) على متن السفينة زفير عائداً إلى طولون، فوصلها في اليوم الثامن والعشرين من مارس سنة 1729م، قبل وصول مندوبي الباشا بيوم واحد.

وعقب وصول مندوبي الباشا إلى باريس طالبوا بالمفاوضة في الصلح، بصفتهم مفوضين في ذلك، ولكن الكونت (دي موريبا) رفض أن يتفاوض معهم، لأنه كان يعتقد بأن المفاوضات أمام طرابلس تأتي بنتائج أفضل، حيث تستطيع مدافع الأسطول تقوية العمل الدبلوماسي، كما أنه أعطى التعليمات المناسبة إلى الفارس «دي جويون DE GOUYON» ومع ذلك أمر بإبقاء مندوبي الباشا في باريس عند حضورهم، لما كان يتوقعه من نفع كبير.

أما الفارس (دي جويون) الذي كان قد اتجه نحو شرق البحر المتوسط لإبلاغ الأوامر بوقف الأعمال العدوانية في تلك الجهات، فقد عاد إلى مالطا في اليوم الثاني والعشرين من مايو سنة 1729م، حيث تلقى التعليمات الموجهة إليه، ثم أقلع إلى طرابلس، حيث وصلها يوم الحادي والثلاثين من مايو سنة 1729م، وأبلغ الباشا بأن فرنسا قد كلفت (بنيون) قنصلها في تونس، والذي كان موجوداً في طرابلس في هذه الفترة بالتفاوض مع الباشا لإبرام الصلح[2].

= بروش إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 27 مارس سنة 1729م مجلد 5.

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 240 ـ ص 242.

(2) بلانتيه أوجان: علاقات بآيات تونس وقناصل فرنسا (1577 ـ 1830م)، باريس =

وقد نجح (بنيون) في سرعة إبرام الاتفاق بكل سهولة مع الباشا، الذي تعهد بأن يدفع في الحال عشرين ألف قرش (20,000) وبرد الأسرى، وقبل جميع الشروط الأخرى[1].

وقد تم التوقيع على هذه المعاهدة يوم 9 يونيو سنة 1729م، ثم نقلت المعاهدة إلى باريس عن طريق (دي جيون) حسب التعليمات التي تلقاها، وهي من نسختين إحداها باللغة الفرنسية، والأخرى بالتركية، تحمل توقيعات الباشا وكبار المفوضين الآخرين، وأرفق مع المعاهدة خطاباً من (أحمد باشا القرمانلي) إلى ملك فرنسا، ذكر فيه تسوية كل الأمور التي كانت عقبة بين البلدين في احلال السلام بينهما، ثم ذكر أن مبادرة السلام التي جاءت من جانب فرنسا وليس من جانبنا، قد قضت على جميع أسباب النزاع الذي كان قائماً بيننا، ونأمل أن يعيننا الله بفضله على ألا نقع مستقبلاً في أي خطأ، مما سيكفل للصداقة القائمة بيننا أن تظل راسخة ومستديمة، وهذا ما نرجوه من جلالتكم أن تكونوا واثقين منه[2].

وبعد وصول هذه المعاهدة إلى باريس، عرضت على المسيو «دي بيتي دي لاكرو MR PETISD ECRDIX» مترجم الملك والخبير في اللغات الشرقية لبحثها، واتضح له أن هناك فرقاً كبيراً بين النسخة الفرنسية والنسخة التركية، التي لم تتضمن قيمة التعويضات التي تعهدت الحكومة الليبية بدفعها، كما ظهر فيها التخلص من النصوص المهينة في طلب العفو[3].

كما أن البند الأول من المعاهدة، كان مصوغاً على نحو يوحي بأن ملك

= سنة 1893م جـ 2 ص 240 ـ ص 242.

(1) رودلو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 60.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب: أحمد باشا القرمانلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 22 ذو القعدة سنة 1141هـ الموافق 14 يونيو سنة 1729م مجلد 5.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 61.

فرنسا هو الذي طلب إبرام الصلح، وبأن الليبيين كانوا يأسفون مجرد الأسف على إلحاق الأضرار بالسفن الفرنسية[1].

ونتيجة لذلك، فقد استدعى الكونت (دي موريبا) المندوبين الليبيين، وأبلغهم بأن الملك: استاء من هذا التصرف، وأن غضب الملك بلغ أشده، بل وذكر لهم بأن الملك لا يحتمل وجود ممثلي حكومة لا عهد لها ولا وفاء في عاصمته وأبعدهم إلى «شالون CHALONS» فدب الرعب في قلبي (محمد خوجة) وزميله، خشية حدوث ما هو أسوأ، فكتبوا إلى الباشا يتضرعون إليه ويلتمسون منه قبول كل مطالب فرنسا، إذ أنه بغير هذه الطريقة لا يمكن إبرام الصلح مطلقاً[2].

أما موقف الكونت (دي موريبا) الذي كان يريد الضغط على الباشا، فقد اكتفى برسالة مندوبـي الباشا إليه، ونظراً للاختلاف بين النصين الفرنسي والتركي، فإن فرنسا أرسلت (دي جويون) إلى ليبيا، ومعه النسخة الأخرى من المعاهدة التي ترجمها «بتي دي لاكرو PETIS DECROIX» إلى التركية لعرضها على الباشا، وأبلغه بأنه إن لم تضع المعاهدة في أصلها التركي من جديد، على نحو يطابق النص الفرنسي تماماً، فإنه سيستأنف الحرب معه استناداً إلى الأوامر التي صدرت إليه[3].

وأمام هذه التهديدات المستمرة من جانب فرنسا، ثم التوقيع على نص المعاهدة الجديدة والنهائي، وطلب الباشا من مندوبيه في فرنسا تقديم الاعتذارات لملك فرنسا عن ذلك، فاستقبلهم الملك (لويس الخامس عشر) بحضور كل من: الكاردينال «فلور Fleury» والكونت (دي موريبا) والوزراء.

وهكذا عاد السلام بين الدولتين، وزاولت كل من السفن الفرنسية والليبية نشاطها في البحر المتوسط دون تصدي بعضهم لبعض، وبرهنت كل من

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 422.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 61.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 424.

الدولتين على تمسكها بالسلام القائم بينهما، حيث أن فرنسا بعد ثلاثة أشهر من التوقيع على معاهدة السلام، أعادت جميع رعايا الباشا الذين كانوا قد أسروا وحجزوا في طولون، وقد تم ذلك على فرقاطة فرنسية بقيادة الفارس «دي سابران DE SABRAM».

وتقديراً منها لمندوبي الباشا، أعادتهم على سفينة فرنسية إلى طرابلس، وبمناسبة رجوع الأسرى الليبيين، أقيمت احتفالات كبيرة في طرابلس وازدادات الأفراح والمهرجانات، عندما عاد دي سابلا إلى طرابلس ومعه مندوبي الباشا، وقد شكر هؤلاء المندوبون فرنسا على المعاملة التي لاقوها أثناء إقامتهم هناك لعقد الصلح بين البلدين[1].

وفي مقابل ذلك فإن (أحمد القرمانلي) قام بدوره بتقديم عدد من الجياد الأصلية، هدية منه لملك فرنسا، نقلت على ظهر السفينة الفرنسية التي أتت بالمندوبين الليبيين.

وفي الثالث عشر من يوليو سنة 1731م قدم إلى ميناء طرابلس الأميرال «دوجي تروان DUGVAR TROUIN» في أربع سفن وبرفقته الماركيز «دانتان D'ANTIN» لزيارة الباشا وتدعيم السلام بين البلدين، حيث استقبلوا من قبل الباشا، وأعضاء الحكومة استقبالاً حافلاً، تم خلاله تبادل الهدايا والهبات.

وفي السابع عشر من يوليو سنة 1731م أبحر الماركيز (دانتان) ورفقاؤه، بعد أن توطد السلام بين الدولتين، واستمر على هذا المنوال دون شوائب، حتى وفاة (أحمد القرمانلي) سنة 1745م، اللهم إلا الحادثة التي وقعت في شهر سبتمير سنة 1744م، والتي كادت أن تؤدي إلى تعكير السلام بين الدولتين، عندما كانت فرنسا وبريطانيا في حرب. حيث قدمت سفينتان بريطانيتان إلى طرابلس في سبتمبر سنة 1744م، واتخذت مكاناً لها أمام ميناء طرابلس لمطاردة

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي دي رايموندي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 24 مارس سنة 1729م نقلاً عن: رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 63.

السفن الفرنسية، وألحقت بالسفن التجارية في البحر أضراراً فادحة، عندئذ تجهز قباطنة السفن الفرنسية الراسية في ميناء طرابلس، وخرجوا إلى عرض البحر، لمطاردة السفينتين البريطانيتين، حتى تمكنوا من الاستيلاء عليهما إلا أن (أحمد القرمانلي) رفض أن يعترف بهذا الاستيلاء، واتهمت فرنسا (أحمد القرمانلي) بانحيازه للبريطانيين ضد السفن الفرنسية فأرسلت إلى طرابلس السفينة المسماة «ديامنت DIAMANTE» بقيادة (دوكين) ووصل ميناء طرابلس في الرابع عشر من أكتوبر سنة 1744م، فاستقبله الباشا أروع استقبال، وتمكن من معالجة الموضوع ببراعة، ووعده بأن يحرص في المستقبل على مصالح وسفن فرنسا، عندئذ أبحر الضابط (دوكين) عائداً إلى بلاده بعد أن حيته المدفعية بأربع وعشرين طلقة واستمر السلام بين البلدين حتى وفاة (أحمد القرمانلي) في الرابع من نوفبر 1745.

*** النشاط البحري الليبي ضد فرنسا في عهد (محمد باشا القرمانلي):**

تولى مقاليد الأمور في البلاد عقب وفاة (أحمد القرمانلي): ابنه (محمد) في الخامس من نوفمبر سنة 1745م، وسار على سياسة والده: حيث اهتم بالبحرية الليبية، وأضاف إليها بعض السفن الجديدة، وأصلح ما كان منها فاسداً، وظهر على عهده بحارة على قدر كبير من الشجاعة والبطولة، وازداد نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط أكثر مما سبق[1].

كما أنه حرص على استمرار السلام بين فرنسا وليبيا، فاستدعى القائم بأعمال القنصلية الفرنسية المسيو «جاردان GARDANE» حيث أجرى معه مقابلة خاصة، وأبلغه خلالها بأنه نظراً لرغبته في أن يكون على وئام مع فرنسا، تنفيذاً لوصية والده فإنه ينوي إيفاد مبعوث إلى باريس فوراً لاحاطة ملكها بوفاة والده

---

(1) محمد ناجي: تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى منشورات الجامعة الليبية ط 1 طرابلس ليبيا 1970م ص 61.

وتوليته خلفاً له، وأنه سيلتزم حرفياً بكل المعاهدات التي أبرمت في عهد والده[1].

وفي السادس من نوفمبر سنة 1746م بعث محمد باشا القرمانلي بخطاب إلى ملك فرنسا، أعلمه فيه بنبأ وفاة والده وتوليه الحكم خلفاً له، كما طالبه باستمرار الصادقة بينهما كما كانت في عهد والده، كما أثنى فيه على مسلك مستشاره، ووصفه بأنه رجل يتمتع بعقل راجح وهمة عالية، يتفهم الأمور حق الفهم[2].

ومن خلال الاطلاع على هذا الخطاب يتضح منه: أن (محمد باشا القرمانلي) كان يسعى للسلام بين البلدين وتوطيد العلاقة بينهما، وأنه غير ميال للحرب وتعكير السلام بينهما، حتى أنه أبدى استعداداً لتلبية ما تطلبه فرنسا منه، كما أنه تمنى أن تستمر المراسلات بينهما، كما كان الأمر على عهد والده.

ولقد أعربت فرنسا بدورها عن أملها في أن يسود السلام، وألا يقع ـ مستقبلاً ـ ما يعكر، ذلك كما أنها برهنت عن نواياها السلمية، بأن أرسلت قنصلها الجديد «كوللييت CAULLIET» لتولي مهام عمله في شهر يونيو سنة 1746م، فاستقبله الباشا بحفاوة بالغة، وأسر إليه بأنه في حاجة إلى صداقته ومودته في هذه الفترة، وأن له أعداء يغارون منه لتوليه الحكم حتى من بين أفراد أسرته[3].

ولا غرابة في أن يسلك (محمد باشا القرمانلي) سبيل المسالمة تجاه فرنسا، ليأمن شرها، خاصة وأنه لا يزال في بداية توليه الحكم، وهذا يستدعي منه أخذ الحيطة لنفسه من الداخل والخارج، حتى يتمكن من تثبيت دعائم

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 443 ـ ص 444.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب محمد باشا القرمانلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 15 من ذي القعدة سنة 1138هـ الموافق 6 فبراير سنة 1746م مجلد 5.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 445.

حكمه في البلاد، فأخذ يقلل من نشاط سفنه في البحر المتوسط بعدم التعرض للسفن الأجنبية وخاصة الفرنسية منها، كما أخذ يتخلص من بعض معارضيه في أول حكمه، حتى إنه لم تمض بضعة أيام من حكمه حتى أعدم رئيس بحريته وابنه، بالرغم من أن أولهما كان ابن عمه وصهره والثاني ابن اخته[1] وذلك بسبب مواقفهم العدائية تجاهه، وتشجيعهم للسفن الليبية على الاعتداء على السفن الأجنبية وأسرها.

كما عين أخاه (محمود بك) والياً على بنغازي، إذ رأى أن وجوده في طرابلس موضع شك وريبة، وكان (محمد القرمانلي) يميل بطبعه إلى المسالمة، ليأمن شر الدول الأجنبية، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، ولذلك لم يوافق على نشاط السفن الليبية ضد فرنسا إلا أنه في نهاية الأمر لم يستطع أن يوقف هذا النشاط أمام رغبة أعضاء الديوان، الذين كانوا يؤيدون استئناف نشاط السفن الليبية ضد جميع الدول الأجنبية. ولكن الباشا بعد معارضة شديدة استطاع أن يحصل على استثناء كل من فرنسا وبريطانيا بعدم التعرض لهما.

وحاول الباشا أن يلزم بحارته بضرورة الالتزام بهذا الاتفاق، فالتزموا به بعض الوقت، ولكن سرعان ما عادوا إلى نشاطهم ضد السفن الفرنسية، وتناسوا هذا الالتزام، فاستولوا على سفينة فرنسية يقودها القبطان «لانسارى LANSAR» بالقرب من مرسيليا، أثناء تواجد السفن الليبية هناك، وهنا تدخل القنصل الفرنسي «كولليه CAULLET» بعد أن اجتمع (بمحمد باشا القرمانلي) وقدم له احتجاجه على هذا الأمر، فبادر (محمد باشا) بمعالجة الموضوع بجدية، فاستجاب لجميع مطالبه، حيث أعاد السفينة المستولى عليها وشحنتها، وقام بمعاقبة رئيس البحرية، الذي قام بانتهاك معاهدة السلام بين الدولتين، وطرده من عمله[2].

---

(1) نفس المرجع جـ 2 ص 445.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 447.

ويتضح من ذلك مدى اصرار (محمد باشا القرمانلي) على استمرار السلام بين فرنسا وليبيا، مما جعل فرنسا تنتهز هذه الفرصة حيث أوفدت المقدم «بارباس BARBACH» التابع لفيلق «ساكس SAXE» إلى طرابلس لابتياع عدد من الجياد الأصلية لضمها إلى اصطبلات الدولة، فرجع هذا الضابط بعد ذلك إلى بلاده وبرفقته إثنا عشر جواداً من خيرة الفحول، تلبية للرغبة الملكية.

ومع هذا، فإن السفن الليبية استمرت في نشاطها في البحر المتوسط ضد السفن المسيحية أياً كانت جنسيتها، بما في ذلك السفن الفرنسية، وازداد تصعيد نشاط الأسطول خاصة بعد أن أنزلت سفينتان ليبيتان جديدتان إلى البحر من ذوات الستة والعشرين مدفعاً، وقادسين من ذوات الأربعة والعشرين مدفعاً، وعشرة سنابك يتراوح عدد مدافع كل منها ما بين ثمانية وستة عشر مدفعاً[1].

ونتيجة لذلك: فإن السفن الليبية توسعت في نشاطها البحري، وكثرت اعتداءاتها ضد السفن الفرنسية، وبالتالي كثرت الاحتجاجات والشكاوي من جراء هذا العمل، وكان الباشا في أغلب الأحيان يقوم بتقديم الترضيات عن الأضرار التي كان يحدثها رؤساء سفنه مع الأمر أيضاً بإعادة السفن المستولى عليها[2].

إلا أن هذا الموقف لم يعجب فرنسا، حيث أنها أدركت أن (محمد القرمانلي) لا يريد منع سفنه من الاعتداءات على السفن الفرنسية، وأن أسلوب الاعتذارات ونحوها ـ الذي يسلكه ـ لا ينم عن حقيقة الباشا ونواياه مما دفع فرنسا إلى التفكير في إعداد حملة بحرية لضرب مدينة طرابلس، بهدف الحد من هذا النشاط العدواني، فبادر (محمد القرمانلي) بإرسال مندوبه (علي أفندي) ومعه ثمانية جياد هدية لملك فرنسا، ومع هذا فإن المندوب لم تكن لديه صلاحية لعقد أي تسوية يمكن أن ترضى فرنسا.

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 448.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 86.

لهذا فإن المندوب الليبي أثناء مباحثاته في فرنسا لم يستطع فعل أي شيء، إلا ما كان من تأكيده لوزير البحرية الفرنسي المسيو «دوروبيه D'ROUILIE» بأن البحارة الليبيين سوف يعاقبون ويحرمون من الإمكانات التي تجعلهم يواصلون نشاطهم[1]، وفي الوقت نفسه فإن محاولات القنصل كولليه مع الباشا باءت بالفشل، وعندما علم وزير البحرية بذلك، سارع بإرسال خطاب إلى «دي بيين DEPINNE» الناطق باسم الملك، شرح له فيه مجريات الأمور، من حيث: استمرار السفن الليبية في مهاجمة السفن الفرنسية، وسلبية الباشا أمام الموقف[2].

وقد أوضح هذا الخطاب أن الشكاوي التي تقدم بها قنصل فرنسا إلى الباشا لم تثمر شيئاً، الشيء الذي أساء ملك فرنسا، وجعله يعزم وبكل جد على حسم هذا الأمر، ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة. وعلى (علي أفندي) أن يفهم أنه لا جدوى بعد الآن من المراوغة واللف والدوران.

وعندئذ انتقلت حكومة فرنسا إلى تهديد الباشا، وإنذاره بضرب المدينة، إذا لم يتخذ موقفاً إيجابياً تجاه سفنه قبل فوات الأوان[3].

وفي العاشر من مايو سنة 1752م، وصلت سفينتان إلى مرسا طرابلس تحت قيادة «دي ريفست DEREVEST» وبرفقته الفارس «دي جراس DE GRASSE» الذي قابل «محمد باشا القرمانلي» وطلب منه كشرط أول أن يأمر فوراً بجلد البحارة الليبيين الذين استاءت فرنسا من أعمالهم، إلا أن الباشا رد على (دي جراس) بأنه لا يستطيع أن يفعل ذلك، وأنكر أن يكون قد وعد بمعاقبتهم على ما اقترفوه في الماضي قائلاً: إن العقوبات التي وعدت بإنزالها

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 87.

(2) خطاب وزير البحرية الفرنسي (دي روبيه) إلى (دي بيين) الناطق بلسان الملك بتاريخ 3 ديسمبر سنة 1751م نقلاً عن شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 449 ـ ص 450.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 450.

بهم لا تسري سوى على ما قد يقترفوه من تعديات مستقبلاً. وأراد (دي جراس) أن يعقب على كلامه، غير أن الباشا قاطعة متسائلا: ما جدوى الاستطراد فيما لا يفيد؟ إنني لن أعاقب بحارتي قط عما بدر منهم في الماضي، ولم أعد أحدا بذلك[1].

عندئد انسحب السيد (دي جراس) بدون أن يتوصل مع الباشا إلى أي نتيجة، وأبحرت هذه السفن عائدة إلى فرنسا، بعد أن أمر تسع سفن تجارية ـ كانت راسية بميناء طرابلس ـ بمغادرته، وعند ذلك توتر الموقف وأصبح خطراً للغاية، ولم يكن أمام فرنسا إلا تجهيز حملة عسكرية لقصف المدينة، إلا أن (علي أفندي) مندوب الباشا الذي كان لا يزال موجوداً في فرنسا استطاع الحيلولة دون وصول الأمر للذروة، حيث بادر إلى مقابلة السيد (دي روييه) وزير البحرية الفرنسي، وسلمه خطاباً من الباشا يطلب فيه: عقد صلح ويشير إلى أنه قد قام بمعاقبة البحارة الليبيين، وجردهم من كل الوسائل التي تمكنهم من استئناف نشاطهم البحري.

وأمام هذه الوعود والتأكيدات رجع السيد (دي ريفست) إلى طرابلس مرة ثانية، فاستقبله الباشا بكل حفاوة وتكريم.

وأثناء وجوده في طرابلس وقع مع الباشا الوثيقة التالية، ـ وهي عبارة عن تجديد نص كان ملحقاً بمعاهدة سنة 1729م بين البلدين منذ عهد سلفه (أحمد القرمانلي) ـ ونصها كالآتي:

«إن البحارة الليبيين الذين لا يخضعون لنص المادة التاسعة من المعاهدة المبرمة بين البلدين في الثامن من أغسطس سنة 1729م، والذين يقومون بفرض اتاوة على قباطنة وأصحاب السفن الفرنسية، كأن يطالبوهم بالمؤن والعتاد أو المرطبات وغير ذلك، أو الذين يعرقلون سير الملاحة سواء بتأخير إقلاع السفن، أو بفرض الحجر الصحى المفتعل عليها، أو ما شابه ذلك، أو الذين

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 450.

يهينون العلم الفرنسي بأي طريقة كانت: سوف يتعرضون لإنزال أقصى العقاب بهم، بل وسيكونون عرضة للإعدام فيما لو أساءوا معاملة قباطنة السفن الفرنسية أو ملاكها أو طواقمها. وسوف تكون لهذه المادة قوتها، وتبقى سارية المفعول كما لو كانت قد أدمجت حرفياً في المعاهدة المؤرخة في الثاني من أغسطس سنة 1729م، إذ المفروض أنها جزء منها»(1).

ويتضح من نص هذه المادة: مدى ضعف الباشا أمام ضغط فرنسا عليه، حيث أنها تمكنت من صياغة هذه المادة حسبما تريد، كما أنها تمكنت من إجبار الباشا أن يوقع على أن أي بحار ليبي يعتدي على أي سفينة فرنسية أو يهين العلم الفرنسي: سيكون عقابه الإعدام، في الوقت الذي لا ينطبق فيه هذا النص على البحارة الفرنسيين إذا ما اعتدوا على السفن الليبية أو أهانوا العلم الليبي.

علماً بأن الاعتداء أحياناً يقع من جانب الطرفين، فكان الأجدر أن ينطبق هذا النص على الطرفين. ولكن لم يحدث ذلك، مما جعل البحارة الليبيين أو قواد السفن الليبية يتهمون الباشا وأعضاء ديوانه بأنهم قد باعوا أنفسهم للفرنسيين، ومن ثم فإنهم قرروا انتخاب أحدهم ليكون باشا للبلاد بدلاً عن (محمد القرمانلي)(2).

إلا أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل، نتيجة وقوف الأهالي بجانب (محمد باشا القرمانلي).

وتشير إحدى المصادر الوثيقة الصلة: بأن الأهالي عندما علموا بنبأ المؤامرة، خرجوا في هتافات مدوية باسم الباشا، مما ضاعف من حالة الرعب والخوف لدى المتآمرين، مما اضطرهم إلى الفرار، حيث دخل حوالي مائتين

---

(1) انظر: روارد دي كارد: اتفاقيات فرنسا مع دول شمال أفريقيا «الجزائر تونس ـ طرابلس ـ المغرب» باريس 1906م ص 274، وشارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 451، وكوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 265.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 452.

منهم بالقوة في الميناء، واستولوا على سفينة بريطانية كانت راسية في الميناء، وأقلعوا، ونجوا بأنفسهم، أما الذين لم يتمكنوا من الهروب وكانوا حوالي خمسين شخصاً، ومن بينهم بعض الرؤساء، فقد قبض عليهم وأعدموا[1] وبعد ذلك استقرت الأوضاع في البلاد ولم يحدث ما يعكر السلام بين طرابلس وفرنسا طوال بقية حياة (محمد القرمانلي) التي لم تستمر أكثر من سنتين، فقد توفي في الرابع والعشرين من يوليو سنة 1752م.

*** النشاط البحري الليبي ضد فرنسا في عهد (علي باشا القرمانلي):**

تولى مقاليد الأمور في البلاد (على القرمانلي) بعد وفاة أبيه، وكان صغير السن، كما كان شخصية ضعيفة، وقد حفل عهده بالاضطرابات والقلاقل، ولكن مع ذلك استطال عهده في الحكم أربعين سنة[2].

ولقد اهتم في بداية حكمه بالبحرية الليبية، فكان عهده عهداً مزدهراً ومليئاً بالنشاط البحري، وقد أسند قيادة الأسطول الليبي إلى (سيكارد) وهو فرنسي الجنسية، والذي عرف فيما بعد باسم (مراد) بعد أن أسلم وضمه الباشا إلى أسطوله لنبوغه.

ومن المعروف عن الريس (مراد) أنه كان بحاراً على سفينة فرنسية، وقبطانا قبل تجريده من جنسيته الفرنسية في سنة 1752م، وإمعاناً منه في التشفي من البحرية الفرنسية فإنه: صعد إلى سفينته التي كانت تحت قيادته، وأمر بإطلاق مدافعها تحية لنفسه الأمر الذي أدهش الليبيين أنفسهم، لعلمهم بأن هذا التصرف الأحمق سيؤدي إلى إثارة حفيظة السلطات الفرنسية[3].

---

(1) خطاب القنصل الدانماركي سميث إلى حكومته بتاريخ 31 يوليو سنة 1752م، نقلاً عن: رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 88.

(2) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 266.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 457.

وفعلاً، فقد أثار هذا العمل السلطات الفرنسية، حيث قدم القنصل الفرنسي احتجاجه الرسمي إلى القلعة، وذكر بأن هذا العمل يعد خرقاً للمعاهدات المبرمه مع بلاده، وحذر الباشا من ذلك حيث قال له: إنه ـ يعرّض بتلك التصرفات ـ بلاده لأخطار كبيرة وترضية لهذا القنصل فإن الباشا وعده بأن يفصل صاحب العملية من منصبه كقائد للبحرية، وفعلاً نفذ الباشا ما وعد به، إلا أنه سرعان ما عاد فعينه قبطاناً لسفينته الخاصة.

ومع ذلك فإن (علي باشا) لم يمنع سفنه من مزاولة نشاطها البحري، بل شجع بحارته لتكثيف جهودهم في هذا الميدان، حتى أنه عمل على التخلص من ابن عمه (خليل بك) لما عرف به من معارضته له في السياسة البحرية، ثم إن الباشا لم يبد اهتماماً لتحذيرات القنصل الفرنسي (كولليه) وكان يرد عليه قائلاً: «إن مليككم يحكم في فرنسا، ونحن نحكم في طرابلس[1].

وعندما أدركت فرنسا أن قنصلها (كولليه) لم يستطع إقناع الباشا وكسبه إلى جانبه، للحد من هذا النشاط، فإنها عينت مكانه «آنج دي جاردان ANGE DE GARDARE» الذي وصل إلى طرابلس في الثالث من شهر أغسطس سنة 1756م، لاستلام عمله بدلا من (كولليه) ومع ذلك فإن السفن استمرت في نشاطها في البحر والتصدي للسفن الفرنسية وعرقلة تجارتها في البحر المتوسط.

ويذكر البعض: أن السبب في هذا هو أن قناصل فرنسا قد ساعدوا البحارة الليبيين بمنحهم تأشيرات سفر، مكنتهم من أن يستقبلوا في الموانىء الفرنسية، وجعلتهم يلاقون احترام سفن فرنسا الحربية بقصد كسب صداقتهم»[2].

وفي الحقيقة: فإن هؤلاء القناصل لم يقدموا على مثل هذا العمل لو لم تكن لديهم تعليمات تسمح لهم بإعطاء تلك التأشيرات، لكسب صداقة البحارة الليبيين والتقليل من اعتداءاتهم على السفن الفرنسية، خاصة وأن فرنسا أدركت

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 456 ـ ص 457.
(2) نفس المرجع جـ 2ص 459.

ـ عن طريق مراسلات قناصلها ـ أن هؤلاء البحارة استطاعوا أن يقنعوا الباشا بالاستمرار في هذا العمل، وتكثيف نشاطهم البحري في هذه الفترة.

وبذلك أصبحت شخصية الباشا أمام هؤلاء أضعف من أن يفرض إرادته عليهم، حتى أنهم تمكنوا في مدة قصيرة من أن يستولوا على العديد من السفن الفرنسية.

أما الاحتجاجات التي قدمت للباشا، فإنها لم تلق أي اهتمام مما جعل «لانسى LANSEIR» يبلغ حكومته بأنه قد استنفذ كل ما كان لديه من طرق سلمية مع الباشا.

وأمام فشل الدبلوماسية الفرنسية لم يكن من فرنسا إلا استعمال التهديد مع الحكومة الليبية، واستخدام القوة إذا استدعى الأمر، بغية الوصول إلى تسوية سلمية، ومنع التعرض لسفنها.

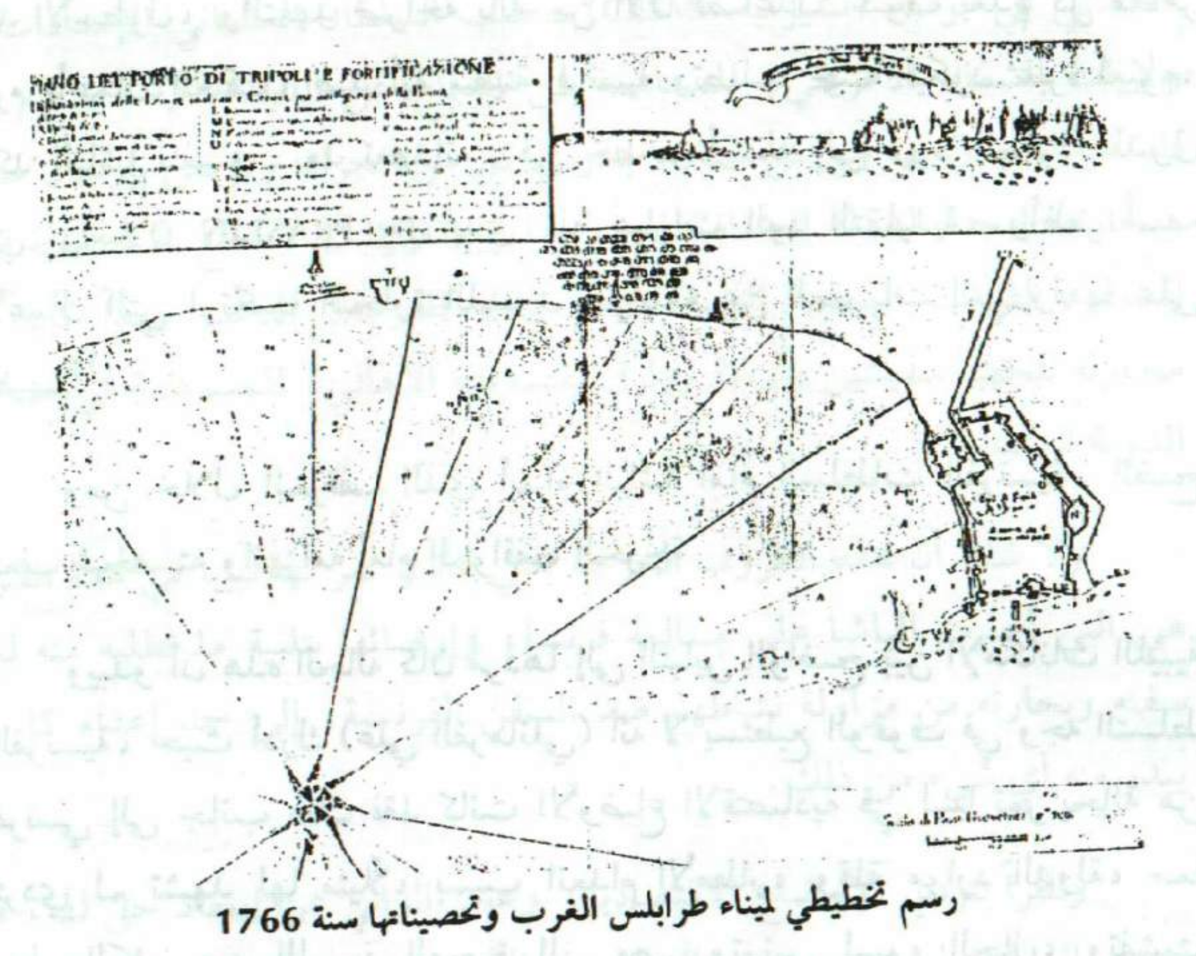
وفي السابع من يوليو سنة 1766م وصلت عمارة بحرية من فرنسا كانت تتكون من: سفينتين وفرقاطتين وأربعة سنابك تحت قيادة الأميرال «دوفريمونت BAUTEMONT» «أمير دي ليستينو DE LISTENOIS» وبرفقته القبطان «دي بروف DE BROVES» وعندما اتخذت هذه السفن مواقعها أمام طرابلس، قدم قائد الحملة انذاراً للباشا ـ عن طريق قنصل بلاده ـ بسبب اعتداءات سفنه ضد السفن الفرنسية، فخشي الباشا من ضرب المدينة بالقنابل بعد ذلك.

كما ازدادت مخاوفه بعد أن استلم من «دي براسلان DE PRASLIN» وزير الدولة لشؤون البحرية رسالة، أوضح له فيها استياء ملك فرنسا من جراء اعتداءات البحارة الليبيين، الذين لا بد من معاقبتهم، بسبب ما بدر منهم من إهانة لفرنسا[1].

وإزاء الذعر الذي انتاب الباشا، فإنه استجاب للمطالب المقدمة من قبل

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 460.



رسم تخطيطي لميناء طرابلس الغرب وتحصيناتها سنة 1766

A ــ مياه طرابلس.
B ــ قلعة الباي.
C ــ القلعة الفرنسية ـ بنيت فوق صخرة مسلحة بـ 12 مدفع.
E ــ برج المندريك مسلح بـ 18 مدفع.
F ــ بطارية مسلحة بـ 13 مدفع تطل على البحر.
G ــ حصن بـ 6 مدافع.
H ــ القلعة الإسبانية وهي مرتفعة وتسيطر على المدينة.
I ــ بطارية بـ 3 مدافع.
L ــ بطارية بـ 11 مدفع.

M ــ سور محصن بـ 13 مدفع.
N ــ حصن بـ 13 مدفع.
O ــ ميدان التدريب.
P ــ مشروع طبق بـ 9 مدافع.
Q ــ مشروع طبق بـ 8 مدافع.
R ــ سور على الشاطىء بـ 5 مدافع.
T ــ الحصن الإنكليزي به 11 مدفع.
V ــ أضرحة مرابطين.
Y ــ مستودع مياه وتصل عن طريقة المياه إلى قلعة الباي.
a ــ دار صناعة سفن.
b ــ حوض تطل فيه السفن.
e ــ سور.

d ــ الباب المؤدي إلى الميناء.
e ــ رصيف.
f ــ قصر باي الأسطول.
g ــ مخازن.
h ــ الباب المؤدي إلى القلعة الفرنسية.
ــ رصيف.
m ــ ممر سري.
n ــ صخور على ارتفاع 12 قدما فوق سطح البحر.
o ــ أرصفة.
p ــ المدخل الرئيسي.
q ــ مدخل إضافي.

نقلاً عن كتاب رودلفو ميكاكي طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية.

قائد الأسطول، والتعهد صراحة بأنه من الآن فصاعداً، سوف يعدم كل مغامر يقوم بأعمال العنف، ضد أية سفينة فرنسية وتصلب جثته ليكون عبرة لغيره، وأكد الباشا بنفسه ـ بعد تعهداته ـ في خطاب أرسله إلى وزير البحرية الدوق (دي براسلان De PRASLIN أبدي فيه عبارات الود التقليدية، وأظهر أسفه للأعمال التي ارتكبها البحارة الليبيون، وأبلغه عن العقوبات التي وقعها على بعضهم[1].

ومن خلال الموقف الذي أبداه الباشا أمام السلطات الفرنسية، اتضح ضعف شخصيته وانهزامه أمام المواقف الحرجة.

ويبدو أن هذه الحالة كان مردها إلى التباين الواضح بين الإمكانات الليبية والفرنسية، حيث أدرك (علي القرمانلي) أنه لا يستطيع الوقوف في وجه التسلط الفرنسي إلى جانب ذلك فقد كانت الأوضاع الاقتصادية في ليبيا تمر بحالة من التردي لم تشهد لها مثيلاً، بسبب انعدام الأمطار، وقلة موارد الدولة، مما اضطر الكثير من الليبيين الهجرة إلى مصر وتونس لسوء الحال، وتفشت الأمراض المعدية في البلاد: كالكوليرا، والتي هلك بسببها في مدينة طرابلس وحدها ما يزيد على خمسمائة شخص، ومما زاد الأوضاع تدهوراً في البلاد اندلاع الحرب الأهلية الناشبة بين قبائل أولاد سليمان والفرجان، التي أدت إلى خراب كبير في البلاد[2].

وبذلك أصبح موقف الباشا حرجاً للغاية لعجزه عن الأخذ بزمام الأمور، وفض النزاعات، وبسط الأمن بين الناس، يضاف إلى ذلك ضعف البحرية الليبية وسوء ما وصلت إليه من انحطاط، لذلك فإنه عندما اندلعت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية في يوليو سنة 1770م ـ التي أدت إلى تحطيم الأسطول

---

(1) خطاب علي باشا القرمانلي إلى وزير البحرية الفرنسي (الدوق دي براسلان) بدون تاريخ نقلاً عن شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 462 ـ ص 463.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 98.

العثماني في موقعه (تشيزمية CESME) ـ طلب السلطان العثماني الإمدادات من ولايات الشمال الأفريقي، للمساهمة في الدفاع عن الدولة الإسلامية، دفعاً للخطر المحدق بها من كل مكان، بادرت كل من الجزائر وتونس بإرسال سفنها وبحارتها لنجدة الدولة العثمانية فوراً، أما ليبيا فإنها لم تستطع الاستجابة لنداء السلطان لضعف البحرية الليبية، ومع ذلك فقد بذل الباشا جهداً كبيراً في محاولة لتجهيز سفينتين وأربعة زوارق بمساعدة الأهالي، للمساهمة في مساعدة الدولة العثمانية.

ولا شك أن هذه الظروف الحرجة التي كانت تمر بها ليبيا في هذه الفترة، هي التي أجبرت الباشا على مسالمة فرنسا، وإرضائها بتلبية ما تطلبه منه لمنع سفنه وبحارته من مزاولة نشاطهم ضد السفن الفرنسية، إلى حد إعدام كل من يبدر منه أي شيء من ذلك.

ونظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية، وعجز الوالي عن إيجاد حل لها، فقد اضطر إلى إرسال مندوبين عنه إلى الدول الأجنبية عدة مرات، بهدف الحصول على قروض مالية ينقذ بها الموقف، وكان الجواب هو: اعتذار غالبية الدول عن المساهمة بشيء ما[1]. ومنها فرنسا التي لم تولِ أي اهتمام بالمندوب الليبي، وعاملته معاملة المسافرين العاديين، ومع ذلك فإن بعض الدول مثل: هولندا استجابت ووافقت على الأقراض، ولو بشيء بسيط[2].

وكانت نتيجة هذه السياسة الجافة تجاه ليبيا: أن غضب الباشا وطالب الحكومة الفرنسية بترحيل قنصلها دي لانسى من طرابلس، مما حمل الحكومة الفرنسية على الاندهاش لهذا الإجراء ضد قنصلها المشهور له بالذكاء والاستقامة[3].

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 467.

(2) مجلة تاريخ المستعمرات الفرنسية (مقال بعنوان: محاولة حول تاريخ الأسرة القرمانلية باشوات طرابلس (1714م ـ 1835م) لكاتبه ر. فادالا. العدد السابع لسنة 1919م ص 289.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 468.

لذلك فإن السلطات الفرنسية أرادت أن تحقق في هذا الموضوع، فأوفدت القبطان «دي براس DE BARRS» على ظهر الفرقاطة «مينيون MIGNONNE» إلى طرابلس، وعند وصوله إلى مرسا طرابلس ونزوله إلى المدينة، استقبله الباشا وتحادثا في هذا الأمر، حيث أن «دي براس» أثناء محادثاته مع الباشا لم يجد لديه ما يأخذه علي السيد (دي لانس)، بل على العكس فإن الباشا أحاط القنصل بتقديره واحترامه له في حضور (دي براس) نفسه، ثم بالغ في ذلك التقدير إلى حد أنه أجبر رئيس بحريته ـ الذي كان من أشد المتألبين مع المندوب البابوي ضد القنصل ـ على التوجه إلى دار القنصلية الفرنسية لتقديم الاعتذارات إليه شخصياً.

وحقيقة الأمر أن موقف الباشا من هذا الأمر لم يكن عن اقتناع، وإنما كان لتفادي الاصطدام بفرنسا، خاصة وأن البلاد كانت تمر بمرحلة حرجة للغاية، وأنه كان يريد استتباب السلام بين فرنسا وبلاده، حتى تمر هذه الفترة الحرجة، لذلك فإنه عندما اعتلى (لويس السادس عشر) عرش فرنسا، تم تجديد المعاهدات السابقة بين البلدين، وتم تبادل المصادقة عليها في 12 ديسمبر سنة 1774م ولمزيد من التقارب بين البلدين: أرسلت الحكومة الليبية وفداً من كبار رجال الدولة لتهنئة عاهلها الجديد، واصطحب هذا الوفد معه إلى فرنسا، عدداً كبيراً من الجياد والجمال وطيور النعام والصقور والغزلان والظبيان، وقد استقبل هذا الوفد استقبالاً كبيراً في فرنسا، وقد أشاد الحاج (عبد الرحمن بديري) ـ أحد أعضاء الوفد ـ بهذا الاستقبال، عقب رجوعه إلى بلاده في رسالة وجهها إلى «دي سارتين D'SARTINES» وزير البحرية الفرنسية آنذاك في الثالث عشر من أغسطس سنة 1775م، معبراً فيها عن امتنانه لما لاقاه وبقية أعضاء الوفد الليبي من حفاوة بالغة[1].

---

(1) رسالة الحاج عبد الرحمن إلى وزير البحرية الفرنسية دي سارتين بتاريخ 13 من اغسطس سنة 1775م نقلاً عن شارل فيرو مرجع سبق ذكره جـ 2، ص 469 ـ 470.

ووصل الوفد الليبي عائداً من فرنسا في السابع من سبتمبر سنة 1775م، على السفينة المسماة «الخيمر LE CHIMERE» وعليها قنصل فرنسا الجديد «بينيزيت أرميني BENEZET ARIMENY» الذي حل محل (دي لانسى) وكان برفقته هدية ثمينة للباشا من حكومته، فاستقبله الباشا استقبالاً كبيراً، وأقام على شرفه احتفالات ضخمة في المنشية، إلا أن القنصل لم يلبث في منصبه غير شهرين فقط، ثم توفي أثر ضربة شمس فخلفه السيد «دوروشيه DU ROCHER» الذي وصل إلى طرابلس في العشرين من يوليو سنة 1776 م، وكانت الأحوال السياسية خلال هذه الفترة قد تغيرت في الداخل والخارج.

ففي الداخل ساعد على استئناف نشاط السفن الليبية ـ بجد وعنف ـ اندلاع الحرب الأهلية بين القبائل، فلم تستطع الحكومة تهدئة الأوضاع لعجزها، وعدم وجود قوات كافية لديها، وحرصاً من الباشا على تفادي هذه الأزمة، واشتداد المرض به وعدم قدرته على العمل، فقد أصدر قراراً بتعيين الأمير (حسن) أكبر أولاد الباشا في منصب الباكوية في 26 أغسطس سنة 1773م، وتمكن من الحصول على سلطة كبيرة في البلاد، فاهتم بالبحرية الليبية وأولاها كل عنايته، فعادت عليه بالخير الكثير بسبب ما كانت تحصل عليه من غنائم من الغزوات البحرية.

وكان (حسن بك) يعتبر الانكشارية ـ الذين كانوا في ذلك الوقت يسيطرون على إرادة أبيه ـ أعداء شخصيين له وكان يراهم شؤماً على البلاد، ويريد أن يمحو سلطتهم أو على الأقل ينقصها إلى أقل الحدود[1].

وعليه فإن السلطات الفرنسية استاءت من هذا العمل، مما جعلها تقدم الاحتجاجات والشكاوي من جراء تلك الاعتداءات، كما أن ادعاء البحارة الليبيين حقهم في احتجاز السفن الأجنبية في ميناء طرابلس وعدم السماح لها

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي دي روشيه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 22 ديسمبر سنة 1777م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 101.

بالإبحار خوفاً من أن تشى بهم[1].

وأيضاً مما جعل فرنسا توفد الفارس «دي بونيفال DE BONEVAL» قائد السفينة المسماة «الكمين AL CMENE» إلى طرابلس فوصلها في أكتوبر سنة 1776 م، حيث اجتمع بالباشا، وأبلغه رغبة فرنسا في الالتزام الشديد بالبند المتعلق ببحرية بلاده حرفياً، واحترام المعاهدات احتراماً تاماً وتنفيذها بمنتهى الدقة[2].

أما الأحداث التاريخية التي ساعدت السفن الليبية على مزاولة نشاطها البحري.

ففي سنة 1778م أعلنت الحرب بين فرنسا وبريطانيا، وذلك بسبب تأييد فرنسا للمستعمرات البريطانية في أميركا، مما أدى هذا إلى امتداد تلك الحرب إلى داخل ميناء طرابلس، حيث حاولت سفن كل من الدولتين تسليح سفن البحارة الليبيين لمساعدتها، الأمر الذي أفسح ميدان العمل أمام البحارة الليبيين[3].

ومن أجل هذا، ورغبة من فرنسا في تأمين سفنها وسلامتها من جراء تلك الاعتداءات، فإنها أرسلت فرقاطتين بقيادة «دي فياليس DE VIALIS» إلى طرابلس للتفاوض مع الباشا بشأن عدم التعرض للسفن الفرنسية، ودارت المباحثات بين الباشا والقنصل الفرنسي «داندريه DANDRE» وتم الاتفاق بين الباشا والقنصل الفرنسي في العشرين من مايو سنة 1781م على إضافة خمس مواد تأكدت بمقتضاها الأمور التالية:

المادة الأولى: أسبقية قنصل فرنسا على بقية القناصل الأجانب.

المادة الثانية والثالثة: ضمان وسلامة رعايا ملك فرنسا.

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 470.

(2) خطاب القنصل الفرنسي دي روشيه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 22 ديسمبر سنة 1777م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 101.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 101.

المادة الرابعة: الالتزام بحجز السفن الحربية الخاصة بالدول المعادية لفرنسا مدة 48 ساعة بعد رحيل السفن الفرنسية.

المادة الخامسة: في حالة منع السفن من الإبحار، يمكن حجز السفن الفرنسية أكثر من ثمانية أيام(1).

ونلاحظ من استعراض هذه المواد ما يلي:

أن فرنسا استطاعت أن تجعل لقنصلها هيبة كبيرة ومكانة مميزة، حيث صارت له الأسبقية في المقابلة على القناصل الأجانب، بعد أن كانت السلطات الليبية تتجاهله في بعض الأحيان، كما أنها ألزمت الباشا بضرورة الحفاظ على سلامة رعاياها الذين كانوا في بعض الأحيان يتعرضون لكثير من الإهانات والأخطار نتيجة للأحداث الأوروبية الأخيرة.

ولقد ألزمت المادة الرابعة السلطات الليبية بحجز السفن الحربية المعادية لفرنسا مدة 48 ساعة، وذلك بعد رحيل السفن الفرنسية، حتى لا تتعرض هذه السفن للاعتداءات عليها من قبل تلك السفن، كما استطاعت أن تجبر الباشا ألا يحجز سفنها أكثر من ثمانية أيام، لأن السلطات الليبية كانت تحجز السفن الفرنسية لغرض الحجر الصحي عليها كوسيلة لتأخيرها مدة أطول، لذلك فإن فرنسا استطاعت معالجة هذا الموضوع وحددت الأيام التي يحق للسلطات الليبية حجزها بثمانية أيام فقط.

وحقيقة الأمر فإن فرنسا استطاعت أن تملي شروطها على الباشا كيفما تشاء، بدون أن يكون للباشا دور في هذه المواد، كما استطاعت أن تستغل الأوضاع المتدهورة في البلاد، وأملت شروطها على الباشا وفقاً لمصالحها، على اعتبار أن الباشا لم يكن في وضع يسمح له باتخاذ أي عمل عدائي ضد فرنسا، في وقت كان من الممكن أن يستخلص الباشا بعضاً من المكاسب،

---

(1) انظر نص هذه المواد في نفس المرجع ص 102.

بسبب الصراع الدائر بين فرنسا وبريطانيا، إلا أنه على ما يبدو، قد عجزن عن تحقيق هذا الغرض، مما ضاعف من حالة الاضطرابات والفوضى في أنحاء البلاد، بسبب التصارع على السلطة بين أبناء الباشا، وتصادم القبائل بعضها ببعض، كما توالت عدة سنوات قلت فيها المحاصيل، ونقصت الايرادات وقل نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط، وأصبح الباشا يعاني من الضائقة المالية، حتى أنه اضطر إلى صهر أوانيه الفضية وسكها نقوداً[1].

وخلال هذه الفترة لم يحدث أي نشاط من قبل السفن الليبية ضد فرنسا، إلا ما كان في سنة 1784م، عندما تقدمت فرنسا ببعض الشكاوي الجديدة ضد البحارة الذين استولوا على سفينة تابعة لـ (جنوا) داخل المياه الاقليمية، كما استغلت فرنسا الظروف والاضطرابات التي كانت تمر بها ليبيا في هذه الفترة لكي تضغط على الباشا للتنازل عن حق احتكار واستغلال بودرة الصودا لفرنسا، مقابل ما كان عليه من ديون لصالح رعايا فرنسا المتعاملين معه، وعندئذ اضطر إلى رهن جواهره لدى القنصلية الفرنسية التي منحته سلفة لتسديد ثمن البضائع التي كان يمده بها التجار الأجانب[2].

ولا شك أن مثل هذا التصرف غير الإنساني من قبل فرنسا تجاه ليبيا لم يكن له من مبرر إلا الضغط على الباشا لكي يخضع لفرنسا والتنازل لها عن المرافق الحيوية في البلاد.

وهكذا نرى أن فرنسا لم يكن يهمها في ذلك من قريب أو بعيد إلا تحقيق مصالحها، وخلال هذه السنة (1784م) حاولت روسيا حصولها على حق حرية المرور في البحر الأسود في معاهدة «كينارجي CAINARGI» سنة 1774م،

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية:

تقرير عن الحروب الأهلية في أواخر حكم على القرمانلي بدون تاريخ مجلد 26.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 483.

والحصول على امتيازات استخراج الملح من ملاحات (بوكماش) وإقامة حصن بها وعرضها شراء مدينة (بمبا) شرق درنة، ولكن هذه المشروعات لم تتم لمعارضة السلطان العثماني، وعدم موافقة أعضاء الديوان. عندئذ اقترح الباشا أنه مستعد للدخول مع روسيا في مفاوضات بهدف إقامة علاقات تجارية بين البلدين، إلا أن هذه المفاوضات لم تسفر عن أي نتيجة[1] نظراً لمعارضة السلطان العثماني، وأعضاء الديوان الذين لا يريدون إقامة أي علاقات مع روسيا مهما كان نوعها.

ومما زاد في تدهور الأوضاع وحالة البلاد السيئة: انتشار وباء الطاعون في البلاد حتى أنه قد هلك من مدينة طرابلس وحدها ما لا يقل عن (27,000 ألف) شخص.

كما تدهورت صحة الباشا، وعجز عن تسيير الأمور في البلاد بسبب عصيان الرعية وتمردها عليه، إضافة إلى الخلافات الناشبة بين أبنائه المتصارعين على السلطة.

وعن الأوضاع المتردية في البلاد يقول نائب القنصل الفرنسي، أن الباشا يحكم لكنه لا يطاع، وهو عاجز عن فرض سيطرته واحترامه على الناس، وبالرغم من أنه سيد لبلاد مترامية الأطراف إلا أنها لا تعود عليه بشيء إذ أنه يعيش في أسوء حالات العوز والفقر، لأنه لو عرف كيف يدير البلاد لما وصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن وذلك بسبب انشغاله بشؤونه الخاصة[2].

ومما زاد الأمور تعقيداً توتر الخلاف بين أبناء الباشا، خاصة بعد مرضه، وإصابته بالشلل وعدم قدرته على الحركة، حتى إنه أشيع بين الناس احتمال

(1) خطاب القنصل الدانماركي ح ـ ف ـ لوخنر إلى حكومته بتاريخ 26 يوليو سنة 1784م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 105.

(2) تقرير نائب القنصل الفرنسي فالليير عن الأوضاع المتدهورة في البلاد. بدون تاريخ نقلاً عن شارل فيرو: مرجع سبق ذكره ج 2 ص 492.

تنازل الباشا عن العرش لابنه الأكبر (حسن بك) الذي كان محبوباً من قبل الأهالي، وقد لاقى هذا المشروع معارضة شديدة من قبل أخويه (أحمد ويوسف) وخاصة الأخير، حيث زادت عداوته لأخيه الأكبر (حسن) الذي أصبح وريث العرش بعد أبيه، كما أن الانتصارات التي أحرزها (البيك حسن) ـ في بعض أقاليم البلاد، عند إخماد الفتن والمشاكل والقلاقل الداخلية ـ أثارت حقد أخويه عليه، حتى أن أخاه (يوسف) لم يزل يدبر له المكائد إلى أن تمكن من قتله وهو جالس بجانب أمه ـ كما سبق ـ عندما دعتهما للمصالحة وإزالة الخلاف بينهما[1].

وقد أثار خبر قتل (البك حسن) في المدينة ارتباكاً كبيراً وزاد في تدهور الأوضاع السياسية في البلاد، ولقد حاول يوسف الاستيلاء على السلطة خلال هذه الفترة بعد ارتكاب جريمته النكراء لكنه فشل في ذلك بسبب المعارضة التي قامت ضده، وتصدى أنصار (حسن) له فازدادت الحرب الأهلية التي ظلت مشتعلة عدة أعوام دون أن يحقق أحد الطرفين نتيجة حاسمة لصالحه، فضلاً عن النقص في المؤونة[2].

وعلى ضوء ذلك انتدب بعض الأعيان والأمراء للمفاوضة فيما ألم بهم من الاضمحلال وسوء الحالة، فاجمعوا على عرض ما نزل بهم على أعتاب الخلافة واستمرار المراحم بالالتفات إليهم، فلما سمع بذلك (يوسف بك) ـ أصغر أولاد الباشا وتوقع عزل والده وقدوم وال آخر من دار الخلافة ـ صمم على اتخاذ الوسائل الموصلة في اعتقاده لأخذ زمام الولاية بيده[3].

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية:
خطاب القنصل الفرنسي (جيس) إلى وزير الخارجية الفرنسية (تليران) بتاريخ 21 يوليو سنة 1793م مجلد 26.

(2) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 373.

(3) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 315.

*** علي برغل وخروج الأسرة القرمانلية:**

وبينما كانت البلاد تعيش في هذه الفوضى والاضطراب، إذا بالموقف يتغير فجأة:

ففي التاسع والعشرين من يوليو سنة 1793م قدمت بعض القطع من السفن يخفق فوقها العلم العثماني، وما أن اتخذت هذه السفن أماكنها أمام المدينة حتى نزل منها حوالي أربعمائة جندي على رأسهم (علي برغل) مدعياً بأنه مصحوب بفرمان من السلطان، أخذ يقرؤ على الناس الذين خرجوا عند البحر، ويقضي هذا الفرمان بعزل (علي باشا) وتوليه الحكم في البلاد.

وعندما علم الباشا بذلك خشى العاقبة، وعلى الفور استدعى ديوانه للتشاور في هذا الأمر فيما يجب القيام به، فأعلن أعضاء الديوان العزم على تسليم البلاد لهذا الوالي الجديد، اعتقاداً منهم بصحة هذا الفرمان، وحجتهم على ذلك بأن عدم تسليم المدينة معناه الخروج على طاعة السلطان، وأنهم ان استطاعوا التغلب على قوة (علي الجزائري) فإنهم لا يستطيعون التغلب على أساطيل الدولة العثمانية[1].

وقد حاول الباشا إقناع أعضاء ديوانه بالعدول عن ذلك ولكن دون جدوى، وعندما اتضح له تصميم أعضاء ديوانه على موقفهم، بل أعلن البعض منهم انضمامه للحاكم الجديد عندئذ لم يكن أمام الباشا إلا ترك البلاد هو وأسرته، واتجه إلى تونس لعله يجد الحماية هناك، ولم يبق من الأسرة القرمانلية إلا (يوسف باشا) الابن الأصغر الذي حاول استرداد الحكم، ولكن محاولاته باءت بالفشل، فقد سئم انصاره القتال، وأخذ حماسهم يقل يوماً بعد يوم، وعندما أدرك عدم استطاعته على ذلك، لحق بوالده وأخيه (أحمد) إلى تونس.

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: «ليبيا في التاريخ» مجموعة بحوث ـ منشورات الجامعة الليبية. ط 1 طرابلس ليبيا د. ت ص 798.

تسلم (علي برغل) مقاليد الأمور في البلاد، واجتمع بأعضاء الديوان وعلماء وشيوخ البلاد، وأطلعهم على الفرمان، وبايعوه والياً عليهم وصرح لهم بأنه سيجعل هذه الدولة في درجة لا تقل عظمة عن دولة الجزائر، وأنه سيقوم في الحال بإصلاح التحصينات وتسليح البحارة واحضار جنود عديدين من بلاد المشرق[1].

إلا أن الأحداث الأخيرة أوضحت عكس ما صرح به، حيث أنه سلك سياسة عدائية تجاه الدول الأجنبية، خاصة الصغرى منها وطالبها بدفع الإتاوات مثل الإتاوات التي تدفع للجزائر، كما استعمل أسلوب العنف والغطرسة ضد ممثلي الدول الأجنبية في ليبيا، كما أنه أمر بحارته بالاستيلاء على جميع السفن الأجنبية لإجبارهم على دفع الإتاوات الباهظة، وخاصة السفن الفرنسية، وزعم ذلك فإن فرنسا لم تقدم على إرسال حملة بحرية لضرب المدينة ـ كما كانت تعمل سابقاً ـ وإنما اكتفت بتقديم الشكاوي والاحتجاجات عن طريق قنصلها الذي اتبع سياسة حازمة ضد برغل والسبب في ذلك هو انشغال فرنسا بثورتها التي قامت سنة 1789م، كما أن سياسة الضغط المستمر ضد الأهالي وسلب أموالهم مما ضاعف من كراهيتهم له، ودفعهم إلى أن يتخذوا منه موقفاً عدائياً طيلة فترة حكمه، خاصة في المناطق الداخلية حتى أنه في يوليو سنة 1795م حاول ـ ولكن دون جدوى ـ أن يثبت لسكان المناطق الداخلية شرعية اعتلائه العرش مدللاً على ذلك بالفرمان السلطاني الذي كتبه رسمياً، فرد عليه هؤلاء صائحين: إننا مع احترامنا للسلطان إلا أننا لا نرضى بغير القرمانليين باشا علينا[2].

ومع ذلك تمكن من البقاء في الحكم بعض الوقت، حتى تمكن بعض أعيان البلاد وخاصة الموالين للأسرة القرمانلية عندما شعروا منه بأنه يريد فتح

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 122.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 521.

جزيرة جربة وضمها إلى ليبيا أغروه بذلك وادعوا بأن هذه الجزيرة تابعة لطرابلس وأن تونس استولت عليها منهم في العهد القرمانلي، وتنفيذاً لهذا المشروع جهز حملة مكونة من ست سفن وعلى ظهرها حوالي ألف جندي بقيادة (قره محمد) وأبحرت من طرابلس في الرابع من ديسمبر سنة 1794م، واستولت على هذه الجزيرة.

وقد أثار هذا العمل (حمودة باشا) حاكم تونس، واعتبره انتهاكا لكرامته، وتحديا له فصمم على استرداد الجزيرة بقوة السلاح مهما كلفه ذلك من تضحية، بل وأصر على أن ينهى حكم (علي برغل) وطرده من طرابلس، وذلك بالتعاون مع القرمانليين.

ففي السابع من نوفمبر سنة 1794م أرسل (حمودة باشا) حملتين احداهما عن طريق البحر، والأخرى عن طريق البر وبرفقتها علي القرمانلي وأبنائه (أحمد ويوسف) وقد تمكنت هذه الحملة من استرداد جزيرة جربة ثم اتجهت إلى طرابلس ودخلوا المدينة بعد أن انضم إليهم الكثير من الأهالي، وقد حاول (علي برغل) المقاومة، ولكنه عندما شعر بأن الجميع تلخوا عنه فر هارباً، وتمكن القرمانليون من الاستيلاء على الحكم مرة ثانية وعادوا إلى البلاد[1].

وبانتهاء حكم (علي برغل) وعودة الأسرة القرمانلية إلى ليبيا، بدأ عهد جديد في البلاد وعلى ضوء ذلك اجتمع أعيان البلاد وشيوخها، وبايعوا (أحمد القرمانلي) ـ الثاني ـ والياً على البلاد و (يوسف بك) قائداً إلا أن طموحات الأخير وحبه للسلطة منذ صباه لم يترك هذه الفرصة تضيع منه هذه المرة، فأخذ يخطط للاستيلاء على الحكم في البلاد، فاجتمع بأعيان البلاد واعلمهم بأنه غير راض عن حكم أخيه الذي أهمل شؤون البلاد، وأنه بإمكانه إنقاذها من هذا

---

(1) مجلة العالمين الفرنسية: مقال بعنوان: «ولاية طرابلس ـ ثورات طرابلس وداياتها الباشوات الأتراك والبكوات العرب» بقلم م. ى بللسي العدد الأول أكتوبر 1855م السنة الخامسة والعشرين ص 20.

الخراب إذا حل محل أخيه، وبالفعل تمكن يوسف القرمانلي من الاستيلاء على الحكم، لما خرج أخوه في رحلة خارج المدينية، فأغلق أبوابها وأطلق المدافع إيذاناً بتوليه الحكم في البلاد سنة 1795م.

وعلى كل حال فإنه يسقوط حكم (علي برغل) واسترداد الأسرة القرمانلية سيطرتها على ليبيا، وتولى (يوسف القرمانلي) الحكم في البلاد بدأت مرحلة جديدة من النشاط الحربـي الليبـي في البحر المتوسط ضد فرنسا.

*** النشاط البحري الليبـي ضد فرنسا في عهد يوسف باشا القرمانلي:**

بعد أن استولى (يوسف القرمانلي) على الحكم في ليبيا، وجد خزانة البلاد خاوية واقتصاد البلاد منهاراً، ولم يكن أمامه إلا إبلاغ الدول الأجنبية ـ عن طريق ممثليها ـ بأن تسارع في تسديد ما عليها من إتاوات سابقة للحكومة الليبية، وفي أسرع وقت ممكن، نظراً لاحتياج البلاد إلى المال، فلم يكن أمام هذه الدول إلا أن سارعت بدفع ما عليها من التزامات مالية، بغية الحفاظ على سلامة سفنها وتجارتها في البحر المتوسط، وحمايتها من اعتداءات السفن الليبية عليها، وفي داخل البلاد تمكن من القضاء على الفوضى، وأعاد النظام والأمن إلى ما كان عليه سابقاً، ثم اهتم بالبحرية الليبية، حيث بلغ عدد أسطوله ثلاث عشرة سفينة، لأنه العنصر الأساسي للدولة، والدفاع عنها ضد اعتداءات الدول الأجنبية، وقد أعاد الباشا تنظيم بحريته وأولى قيادتها إنكليزياً اسمه «بيترليل BETERLYLE» اعتنق الإسلام، وتسمى باسم (مراد ريس) وزوجه من احدى قريباته، ورصد المال اللازم لبحريته لتنميتها، وتقويتها فكثرت الغنائم البحرية، وسيطرت بحريته على العمليات الحربية للبحر المتوسط[1].

ومما شجع سفنه على مزاولة نشاطها في البحر المتوسط في ذلك الوقت: الفوضى التي كانت سائدة في البحر المتوسط.

---

(1) محمد رجب الزائدي: ليبيا في العهد القرمانلي. ط 1. الإسكندرية 1974م. ص 47.

وكان من أهدافه: تقوية بحريته، حتي تصل إلى مستوى بحرية البلاد المجاورة مثل: تونس والجزائر، وبعد أن حصل (يوسف القرمانلي) على فرمان التولية من السلطان العثماني، وأصبح توليه الحكم شرعياً، وتأكد من استقراره على العرش أقام سياسة للبلاد تختلف عن سياسة من سبقه في الحكم، خاصة نحو الدول الأجنبية[1].

فأبدى همة كبيرة في إصلاح ما أفسده السابقون، واهتم بإعادة النظام ليشعر السكان بالطمأنينة التي فقدوها من قبل، حتى استعاد ثقتهم به. واهتم بإصلاح الأسطول الليبي حتى أصبح مرهوب الجانب بين الأساطيل الأوروبية، وفرض عليها إتاوات كانت تجبى في كل سنة، وهدايا من العتاد الحربي، وكانت الدول الكبرى تبذل كل ما في وسعها لتحسين علاقاتها بليبيا.

وكانت له ضد الدول الأجنبية وقفات مشرفة سياسية واقتصادية وحربية، حكمتها معاهدات واتفاقات كلها تدل على حنكته وقوة عزيمته[2].

وفي الوقت الذي أقدمت فيه الدول الأجنبية على دفع ما عليها من إتاوات، اكتفت فرنسا بتقديم الوعود، وكلمات الود. وعلى الرغم من أن فرنسا بالذات كانت تعلم الحالة المالية السيئة التي تعيشها ليبيا، إلا أنها رفضت دفع أي إتاوات، ولعل مرجع ذلك هو الخوف من أن يصبح هذا مبدأمعمولاً به في العلاقات الفرنسية الليبية، في وقت بذلت فيه فرنسا جهداً كبيراً للقضاء على فكرة الإتاوات، مما ضاعف من غضب الباشا وتحفزه لإثارة فرنسا وإرغامها على الدفع، أسوة بالدول الأخرى.

ويبدو أن هذا الإحساس قد استشرى إلى عامة الناس، حيث هاجم بعض الجنود الليبيين قنصلية فرنسا بهدف إطلاق سراح أحد زملائهم الذي كان مسجوناً في القنصلية، بسبب اعتدائه على أحد اليهود اللاجئين إليها، فاقتحموا

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 135 ـ ص 136.
(2) محمد بن غلبون: مرجع سبق ذكره ص 284 ـ ص 285.

القنصلية، وقاموا بضرب حراسها، وهددوا القنصل نفسه بالضرب لما بدر منه تجاه زميلهم، فاحتج القنصل الفرنسي «جيس GUYS» رسمياً على هذا التحدي، وعندما أدرك أن احتجاجه لم ينظر إليه: أنزل علم بلاده من فوق القنصلية استعداداً للرحيل، وعندما علم الباشا بذلك، تدارك خطورة الموقف بعد دراسة الموضوع من كل جوانبه، وتبين له أنه في هذا الوقت لا يمكن التصدي لحرب فرنسا، إذا ما أقدمت على ذلك، خاصة وأن بلاده تمر بظروف لا تسمح لها بذلك، وأنه لا يزال في سنتي حكمه الأولى، لذلك فإنه طلب من القنصل إعادة رفع العلم، حيث حيته المدافع بإحدى وعشرين طلقة، واستمر القنصل الفرنسي في مباشرة مهام عمله في ليبيا.

وعلى كل حال فإن إقدام الباشا على مثل هذا العمل، لم يكن يهدف من ورائه إلا جس موقف فرنسا تجاهه، وعقب ذلك فإن الباشا حرص كل الحرص على عدم تفويت أي فرصة إلا وانتهزها، للتعبير عن احترامه لفرنسا، التي كانت قد وجهت احتجاجاً شديد اللهجة إلى الباب العالي، بخصوص التصرفات السيئة التي كان قد اقترفها (علي برغل) أثناء حكمه، وهي التصرفات التي كان الباب العالي، يغض الطرف عنها، بل ويشجعها وأصرت فرنسا على أن يترك القرمانليون وشأنهم[1].

لهذا فإن (يوسف باشا) استغل هذا الموقف، وأرسل خطاب شكر وتقدير للسفير الفرنسي في الأستانة بتاريخ 10 ربيع الأول سنة 1210هـ الموافق 24 سبتمبر سنة 1795م، شكره فيه على ما فعلته الحكومة الفرنسية من أجل مصالحنا لدى السلطان الأعظم، مؤكداً على الصداقة القائمة بين القرمانليين والفرنسيين، تلك الصداقة التي ستعمل على تدعيمها أكثر مما فعل أي من أسلافنا[2].

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 541.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى السفير الفرنسي في=

ولا شك أن الباشا أراد من وراء إرسال هذا الخطاب التغطية لما حصل ضد القنصل الفرنسي من اعتداء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: فإنه أراد توثيق صداقته بفرنسا، خاصة في هذه الفترة، في الوقت نفسه فإن فرنسا هي أيضاً عملت من جانبها على توثيق صداقتها مع (يوسف باشا)، وذلك بسبب ظروف الحرب التي كانت قائمة بينها وبين بريطانيا، عقب استيلاء الأخيرة على جزيرة كورسيكا، مما أدى إلى زيادة أهمية دول الشمال الأفريقي بما فيهم طرابلس الغرب في نظر فرنسا، لأنه من خلال ذلك يمكن للسفن الفرنسية أن تجد ملجأً لها في الموانىء الليبية، وأن تمون فرنسا في أوقات الشدة بالحبوب والأطعمة[1].

وفي الوقت نفسه، فإن الأوامر صدرت لقائد البحرية الفرنسية في البحر المتوسط بعدم اعتراض السفن الليبية[2].

وفي اكتوبر سنة 1795م، أوفدت فرنسا «اللوتس دي هيركوليه ALLOTS D HERCULAIS» إلى شمال أفريقيا، لتسوية الخلاف بين ليبيا وفرنسا، وقبل قدومه إلى طرابلس، زار كلاً من: الجزائر وتونس طبقاً للمهمة المكلف بها، وفي سنة 1796م وصل إلى طرابلس على سفينة أميركية تحمل العلم الفرنسي، وأوفد إليه الباشا مندوباً عنه لاستقباله أثناء قضائه فترة الحجر الصحي فوق سفينته، وعندما انتهت تلك الفترة، ونزل إلى الشاطىء أوفد إليه الباشا جواده الخاص[3].

وهكذا فإن الباشا أخذ يظهر صداقته لفرنسا، خاصة في هذه الفترة لأنه،

= الأستانة فيرنيناك VERNIAC بتاريخ 10 ربيع الأول سنة 1210هـ الموافق 24 سبتمبر سنة 1795م مجلد 28.

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 138.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي (جيس) إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 9 سبتمبر سنة 1795م مجلد 27.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 542 ـ ص 543.

لا يريد الدخول معها في صراعات لا قدرة له عليها، وعندما أخذ القنصل الفرنسي (جيس) يضع العراقيل أمام السفن الليبية، وعدم إعطائها تأشيرة مرور للدخول إلى الموانىء الفرنسية، فإن الباشا طلب ـ في رسالة وجهها إلى وزير الخاريجة الفرنسية ـ تغيير هذا القنصل على اعتبار أنه يضع العراقيل أمام الصداقة القائمة بين البلدين، حتى لا تحدث حرب بينه وبين فرنسا خلال هذه الفترة ويسود السلام بين البلدين[1]، فاستجابت فرنسا لطلبه، لأنها كانت أشد منه حرصاً على كسبه بجانبها في هذا الوقت لكي تستطيع تنفيذ مشروعاتها في أوروبا، إلا أن بريطانيا أصبحت العقبة في مواجهة بونابرت، الذي أراد هزيمتها عن طريق قطع الاتصال بين بريطانيا وأهم مستعمراتها في الهند.

(أ) موقف يوسف باشا القرمانلي من الحملة الفرنسية على مصر:

وقد تبلورت الخطة الفرنسية في الحملة التي قادها الجنرال (بونابرت) عام 1798م:

ففي الثالث عشر من يونيو سنة 1798 م أبحر (بونابرت) على رأس حملة من طولون، فاحتل جزيرة مالطا، ومنها أبحر إلى الإسكندرية[2].

ومن هناك أخذ (نابليون) يفكر في الحصول على نقطة ارتكاز، يمكن من خلالها مواجهة أي تحرك من جانب الأسطول البريطاني، وفي الوقت نفسه تكون حلقة اتصال بين باريس والحملة على مصر، ومنها يستطيع تزويد مالطا بالمؤن، فوقع نظره على طرابلس الغرب لموقعها الاستراتيجي الهام، وقربها من مصر ومالطا، عندئذ اتصل بقنصل بلاده في طرابلس، حيث وجه إليه خطاباً طالبه فيه بإبلاغ (يوسف باشا) بنبأ احتلال مالطا وإلغاء منظمة فرسان (القديس يوحنا) وطالبه بمعاملة أفضل تجاه الأسرى المالطيين الموجودين في طرابلس،

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير خارجية الرنسي تاليران بتاريخ 12 من ربيع الثاني سنة 1209هـ الموافق 1795م مجلد 27.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 140.

وقد اختتم نابليون بونابرت رسالته إلى القنصل الفرنسي بالعبارة التالية: (قل للباشا أن قواتنا التي استولت على جزيرة مالطا في أقل من أربعة أيام، لقادرة على معاقبته أن هو قصر في احترام الجمهورية الفرنسية[1].

وعلى الرغم من أن (بونابرت) استعمل أسلوب التهديد تجاه الباشا في الخطاب المرسل إليه، إلا أنه ـ في نفس الوقت ـ أظهر استعداده الطيب للمحافظة على السلام بين البلدين، حيث أنه أوفد الأسرى الليبيين المحتجزين في مالطا على نفس السفينة التي حملت هذه الرسالة.

ولا شك أن هذه السياسة التي سلكها (بونابرت) تجاه الأسرى الليبيين وإطلاق سراحهم، كان لها أثر طيب في إرضاء (يوسف باشا) والأهالي، وبالتالي رد (يوسف باشا) على (بونابرت) مطمئناً اياه، بأنه سوف يعامل كل المالطيين من ذلك الوقت فصاعداً بنفس الاحترام الذي يخص الفرنسيين به[2].

وعلى ضوء ذلك، فإن (يوسف باشا) ـ بخبرته وطموحاته السياسية ـ استنتج مدى الفوائد التي يجنيها بمؤازرته (لبونابرت) بتوريد المواد الغذائية في حالة ما إذا طلب منه تموين مالطا، لذلك فإنه بدأ في الاتصال وتبادل الرسائل مع حاكم جزيرة مالطا الجنرال (فوبو) كما أراد (يوسف باشا) أن يعبر عن موقفه تجاه فرنسا، حيث بادر بإرسال كمية كبيرة من المؤن الغذائية إلى القوات الفرنسية التي تحتل مالطا، وفي نفس الوقت بادله الجنرال (فوبو) بأن أرسل إليه هدايا قيمة، إلا أن الأحداث الأخيرة التي حدثت قد أثارت مخاوف الباشا، عندما راجت إشاعات مفادها: أن أهالي مالطا ثاروا على الفرنسيين، وأن الجنرال (فوبو) قد أمر بمنع السفن الموجودة في موانىء مالطا من مغادرتها[3].

---

(1) خطاب نابليون بونابرت إلى القنصل الفرنسي بوسييه بدون تاريخ نقلاً عن شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 545 ـ ص 546.

(2) نفس المرجع جـ 2 ص 546.

(3) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 16 أكتوبر سنة 1798م مجلد 30.

كما أن هناك أسطولاً برتغالياً يعمل في خدمة بريطانيا قد ضرب حصاراً حول مالطا، ومما ضاعف من مخاوف (يوسف باشا) أكثر عندما وصلته أخبار تحطيم الأسطول الفرنسي في موقعة (أبـي قير البحرية) الأمر الذي تسبب في حدوث رجة عنيفة في العالم الإسلامي بأكمله، وتمكن البريطانيون من جر روسيا إلى الحرب[1] مما جعل (يوسف) يخشى عدم إمكان تحقيق سياسته المؤيدة لفرنسا، خصوصاً وأن الدبلوماسية البريطانية استغلت استياء السلطان العثماني بسبب احتلال فرنسا لمصر، وموقف (يوسف باشا) من ذلك، فاتصل السفير البريطاني بالسلطات العثمانية ـ بناء على طلب من (نلسون) قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ـ لطلب تدخل السلطان لمنع (يوسف باشا) من مؤازرة فرنسا. وفي الوقت نفسه طلب من السلطان التدخل لمنع تنفيذ الصلح الذي عقد بين فرنسا وولايات الشمال الأفريقي عموماً[2].

ووفقاً للمحادثات التي دارت بين السفير البريطاني والباب العالي: فقد صدرت الأوامر إلى (يوسف باشا) بقطع أي تعامل مع الفرنسيين، وأكد الباب العالي في رسالته إلى أن فرنسا تعتبر العدو الحقيقي للمسلمين، وأن التعاون معها يعتبر مغايراً للمصالح العلية العثمانية[3].

وهكذا نجحت السياسة البريطانية في كسب الدولة العثمانية إلى جنابها، مما أثار مخاوف (يوسف باشا) وأصبح موقفه غاية في الحرج.

ووفقاً للفرمان الذي بعث به السلطان إلى (يوسف باشا) فانه قد طالبه

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 546.

(2) خطاب قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط نلسون إلى السفير البريطاني في استانبول بتاريخ 17 شوال سنة 1213هـ الموافق 1798م، نقلاً عن كتاب: عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 398 ويوجد هذا الخطاب بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس ليبيا.

(3) راجع تعليق السلطان العثماني على نص رسالة نلسون إلى السفير البريطاني في استانبول في كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 399.

صراحة بقطع أي علاقات مع فرنسا بل إعلان الحرب ضدها[1].

وتعددت المراسلات بين السلطان (ويوسف باشا) حيث صدرت الأوامر صراحة بمقاطعة السفن الفرنسية، والقبض على القناصل الفرنسيين، وعدم استقبال أي مبعوث فرنسي، ومنع المؤن عن السفن الفرنسية، وكل سفينة تأخذونها فإن كل ما فيها مباح، وفي نهاية الرسالة طلب السلطان من (يوسف باشا) التعاون مع السفن البريطانية[2].

وعلى الرغم من تعليمات الباب العالي، التي تقضي صراحة بقطع العلاقات مع فرنسا وإعلان الحرب عليها، إلا أنه يبدو أن يوسف باشا لم يقتنع بتلك التعليمات، فأعلن ظاهرياً أنه سيعمل على تنفيذ تلك الأوامر، ولكي يبالغ في التمويه على العثمانيين فقد كتب إلى السلطان ينبئه بأنه قد تسلم رسالته وعلم بحقيقة الهجوم الفرنسي على الاسكندرية ورشيد، وأن العساكر المحمدية متهيئة لحفظ حدود الآيالة، وأن الأوامر قد صدرت إلى ثلاث قطع من الأسطول حتى تكون على أتم استعداد للقيام بدوريات استطلاعية[3].

وعلى ضوء تلك الرسالة يبدو أن (يوسف باشا) أراد المزايدة حيث لم يتعهد صراحة بأنه سيعلن الحرب على الفرنسيين أو قطع علاقاته معهم، وإنما أراد مزيداً من الوقت، حتى تتضح الحقائق في قضية الصراع الفرنسي البريطاني،

---

(1) انظر نص فرمان السلطان العثماني إلى قائمقام الباشا، يأمره بضرورة العمل على حمل إيالات المغرب على القيام بمحاربة فرنسا لاعتدائها على مصر في كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 400.

(2) فرمان السلطان العثماني إلى يوسف باشا وادي الجزائر بتاريخ 1213هـ، الموافق 1798م نقلاً عن كتاب: عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 394 ـ ص 395 ويوجد بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس ليبيا.

(3) خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى السلطان العثماني يوضح له فيه موقفه من فرنسا ورداً على إنذار السلطان السابق. بدون تاريخ نقلاً عن: عمر علي إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 796.

ولعله كان مدركاً أن السلطان العثماني لا حول له ولا قوة، وخصوصاً وأن التجارب السابقة قد علمته: أن الدولة العثمانية قد وقفت عاجزة تماماً أمام الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الأراضي الليبية.

وهكذا لم تتوقف العلاقات الفرنسية الليبية، ولم ينقطع التعاون بل تضاعفت شاحنات المواد الغذائية إلى مالطا بناء على طلب القنصل الفرنسي[1]، كما استمر في تقديم المساعدة للجيوش الفرنسية في مصر عبر الطريق البري بين ليبيا ومصر، بل أرسل خطاب تأكيد إلى وزير الخارجية الفرنسي «تاليران TALERAIN» أوضح له فيه عن استمرار العلاقات الودية التي ينوي الحفاظ عليها، والتي تزداد قوة كل يوم، وقال له أيضاً: إننا لم نتوانى في رفع مستوى هذه العلاقة بيننا، والتي قامت منذ زمن طويل، كما كانت دائماً بين أجدادنا، وسنحاول أكثر من غيرنا المحافظة على هذا الاتصال والعلاقة القائمة بين بلدينا[2].

وقد أوضح الباشا في هذا الخطاب سياسته التي يسلكها تجاه فرنسا وكأنه لا تهمه إلا بلده وفيما عدا ذلك لا شأن له به وقد كان لهذا التمادي أثره العميق في نفس نلسون قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط حيث أدرك مدى السياسة التي سلكها (يوسف باشا) وتظاهره بالاستجابة لمطالب السلطان، وإن كان يقدم خفية كل المساعدات للأسطول الفرنسي في مصر[3].

(ب) موقف بريطانيا من مساندة يوسف باشا لبونابرت:

لقد وقفت السياسة البريطانية على حقيقة العلاقات الفرنسية الليبية،

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي تليران بتاريخ 16 اكتوبر سنة 1798م مجلد 30.

(2) وثائق الوزارة الخارجية الفرنسية: خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 9 رمضان سنة 1212 هـ الموافق 1798م، مجلد رقم 30. انظر الملحق وثيقة رقم (8).

(3) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 89.

ودرجة التعاون بين البلدين، مما دفع بريطانيا إلى التفكير في الانتقام من (يوسف باشا)، ولعل بريطانيا قد تراجعت عن تفكيرها، خوفاً من غضب الباب العالي، وحتى تبدو وكأنها الحريصة على المصالح العثمانية، لأن إيالات المغرب العربي ـ ما عدا مراكش ـ كانت تعد ولايات عثمانية، وأن أي عدوان عليها سوف يؤدي إلى تعقيد الأمور بين البلدين[1]، رأت من الأجدر أن يكون ذلك الانتقام عن طريق السلطان نفسه خصوصاً وأن الدولة العثمانية كانت قد دفعت ولايتي تونس والجزائر إلى موقف عدائي نحو فرنسا[2].

فاستجاب السلطان لطلب بريطانيا، وأوفدت الحكومة العثمانية إلى الباشا مندوباً يأمره بأن يقتاد على سفينته الرعايا الفرنسيين، سواء المقيمين منهم إقامة اعتيادية، أو المارين مروراً عادياً، ولكن الباشا رفض ذلك، رغم المعارضة التي أبداها علماء البلاد وأعيانها، ومع ذلك فإن الباشا أخذ يتظاهر بعدائه لفرنسا، حيث أمر القنصل الفرنسي (بوسييه) بأن يسارع بنقل المؤن التي جهزت لجزيرة مالطا فوراً، وأمره بإنزال العلم الفرنسي من على مقر القنصلية، وانتزاع صاري العلم منها، وشدد الحراسة على مسكن القنصل الفرنسي، متظاهراً بأنه قد حدد إقامته، واحتجاز الرعايا الفرنسيين بأحد الفنادق، ولكن الباشا أكد للقنصل الفرنسي: أن هذه الإجراءات سوف تلغى بمجرد رحيل مندوب السلطان[3].

وفعلاً كان الباشا عند وعده، فما أن رحل مندوب السلطان العثماني، حتى سارع الباشا بإطلاق سراح القنصل الفرنسي، وجميع رعايا فرنسا، واستأنف القنصل عمله، وأكد الباشا للقنصل أنه لن يعود إلى ذلك وأن موقفه تجاه فرنسا لن يتغير. ونظراً للضغط المستمر من قبل بريطانيا تجاه السلطان العثماني: فإنه في السادس عشر من أكتوبر سنة 1799م، وصلت إلى طرابلس

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 89.
(2) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 284.
(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 143 ـ ص 144.

سفينة عثمانية محملة بالذخائر الحربية والأسلحة، وعلى ظهرها (الكابيجي باشا) مندوب السلطان ومعه فرمان يأمر (يوسف باشا) بالتوجه بجيشه إلى القاهرة، وأن يقود ذلك الجيش بنفسه، لمهاجمة (نابليون) في مصر، في حين أن باشا (عكا) (الجزار) ومعه باشا سوريا يقومون بمهاجمة (نابليون) من الناحية الأخرى، على رأس مئة ألف مقاتل، وينزل جيش تركي آخر في دلتا النيل، وكذلك القيام بحجز جميع رعايا فرنسا في طرابلس، ثم إرسال سفينة إلى مياه طولون لتحطيم السفن الفرنسية المتأهبة لمغادرته بالتعاون مع بقية سفن إيالات المغرب ـ تونس والجزائر ـ، وكذلك قطع الطريق على مراسلات الجيش الفرنسي في البحر، ونقلها إلى الأستانة[1].

وعلى الرغم من هذه التعليمات المتشددة، فإن الباشا أكد للقنصل الفرنسي من جديد على حسن نواياه تجاه فرنسا، وأن رعايا فرنسا لن تلحق بهم أية إهانة، وإن كان الباشا قد استمر في الرد على مندوب السلطان بأنه سيلتزم بأوامر السلطان، إلا أنه في الحقيقة لا ينوي القيام بأي عمل ضد فرنسا، وهذا ما أكده القنصل الفرنسي بوسييه في خطابه إلى وزير الخارجية الفرنسية، حيث قال: إنه لم تكن لدى الباشا النية لمهاجمة قواتنا في القاهرة وأنه لم يلتزم بأوامر السلطان العثماني[2].

أما بالنسبة للحملة العسكرية: فقد أبدى الباشا للمندوب العثماني استحالة تنفيذها، نظراً لعدم كفاية قواته العسكرية، والضائقة المالية التي تمر بها البلاد.

وقد سلك (يوسف باشا) هذا المسلك الطيب تجاه الفرنسيين، بسبب الرسالة الودية التي كان (نابليون بونابرت) قد وجهها إليه من مصر مع قافلة

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 16 أكتوبر سنة 1799م مجلد رقم 30.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية بباريس: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسية تاليران بتاريخ 1 مايو سنة 1798م مجلد 30.

الحجاج الطرابلسيين، حيث أخذ رئيس القافلة يعلن في كل مكان يمر به بأن نابليون يحب المسلمين، وبأنه قد وفر له أثناء رحلته براً عبر مصر جميع التسهيلات وأهداه ساعة ذات سلسلة مرصعة بالذهب، وقد كلفه بطمأنة الباشا والتعبير له عن مودة الحكومة الفرنسية[1].

كما وجه (بونابرت) خطاباً إلى القنصل الفرنسي في طرابلس بتاريخ 22 يناير سنة 1798م حاول فيها أن يقلل من الهزيمة التي لاقاها الأسطول الفرنسي في موقعة (أبـي قير البحرية) فأوضح للقنصل أنه قد احتل الإسكندرية ثم استولى على القاهرة، وأنه قريباً سوف يستولي على مصر بأكملها[2].

وأنه على الرغم من أن الأسطول البريطاني قد سيطر على معظم حوض البحر المتوسط، إلا أنه يفتقر إلى عامل السرعة، كما طلب (بونابرت) من القنصل أن يبعث إليه الرسائل والصحف، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يدركها (نابليون)، فإنه طلب من القنصل أن يتصل بالباشا لاستمرار إمداده بالمؤن الغذائية، وكذلك إمداد مالطا، والاتصال بها عن طريق البحر للحصول لنا عن مدد من طولون.

كما طلب من القنصل بأن يرسل هذه الرسالة إلى فرنسا، بعد أن يحتفظ بصورة منها وطلب منه أن يرسل معها رسالة أخرى يذكر فيها، أن القوات الفرنسية بخير، وأنها قد أحرزت انتصاراً كبيراً، دون أن يتفشى في الجنود أي مرض معد، ودون أن يلحق بها خسائر في الأرواح، وبأننا في حالة طيبة، وذكرهم بأنه لم يوجد أي صخب عالمي على حملتنا خلال هذه الفترة التاريخية.

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 22 يناير سنة 1798م مجلد 30.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: رسالة نابليون بونابرت إلى القنصل الفرنسي بوسييه في طرابلس بتاريخ 22 يناير سنة 1798م مجلد 30.

كما أنه أراد أن يتعرف على صدى هذه الحملة في طرابلس، كما طلب من القنصل بأنه يمكن إرسال ذلك عبر الصحراء، أو عن طريق البحر بمرفأ درنة، ثم يعبر الصحراء من هناك، وأنه طلب منه أن يرسل إليه مبلغاً من المال قدره (6000) فرنك على حسابه الخاص، وأنه على استعداد لاغداق العطاء لكل ناقل بريد في وسعه أن ينقل أنباء هامة إلى مصر.

وأخيراً أراد (بونابرت) أن يروج لسياسته الإسلامية التي بدأ يطبقها في مصر، لكي يكسب حب المسلمين له في أرجاء العالم، وتأييدهم، حيث طلب من القنصل إبلاغ الباشا بأننا غداً سنحتفل بعيد المولد النبوي الشريف احتفالاً مهيباً.

كما أنه أراد أن يظهر حمايته للقوافل وتأمين سلامتها بغية تشجيع الناس على الاستمرار في القيام بقوافلهم التي تخدمه في نقل البريد، وتقلل من أثر الحصار البريطاني للسواحل المصرية.

ويبدو من خلال استعراض هذه الرسالة: أن (بونابرت) أراد أن يقلل من المخاطر التي تمر بها القوات الفرنسية في مصر لدى حكومته، كما أراد أن يعبر لها أنه لم يكن هناك من المسلمين من يعارض حملته ضد مصر بدليل أنه يحتفل بمواسمهم الدينية، وهي بلا شك سياسة تضليل للرأي العام العالمي، كما أنه أراد أن يكسب (يوسف باشا) إلى جانبه، لاحتياجه إليه في هذه الفترة، وحتى لا تنقطع عنه المؤن الغذائية، والاتصال بباريس لأنه هو المنفذ الوحيد الآن الذي يمكن له أن يستغله.

وعقب هذه الرسالة، عاد (يوسف باشا) يساعد فرنسا بكل ما في وسعه لتسهيل تمويل مالطا، حيث جهز كمية كبيرة من العجول والغنم، لشحنها إلى مالطا، وتأمين وصول المراسلات بين (نابليون) والقنصل الفرنسي بوسييه في طرابلس[1]. رغم المخاطر التي يمكن أن تحدث في البحر المتوسط بسبب

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 23 يونيه سنة 1798م مجلد 30.

الحصار المضروب حول مالطا ومصر من قبل الأسطول البريطاني، كما أكد الباشا للقنصل الفرنسي (بوسييه) في رسالة وجهها إليه يؤكد له فيها أن السفن الفرنسية لم يقع عليها أي اعتداء من قبل السفن الليبية وأنه لم يكن هناك عائق يمنعها من مزاولة نشاطها وأننا لا نريد أن نخسر فرنسا وأن نكون معها في سلام دائم[1].

هذا بالإضافة إلى المراسلات التي كان يحملها الحجاج الليبيون عند عودتهم عبر مصر، كما رحلت سفينة صغيرة تسمى «لودى LODI» بقيادة السيد «سينيكويه SENEQUIER» وبرفقته تاجر فرنسي من الإسكندرية يدعى «أرنو ARNAUD» وكان هذا التاجر يتقن العربية حيث كلفه (نابليون) بأن يبعث إليه أخباراً من أوروبا مهما كانت الظروف، وكان (أرنو) يحمل معه خطاباً توصية بقلم سكرتير (نابليون) وترجمانه «فينتور دي باراري VENTUR DE PARADIS» إلى بك درنة، والي (يوسف باشا) وبعد أن سلمه القنصل الفرنسي (بوسييه) كل ما كان قد توفر لديه من أخبار عاد (أرنو) إلى مصر برا إلا أن رجال (سيف النصر)[2] اشتبهوا في أمره فقبضوا عليه وعندما أدركوا مهمته قتلوه على الرغم من أن الباشا طالب بإطلاق سراحه[3].

ومع ذلك فإن القنصل الفرنسي (بوسييه) في طرابلس ظل على مراسلات

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى القنصل الفرنسي بوسييه بتاريخ 19 رمضان سنة 1213هـ مجلد 30.

(2) هو: أحمد سيف النصر شيخ قبيلة أولاد سليمان (في سرت) منطقة الوسط وقد كان من المعارضين لسياسة الأسرة القرمانلية التي سلكتها ضد المناطق الداخلية وظلوا يلاحقونه حتى تمكنوا من قتله أيام حكم محمد القرمانلي عندما تعرض لقوات محمد القرمانلي القادمة من برقة أثناء رجوعها من حملة تأديبية ضد أهالي تلك المنقطة.

مجلة المستعمرات الإيطالية. العدد الأول والثاني والثالث يناير مارس 1930 من السنة الرابعة ص 45 ـ ص 46. تقديم إسماعيل كمالي. ترجمة محمد بازامة.

(3) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير خارجية فرنسا (تاليران) بتاريخ 10 يناير سنة 1799م مجلد 30.

متصلة مع الجنرال (فوبو) ومع السلطة الفرنسية في مالطا التي عين لها كمفوضين مدنيين على التوالي كل من السادة: «مينار MENARD» ثم «رينودي سان جان دانجلي REGNAULT DE SAINT - JEAN DANGELY» ثم «دوبى DOUBE» ثم القنصل «جيس GUYS».

ونظراً لموقف الباشا الموالي لفرنسا، وعدم استجابته لأوامر السلطان، فإن بريطانيا أوفدت مبعوثاً يحمل رسالة للباشا، تطلب فيها منه تحديد موقفه تجاهها، وتخليه عن مساندة (نابليون بونابرت) في مصر، إلا أن الباشا لم يعط لهذا التحذير أي اهتمام، بل احتج على تصرف قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط نحو السفن الموجهة لمالطا[2].

وعندما أدركت بريطانيا عدم استجابة الباشا لهذا التحذير، فإنها لجأت إلى خطة أخرى بالتعاون مع الدولة العثمانية، وهي نشر شائعات في كل مكان مفادها: أنه إذا تم طرد جيش (نابليون بونابرت) من مصر. فإنه سيتوجه بالبر بمحاذاة الساحل فيستولي على ليبيا وتونس والجزائر، إلا أن الباشا ـ أيضاً ـ لم يعط اهتماماً لهذه الشائعات، بل أكد للقنصل الفرنسية أنه لن يحذو حذو تونس والجزائر إن هما استجابا لأوامر الباب العالي. باتخاذ موقف معاد تجاه فرنسا.

ومع أن الباشا قد صرح للقنصل الفرنسي بذلك، إلا أنه في حقيقة الأمر كان يخشى تظاهر الجماهير ضده، هذا من جهة ومن جهة أخرى، كان يخشى عاقبة موقفه من بريطانيا، حيث أن القنصل البريطاني «لوكاس LUCAS» كتب إلى (نلسون) رسالة طلب إليه التدخل، وعدم الاكتفاء بما يقدمه الباشا من وعود، وفي نفس الوقت أبلغ الباشا بأنه مضطر إلى مغادرة البلاد التي لا يعترف فيها بأوامر السلطان حليف بريطانيا[2].

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي (تاليران) بتاريخ 29 يونيه سنة 1798م مجلد 30.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 551، وميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 145.

وبناء على طلب القنصل البريطاني، فإن (نلسون) أرسل سفينة بريطانية بقيادة القبطان «هاردي HARDY» إلى طرابلس، وبعد المفاوضات بينه وبين الباشا استطاع الحصول على تأكيدات منه بعدم تقديم أي مساعدة لفرنسا ثم أقلع راجعاً، بعد أن أخذ معه القنصل (لوكاس) ومع هذا فإن بريطانيا لم تتوقف عند هذا، خاصة بعد أن استطاع القنصل (لوكانس) إقناع (نلسون) قائلاً له: «بأن الوعود التي التزم بها الباشا لا يمكن الاعتماد عليها، وأنه دائماً يراوغ خصمه، ولا يمكن له أن ينفذ ما وعد به، كما شرح له معاملة (يوسف باشا) للقنصل الفرنسي عند مجيء مندوب السلطان وبعد رحليه.

ومما ضاعف من حرج موقف الباشا، وقوع مراسلات القنصل الفرنسي (بوسييه) مع (فوبو) حاكم مالطا في يد البريطانيين أثناء الحصار البريطاني للجزيرة[1].

ونتيجة لذلك فإن بريطانيا رأت أن تحسم الموقف وأن تتخذ موقفاً مشدداً إزاء (يوسف باشا القرماني).

ففي السادس من نوفمبر سنة 1799م، أرسل (نلسون) القائد «كامبل CAMPBELL» على متن سفينة برتغالية إلى طرابلس، وبرفقته القنصل البريطاني (لوكاس) يحمل خطاباً من الأميرال (نلسون) إلى (يوسف باشا) يطلب فيه منه أن يقوم في الحال بتسليم الفرنسيين ورؤساء البحرية المشتبه في أنهم يعملون لمصلحة فرنسا، وتسليمه كذلك وزير بحريته ـ وهو في نفس الوقت صهره ـ والذي اتهم بأنه صديق الفرنسيين، وبعد أن سلم (لوكاس) هذه الرسالة إلى الباشا، أوضح له بأنه إذا لم يستجب لهذه المطالب فإن المدينة ستباد عن آخرها.

وعلى الرغم من هذا التهديد فإن الباشا قد رفض الخضوع للبريطانيين،

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 551.

مما جعل قذف طرابلس وكأنه أمر وشيك الوقوع، لولا عطل فني مفاجىء قد أصاب السفينة مما اضطرها إلى الرحيل[1].

وما لبثت البارجة البريطانية أن عادت مرة ثانية إلى المياه الليبية بعد أربعة أيام، في محاولة لأسر سفينتين ليبيتين، واستولت على إحداهما، مما ضاعف من موقف (يوسف باشا القرمانلي) وخصوصاً بعد إعلان الرأي العام الليبي عن سخطه بسبب التعاون مع فرنسا على حساب الدولة العثمانية.[2]

ولذا فقط اضطر للعدول عن سياسته، حيث أعلن استعداده للمفاوضة، ومن أجل إثبات حسن نواياه سلم القنصل الفرنسي (بوسييه) وأربعين فرنسياً آخرين إلى كامبل، حيث أمر (نلسون) بنقلهم إلى جنوا[3].

ويذهب البعض [4] إلى أنه لم يغب عن (نابليون بونابرت) أن تصرف (يوسف باشا) إنما حدث نتيجة قوة قاهرة، وتهديد عنيف، وكان يشعر شعوراً عميقاً بالنوايا الودية والطيبة التي يحملها له (يوسف باشا القرمانلي) الذي قدم خدمات هامة استطاع أن يستفيد منها عندما انتخب إمبراطوراً لفرنسا.

وفي الرابع والعشرين من ديسمبر سنة 1799م، أرسل القنصل الفرنسي (بوسييه) رسالة[5] إلى تاليران) وزير الخارجية الفرنسية تبين موقف الباشا والظروف التي أرغمت الباشا على تسليم الجالية الفرنسية إلى (كامبل)، وقد

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي (بوسييه) إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 13 سنة 1799م نقلاً عن ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 145.

(2) خطاب القنصل الفرنسي (بوسييه) إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 مايو سنة 1799م نقلاً عن ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 146.

(3) خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 مايو سنة 1799م نقلاً عن ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 146.

(4) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 285.

(5) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: رسالة القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 24 ديسمبر سنة 1799م مجلد 30.

تردد الباشا في أول الأمر في ألا يسلم القنصل الفرنسي والرعايا الفرنسيين رغم الظروف التي كانت تحيط به من كل جانب، وهذه دلالة واضحة على أنه لا يزال حريصاً على التعاون مع فرنسا، كما أنه سارع إلى استلام القنصلية الفرنسية، وجرد أمتعتها والاحتفاظ بها.

كما أن موقف الباشا أصبح صعباً للغاية، حتى إنه لم يتمكن من مقاومة الضغط البريطاني ضده، مما جعله يدفع قيمة العمولة التي كانت قد اتفق عليها وهي أحد عشر ألف قرش كتعويض ومقابل الإفراج عن السفينة الليبية والسفينتين اللتين أسرتهما البحرية الليبية، وعلى الرغم من ذلك فإن (يوسف باشا) لم يغير سياسته تجاه فرنسا، ولا يزال يحاول توثيق أطيب العلاقات معها، والدليل على ذلك أنه في العشرين من اكتوبر سنة 1800م أرسل رسالة بواسطة (محمد الدغيس) إلى «ديفوزا DEVOISE» قنصل فرنسا في تونس يؤكد فيها سياسته الودية نحو فرنسا ويظهر أسفه لما حدث، كما يعبر فيها عن استعداده لتقديم أي مساعدة تطلب منه، وفعلاً حينما جاء مندوب (ديفواز) في الثالث والعشرين من ديسمبر سنة 1800م وطلب من الباشا مساعدتهم على إرسال البريد إلى الجنرال «مينو MENOU» في مصر وافقه الباشا على هذا الطلب بدون تردد[1]. على الرغم من الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها فرنسا ضد ولايات شمال أفريقيا (تونس والجزائر) فإنه منذ فبراير سنة 1799م لم يتخل عن سياسته هذه مع فرنسا، بل إنه أصدر أمراً بمنع الاعتداءات على السفن الفرنسية، واستمر على هذا المنع، حتى إنه فقد سفينتين من سفنه، شبت في إحداهما النار، واضطرت الثانية للالتجاء إلى جزيرة مالطا[2].

كما أنه أصر على موقفه المؤازر لفرنسا رغم كل الضغوط التي كانت

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 96.

(2) خطاب القنصل الدانماركي ح ـ ف لوخنر إلى حكومته بتاريخ 31 مارس سنة 1800م نقلاً عن ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 148.

ضده، سواء من الدولة العثمانية أو بريطانيا أو من شعبه.

ويبدو من هذا أن (يوسف باشا) يهدف من وراء ذلك إلى سياسة تبادل المصالح خاصة بعد عودة (نابليون بونابرت) إلى فرنسا وتوليه منصب رئيس الدولة الفرنسية فإنه أخذ يتفاداه وذلك للمكانة التي كان يشتهر بها في مصر بصفة خاصة، وفي أفريقيا بوجه عام، أو أنه كان يأمل في الحصول على فوائد كثيرة عن طريق إرسال المساعدات إلى الجيش الفرنسي في مصر عبر الأراضي الليبية، هذا بالنسبة لموقف الباشا، في حين نرى موقف الشعب الليبي يناقض موقف الباشا، حيث إنهم تصدوا للأسطول الفرنسي، ومنعوه من الرسو أمام ميناء درنة، عندما فشل (جانتوم) في إنزال جنوده بالقرب من الإسكندرية، لتصدي الأسطول الإنكليزي له، على الرغم من أن هناك معاهدة صداقة موقعة بين الباشا وفرنسا.

وعلى الرغم من رفع الأسطول الفرنسي للعلم الأحمر بهلاله الأبيض دليلاً على الصداقة فعلى الفور قام أهالي مدينة درنة بإطلاق نيران بنادقهم ضد القوات الفرنسية، مما جعل (غانتون) يعدل عن فكرة إنزال الجنود الفرنسيين للسير براً إلى الإسكندرية، حيث أقلع في التاسع من أغسطس متجهاً إلى ميناء طولون[1].

كما قام بعض المتطوعين من الليبيين لمساعدة إخوانهم المصريين في (البحيرة) في قتال الفرنسيين، حيث قدموا من درنة بقيادة رجل لقب نفسه (بالمهدي) من أجل نصرة الدين، حيث أخذ يدعو الناس للقتال ضد الفرنسيين أثناء سيره، فانضم إليه كثير من سكان تلك القرى التي مر بها، حتى وصل إلى دمنهور، ليلة 24 ـ 25 من إبريل، وهاجم الحامية الفرنسية المتواجدة في هذه المنطقة، وتمكنوا من قتل جميع رجالها، وقد كان لانتصار المهدي هذا تأثير كبير في مديرية البحيرة) فهرع إليه من كل صوب وزاد عدد أتباعه، وقوى اعتقاد الناس في قوته وخوارقه، وسار برجاله قاصداً النيل ليعبره إلى مديرية

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 150.

(الغربية)[1].

كما عبر الشعب الليبـي عن عدائه للفرنسيين، ومؤازرته لإخوانه المصريين، حين قام رجال (سيف النصر) بقتل (ارنو) رسول (نابليون بونابرت) كما قامت المظاهرات في طرابلس عند رصيف ميناء المدينة يوم أن أجبر القنصل الفرنسي (بوسييه) على الرحيل من البلاد.

وهكذا كان موقف الشعب الليبـي ضد الحملة الفرنسية على مصر فقد كان مغايراً تماماً لموقف الباشا، الذي اعتقد أن مصالحه تقتضي التعاون المطلق مع فرنسا، حتى لو كانت هذه المصالح تتناقض مع مصالح الدولة العثمانية.

ولا شك أن تلك السياسة التي أتبعها الباشا قد أدت إلى عزلته شعبياً وإسلامياً مما عجل بسقوطه.

أما الشعب الليبـي فإنه لم ينس صلته بإخوانه العرب في مصر، ومدى الترابط الذي يربط بين الشعبين، منذ أقدم العصور، ومهما يحدث من خلاف بين الحكام فإن الشعوب لن تتخلى عن بعضها، سواء طال هذا الخلاف أم قصر، وأخيراً يكون النصر للشعوب و ﴿**إن في ذلك لعبرة لأولـي الأبصار**﴾[2].

(جـ) المفاوضات الليبية الفرنسية السرية ومعاهدة 1801م عقب توليه بونابرت الحكم:

عقب تولي (نابليون بونابرت) السلطة في فرنسا، أبدى اهتماماً خاصاً بالجيش الفرنسي المحاصر في مصر، ومحاولة توصيل الإمدادات إليه، والتعرف على أخباره، ولم يجد وسيلة لتحقيق أهدافه إلا عن طريق ليبيا خصوصاً وأنه كان يدرك مدى مؤازرة (يوسف باشا) له فأخذ، يعمل على كسبه إلى جانبه، حيث أجرى معه مفاوضات من أجل تزويد الجيش في مصر بالمؤن عبر

(1) عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطورات نظام الحكم في مصر جـ 2 ط 4 القاهرة 1981م ص 63 ـ ص 65.

(2) سورة آل عمران الآية رقم 13، وأيضاً سورة النور الآية رقم 44.

الأراضي الليبية، إلا أن (نابليون) لم يكن يريد الدخول في مفاوضات علنية مع الباشا لكي لا يثير شكوك الإنكليز فيلفت أنظارهم إلى حمل الباشا على عدم قبول هذا الاتفاق، لذلك قرر إرسال «سافريو ناودي SAVEVERIO NAUDI» ـ وهو مالطي الأصل ـ لمفاوضة الباشا باسم حكومة الجمهورية الفرنسية بصفة غير رسمية[1].

وفي الثاني عشر من مايو سنة 1801م وصل هذا المندوب السري إلى طرابلس، فقابل الباشا، وعرض عليه الغرض من مهمته، وفي الوقت نفسه أعرب الباشا عن أسفه للموقف الذي اتخذه اضطراراً نحو فرنسا، وصرح بأنه على استعداد لتحويل الهدنة إلى صلح دائم، وقبول أي طلب بهدف تأمين المواصلات البرية مع مصر، والموافقة على مرور الجنود والذخائر للجيش الفرنسي الموجود في الشرق عبر الأراضي الليبية[2].

ولكي يبرهن (يوسف باشا) على حسن نواياه تجاه فرنسا وتنفيذاً لما وعد به: أمر باستمرار إرسال البريد إلى الجنرال (مينو) كما أمر كلا من بك بنغازي ودرنه لكي يستقبلا السفن الفرنسية استقبالاً ودياً في هذين الثغرين، وفي ميناء بمبا[3].

وفي الثامن عشر من يونيو سنة 1801 م، تمكن المندوب الفرنسي (ناودي) ـ بعد مفاوضاته مع الباشا غير العلنية ـ من توقيع المعاهدة التي كانت في جوهرها صورة من معاهدة سنة 1729 م، وإن كانت تأكيداً لها، إلا أنها تضمنت ثلاث مواد خاصة، تضمن حرية التنقل بين مصر وليبيا[4].

---

(1) مجلة العالمين الفرنسية: مرجع سبق ذكره ص 22.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 150.

(3) خطاب ناودي مندوب فرنسا الشبه الرسمي إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ 26 مايو سنة 1801م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 22.

(4) مجلة العالمين الفرنسية: مرجع سبق ذكره ص 22.

وهذه المواهي هي:

المادة التاسعة والثلاثون: تشير إلى أن المواصلات السطحية بين مدن ولاية طرابلس والمدن المصرية ستكون بالتبادل مفتوحة وحرة دون عوائق، وذلك سواء لانتقال منتجات البلدين عن طريق القوافل، أو بوسيلة أخرى، وذلك بالنسبة لانتقال الأشخاص من البلدين.

المادة الأربعون: وتشير إلى أن قافلة الحجاج المتجهة إلى مكة، ستكون محمية عند وصولها إلى القاهرة، وبالتالي ترافق لغاية السويس وسيكون لها نفس الوضع عند الرجوع إلى مصر.

المادة الحادية والأربعون وتشير هي الأخرى إلى: أن البضائع التي تخص فرنسا، وتنزل في طرابلس أو بنغازي أو درنة، لها أن تمر إلى مصر عن طريق القوافل، وتلك التي تصل إلى مصر يمكن لها أيضاً أن تمر، وبالتالي تشحن إلى موانىء فرنسا سواء كانت تخص الحكومة أو الأشخاص[1].

وكان هذا هو الهدف الذي سعى إليه (نابليون) من وراء عقد تلك المعاهدة وان كانت هذه المعاهدة ظلت حبراً على ورق بعد خروج الفرنسيين من مصر، واستتباب الأمن العام.

وعلى كل حال، فإنه بعد التوقيع على هذه المعاهدة بمدة قصيرة، وبالتحديد في الثالث والعشرين من يونيو سنة 1801م، قدم أسطول فرنسي يتكون من سبع بوارج وفرقاطة وسفينتين على ظهره خمسة آلاف جندي تحت قيادة «غانتيوم GANTEAUME» للنزول بالقرب من الإسكندرية، إلا أنه عجز عن الوصول إلى الإسكندرية بسبب توجد الأسطول البريطاني حول المدينة، مما دفعه إلى أن يغير اتجاهه إلى درنة، لعله يستطيع نقل جنوده عن طريق البر،

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: المواد الإضافية لمعاهدة السلام المعقودة بين الباشا وفرنسا مجلد (31). انظر الملحق وثيقة رقم (2).

ولكنه لم يتمكن من الرسو في درنة، وذلك بسبب ما لقيه من مظاهرات الأهالي العدائية ضده، حيث أسرع هؤلاء بسلاحهم إلى الشاطىء في محاولة لمنع رسو الأسطول[1] مما اضطر (غانتيوم) إلى العدول عن مشروعه، وعاد بأسطوله إلى طولون.

ويرجع سبب فشل (غانتيوم) في إنزال جنوده في درنة للأسباب الآتية: إن التدابير التي اتخذها الباشا لتسهيل نزول الجنود الفرنسيين للبر كانت غير فعالة، بالإضافة إلى عدم وجود بيك درنة في مقر عمله، مما كان له أكبر الأثر في إعاقة نزول الأسطول، لأن الأوامر التي بعث بها إليه: (يوسف باشا) لتسهيل مهمة (غانتيوم) لم يكن قد تسلمها بعد، ثم إن (غانتيوم) لم يعمل بنصائح كل من (ناودي) والقنصل (بوسييه) حيث أشارا بإنزال الجنود والإمدادات والذخائر المرسلة إلى الجيش الفرنسي في مصر في ميناء طبرق[2].

وفي محاولة من الباشا لتأكيد العلاقات مع فرنسا، وخصوصاً بعد فشل إنزال الجنود والإمدادات، فقد أصدر الباشا أوامره بعزل بيك درنة، باعتباره مسؤول عن هذا الحرج الذي لحق بالباشا، كنوع من إرضاء الفرنسيين.

واستمرت العلاقات بين الباشا والفرنسيين، حتى إنه في الثاني عشر من اكتوبر سنة 1801م. وبعد ظهور مقدمات الاتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانية، بحيث أصبح خروج فرنسا من مصر أمراً لا مفر منه بل أصبح في حكم الأمر الواقع، وبالتالي فإن البنود التي تتعلق بحرية تنقل الفرنسيين بين ليبيا ومصر لم يعد لها أي فاعلية، من أجل هذا فإن تاليران وزير خارجية فرنسا طلب من المندوب الفرنسي (ناودي) القيام بعمل نص جديد لهذه المعاهدة بحيث لا تظهر فيها البنود المذكورة سابقاً، لذلك فإن (ناودي) عندما طالب بإلغاء هذه

---

(1) محمد فؤاد شكري: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر القاهرة د. ت 374.

(2) خطاب ناودي المبعوث السري لفرنسا في طرابلس إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ 17 نوفمبر سنة 1801 نقلاً عن ميكاكي مرجع سبق ذكره ص 151.

المواد، رفض الباشا ذلك بحجة أن بقاء هذه المواد دليل على تعلقه بفرنسا، وبرهان على صداقته المخلصة (لبونابرت) تلك الصداقة التي خاطر في سبيلها بشعبيته وعرشه بل وبحياته أيضاً[1].

ويذهب البعض[2] إلى أن الباشا كان يرى ضرورة الاحتفاظ بصداقة الجمهورية الفرنسية، لكي يحصل على تأييدها له في حالة وقوع أي نزاع مع تركيا، ولهذا الغرض: أظهر ارتباطه بالحكومة الفرنسية بطريقة علنية، وبصورة غير مألوفة، فزار (ناودي) مرتين بصورة رسمية، ومنع «السنيور دي سوزا S. DE SOUZA» قنصل أسبانيا من وضع الآباء والفرنسسكان تحت حمايته، وكانت المادة التاسعة والعشرون من المعاهدة المعقودة مع فرنسا، تنص على بقائهم تحت حمايتها، وأراد أن يثبت بالأدلة أنه في أحرج الأوقات لم تبق أسرة القرمانلي صديقة لفرنسا فحسب، بل إنها أيضاً قد خاطرت بمخاصمة السلطان ورعاياه، وسهلت ـ بالقدر المستطاع ـ غزو مصر بواسطة الجيش الفرنسي.

ولذلك فإن فرنسا أرادت أن تبرهن هي الأخرى على حسن نواياها تجاه (يوسف باشا) وتقديرها له، فأرسلت إليه هدايا ثمينة مع القنصل (بوسييه) الذي عاد إلى طرابلس، وفي الوقت نفسه أرسلت إليه السفينة «السبيرانس L'ESPERANCE» تعويضاً عن السفينة الليبية التي أحرقها الأسطول الفرنسي قبل ذلك بسنتين عند مروره إلى مالطا.

وهكذا نرى أن كلا الطرفين كان حريصاً على مصالحه، ففرنسا تريد مسالمة (يوسف باشا) لكي تضمن سلامة جيشها في مصر وتأمين وصول الإمدادات إليه، عبر الأراضي الليبية، لأنه المنفذ الوحيد الذي يمكن لفرنسا عن طريق الاتصال بجيشها في مصر.

أما بالنسبة (ليوسف باسا) فإنه يريد أن يكسب من وراء ذلك فوائد مالية

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 97 ـ ص 98.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 152 ـ ص 153.

لتحقيق المشاريع الاقتصادية في البلاد، وتغطية العجز، المالي فيها. خاصة وأن بعض الدول الأجنبية أخذت تتأخر في دفع الإتاوات التي عليها، هذا بالإضافة إلى أطماعه في مناصرة فرنسا له بعد المواقف ـ التي أشرت إليها سابقاً ـ والتي اتخذها ضد بريطانيا والدولة العثمانية.

(د) سقوط نابليون بونابرت وعودة نشاط السفن الليبية ضد السفن الفرنسية:

غير أن الظروف السياسية والأحداث التي طرأت بعد ذلك لم تكن في صالح (يوسف باشا القرمانلي) مما جعله يتخلى عن مواقفه ومؤازرته لفرنسا، خاصة وأن الأسطول الفرنسي لم يكن قادراً على محاربة الأسطول البريطاني، بعد تحطيمه في موقعة (الطرف الأغر)[1] سنة 1805م، لذلك فإن الباشا لم يعد يخشى فرنسا حليفته القديمة، حيث إنه أدرك أن (نابليون بونابرت) لم يعد قادراً على توجيه أي حملة بحرية ضده، وأنها لن تتمكن من معاقبته بعد اليوم، كما أن الانتصارات التي حققتها جيوش فرنسا في أوروبا، قللت من سمعة فرنسا في نظر الباشا، لأن مثل تلك الانتصارات، كما معناها زوال بعض الدول التي كانت قد تعهدت بأن تدفع له جزية سنوية، لضمان سير سفنها في البحر، إما بإندماجها في فرنسا أو تبعيتها لها مثل هولندا[2].

ثم إن إنشاء مملكة إيطاليا التي اتسعت على التوالي بإنضمام البندقية وجنوا ومملكة (انروريا) ودلوة الكنيسة، وتولى (جوزيف بونابرت ويواقيم) عرش نابلي، واعتلاء لويس بونابرت عرش هولندا، ثم انضمامها إلى فرنسا وتأسيس الدولة الأسبانية.

كل ذلك كان موضع محادثات رسمية بين القنصل (بوسييه) والباشا، الذي كان ـ رغم علمه بذلك ـ يؤكد حقه في الجزية السنوية المستحقة له عند كل من

---

(1) تقع على الساحل التركي جانب الدردنيل.

(2) مجلة العالمين الفرنسية: مرجع سبق ذكره ص 22.

هولندا ونابلي. ولم يكن يخفي سخطه واستياءه من أن سفن هذه الدول، كانت تستفيد بالمعاهدات المبرمة بين فرنسا وحكومة طرابلس، دون أن تدفع أي مقابل لذلك[1].

وبذلك انصبت على رأي القنصل الفرنسي جميع الآثار التي ترتبت على غضب الباشا، الذي أمر بالقبض على القنصل الهولندي. حيث لم يطلق سراحه إلا بعد أن دفع (بوسييه) مبلغ خمسة آلاف قرش استيفاء للإتاوات المفروضة على هولندا والتي لم تدفع في موعدها المحدد[2].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: فإن نصوص المعاهدة التي عقدت في مدينة «أميان AMIEN» الفرنسية، كان من المفروض أن تعيد جزيرة مالطا إلى فرنسا (القديس يوحنا) إلا أن البريطانيين احتفظوا بها، واستولوا عليها نهائياً، وبمجرد أن استقروا فيها أصبح علمهم موضع تقدير من ولايات شمال أفريقيا وخاصة ليبيا، نظراً لقربها من الجزيرة، وخشية المدافع البريطانية، أضف إلى ذلك التصرفات غير المشروعة التي كان يقوم بها القراصنة الفرنسيون ضد السفن الليبية، والتي أدت إلى اشتعال الكراهية ضد فرنسا، إلى درجة أن الباشا ـ ورغبة منه في مجاملة أعداء فرنسا ـ كان يأمر بإعادة كل الغنائم التي كان القراصنة الفرنسيون يدخلون بها إلى ميناء طرابلس، في حين أنه صار يعتبر الغنائم التي سلبت من الفرنسيين غنائم مشروعة[3].

ولا شك في أن هذه الأحداث التي طرأت على الساحة قد سببت المشاكل العديدة للقنصل الفرنسي (بوسييه) فمنها تغيير موقف الباشا من ناحيته، بعد أن

---

(1) خطابات القنصل الفرنسي بوسييه إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ 8 أكتوبر سنة 1806م و 3 مارس سنة 1807م، و 3 مارس سنة 1807م، و 10 ديسمبر سنة 1809م و 4 يونيو و 15 يوليو و 2 أكتوبر سنة 1810م نقلاً عن: ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 167 ـ 168.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 566.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 565.

كان صديقاً حميماً له أصبح يصب عليه الإهانات، ولم يهتم بالاحتجاجات التي يقدمها، ولم يعد يلبي له طلباً، مما جعل هذا القنصل يطلب من حكومته إعفاءه من منصبه، وكتب إلى «الدوق دي بسانو PUEU DE BASSANO» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 24 ديسمير سنة 1812م، أوضح له الظروف والملابس التي أصبح يمر بها، وأنه غير محترم الكلمة، وأن الباشا لم يعد يبدي له أي اهتمام، ولم يعد ينظر إلى الاحتجاجات التي تقدم له، وأنه أصبح لا يهتم بمصالح فرنسا، بل أنه يسخر من كل تهديد قائلاً: إن رمال ملكة طرابلس المتنقلة ليست غنيمة جذابة في نظر بونابرت[1].

وبموت (بوسييه) وسقوط حكم (نابليون بونابرت) وعودة أسرة البوريون إلى الحكم في فرنسا. أعرب يوسف باشا عن امتنانه وسروره لكل من «ديلا بورت DE LAPORTE» و «بنيل PINEL» بمناسبة عودة أسرة (بوربون) التي وضعها بأنها: (أقدم صديق للأسرة القرمانلية).

وقد تولى (ديلا بورت) مهام القنصلة مؤقتاً، حتى يتم تعيين قنصل جديد خلفاً لبوسييه، وقد كان (ديلا بورت) يشتغل في منصب مستشار وترجمان القنصلية وهو أول من رفع علم أسرة (البوربون) في طرابلس، حيث حيته المدفعية الليبية ابتهاجاً بهذا التغيير، أما ما ادعاه (يوسف باشا) من أن هذه الأسرة أقدم صديق للأسرة القرمانلية، فقد أثبت عكس ذلك: حيث أنه طالب (ديلا بورت) بتسديد ثمن طلقات المدافع التي أطلقها لتحية علم هذه الأسرة الصديقة، معللا ذلك بأن الدول الأخرى - بدون استثناء بما فيهم بريطانيا - اعتادت على تسديد الطلقات التي تطلقها المدافع الليبية لتحيتها. وقد حاول (ديلا بورت) - ولكن دون جدوى أن يجعل الباشا يتنازل عن ذلك، مستنداً إلى البند الرابع والأربعين من المعاهدة الأخيرة الذي يستثنى فرنسا من دفع هذه الضريبة، إلا أن الباشا رد عليه قائلاً: إن الاطاحة بـ (بنابليون بونابرت) يبطل

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 169.

التمسك ببنود تلك المعاهدة، الأمر الذي أدى إلى الانصياع لرغبة الباشا في هذا الصدد[1].

وعلى أية حال، فإن (يوسف باشا) لم تكن تهمه إلا مصلحة بلاده، أما عن صداقة الحكومات. فإنه من الممكن أن يتغاضى عنها، خاصة الدولة التي لا يخشى بأسها، ويعتقد أن باستطاعته أن يتصدى لها، إذا ما حاولت الاعتداء عليه، كما يمكنه أن يقنع مفاوضيه إذا احتج عله في ذلك، لأن يوسف باشا معروف عنه المراوغة والدهاء، أما الدولة التي يخشى بأسها: فإنه يتساهل معها، ويحاول أن يكسب ودها لكي يضمن نصرتها له، كما كانت سياسته تجاه فرنسا في عهد (بوتابرت) أما بعد سقوطه فإنه قد غير سياسته تجاه فرنسا، وأنه أصبح لا يخشى بأسها، حتى إنه لم تمض عدة أشهر على استلام أسرة (البوربون) الحكم في فرنسا، حتى أخذ يشجع بحارته على الاعتداء على السفن الفرنسية، لدرجة أن تمكنت هذه السفن من الاستيلاء على السفينة الفرنسية «الالياس ALLANCE» من ميناء «دييب DIEPPE» الفرنسي الواقع على بحر المانش، وكانت حجتهم في ذلك: أن هذه السفينة لم يكن لديها دلائل على أنها تابعة لفرنسا، ودللوا على ذلك بأن أوراقها الرسمية كانت مطموسة، حتى أن شعار الإمبراطور الفرنسي قد محي من عليها[2].

وعلى الرغم من الاحتجاجات التي تقدم بها (ديلا بورت) (ليوسف باشا) فإنها لم تلق أي اهتمام، حيث أن الأخير اعتبر أن هذه السفينة غنيمة، ولا يمكن التنازل عنها، أما طاقم السفينة الذي تم أسرهم عقب الاستيلاء عليها: فإن (ديلا بورت) قد حاول إطلاق سراحهم، إلا أنه لم ينجح في ذلك.

وعلى الرغم من هذه المحاولات اليائسة، فإن الباشا لم يوافق على إطلاق سراح الأسرى ولا الإفراج عن السفينة.

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 568 ـ ص 569.
(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 569.

وفي أول سبتمبر سنة 1815م، وصل إلى طرابلس السيد «مير MURE» القنصل الجديد لفرنسا في طرابلس، بعد انقضاء المائة يوم والإطاحة (بنابليون بونابرت) للمرة الثانية، فاستقبله الباشا استقبالاً حسناً، وكان (مير) كبير السن، قوي الشخصية، شديد الحذر، حتى إنه في أول مقابله له مع الباشا استطاع الحصول على قرار من الباشا بالإفراج على السفينة الفرنسية (الالياس) المستولى عليها، وتسريح طاقمها، وعلى الرغم من ذلك: فإن السفن الفرنسية التي كانت موضع احترام (يوسف باشا) لم تسلم من اعتداءات السفن الليبية، فقد تم الاستيلاء على سفينة فرنسية أخرى.

ومع هذا يمكن القول بأن السنوات التالية لسنة 1805م وحتى سنة 1814م كانت سنوات ازدهار عظيم بالنسبة لحكومة طرابلس الغرب والأسرة القرمانلية، سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية نشاط السفن الليبية، خاصة بعد سقوط نابليون بوتابرت، وإقرار السلام في أوروبا، وعرف (يوسف باشا) كيف يستفيد من قضية الصراع الدولي إلى أقصى حد ممكن[1].

أما السفن البريطانية: فكانت وحدها موضع احترام السفن الليبية، والسبب في ذلك واضح ومفهوم، وهو أن بريطانيا بعد أن بسطت سيادتها على مالطا، أصبحت تشكل خطراً شديداً على الباشا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: فإنها كانت تأخذ من حكومة طرابلس الغرب ما يلزمها لتموين الجزيرة، ومن خلالها، يمكن للأسرة القرمانلية أن تجني أرباحاً طائلة، خاصة وأن بريطانيا أخذت ترسل سفناً حربية إلى مياه طرابلس[2].

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 170.

(2) نفس المرجع ص 127 ص 173.

الفصـل الثالث بريطانيا والنشاط الليبـي

* نشاط السفن الليبية ضد بريطانيا في البحر المتوسط في عهد أحمد باشا القرمانلي.

* نشاط السفن الليبية ضد بريطانيا في البحر المتوسط في عهد محمد باشا القرمانلي ومعاهدة 1751م.

* نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط ضد بريطانيا في عهد علي باشا القرمانلي.

* نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط ضد بريطانيا في عهد يوسف باشا القرمانلي.

* موقف المؤتمرات الدولية من النشاط البحري الليبـي.

(أ) مؤتمر فيينا.

(ب) مؤتمر «أكس لاشابل AIX LACHAPLLE.

وفي أول سبتمبر سنة 1815م، وصل إلى طرابلس السيد ميير [illegible]
القنصل الجديد لفرنسا في طرابلس، بعد القضاء البائد يوم (الإطاحة [illegible]
(بونابرت) للمرة الثانية، فاستقبله الباشا استقبالاً حسناً، وكان (أي) كبير [illegible]
قوي الشخصية، شديد الحذر، حتى إنه في أول لقاء له مع الباشا [illegible]
الحصول على قرار من الباشا بالإفراج على السفينة الفرنسية (الأبلار) [illegible]
عليها، وتسليم [illegible]
مواضيع احترام (يوسف باشا) لم تسلم من انتقادات السفن الليبية [illegible]
الاستيلاء [illegible]

ومع هذا يمكن القول بأن السنوات الثمانية لسنة 1805م وحتى
سنة 1814م كانت سنوات ازدهار عظيم بالنسبة لحكومة طرابلس الغرب
والأسرة القرمانلية، سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية [illegible]
الليبية، خاصة بعد سقوط نابليون بونابرت وإقرار السلام في أوروبا، و[illegible]
(يوسف باشا) كيف يستفيد من قضية الصراع الدولي إلى أقصى حد [illegible]

أما السفن البريطانية، فكانت وحدها موضع [illegible]
والسبب في ذلك يرجع [illegible]
بالعطاء، أصبحت تشكل خطراً شديداً على الباشا، علاوة (1)، ومن
أخرى: فإنها كانت [illegible] مع حكومة طرابلس الغرب ما بين [illegible] الجزيرة
ومن خلالها، يمكن للأسرة القرمانلية أن تجني أرباحاً طائلة، خاصة و[illegible]
بريطانيا أخذت ترسل سفناً حربية إلى مياه طرابلس (2).

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 176.
(2) نفس المرجع ص 127 [illegible] 173.

الفصل الثالث
بريطانيا والنشاط الليبي

* نشاط السفن الليبية ضد بريطانيا في البحر المتوسط في عهد أحمد باشا:

عقب قيام الأسرة القرمانلية سنة 1711م واستلام أحمد باشا مقاليد الحكم في البلاد، ازداد نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط، وزاد دخل البلاد من جراء ذلك النشاط، نظراً لتغير الأحوال السياسية، خاصة في أوائل القرن الثامن عشر، عندما بدأت الأنظار تتحول إلى البحر المتوسط كطريق جديد أقرب إلى الهند.

ولقد كان لهذا التغير أثره على بريطانيا، والذي كان من أهم مظاهره: ازدياد اهتمامها بالبحر المتوسط أكثر من غيرها، إذ أصبح مجالاً رئيسياً لسفنها، بعد أن كانت تقتصر على استخدام رأس الرجاء الصالح رغبة في الابتعاد عما يجري في حوض البحر المتوسط من اعتداءات تشنها سفن شمال أفريقيا ضد الدولة الأجنبية الأخرى، حتى تكون على علاقة طيبة بالدولة العثمانية.

ونظراً لتغير الظروف والملابسات التي طرأت في البحر المتوسط خلال هذه الفترة، وازدياد نشاط فرنسا، لذا فقد رأت بريطانيا أن لا تترك المجال في البحر المتوسط لفرنسا وحدها، حتى لا يكون لها الأسبقية، ولا بد أن تحجب عنها هذه السيادة، خاصة وأن الدولتين أصبحتا في حالة حرب ضد بعضهما البعض، وإضافة إلى ذلك: رغبة بريطانيا في إقامة علاقات مع دول شمال أفريقيا.

ومن خلال ذلك يمكن لبريطانيا الدخول إلى أفريقيا عن طريق الأراضي الليبية، وبالتالي تكون بريطانيا قد حققت هدفين:

الهدف الأول: السيادة في حوض البحر المتوسط.

الهدف الثاني: التوسع في أفريقيا وقطع خط الرجعة عن بقية الدول الأجنبية الأخرى، خاصة بعد أن تكسب حكام ليبيا بجانبها، وقد أدركت بريطانيا أن سفنها في البحر المتوسط سوف تتعرض للاعتداءات من قبل السفن الليبية، وبقية سفن شمال أفريقيا[1].

وبهدف الحد من هذا النشاط، فإن بريطانيا أخذت تعمل على عقد الاتفاقات مع حكام الأسرة القرمانلية لتأمين سير سفنها عبر البحر المتوسط.

ففي العاشر من أبريل سنة 1730م وصل إلى ميناء طرابلس أسطول بريطاني يتكون من أربع سفن بقيادة الأميرال «كافنديش AVNDISH» وقد تمكن هذا القائد في الثاني عشر من أبريل سنة 1730م من عقد اتفاقية صلح مع (أحمد باشا القرمانلي) بهدف تأمين الأسطول البريطاني في البحر المتوسط، وإقامة علاقات ودية بين البلدين[2].

وعقب ذلك، لم يقع أي اعتداء ضد السفن البريطانية من قبل السفن الليبية، لأن (أحمد باشا) أخذ يبتعد عن الاصطدام بسفن بريطانيا وفرنسا، خاصة بعد أن بدأت السفن البريطانية والفرنسية تكثر من اعتداءاتها ضد بعضها البعض قبل أن تعلن الحرب رسمياً.

ويرجع سبب توقف اعتداءات السفن الليبية ضد سفن هذه الدول: أن (أحمد باشا القرمانلي) لا يريد أن يزج بسفنه في هذه الحرب، خشية تورطه في هذا الصراع الذي يمكن وقوعه بين لحظة وأخرى، وبالتالي عليه أن ينحاز إلى

---

(1) جون رايت: مرجع سبق ذكره ص 98.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 64.

بريطانيا أو فرنسا، لذلك فإنه فضل الحياد التام، لأنه لو ناصر إحدى الدولتين وانهزمت تلك الدولة فإنه بعد ذلك يكون قد خسر هذه الجولة، وبالتالي تقف هذه الدولة ضده، وتسخر له أساطيلها لضربه، ويتجلى هذا فيما حدث في خريف سنة 1744م، عندما أخذت سفينة بريطانية تتحرك أمام مدخل الميناء لمطاردة السفن الفرنسية، ولما كان الباشا يخشى قوة البحرية البريطانية، فإنه لم يجرؤ على اتخاذ أية إجراءات لضمان حرية دخول السفن المطاردة، كما لم يمنع قباطنة السفن الفرنسية التي كانت لاجئة في ميناء طرابلس من مهاجمة السفن البريطانية، وإرغامها على الفرار، وكذلك لم يمنعها من أسر سفينة تجارية كان يرفرف عليها علم بريطاني [1].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى: فإن الباشا تربطه معاهدة صلح مع بريطانيا، لذلك فإنه أراد التمسك بهذا الصلح، ولو خلال هذه الفترة الحرجة، نتيجة للصراع الدائر بين بريطانيا وفرنسا، لأجل هذا: فإن الباشا اتخذ موقفاً محايداً تجاه الدولتين، وإن كان هذا الموقف أغضب فرنسا، لأنها اعتبرت ذلك تواطؤاً من قبل (أحمد باشا) مع بريطانيا، واستمر هذا الموقف على هذه الصورة حتى وفاة (أحمد القرمانلي) وتولية ابنه (محمد باشا القرمانلي) عام 1745م.

*** نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط ضد بريطانيا في عهد محمد باشا القرمانلي ومعاهدة سنة 1751م:**

وبعد أن تولى مقاليد الأمور في البلاد (محمد باشا القرمانلي) عقب وفاة والده: تعهد للدول الأجنبية باحترام كل المعاهدات والاتفاقات التي عقدت في عهد والده وأنه سيسلك السياسة التي انتهجها والده.

ولم يكن (محمد باشا) ميالاً للحروب، فظل يتمسك بحالة السلم، وكان غيوراً على قواته البحرية فحرص على جعلها في حالة راقية، كما عمل على تضخيم أسطوله.

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 81 ـ ص 82.

ولقد تمتعت بلاده من حيث مدى قوتها البحرية بسمعة طيبة[1].

وفي الوقت الذي حرص فيه (أحمد باشا) على عدم تعرض أسطوله للسفن الأجنبية فإن قواد سفنه لم يلتزموا بذلك وأخذوا يختلسون بعض الاعتداءات ضد السفن الأجنبية، خاصة بعد أن قرر أعضاء ديوانه: استئناف نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط، وان كان (محمد باشا) استطاع الحصول منهم ـ بعد مجادلة طويلة ـ على استثناء سفن كل من: بريطانيا وفرنسا، لأنهما الدولتان اللتان كان يخشى بأسهما.

ومع هذا فإن السفن البريطانية والفرنسية، لم تسلم من تلك الاعتداءات التي تشنها السفن الليبية.

ونتيجة لتزايد الحوادث مع مختلف الدول الأجنبية، وازديادها عن ذي قبل: فإن الباشا أخذ يعمل على تقديم الترضيات عن الأضرار التي كان يحدثها بحارته، وكان يأمر بإعادة السفن المستولى عليها[2].

ولما تأكدت بريطانيا أنها قد فشلت عن طريق الوسائل الدبلوماسية، وأن الاعتداءات من قبل السفن الليبية قد عادت إلى حالتها الأولى، عندئذ أرسلت بريطانيا أسطولاً بقيادة الأميرال «اجستوكبل AUGUSTOKEPPEL» 29 أغسطس سنة 1751م، حيث طلب من (محمد باشا) عقد معاهدة سلام جديدة بين البلدين، وبعد مفاوضات طويلة بين الطرفين تم توقيعها في التاسع عشر من سبتمبر سنة 1751م[3].

وإذا كانت بريطانيا قد عادت مرة ثانية إلى عقد معاهدة جديدة، فقد كان ذلك مقروناً بالقوة العسكرية، بعد أن تأكدت السياسة البريطانية أن الإقدام على

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 455.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 86.

(3) راجع نص مواد هذه المعاهدة في ملحق كتاب ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 80 إلى ص 12 جمع كمال الدين الخربوطلي.

عقد أية معاهدة من غير أن يشعر القرمانليون بالخوف من بريطانيا أمر قد يضاعف من رغبة الأسطول الليبـي في مزيد من الاعتداء.

ووفقاً لهذه المعاهدة، فقد نصت مادتها الأولى: على أن يسمح للسفن البريطانية بشراء: الحنطة والشعير والمؤمن المتنوعة بأثمان مقررة متفق عليها، وشحنها إلى جزيرة (ماهون)[1].

أما المادة الثانية: فإنها عالجت مشكلة التفتيش عن الهوية والتحقق منها، حيث أنها أعطت الحق للسفن الليبية في الاطلاع على جوازات المرور، والتحقق من صحتها، ويسمح للسفن البريطانية بالابحار بعد السلام على بعضهم سلام الأصدقاء، أما إذا ما صدر من بحارة ليبيا ما يخالف ذلك ـ رغم صحة تلك الجوازات ـ فإن الحكومة الليبية تتعهد بتأديب بحارتها المعتدين، وكذلك الحال بالنسبة للبحارة البريطانيين إذا ما اعتدوا، فيكاتب الباشا ملك بريطانيا لعقاب البحار البريطانيين المعتدين.

أما المادة الثالثة: فإنها قد عالجت مشكلة الأسرى، حيث إنها كانت تسبب مشاكل كبيرة بين الدولتين، ففي حال رسوّ السفن البريطانية في ميناء طرابلس، تتحفظ الحكومة الليبية على الأسرى خوفاً من هروبهم إلى السفن البريطانية، وفي حالة فرار أحدهم ولجوئه إلى تلك السفن، فليس من حق حكومة طرابلس طلب إرجاعه.

ونظراً لأن بريطانيا تريد التحكم في تجارة البلاد، وعدم دفع ضرائب للحكومة الليبية، بل تدفع هذه الأخيرة ضرائب لبريطانيا، فقد نصت المادة الرابعة حق التجار من رعايا بريطانيا في طرابلس.

بيع البضاعة الواردة من الخارج في دار القنصلية، ويحصل القنصل الضرائب منهم، ولا شك أن هذه المادة تبين مدى ضعف شخصية الباشا أمام بريطانيا.

---

(1) تقع في جزر البليار الاسبانية في المحيط الأطلسي.

أما المادة السادسة: فإنها أعطت للقنصل البريطاني حق رفع علم بلاده على الزورق الذي يركبه إلى السفن البريطانية، كما أعطت هذه المادة للقنصل البريطاني، الحق في أن يرافقه أثناء سفره ترجمانه وسمساره، وله الحق في عزلهم متى شاء.

ونصت المادة السابعة: على تعهد الحكومة الليبية في حالة نشوب حرب بينها وبين بريطانيا بأنه لا يحق لها الاعتداء على القنصل البريطاني ورعاياه، ولا يحق لها منعهم من السفر إلى أي مكان يريدونه خارج البلاد.

كما يتعهد بحارة الطرفين بألا يعتدي كل منهما على الآخر، أو أخذ أموالهم إذا وجدوا في سفن الأعداء، بل عليهم أن يؤمنوا على حياتهم ويساعدوهم للوصول إلى المكان الذي يرغبونه، أما إذا وجدوا يعملون كبحارة في تلك السفن المعادية فيعاملون معاملة الأسرى، وهو ما أشارت إليه المادة الثامنة.

أما إذا كان أحد التجار البريطانيين في طرابلس قد أفلس، أو عليه دين لأي ليبي، وهرب وترك البلاد، فإن القنصل غير ملزم بدفع ما عليه من ديون، كما نصت عليه المادة التاسعة.

وقد نصت المادة العاشرة على أنه: في حالة خروج سفن الباشا، أو سفينة من ميناء طرابلس لجولة بحرية، يتعهد بألا يسمح لأي سفينة أجنبية داخل الميناء بالخروج، إلا بعد ثمانية أيام.

كما أوضحت المعاهدة أنه: في حالة حدوث نزاع في عرض البحر، بين السفن الليبية والبريطانية، وفي حالة التحقيق في ذلك فإنه: يتم عن طريق هيئة تحكيم من الطرفين، بعد إبلاغ ذلك إلى الجهات المختصة.

كما أعطت هذه المعاهدة في المادة الثانية عشرة للقنصل البريطاني ورعايا بريطانيا أولوية المعاملة على غيرهم من رعايا الدول الأخرى.

كما أنه لا يحق للحكومة الليبية أخذ رسوم جمركية على البضائع البريطانية التي يحضرها التجار البريطانيين إلى طرابلـس، مثل (المدافع والبنادق والمسدسات والحراب والسيوف والبارود والقنابل والرصاص والحديد وحبال السفن والكبريت وأخشاب السفن وأعمدتها وأقمشة الشراع والكوريك والقمح والشعير والمسكت[1] والبنادق الصغيرة) وكذلك الغنائم التي تتحصل عليها السفن البريطانية من أعدائها وتأتي بها لبيعها في طرابلس، فلا يحق للحكومة الليبية أخذ عوائد عليها، وهو ما أشارت إليه كل من المادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة.

كما أن المادة الخامسة عشرة: أعطت القنصل البريطاني الأسبقية على جميع القناصل الأجانب وحق الدخول على الباشا قبل غيره لتهنئة الباشا في الأعياد والمواسم، كما أن السفن الليبية أثناء جولاتهـا البحرية، عليها أن تلتزم باحترام سفن جزيرة ميناء (ماهون) الحاملة للعلم البريطاني، والتي تحمل جواز مرور بريطاني وتعامل نفس معاملة السفن البريطانية، وإظهار احترام خاص لهذه الجزيرة، حيث لا يحـق للسفن الليبية أن تعتدي على سفن الأعداء في المياه الإقليمية لهذه الجزيرة، وهذا ما أشارت إليه المادة السادسة عشرة.

وفي حالة ما إذا أراد أحد البريطانيين اعتناق الإسلام، فإنه يرسل إلى القنصل، حيث يبقى عنده ثلاثة أيام، لسماع نصائح راهبه، فإن أصر على ذلك يقبل إسلامه، ويبدأ تلقينه مبادىء الإسلام، سواء كان أسيراً أم غير أسير، وهو ما أشارت إليه المادة السابعة عشرة.

وفي حالة وقوع نزاع بين اثنين من رعايا بريطانيا، يعلم القنصل بذلك ليقوم بالفصل بينهما، أما إذا كان أحد المتنازعين مسلماً، فتكون المحاكمة أمام محاكم الإيالة.

---

(1) نوع من القنابل.

وفي حالة ما إذا قتل بريطاني مسلماً عمداً، يصير القصاص شرعاً بمعرفة الباشا دون مراجعة القنصل، وفي حالة هروب المجرم: فإن القنصل غير مسؤول عن ذلك، بل السلطات المحلية هي المسؤولة عن البحث عنه، وهو ما نصت عليه المادة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة.

كما أوضحت هذه المعاهدة، مدى حرص بريطانيا على التفرقة بين إيالات شمال أفريقيا، وهذا ما تصبو إليه، حتى لا تكون لهذه الولايات أي نوع من الاتحاد ضدها، لأن أي نوع من الاتفاق يكون خطراً عليها، حيث أنها أجبرت الباشا على الالتزام بالحياد في حالة وقوع حرب بين بريطانيا والجزائر أو تونس، وذلك ما بينته المادة العشرون.

وكذلك لا يحق لحكومة طرابلس شراء أموال وغنائم وأسرى بريطانيا الذين، تأسرهم تونس أو الجزائر، ويأتون لبيعها في طرابلس، وهو ما أشارت إليها المادة الحادية والعشرون.

وفي حالة وفاة أحد رعايا بريطانيا: فإن المادة الثانية والعشرين تشير إلى أنه لا يحق لحكومة طرابلس التدخل في تركته بل للقنصل وحده الحق في جمعها وبيعها كيفما يشاء.

وفي حالة التقاء سفن بريطانيا وليبيا في البحر لا تتعرض لبعضها، بل يودعون بعضهم بمحبة وسلام، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة والعشرون.

أما في حالة ما إذا غرقت إحدى السفن البريطانية، وتحطمت في الميناء أو بالقرب منه: فإن المادة الرابعة والعشرين تشير إلى أن تحفظ حمولتها من الضياع وتتعهد حكومة ليبيا بالمحافظة على بحارتها، وتسليمهم والبضاعة إلى القنصل، بل ورد كل ما يغتصبه منها الناس، وتوضع البضاعة والبحارة في مكان مأمون حتى يسافروا إلى بلادهم.

ويمكن للسفن الليبية إذا صادفت سفناً تحمل العلم البريطاني في البحر،

أن يقوم بحارتها بإيقافها، وينزل منها شخص من أصحاب الدراية (الريس) وترجمانه في قارب، ويصعدان إلى السفينة، ويطلعان على هويتها وبعد ذلك يحق لهم السماح بالإفراج عنها أو مصادرتها إذا لم يكن لديها أي جواز مرور، وهو ما أشارت إليه المادة الخامسة والعشرون.

وكما أوضحت هذه المعاهدة أن لجميع السفن التجارية البريطانية حق المتاجرة، والدخول إلى ميناء طرابلس كلها، سواء كانت هذه السفن ملكاً للحكومة أو الشركات، وتحصل السلطات الليبية 3% رسوماً جمركية من قيمة تلك الحمولة، أما الأشياء التي تأتي بها السفن البريطانية ـ ولا يتم بيعها وترجع بها السفن ـ فلا يحق للحكومة الليبية أخذ ضرائب عن تلك البضائع المردودة، وهو ما نصت عليه كل من المادتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين من هذه المعاهدة.

أما المادة الأخيرة من المعاهدة وهي: المادة الثامنة والعشرون فتنص على أنه: إذا تلاقت سفن الطرفين في بعض الموانىء، فعليهم تبادل التحية وإقامة حفلات لتقوية المحبة، وتجديد الألفة، وحسن الضيافة وإظهار الولاء.

وحقيقة الأمر فإن معظم هذه المواد التي نصت عليها هذه المعاهدة: كانت لصالح بريطانيا، كما أنها أوضحت مدى ضعف شخصية الباشا، وخضوعه للنفوذ الأجنبي، وعدم قدرته على مقاومة الشروط البريطانية، وهيمنة المفاوض البريطاني وفرض شخصيته على الباشا أثناء المفاوضات، وإجباره على توقيع هذه المعاهدة التي لم تكن لصالح بلاده، كما أوضحت هذه المعاهدة. مدى الأهداف التي تسعى إليها بريطانيا، للقضاء على البحرية الليبية، والتفرقة بينها وبين ولايات الشمال الأفريقي.

ومنذ ذلك الحين: فإنه لم يحدث أي اعتداء ضد السفن البريطانية من قبل السفن الليبية إلا في عهد (يوسف باشا القرمانلي) الذي في عهده استطاعت السفن الليبية أن تكثف نشاطها ضد السفن البريطانية، بفضل ذكاء وسياسة

يوسف باشا) التي رسمها لنفسه ولحكومته.

*** نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط ضد بريطانيا في عهد علي باشا القرمانلي:**

وعندما تسلم علي باشا القرمانلي الحكم في البلاد سنة 1754م، اقترح أن يرسل مندوبين عنه إلى الدول الأجنبية التي لها مصالح في حوض البحر المتوسط، وذلك لتأكيد الاتفاقات والمعاهدات التي عقدت في عهد والده، وتأييد عقد اتفاقات جديدة[1].

ولعل الباشا كان يهدف من وراء هذا الاقتراح، إلى جعل ليبيا على قدم المساواة مع الدول الأجنبية، مما يمكنه من فرض ضرائب وإتاوات جديدة. إلا أن الدول الأجنبية رفضت هذا الاقتراح، بحجة أن ممثليها في طرابلس، قد أوكل إليهم عقد الاتفاقات، وكل ما من شأنه أن ينمي العلاقات مع ليبيا[2].

وعلى الرغم من ذلك، فقد أرسل الباشا مندوبين من قبله إلى بعض الدولة الأجنبية متمسكاً بوجهة نظره، وأثناء ذلك أخذت الدولة تقوم بتجديد بحريتها وبناء السفن الجديدة، والاستعداد للنشاط في البحر المتوسط، خاصة بعد اشتداد الحرب البحرية بين بريطانيا وفرنسا (والتي أطلق عليها حرب السنوات السبع (1756م ـ 1763م) فاستغلت السفن الليبية هذه الحرب، وأخذت تزاول نشاطها في البحر ضد السفن الأجنبية وذلك بغية تعويض الخسائر التي لحقت بها من جراء عقد بعض الاتفاقات التي حدت من نشاطهم.

ونتيجة لتزايد نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط، وتوصل كلا الدولتين ـ بريطانيا، وفرنسا ـ إلى إقرار السلام بينهما في صلح باريس عام 1763 م، قامت كل منهما على انفراد، بعمل حاسم لضمان الملاحة في

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 91.

(2) نفس المرجع ص 92.

حوض البحر المتوسط، حيث أصبح ميدان العمل أمام السفن الليبية صعباً للغاية، وتدهورت أحوال البحرية الليبية، وضعفت إمكاناتها المالية[1]، مما جعل الباشا يكثر من الإلحاح على الدول الأجنبية، طالباً منها الأموال والهبات عند تجديد المعاهدات، وتعيين كل قنصل أو استبدال قنصل بآخر، من أجل ذلك: أخذ يرسل المندوبين عنه إلى الدول الأجنبية[2].

ففي سنة 1765م أرسل الباشا مندوباً عنه هو (أحمد آغا) إلى بريطانيا لحل بعض الخلافات بين الدولتين، ولكن بعض مفاوضات طويلة لم يتمكن المندوب الليبي من التوصل مع بريطانيا إلى تسوية للخلاف، وخاصة فيما يتعلم بالديون البريطانية[3].

وعقب فشل المفاوضات وعدم التوصل إلى حل نهائي، فإن بريطانيا أرسلت القائد «هاريسون HARRSON» قائد أسطول البحر المتوسط إلى طرابلس فوصلها في مايو سنة 1766م لتسوية الخلافات بين البلدين، والحصول على ثمن السفينة «بورت ماهون PORT MANHON» التي استولت عليها السفن الليبية. وأثناء اجتماعه بالباشا تحصل منه على الترضيات الكاملة، وبعدها أبحر بأسطوله عائداً إلى بلاده، بعد أن ترك القنصل الجديد«ويلكي WILIKIE» الذي كان لرفقته ليحل محل القنصل «فريزر FRASER» الذي كان قد استدعى قبل ذلك بقليل إلى بلاده، لأنه كان قد أثار بمسلكه سلسلة من الحوادث الخطيرة مع قناصل الدول الأخرى[4].

وبعدها لم يحدث أي خلاف أو اعتداء من قبل السفن الليبية ضد السفن

(1) خطاب القنصل الدانماركي (سميث) إلى حكومته بتاريخ 29 أكتوبر سنة 1763 نقلاً عن رودلفوميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 95.

(2) نفس المصدر السابق.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 96.

(4) خطابا القنصل الدانماركي ح ـ أسميث إلى حكومته بتاريخ 10 و 24 مايو سنة 1766م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 96.

البريطانية خلال هذه الفترة، أو ما يعكر السلام بين البلدين، وان حدثت بعض الخلافات السبسيطة بين الباشا والقنصل البريطاني، إلا أنه تمكن من التغلب: عليها عندما أرسل سفيره (إبراهيم قورجي) إلى لندن، لتسوية تلك الخلافات[1]، وأثناءها لم تقدم السفن الليبية على أي عمل عدواني تجاه بريطانيا حتى بداية حكم (يوسف باشا).

*** نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط ضد بريطانيا في عهد يوسف باشا:**

ذكرت فيما سبق أن اهتمام بريطانيا بالبحر المتوسط في أواسط القرن الثامن عشر، ازداد عن ذي قبل، فكان من الطبيعي أن تتعرض سفنها لاعتداءات السفن الليبية، خاصة في عهد (يوسف باشا): الذي أولى كل اهتمامه بأسطوله، حيث أنه قام بصيانته، وزوده ببعض السفن ذات القدرة على الإبحار مدة طويلة[2]، وسلم قيادة هذا الأسطول لأشخاص يثق فيهم، ولا يشك في ولائهم، فكان طبيعياً أن يقوم هؤلاء البحار بمزاولة نشاطهم بكل حرية ضد كل السفن الأجنبية، خاصة بعد الحملة الفرنسية ضد مصر وموقف (يوسف باشا) منها، وموقف بريطانيا من (يوسف باشا) بسبب تماديه في مؤازرة (نابليون بونابرت) وقد سبق الحديث عن ذلك ـ أما بعد خروج الفرنسيين من مصر واستيلاء بريطانيا على جزيرة مالطا: فإن السفن البريطانية أصبحت تحظى باحترام من قبل السفن الليبية، والسبب في ذلك: أن بريطانيا منذ استيلائها على جزيرة مالطا، أصبحت تشكل خطراً كبيراً بالنسبة (ليوسف باشا) بالإضافة إلى أن (يوسف باشا) أصبح يصدر لهذه الجزيرة ما يلزمها من مواد غذائية، مقابل أرباح طائلة.

لذلك فإنه رأى أن من مصلحته عدم التعرض للسفن البريطانية خلال هذه الفترة، واستمرار السلام بين البلدين.

---

(1) خطاب القنصل الدانماركي ل ـ ك لوختر إلى حكومته بتاريخ 27 ديسمبر سنة 1774م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 99.
(2) مصطفى عبد الله بعيو: المجمل في تاريخ لوبيا ص 97.

أما من جانب بريطانيا فيرى البعض [1]: أنه بعد احتلالها لجزيرة مالطا، وتزايد قوة سفنها الحربية باستمرار، صارت تشعر بأنها أصبحت في وضع يسمح لها بإرغام حكومة طرابلس على احترامها، بيد أن بريطانيا كانت تجامل الباشا، لأنها كانت تستورد منه الحيوانات والمواد الغذائية الأخرى التي تحتاج إليها في تمويناتها، ومع ذلك: فإنه يتوقف عليها ـ وحدها ـ أمر وقف عمليات نشاط السفن الليبية التي كانت تتواصل يومياً، خصوصاً ضد سواحل نابلي وجنوا وسردينيا [2].

ونظرا لتزايد نشاط السفن الليبية ضد سفن الدول الأجنبية، فإن بريطانيا لم ترض عن هذا العمل العدائي، الذي رأت أنه ليس له مبرر.

أضف إلى ذلك أن معظم الدول الأجنبية وخاصة الصغري منها ـ توسكانيا وسردينيا، والدولة البابوية، وجنوا ـ أخذت تلجأ إلى بريطانيا لتحميها من تلك الاعتداءات، لذلك فإن بريطانيا أرادت أن تحسم هذا الأمر، فقررت إرسال حملة لولايات شمال أفريقيا ـ ومنها طرابلس [3] ـ للحد من هذه النشاط بقيادة «اللورد اكسموت LD EXMOUTH» وعقد معاهدة مع الباشا، وتعهد (يوسف باشا القرمانلي) ودايات شمال أفريقيا بالالتزام بقرارات (مؤتمر فيينا) والذي سوف يأتي الحديث عن ذلك فيما بعد.

ويقول البعض [4]: وقد حصل اللورد (اكسموت) من داي الجزائر، على أمر بإطلاق سراح الأسرى الذين أخذوا من جزائر بحر الأرخبيل ـ التي كانت في ذلك الوقت خاضعة لبريطانيا ـ وعلى توقيع الصلح مع نابلي وتورينو، كما حصل على وعد من بيك تونس بوقف نشاط سفنه ضد الدول الصغرى.

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 574.

(2) نفس المرجع جـ 2 ص 574.

(3) نفس المرجع جـ 2 ص 572.

(4) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 176.

ثم بعد ذلك أبحر الأسطول البريطاني متجهاً إلى طرابلس، حيث وصلها في السابع والعشرين من أبريل سنة 1816م، وفي اليوم الثاني: استقبله الباشا وابتدأت المفاوضات بين الطرفين، وقد استطاع اللورد (اكسموت) أن يحقق نجاحاً كبيراً خلال هذه المفاوضات، والسبب في ذلك: أن ما حققه (اكسموت) من نجاح كبير في كل من الجزائر وتونس، هو الذي ساعده على هذا النجاح الكبير في هذه المفاوضات، حيث إن (يوسف باشا) لم يتمكن من رفض أي مطلب تقدم به (اكسموت) إذ أنه في التاسع والعشرين من أبريل سنة 1816م تعهد بالآتي:

أولاً: الاعتراف بأن جزر الأيونيان وهانوفر تابعة للتاج البريطاني.

ثانياً: عدم استرقاق المسيحيين بعد ذلك.

ثالثاً: عقد صلح مع سردينيا، وصلح آخر لمدة عشر سنوات مع نابلي مقابل دفع مبلغ (5,000) خمسة آلف قرش، وتعيين قناصل لها في طرابلس، مقابل دفع مبلغ أربعة آلاف قرش، كهدية قنصلية عند بدء تعيين كل منهما، ودفع مبلغ مماثل عند تعيين أي قنصل بعد ذلك.

رابعاً: إطلاق سراح (590) خمسمائة وتسعين أسيراً ومائة وتسعين من سردينيا، ومن جنوا، وأربعمائة من نابلي مقابل دفع خمسين ألف قرش[1].

ويبدو من ذلك أن حملة (اكسموت) لم تحقق هدفها المرجو، وهو الحد من نشاط السفن الليبية وإن كانت قد فرضت على الباشا التعهد بألا يستعبد المسيحيين الذين يأسرهم بحارته بعد هذا التاريخ، والاعتراف بجزر الأيونيان وهانوفر بتبعيتهم لبريطانيا، وإن كان هذا لا يعني الباشا في قليل من كثير، ومع ذلك فإنه لم يفرض على الباشا منع بحارته من مهاجمة الدول الصغرى مثل ـ روما وتوسكانيا ـ وغيرهما من الدول الأجنبية، وبموجب هذه المعاهدة، فإن

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 8 مايو سنة 1816م مجلد 34.

السفن الليبية لم يفرض عليها عدم مزاولة نشاطها في البحر المتوسط.

ونتيجة لذلك: فإنه قد فرض على الدولتين الإيطاليتين - ولو في صورة مصغرة وبشكل ما - نظام دفع الجزية لتجنب الأعمال العدوانية من جانب البحارة الليبيين[1].

ويرى البعض أن عمل (اكسموت) هذا لم يخل من نقد من جانب الدول الأوروبية، ومن جهة أخرى: فإن (يوسف باشا) قد أبرم المعاهدة وفي نفسه كثير من سوء النية لاضطراره إلى الخضوع للقوة[2].

وعلى كل حال فما أن أقلع (اكسموت) بأسطوله متجهاً إلى بون - بعد أن استدعى إلى هناك نتيجة المذابح التي تعرض لها البريطانيون في المدينة المشار إليها - حتى بدأت السفن الليبية في مزاولة نشاطها، فاستولت على أربع سفن بابوية تابعة لروما، وتم أسر سفينة جديدة تابعة لتوسكانيا، مما يدل على أن (يوسف باشا القرمانلي) لا يريد الالتزام بتعهداته السابقة، وأنه اتخذ موقفاً عدائياً تجاه الدولة الأجنبية الصغرى، التي لم تلتزم بدفع الإتاوات المقررة عليها، على الرغم من أن (اكسموت) قد تمكن من قصف مدينة الجزائر في السابع والعشرين من أغسطس سنة 1816م، والزام داي الجزار بتوقيع معاهدة 30 أغسطس سنة 1816م، نص فيها على إلغاء استعباد المسيحيين[3].

لهذا فإن الدول الأجنبية رأت أنه من الأفضل التصدي لهذه الاعتداءات، والحد من نشاط السفن الليبية وبقية دول شمال أفريقيا عن طريق جماعي.

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 176.
(2) نفس المرجع ص 177 - ص 178.
(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 178.

* **موقف المؤتمرات الدولية من النشاط البحري الليبي:**

(أ) مؤتمر فيينا:

ويبدو من ذلك أن الدول الأجنبية قد عانت الكثير من أضرار السفن الليبية في البحر المتوسط، خاصة في عهد (يوسف باشا القرمانلي) مما جعلها دائماً تلبي طلباته لدفع الإتاوات، والهدايا السنوية مقابل سلامة سفنها في البحر المتوسط.

وعلى الرغم من شعور هذه الدول بأن في استجابتها لهذه المطالب، دليل على المذلة والمهانة، إلا أنها بقيت مدة طويلة عاجزة عن القيام بأي عمل موحد، يخلصها من هذا الخضوع والاستسلام لمشيئة حكام الشمال الأفريقي بصفة عامة (ويوسف باشا القرمانلي) بصفة خاصة[1].

ونظراً لما كانت تعانيه هذه الدول من مشاكل داخلية، نتيجة قيام الثورة الفرنسية والمبادىء التي أوجدتها هذه الثورة، والتي تتعارض مع النظم القائمة في ذلك الوقت فقد أخذ الفرنسيون يجاهدون لإنجاح تلك المبادىء في إيطاليا وغيرها من الدول، وإن كان النمساويون قد حاولوا إخمادها بكل وسيلة، وعليه فإن الحرب واقعة لا مفر منها، أما بريطانيا: فإنها بخير تحت قيادة الملك (وليام) والكل يعمل لإصلاح البلاد[2].

هذا من جانب، ومن جانب آخر: فإن الآثار التي خلفتها حروب (نابليون بونابرت) قد أثرت على السياسة الداخلية والخارجية لتلك الدول، مما جعل كل دولة تعالج مشاكلها مع حكام الأسرة القرمانلية، وخاصة (يوسف باشا) على انفراد ولكن بعد هزيمة (بونابرت) وسقوطه سنة 1814م. قررت الدول صاحبة

(1) عمر علي بن إسماعيل: انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ص 142.

(2) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: خطاب القنصل البريطاني (وارنجتون) إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 2 مايو سنة 1831 م تحت رقم: FO/60/51 039275

هذا الانتصار ـ بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا ـ عقد مؤتمر حُدد مكانه في مدينة (فيينا) لمعالجة المشاكل والمسائل التي من أجلها قامت الثورة الفرنسية وحروب (نابليون).

وكان جدول أعمال هذا المؤتمر يشتمل على الكثير من المسائل الهامة، والتي كان من بينهما: مسألة أمن البحر المتوسط، حيث الدول الصغرى ـ التي عانت كثيراً من أضرار نشاط السفن الليبية في حوض البحر المتوسط، وخاصة مملكة سردينيا ـ أن تعرض بواسطة وزير خارجيتها البارون «فاليزا VALLEZ» مسألة أمن البحر المتوسط على مؤتمر فيينا، ولم يستطع هذا المؤتمر الذي كان قد اهتم ـ بناء على طلب بريطانيا ـ بمسألة إلغاء تجارة الرقيق أن يهمل العبودية التي كان يرزح تحتها المسيحيون الذين يأسرهم عرب أفريقيا[1].

وقد أضافت بريطانيا هذا البند بناء على الرسائل التي تلقتها من قنصلها في طرابلس بإيقاف تجارة الرقيق، حيث إن هذا العمل بغيض للإنسانية، حيث يكبل حريتهم ويجعلهم تحت العبودية[2].

وكان من المتحمسين لهذه المسائل الأميرال «سيدني سميث SIDNEY» حيث أنه كان يطالب باتخاذ إجراءات لوضع حد لهذه الأمور التي كانت تجعل أوروبا موضوع السخرية، من أجل ذلك: فإنه في أغسطس سنة 1814م وجه مذكرة إلى الدول صاحبة الشأن، ذكر فيها أنه ليس من المعقول في الوقت الذي تبحث فيه مسألة تحريم تجارة الرقيق على سواحل أفريقيا ألا يهتم العالم بأعمال السطو التي يقوم بها المغامرون في الموانىء الشمالية، وطالب بتأليف أسطول دولي تقتصر أعماله على وضع حد للغزو في البحر المتوسط[3].

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 171.
(2) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: خطاب القنصل البريطاني وارنجتون إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 5 يونيه سنة 1819 م تحت رقم: FO/60/40 939282
(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 171.

وقد استجاب المؤتمر لهذا الطلب وأدمجه في جدول أعماله، وأصدر قراراً بشأن ذلك في ديسمبر سنة 1814م غير محدد المدة.

وفي سنة 1815م أصدر المؤتمر قراراً: بإلغاء الأعمال العدوانية في البحر المتوسط، واسترقاق المسيحيين، غير أن هذا القرار لم يكن له أثر، إذ لم يكن هناك دولة من الدول الكبرى تريد تنفيذه ما عدا فرنسا[1].

أما بريطانيا: فإنها رأت أنه لم يكن في مصلحتها تنفيذ هذا القرار، لأنها لو تمسكت به يعني هذا القضاء على دول شمال أفريقيا، وبالتالي تحل فرنسا محلها، ويؤدي هذا إلى إضعاف نفوذها في البحر المتوسط، خاصة وأنها تتمتع بعلاقة طيبة مع (يوسف باشا) منذ استيلائها على جزيرة مالطا، وموافقة (يوسف باشا) على تزويد هذه الجزيرة بما تحتاجه من المواد الغذائية، وبذلك أصبح لقنصلها المكانة الأولى لدى الباشا[2].

وبينما هذا المؤتمر منعقد في مدينة فيينا يناقش هذه المسألة، إذ بـ(يوسف باشا) يصدر أوامره إلى بحارته بمزاولة نشاطهم ضد السفن الأجنبية، وخاصة النمسا ـ التي كان يطالبها بدفع أقساط الجزية المتأخرة ـ والبندقية وهولندا والدانمارك، وكذلك الدول الإيطالية، وقد اشتد نشاط السفن الليبية بصفة خاصة ضد سفن هذه الدول، وسفن الدانمارك حتى إنه بلغ عدد السفن التي استولى عليها البحارة الليبيون في منتصف سنة 1815م، ست سفن دانماركية، تقدر حمولتها بما يساوي: ألفي (2,000) فرنك، كما أسر ما لا يقل عن ألف وخمسمائة إيطالي، سجنوا داخل حمامات طرابلس[3].

في الوقت نفسه، لم تسلم السفن الفرنسية والأمريكية من اعتداء السفن

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 143.

(2) المرجع السابق ص 144.

(3) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 10 ديسمبر سنة 1815م مجلد 34.

الليبية، وقد تمكنت سفن الباشا، من أن تستولي على سفينة فرنسية وسفينتين أمريكيتين، بخلاف بريطانيا، فإن سفنها لم تتعرض لمثل هذه الاعتداءات، وذلك لما تمتاز به من علاقات طيبة مع الباشا.

ويبدو أن الدول الأجنبية الصغرى عندما أدركت أن بريطانيا ليس لديها رغبة في التصدي للسفن الليبية: أخذت ترسل سفنها الحربية إلى مياه طرابلس، فتحركت أمريكا بعد الاستيلاء على سفنها وأرسلت أسطولاً بقيادة «ديكاتور DICATUR» إلى طرابلس التي وصلها في السادس من أغسطس سنة 1815م، حيث هدد الباشا بقصف المدينة إذا لم تقبل طلباته، وحصل على إطلاق سراح السفينتين المأسورتين، وتعويض قدرة ثلاثون ألف قرش[1].

ومع هذا: فإن ذلك لم يؤد إلى نتيجة، وبذلك أخذت الدول الأجنبية التي أصابها كثير من أضرار اعتداءات السفن الليبية، أخذت ترسل سفنها الحربية إلى مياه طرابلس، بغية الحصول على الصلح مع الباشا فقط، وتقديم الهدايا والترضيات للباشا، وقد استطاعت الدانمارك أن تصل إلى عقد اتفاق صلح من الباشا في نوفمبر سنة 1815، لمدة سبع سنوات مقابل دفع خمسة آلاف قرش كل عام، والتعهد بدفع ثلاثين ألف قرش لإطلاق سراح الأسرى الـ (45) الدانماركيين، ومبلغ مائتين وخمسين ألف (250,000) قرش لإعادة السفن المستولى عليها[2].

وأثناء عودة أسرة البوربون، وتوليها عرش فرنسا، ومجيء قنصلها (مير)، إلى طرابلس حدث تغيير كبير في السياسة الليبية البريطانية، وتحسن في السياسة الفرنسية الليبية، فقد أخذت العلاقات بين بريطانيا (ويوسف باشا) في التدهور

---

(1) خطاب القنصل البريطاني وارنجتون إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 7 و 27 من أغسطس سنة 1815م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 173.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 يناير سنة 1816م مجلد 34.

يوماً بعد يوم، ولم يكن لقنصلها (وارنجتون) تلك المكانة المعهودة لدى الباشا، حتى إنه لم يتمكن من التوفيق بين الباشا، وكل من النمسا ومملكة الصقليتين، لعقد الصلح بينهما، وفي الوقت الذي أخذت فيه الأمور تتحسن بين الباشا وفرنسا وقد اتضح هذا في الاستقبال الحافل الذي استقبل به (يوسف باشا) القنصل الفرنسي (مير) وفي إعادة السفينة الفرنسية المستولى عليها بمجرد أن طلب القنصل الفرنسي (مير) ذلك[1] ـ كما سبق ـ عندئذ أخذت العلاقة تسوء مع بريطانيا.

ويبدو أن بريطانيا عندما أدركت أن نفوذها لدى الباشا قد ضعف عن ذي قبل، وأصبح لفرنسا السيطرة والنفوذ المطلق، قررت الانتقام من الباشا وتلقينه درساً ـ من خلاله ـ يمكنها إعادة هيبتها ونفوذها عند الباشا، فعدلت عن موقفها السابق إزاء قرارات مؤتمر فيينا، خاصة فيما يتعلق بأعمال الغزو واسترقاق المسيحيين، وبذلك أعدت حملة بحرية أسندت قيادتها إلى اللورد اكسموت) لفرض قرارات هذا المؤتمر على رؤساء دول شمال أفريقيا، وإجبار (يوسف باشا) على عقد معاهدة صلح مع كل من سردينيا ومملكة الصقليتين، بعد لجوئهما إليها، وبعد أن أصبحت السفن الليبية وبقية سفن دول شمال أفريقيا تمثل خطورة كبيرة بالنسبة لسفن الدول الأجنبية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: الحملة الإعلامية التي قادها الأميرال (سيدني سميث) أصبح لها صدى كبير في كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية[2].

وعندما استأنف ساسة الدول الكبرى بعد عقد مؤتمر فيينا الاتصال بالرأي العام في بلادهم والتعرف عليه، أصبحوا لا ينظرون إلى أعمال الغزو على أنها من المسائل التافهة، بل أدركوا خطورتها، لذلك فلم يكن أمام بريطانيا إلا أن تراجعت عن موقفها السابق، وأرسلت هذه الحملة إلى طرابلس وكل من تونس

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 269.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 175.

والجزائر، وقد سبق الحديث عن نتائج هذه الحملة فيما سبق[1].

وبينما كان اللورد (أكسموت) يقود هذه الحملة لتحقيق هذه الأغراض انعقد مؤتمر في لندن، بعد الاقتراح الذي تقدم به اللورد (كاسلريه) الذي اعتنق فكرة (سدني سميث) لعقد هذا المؤتمر، وتحضره الدول الكبرى لبحث هذه المسألة[2].

ومع هذا فإن هذا المؤتمر لم يؤد إلى نتيجة، وذلك بسبب موقف فرنسا التي كانت ترى في هذا المشروع الذي تقدم به (كاسلرية) أراء إنسانية تحبذها الحكومة البريطانية، عندما تحترم هذه الآراء سياستها وتجارتها[3]، وكانت تخشى أن يضر ذلك بتجارتها في الشرق، خاصة وأنها لم تكن تريد الاشتراك في عصبة بحرية لمنع الغزو في البحر المتوسط، تكون إدارتها في يد بريطانيا[4].

كما عللت كل من فرنسا والنمسا وروسيا أن استخدام القوة في مثل هذه الحالة يجب أن يكون من الدولة العثمانية نفسها، باعتبار هذه الولايات تابعة لها.

وعلى كل حال فما أن أبحر اللورد (اكسموت) بأسطوله: حتى أصدر (يوسف باشا) أوامره إلى رؤساء بحارته بمزاولة نشاطهم البحري، ولم يمض وقت طويل حتى تمكنوا من الاستيلاء على أربع سفن بابوية، ثم اتجهوا للتجول في مياه رأس «فينيستير FINISTRE» في أعالى شمال غربي أوروبا، ثم قفلوا راجعين إلى طرابلس بسفينة تجارية ألمانية تابعة لميناء هامبورج عند مغادرتها ميناء لشبونة، مشحونة بحمولة قدرت بمائة ألف قرش، وقد حدث ذلك في

---

(1) راجع ص 24 من البحث.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 175.

(3) شارل فيرو: فرنسا وأفريقيا الشمالية قبل سنة 1930 باريس سنة 1932 ص 12.

(4) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره ص 12.

شهر يوينو بعد الاتفاق بشهرين[1].

كما قاموا بالتجول في مياه توسكانيا: حيث استولوا على مركب صيد بما فيه من البحارة وكان عددهم ستين (60) بحاراً، وأتوا بهم إلى طرابلس، وعندما أخذ الباشا يستعرض هؤلاء الأسرى متهكماً من قرارات مؤتمر فيينا قائلاً: إن الأسرى لن يصبحوا عبيداً كما كان الحال في الماضي، ولكن سيصبحون أسرى[2].

ويبدو من ذلك أن (يوسف باشا) لم يلتزم بتعهداته السابقة، وكذلك لم يعط أي اهتمام لقرارات مؤتمر فيينا، وقد اتضح هذا عندما رفض الباشا استقبال قبطان البحرية النمساوي الفارس «بسكواليجو PASGUALLHO» عند وصوله إلى طرابلس، في الرابع من أغسطس سنة 1816م، للمطالبة بالتعويض، نتيجة الأضرار التي لحقت بالسفن النمساوية من قبل السفن الليبية، ولكنه لم يستطع الحصول على شيء لعدم مقابلة الباشا له.

ويبدو أن الباشا لم يغير من موقفه هذا، مما جعل الدول الأجنبية الصغرى تحاول منع هذا العمل والتصدي لهذه الاعتداءات ولكنها فشلت في ذلك، لأن مثل هذا العمل يتوقف على عمل جماعي وفي الوقت نفسه تسانده كل من بريطانيا وفرنسا، إلى أن بريطانيا لم تكن جادة في هذا العمل؛ لأنها ترى أن من مصلحتها عدم التصدي للسفن الليبية، في الوقت الذي يمكنها إرغام طرابلس على عدم القيام بمثل هذه الأعمال لقربها منها[3].

وهذا الموقف من بريطانيا ليس فيه غرابة، فهي لا يهمها أكثر من مراعاة مصالحها، فهذه هي سياستها التي جبلت عليها دائماً ولكن في حالة ما إذا

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره ص 572.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 11 اغسطس سنة 1816م مجلد 34.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 574.

شعرت أن مصالحها مهددة، أو حاولت أي دولة أن يكون لها الأسبقية على بريطانيا، ففي هذه الحالة تبذل قصارى جهدها في عمل ما يحقق لها أهدافها التي تسعى إليها، ولكن ما عدا ذلك لا يهمها في قليل من كثير، وهو السبب الذي جعل بريطانيا لا تتعرض للسفن الليبية، لأنها كانت تستورد من طرابلس المواد الغذائية والحيوانات التي تحتاج إليها في تمويناتها لجزيرة مالطا.

ومع اشتداد أعمال الغزو في البحر المتوسط ضد السفن الأجنبية، فقد حاولت بعض الدول الأجنبية مرة أخرى إنشاء أسطول صغير لمدة سبع سنوات، لتطهير البحر المتوسط من عمليات الغزو، التي تقوم بها سفن شمال أفريقيا، وغيرها من التي لها مصالح في ذلك، إلا أن هذا المشروع لم يحظ بالتأييد، خاصة من قبل فرنسا والنمسا وغيرها من الدول، بدعوى أن ولايات شمال أفريقيا ليست لها حق إعلان الحرب والسلم، لأن مثل هذا العمل من اختصاص الباب العالي، كما أنه ليس بإمكانهم مهاجمة السفن التابعة للدول التي ليست في حالة حرب مع الدولة العثمانية. وعليه فإنه يجب تفتيش كل سفينة من سفن هذه الولايات التي في البحر المتوسط ومعاملتها بمنتهى الشدة، وخاصة إذا كانت مسلمة ثم طلبت إسبانيا ربط مسألة الأعمال التي تقوم بها ولايات شمال أفريقيا بمسألة المغامرين في أمريكا اللاتينية، ولما لم يكن من المستطاع الوصول إلى اتفاق: تأجلت المناقشة في هذا الموضوع[1].

(٢) مؤتمر «اكس لاشابل[2] AIX LACHAPELLE»:

ويبدو أن مسألة أمن البحر المتوسط، بقيت تتأرجح بين المؤتمرات الدولية حتى عام 1818م، عندما انعقد مؤتمر اكس لاشابل، حيث قدمت إليه كل من الروسيا وفرنسا والنمسا، مشروعاً يختلف عن مشروع بريطانيا وإسبانيا،

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 183.

(2) من أعمال واستفاليا في ألمانيا.

ونوقش هذا الموضوع من جديد، ولما لم تصل الدول المجتمعة للاتفاق على مشروع موحد، فقد تقرر بمقتضى بروتوكول 3 نوفمبر سنة 1818م بأن أيّ اعتداء على تجارة الدول المتعاقدة، يجب رده، ومنعه فوراً، وإنذارها بشأن عصبة عامة من الدول الأوروبية نتيجة لاستمرار هذه النيابات في أعمالها ضد التجارة السلمية، وأنه يجب عليها أن تفكر في نتيجة هذه العصبة في الوقت المناسب، لأن مجرد وجودها قد يصيبها بالضرر[1].

وقد تم إبلاغ ولايات شمال أفريقيا بهذا الإنذار، ولما استمرت السفن الليبية في نشاطها البحري ـ رغم ذلك الإنذار الشديد اللهجة ـ ضد الدول الأجنبية، خاصة ضد السفن التابعة لنابولي وإسبانيا وتوسكانيا وروما عندئذ قررت تلك الدول المجتمعة: إبلاغ (يوسف باشا) قرارات المؤتمر كتابياً عن طريق أميرال بريطاني، وآخر أميرال فرنسي، ونتيجة لذلك فقد أبحر أسطول بريطاني ـ فرنسي تحت قيادة كل من «الكومودور سير توماس فريمانتل FREMANTLE» والأميرال «جوريان دي لا جرافيير JURIEN DE GRAVIERE» ووصل هذا الأسطول المشترك المياه الليبية في الثامن من أكتوبر سنة 1819م بعد أن قا ما باستعراض أسطولهما أمام مدينة الجزائر ومدينة تونس.

وقد استقبل الباشا هذين الأميرالين في نفس اليوم، حيث سلماه نص الإنذار للباشا، وعلى الرغم من أنه صرح لهما بأنه سوف يترك الغزو، إلا أنهما طلبا منه الرد على هذا الإنذار كتابياً، وقد رد الباشا على ذلك: ... وطبقاً للرسالة الموجهة إلينا فإن صاحب السمو الباشا بتاريخ 18 أكتوبر سنة 1819م قد أعلن لنا إثبات حسن مشاعره وتصميمه إلى ملوك القوى الأوروبية، والذين اجتمعوا السنة الماضية في (أكس لاشابل) بأن يلغى نظام القرصنة والنهب هذا الذي طويلاً ما ارتكب دون وجه حق من قبل دول المغرب ضد إعلامهم وعليه فإننا وصاحب السمو باشا طرابلس، نشعر ـ مبتهجين ومتحمسين ـ بكل مشاعر

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 183.

الاحترام والصداقة لأصحاب الجلالة ملكي بريطانيا وفرنسا، والي ملوك القوى الأوروبية، الذين اجتمعوا السنة الماضية في (اكس لاشابل) فإننا مبتهجين وملتزمين بالعقد المقدس، والوثيقة الحاملة لتاريخ التاسع من اكتوبر 1819م لندين من هذا اليوم ـ وإلى الأبد ـ كل مظاهر القرصنة والنهب، سواء بالبحر أو الأرض، وأيضاً بعدم السماح لأي من سفننا التجارية بأن تدنو لتهاجم في البحر أي سفينة أو مركب تابعة للقوى المشار إليها أعلى واننا نتفق ونتعاهد وبالتالي نلتزم تماماً مع صاحب السمو باشا طرابلس بأن يطبق نظام الجمارك، والاستعمال المعمول به في أوروبا من حيث تنظيم الأصول والإجراءات المتبعة في نظام التبادل التجاري، والذي هو في الواقع الأساس الحقيقي للسعادة والمجد والرفاهية لكل دولة، وفي حالة قيام أي اختلاف ـ والذي نتمنى أن يمنعه الله ـ بيننا نحن باشا طرابلس وأي من القوى المعينة والمشار إليها أعلى، فإننا سوف لن نلجأ إلى أي عمل عدواني، ولكن بهدوء وطيب نية وباحترام، أننا سوف نطرح موضوع النزاع وسوء الفهم أمام أصحاب الجلالة ملكى بريطانيا وفرنسا، ومن حكمهم الحكيم وعد التهم، وأننا مقتنعون أنَّ نهاية حُبّية تنشأ من توسطهم[1].

وقد قوبل إنذار الباشا، وتسلمه قرارات مؤتمر اكس لاشابل بارتياح كبير، وبعث الطمأنينة لسفن الدول الأجنبية الصغيرة مثل سردينيا وتوسكانيا والدولة البابوية وغيرها من الدول، حيث حاولت التخلص من عدم دفع الإتاوات السنوية والهدايا القنصلية التي سبق لها وأن اتفقت عليها مع الباشا سابقاً[2].

ويبدو من ذلك: أن موقف الباشا أصبح حرجاً للغاية، حيث إن سفنه لم تكن تزاول نشاطها بحرية كما كان سابقاً، وبالتالي فقد حرم من مصدر هام

(1) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: اتفاق وتعهد يوسف باشا مع مندوبي بريطانيا وفرنسا بتاريخ 8 أكتوبر سنة 1819م تحت رقم FO/60/40 039282 انظر الملحق وثيقة رقم (15).

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 184.

بالنسبة لدخل بلاده، لذلك فإنه لم يتنازل عن الهبات السنوية والإتاوات التي كانت تدفع حتى خلال هذه الفترة، نظراً للأحوال الاقتصادية المتردية في البلاد.

ومما زاد الموقف تأزماً: أن الدول المجتمعة في مدينة فيرونا أصدرت، قراراً جديداً، أكد قرارات المؤتمرات السابقة، وأضاف إليها اعتبار تجارة الرقيق أمراً محرماً وكارثة كبرى دمرت أفريقيا زمناً طويلاً، وأسقطت هيبة أوروبا، وعذبت الإنسانية وآلمتها[1].

وفي سبيل معالجة الضائقة المالية التي يعيش فيها الباشا نتيجة قرار تحريم تجارة الرقيق، ومنع سفنه من الغزو، أخذ يتقدم بحجج ليس لها ما يبررها، للحصول على الأموال من الدول الأجنبية الصغرى، فطلب من السويد ثمانية آلاف (8,000) قرش وهدية قيمتها أربعة آلاف (4,000) قرش عند تعيين كل قنصل.

وأبرم مع الدانمارك، اتفاق مدته ثماني سنوات، لتأمين سلامة سفنها مقابل دفع مبلغ عشرين ألف (20,000) سكودو، وقد ترتب على علمه هذا: عودة الذعر واستئناف نشاط البحارة الليبيين، ونقص التجارة واقتصارها على المعاملات التجارية مع مدينتي مارسيليا وليفورنو دون غيرهما[2].

وفي الوقت نفسه، فإن القراصنة اليونانيين قد ملأوا البحر المتوسط، وبالقرب من المدينة لم تتمكن السفن الليبية من مزاولة نشاطها، خاطة بعد أن أبحر من الأسطول الليبي ثماني سفن مسلحة بمائة وأربعين مدفعاً وأكثر من ألف رجل في العاشر من يوليو سنة 1824م للالتحاق بالأسطول العثماني في المياه اليونانية أثر نشوب الحرب بين الدولتين.

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 185.

(2) مراسلات قنصلية مملكة سردينيا العامة بطرابلس إلى وزارة الخارجية السردينية خطاب رقم 29 بتاريخ 15 يوليو سنة 1823م نقلاً عن: رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 185.

ويبدو أن قبول الباشا قرار إلغاء تجارة الرقيق وإنهاء أعمال الغزو البحري، قد أفقده مصدراً من أهم مصادر دخله وبذلك أصبح يعاني من الضائقة المالية، خاصة بعد أن بدأت الدول الأجنبية تتخلص من دفع ما عليها من جزية سنوية، إضافة إلى ضعف أسطوله البحري من جراء تلك المعارك التي كان يخوضها هذا الأسطول تجاه سفن الدول الأجنبية.

عندئذ اتجه إلى الاستدانة من رعايا الدول الأجنبية بشروط مثقلة، مما أدى بالتالي إلى التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، حينما عجز عن دفع ما عليه من ديون.

فالتجأ إلى غش العملة، وإثقال كاهل المواطنين بالضرائب فاجتاحت البلاد ثورات عامة كان من نتيجتها الإطاحة بحكم هذه الأسرة ورجوع البلاد إلى الحكم العثماني المباشر من جديد[1] وهو ما يتضح فيما بعد.

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 149.

ومما زاد الموقف [illegible] أن الدول المجتمعة في مدينة فيرونا [illegible]
قراراً جديداً، كما قرارات المؤتمرات السابقة، [illegible]
أمراً محرماً وكارثة [illegible]
وحاربت [illegible]

وفي سبيل معالجة الضائقة المالية التي يعيشون فيها [illegible]
تجارة الرقيق [illegible]
للحصول على الأموال من الدول الأجنبية [illegible]
آلاف (50,000) [illegible]
فشل...

وأبرم مع الدنمارك، اتفاق مدته ثماني سنوات، لتأمين سلامة [illegible]
مقابل دفع مبلغ عشرين ألف (20,000) سكودو، وقد ترتب على [illegible]
عودة الذعر واستئناف نشاط البحارة الليبيين، ونقص التجارة واقتصار
المعاملات التجارية مع مدينتي مارسيليا وليفورنو دون غيرهما[2].

وفي الوقت نفسه، فإن القراصنة اليونانيين قد ملأوا البحر [illegible]
والقريب من المدينة لم تمكن السفن الليبية من مزاولة نشاطها، [illegible]
أبحر من الأسطول الليبي ثماني سفن مسلحة بمائة وأربعين مدفعاً و[illegible]
ألف رجل في العاشر من يوليو سنة 1824م للالتحاق بالأسطول العثماني [illegible]
المياه اليونانية إثر نشوب الحرب بين الدولتين.

---

(1) رودلفو ميكاكي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

(2) مراسلات قنصلية مملكة سردينيا لدى طرابلس إلى وزارة الخارجية [illegible] رقم 29 بتاريخ 15 يوليو سنة 1823م. [illegible] ميكاكي، مرجع [illegible] ص 185.

الفصل الرابع

الولايات المتحدة الأميركية والنشاط الليبي

* النشاط الأميركي في البحر المتوسط.
* المفاوضات الليبية الأميركية ونتائجها.

الحملة الأميركية الأولى على ليبيا وأسر السفينة فيلادلفيا سنة 1803م.

* الدبلوماسية الأميركية ومحاولة استقطاب (أحمد القرمانلي) ـ الثاني ـ.
* موقف الجزائر والمغرب وتونس من الصراع الليبي الأميركي.
* الحملة الأميركية الثانية ومعاهدة سنة 1805م.

الفصل الرابع
الولايات المتحدة الأميركية والنشاط الليبي

* النشاط الأميركي في البحر المتوسط:

يعتبر القرن السادس عشر من أهم القرون بالنسبة لأوروبا، لأن هذا القرن ترسخت فيه عملية الاستكشاف البحري، حيث بدأت السفن الشراعية تزاول نشاطها في التعرف على موانيه، وتدخل في علاقات دولية كثيرة على أساس المنفعة التجارية.

أما بالنسبة لأميركا: فلم يكن لها اتصال بالبحر المتوسط إلا في أواخر القرن السابع عشر، حيث أخذت السفن الأميركية تعرف طريقها إلى مضيق جبل طارق، كما عرفت ـ من قبل ـ طريقها إلى موانىء الشرق الأقصى عندما كانت تستبدل الزنجبيل، بمنتجات الشرق الثمينة[1].

وعلى كل حال فإن أميركا لم تهتم بالبحر المتوسط إلا بعد الاستقلال عن بريطانيا سنة 1776م، حيث أصبحت السفن الأميركية تفقد الحماية التي كانت بريطانيا تقوم بها لمستعمراتها التجارية في أميركا الشمالية ولسلامة سفنها، ولكن بعد الاستقلال أصبحت أميركا، تصادف كثيراً من الصعوبات، فكان على هذه الدولة الناشئة إيجاد الحلول لها خاصة وأنها أصبحت تدخل في بداية عصر التصنيع، وأنها أخذت تدفع بعجلة اقتصادها إلى الأمام، فزادت منتجاتها

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: الحرب البحرية بين نيابة طرابلس الغرب وأميركا طرابلس ليبيا سنة 1971م ص 24.

الزراعية والصناعية، الأمر الذي فرض عليها الدخول في تجارة البحر المتوسط، لتصدير منتجاتها الفائضة إلى دول شمال أفريقيا، وغيرها من الدول الواقعة على هذا البحر، على الرغم من بعد المسافة التي تفصل بينها وبين الأسواق، الجديدة التي تحاول اكتساحها ببضائعها، فقد بلغ ما تأتي به السفن الأميركية إليها ما يعادل سدس منتجاتها من الفحم، وسدس ما تصدره من أسماك وأرز، فيجد أسواقاً رائجة في تلك المنطقة، وتمثل هذه القيم جزءاً هاماً مما تصدره أميركا، وارتفع عدد سفنها العاملة بتلك التجارة من 80 إلى 100 سفينة تتجول في البحر المتوسط طولاً وعرضاً[1].

ونتيجة لزيادة التجارة الأميركية في حوض البحر المتوسط: كان من الطبيعي أن تظهر ردود فعل كثيرة من خلالها الهدف من السياسة الأميركية التي سلكتها مع المناطق التي تتعامل معها تجارياً، فلم تكن التجارة وقتئذ إلا أسلوباً من الأساليب التي ابتكرت لخلق مناطق نفوذ، ومن ثم ممارسة الهيمنة والسيادة عليها، لذلك فليس بغريب أن يكون للتجارة في مفهوم الوطنية الأميركية معنى آخر يستهدف السيادة، وهذا المفهوم يعتبر من الإيديلوجية الوطنية قديماً جداً، فقد مارسته أوروبا في سياستها الخارجية، وحققت عن طريقه بسط نفوذها وسيادتها في مناطق كثيرة من العالم، غير أن هذا المفهوم في الوطنية الأميركية ـ والذي يزاوج فيما بين السيادة وأعمال التجارة ـ قد اصطدم بمناوئين أشداء في كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، للسفن الأميركية، فلم تحقق أهدافها[2] خاصة وأن هذه الدول تطل على مساحة كبيرة من حوض البحر المتوسط، وبالتالي يمكنها التحكم بمالها من قوة رادعة في سير النشاط التجاري في البحر المتوسط، بحيث لا يمكن لأي دولة من الدول الأجنبية أن تمارس أي نوع من

---

(1) تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن تجارتها في البحر المتوسط بتاريخ 30 ديسمبر سنة 1790م نقلاً عن كتاب منصور عمر الشتيوي: حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة. الطبعة الأولى بيروت 1970م ص 30 ـ ص 35.

(2) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 25 ـ ص 26.

النشاط دون أن تصطدم بسلطة حكام شمال أفريقيا، مما يؤدي ـ بالضرورة ـ إلى احتمال أن تتعرض التجارة إلى القمع وأعمال المصادرة وما إليها من قبل الأساطيل العربية الجوالة في حوض البحر المتوسط[1].

من أجل هذا، كان على أميركا أن تجد حلاً يضمن لها سلامة سفنها في البحر المتوسط، خاصة بعد أن فقدت الحماية البريطانية عقب استقلالها عنه، لهذا كان لزاماً عليها أن تختار أحد، أمرين: إما أن تدخل في سلام مع ولايات شمال أفريقيا أسوة بما تفعله الدول الأجنبية الأخرى ـ التي لم تجد طريقاً غير هذا الطريق ـ وإما أن تتعرض سفنها للاعتداء والأسر، وبالتالي ينتج عنه كساد في التجارة الأميركية التي لا يمكن أن تستمر في هذا التحدي القائم.

ويبدو أن أميركا رأت أنه من الأجدر لها الدخول في السلم مع ولايات شمال أفريقيا ـ طرابلس ـ الجزائر ـ تونس ـ المغرب ـ وذلك ضماناً لاستقرار تجارتها الرائجة في البحر المتوسط، وسلامة سفنها، لأن وضع السفن الأميركية يختلف اختلافاً كلياً عن وضع الدول الأخرى، لأنها دول واقعة بقرب هذا البحر أو مطلة عليه، ومن يريد التعرض لسفنها يجب عليه أن يبحث عنها على طول شواطىء البحر كله، أما تجارة أميركا فهناك جبل طارق أمامها، ولا تستطيع أن تتفاداه، وما على سفن العدو إلا التربص بها على مقربة منه، ومهما كان الأمر فإن فكرة شراء السلام مع ولايات شمال أفريقيا معقولة، لأن دولاً عديدة أخرى فضلت هذا الحل، حتى تصون تجارتها دون أن تهتم بمسألة الشرف[2] وكان عليها أن تبعث بمندوبين عنها ليقرروا ثمن ذلك السلم المشروط، وذلك حسب عقد الانتفاقات والمعاهدات، والتي غالباً ما تكون قصيرة الأجل.

وأمام هذا التحدي الذي أجبر أميركا على الخضوع للأمر الواقع، فإنها

---

(1) نفس المرجع ص 26.

(2) تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن تجارتها في البحر المتوسط بتاريخ 30 ديسمبر سنة 1790 نقلاً عن منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 30 ـ ص 35.

ظلت تضمر العداء لكل ولايات الشمال الأفريقي، ومن بينها ليبيا ـ التي هي موضوع هذا البحث ـ ويعتبر هذا العمل تقييداً لسفنها في البحر المتوسط بتلك الاتفاقات والمعاهدات، والتي تشكل عبئاً ثقيلاً على الخزانة الأميركية، كما رأت أميركا أن مثل هذا العمل يعتبر إهانة لشرف أميركا، وبالتالي يؤثر على هيبتها في الداخل والخارج.

وبناء: على ذلك فقد برزت وجهات نظر الدبلوماسيين الأميركيين حيث رفض البعض تلك السيادة التي تعطي الحق لحكومة ليبيا والجزائر وتونس والمغرب مطالبة أميركا بالإتاوات والهدايا وما إلى ذلك، نظير سلامة السفن الأميركية التجارية في البحر المتوسط.

ووجهة نظر أخرى تقول: إن وقفة صامدة ضد دول شمال أفريقيا التي تسلب السيادة الأميركية في البحر المتوسط كفيلة بإنهاء تلك السيادة.

أما وجهة النظر الثالثة فتقول: إن الحكومة الأميركية الفتية التي لا زالت في بداية طريقها: عليها أن تكسب قوة في الوطن نفسه عن طريق اكتساب فرض الاحترام فيما وراء البحار[1].

وقد اتضح هذا في عهد الرئيس الأميركي (توماس جفرسون) ـ 1801 ـ 1809م ـ عندما استعمل القوة المباشرة لفرض ما تسميه أميركا بحق الوجود في البحر المتوسط دون أن يكون عليها مقابل تجاه ولايات شمال أفريقيا.

من أجل ذلك: فإن السياسة التي رسمتها تجاه ليبيا، قد أثرت على السلام بين البلدين لأن الطريقة التي عالجت بها أميركا موضوع الملاحة في البحر المتوسط ـ باستعمال القوة مع ليبيا وغيرها من ولايات شمال أفريقيا ـ لم يكن هو الحل المناسب كوسيلة لتجنب التصادم مع السفن الليبية والجزائرية والتونسية والمغربية.

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 28 ـ ص 29.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: فإن نمو الأسطول الأميركي وبعده عن موانئها آلاف الأميال يجعله عند دخوله في معارك مع أساطيل ولايات شمال أفريقيا لا يستطيع أن يصمد في حرب طويلة على الرغم من أن الأسطول الأمريكي قد وجد كل عون ومساعدة من بعض الدول الأوروبية.

ويبدو أن السياسة التي سلكتها أميركا في علاقاتها مع حكومة ليبيا، قد وصلت إلى الطريق المسدود، حيث إن أميركا ابتدأت جديًّا في استعمال القوة العسكرية في البحر المتوسط، وإرسال أساطيلها للقيام بمظاهرات بحرية لإظهار القوة الأميركية، وإرهاب ولايات الشمال الأفريقي [1].

وإن كانت هذه السياسة التي سلكتها أميركا، قد كلفتها الكثير من المتاعب والمشاكل، وضياع الكثير من سفنها، إلا أنه في نفس الوقت اكتسب رجال بحريتها من تلك التظاهرات، حيث ارتقت خبرتهم في المجال الذي يعتبر غريباً وجديداً بالنسبة لأميركا.

ووفقاً لتأزم العلاقات بين أميركا وولايات شمال أفريقيا، فقد اندفعت الولايات المتحدة الأميركية إلى بوتقة الصراع الدائر في منطقة البحر المتوسط، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالنشاط البحري الليبي.

*** المفاوضات الليبية الأميركية ونتائجها:**

ابتدأت المفاوضات الليبية الأميركية ـ غير الرسمية ـ بين ممثل الباشا في لندن، وبين المندوب الأميركي في بريطانيا سنة 1786م حيث تبادل المندوبان وجهات النظر بشأن وضع الترتيبات اللازمة لإقامة سلام بين البلدين.

وقد توصل الطرفان إلى وضع الخطوط العريضة لإيجاد السلام وإقامة تمثيل قنصلي، وما يتبعه من ترتيبات لازمة تحدد شكل هذة العلاقة، وما ينشأ عنها من التزامات بين الطرفين.

---

(1) نفس المرجع ص 31.

ولقد أوضح الخطاب الذي بعثه المندوب الأمريكي في بريطانيا إلى وزارة الخارجية الأميركية في الثاني والعشرين من فبراير سنة 1786م[1] عن الحديث الذي دار بين المندوبين حيث قال: لقد: اجتمعت مساء الاثنين بالسفير الليبي الذي شرح طلبات بلاده قائلاً: إنها طلبات ستختلف حسب المدة التي يوقع عليها في الاتفاق، فإذا كان السلم سلماً دائماً: فإن الطلبات ستكون كبيرة، وإن كان لمدة محدودة فإنها بالطبع ستكون أقل، ونصحني أن نوقع مع بلاده سلماً دائماً، وأكد أن الاتفاق الذي نوقعه مع الباشا سيكون تعهداً سارياً على من قد يخلفه، وضرب لي مثلاً عن الالتزامات المادية التي تقوم إسبانيا بدفعها وفقاً للاتفاق المعقود بين ليبيا وإسبانيا، وقدره بثلاثين ألف جنيه، وأبدى مندوب الباشا استعداده لإيفاد سكرتيره إلى مرسيليا، ومنها إلى طرابلس رأساً بنسخة من الاتفاق، حتى يوقعه الباشا، وعرض أن تدفع مبلغ (12,500) جنيه كدفعة أولى، وتقسط البمالغ الباقية إلى ثلاثة آلاف جنيه سنوياً.

ونظراً لارتفاع قيمة هذه المبالغ: فإن المندوب الأميركي طلب من المندوب الليبي الرجوع إلى حكومته، لأن الوزراء المفوضين محدودو الصلاحية، ولا يمكن إبداء أي موافقة إلا بعد موافقة الحكومة الأميركية، وقد حضر هذه المقابلة الكولونيل (سمث) الذي عرض أن يسافر إلى باريس، لكي ينقل هذا العرض إلى المستر (جيفرسون)[2].

ومع هذا فإن المفاوضات قد جمدت بين البلدين حوالي سنتين، لم يتوصل الطرفان إلى حل نهائي، حتى توسط داي الجزائر بين ليبيا وأميركا لعقد صلح بينهما، وإرضاءً لداي الجزائر فإن (يوسف باشا) وافق على ذلك على الرغم من أن هذا الاتفاق لم يكن في صالحه، مما جعله ـ عقب وفاة داي

---

(1) خطاب جون آدمز المندوب الأميركي في لندن إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 22 فبراير سنة 1786م نقلاً عن: منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 9 ـ ص 10.

(2) المصدر السابق ص 9.

الجزائر ـ يبحث عن أي عذر يمكنه التخلص من هذا الالتزام وقد واتته الفرصة عند قدوم القنصل الأمريكي إلى طرابلس في الخامس من أبريل سنة 1799م، حاملاً معه رسالة للباشا من رئيس أمريكا وحضر القنصل البريطاني الذي يرعى مصالح بلاده لعدم وجود قنصلية أمريكية في طرابلس، حيث اجتمع (بجيمس كاثكارت) وأبلغه أن من العادة في طرابلس أن يتم تبليغ الباشا بصورة رسمية عن قدوم أي سفينة، ولكن القنصل البريطاني أعلمه بأنه سيعالج الموضوع، ولكن بعد مداولات بين الباشا والقنصل البريطاني فإن الباشا لم يوافق على استقبال القنصل الأمريكي، على اعتبار أن أمريكا لم تنفذ ما اتفق عليه أثناء عقد الصلح معها، وأعلن يوسف باشا أنه إذا لم يتسلم الأعتدة والسفينة التي اتفق عليها خلال أربعين يوماً، فإنه سيأمر بحارته بمهاجمة السفن الأمريكية، فأجابه القنصل الأمريكي: أنه على استعداد أن يدفع ثمن الأعتدة المطلوبة، أما السفينة المطلوبة فهي خارج عن نطاق بحثه[1].

ولذا فقد تضاعفت المشاكل بين البلدين، خاصة وأن أمريكا لا تبدي اهتماماً كبيراً بالدول الأقل قوة من الجزائر ـ والمغرب، مثل ليبيا وتونس لأنها رأت أنهما لا يشكلان خطورة بالنسبة لسفنها في البحر المتوسط مثل قوة الجزائر والمغرب، اللتين يشكلان خطورة كبيرة لامتلاكهم قوة بحرية هائلة لها خطورتها في غرب حوض البحر المتوسط.

ومع هذا فإن أمريكا لا ترى مانعاً من إقامة سلام مع ليبيا شريطة أن يكون الصلح مختلفاً عن الجزائر والمغرب، على اعتبار أنهما من الدول الجديرة بالاحترام بعكس ليبيا.

ولعل الولايات المتحدة كانت ترى أن دفع الإتاوات لليبيا يقلل من هيبة أميركا، ويضعف من مكانتها، ولذا فقد سلك الباشا سياسة القسوة مع أميركا

(1) جلين تكر: معارك طرابلس بين الأسطول الليبي والأسطول الأميركي في القرن التاسع عشر. ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة. بيروت سنة 1967 ص 194 ـ 195.

وممثليها لديه، وأثناء تواجد القنصل الأمريكي (جيمس كاثكارت) في طرابلس لاستلام عمله كقنصل لأمريكا وبعد مباحثات كبيرة بينه وبين الباشا عن طريق القنصل البريطاني ـ وقد أشرت إلى ذلك ـ فإن الباشا اجتمع به وأوضح له التزامته تجاهه وذكره بأن الحكومة الأمريكية قد هضمت حقوقه، ولم تبد استعداداً لإجابة طلباته، وذكره بأنه مستاء تماماً من سياسة أمريكا نحوه، وأنه يود أن يعامل كما تعامل الجزائر والمغرب[1].

ولعل القنصل الأمريكي لم يبد اهتماماً كثيراً بما ذكره الباشا، حيث أنه لم يستجب لمطالبه، مما ضاعف من تدهور الموفق بين البلدين، فأخذ الباشا يستعمل أسلوب الضغط على أمريكا حيث إنه أخذ يتجاهل بعض نصوص الاتفاق الذي عقده معها، لإجبارها على تعديل موقفها تجاهه، وما إن سمع أن أمريكا أرسلت الهدايا إلى باي تونس ـ دون أن تبعث له شيئاً ـ حتى ازداد غضبه فاستدعى القنصل الأمريكي ودار بينهما الحديث التالي:

الباشا: كيف وصلت رسائلك من أمريكا عن طريق تونس؟

القنصل: من باخرة قادمة رأساً من أمريكا.

الباشا: ماذا تفعل تلك الباخرة بتونس؟

القنصل: تفرغ بضائع مقدمة لتونس.

الباشا: وما هي تلك البضائع؟

القنصل: لا أعرف أنواعها، ولكنها هي نفس البضائع الواردة في الاتفاق معكم.

الباشا: ماذا في رسائلكم.

القنصل: رسائل تخص ما سبق وأن أعلمتكم به من قبل.

الباشا: أن أعلم بكل الهدايا التي تقدمونها إلى تونس والجزائر، وتفاصيل مفاوضاتنا معهما، وأن لدينا قائمة بكل الهدايا التي قدمتموها لتونس.

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 25.

وتساءل الباشا قائلاً: لماذا لم ترسل الولايات المتحدة الأمريكية هدية؟ إن الولايات المتحدة تتصرف نحوي وكأنها ترغم نفسها إرغاماً، رغم أني وقعت معها اتفاقية، وقبلت وساطة الجزائر، ورضيت بمبلغ أقل من المبالغ التي أمليتها على غيرها من الدول، ورغم أني انتظرت مدة عامين حتى جاء القنصل الأمريكي ولم يأت بالبضائع المفروضة على بلاده.

واستمر قائلاً: إنه قد حاول اقناع الولايات المتحدة الأمريكية مرات ومرات بحسن نيته، وقبل مبلغ ثمانية عشر ألف دولار نظير ما هو مقرر لسنة، على أمل أن تقدر أمريكا هذه المحاولة، وها هو الآن يعرف أنها أرسلت بباخرة محملة بالهدايا إلى تونس. ووعدته بإرسال المال في القريب، ثم أضاف: أن لديه قوات بحرية بنفس مقدرة قوات تونس، وأنه أمير مستقل مثل أمير تونس، وفي إمكانه إلحاق الأضرار بتجارة الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا يعرف لماذا تقوم بسياسة التفضيل[1].

ووفقاً لذلك، فإن الحكومة الأمريكية أدركت أن الباشا سوف يتخذ موقفاً حاسماً بعد هذه المحادثات مع (جيمس كاتكارت) حيث إن الرئيس الأمريكي (توماس جيفرسون) أرسل خطابا إلى الباشا في الحادي والعشرين من مايو سنة 1801م، أوضح له فيه رغبته في إقامة علاقات ود وصداقة معكم ومع رعاياكم، وأن هذه التأكيدات تعتبر تعبيراً صادقاً عن عزمنا على ربط علاقاتنا مع كل الدول على الأسس القائمة بين جميع الأمم.

وأضاف الرئيس الأمريكي قائلاً: إننا قد عقدنا معكم اتفاقية، وحاولنا فيها احترامكم وإرضاءكم ولكن سياستكم ليست متفقة مع الاتفاقية، ولكننا لا زلنا نفسر هذه اللهجة تفسيراً حسناً، وها أنا أعرض عليكم من جديد إقامة علاقات طيبة لا تشوبها شائبة.

---

(1) خطاب القنصل الأميركي جيمس كاتكارت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 12 مايو سنة 1800م نقلاً عن منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 108 ـ ص 114.

وأضاف قائلاً: على الرغم من أننا أرسلنا قوة بحرية إلى البحر المتوسط، كان الهدف منها حماية سفننا في تلك المناطق، وفي الوقت نفسه لكي يتمكن رجالنا من التدريب، ولكننا لم ننس أن نذكر لهذه القوة، كرم معاملتكم، وحسن استقبالكم، حتى تكون على علم بذلك. إن قدر لها زيارة موانئكم، وآمل ألا يساء تفسير وجود هذه القوة من قبل أي دولة، لأننا لا نهدف من ورائها إلا حماية تجارتنا، وأعطينا أوامر واضحة لقائدها بأن يكون حكيماً في تصرفاته تجاه كل الدول التي تؤمن بالمساواة والعدالة[1].

ومع هذا فإن الباشا لم يبد اهتماماً بهذا الخطاب، اعتقاداً منه بأن أميركا تود من وراء ذلك كسب الوقت فقط، وأخذ الباشا يطالب أمريكا بدفع الإتاوات السنوية كبقية الدول التي يهمها حماية مصالحها البحرية، فأرسل خطاباً إلى الرئيس الأميركي (توماس جيفرسون) بتاريخ 29 من ذي الحجة سنة 1214هـ بين له فيه الخطوط العامة للسياسة التي سوف يتبعها ضد السفن الأمريكية في البحر المتوسط إذا لم تستجب لمطالبه، ومما قاله في ذلك: لقد وطدنا علاقاتنا معكم ومهدنا لها الطريق لكي تدوم إلى الأبد، وأفيدكم بأن قنصل بلادكم بديارنا قد نقل لنا اعتباركم لنا على نفس المستوى الذي تعاملون به الآخرين من دول شمال أفريقيا، وأننا نؤمن بأن هذا الاعتبار سيزيد روابط الصداقة بيننا بإذن الله تعالى، ولكننا أيها الصديق نعتقد أن الأفعال يجب أن تلحق الكلام، وأن تقوموا بإرضائنا، لأن عبارات المجاملة والود الفارغ ستعطى لكل أحد حرية التصرف، إننا نرجو منكم رداً سريعاً، لأن التأخير لا يخدم مصالحكم[2].

وهكذا فقد ازدادت الأمور توتراً بين البلدين، على الرغم من كلمات الود

---

(1) خطاب الرئيس الأميركي (توماس جيفرسون) إلى يوسف باشا القرمانلي بتاريخ 21 مايو سنة 1801م نقلاً عن منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 135 ـ ص 136.

(2) خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى الرئيس الأميركي توماس جيفرسون بتاريخ 29 من ذي الحجة سنة 1214هـ نقلاً عن منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 115.

التي خاطب بها رئيس أمريكا (يوسف باشا القرمانلي) إلا أن الأخير أصر على موقفه، حيث إن الأربعة الأشهر الأولى من سنة 1801م كانت عبارة عن فترة تأزم الأمور وتعقدها تدريجياً في منطقة شمال أفريقيا، ولقد تابعت السفن الأمريكية رحلاتها وجولاتها في حوض البحر المتوسط، فكان من غير المستبعد أن تثير رؤية تلك السفن الغنية والثمينة وغير المحمية ـ في آية لحظة ـ واحدة أو أكثر من دول شمال أفريقيا، لتقرر أن الولايات المتحدة قد خانتها في تنفيذ وعودها والتقيد بنصوص معاهداتها.

والحق أن ذلك كان صحيحاً نسبياً، وإن كان القناصل الأمريكيون يعيشون في سجن المخاوف اليومية وهم يتوقعون بين لحظة وأخرى تعرض السفن الأميركية ومضايقتها من قبل سفن شمال أفريقيا[1].

ولعل مما ضاعف من مخاوف أميركا أن (يوسف سابا القرمانلي) قد بدأ يهتم بتطوير سفنه وتقدمها، مما جعلها تطلب من قنصلها في طرابلس أن يزودها بمعلومات عن القوة البحرية للباشا، مثل نوعية السفن المسلحة، عدد مدافعها ورجالها كذلك الوقت التي تكون فيه السفن الحربية خارج الموانىء، مواقع الصيانة، الخطط الهجومية للسفن، عدد الموانىء حول مدينة طرابلس، عمق المياه حول الموانىء، مسار الرياح في المنطقة المحيطة بالموانىء، الطريق السليمة لدخول المدينة بأمان، معرفة طريقة الحكم في البلاد. عدد أفراد الجيش ومدى كفاءتهم. ما هي الشهور من السنة التي يكون فيها البحر حول تلك المنطقة أهدأ من غيرها. معلومات حول مدينة طرابلس. الطرق والقواعد وغيرها[2].

---

(1) لويس رايت وجوليا ماكيلود: الحملات الأميركية على شمال أفريقيا القرن التاسع عشر. ترجمة محمد روحي البعلبكي بيروت (د. ت) ص 130.

(2) وثائق وزارة الخارجية الأميركية: خطاب وزير الخارجية الأميركي تيموني بيكرينج إلى القنصل الأميركي في طرابلس جيمس كاتكارت بتاريخ 24 ديسمبر 1798م ROLL 5 OF MICROCOPY 28. انظر الملحق وثيقة رقم (18).

ولما تأكد الباشا أن الولايات المتحدة الأمريكية غير جادة بتنفيذ طلبه بخصوص دفع الإتاوات السنوية، خاصة المبلغ الذي أصر (يوسف باشا) على أن تدفعه أميركا وهو (400,000) قرش في الوقت الذي أظهر فيه الأميركيون استعدادهم دفع مبلغ (120,000) دولار لا غير[1].

ونتيجة لإصرار أميركا على هذا الموقف، أعلن الباشا الحرب عليها في الرابع عشر من مايو سنة 1801م.

ويشير أحد خطابات القنصل الأمريكي في طرابلس (جيمس كاثكارت) إلى وزارة الخارجية الأمريكية قائلاً: زارني يوم 10 مايو سنة 1801م، في الساعة السادسة مساءاً الحاج محمد) وأعلمني أن الباشا قرر إعلان الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية، وسيزيل العلم الأمريكي من على المبنى يوم الثلاثاء القادم، وفي إمكاني البقاء بطرابلس إن شئت ولكني أبلغته أني لا أرغب في البقاء، وسأحاول ترك طرابلس.

وفي يوم 14 مايو سنة 1801م زارني (الحاج محمد) وأعلمني أن الرجال المكلفين بإنزال العلم قادمون، وفعلاً وصلوا وتمت المأساة[2].

وعلى ضوء هذا، أنزل العلم الأميركي ورحل القنصل إلى بلاده، في حين كان الشعب الأمريكي يتظاهر في عاصمة بلاده، مطالباً باتخاذ الإجراءات الحربية الحاسمة، دون دفع أي سنت كجزية مفروضة، وكانت هناك عبارة واحدة تجرى على ألسنة الجميع في ذلك الوقت، وهي آلاف الآلاف للدفاع ولا سنتاً واحداً للجزية[3].

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 149.

(2) وثائق وزارة الخارجية الأميركية: خطاب القنصل الأميركي جيمس كاثكارت في طرابلس إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 16 مايو سنة 1801م:

ROLL 5 OF MICROCOPY 28.

(3) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 149 نقلاً عن:

LANE POOILCS: TH BARLARY: CORSAIRS. P. 276.

ويبدو أن (يوسف باشا) كان يقصد من وراء ذلك إحداث نوع من المناورة، اعتقاداً منه بأن الولايات المتحدة الأميركية ستقبل شروطه، ولعل القنصل الأميركي في طرابلس قد تملكه الخوف على رعاياه لدرجة أنه قد طلب من القنصل الأميركي في تونس أن يتصل بحكومته ويحثها على إجابة طلبات (يوسف باشا).

إلا أن الحكومة الأمريكية كانت أكثر تقديراً للموقف وكانت على علم بمناورة (يوسف باشا) مما دفعها إلى التشدد في طلبها وكانت حجة القنصل الأميركي في طرابلس: أنه مهما تكن الظروف فينبغي ألا يذوق مواطنونا الأسر وهوانه[1].

ومع هذا فإن الحكومة الأمريكية لم تبد اهتماماً لذلك، ولم تستجب لطلبات الباشا، وكأنها تدرك أن بإمكانها التصدي للباشا وذلك لضعف قواته البحرية.

وعندما أدرك (يوسف باشا) أن مناوراته قد تبددت أمام التعنت الأميركي لذا فقد أصدر أوامره بالاستيلاء على السفن الأمريكية وفعلاً تمكنت إحدى السفن الليبية من التصدي لإحدى السفن الأمريكية وأجبرتها على الاتجاه إلى ميناء طرابلس[2].

وأمام هذا التهديد الليبي، فإن أمريكا أدركت مدى الخطورة التي يمكن أن تلحق بسفنها في البحر المتوسط، وأمام هذا الشعور الجارف الذي أظهره الشعب الأمريكي فإنها أخذت تعمل لإيقاف مثل هذا الخطر وسارعت لتقوية أسطولها في البحر المتوسط، ولكي تكسب أمريكا الوقت للقيام بهذه الاستعدادات، فإنها لجأت مرة ثانية إلى المفاوضات مع الباشا للوصول إلى سلام، والتقليل من المبالغ المالية التي طالب بها الباشا، وأسندت هذه المهمة

---

(1) لويس رايت وجوليا ماكيلود: مرجع سبق ذكره ص 127 ـ ص 128.

(2) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 42.

إلى قنصلها في تونس «وليام آيتون WILLIAM EATON» وأعطيت له التعليمات اللازمة للتفاوض مع الباشا والتوصل معه إلى سلام والقضاء على سوء الخلاف بين البلدين[1].

وفي الوقت نفسه، أصدرت الحكومة الأمريكية أوامرها إلى قنصلها في الجزائر بالانضمام إلى (ويليام آيتون) في تونس، والذهاب معاً إلى طرابلس للاجتماع (بيوسف باشا) وبالفعل وصل القنصلان إلى طرابلس حيث، اجتمعا (بيوسف باشا) وحاولا التفاهم معه من جديد لعقد سلام بين البلدين، ولكن هذه المفاوضات لم تسفر عن أي نتيجة، نظراً لإصرار الباشا على موقفه خاصة فيما يتعلق بدفع المبالغ المالية مقابل حماية السفن الأمريكية، ولما كان القنصلان لا يملكا حرية تقديم تنازلات أكثر، لذا فقد فشلت المفاوضات[2].

وهكذا فقد ازدادت الأمور تعقيداً بين البلدين، وأخذت البحرية الليبية تواصل هجماتها ضد السفن الأمريكية دون انقطاع، ويشير أحد خطابات وزارة الخارجية الأمريكية إلى قنصلها في طرابلس قائلة: «إن التهديدات والتحرشات من طرف باشا طرابلس قد وصلت إلينا عن طريق مراسلاتكم وتأكدت لدينا، ولهذا قررت الحكومة إرسال ثلاث فرقاطات وسفينة صغيرة (سلوب) تحت قيادة الكوماندورديل الذي سوف يسلمك رسالة تسلمها بدورك إلى الباشا.

وفي حالة حدوث أي مناوشات أو إعلان حرب، فيجب استخدام هذه القوة فوراً لحماية مصالحنا، أما إذا لم تتكرر مثل هذه التحركات عند وصول القوة، فبإمكانك تقديم شرح حكيم ومناسب لحكومة طرابلس، متعلق بمعاهدة السلام القائمة بين البلدين، ومحاولة تهدئة الموقف، وتحسين العلاقات، وعند تواجد هذه القوة على الشواطىء الليبية يجب عليك أن تكون على اتصال دائم بقائدها الكوناندورديل وإيفاده بكل المعلومات التي تتحصل عليها ويمكنها أن

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 150.

(2) نفس المرجع ص 150.

تفيد حكومتنا[1].

ويبدو من ذلك أن أميركا تحاول بكل طريقة تهديد الباشا بضرب المدينة للتقليل من هجمات سفنه، ومع هذا فإن الباشا لم يبد اهتماماً لذلك، لأنه كان معتمداً على قوة حصونه واستعداد قلاع المدينة لمثل هذه الطوارىء، كما أنه كان يرى أن هذه التهديدات الأميركية ما هي إلا مجرد كلمات جوفاء لا معنى لها، وكثيراً ما تعود على مثلها في السابق[2].

*** الحملة الأميركية الأولى على ليبيا وأسر السفينة فيلادلفيا سنة 1803م:**

وعقب فشل المفاوضات بين البلدين، واستمرار اعتداءات السفن الليبية ضد السفن الأميركية، فإن أميركا رأت أن تخطو خطوة عملية بعد الاستعدادات التي أجرتها في قواتها البحرية عقب نداء الشعب.الأمريكي للتصدي لأساطيل دول شمال إفريقيا، وبعد موافقة الكونجرس الأمريكي على ذلك.

ولذا فقد أعدت حملة بحرية بقيادة «الكوماندور ديل comondor Del» مكونة من ثلاث سفن، ومركب شراعي ذي صاريين، منهما سفينتان مزودتان كل منهما بأربعة وأربعين مدفعاً، الأولى بقيادة الربان «جيمس بارون G. BAROUN» والثانية بقيادة الربان «ويليام برينبريدج WLLIM BRANINRIDGE» واسمها (فيلادلفيا) أما السفينة الثالثة واسمها (ايسبيكس) فكانت تحمل اثنين وثلاثين مدفعاً، وبأمرة الربان «صموئيل بارون S. BAROUN» أما السكونه (مركب شراعي ذو صادريين) فكانت بامرة الملازم أول (اندروستريت) وصدرت الأوامر لهذه الحملة لكي تتوجه للبحر المتوسط، في محاولة لتدمير القوة

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الأميركية: خطاب وزير الخارجية الأميركي جيمس ماديسون إلى القنصل الأميركي جيس كاثكارت في طرابلس بتاريخ 21 مايو سنة 1801م ROLL 5 OF MICROCOPY 28. انظر الملحق وثيقة رقم (19).

(2) مصطفى عبد الله بعثو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 151.

الليبية[1].

بناء على تعليمات الكونجرس الأمريكي لوزارة البحرية الأمريكية وفي الوقت نفسه اتصلت الحكومة الأمريكية بمندوبيها في كل من: لندن ومدريد ولشبونة للقيام بشرح وجهة نظر أمريكا لإرسال هذه الحملة بعد قرار رئيس الجمهورية وموافقة الكونجرس عليه حيث إن هذه الحملة سوف تكون مفيدة حتى ولو لم تضطر للاشتباك في أي قتال إلا أنها سوف تحقق كل النتائج التي ذكرها جميع قناصل المنطقة لاستعراضها هناك.

وبما أن الولايات المتحدة ـ الآن ـ تربطها علاقات ومعاهدات صداقة بمعظم الدول الأوروبية فتعتقد بأن هذا هو الوقت المناسب لإرسال مثل هذه القوة.

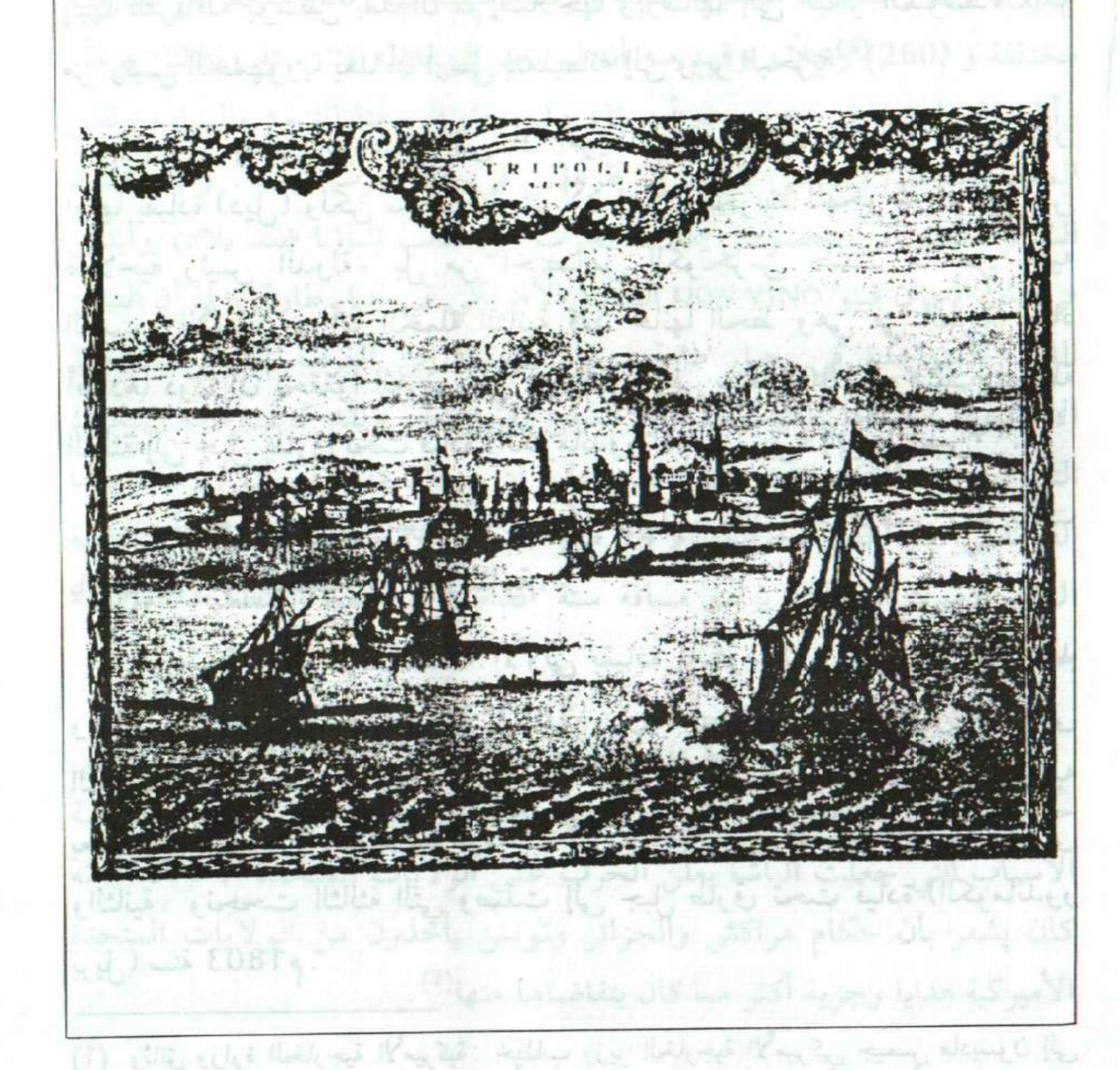
إنه قرار حكيم وسليم من طرف رئيس الولايات المتحدة، لإبلاغكم بهذه الخطوات، حتى تستطيعون حماية هذه القوة من كل المغالطات التي قد تحدث مثل رسائل كاذبة وتأويلات في بعض الرسائل التي ترسل إلى القوة، وكذلك هذا القرار يخولكم بأن تتصلوا بحكومات الدول التي أنتم بها، وشرح الموقف لهم حتى يقوموا بالترحاب بهذه السفن، وتقديم المعونات اللازمة[2].

وكذلك اتصلت بقنصلها في تونس: (ويليام أيتون) وأعلمته بإرسال هذه الحملة بعد أن تأكد لديهم تعرض السفن الليبية للسفن الأميركية، وطلبت منه عند وصول هذه الحملة بأنه يجب استعمالها فوراً ضد السفن الليبية، وبنفس الأسلوب إذا حدث أي اعتداء ضد سفننا من قبل سفن الجزائر وتونس، ولكن يمكنكم أرضاء باشاوات هذه المنطقة، وإظهار روح السلم لهم، لعل ذلك يمنع

---

(1) لويس رايت وجوليا ماكليود: مرجع سبق ذكره ص 149.

(2) وثائق وزارة الخارجية الأميركية: خطاب وزير الخارجية الأميركي جيمس ماديسون إلى مندوبي أميركا في كل من: لندن ومدريد ولشبونة. بتاريخ 21 مايو 1821. ROLL 5 OF MICROCOPY 28. انظر الملحق وثيقة رقم (20).



مرفأ طرابلس: من رسم توماس دوسبروغ وحفر كاريل الأرد. وقد نقلناها عن كتاب تاريخ أسطول الولايات المتحدة، كما عثرنا عليها أيضاً في مكتبة هانتنغتون. نقلاً عن كتاب لويس رايت وجوليا ماكليود الحملات الأميركية على شمال إفريقيا في القرن التاسع عشر.

وقوع مجابهة بيننا وبينهم[1].

وقد وصلت هذه الحملة إلى جبل طارق في أوائل سنة 1801م، وانضمت إليها الفرقاطة بوسطن بعد أن تم إصلاحها وإرسالها إلى البحر المتوسط، بأمر من رئيس الجمهورية بعد أن أرسل بتعليماته إلى وزير البحرية[2].

ويشير بعض الباحثين، إلى أن أمريكا أعدت ثلاث حملات حربية كان أولها بقيادة (ديل) ولكن سيرها لم يتم لأن إعلان الحرب الهجومية لم تكن من صلاحية رئيس الدولة، بل من اختصاص الكونجرس حسب ما نص عليه الدستور الأميركي، أما الحملة الثانية فقد خانها الحظ وهي في الطريق فعاد أفرادها دون أن يحققوا الغرض من إرسالها، وفي سنة 1803م وصلت الحملة الثالثة إلى جبل طارق تحت قيادة (الكوماندور ادوارد بريل) إلى طرابلس[3].

ويتضح من هذا القول أن أمريكا أرسلت ثلاث حملات، وقد باءت بالفشل كل من الحملة الأولى والثانية.

وحقيقة الأمر فإن الحملة الأولى بقيادة (الكوماندور ديل) هي التي قد وصلت إلى جبل طارق في سنة 1801م، ومنه أبحرت إلى طرابلس بناء على التعليمات التي صدرت إليه من الوزارة البحرية الأمريكية بخلاف ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن أمريكا أرسلت ثلاث حملات، ففشلت الحملة الأولى والثانية، ونجحت الثالثة التي وصلت إلى جبل طارق تحت قيادة (الكوماندور بريل) سنة 1803م.

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الأميركية: خطاب وزير الخارجية الأميركي جيمس ماديسون إلى القنصل ويليام اتيون في تونس بتاريخ 20 مايو سنة 1801م: ROLL 5 OF MICROCOPY 28. انظر الملحق وثيقة رقم (21).

(2) خطاب وزير الخارجية الأميركي جيس ماديسون إلى ليفينجستون في مونتي تشيلو بتاريخ 4 سبتمبر سنة 1801م: ROLL 5 OF MICROCOPY 28. انظر الملحق وثيقة رقم (22).

(3) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 151.

ويؤيد هذا الخطاب[1] الذي بعثه (الكوماندور ديل) إلى وزير البحرية الأمريكي في التاسع عشر من يوليو سنة 1801م، يبين فيه أنه قد وصل إلى جبل طارق، وأنه وجد قائد البحرية الليبية وبرفقته سفينة بها (26) مدفعاً من عيارات مختلفة و (260) رجلاً، وفهم منه أنه لم يعد إلى بلاده منذ ستة وثلاثين يوماً، وأن بلاده ليست في حرب مع أميركا، وأنه جاء إلى هنا للتزود بالمياه، ولكن المعلومات التي وصلتني تقول: أن طرابلس في حالة حرب ضدنا. وهنا أخذت الشكوك تساورني بخصوص إعلان الحرب من جانب الباشا ضد بلاد، وأيدني في ذلك «جون فينو JON VINO» القنصل الأمريكي في جبل طارق، إذ أن السفن الليبية المتواجدة في جبل طارق، في طريقها إلى الغرب أو إلى المحيط الأطلسي، من أجل الاستيلاء على السفن الأميركية، ولقد كانت هذه الشكوك التي ساورت (الكوماندور ديل) صحيحة، إذ سرعان ما عرف أن (يوسف باشا القرمانلي) قد أعلن الحرب يوم 14 مايو سنة 1801، وهو يطلب قطع سارية العلم الأميركي، الذي يرتفع مسافة ستة أقدام فوق سطح القنصلية الأمريكية بمدينة طرابلس.

ولقد كانت هذه العملية هي الطريقة التي تتبعها دول الشمال الإفريقي في حالة إعلانها الحرب على أي دولة لها قنصلية في البلاد، وكانت خلاصة الأسباب التي جعلت الباشا يعلن الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية: أنه كان يشعر بأن حكام مراكش والجزائر وتونس يأخذون من الولايات المتحدة الأميركية هدايا وجزية أكثر مما كان يتقاضاها منها[2].

وبعد أن تمكن (ديل) قائد الحملة الأمريكية من تسوية المشاكل المعلقة مع كل من: الجزائر وتونس، أبحر بأسطوله متجهاً إلى طرابلس، حيث وصلها

---

(1) خطاب الكوماندور ديل إلى وزير البحرية الأميركي بتاريخ 19 يوليو سنة 1801م نقلاً عن: منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 142.

(2) هوارد. ب «الحروب المنسية = 1798 ـ 1805م = لندن 1968م جـ 2 ص 193.

في الرابع والعشرين من يوليو سنة 1801 م، وفي اليوم التالي استفسر الباشا ـ عن طريق قنصل الدانمارك المستر (تيسين) المكلف برعاية مصالح أمريكا ـ عن وجود تلك السفن هل هي قادمة لأجل الحرب أم لأجل السلام معه، فرد عليه قائد الحملة (الكوماندورد ديل) قائلاً: إن سبب وجودي أبعد ما يكون عن الحرب، ولكن إعلانك للحرب ضدنا أجبرني على تصيد سفنك وتحطيمها وهذا هو هدفي الرئيسي[1].

وفي الوقت نفسه، طلب من الباشا معرفة الأسباب التي آلت به إلى إعلان الحرب، وأنه على استعداد لنقل ما يقوله إلى الرئيس الأمريكي، وفي اليوم التالي أوفد الباشا مندوباً عنه (قرفارة) لكي يجري مفاوضات هدنة، فقلت لهذا المندوب، إن الباشا لم يرد على رسالتي وأني غير مخول للدخول في أي مفاوضات من قبل حكومتي، ولكن إذا أردت ذلك: فعليك أن ترسل أحد ضباطك على أن تكون جاداً في الموضوع، ولعمل الترتيبات اللازمة في سبيل عقد الهدنة.

فأجابه الباشا: بأن لديه أسباباً كثيرة أجبرته على إعلان الحرب، وطلب منه النزول إلى طرابلس، وذكره بأنه لا يرغب في التمسك بالصلح الذي وقعه مع بلاده، ما دامت أميركا لا تلتزم بما جاء في هذا الصلح معه[1].

ويبدو من ذلك: أن الباشا لم يتنازل عن قراره بإعلان الحرب على أميركا، وأنه لم يبد اهتماماً للرسالة التي بعثها إليه الكوماندور ديل قائد الحملة الأميركية عن طريق قنصل الدانمارك، وإنما كل ما كان سيعى إليه الباشا: هو معرفة مجيء هذا الأسطول هل للحرب أم لطلب عقد السلام معه.

وعندما اتضح لقائد الحملة الأميركية (الكوماندور ديل) أنه لا جدوى من

---

(1) خطاب الكوماندور ديل إلى وزير البحرية الأميركي بتاريخ 18 أغسطس سنة 1801 نقلاً عن منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 143 ـ ص 145.

المفاوضات مع الباشا ـ ما دام متمسكاً بقراراته السابقة ـ حاصر المدينة بأسطولة بعد أن تحصل على المياه والمؤن الغذائية اللازمة من جزيرة مالطا، التي كلف بها الملازم البحري «اندرو استيريت ANDROW STREET» قائد السفينة «انتربرايز ENTERPRIZ» وأثناء ذهابه إلى مالطا اعترضته السفينة الليبية (طرابلس) ذات الأربعة عشر مدفعاً وثمانين (80) رجلاً تحت قيادة (الريس محمد روس) ودارت معركة بين الطرفين، كانت الخسائر فيها من الجانب الليبـي أكثر من الجانب الأمريكي، حيث قتل ثلاثة من رجال البحرية الليبية، وجرح ثلاثة آخرون من بينهم قائد السفينة، ثم عادت السفينة إلى طرابلس.

ونتيجة لذلك فإن السفن الليبية ضاعفت من هجماتها ضد السفن الأمريكية، وعلى الرغم من الحصار المضروب حول البلاد فقد تمكنت سفن الباشا من اختراق هذا الحصار، والدخول إلى عرض البحر، واستطاعت أسر سفينة أمريكية بكامل طاقمها خاصة بعد أن تمكن الباشا من أن يخضع كل من الدانمارك وهولندا لمطالبه[1].

وعندما أدركت الحكومة الأمريكية أن هذا الحصار لن يجدي شيئاً، وفشلت هذه الحملة من تحقيق الهدف الذي أرسلت إليه، فإنها استدعت الكوماندور ديل إلى أمريكا.

وتشير بعض المراجع إلى أن (الكوناندور ديل) عزم على زيارة الجزائر ـ باستخدام نفوذه ـ لإحلال السلام بين أمريكا وطرابلس الغرب، وفي منتصف شهر نوفمبر تقدم (ديل) و (أوبراين) بمقترحات ومزاعم إلى داي الجزائر، ولكنهما لم يتلقيا إلا الوعود البراقة[2].

وعلى كل حال: فإن قائد الأسطول الأمريكي (الكوماندور ديل) قد أبحر عائداً إلى بلاده، بعد أن ترك السفينة (فيلا دلفيا) والسفينة (اسكس) في البحر

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 155.

(2) لويس رايت وجوليا ماكليو: مرجع سبق ذكره ص 164.

المتوسط لاتمام الحصار حول بعض السفن الليبية في ميناء جبل طارق، التي كان يقودها قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط، وإحكام الحصار حول ميناء طرابلس [1].

وفي الخامس عشر من شهر يونيو سنة 1802م، استولت باخرة ليبية على الباخرة الأميركية «فرانكلين FRANKLEN» ـ والتي كان يقودها «موريس MORRIS» الذي تولى قيادة الأسطول الأمريكي خلفاً (لديل) ـ بالقرب من قرطاج، ثم أقتادوها إلى الجزائر، هي وبحارتها التسعة، وكان علمها الأميركي منصوباً بشكل منكس تحت العلم الليبي، وذلك حسب التعهد الذي كانت الجزائر قد تعهدت به، بإعطاء الحرية للبحارة الليبيين في استعمال موانيها، وذلك كإجراء تضامني ضد ما يقوم به الأسطول الأميركي من حصار حول طرابلس، وأثناء ذلك قابل القنصل الأمريكي داي الجزائر، وطلب منه التوسط لدى الليبيين بإطلاق سراح هذه السفينة وطاقمها[2].

وقد حاولت السلطات الجزائرية حسم هذا الموضوع، حيث قام وزير بحرية الجزائر بالاتصال بالبحارة الليبيين، لإخلاء سبيل هذه السفينة وبحارتها مقابل خمسة آلاف دولار، إلا أن البحارة الليبيين رفضوا ذلك ما لم يتلقوا أوامر من طرابلس بالموافقة على ذلك.

وهكذا فإن الليبيين تمسكوا بغنيمتهم، وفضلوا أن يتركوا السفينة الأسيرة لدى وكيلهم هناك، وأن يعودوا بأسراهم التسعة إلى طرابلس، وفعلاً غادروا الجزائر في سبيل المحافظة على هؤلاء الأسرى، لأن وجودهم سيعطي الباشا دفعة قوية في مفاوضاته مع الولايات المتحدة الأميركية[3].

---

(1) هوارد. ب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 193.

(2) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 45.

(3) خطاب القنصل الأميركي بالجزائر أوبراين إلى وزير الخارجية الأميركي بتاريخ 26 يونيو سنة 1802م نقلاً عن منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 173 إلى ص 177.

ويبدو من ذلك، أن المصادمات بين أمريكا وطرابلس أصبحت في كل مرة تأخذ تطوراً جديداً، وأن المفاوضات على السلام ظلت جارية يأخذ بعضها برقاب بعض، وها هو الباشا يجد في (موريس) القائد البحري الأسير لديه، عنصراً جديداً يمكن أن يفاوض منه، غير أن ذلك لم يضف أي جديد على سير القضية بأجمعها[1].

وفي مايو سنة 1803م تولى قيادة الأسطول الأميركي في البحر المتوسط القائد «إدوارد بربل EDWARD BERBLE» حيث ضرب حصاراً حول مدينة طرابلس، وتذهب بعض المراجع إلى أن القائد الأميركي (إدوارد بربل) قبل استعداده لضرب المدينة، أراد أن يختبر قوته ـ قبل اللقاء المقبل ـ فكان لهذا الأسطول شأن مع سلطان مراكش إذا استطاع أن يهدده ويجبره على تجديد الاتفاقية التي أبرمها أبوه من قبله سنة 1786م، واتخذ موقفاً إجابياً، الأمر الذي دفع السلطان إلى التصريح بأن صداقته لأميركا ستظل دائمة إلى الأبد، ولما وصل (بربل) إلى هذه النتيجة ـ بفضل ما معه من قوة ـ استطاع بعدها أن يطمئن إلى نتيجة أعماله المقبلة وأن يخفق من هول ما هو مقبل عليه من عمل جدي[2].

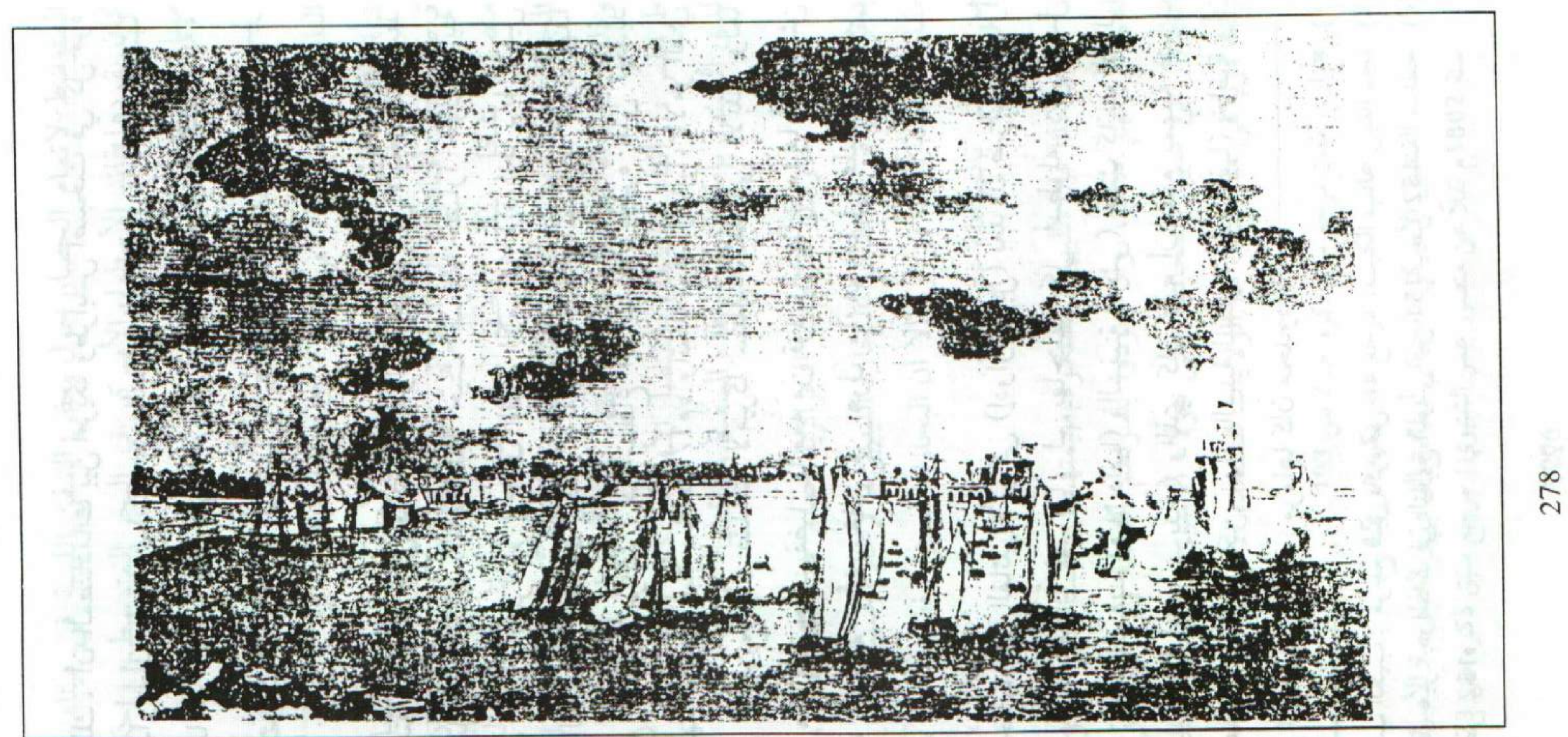
وعلى كل حال، فإن القائد الأميركي (إدوارد بربل) بعد أن ضرب حصاراً بقواته حول المدينة استعداداً لضربها، لم يهاجمها بكل أسطوله، بل أرسل وحدتين من سفنه: هما السفينة (فيلا دلفيا) والسفينة (فكس) حيث كانت الأولى تحت قيادة القبطان (ويليام برينبريدج) والذي كان عليه أن يقوم بمهمة ضرب المدينة، إلا أن هذه المهمة لم تكن سهلة بالنسبة للسفينة (فيلادلفيا) خاصة وأن مدافعها من النوع الخفيف، ومدى مرماها كان محدوداً[3].

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 46.

(2) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 151 ـ ص 152.

(3) نفس المرجع ص 152.



هجوم القائد الأميركي «بريبل» على طرابلس: وقد حفر الصورة تشارلز دينون، أحد البحارة، وعضو في طاقم بحارة السفينة فيلادلفيا، وأحد الأسرى الأميركيين في طرابلس في ذلك الحين. وهذه الصورة منقولة عن الأصل الموجود في مكتبة هانتنغتون. نقلاً عن كتاب لويس رايت وجوليا ماكليود الحملات الأميركية على شمال إفريقيا في القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الباخرة أخذت تقصف المدينة بالقنابل حوالي الساعة الحادية عشر صباحاً، بغية تهديد الباشا وإخضاعه بالقوة، وبالقرب من الميناء شاهد قائد السفينة زورقاً ليبياً، فأخذت تطارده وعلى الرغم من أن قائد السفينة خبير بمرور البحر، وهو على علم بالطرق التي تمر منها السفن الكبيرة والصغيرة، ومع هذا فإنه قد ضل طريقه أثناء مطاردته لهذا الزورق، عندئذ استطاع من عليها بعد أن وجهوا إليها عدة ضربات[1].

وقد كانت هذه السفينة (فيلادلفيا) مزودة باثنين وأربعين مدفعاً وتحمل طاقماً مؤلفاً من ثلاثمائة وسبعة (307) من المقاتلين من بينهم تسعة وعشرون ضابطاً[2].

وفي يوم 2 نوفمبر، هبت رياح شمالية غربية عاتية أدت إلى قلبها على جانبها، غير أن الليبيين نجحوا في تعويمها من جديد، ومن ثم سحبها وراء مقطورة حتى الميناء، وذلك وسط هتافات الجماهير الفرحين بأسر هذه السفينة وطاقمها[3].

وبذلك تكون أميركا قد تلقت أكبر إهانة وأعظم خسارة معاً، اعتباراً من بداية الحرب مع ليبيا.

ولا شك أن أسر السفينة (فيلادلفيا) قد كان حدثاً مفاجئاً بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، حيث إنهم كانوا لا يتوقعون مثل ذلك، أما بالنسبة لليبيين: فقد حصلوا على مركب بحري أكثر تطوراً، وأسروا أكثر من ثلاثمائة جندي أمريكي، يستطيعون من خلالهم المطالبة بفدية معينة لكل منهم، والمساومة على أسعارهم.

وهكذا مني (بربل) بهزيمة منكرة، لم يكن هو سببها، إذ لم يرتكب أي خطأ، بل ولم يكن قد شاهد سواحل طرابلس حتى ذلك الوقت[4].

وعلى كل حال: فسواء كان القائد الأمريكي (ويليام بربل) مسؤولاً عن

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 2 نوفمبر سنة 1803م مجلد 32.

(2) نفس المصدر.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 561.

(4) لويس رايت وجوليا ماكليود: مرجع سبق ذكره ص 230.

ذلك أم غير مسؤول فإن أسر السفينة (فيلادلفيا) ـ أكبر وأضخم سفينة في الأسطول الأمريكي، وما تحويه من أسلحة وبما عليها من الضباط والجنود ـ لهي ضربة لهذا القائد، وعار بالنسبة للبحرية الأمريكية، حيث تسببت لهم في خسارة كبيرة، يصعب على الأسطول الأميركي تعويضها، والانكى من هذا كله، فقد أصبحت قوة إضافية عاملة غي الأسطول الليبـي.

أما بالنسبة للأسرى: فقد احتفظ بهم الباشا لأنه يعلم مدى حرص الأميركيين على سلامة رجالهم، ولعلها فرصة ذهبية تمكنه من إملاء شروطة كيفما يشاء، في المفاوضات المقبلة، حتى أنه رفض كل الاقتراحات التي قدمها نائب (بربل) في مالطا «جيتانو شمبري GAETANO SCHEMBRI» بالإفراج عن الأسرى، وأخذ في تقوية أسوار المدينة والميناء، لأنه كان يتوقع هجمات انتقامية جديدة، وكان يشرف على هذه الأعمال بنفسه وبنشاط لا يعرف الملل[1].

كما أن قائد السفينة (فيلادلفيا) المأسورة (ويليام بيرنيبردج) أرسل خطاباً إلى وزير البحرية الأميركية بتاريخ 1 نوفمبر سنة 1803م، برهن فيه عن أسفه لما حصل، وأنه متألم كثيراً لهذا الحادث، كما أوضح في هذا الخطاب: أن أسر سفينته وجنوده راجع لأسباب خارجة عن إرادته، وأعطى لهم صورة واضحة لما حدث أثناء مطاردة الزوارق الليبية له، حتى تمكنوا من أسر سفينته، وأنه استسلم بهذه الطريقة محافظة على أرواح زملائه، وذكر أن علم بلاده أصيب بانتكاس، وأنهم تألموا كثيراً لما حدث، وحاول (ويليام برينبريدج) أن يبرر موقفه: حيث استشهد بشهادة الضباط المرافقين له، الذين عبروا عن تقديرهم وامتنانهم لتصرفه أثناء هذا الحادث المؤلم لنجاة الباخرة ونجاة بحارتها، حسبما تمليه الشجاعة والرجولة وأنهم، قدموا له تقديرهم منذ أن بدأوا تحت خدمته[2].

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 158 ـ ص 159.

(2) خطاب ويليام برينبريدج قائد السفينة فيلادلفيا المأسورة إلى وزير البحرية الأميركي =

وفي الحقيقة، فإن ما ذكره هذا القائد ما هو إلا للتبرير وللدفاع عن نفسه أمام حكومته، لكي لا تعاتبه إذا ما قدر له إطلاق سراحه، بعد فشله في الهجوم على ميناء طرابلس.

ولقد كان لهذا الفشل الذي منيت به البحرية الأميركية أثره الفعال في رفع الروح المعنوية لحكومة طرابلس وشعبها، بعد أن كاد اليأس يتطرق إلى نفوس الليبيين نظراً للتباين الكبير بين القوة الليبية والقوة الأميركية[1].

وقد ابتهجت طرابلس بهذا الانتصار الذي حققه رجال بحريتهم، حيث بدأت أفواج الشعب من عرب الدواخل والقرى المجاورة تفد على الميناء لمشاهدة مصير هذه السفينة التي حاولت الاعتداء على الميناء وقلاعه.

وكانوا كثيراً ما يستأجرون القوارب الصغيرة، لعمل جولات بحرية استطلاعية حولها، وقد رفع عليها علم البلاد الإسلامي ذو النجمة والهلال، بعد أن كان يرفرف عليها العلم الأميركي، واستخدمت الحكومة ما تبقى من مدافع على ظهرها في إطلاق النار إعلاناً بنهاية شهر رمضان المبارك، وبداية أيام عيد الفطر[2]. وقد تصادف أن وقع أسرها في ذلك الوقت.

والخلاصة أن أسر هذه السفينة كان له الأثر القوي لدى الأوساط الشعبية عامة والحكومة الليبية خاصة، حيث أن البحرية الليبية أضافت انتصاراً كبيراً إلى انتصاراتها السابقة ضد الدول الأجنبية، وازدادت هيبة البحرية الليبية في البحر المتوسط أمام كل الأساطيل الأجنبية.

ولا شك أن هذا الحادث كان له صدى كبير في بقية الدول الأجنبية، على

= بتاريخ 1 نوفمبر سنة 1803م نقلاً عن: منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 200 ـ ص 203.

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبي ص 153.

(2) تشارلز ولنجتون فورلنج: المدخل إلى الصحراء الكبرى «ملاحظات وخبرات في مدينة طرابلس» نيويورك سنة 1909م ص 109.

الرغم من انشغال هذه الدول في ذلك الوقت بحروب (نابليون) ومع هذا فإنها رأت فيها إنذاراً قوياً لكل الدول التي ترفض الخضوع لحكومات الشمال الأفريقي بصفة عامة (ويوسف باشا) بصفة خاصة.

أما الشعوب الإسلامية والعربية: فإنهم رأوا فيه انتصاراً كبيراً واستبشروا به، وأخذوا يتناقلون أخباره فيما بينهم، مما شجعهم وبعث فيهم الأمل القوي، بعد الذي شاهدوه من عمل القائد الأمريكي مع سلطان مراكش قبل هذا الحادث[1].

ـ وقد أشرت إلى ذلك فيما سبق ـ أما في العاصمة الأميركية (واشنطون) فقد تلقى الشعب الأمريكي هذا الخبر بمرارة وحزن شديدين، واكتسحتهم موجة من الغضب، وطالبوا حكومتهم بعمل حاسم لرد هذا العار[2] الذي لحق بأسطولهم في البحر المتوسط.

وقد كان هذا الشعور أقوى مما يكون عند رجال البحرية أنفسهم.

وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا الحادث قد هز مجلس الكونجرس الأمريكي نفسه، وايقظه من سباته، ولقد نقل الرئيس جيفرسون أنباء الفاجعة إلى مجلس الكونجرس في 20 مارس سنة 1804م، وألح على اتخاذ ترتيبات جديدة وإضافية، لتطوير القوة البحرية[3].

أما القائد العام (بربل) فقد وصل إليه خبر هذا الحادث وهو في طريقه إلى طرابلس من باخرة بريطانية تقابل معها عند صقلية، وكان حادث السفينة (فيلادلفيا) بالنسبة له: ضربة قوية على اعتبار أنه قد فقد عنصراً أساسياً من عناصر تفوقه، لأن تلك السفينة كانت تمثل أكثر من ثلث قوته، سواء من حيث الكفاءة أو من حيث عدد الأسرى، مما سيضاعف من موقف (يوسف باشا القرمانلي) في أية مفاوضات مقبلة[4].

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 154.
(2) نفس المرجع ص 154 ـ ص 155.
(3) لويس رايت وجوليا ماكليود: مرجع سبق ذكره ص 243.
(4) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 155.

ونتيجة لذلك، فإن القائد الأمريكي (أدوارد بربل) فكر في خطة يمكن من خلالها رد كرامة بحريته فيما لحق بها من هزيمة نكراء، فقرر أن تكون هذه الخطة من تحطيم السفينة (فيلادلفيا) وإحراقها بدلاً من المطالبة باستعادتها، لأن إرجاعها في حكم المستحيل، ويمكن أن تكلفه كثيراً من المتاعب، وفي الوقت نفسه، فإن أية محاولة لردها سوف تكلفه ثمناً باهظاً، مما يضاعف من تعنت الباشا وتصلبه.

ولذا فقد رأى تحطيمها حتى لا تستفيد منها البحرية الليبية فيما بعد. لذلك أرسل سفينتين من أسطوله بقيادة كل من الضابطين «استيفن ديكاتور STEPHN DE CATURE» و«تشارلز ستيوارت STI-WART CHARLES» لتنفيذ هذه الخطة، على أن يقوم (ديكاتور) بحرق السفينة (فيلادلفيا) ويقوم (تشارلز ستيوارت) بحراسته[1].

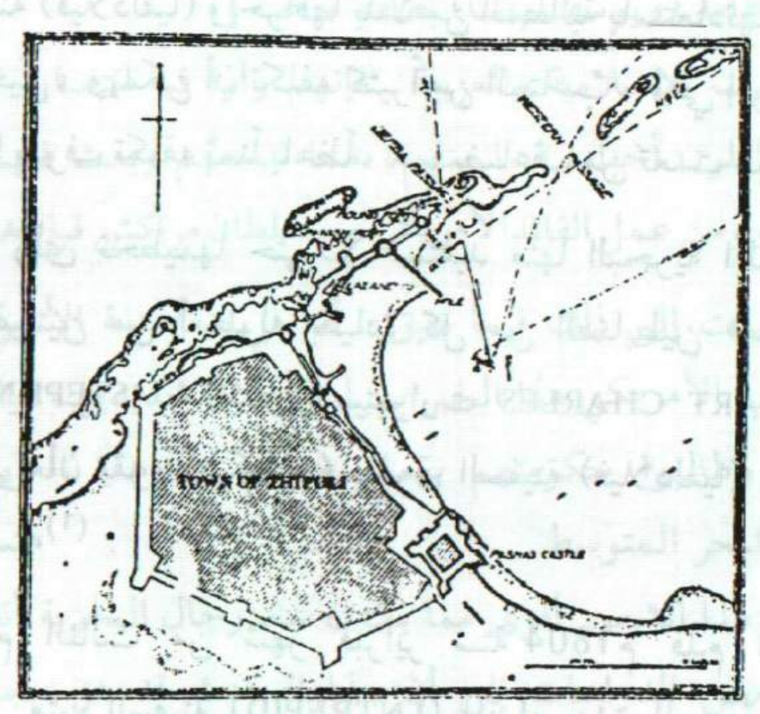
وفي اليوم الثالث من شهر فبراير سنة 1804م قدم (ديكاتور) من (سيراكوزة) على متن السفينة (LNTREPID) للقيام بهذه المهمة، وفي السابع عشر من فبراير سنة 1804م تم تنفيذ هذه الخطة التي وضعها بربل والتي تقوم على أساس إخفاء السفينة بإخفاء بحارتها، وإظهار القليل منهم على ظهرها حتى لا تثير كثرتهم شكوك رجال البحرية الليبية، وأمعن في هذه التغطية بالباس البحارة ملابس المالطيين، حتى ظهرت السفينة كأنها سفينة مالطية تجارية تجاهد لدخول الميناء[2].

وأثناء الليل قام الضابط الأمريكي (ديكاتور) بمعاونة رجاله بهجوم خاطف على السفينة (فيلادلفيا) الراسية في الميناء، وأشعلوا النيران فيها، ونجحوا في الانسحاب سالمين، بعد إتمام مهمتهم هذه. وعندما تنبه حراس البحرية الليبية على صوت الانفجار وأضواء اللهب، حاولوا عبثاً اللحاق بالأعداء إلا أن الذعر

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 155.
(2) تشارلز ولنجتون فورلنج: مرجع سبق ذكره ص 110.

كان قد سيطر عليهم بسبب عامل المباغتة[1] مما حال بينهم وبين القيام بدور حاسم. وهكذا نجحت الخطة الأميركية.



Map of the Town and Harbor of Tripoli

A—Position of the *Philadelphia* when attacked by Decatur. Dot and dash lines indicate the course of the *Intrepid* on entering and leaving the harbor February 16th, 1804. Heavy dotted lines indicate the *Philadelphia's* course as she drifted after being fired.
B—Present position of the *Philadelphia*. Long dash lines indicate her bearings.

ترجمة للخريطة[2]:

(أ) موقع الفيلادلفيا عندما هوجمت من ديكاتور.

الخطول المتقطعة يرمز إلى خط سير السفينة التي ضربت الفيلادلفيا عند دخولها وخروجها الميناء في 16 فبراير سنة 1804.

الخطوط المتقطعة الغامقة يرمز إلى سير الفيلادلفيا عندما تطوحت بعد أن أطلق عليها النيران.

(ب) الموقع الحال للفيلادلفيا. الخطوط المتقطعة الطويلة يرمز إلى اتجاه الفيلادلفيا الغارقة (شمال 12 درجة غرب).

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 156.

(2) نقلاً عن كتاب «شالز ولنجتون فورلنج».
«المدخل إلى الصحراء الكبرى» ملاحظات وخبرات في مدينة طرابلس.

وتشير بعض خطابات القنصل الفرنسي (بوسييه) إلى أن عملية إحراق السفينة (فيلادلفيا) قد تمت عندما قامت باخرتان أميركيتان بمباغتة ميناء طرابلس، وإلقاء القبض على ثلاثة أشخاص من حراس الباخرة (فيلادلفيا) وإشعال النيران فيها.

ويشير هذا المصدر أيضاً: إلى أن هذا النجاح الذي حققته أميركا، قد يدفعها إلى القيام بمزيد من إجراءات انتقامية مماثلة[1].

ولقد أثار هذا الإجراء الانتقامي الذي أقدمت عليه أميركا، ردود فعل متباينة:

ففي طرابلس تجمع الأهالي، وقاموا بمظاهرات عنيفة مرددين هتافات عدائية ضد أمريكا، وطالبوا الباشا، لكي يكون أكثر تشدداً وعنفاً في معاملته للضباط الأميركان، والذي قد سبق أن زج بهم ـ الباشا ـ في السجون، وكانت هناك محاولات وساطة يقوم بها القنصل الفرنسي (بوسييه) للإفراج، عنهم وكانت هذه المحاولات قد حققت قدراً من النجاح: حيث سمح لهم الباشا بالتجول داخل طرابلس تمهيداً لعقد معاهدة صداقة بين أمريكا وطرابلس[2].

إلا أن وقوع هذا الحادث الانتقامي، قد دفع الباشا إلى إلقاء القبض عليهم ثانية وإيداعهم مرة أخرى في السجون، وعلى ما يبدو فإن هذا الإجراء الانتقامي الذي أقدمت عليه الولايات المتحدة، قد ترك أثراً طيباً لدى بعض الدول الأوروبية، وخصوصاً التي كانت تجد تعنتاً واضحاً من الباشا، بسبب سياسته التي كانت تقوم على فرض الإتاوات على الدول الأوروبية.

ففي بريطانيا أعلن القائد البريطاني «نلسون NELSON» صاحب موقعة

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 16 فبراير سنة 1804م مجلد 32.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب وزير الخارجية الفرنسي تاليران إلى القنصل الفرنسي بوسييه بدون تاريخ مجلد 32.

(أبـي قير البحرية): إن ما حدث يعد من أجرأ العمليات التي أنجزت في العصر الحديث[1].

وعلى كل حال فإن هذه الخطة التي وضعها القائد (بربل) وقام بتنفيذها الضابط (استيفن ديكاتور) ضيعت نصراً كبيراً من الباشا، مما دفعه إلى التفكير في اتخاذ إجراء انتقامي يبدد هذا النصر الأميركي المباغت، وتذكر الباشا نصيحة وزيره الحاج (محمد ببيت المال) عندما نبهه بأن أميركا يمكن أن تقوم بعمل جاد لانقاذ هذه اسفينة[2].

ولقد كان هذا النجاح الذي أحرزه القائد (بربل) مقدمة لكي تفكر الولايات المتحدة الأميركية في إجراء أكثر انتقاماً، وهو حصار طرابلس وفرض شروط مهينة على الباشا.

ففي النصف الثاني من شهر مارس سنة 1804م بينما (بربل) يحاصر طرابلس: اتصل بالقنصل البريطاني «براين مكدنوف BRAIN MAKDONOF» وطلب إليه التوسط لدى الباشا لإعادة المفاوضات من جديد، لأجل إطلاق سراح الأسرى الأميركيين المحتجزين لديه، وعقد هدنة بين البلدين، إلا أن الأخير رفض ذلك، بحجة أن الباشا لا يزال ساخطاً على أميركا، من جراء تلك العملية الانتقامية وهي حرق السفينة فيلادلفيا[3].

ولعل القائد الأميركي لم يكن واثقاً من نوايا القنصل البريطاني، مما جعله يفكر في مخاطبة الوزير الليبي (محمد الدغيس) مباشرة، حيث بعث إليه طالباً: بدأ المفاوضات بهدف إطلاق الأسرى من الطرفين، وإقامة علاقات وطيدة بين البلدين[4].

---

(1) ري. و. أروين: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776 ـ 1816)م ترجمة إسماعيل العربـي: الجزائر سنة 1978 ص 192.

(2) تشارلز ولنجتون فورلنج: مرجع سبق ذكره ص 109.

(3) ري. و. أروين: مرجع سبق ذكره ص 192 ـ ص 193.

(4) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب ادوارد بربل قائد الأسطول الأميركي في البحر =

وعلى الرغم من كل هذه المحاولات: فإن الباشا قد صمم على رفضه.

ويبدو أنه كان يتوقع هجوماً مفاجئاً آخر، مما دفعه إلى مضاعفة الحصار حول السجون المودع فيها الأسرى، وإقامة بعض الحصون والاستعدادات اللازمة لصد أي عدوان جديد[1]، وفي الوقت نفسه، فإن (ادوارد بربل) اقترح علىء الباشا ـ عن طريق مندوبه في مالطا المستر (جانز شامبري) الذي قدم إلى طرابلس وأبلغ الباشا عن الاستعدادات التي يقوم بها (بربل) في أسطوله استعداداً لضرب المدينة ـ وإطلاق الأسرى الأمريكيين ـ، وأنه على استعداد لدفع مبلغ قدره (300,000) دولار مقابل إطلاق سراح الأسرى المسجونين، والتوصل إلى عقد سلام بين البلدين، إلا أن الباشا رفض هذا الاقتراح بعد أن تشاور مع مجلس ديوانه، على اعتبار أن هذا الاقتراح لا يتمشى والمطالب السابقة التي تقدم بها الباشا ورفضتها أميركا[2].

في الوقت نفسه، فإن المندوب الأميركي (ليفينجسنون) لدى فرنسا، سعى للحصول على وساطة فرنسا بين أميركا وطرابلس، وقد استجابت فرنسا لهذا الطلب، وصرحت بأنها بعثت بتعليماتها إلى قنصلها في طرابلس، لكي يقوم بهذه المهمة، والتي تعني إطلاق سراح الأسرى الأميركيين[3].

وبالفعل، سعى القنصل الفرنسي لدى الباشا للتوصل إلى حل هذه القضية، وعقد سلام بين البلدين.

ففي أواخر مارس سنة 1804م قدم الكومادور (ادوارد بربل) إلى

= المتوسط إلى محمد الدغيس وزير الخارجية الليبي بتاريخ 4 يناير سنة 1804م مجلد 32.

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 29 فبراير سنة 1804م مجلد 32.

(2) خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 16 يوليو سنة 1804م مجلد 32.

(3) ري. و. أروين: مرجع سبق ذكره ص 193.

طرابلس، طالباً الدخول في مفاوضات مع الباشا مرة أخرى، وقد طلب من القنصل الفرنسي (بوسييه) السعي في هذا الموضوع، وسلمه رسالة من وزير خارجية بلاده تتعلق بذلك، وقد حاول القنصل الفرنسي التوفيق بين الطرفين، ولكن دون جدوى، لأن الباشا كان عند كل فشل يصيب العدو، يأمل في صلح أكثر فائدة له، بينمـا (بربل) كان يسعى إلى إطلاق سراح الأسرى، كما أن شروط الباشا كانت أكثر تشدداً عما كان عليه سابقاً، وأن الاقتراحات الأميركية لا تتفق مع مطالب الباشا، وأنه من الصعب التوفيق بين هذه الاقتراحات وشروط الباشا[1].

وعلى ضوء هذه المحادثات فإن الكوماندور (ادوارد بربل) أخذ يشـك في مساعي القنصل الفرنسي (بوسييه) حيث إنه لم يستطع التوصل إلى النتيجة التي كانت تتوقعها أميركا، نظراً لعلاقة فرنسا بالباشا، وأن (بوسييه) لم يستطع الحصول حتى على موافقة الباشا لدخول الأمتعة إلى المساجين في طرابلس.

أما ما طلبه الباشا من مبالغ مالية كبيرة: فإنه لن يتحصل على هذا المبلغ كله، وليس في إمكاني إعطاؤه حتى العشر، ولا بد من فصل مفاوضة السلم عن مفاوضة إطلاق سراح الأسرى السجناء، ونحن غير مستعدين لدفع أي قرش مقابل عقد السلام مع الباشا، إلا إذا كانت شروطه معقولة وتتمشى مع عزة وشرف أميركا، ونحن على استعداد لدفع الفدية في الحال، في نفس الوقت الذي يتم فيه إطلاق سراح الأسرى[2].

وعلى الرغم من أن (ادوارد بربل) أصبح لا يثق في مساعي القنصل الفرنسي، إلا أنه لم يتخل عنه نهائياً، فما أن أوفد مندوبه المستر (أوبراين)

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 2 أبريل سنة 1804م مجلد 32.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب الكوماندور إدوارد بربل قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط إلى القنصل الفرنسي بوسييه بتاريخ 12 يونيه سنة 1804م انظر الملحق وثقة رقم (4).

قنصل أمريكا في الجزائر الذي منحه سلطة التفاوض مع الباشا، وعرض شروط أميركا الجديدة، وطلب من القنصل الفرنسي مساعدته في هذه المفاوضات، وأن (أوبراين) سوف يطلعكم على هذه المقترحات قبل عرضها على الباشا[1].

وهي كالآتي: دفع مبلغ (40,000) أربعين ألف دولار فدية لإطلاق سراح الأسرى الأميركيين، ومبلغ (10,000) دولار لرئيس الوزراء ولغيره من كبار الموظفين في طرابلس وهدية قنصلية قيمتها (10,000) دولار، ولكنه بعد قبول هدية القنصل الأول، لا تقدم الولايات المتحدة هدية قنصلية أخرى لمدة عشر سنوات[2].

وقد عرضت هذه الشروط على الباشا بدون الاتصال بالقنصل الفرنسي.

وعلى الرغم من محاولة كل من المسيو (أوبراين) و (ويليام برينبريدج) لإقناع السلطات الليبية بقبول هذه الشروط، ولكن دون جدوى لأن الباشا اعتبر هذا العرض سخيفاً حين يقارنه بما دفعته هولندا والدانمارك مؤخراً وهو (80,000) دولاراً و (40,000) دولاراً على التوالي، في مقابل معاهدة الصلح، على الرغم من أن طرابلس لا تحتفظ بأسرى من رعايا البلدين للفدية، وزيادة على ذلك: فإن الباشا لم يعترف بصلاحيات (برينبريدج) كمفاوض، لأنه يعد أسيراً في يده، ومن جهة أخرى فإن (أوبراين) لم يتلق أية مساعدة من (بوسييه) قنصل فرنسا في طرابلس، وهو عامل ضاعف شكوك (بربل) قائد الأسطول الأميركي في نيات الفرنسيين[3].

وعندما علم القنصل الفرنسي بهذا الاتهام: أرسل إلى الكوماندور بربل خطاباً بتاريخ 13 يونيو سنة 1804م أوضح له فيه الآتي:

«أظن بأن الدور الذي قمت به فيما يتعلق بالمفاوضات، واعطاء الأمتعة

---

(1) نفس المصدر مجلد 32.
(2) ري. و. اروين: مرجع سبق ذكره ص 194.
(3) نفس المرجع السابق ص 194.

للمساجين، قد أديت واجبي، وعلى أحسن ما يرام، وأني لم ألوث شرف (نابليون) ولا كرامة فرنسا كما تظنون، بل على العكس إنني أظن أن الخطأ يرجع لكم، عندما عرضتم على الباشا اقتراحات تافهة اعتبرها إهانة لشرفه.

كما أن مندوبكم (أوبراين) قدم إلى طرابلس، وتفاوض مع الباشا دون أن يعلمني، على الرغم من أنكم طلبتم مني مساعدته، وأنه بعد أن أنهى اجتماعه بالباشا، رجع إلى الباخرة دون أن يتصل بـي بعدما تحصل على إذن من الباشا بموافقته على إنزال الأمتعة للمساجين، علماً بأن الباشا وافق على ذلك ترضية لفرنسا.

كما أنه كان من الأفضل ألا تطلب تدخل فرنسا في هذه القضية ما دمتم تريدون دفع (40,000) دولاراً فدية لإطلاق سراح المساجين، ولكن فرنسا عندما تدخلت في هذه القضية، كان في اعتقادها إنهاء هذا الخلاف وأن يحترم الطرفان اقتراحاتها.

وعلى الرغم من أنني قد تحصلت من الباشا على وعد بأن يقوم بتحسين حال المساجين، والموافقة على شروط السلم المعقولة، ولكن بعرضكم هذا جعلتم الباشا يرفض ذلك.

وأظن أنكم تجهلون أن فدية البحار الواحد المعمول بها تقدر من (400) إلى (500) دولاراً وأن «كاثكارت CHANCART» اقترح منذ 3 سنوات ـ عندما أعلنت الحرب ضدكم نفس المقدار ـ (40,000) دولاراً نظير إيقاف الحرب فقط»[1].

وعلى كل حال، فإن أوبراين قد غادر طرابلس بعد أن فشل في الوصول مع الباشا إلى أي اتفاق.

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي (بوسييه) إلى الكوماندور ادوارد بربل قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط بتاريخ 13 يونيه سنة 1804م مجلد 32.

وفي السابع والعشرين من يونيو سنة 1804م كتب الكوماندور (بربل) إلى (ليفينجستون) المندوب الأميركي في باريس، رسالة جاء فيها قوله:

«واستقبلتي المسيو (بوسييه) وأنا اعتقد أنه لم يجتمع بالقبطان (برينبريدج) أو بأحد الضباط الأميركيين، كما أنه لم يقدم أية مساعدة للأسرى، بل أعتقد أنه عدو، وأنه يحث الباشا على الإبقاء على حالة الحرب، بحيث يستفيد منها هو وأخوه الذي يعمل تاجراً ومضارباً كبيراً في طرابلس... لم أكن افترض أننا سنقبل دفع نصف مليون دولار في مقابل فدية الأسرى وعقد المعاهدة، حين تعمل فرنسا وسيطاً لاننا متى رغبنا في الرضوخ لطلبات الباشا: سيكون في وسعنا الحصول على السلم متى اخترنا ذلك بدون مساعدة أي وكيل وقنصل غير دولاراتنا»[1].

ويبدو من ذلك، أن الكوماندور (ادوارد بربل) أصبح لا يثق في الوساطة الفرنسية، حتى بعد أن برر القنصل الفرنسي موقفه من هذه القضية، وألقى اللوم على المندوب الأميركي، لأنه لا يريد أن يقدم شروطاً تتناسب ومطالب الباشا، ومع هذا فإنه أصبح لا يثق في موقف القنصل الفرنسي تجاه هذه القضية، بل اتهمه صراحة في هذا الخطاب بأنه يحث الباشا على استمرار هذه الحرب بغية الاستفادة منها.

وعندما تأكد الكوماندور (ادوارد بربل) من إصرار الباشا على موقفه، وعدم موافقته على الشروط التي اقترحها وفشل كل المساعي للتوصل إلى عقد صلح بين البلدين، عندئذ جهز حملة مكومة من ثماني سفن[2] في (سراكوزة)

(1) خطاب الكوماندور ادوارد بربل إلى المندوب الأميركي في فرنسا ليفينجستون بتاريخ 27 يونيه سنة 1804 نقلاً عن ري. و. أروين: مرجع سبق ذكره ص 195.

(2) قد استعار الكوماندور بربل هذه السفن من ملك الصقليتين، عندما كان في حالة حرب مع ليبيا، وكذلك أعار هذا الملك عدداً من رعاياه للأسطول الأميركي للاشتراك في العمليات الحربية ضد الباشا راجع: ري. و. اروين مرجع سبق ذكره ص 196.

القاعدة البحرية التي اتخذها لعملياته، فأبحرت هذه الحملة في العشرين من يوليو سنة 1804م، وعند وصولها اتخذت هذه السفن مواقعها عند الحصن الذي يوجد فيه الباشا، وانضمت إليها كل من السفينة (سيريت) و (ارجوس) و (سيكس) وبارجة رابعة تقوم بعملية ضرب الحصار على طرابلس[1].

وبذلك أصبح الأسطول الأميركي يتكون من اثنا عشر سفينة راسية أمام المدينة.

وفي الثالث من أغسطس سنة 1804م أطلقت السفن الأميركية نيران مدافعها على المدينة حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر، ووقع اشتباك عنيف بين الطرفين، أسفر عن أسر ثلاث سفن ليبية، وأسر بعض البحارة الليبيين بعد قتال دام حوالي ساعتين ونصف[2].

وفي اليوم الثاني، أراد الكوماندور (بربل) الرجوع إلى المفاوضات مرة أخرى والوصول إلى الصلح، وإطلاق الأسرى الأمريكانيين، حيث أنزل إلى البر ثلاثة عشر جريحاً من الأسرى الليبيين، وأخبر الباشا أنه يحترم المقترحات السابقة[3].

وعندما لم يحصل على إجابة قاطعة: استأنف في ضرب المدينة يوم السابع من أغسطس سنة 1804م. وكانت نتيجة هذا الهجوم، وقوع العديد من حالات التدمير، وخصوصاً بحارة اليهود ـ دون حدوث خسائر في سفن الطرفين، وبعد يومين من القتال، أوفد الكوماندور (ادوارد بربل) مندوباً عنه إلى الباشا للتفاوض من أجل إطلاق سراح الأسرى، وأنه على استعداد لدفع (80,000) دولاراً، نظير إطلاق سراح الأسرى الأميركيين، ولما رفض الباشا

---

(1) ري. و. اروين: مرجع سبق ذكره ص 196.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 1 أغسطس سنة 1804م مجلد 32.

(3) نفس المصدر السابق بتاريخ 1 أغسطس سنة 1804م.

المبلغ، اقترح القنصل الفرنسي رفعه إلى (150,000) دولاراً إلا أن المندوب الأميركي رفض هذا الاقتراح واقترح ـ كحل وسط ـ أن يدفع (100,000) دولاراً في مدة أربعين يوماً بدون ضمان قنصل فرنسا، مقابل أن يفرج عن الرهائن فوراً[1].

إلا أن الباشا رفض هذا الاقتراح، مما دفع القائد الأميركي لضرب المدينة مرة أخرى ولم تحدث أي خسارة بالنسبة للجانب الليبـي، أما الجانب الأمريكي: ففقد زورقاً مسلحاً بالمدافع، استولت عليه السفن الليبية بعد معركة دامت أربع ساعات[1].

ونتيجة لذلك فإن الكوماندور (ادوارد بربل) طلب من القنصل الفرنسي أن يقترح على الباشا تبادل الأسرى، فرفض الباشا هذا الاقتراح وقال: «إن الأمريكيين لا يحترمون أحداً، وما هذه الاقتراحات إلا مناورات بهدف احتلال البلاد[1].

ويبدو أن الباشا قد مل هذه المحادثات التي لا طائل من ورائها، وكان يفسر هذه العروض التي كانت تقدم بعد التهديدات والعمليات الحربية بأنه: دليل على ضعف وحرج وارتباك المهاجمين، ولذلك رفض كل اقتراح في هذا الشأن، وصرح بأنه مستعد للموافقة على إطلاق سراح الأسرى، وعلى الصلح مقابل دفع (400,000) دولاراً، خلاف تقديم الهدايا والهبات المعتادة له، ولضباطه الآخرين[2].

ولعل الباشا قد اكتشف جوانب ضعف في الجانب الأميركي دفعته إلى التمسك بأرائه المتشددة، على اعتبار أن الأسطول الأميركي يبعد عن قواعده بآلاف الأميال، في وقت يستند فيه الباشا إلى بعض القواعد والحصون، وعلى

---

(1) نفس المصدر السابق بتاريخ 1 أغسطس سنة 1804م.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي (بوسييه) إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 1 سبتمبر سنة 1804م مجلد 32.

الرغم من بدائيتها إلا أنها تحول دون نجاح قصف المدينة.

وعلى ما يبدو فإن السياسة الفرنسية قد لعبت دوراً هاماً في هذا الموضوع مما دفع الباشا إلى التمسك بآرائه.

ومن جانب آخر، فلعل عدم تساهل الباشا يرجع إلى أنه يريد أن يلقن أميركا درساً حتى لا تفكر غيرها من الدول الأخرى في التراجع عن المطالب التي يحصل عليها الباشا، والتي صارت في حكم الحقوق المكتسبة، وعندما فشلت كل الجهود: أمر القائد الأميركي بقصف ومهاجمة السفن الليبية، كوسيلة للضغط على الباشا ودفعه لقبول مبدأ الصلح.

وللمرة الخامسة بدأ القصف ـ 14 سبتمبر سنة 1804م ـ حوالي الساعة الثانية ظهراً، وقد استمر هذا القتال حتى الساعة الخامسة، وقد باءت محاولاته بنسف أحد الحصون بالفشل في ليلة السادس عشر والسابع عشر من سبتمبر سنة 1804م، عندما انفجر اللغم الطافي فوق الماء قبل الأوان، وتسبب في وفاة أولئك الذين كانوا يدفعونه نحو الميناء، ثم عاد الأسطول أدراجه يوم 19 ـ 20 إلى مالطا ومنها إلى سيراكوزة، وبقيت بعض الوحدات مستمرة في حصار المدينة[1].

وعندما أدركت الولايات المتحدة الأميركية عدم جدوى هذه العمليات الحربية البحرية، والتي لم تستفد منها بطائل ـ إلا الخسائر الفادحة في سفنها وفقدان خيرة شبابها، ورأت إصرار الباشا على موقفه القديم دون أن يتزحزح قيد أنملة واضعاً كل همه إعطاء أميركا درساً حياً، وأنه على استعداد للاستمرار في المعارك المتصلة معها ـ لذلك فإنهم رأوا أن استمرارهم في هذه الحرب لن يجدي شيئاً، مما دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن وسيلة جديدة، يمكن عن طريقها التوصل إلى عقد صلح وسلام مع الباشا، وتجنب الأوضاع التي

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية تاليران بتاريخ 17 سبتمبر سنة 1804م مجلد 32.

أخذت تتأزم يوماً بعد يوم بين البلدين، وأدركت أميركا أخيراً عدم جدوى إطالة المفاوضات بهذه الطريقة والتي كانت تهدف من ورائها كسب الوقت استعداداً للحرب، وأن مفاوضيها لم يغيروا أسلوبهم لمعالجة هذه الأزمة الناشبة بين البلدين.

أما الآن فقد ثبت لأميركا عدم جدوى العمليات الحربية الخاطفة وعدم الاستمرار فيها حتى النهاية[1].

ولما كانت الولايات المتحدة تعلم حقيقة الصراع الدائر بين (يوسف باشا القرمانلي) وشقيقه (أحمد) حول منصب الولاية، فقد حاولت استثمار هذا الصراع بما يحقق أهداف الولايات المتحدة، حيث قامت خطتهم على إعلان ثورة داخل البلاد بعد التنسيق مع (أحمد القرمانلي). وفي الوقت نفسه يتقدم الأسطول الأميركي لمحاصرة الشواطىء الليبية وإلقاء القبض على (يوسف باشا)[2].

*** الدبلوماسية الأميركية ومحاولة استقطاب (أحمد القرمانلي) الثاني:**

لقد سبقت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية أدركت أنه لا جدوى من الاستمرار في العمليات الحربية ضد (يوسف باشا) لأن ذلك لم يوصل إلى حل نهائي، ولا بد من البحث عن طريق آخر يمكنها من خلاله الضغط على (يوسف باشا).

فرأت من الأفضل استمالة (أحمد القرمانلي) الأخ الأكبر (ليوسف القرمانلي) ليكون الورقة الرابحة التي يمكن أن تستغلها لصالحها ضد (يوسف باشا) فأخذت الحكومة الأميركية باقتراح قنصلها السابق في تونس «ويليام ايتنون

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 161.
(2) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 54.

«WILLIAM EATON» ومندوبها البحري وقتئذ لدى ولايات شمال أفريقيا، والذي يرى استمالة (أحمد القرمانلي) الذي أطاح به أخوه من الحكم ولجأ إلى تونس، وقامت الخطة الأميركية على ثلاثة نقاط:

أولاً: تقوم سفينة حربية من الأسطول الأميركي بنقل (أحمد) إلى القسطنطينية، حيث يحصل على الاعتراف به والياً على طرابلس من قبل السلطان، وفي نفس الوقت يعقد ممثلو الولايات المتحدة الأميركية الذين يرافقونه معاهدة مع الباب العالي.

ثانياً: بعد ذلك يقوم الأسطول الأميركي بتأييد العمليات العسكرية التي يقوم بها (أحمد) في طرابلس لمهاجمة أخيه من البحر، ونتيجة للجهود المنسقة يتم خلع (يوسف باشا).

ثالثاً: وفي هذه الأثناء يكون (أحمد) مديناً إلى حد كبير للولايات المتحدة بعرشه بحيث تصبح مصالحهم مضمونة بصفة دائمة[1].

وبعد أن عرض (ايتون) هذا المشروع على الرئيس الأميركي[2] اتجه إلى سردينيا حيث قابل ملكها وتحصل منه على أن يقوم بتزويد الأسطول الأميركي بالمؤن من ميناء الجزيرة، ثم عاد إلى تونس حيث يقيم (أحمد القرمانلي) فيها منذ ذلك اليوم الذي أجبر فيه على مغادرة البلاد، وتولية (يوسف باشا) الحكم في طرابلس، وقد وجدت أميركا في هذه الخطة ما يمكنها من الضغط على الباشا لتغيير موقفه المتشدد، وعلى ضوء ذلك: سارعت في الاتصال بمندوبيها

---

(1) خطاب القنصل الأميركي في طرابلس جيمس كاثكارت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 2 يونيو سنة 1801م وخطاب القنصل الأميركي ويليام أيتون في تونس إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 5 سبتمبر سنة 1801م نقلاً عن: ري. و. اروين: مرجع سبق ذكره ص 159.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 3 أكتوبر سنة 1804م مجلد 32.

في ولايات شمال أفريقيا للاعداد لهذا المشروع الرامي لمساعدة شقيق الباشا لاسترداد عرضه بقوة السلاح.

ولكن من حسن حظ (يوسف باشا) أنه أدرك في الوقت المناسب ما يدبر ضده في الخفاء.

من أجل هذا، أراد أن يفوت على خصمه هذه الفرصة، فأتصل على الفور بأخيه في تونس لمفاوضته والعودة إلى البلاد، لتولي منصب الباكوية في درنة، وأوفد إليه أربعين جندياً لمرافقته إلى مقر عمله الجديد وبناء على نصيحة بأي تونس استجاب (أحمد القرمانلي) لذلك[1].

وعندما علم (ويليام ايتون) بذلك خشي أن يفشل مشروعه فنصح (أحمد القرمانلي) بألا يقبل هذا العرض، وذكره بماضي أخيه ضده، وما عرف عنه من حب سفك الدماء، وأن هدفه من ذلك سيكون خطوة في إبعادك نهائياً عن الحكم، وأن مجرد وصولك إلى هناك، سيكون مصيرك الإعدام[2].

وهنا يرد سؤال هام عن سبب قبول (أحمد القرمانلي) للعرض الأميركي في البداية وهو: هل قبول (أحمد القرمانلي) كان رغبة منه أم مدفوع إليه دفعاً؟.

فتشير بعض المراجع: إلى أن (أحمد القرمانلي) كان غير متحمس لهذه الفكرة، حيث بقي فترة طويلة في منفاه دون أن يتخذ أي موقف عدائي ضد أخيه، على اعتبار أنه ـ كان يعلم منذ أن ترك البلاد ـ أن أخاه قد استطاع أن يسيطر على زمام الأمور فيها، وأن أية محاولة لمناهضته سوف تبوء بالفشل، ولأن شعبية (أحمد القرمانلي) كانت ضعيفة، مما يقلل من فرصة أي عملية ضد (يوسف باشا).

ثم إن (أحمد القرمانلي) لو كان يرغب في استعادة منصبه بالقوة، لما كنا

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 55.

(2) نفس المرجع ص 55.

نراه يقنع منذ البداية باللجو إلى تونس يوم أن دبر له أخوه (يوسف) تلك المكيدة التي أخرجه بها من المدينة[1].

ألم يكن من الاليق به يومئذ أن يثور ويجمع الأنصار من حوله ثم يباشر عليه حصاراً قوياً حتى يضطره للاستسلام[2].

وهنا يتضح أن قبول (أحمد القرمانلي) للعرض الأميركي إنما دفع إليه دفعاً أقرب منه إلى التورط فيه، ولم يكن على اقتناع منه، لذلك فإنه ما أن دعاه أخوه (يوسف) بالرجوع إلى أرض الوطن وتوليه باكوية درنة - التي سبق أن تولى باكويتها - حتى استجاب لهذه الدعوة، إلا أن سفر (أحمد) إلى مالطا ثم بعدها إلى درنة بناء على نصيحة القنصل الأميركي (ويليام ايتون) الذي أخذ يقنع (أحمد) ويغريه بالمال، ويسهل له هذه المهمة لاسترجاع الحكم من أخيه (يوسف) وحثه على البقاء في مالطا بدلاً من تونس وعدم الذهاب إلى درنة، بالإضافة إلى ذلك، فإن المفاوضين الأميركان أخذوا يشككونه في موقف أخيه تجاهه، لأن غايتهم في ذلك تحقيق أهدافهم المنشودة، والوقعية بين الأخوين لكي يتمكنوا من وضع مشروعهم موضع التنفيذ[3].

وأثناء تواجد (أحمد القرمانلي) في مالطا أجرى عدة اتصالات مع كل من: قيادة الأسطول الأميركي، والأسطول السويدي، بغية وضع الخطوط العريضة لمشروعهم المتصل بحكم طرابلس[4].

ومهما يكن من أمر هذا الاتصال، وما دار فيه من آراء، فإنه قد أبحر إلى درنة تنفيذاً لرغبة أخيه في أواخر سنة 1802م على احدى السفن البريطانية، هو

---

(1) عندما أراد يوسف باشا التخلص من أخيه لتولى الحكم بدله أشار إليه بالخروج للنزهة في الريف، وما أن خرج من المدينة حتى أغلق جميع بواباتها في وجهه. عندئذ أخطر أحمد القرمانلي بالخروج من البلاد وأبحر إلى تونس.

(2) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 57.

(3) نفس المرجع ص 58.

(4) ري. و. اروين: مرجع سبق ذكره ص 159.

وبعض رجاله المخلصين، ومع أن اعتباره الرسمي هناك سيكون حاكماً لمنطقة خاضعة للباشا، فإنه كان يعتبر نفسه كما يقول (ايتون) رجلاً يضع رجله على أرض سيحكمها باسمه قريباً فيما بعد[1].

ومع هذا، فإن (يوسف باشا القرمانلي) كانت المخاوف تساوره والشكون تراوده تجاه أخيه (أحمد) بسبب مواقفه المشبوهة، وقد تأكد له ما كان يخشاه عندما وقع خطاب بين يديه كتبه أخوه إلى قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط، يذكره فيه بوعوده السابقة له بعرض قيمته أربعون ألف دولار وستة مدافع[2].

لذلك فإن (يوسف باشا) لم يكن أمامه إلا أن أدان أخاه بالتآمر عليه، وأمر بعزله من بيكاوية درنة، حيث عاد (أحمد القرمانلي) ـ كما كان ـ لاجئاً إلى مصر بدلاً من تونس[3]، خاصة بعد أن أصبح لا يثق في أخيه (يوسف) الذي لم يوافق على أن تلحق به أسرته وأولاده، الذين بقوا في طرابلس منذ فراره من البلاد، لأجل هذا. فإنه أصبح لا يأمن سلامة نفسه، وأنه مهدد بالقبض عليه من قبل أخيه، فترك البلاد وأصبح في صراع حقيقي مع أخيه (يوسف باشا).

ولعله قد اختار اللجوء إلى مصر هذه المرة بدلاً من تونس، لأنها أنسب له، فهي مكان استراتيجي بالنسبة لليبيا عن أي مكان آخر، وعن طريقها يمكنه أن يحقق مشروعه الرامي للإطاحة بأخيه ورجوعه إلى الحكم.

وعلى كل حال، فإن المخطط الأميركي الرامي إلى الإطاحة (بيوسف باشا) أو الضغط عليه قد فشل بمجرد أن ترك (أحمد القرمانلي) البلاد وذهب إلى مصر، وعاد قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط إلى جبل طارق،

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 58 ـ ص 59.

(2) خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 9 سنة 1803 نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 57.

(3) جلين تكر: مرجع سبق ذكره ص 363.

وأما (ايتون) قد استدعته حكومته بعد أن طرده باي تونس، وقد حاول (ويليام ايتون): أثناء وجوده في أميركا إحياء هذا المخطط من جديد، إلا أن المسؤولين الأميركيين لم يبد منهم أي اهتمام واضح تجاه هذا المشروع، وعليه فإن الموقف بين الجانبين ازداد توتراً، وأن الباشا لم يتخل عن موقفه السابق خاصة بعد فرار أخيه إلى مصر بعد انهيار المخطط الأميركي السابق، لذلك فإن أميركا أخذت تبحث عن وسيلة ترجعها إلى المفاوضات مرة أخرى من أجل إطلاق سراح الأسرى الأميركيين، إلا أن (يوسف باشا) لم يبد منه أي استعداد للدخول في مثل هذه المفاوضات، وقد طلب منه في إحدى المرات تبادل كل ما للجانب الأميركي من أسرى ليبيين بجندي واحد أميركي فلم يقبل الباشا ذلك، وأصر على موقفه[1].

وعلى ما يبدو فإن الباشا قد فضل التمسك بالأسرى الأميركيين باعتبارهم ورقة رابحة، خاصة وأن عدد الأسرى الأميركيين كان يفوق عدد الأسرى الليبيين أضعافاً مضاعفة، ومن خلالهم يمكن له إملاء شروطه على أميركا كيفما يشاء، على اعتبار أن الأسرى يعتبرون ورقة رابحة، ووسيلة ضغط للحصول على مكاسب كبيرة، ولذا فقد صمم الباشا على ربط قضية الأسرى بقضية الصلح كمبدأ عام.

*** موقف الجزائر والمغرب وتونس من الصراع الليبـي الأميركي:**

وعندما قامت الحكومة الجزائرية للتوسط بين أميركا وطرابلس لأنهاء النزاع بينهما، رفض (يوسف باشا) هذه الوساطة، وكتب إلى دايها خطاباً يطلب منه ألاّ يتدخل للمصالحة بينه وبين أميركا، وشرح له وجهة نظره المتصلة بهذا النزاع القائم بين البلدين، وبنوايا الدول الأجنبية، بعدم دفع الإتاوات المقررة عليهم لدول شمال أفريقيا، ومما قاله الباشا: «. . . وقبل أن يهاجمونا علينا أن

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 62.

نضربهم، ومثلهم أميركا التي يجب أن تفهم ذلك، وأطلب منك ألا تبدي أي واسطة بيني وبين أميركا ـ وهذا باسم الاخوة الصحيحة ـ وصرف النظر عن هذه القضية، وأذكرك بموقف والدك عندما عرض وساطته بيني وبين أميركا، واحتراماً له قبلت هذه الوساطة، حيث إنهم طلبوا الصلح واستعدوا على أن يدفعوا مائتين ألف فرنك سنوياً، ولكنهم لم يدفعوا أي شيء، وتعللوا بأسباب كثيرة، وأرجو ألا يخدعوك ويطلبوا منك التدخل في هذه القضية، والظاهر أن الأميركان سيلجؤون إلى قنصل بريطانيا ولكني لا أعترف بذلك إلا من جانبكم»[1].

من أجل هذا: فقد استجاب الداي لطلبه، وأخذ يقدم له جميع وسائل التأييد الأخوي تجاه هذه المحنة الكبرى، حيث أصدرت الحكومة الجزائرية أمراً لجميع الموانىء باستقبال السفن الليبية، واتفقت الجزائر مع الحكومة الليبية بأن أعطت كامل الحرية لسفنها باستعمال موانيها لجلب ما يستولون عليه، ونظراً لهذا الموقف الذي اتخذته الجزائر تجاه ليبيا فإن القنصل الأميركي اجتمع بوزير البحرية الجزائري في السابع والعشرين من يونيو سنة 1802م أوضح له وجهة نظر حكومته تجاه موقف الجزائر المؤيد لليبيا، حيث قال: «زرت وزير البحرية الجزائري وفهمت منه: أنه نقل وجهة نظري إلى الداي وقال: إن الداي يرى مسألة ضمان الجزائر قد فسخت بمجرد إعلان الحرب بين ليبيا وأميركا، وأنه ليس من المنطق التدخل ضد الليبيين الذين تحاصرهم بلادهم سفن الولايات المتحدة الأميركية، وباختصار أكد لي بأن هذا الرأي هو الأخير[2].

---

(1) رسالة يوسف باشا القرمانلي: إلى ابن حسن باشا داي الجزائر بتاريخ 1 محرم سنة 1216هـ الموافق 1801م نقلاً عن: عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 401 ـ ص 402.

(2) خطاب القنصل الأميركي في الجزائر أوبراين إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 27 يونيو سنة 1802م نقلاً عن منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 173 ـ ص 175.

أما موقف كل من المغرب وتونس فقد كان لا يقل أهمية عن موقف الجزائر، حيث التزمت كلا الدولتين بتقديم المساعدات لليبيا، فعند قدوم المندوب الليبي إلى المغرب، طالب بشحنات من القمح إلى بلاده، فمنح ذلك ولكنه لم يجد سفناً تنقل هذه الشحنات وذلك بسبب الحصار الأميركي المضروب حول المدينة[1].

كما طالب الحكومة المغربية بالتدخل للإفراج عن الباخرة الليبية في جبل طارق فقامت الحكومة المغربية على الفور واتصلت بالقنصل الأميركي وطلبت منه إعطاء الإذن لهذه الباخرة بالمرور إلا أن القنصل الأميركي لم يعط إجابة قاطعة حتى يكتب إلى قائد القوات البحرية الأميركية[2]. فاستاءت الحكومة المغربية من هذا المقوف، لأنها لم تتلق إجابة واضحة وأبلغته بأنه إذا لم يتم إطلاق سراح الباخرة الليبية ـ المحتجزة في المياه الإقليمية بجبل طارق أثناء اتجاهها إلى المغرب بغية جلب شحنات من القمح إلى طرابلس ـ فإنها ستضطر إلى إعلان الحرب ضد أميركا، وبعد مراسلات بين البلدين وصلت كمية القمح إلى طرابلس، عندما أذن لسلطان المغرب بذلك، وحصلت السفن على جواز مرور من القنصل الأميركي سمبسون بعد موافقة (موريس) قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط[3].

كما تقدم رئيس وزراء تونس بوساطته بين ليبيا وأميركا إلى القنصل (ايتون) في تونس على أساس تقديم المال إلى الباشا، فرفض (ايتون) ذلك، وأكد له الوزير التونسي أنه لا يوجد أي عار في تقديم هدية لحكومة طرابلس، ولا سيما بالنظر إلى أنها لا تستطيع البقاء بدون سخاء أصدقائها.

---

(1) خطاب القنصل الأميركي سميسون في المغرب إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 20 فبراير سنة 1802م نقلاً عن منصور الشتيوي مرجع سبق ذكره ص 163.

(2) نفس المصدر السابق.

(3) خطاب موريس قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط إلى وزير البحرية الأميركي بتاريخ 15 أكتوبر سنة 1802م نقلاً عن ري. و. أروين: مرجع سبق ذكره ص 163.

وقد أجاب (ايتون) ـ رداً على هذه المبادرة ـ قائلاً: إن الباشا قد محا بعمله هذا حقه في الصداقة الأميركية وعند هذه النقطة أهمل الموضوع[1].

كما قدمت الحكومة التونسية للسفن الليبية جيمع التسهيلات، وأصدرت أمراً إلى جميع الموانيء التونسية باستقبال السفن الليبية في حالة الالتجاء إليها أثناء مطاردة السفن الأميركية لها، كما طالب رئيس وزراء تونس من القنصل الأميركي في بلاده، برفع الحصار المضروب حول طرابلس، مما سبب الكثير من المشاكل للقنصل في تونس حتى إنه كتب إلى (ماديسون) قائلاً: إنني لا أستطيع مواصلة الخدمة في هذا البلد صيفاً آخر[2].

ولا شك في أن هذا الموقف الذي أبدته كل من الجزائر والمغرب وتونس تجاه ليبيا نابع من الأخوة ووحدة الدين واللغة، إذ لا بد من الوقوف بجانب بعضهم بعضاً، ضد الاعتداءات الأجنبية لأن أي اعتداء ضد ليبيا، من قبل أي دولة معادية يعتبر موجهاً إلى كل من الجزائر والمغرب وتونس.

وعلى كل، فإن الموقف ازداد توتراً، ولم تتوصل كلا الدولتين إلى حل نهائي، فلا أميركا تمكنت من تخليص الأسرى الموجودين لدى الباشا، ولا الباشا تخلى عن موقفه السابق، فهو يرى أن تمسكه بهؤلاء الأسرى فيه إذلال لأميركا، وبالتالي يمكنه من إملاء شروطه عليها غير آبه بالحصار والتهديدات التي تقوم بها أميركا ضده، لأنه يرى أنها ليست لها قدرة خلال هذه الفترة لمحاربته.

نظراً لاحتفاظ الباشا بعدد من الأسرى الأميركيين الذين حاولت أميركا فك أسرهم بأكثر من بديل إلا أن الباشا، رفض الاستجابة لمطالبهم، ولعل هذا من

---

(1) خطاب القنصل الأميركي ويليام إيتون في تونس إلى ماديسون بتاريخ 25 مايو سنة 1802م نقلاً عن ري. و. أروين: مرجع سبق ذكره ص 163.

(2) خطاب القنصل الأميركي ويليام إيتون في تونس إلى ماديسون بتاريخ 20 ديسمبر سنة 1802م نقلاً عن ري. و. أروين: مرجع سبق ذكره ص 170.

أهم العوامل الرئيسية التي جعلت أميركا لم تقم بأي عمل حربي خوفاً على أرواح هؤلاء الأسرى.

ويبدو أن الموقف المتصلب من الباشا لإبقاء طرابلس في حالة حرب مع أميركا كان موقفاً شخصياً من الباشا نفسه، فهو الذي يواصل تمسكه بالاستمرار في لعبة الحرب الساخنة، رغبة منه في أن يضع لها خاتمة يعزز بها موقفه بالداخل والخارج، في الوقت الذي ترتفع فيه أصوات من حوله، تحذره من عواقب هذا الصراع، وما ينشأ عنه من آثار سيئة تضع البلاد في مفترق الطرق، وفي المقابل كان هناك تصلب من الجانب الأميركي الذي بدأ يؤثر الحديث عن الحرب، بدلاً من الحديث عن السلام، وازداد الموقف تصدعاً بين البلدين[1].

ونتيجة لذلك فإن أميركا، أدركت أنه لا يمكنها التوصل إلى حل نهائي إلا باستخدام القوة العسكرية، عن طريق البر والبحر، خاصة وأن أبناءها العديدين لا يزالون يرزحون في سجون الباشا، وأن كل المحاولات التي قامت بها أميركا تجاه هذه القضية قد باءت بالفشل، فرأت أنه لا بد من الرجوع إلى مشروع القنصل (ويليام ايتون) وإحيائه من جديد، فاستغل القنصل الأميركي السابق في تونس (ويليام ايتون) هذا الموقف المتأزم بين البلدين، وطرح مشروعه من جديد على الساسة الأمريكانيين، بغية الحصول على التأييد الرسمي لإخراجه إلى حيز الوجود، بعد أن ظل حبيسا في مخيلته لسنوات عديدة، وبالنظر إلى ما عرف عن (ايتون) من حماس وطني متطرف، فقد استطاع أن يقنع الجميع بفائدة مشروعه الرامي لوضع حد سريع لهذه الأزمة، خاصة بعد أن أظهرت تلك الحرب الخاطفة ـ التي تقوم بها أميركا في طرابلس منذ أكثر من أربع سنوات ـ عجزها التام عن فرض تسوية معينة للموقف المتردي هناك[2].

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص64.

(2) نفس المرجع ص 66،

* **الحملة الأميركية الثانية ومعاهدة سنة 1805م:**

لقد أدركت الولايات المتحدة الأميركية أن جميع الوسائل التي استعملتها لوضع حل نهائي، وتخليص الأسرى الأميركانيين ـ سواء الحربية أو الدبلوماسية ـ حتى الآن لم تسفر عن أي نتيجة مرضية، لذلك فإن الحكومة الأميركية اقتنعت أخيراً بمشروع (ويليام ايتون) الرامي إلى استخدام حملة عسكرية برية تساندها بعض القطع من الأسطول الأميركي لاحتلال درنة، وبالتالي يمكن لاميركا الضغط على الباشا بل وإقالته من الحكم وتولية أخيه (أحمد القرمانلي) بدلاً منه ليكون، حليفاً لأميركا ومناصراً لها.

وبناء على ذلك فإن هذه المرحلة شهدت تطورات كبيرة، وتحركات واسعة، لإيجاد استراتيجية جديدة للمرحلة المقبلة، خاصة بعد أن تحصل (ويليام ايتون) أثناء رحلته التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأميركية سنة 1803م، على موافقة الحكومة الأمريكية على مشروعه الذي طرحه على الساسة الأمريكان، ثم عاد إلى البحر المتوسط على متن الباخرة (بريزيدنت) وبرفقته الكوماندور بارون[1].

كما تحصل أيضاً على صلاحيات كبيرة من الحكومة الأمريكية بعد أن أصبح الوكيل الرسمي لاسطولها البحري لدى ولايات المغرب العربي[2].

كما صدرت الأوامر إلى كل من (صمويل بارون) القائد الجديد الذي أرسل ليحل محل (بربل) في قيادة أسطولها في البحر المتوسط لتنسيق العمليات الحربية ضد ليبيا بالتعاون مع كل من:

لير قنصلها في الجزائر، وايتون صاحب المشروع ـ سالف الذكر ـ وعلى

---

(1) خطاب وزير البحرية إلى ويليام إيتون قنصل أميركا في تونس بتاريخ 30 مايو سنة 1804م تحت رقم 2 ـ 702 نقلاً عن: ري. و. أروين: مرجع سبق ذكره ص 203.

(2) خطاب وزير البحرية الأميركي إلى ويليام إيتون قنصل أميركا في تونس بتاريخ 30 مايو سنة 1803م نقلاً عن منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 203.

هذا الأساس التقى الجميع في مالطا لدراسة الخطط العسكرية الجديدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن وضعها موضع التنفيذ[1].

ثم أبحر (ويليام إيتون) إلى الإسكندرية على السفينة (أرجوس) حيث وصلها في السابع والعشرين من نوفمبر سنة 1804م للبحث عن (أحمد القرمانلي) والاتفاق معه على تنفيذ هذا المشروع، ثم واصل سيره عن طريق البر إلى القاهرة، وهناك علم أن (أحمد القرمانلي) قد سافر إلى الصعيد، ومن القاهرة أرسل إليه رسالة يطالبه فيها بالمجيء إليه لاستئناف المفاوضات التي كانت قد بدأت منذ سنتين في تونس، وأكد له أن أميركا لن تعقد صلحاً مع(يوسف باشا)[2].

كما أرسلت إليه خطاب أمان من الوالي (خورشيد باشا) وأخبره بأنه سيذهب للقائه في الفيوم[3].

وعلى الرغم من أن (محمد بك الألفي) أحد زعماء المماليك قد نصح (أحمد القرمانلي) بعدم التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد أخيه، مؤكداً له بأن (يوسف باشا) عندما تتحسن الأوضاع سوف يلبي لك طلباتك[4].

وقد اقتنع ـ في البداية ـ (أحمد القرمانلي) بعدم التعاون مع الولايات المتحدة إلا أنه لا يمانع من الاجتماع بايتون في الفيوم، وأمام الإغراءات الأميركية، والوعود البراقة مال (أحمد القرمانلي) إلى محالفتهم، وقد توج هذا اللقاء بين الطرفين بمعاهدة وقعها الطرفنا في الثالث والعشرين من فبراير سنة 1805م، مما جعل (أحمد القرمانلي) يشعر بالثقة من الجانب الأمريكي،

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 68.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 26 يناير سنة 1804م مجلد 32.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 161.

(4) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 11 أبريل سنة 1804م مجلد 32.

ولعله أحسّ بعدئذ بأنه قد حصل على تعويض مناسب عن ذلك الذي الذي رآه وهو يعيش غربته الدائمة، وها هو طرفاً في التفاوض مع الولايات المتحدة وكأنه الباشا الحقيقي لطرابلس[1].

ونظراً لأهمية هذا المعاهدة التي وقعها (أحمد القرمانلي) مع الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية التاريخية، فلا بد من إلقاء الضوء على بعض مواد تلك المعاهدة.

فتشير المادة الأولى إلى: إعادة السلام والعلاقات بين (أحمد القرمانلي) الوريث الشرعي لحكم طرابلس ورعاياه من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى.

كما تعمل أمريكا بكل ما يمليه عليها شرفها وكرامتها واتفاقياتها والعرف الدولي، على إعادة الباشا إلى عرشه بطرابلس، الذي اغتصبه الطاغية (يوسف باشا) المتحارب مع أميركا الآن وهو ما نصت عليه المادة الثانية.

ولكن لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعرف معنى، الشرف والمحافظة على الكرامة والالتزام بالاتفاقات والعرف الدولي ما كان لها أن تقوم بهذا العمل وتستغل عقلية الباشا المخلوع، الذي رفضه الشعب حاكماً عليه.

فيكف يكون لأميركا أن تدعى هذا الادعاء الباطل، وتعتدي على دولة آمنة بغية تحقيق مصالحها وأهدافها والقضاء على البحرية الليبية، أما ما ادعته بأنها تريد عودة (أحمد القرمانلي) لكرسي الحكم الذي اغتصب منه، فهي لم تكن صادقة في ذلك وإنما هدفها الحقيقي: هو استعمال (أحمد القرمانلي) للضغط على الباشا، حتى أنه عندما توصلت مع (يوسف باشا) إلى اتفاق، تخلت عن (أحمد القرمانلي) وضربت به عرض الحائط، وهو ما يتضح فيما بعد.

وتشير المادة الثالثة: أن تقوم أمريكا ـ حسب الظروف ـ بتزويد (أحمد

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 69.

القرمانلي) بالمال، والمؤن، والذخيرة، والمعدات، وإنزال قوات ـ إن لزم الأمر ـ بالإضافة إلى التكاليف المالية، هذا من جانبهم، أما من جانب (أحمد) فأنه يتعهد بإطلاق سراح جيمع الأسرى الأمريكيين وتسليمهم لقائد القوات الأمريكية في البحر المتوسط بدون مقابل.

كما يتعهد (أحمد القرمانلي): بأن يعوض أميركا عن تكاليف الحملة بدفع ما تدفعه السويد والدانمارك وجمهورية باتافيا[1]، لها وهو ما أشارت إليه كل من المادة الرابعة والخامسة.

كما يتعهد (أحمد القرمانلي) بتنفيذ المادة السابعة بكل إخلاص، وكذلك يتعهد بتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع تلك الدول المذكورة بها، وكذلك التعهد بإعادة علاقات الصداقة والمودة مع ملك صقلية، ويعقد اتفاق معه على نمط الاتفاقات المعقودة معها، وهو ما نصت عليه كل من المادة السادسة والسابعة.

كما تستند قيادة قوات الحملة الحالية إلى (ويليام ايتون) وكذلك ما قد يضاف لها من قوات، حتى ينفذ الغرض على أحسن وجه، ويتعهد (أحمد القرمانلي) بأن رعاياه سيطيعون قيادته، وهو ما نصت عليه المادة الثامنة.

وفي حالـة وقوع حرب بين الطرفين المتعاقدين: يتعهد الباشا بأنه سيعامل الأسرى كأسرى حرب وليسوا كرقيق، وأن يتم تبادلهم رجلاً برجل، ورتبة برتبة، دون فرض أي جزية، كما يعتبر (أحمد القرمانلي) مبنى القنصلية الأمريكية محلاً ذا حرمة، وملجأ لكل من يريد الاحتماء فيه، ومكاناً مقدساً لا يجوز انتهاكه، ولا يتطاول على من يطلب الحامية فيه، اللهم إلا أولئك الذين ارتكبوا جرائم خيانة أو قتل، وهو ما نصت عليه كل من المادتين التاسعة والعاشرة.

كما يتعهد قائد القوات الأمريكية أن تبقى مدفعية طرابلس كما هي. وهناك

---

(1) هو الاسم الذي اتخذته هولندا خلال الفترة بين سنة 1795 ـ 1806م.

مادة سرية تشير إلى خلع (يوسف باشا) والاحتفاظ به وبأسرته كرهائن في حالة القبض عليهم.

وتشير المادة الثانية عشرة أن يحال هذا الاتفاق إلى رئيس الولايات المتحدة للتصديق عليه، وتستمر العمليات العسكرية الحالية[1].

ووفقاً لبنود تلك المعاهدة، فقد جاءت في مجملها في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن (لأحمد القرمانلي) أدنى رأي في أي بند من بنودها.

إلا أن هذا المقوف من جانب (أحمد القرمانلي) ينم عن روح انتهازية عالية، فمهما كان الصراع بينه وبين شقيقه، إلا أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتخذ من الولايات المتحدة وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصالح العليا للبلاد، وهو موقف ليس له ما يبرره إلا الجشع والتعطش إلى السلطة.

على الرغم من أن هذه المعاهدة لم تكن لها أي صبغة قانونية تلتزم بها ليبيا، وإنما كان الهدف من وراء كل ذلك: هو ترضية (أحمد القرمانلي) وأن تثبت له بأنها تسعى لصالحه ولإعادته إلى الحكم الذي اغتصبه منه أخوه (يوسف) لكي يمكن لها استغلاله، ويكون الورقة الرابحة في يدها، وتبين (ليوسف باشا) أنه إذا لم يخضع لها ويدخل معها في مفاوضات تكون لصالحها: فإنها بالتالي لن تقف مكتوفة الأيدي.

وعلى كل حال فما أن تم التوقيع على هذه المعاهدة، حتى وضعت الترتيبات اللازمة للسفر عن طريق البر عبر الصحراء، بعد الاتفاق مع القبطان (هل) أن ينتظرهما في نقطة معينة على متن السفينة التي تنقل القوات التي جمعها

---

(1) انظر نص هذه المعاهدة بين أحمد القرمانلي والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 23 فبراير سنة 1805م في كتاب منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 228 ـ ص 230.

لترتكز عليها حركة (أحمد القرمانلي)[1].

ثم وجه (ويليام ايتون) خطاباً إلى الكوماندور (بارون) يطلب إليه أن يقوم بتزويده بثلاث بواخر مسلحة، وزورق لحمايتهم إن شعروا بأي خطر، وأن يزودهم بمدفعي ميدان، وأربعة مدافع عادية، ومائة قطعة سلاح، وما يحتاج إليه من ذخيره، بالأضافة إلى مائة من رجال البحرية، كما أوضح له، بأنهم سيحتاجون إلى مالا يقل عن عشرة آلاف دولار أخرى، وأوضح له أن الباشا أكد لي بأنه سيعيد جميع هذه المصاريف إلى خزانة أميركا، وأنه سوف يخصص هذه المبالغ من الضريبة التي سيأخذها سنوياً من الدانمارك والسويد وباتافيا[2].

وهذا ما يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يعنيها عودة (أحمد القرمانلي) أو عدم عودته، وإنما تريد أن تحقق مصالحها مهما كانت الوسيلة.

ولقد أوضح (صمويل بارون) قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط في خطاب وجهه إلى (ويليام ايتون) في الثاني والعشرين من مارس سنة 1805م من مالطا بين له فيه هدف أمريكا من هذه الحملة وأنه سيلبي جميع طلباته، ويضيف قائلاً: «وأمرت الباخرة (أرقوزة) بالعودة ومعها باخرة أخرى محملة بالمؤن، وأمرت (هل) بالتوجه بها إلى (بمبا) حيث أتوقع أن تلتقي بكم، وأمرته بألا يسلم الشحنات لأحد سواك لكي تتصرف كيفما ترى، واعتقد أنكم ستعرفون مدى فرصة نجاح حملتكم في الوقت الذي تصلكم فيه المعدات، وإن قابلتكم أي معارضة لا تدل على أي أمل، فيجب عليكم عدم التفريط بما لديكم، وأن تتصرفوا بكل حذر وإني لا أريد أن تأخذ وجهة نظري وكأنهما تقصد الحط من عزيمتكم أو بلبلة آرائكم، فما أنا إلا رفيق لك في السلام،

---

(1) ري. و. أروين: مرجع سبق ذكره ص 206.

(2) خطاب ويليام إيتون إلى قائد الأسطول الأمريكي صمويل بارون بتاريخ 14 فبراير سنة 1805م نقلاً عن منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 227 ـ 228.

ولكني سأتطرق إلى ما لدي من تعليمات، وأعلمك بها حتى تعرف موقفي، وتعرف ما أنت قادم عليه، إن بلادي لا تعارض التعاون مع الباشا المعزول، ولكنها لم تتعهد له بإرجاعه إلى الحكم كشرط جوهري، وإن استعمال الباشا واتباعه لتحقيق غرضنا هو قصد حكومتنا، ومن هنا يتضح لك أن مسألة عقد الاتفاقات وإبرام المعاهدات لم تتوقع حكومتنا حدوثه، ولم تذكر عنه أي شيء في أوامرها لنا، وإني لا أوافق على هذه الوثائق ولا على ما جاء بها حتى لا أوهم الباشا بأننا مدينون له بأي شيء، ولكني سألبي جميع طلباتكم الأخرى لأنها تتمشى وما تحت يدي من تعليمات، وستظهر قطعنا البحرية أمام العدو متى يواتيها الجو. وأعود إلى موضوع الباشا فأقول: بأن دولتنا تريد استعماله ـ كوسيلة لا غاية ـ ويجب ألا يقف تعاوننا معه عقبة في أي اتفاق قد نستطيع التوصل إليه مع باشا طرابلس، ولا يعنى هذا التخلي عن مشروعكم بل إني أنصح بالاستمرار فيه، لأنه مفيد لنا، وإذا كانت التوقعات التي جاءت في مراسلاتكم قابلة للتحقيق، فإن وصول الباشا لبنغازي سيعطيه قوة وحيوية كافية لتوطيد نفسه، وضم شمل أتباعه ليتحرك بخطى ثابتة حتى أبواب طرابلس، وهناك سنقوم نحن بتقديم ما يريد من مساعدات من قطع أسطولنا، حتى نمكنه من دخول المدينة من الخلف وإن أثبتت الظروف أنه غير قادرة على تحقيق هذا، فالأجدى بنا ألا نتمادي في تشجيعه، وما علينا إلا الاحتفاظ به لكي نستعمله في ظروف أخرى، ومن المستحيل أن ألبي طلبك وأرسل لك مائة بحار، لأن سلطتي محدودة، ولأني في حاجة إلى هذا العدد من القوات ولقد حاولت الحصول لك على المدافع المطلوبة، ولم اتحصل عليها من هنا، ولذلك أوفدت باخرة إلى مسينا لكي تحضر أربعة منها، وان شئت معرفة أي شيء آخر اسأل هل[1].

وهكذا أوضح هذا الخطاب نوايا الولايات المتحدة الأمريكية، والهدف

---

(1) خطاب قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط صمويل بارون إلى ويليام إيتون بتاريخ 22 مارس سنة 1805م نقلاً عن منصور عمر الشتيوي ص 235 إلى ص 237.

من استغلال (أحمد القرمانلي) لتحقيق أغراضها عن طريقه، أما كونها تريد إرجاعه إلى الحكم فهذا الأمر لا يهمها في كثير أو قليل وإنما تريد أن تستخدمه ـ كوسيلة لا غاية ـ وهو ما أشار إليه هذا الخطاب. وأن يكون الورقة الرابحة لديها للضغط به على الباشا. وفي حالة التوصل مع (يوسف باشا) إلى حل، فإنها سوف تتخلى عنه، وهذا هو الذي حدث فيما بعد، في حين أن (أحمد القرمانلي) لم يكن على علم كاف بدوره المزور في هذه اللعبة، وأنه لم يشك في نوايا أمريكا خاصة بعد أن قامت من جانبها بتنفيذ ما عليها من التزامات كاملة نحوه، ولعله لم يفكر بشيء في ذلك الوقت بقدر ما يقوم هو بتنفيذ ما عليه من التزامات حسب دوره المرسوم في هذه الحملة المشتركة على طرابلس، وكان في مقدمة هذه الالتزامات جميعاً، أن يجمع المزيد من الرجال من مصر، غير أن مساعيه في هذا السبيل لم تجد قبولاً من وجهاء مصر، فحاولوا إحباطها، وقد أدى ذلك إلى الزج ببعض المتعاونين معه في السجون[1].

ومع ذلك فقد تمكن (أحمد القرمانلي) من جمع عدد لا بأس به من الرجال، استعداداً للحرب، وتتكون هذه الحملة من عشرة أميركيين وحوالي ثلاثمائة من العرب، وثلاثة وثمانين من اليونانيين، وعدد يمثل جنسيات أخرى، وكان مجموعه يبلغ أربعمائة نفر[2] تحت قيادة (ويليام ايتون) حسب ما جاء في الاتفاقية المشار إليها سابقاً.

وسارت هذه الحملة عبر الأراضي المصرية للالتقاء ببعض قطع الأسطول الأميركي المشترك في هذه الحملة عند ميناء ـ بمبا ـ حسب الاتفاق لإنزال بقية المعدات لتجهيز الحملة البرية، وواصلت الحملة البرية سيرها بعد أن تزودت بأربعة مدافع ميدانية و 40 مدفعاً أمريكياً[3].

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 71.

(2) ري. و. اروين: مرجع سبق ذكره ص 207.

(3) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 25 أبريل سنة 1805 مجلد 32 انظر الملحق وثيقة رقم (5).

الطريق الذي سلكه جيش وليام ايتون
من الاسكندرية الى درنة
من ٨ مارس حتى ٢٥ ابريل ١٨٠٥

الطريق الذي سلكه ايتون من الإسكندرية إلى درنة. منقولة عن المجلد الخامس من كتاب الوثائق البحرية المتعلقة بحروب الولايات المتحدة ضد شمال أفريقيا، باذن من المكتب الأميركي للسجلات البحرية، دائرة الأسطول. وأيضاً نقلاً عن كتاب لويس رايت وجوليا ماكليود الحملات الأميركية على شمال أفريقيا في القرن التاسع عشر.

وقد وجدت كثيراً من المتاعب حتى إن (أحمد القرمانلي) كاد أن يرجع إلى مصر، عندما سرت روح الهروب والعصيان بين أفرادها، حيث أن بعض الجنود أخذوا يلاحقون الأمريكيين بطلب المال، وكانوا كثيراً ما يقع تصادم بين أفراد هذه الحملة. عندئذ شعر (أحمد القرمانلي) بخيبة الأمل، وقرر العودة إلى مصر، لكنه بعدما ودع (ايتون) الذي سار مسافة بدونه، راجع موقفه وقرر العودة إلى جيشه الذي كان ينقصه الغذاء والماء في جميع الحالات[1].

وعن هذه المتاعب التي تلقتها الحملة كتب أحد رجال (ايتون) قائلاً: كثيراً ما نسير 24 ساعة بدون ماء، بل إننا سرنا مرة 47 ساعة دون أن نشاهد قطرة واحدة من الماء، وجيادنا أحياناً ثلاثة أيام بدون ماء، وهي لا تأكل سوى ما يصادفها في رمال الطريق، وذلك لمدة عشرين يوماً والبلد الذي تمر به عبارة عن صحراء قاحلة[2].

وفي الخامس والعشرين من أبريل سنة 1805م، وصلت الحملة مشارف المدينة حيث قسم الجيش إلى قسمين:

قسم تسانده البحرية الأمريكية ويهاجم المدينة من ناحية الشمال بقيادة الضابط (أوبانون).

والقسم الثاني تحت قيادة (أحمد القرمانلي) ويهاجم المدينة من جهة الجنوب، والجنوب الغربي، وسلكوا طريق وادي درنة حيث انتشروا بين الجبل والمدينة[3] وضربوا حصاراً حول المدينة من كل جانب، وأثناء الاستعدادات للهجوم على المدينة، طلب (ويليام أيتون) من (مصطفى بك وإلى المدينة في اليوم الثاني قائلاً له: لست أرمي إلى احتلال أراضيكم، إن الباشا الشرعي

(1) ري. و. اروين: مرجع سبق ذكره ص 207.
(2) خطاب السيد باشال بولي بك ضابط على متن السفينة (ارجوس) وعضو في فرقة ويليام ايتون بتاريخ 4 يوليو سنة 1805م نقلاً عن ري. و. اروين: مرجع سبق ذكره ص 207.
(3) جلين تكر: مرجع سبق ذكره ص 610.

لبلادكم يرافقني هاهنا، دعونا نمر عبر مدينتكم، وأفسحوا لنا مجال التزود بالمؤن التي سنحتاجها، وسوف تتلقون تعويضاً عادلاً، لا تدعوا الاختلاف الديني يحرضنا على سفك دماء رجال أبرياء، يفكرون قليلاً ولا يعملون شيئاً. وكان مصطفى بك رجلاً شجاعاً مقداماً، فاحتقر مطالب (أيتون) وتهديداته، وأجابه بقوله: رأسي أو رأسك[1].

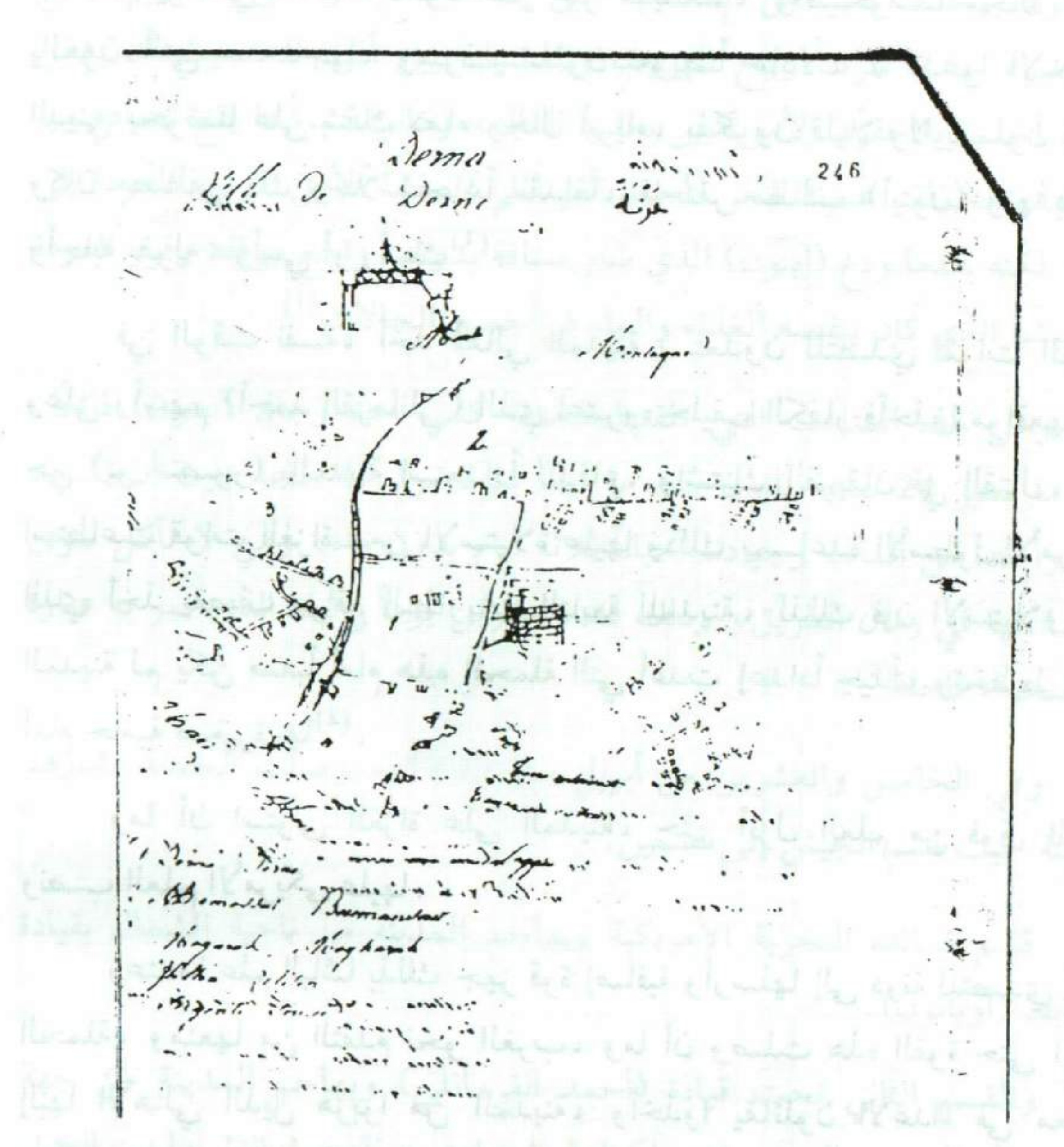
في الوقت نفسه، أخذ أهالي المدينة يستعدون للتصدي لقوات الغزاة، وعلى رأسهم (أحمد القرمانلي) الذي اعتبروه حليف الكفار فأخذوا مواقعهم في حي (بو منصور) بالمدينة استعداداً للدفاع، واشتبك الفريقان في القتال، وقد استطاعت قوات الغزاة ـ من الاستيلاء عليها وذلك بمساعدة الأسطول الأمريكي الذي أخذ يقصف مواقع البطاريات التابعة للمدينة، لذلك فإن الاستيلاء على المدينة لم يكن صعباً أمام هذه الحملة التي أعدت إعداداً جيداً، وتخطيط متقن أمام حامية صغيرة بها[2].

وما أن استولى الغزاة على المدينة، حتى أنزل العلم من فوق القلعة ونصب العلم الأمريكي عليها.

وعندما علم الباشا بذلك جهز قوة إضافية وأرسلها إلى درنة للتصدي لهذه الحملة، ومنعها من التقدم نحو الغرب، وما أن وصلت هذه القوة حتى انضم إليها الأهالي الذين هربوا من المدينة، وأخذوا يقاتلون الأعداء في معارك جانبية.

وأثناء هذا القتال الدائر بين قوات الباشا والحملة الأمريكية وصلت أخبار من طرابلس مفادها: أن مفاوضات الصلح قد بدأت بين الباشا والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن الأخيرة في الحقيقة تفكر قط في إعادة (أحمد القرمانلي) إلى العرش، ولكنها كانت تريد الاستفادة منه عند الضرورة لتسهيل

(1) لويس رايت وجوليا ماكليود: مرجع سبق ذكره ص 291.
(2) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 73 ـ ص 74.



خريطة لمدينة درنة من وثائق وزارة الخارجية الفرنسية بباريس مجلد رقم: (33) وهي التي تعرضت لهجوم الحملة الأمريكية سنة 1805 وهي في طريقها إلى طرابلس.

رقم (1)	درنة	DERNA	NO 1
رقم (2)	أبو منصور	BOUMANSOW	NO 2
رقم (3)	موجارا	MPGARS	NO 3
رقم (4)	زيتون	ZETHTON	NO 4
رقم (5)	العين	AAUNE	NO 5

الدور الذي كان يجب على (أيتون) القيام به ضد مدينة درنة، لإلزام (يوسف باشا) على التسليم[1].

والواقع أن الباشا أخذ يفكر جدياً لإيجاد حل لهذه الحرب القائمة بينه وبين أمريكا، فقد طلب من وزير خارجيته (محمد الدغيس) أن يجري اتصالاً غير مباشر مع (صمويل بارون) قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط الجديد، فاتصل الأخير بالضابط (بيرينبريدج) قائد السفينة (فيلادلفيا) وطلب منه أن يكتب إلى (بـارون) ـ سرياً ـ لإرسال شخص للتفاوض معه من أجل إنهاء الحرب، فكتب قائلاً: «وأرى أنه من غير المستحيل الآن أن يتم الوصول إلى اتفاقية على الأسس والشروط التي تقدم بها (بربل) ومهما كانت نتيجة محاولاتكم، فإن مجرد البدء فيها يعطي الليبيين انطباعات حسنة عنا، لأنهم سيرون بلادنا وكأنها تعطف عليهم.

وأضاف قائلاً: أرجو أن تسمح لي بإبداء ملاحظة وهي أن تحريري وزملائي بدون أن تدفع حكومتنا غرامة عنا: لأمر مستحيل، ما لم تكن تحت قيادتكم قوات برية، وأني مؤمن أن هدفكم هو تحريرنا كمواطنين، وقعنا في ذل الاستعباد، ونحن نخدم شرق بلادنا، وبرسالتي نهار أمس، ذكرت لكم على أن المسيو (بوسييه) القنصل الفرنسي أكد لي سلامة أي شخص تبعثونه، وما يقوله هذا القنصل موثوق فيه، لأنه ذو نفوذ قوي لدى الباشا»[2].

وقد جاء هذا العرض على أثر الأنباء التي تواترت عن قرب تنفيذ العمليات الحربية التي يخطط لها الأسطول الأميركي، لاحتلال درنة، بيد أن الجانب الأمريكي قد آثر على ما يبدو: أن يمضي قدماً في تطبيق عملياته الحربية في درنة قبل أن يبدي استعداده لقبول عرض الباشا، وعندما أصبحت درنة في قبضة

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 163.

(2) خطاب ويليام برينبريدج إلى قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط صمويل بارون بدون تاريخ (سري) طرابلس نقلاً عن كتاب منصور عمر الشتيوي مرجع سبق ذكره ص 220 ـ ص 221.

قواتهم الحليفة، أعلنوا عن استعدادهم لقبول عرضه للتفاوض[1].

وذكر برينبريدج في خطاب وجهه إلى (جورج دافيز) قائلاً: المفاوضات إن بدأت سوف تنجح، لأن الباشا أصابه شيء من الخوف أثر سماعه لأنباء الحملة التي تخطط لها أمريكا، ولكن لو فشلت هذه الحملة: فإنه سيطالب بمبالغ أكثر، ولا يمكن تحديد ما سيطالب به الباشا، ولكن لو دخلت أمريكا هذه المرة في المفاوضات معه فإنه سيرض بشروط أقل من شروطه الأولى التي عرضها على (بربل) في أغسطس الماضي[2].

وعلى ضوء هذه النتائج، فقد كلف «الكولونيل لير LEAR» القنصل الأمريكي في الجزائر بإجراء المفاوضات مع الباشا، كما صدرت التعليمات إلى (صمويل بارون) قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط للالتحاق بـ (لير) للبدء في المفاوضات مع حكومة طرابلس، لمساعدته في عقد اتفاق مع الباشا دون دفع أية مبالغ مادية.

ووفقاً لتعليمات الحكومة الأمريكية التي نصت على عدم الارتباط بحقوق يكتسبها الباشا ـ إلا إذا صادفت المفاوضات عثرات غير متوقعة ـ فإن الأمر في هذه الحالة ـ وهذه الحالة فقط ـ متروك لتدبيركم (أي لير) وحكمتكم لكي تفاوضوا حسبما جاء في رسالتنا إلى (جيمس كاثكارت) المؤرخة في 9 أبريل سنة 1803م[3]. ويحق لكم إجراء ما ترون من تغييرات فيها، ويجب عليكم الاحتفاظ بمبلغ خمسة آفلاف دولاراً من مبلغ العشرين ألف المرصودين، حتى يصل مندوبنا القنصلي الذي سيعينه الرئيس، ومن الطبيعي عليكم أن تحاولوا تخفيض المبلغ إن استطعتم، وبعد أن تنتهوا مما قد تكونوا فيه من مفاوضات، عينوا مندوباً لنا مؤقتاً بطرابلس، أما فيما يتعلق بدفع فدية عن رجالنا السجناء،

---

(1) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 76 ـ ص 77.

(2) خطاب ويليام برينبريدج إلى جورج دافيز بتاريخ 27 يناير سنة 1805م نقلاً عن منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 222 ـ 223.

(3) راجع رسالة وزارة الخارجية الأمريكية إلى جيمس كاثكارت بتاريخ 9 أبريل سنة 1803م في كتاب منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 196.

فإن المبلغ المحرر هو خمسمائة دولار، عن كل رجل شريطة أن يخفض من المجموع ما يعادل عدد الأسرى الذين وعد بهم الكوماندورديل عندما وقع تحت يده عدد من الأسرى من رعايا الباشا، الذين أسرهم بربل، وإننا نحبذ أن تدفع هذا المبلغ على دفعات سنوية، ولا ننسى أن نذكركم بأن مبلغ الخمسمائة دولار هذا قد اقترحه الباشا نفسه[1].

وبناء على ذلك اجتمع، كل من (لير) وقائد الأسطول الأمريكي (صمويل بارون) في مالطا، لوضع الترتيبات اللازمة للدخول في المفاوضات مع الباشا، ومنها أبحرا معاً على السفينة (اسكس) رافعة العلم الأبيض إلى طرابلس.

وفي السادس والعشرين من مايو سنة 1805م رست هذه السفينة أمام ميناء طرابلس تحمل العلم الأبيض استعداداً للدخول في المفاوضات وفي نفس الوقت فإن الباشا رد عليهم بالمثل من فوق قصر المدينة، فقدمت باخرة إسبانية من مالطا لتسهيل هذه المهمة بين الباشا وأميركا[2].

فذهب القنصل الإسباني «دي سوزا DESOUZA» إلى هذه الباخرة للوساطة بين الطرفين وتمثيل الباشا، واجتمع الجانبان على متن الباخرة (كونستيشن) واستمرتا المفاوضات بين الجانبين لمدة خمسة أيام، حيث كان الحوار بين الطرفين في شروط الصلح، خاصة فيما يتعلق بمسألة الحرب، وكادت المفاوضات أن تتوقف تماماً لولا ذلك اللين غير المعهود الذي تميز به موقف الباشا بعد أن سمع بحوادث درنة[3] بالإضافة إلى الضغط الذي وقع على الباشا من العديد من الشخصيات، وخصوصاً حكام شمال أفريقيا، حيث بعث إليه باي

---

(1) خطاب وزارة الخارجية الأميركية إلى لير قنصلها في الجزائر، بتاريخ 6 يونيو سنة 1804م نقلاً عن: منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 207 ـ 208.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 25 أبريل 1805م مجلد 32 انظر الملحق وثيقة رقم (5).

(3) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 78، وعن سير المفاوضات راجع رسالة ليرا القنصل الأميركي في الجزائر إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 5 يوليو سنة 1805م نقلاً عن منصور الشتيوي مرجع سبق ذكره ص 247 ـ 255.

تونس ينصحه بالدخول في مفاوضات مع أمريكا[1].

وعلى كل حال، فإن الباشا خلال هذه الفترة، قد صمم على إنهاء هذه الحرب الطويلة بينه وبين أمريكا، خاصة عقب سقوط مدينة درنة، التي جعلته في موقف صعب للغاية.

ومع هذا فإنه قد أبدى تشدداً واضحاً أثناء المفاوضات، حيث وضع شروطاً للصلح اعتبرها المفاوض الأمريكي متشددة للغاية، ويبدو أن الباشا كان يهدف من وراء ذلك إلى حصوله على صلح مشرف، وليس مجرد صلح يمليه الغالب على المغلوب[2].

وأخيراً، توصل الطرفان إلى اتفاق بعد أن وافقت أمريكا على دفع (60,000) دولار فدية للأسرى والتي تدفع في الحال، وتسليم الأسرى الليبيين، وإخلاء درنة، وأرجاع السفينتين الليبيتين الملسحتين اللتين تم الاستيلاء عليهما منذ سنة من قبل الأسطول الأمريكي[3] كما تمنع أي مساعدة حربية لأخيه (أحمد القرمانلي) وأن يقوم الباشا بإرسال زوجته وأولاده إليه بمجرد أن يبتعد نهائياً عن الأراضي الليبية[4].

وفي الرابع من يونيو سنة 1805م، تم التوقيع على معاهدة الصلح بين ليبيا وأمريكا، والمكونة من عشرين مادة، بعد أن رفض الباشا إضافة أربع مواد أخرى طالب المفاوض الأمريكي بإضافتها لهذه المعادة وهي كالآتي:

1 ـ حرية دخول وخروج السفن الأمريكية التجارية في الموانىء الليبية.

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 25 أبريل سنة 1805م مجلد 32.

(2) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 78.

(3) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 23 أبريل سنة 1805م مجلد 32.

(4) خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 4 يونيو سنة 1805م مجلد 32.

2 ـ ضمان البحارة الأمريكيين على السفن المعادية لطرابلس أثناء أسر تلك السفن.

3 ـ يمنع على طرابلس شراء أي سفينة أمريكية تستولى عليها أي دولة عدوة لأمريكا.

4 ـ مد العون اللازم إلى قنصل أمريكا في الحالة الضرورية[1].

وما إن تم التوقيع على المعاهدة في صورتها النهائية، حتى أخذ الجانبات البدء في تنفيذ ما عليهما من التزامات كل طرف تجاه الآخر، وإن كانت أمريكا قد حاولت تأخير دفع ما عليها من أموال، والجلاء عن درنة، إلا أن الباشا تمسك بالدفع وإخلاء درنة، وإرجاع الأسرى الليبيين، لكي يقوم هو من جانبه بالإفراج عن الأسرى الموجودين لديه يداً بيد، مماجعل (برينبريدج) يكتب لـ (توباس لير) لإقناعه وحثه، على أنه لا يمكن إنهاء عملية إطلاق سراح الرهائن الأمريكانيين، قبل إتمام عملية إجلاء (سيدي أحمد) وأنصاره من درنة، ووصول الأسرى الليبيين[2].

عندئذ، أبحرت السفينة (كونستليشن) إلى درنة، لكي تعلم (أحمد القرمانلي) بهذا الخبر فما كان من (ايتون) إلا أن اجتمع (بأحمد) وأبلغه بما يلي: «لقد تم التوصل إلى اتفاقية سلم بيننا وبين شقيقك الباشا الحالي، وإني لأعتقد أن الشرط الأساسي والوحيد للمحافظة على سلامتك وعائلتك هو أن تغادر البلاد، وتنسحب منها فأجاب (أحمد) أنه لا يرى حلاً سوى أن يغادر البلاد معنا[3].

وقد ذهل (أحمد القرمانلي) عند سماعه لهذا الخبر، لأنه لم يكن يتوقع

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 3 يوليو سنة 1805م مجلد 32.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 3 أبريل سنة 1805م مجلد 32.

(3) لويس رايت وجوليا ماكليود: مرجع سبق ذكره ص 305.

خبراً مثل هذا، في الوقت الذي لم يكن (أيتون) أكثر منه سروراً بما جرى، ولكن ما العمل «وقد سبق السيف العذل» كما يقولون. وتشير بعض المصادر إلى أن الباشا، لو تمسك بمواقفه السابقة، لما توصل الطرفان إلى هذا الاتفاق، ولا توقفت هذه الحرب عندئذ لم يكن أمام الباشا إلا أمران لا ثالث لهما: إما أن يقاتل حتى ينهزم، أو يفر من البلاد، وهذا فعلاً ما كان يخط له ولكننا وصلنا إلى سلم معه[1].

وهكذا وضع المخططون الأمريكان نهاية دور (أحمد القرمانلي) بعد أن استنفذ مهمته، فقد وضعوه منذ البداية داخل هذه اللعبة، لقد أعطوه وزودوه بالسلاح والرجال، وأحاطوه برعاية رجل خبير كالجنرال (ويليام أيتون) وحاولوا أن يشعروه كما أشعروا الجميع أنهم ماضون قدماً في تنفيذ مخططاتهم الرامية للإطاحة بحكم الباشا حتى إذا ما تبين لهم لين في موقف المفاوضين في طرابلس، بادروا بالاتفاق معهم، وهذا ما كانوا يهدفون إليه منذ البداية[2]س.

وقد كان (أحمد القرمانلي) ضحية لأمريكا، لأنها استعملته كورقة رابحة ضد أخيه الباشا (يوسف) ولم يقدموا له الإعانة الكاملة كما يقولون[3]س.

وعلى كل حال فقد التزم الطرفان بعدئذ بتنفيذ ما على كل طرف تجاه الطرف الآخر حيث أبحر جنود الحملة الأمريكية وبرفقتهم (أحمد القرمانلي) بين لعنات سكان المدينة. وأفرج عن الأسرى الأمريكانيين، بعد أن استلم الباشا المبلغ المتفق عليه وهو (60,000) دولاراً بالإضافة إلى (30,000) دولاراً مرتبات حراس الرهائن[4].

---

(1) خطاب وليم إيتون إلى وزير البحرية الأميركي بتاريخ 6 يوليو سنة 1805م نقلاً عن: منصور عمر الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص 255.

(2) نجم الدين غالب الكيب: مرجع سبق ذكره ص 80 ـ ص 81.

(3) وثائق وزراة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 3 يوليو سنة 1805م مجلد 32.

(4) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 3 يوليو سنة 1805م مجلد 32.

وفي نفس الوقت، فقد أفرج عن الأسرى الليبيين بالإضافة إلى الباخرتين المأسورتين، وتم التصديق نهائياً على المعاهدة الموقعة بين الطرفين والمكونة من عشرين مادة، ونظراً لأهمية هذه المعاهدة التاريخية فلا مانع من إلقاء الضوء على موادها:

فقد نصت المادة الأولى على مايلي: أن يتمتع الرعايا الأمريكيون بالأفضلية على رعايا الدول الأخرى التي تربطهم بحكومة طرابلس علاقة ودية، وإذا منحت إحدى الدولتين امتيازات وتسهيلات في التجارة لدولة أخرى، فيجب أن يشمل ذلك الطرف الآخر في هذه المعاهدة، إلا إذا كان يؤدي إلى ضرر.

كما عالجت المادة الثانية. موضوع الأسرى لدى الجانبين، حيث يتم تبادلهم، في حين تدفع حكومة أمريكا ستين ألف (60,000) دولاراً، تعويضاً لحكومة طرابلس، مقابل إطلاق سراح الأسرى عن نصاب المبادلة.

كما نصت المادة الثالثة، على أن تجلوا جميع القوات الأمريكية البحرية والبرية عن كل من درنة وطرابلس وغيرها من الأقاليم وتتعهد الحكومة الأمريكية ألا تتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر مع سكان طرابلس أو الأجانب عند قيامهم بأي تصرف ضد حكومة طرابلس أو ضد الباشا وأن تساعد أميركا الباشا لإخضاع ثورة أخيه (أحمد بك) بقضاء درنة، وطرده نهائياً، أو تسليمه إلى أسرته بطرابلس.

كما لا يحق لإحدى الحكومتين الاحتجاج أو التعرض للبضائع التي تحملها سفن أحد الجانبين لتجار أي دولة معادية للجانب الآخر.

وفي حالة ما إذا صودرت سفناً للعدو، اعتباراً من اليوم، وبها بضائع أو ودائع لرعايا أحد الطرفين، فإنها ترد لأصحابها دون تعويض، وهو ما نصت عليه كل من المادة الرابعة والخامسة.

كما أوضحت المادة السادسة في حالة ما إذا صادفت سفن أو بحارة أحد المتعاقدين، سفناً في عرض البحر، تابعة للطرف الآخر فيكون لها حق الإطلاع

على وثائقها والتحقيق منها، ثم يسمح لها بمواصلة السفر ويتعهد الطرفان ألا يمنحا وثائق مزورة لسفن تابعة لدولة أخرى.

كما عالجت المادة السابعة أنه في حالة ما إذا غنمت إحدى الدولتين سفناً معادية، وباعتها للأخرى يعطي لها سند مقابل ذلك، ونظراً لبعد أمريكا فلا يطلب من أصحاب هذه السفن الوثائق الرسمية المسجلة، ما دامت سندات البيع موجودة لديهم، إلا بعد مرور عامين، وفي حالة ما إذا دخلت سفينة أحد الطرفين إلى موانىء الطرف الآخر لطلب المؤن والزاد، أو غيره من اللوازم يسمح لها بشراء ذلك، بالأثمان المقررة، وإذا ما اضطرت إلى الرسو لإصلاحها فيجب تقديم المساعدة اللازمة لها، وفي حالة ما إذا أنزلت حمولتها على الرصيف - أثناء الإصلاح - فلا يؤخذ منها رسوم كمقابل ذلك، ولا يجبر أصحابها لبيع هذه البضائع، وهو ما أوضحته المادة الثامنة.

وفي حالة ما إذا غرقت سفينة لأحد الطرفين، في موانىء الطرف الآخر، أو في مياهه الإقليمية، فإنه يحافظ على أرواح ربانها وبحارتها وأموالهم، وتتخذ التسهيلات والمساعدات اللازمة، لإرجاعهم لأوطانهم سالمين، وهو ما نصت عليه المادة التاسعة.

كما نصت المادة العاشرة على أنه: إذا ما وقعت إحدى سفن الطرفين في يد العدو. وكانت على مسافة قريبة من مدافع الطرف الثاني فلا تتوانى في انجادها، وإذا وجدت سفينة لأحد الطرفين في ميناء الطرف الآخر، وبه سفينة معادية لها، فلا يسمح لسفينة العدو المذكورة بترك الميناء لمطاردتها بعد سفرها، إلا بعد مرور أربعة وعشرين ساعة من إقلاعها.

كما يتعهد كل من الطرفين باحترامهما الفائق لرعايا وقنصليات الطرف الآخر، ويسمح للجمهورية الأمريكية بتعيين قناصل لها في ملحقات إيالة طرابلس، التي توجد بها قناصل الدول الأخرى، وهو ما أوضحته المادة الحادية عشرة.

كما عالجت المادة الثانية عشر أنه: في حالة ما إذا غرقت سفينة من سفن الطرفين وعليها حمولة بضائع للطرف الآخر، فلا يحق للطرف الأخرى صاحب البضاعة المطالبة بالتعويض عنها، كما لا يحق لأحد المتعاقدين حل الخلافات الواقعة بين رعايا الطرف الآخر، كما لا يستخدم سفنه في أغراض تجارية أو غيرها، إلا برضاء أصحابها.

وفي حالة ما إذا وقعت عقود بين رعايا البلدين فإنها تسجل وتصدق عليها الحكومة التي وقع في بلادها العقد، وعليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما جاء فيها، وإذا كان بذمة أحد رعايا أمريكا دين لأحد، فلا يطالب به القنصل إذا لم تكن هناك كفالة سابقة منه.

وعندما يعلم القنصل بوصول سفن حربية أمريكية إلى ميناء طرابلس، تطلق مدافع قلعة طرابلس، إحدى وعشرين طلقة، وتجاوبها السفن المذكورة بإحدى وعشرين طلقة مثلها، وهو ما أوضحته المادة الثالثة عشرة.

كما أوضحت المادة الرابعة عشرة أن يحترم الطرفان الطقوس الدينية، والتقاليد القومية، بروح من الإخلاص والحب المتبادل، ولا يمانعان في مزاولة رعايا الطرفين لطقوسهما في دور القناصل، ولقناصل الطرفين ومترجميهم وموظفيهم، كامل الحرية في التنقل بطريق البر أو البحر.

كما نصت المادة الخامسة عشرة أنه: إذا وقع خلاف لما جاء في هذه المعاهدة فلا يلجأ أحد الطرفين إلى استعمال القوة بل يرجعوا إلى حل هذا الخلاف بالطرق السلمية، عن طريق ممثلي الدولتين، وفي حالة ما إذا لم يتوصلوا إلى نتيجة، فيحال هذا الخلاف إلى المسؤولين في كلا الحكومتين، في مدة لا تتجاوز شهرين، وإذا عجز الطرفان عن حل هذا الخلاف في المدة المذكورة، وتقررت الحرب بينهما، فيسمح الجانبان المتعاقدان للقناصل والرعايا التابعين لهما بالسفر معززين مكرمين إلى حيث شاؤوا، وفي حالة وقوع الحرب بين البلدين تعمل كلا الدولتين، على إعادة الأسرى، وتبادلهم بواسطة

دولة أخرى خلال سنة، وفي حالة ما يكون عدد الأسرى يزيد عن عدد الأسرى لدى الطرف الآخر فعلى هذه الدولة أن تقوم بدفع خمسمائة فرنك عن كل ربان، وثلاثمائة فرنك عن كل قائد، ومائة فرنك عن كل بحار لتحريرهم من الأسر، وهو ما نصت عليه المادة السادسة عشرة.

كما عالجت المادة السابعة عشرة بيع الأسرى والغنائم الذين ـ تستولي عليهم أية دولة أخرى من الجمهورية المذكورة ـ في موانىء طرابلس فيمنع بيعهم منعاً باتاً، ولا يسمح لهذه السفن بالرسو في موانىء ليبيا إلا بالمدة التي يمكن تزويدها بالمواد الضرورية اللازمة، كما لا يسمح لحكومة طرابلس مطالبة السفن الأمريكية المحملة بالغنائم، دفع أي شيء باسم العوائد.

كما أوضحت المادة الثامنة عشرة القضايا التي يمكن أن تحدث بين رعايا أمريكا، فيكون حل الخلاف بينهم عن طريق قناصلهم، وعلى حكومة طرابلس مساعدتهم لتنفيذ الأحكام الصادرة واتخاذ الإجراءات اللازمة، إذا طلب منها ذلك.

أما في حالة وقوع نزاع بين أحد رعايا أمريكا وأحد رعايا دولة أجنبية أخرى، فإن الفصل يتم بحضور وكيلين من طرف قنصليتهما.

كما عالجت المادة التاسعة عشرة أنه إذا قتل أو جرح أحد رعايا الطرفين شخصاً من رعايا الطرف الآخر يكون فصل الخصام بينهما عن طريق محاكم البلاد، التي وقع فيها الحادث في الأمر حسب شروعها وقانونها لا فرق بين المدعي والمدعى عليه، وإذا فر الجاني فلا مسؤولية على القنصل.

وإذا توفى أحد رعايا أمريكا، فلا يتدخل أحد في تركته وتبقى تحت تصرف القنصلية، إلا إذا أوصى قبل وفاته بماله كله أو ببعضه لأحد، فيكون لحكومة طرابلس في هذه الحالة حق تنفيذ ما جاء في الوصية، وليس للقنصل حق التدخل في ذلك.

وفي حالة ما إذا توفى أحد رعايا أمريكا في مكان لا توجد به قنصلية،

فعلى موظفي إدارة بيت المال ضبط وحفظ أمواله، وعند وصول ورثته تسلم لهم تركته كاملة، حسب القيود المضبوطة، وهو ما نصت عليه المادة العشرون[1].

ومن خلال عرض هذه المواد يتضح: أن بعضاً منها يخدم الجانب الأمريكي أكثر من الجانب الليبـي، ولكن ليس معنى هذا أن (يوسف باشا وافق على ذلك لأنه في حالة ضعف، وإنما كان يسعى للتقليل من الوضع الصعب الذي تمر به البلاد، خاصة بعـد الأحداث التي تعرضت لها درنة أخيراً عقب الحملة التي قامت بها أميركا عن طريق البر.

لأجل هذا: فإن الباشا عالج الموضوع من كل جوانبه، فدخل في المفاوضات مع أمريكا، ووافق على هذه المعاهدة ليخرج من هذه الأزمة بأقل خسائر ممكنة، وحتى لا تستغل بقية الدول الأجنبية هذا الموقف الحرج وتستمر في الضغط على الباشا أو تتمرد عن دفع ما عليها من مستحقات للباشا.

ومع هذا فإن الحملة الأمريكية ضد ليبيا قد أوضحت عدة نتائج من أهمها ما يلي:

ضعف البحرية الليبية، مما جعل الدول الأجنبية تغير سياستها تجاه الباشا، بعد أن كانت تعمل ألف حساب لهذه البحرية، لذلك فإنها اقتنعت بأن البحرية الليبية لا يمكن لها التصدي لمعركة طويلة عندما تكون مخططة ومتقنة، وباشتراك القوة البحرية والبرية في وقت واحد.

لذلك استطاعت أمريكا الضغط على الباشا وإجباره على التفاوض معها حتى حققت مآربها من تحقيق السلام وإطلاق أسراها، ولم يحدث بعدها ما يعكر صفو السلام بينهما اللهم إلا بعض الحوادث التي تغلبت عليها كلا

---

(1) راجع نص هذه المعاهدة المبرمة بين يوسف باشا القرمانلي والولايات المتحدة الأميركية بتاريخ 4 يونيو سنة 1805م في كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 403 ـ ص 409، ورودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره بالملحق الوثائقي ص 44 ـ ص 48 جمع كمال الدين الخربوطلي.

الدولتين بالطرق الدبلوماسية، خاصة وأن سقوط درنة يمثل نقطة التحول في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من المغرب وتونس والجزائر وطرابلس هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن خطر النشاط البحري في حوض البحر المتوسط قد ضعف عما كان عليه سابقاً[1].

وعلى كل حال، فبقدر ما أصابت الولايات المتحدة الأمريكية من نجاح ومستقبل بحري عظيم أصيبت ليبيا في صميم كيانها بإنزال هذه الصدمة القوية بهيبتها البحرية، الأمر الذي أطمع فيها الغير، وكشف ضعفها للعيان ولا نبالغ إذا قلنا إن هذا الانتصار البحري الذي أحرزه الأمريكيون قد تعدى أثره (ليبيا) إلى البلاد الإسلامية المجاورة، ولم يقتصر على ليبيا وحدها بل سجل بداية ضعف البحرية المغربية أمام الأعداء، وقد عرفت أمريكا كيف تستغل نتيجة هذا الانتصار وردود فعله في بلاد المغرب، فأرسلت حملة بحرية سنة 1815م إلى مدينة الجزائر، وبهذه الوسيلة الإرهابية، ونظراً لما كان واقراً في نفوس أهل الجزائر من رد فعل سيء لما حدث مع (يوسف باشا) نجحت أميركا في أن تبرم معاهدة مع الجزائر في الثلاثين من يونيو سنة 1815م وبمقتضاها، تم إلغاء ما تدفعه أمريكا من إتاوة للجزائر، مع استعادة كل الأسرى الأمريكيين، وهكذا لم يقتصر ما حل بالبحرية الليبية عليها وحدها، بل تعداها إلى ما يجاورها من البلاد الإسلامية الأخرى[2].

كما أن تدهور البحرية الليبية بهذه الطريقة، قد أثر على الأحوال الاقتصادية في البلاد، وفقدت ليبيا بذلك مورداً من أهم الموارد التي يمكن من خلاله إنعاش الحياة الاقتصادية في البلاد، ونتيجة لذلك فإن الحكومة الليبية اضطرت إلى الاستدانة من الأجانب، وبدأ التدخل الأجنبي في البلاد وخاصة من جانب بريطانيا وفرنسا وهو ما يتضح فيما بعد.

---

(1) لويس رايت وجوليا ماكليود: مرجع سبق ذكره ص 9.

(2) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ الليبي ص 61 ـ ص 162.

الفصل الخامس

موقف الدول الأوروبية الأخرى من النشاط البحري الليبي

* أولاً ـ الدويلات الإيطالية.
  - (أ) البندقية ونشاط السفن الليبية في البحر المتوسط.
  - (ب) سردينيا ونشاط السفن البحربة الليبية.
  - (جـ) الدولة البابوية ونشاط السفن الليبية.
  - (د) نابلي ونشاط السفن البحرية الليبية.
* ثانياً ـ إسبانيا ونشاط السفن البحرية الليبية.
* ثالثاً ـ النمسا ونشاط السفن الليبية في البحر المتوسط.
* رابعاً ـ هولندا ونشاط السفن البحرية الليبية.
* خامساً ـ السويد ونشاط السفن البحرية الليبية.
* سادساً ـ الدانمارك ونشاط السفن البحرية الليبية.

[illegible]

بموقف الولايات المتحدة الأمريكية [illegible] من كل من المغرب وتونس وطرابلس هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عصر النشاط البحري في البحر المتوسط قد ضعف عما كان عليه سابقاً[1].

المحور الثاني

وعلى كل حال فقد [illegible] الولايات المتحدة الأمريكية [illegible] مستقبل بحري مثلما أصبحت ليبيا [illegible] إذا قلنا إن هذا الاتصال البحري [illegible] الأمريكي قد تعدى [illegible] إلى البلاد الإسلامية المجاورة [illegible] ضعف البحرية المغربية أمام الأعداء [illegible] الاختصار [illegible] مدينة الجزائر [illegible] الجزائر [illegible] معاهدة مع الجزائر في [illegible] توقيع أمريكا على إتفاقية [illegible] يقتصر [illegible] على البحرية [illegible] البلاد الإسلامية الأخرى.

كما أن [illegible] الاقتصادية في البلاد، وفقدت ليبيا بذلك مورداً من أهم الموارد التي [illegible] إنعاش الحياة الاقتصادية في البلاد، ونتيجة لذلك فإن الحكم [illegible] إلى الاستدانة من الأجانب، وبدأ التدخل الأجنبي في البلاد من جانب بريطانيا وفرنسا [illegible]

---

(1) [illegible]

(2) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ الليبي [illegible]

الفصل الخامس

موقف الدول الأوروبية الأخرى من النشاط البحري الليبي

أولاً ـ الدويلات الإيطالية:

(1) البندقية ونشاط السفن الليبية في البحر المتوسط:

لقد كان للدول الأجنبية ـ التي لها علاقة بحوض البحر المتوسط ـ مسلك عدائي تجاه النشاط البحري الليبي بوجه عام ومن ذلك ادعاؤهم بأن السفن الليبية قد استعملت أسلوب القرصنة، في حين أنهم لم يطلقوا هذا الوصف على سفنهم، التي أخذت تكثف من اعتداءاتها ضد ليبيا التي كان لزاماً عليها أن تتصدى لتلك الهجمات التي لم تسلم منها مدينة طرابلس، خاصة وان الأسطول الليبي قد استعاد مكانته بين دول البحر المتوسط، بعد أن فقدها أثناء الاضطرابات التي مرت بها البلاد في أواخر العهد العثماني الأولى، وعندما رجعت له هيبته مع بداية قيام الأسرة القرمانلية سنة 1711م، كان لهذا الاسطول وقفات مشرفة تجاه كل من فرنسا وبريطانيا وأميركا، وقد أشرت إلى ذلك فيما سبق ـ أما بقية الدول الأوروبية فيتضح موقفها فيما بعد.

وطوال عهود التاريخ الحديث لم تكن إيطاليا إلا تعبير جغرافي يطلق على الوحدات السياسية المعروفة بالدويلات الإيطالية، وظلت تدعى بهذا الاسم حتى بداية السبعينات من القرن التاسع عشر.

وكان لكل دويلة من هذه الدويلات نظام قائم بذاته إدارياً، ولكل منها سياستها الخاصة.

ومن أهم أسباب انقسام إيطاليا إلى هذه الدويلات، هو انشغالها بالتجارة الشرقية الآتية من الهند. فقد كانت عاملاً هاماً في زيادة إمكانياتها، وغزارة مواردها.

وبالتالي في تعزيز مراكزها كدويلات مستقلة، يغذي كل هذا: شعور المنافسة والبغضاء المحتدم بين هذه الدويلات، ومن ذلك: الصراع الذي نشب بين جمهورية البندقية، والدولة البابوية، حول أقليم روما الواقع بينهما.

كذلك كانت الأطماع وراء تطلعات الدولة البابوية، وضم فلورنسا إليها.

كل هذا، حدا بالدويلات الإيطالية إلى تطبيق مبدأ التوازن في شبه الجزيرة الإيطالية، للحد من تفوق أو سيطرة دويلة على شقيقاتها، وطبق هذا المبدأ في القرن السادس عشر.

وكان من نتائج ذلك احتفاظ كل دويلة بذاتيتها، واستقلت بعلاقاتها الخارجية، فكان لبعضها أسطولاً بحرياً، ولبعضها الآخر جيش يتكون معظمه من جنود المرتزقة.

وكان لمعظمها نشاط موفور، جعل كلا من هذه الدويلات تفخر بأنها شهدت مولداً للنهضة الأوروبية، بل وتولت زعامتها[1].

وبالنسبة لموقف هذه الدويلات من النشاط البحري الليبي في البحر المتوسط فهو كما يلي:

فعلى الرغم من انقسامها إلى دويلات متصارعة، إلا أن هذا لم يؤثر على موقفها تجاه النشاط البحري الليبي نظراً، لارتباط مصالحها بالبحر المتوسط، حيث أخذت كل دولة على حدة تتعامل مع ليبيا بما يتمشى ومصالحها الخاصة.

فقد كانت البندقية كغيرها من الدول الأوروبية، تدفع الإتاوات لحكام

(1) راجع د. عبد العزيز محمد الشناوي: أوروبا في مطلع العصور الحديثة جـ 1 القاهرة 1969م. نشر دار المعارف ص 130 ـ ص 147.

الأسرة القرمانلية، نظير تأمين سير سفنها في البحر المتوسط، واستمرار السلام بين البلدين، لذلك فإن سفن البندقية لم تتعرض للاعتداءات من جانب السفن الليبية إلا في عهد علي باشا القرمانلي، عندما توسعت الأعمال البحرية في غرب حوض البحر المتوسط، خاصة أثناء الحرب التي وقعت بين بريطانيا وفرنسا والتي أطلق عليها حرب السنوات السبع، حيث إن السفن الليبية توسعت في نشاطها البحري ضد السفن الأجنبية، فأسرت الكثير من السفن التابعة للدول الصغرى، ولكن عندما أوقفت الحرب بين بريطانيا وفرنسا، وحل السلام فيما بينهما سنة 1763م، عندئذ قامت كل من فرنسا وبريطانيا على إنفراد بعمل حاسم لأمن الملاحة في حوض البحر المتوسط[1].

ويبدو أن الأسطول الليبي، قد أدرك خطورة المغامرة ضد بريطانيا أو فرنسا، ولذا فقد قل النشاط البحري الليبي في البحر المتوسط، وكانت المعاهدة الليبية ـ البندقية سنة 1764م، بداية للعديد من المعاهدات التي أبرمتها ليبيا مع غيرها من الدول الأوروبية[2].

ووفقاً لما ورد في نص المعاهدة مع البندقية، والتي احتوت على ثلاث وعشرين مادة، حيث نصت المادة الأولى: على أن تراعى كل من البندقية وليبيا شروط هذه المعاهدة بكل محبة وصفاء، وعلى سفن الجانبين أن يتعاملا كأصدقاء أينما تلاقوا، سواء في الموانىء أو في عرض البحر ولا يجوز لهما التدخل في شؤون بعضهما البعض. وعلى البندقية ألا تعطي جواز سفر لغير رعاياها، وإذا أعطت جواز مرور لسفينة أخرى تعمل تحت علم دولة أخرى، فلا يكون ذلك سبباً من أسباب نقض المعاهدة، بل تصادر السفينة فقط.

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 95.

(2) انظر نص المعاهدة المعقودة بين علي باشا والبندقية بتاريخ أبريل سنة 1764 في الملحق الوثائقي المذيل بكتاب رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 13 ـ ص 16 جمع كمال الدين الخربوطلي.

كما عالجت المادة الثانية: أنه في حالة ما إذا قامت سفن البندقية ببيع حمولتها في طرابلس، عليها أن تدفع 3% كرسوم جمركية، أما البضاعة التي لا تباع فلا يؤخذ عليها رسوم بشرط إرجاعها، كما لا يتعرض بحارة ليبيا للسفن التجارية، والحربية التابعة للبندقية، حتى ولو كانت تحمل أشياء لدولة معادية لليبيا، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة.

كما لا يجوز للجانبين تفتيش سفينة الجانب الآخر، بحثاً عن جوازات المرور، بل ينزل اثنان من كل طرف في قارب، ويتقابلون في عرض البحر، ويعمل بهذا ابتداءً من اليوم الخامس عشر من هذا الشهر (أبريل) وهو ما نصت عليه المادة الرابعة.

كما عالجت المادة الخامسة: أنه في حالة إذا ما تقابلت سفينتان في الطريق، فلا يصعد أحد من الضباط بقصد التحدث أو التفتيش أو السؤال، وفي حالة ما إذا أصيبت احدى سفن البندقية بتلف في المياه الإقليمية لليبيا، فلا يؤخذ منها شيء كما كان يحدث سابقاً، ولكن يحافظ عليها، وتقدم لها المساعدة، وإذا أريد إصلاح سفينة ليبية في عرض البحر، فإنها لا تصلح عند دولة معادية للبندقية، بل تجدد في ترسانة البندقية أو أحد أصدقائها، وهو ما نصت عليه كل من المادتين السادسة والسابعة.

كما عالجت المادة الثامنة: الأموال والغنائم والسفن، في حالة بيعها للبندقية يعطى بها سند يبرزه قائد السفينة التي تحمل تلك الأشياء، حتى لا يعتدي عليه أحد.

كما عالجت المادة التاسعة: منع شراء الغنائم التي تأخذها تونس والجزائر، وسائر الدول المعادية للبندقية، وذلك تأكيداً للمحبة والصداقة، أما الغنائم التي تحصل عليها سفن البندقية فإنها تباع في طرابلس، ولا يحصل عليها رسوم جمركية.

كما يحق لسفن البندقية شراء ما يلزمها من مؤن وزاد بالثمن المقرر في

البلاد، وهو ما نصت عليه المادة العاشرة.

كما عالجت المادة الحادية عشرة موضوع الأسرى: ففي حالة ما إذا هرب أحد الأسرى لسفن البندقية ـ وهي راسية في ميناء طرابلس ـ فإنه يرد في الحال، كما أنه لا يؤخذ بصفة أسير، أي أحد من رعايا البندقية، وإذا أخذ أحدهم خطأً، يسلم إلى القنصل، ولا يعامل معاملة الأسير ابتداء من تاريخ توقيع هذه المعاهدة، وهو ما نصت عليه المادة الثانية عشرة.

وفي حالة وفاة أحد رعايا البندقية في طرابلس: فلا تتدخل حكومة الباشا في شؤون تركته، وإذا لم يكن للمتوفى وريث أو كيل في البلاد: فمن حق القنصل تسجيل جميع مفردات تركته والاحتفاظ بها أو بيعها، وهو ما عالجته المادة الثالثة عشرة.

كما عالجت المادة الرابعة عشرة موضوع تجار البندقية في طرابلس فيحق لهم بيع تجارتهم حسب رضائهم وبمعرفتهم.

وعند إفلاس أحدهم: فإن القنصل غير مسؤول عنه، إلا إذا وجد ضامنون له، وفي حالة وقوع نزاع بين أحد رعايا البندقية وأحد رعايا الباشا: فإنه يتم فصل الخصام بينهم أمام محاكم ليبيا، أما إذا كان المتخاصمين جميعاً من رعايا البندقية، فيكون حل الخلاف بينهم عند القنصل، وهو ما نصت عليه المادة الخامسة عشر.

وفي حالة ما إذا حدث نزاع بين سكان طرابلس والبندقية، وأدى إلى جرح أو قتل أو أعمال خطيرة يحاكم من تسبب في ذلك حسب قوانين الشريعة الإسلامية وقانون طرابلس. وإذا هرب القاتل: يكون القنصل غير مسؤول عن ذلك، وهو ما نصت عليه المادة السادسة عشرة.

ونصت المادة السابعة عشرة أن للقنصل حق اختيار ترجمان، وراهب وسمسار من أي جنس، وله حق السفر في السفينة التي يريدها متى أراد.

كما عالجت المادة الثامنة عشرة أنه في حالة وقوع حرب بين الطرفين، يسمح للقنصل ورعاياه وأبنائهم المولودين في طرابلس بالعودة إلى بلادهم، مع معاملتهم معاملة حسنة.

كما أنه في حالة ما إذا صادر بحارة سفن إحدى الطرفين المتعاقدين سفينة من سفن الأعداء، ووجدوا عليها رعايا للطرف الآخر فلا يعاملون معاملة الأعداء وهو ما نصت عليه المادة التاسعة عشرة.

وفي حالة رسو أحد السفن الحكومية البندقية، تحييها مدافع القلعة بإحدى وعشرين طلقة، وترد السفينة بمثلها، ويهدي الوالي لقائدها هدية مناسبة، كما تعفي جميع الأشياء الضرورة التي ترد إلى القنصل - خاصة بمعاشه - من الضريبة الجمركية وهو ما عالجته كل من المادة: العشرون، والحادية والعشرون.

كما عالجت المادة الثانية والعشرين: أنه في حالة ما إذا وقع ما يخل بهذه المعاهدة، فإن ذلك لا يؤثر على صداقة الدولتين، وللطرف المعتدى عليه الحق أن يطالب بحقوقه بالطرق القانونية، كما لا يسمح لسفن ليبيا بالاعتداء على سفينة معادية في المكان من (سان مارينو) إلى سواحل الجمهورية وهي مسافة قدرها ثلاثون ميلاً، وإذا اعتدت على إحدى السفن داخل تلك المسافة، فإن الغنائم التي تأخذها ترد، ويجازي ربان السفينة المعتدية، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة والعشرون.

ومن خلال ذلك: يبدو أن البندقية حاولت بكل ما لديها، على استمرار السلام مع الباشا، لكي تضمن سلامة سير سفنها في البحر المتوسط، إدراكاً منها بأنه لا يمكن التصدي للسفن الليبية، ولا يمكنها إملاء شروطها على الباشا كيفما تريد، وإن كانت قد حصلت على تعهد من الباشا بإبعاد نشاط سفنه في البحر الأدرياتيكي من (سان مارينو) إلى سواحل الجمهورية، كما أنها حاولت بكل ما لديها، منع التقارب والتآلف بين الأسطول الليبي، وبقية أساطيل أفريقيا، لأنه

في حالة ما إذا اتفقت هذه الدول، فإن هذا يعد خطراً على سفنها، وهذه السياسة قد سلكتها كل الدول الأجنبية التي عقدت اتفاقية مع حكام الأسرة القرمانلية ولها علاقة بحوض البحر المتوسط، كما حاولت في هذه المعاهدة المحافظة على أسراها، وعلى تجارتها في طرابلس، كما حرصت كل الحرص على أنه: في حالة ما إذا حدث ما يخل بهذه المعاهدة، فإن هذا لا يؤثر على السلام بين البلدين، لأنه لا يمكن لها التصدي للسفن الليبية خلال هذه الفترة، كما أنها حرصت كل الحرص على وجود كل الحماية لقنصلها في طرابلس، والسماح له بالرحيل دون المساس به وبرعيته، في حالة ما إذا وقعت الحرب بين البلدين.

وبناء على ذلك، فإن البندقية قد تعهدت لإقرار السلام بين البلدين دفع مبلغ (35,000) زكيني[1] سنوياً، وفضلاً عن ذلك دفع زكينو واحد مقابل كيس من الملح، وعلى ضوء ذلك، عاد القنصل البندقي لاستلام مهام عمله في طرابلس، والذي قدم للباشا هدية ثمينة[2].

ويبدو أن هذه الهدية لم ترض الباشا، كما أن بحارته لم يكونوا ميالين لاحترام المعاهدات والاتفاقات إدراكاً منهم بأن هذه المعاهدات وتلك الاتفاقات ما هي إلا عمل مؤقت، خاصة وأنهم أدركوا أن الباشا غير راضي عن ذلك، مما جعلهم يقومون بمزاولة نشاطهم البحري ضد سفن البندقية، لأنهم لو تمسكوا بتلك المعاهدة، فمعنى هذا أنه لم يعد أمامهم إلا فرنسا وبريطانيا، التي لم يكن من السهل الاعتداء على سفنهما والتصدي لهما في البحر المتوسط، لذلك فإنهم كثفوا نشاطهم البحري ضد سفن كل الدول الأجنبية الصغرى.

وأمام هذه الاعتداءات المتكررة من قبل السفن الليبية، خاصة ضد سفن البندقية وعدم التزامهم بتلك المعاهدة، فإن البندقية لم يكن أمامها إلا أن جهزت

---

(1) عملة بندقية.

(2) خطاب القنصل الدانماركي سميث إلى حكومته بتاريخ 10 مايو سنة 1766م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 95 - ص 96.

حملة بحرية مكونة من: ست سفن حربية تحت قيادة «جياكومانانى GIACOMONANI» ووصل طرابلس في الرابع من أغسطس سنة 1766م.

وتشير بعض المراجع إلى أنه كانت لدى هذا القائد أوامر بالحصول على بعض التعويضات، بسبب المخالفات المستمرة من جانب السفن الليبية للمعاهدة السابقة، على اعتبار أن الجنود الليبيين لم يقتحموا البحر الإدرياتيكي فقط، بل أسروا بعض سفن البندقية في مياه بحر الأرخبيل وموانئه[1].

وبمجرد أن شوهد هذا الأسطول يقترب من المدينة، ساد القلق في البلاد وأعدت الاستعدادات للدفاع عن البلاد ضد احتمال ضرب المدينة، وأرسل الباشا أسرته إلى المنشية، وحذا حذوه أفراد الشعب.

ويبدو أن الباشا قد تملكه الخوف، وخصوصاً بعد أن رأى بعينه حجم وقوة الأسطول البندقي، ولذا فقد وافق على إجراء مفاوضات استمرت خمسة أيام أسفرت عن توقيع معاهدة جديدة[2] تأكيداً للمعاهدة السابقة 1764م وتتكون من تسع مواد، حيث نصت المادة الأولى على التصديق على المعاهدة الأولى، وإضافة مواد جديدة لتأكيد المحبة والولاء.

تعاد السفن والأسرى والأموال التي أخذت أثناء الحرب الأخيرة بين الطرفين إلى أصحابها، كما تدفع حكومة الباشا تعويضاً للبندقية مقابل السفينة التي غرقت، وتعويضها بسفينة أخرى، ومبلغ مائتي دوكية ذهب، وإرجاع السفينة المملوءة بملح (ازوارة) التي كان مقدارها عشرة آلاف كنتال، والتي كان القنصل قد اشتراها وصودرت وهو ما نصت عليه كل من المادة الثانية والثالثة.

إعادة السفينتين المصادرتين بعد المعاهدة الأولى إلى البندقية. يتعهد

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 97.

(2) انظر نص مواد معاهدة سنة 1766م بين علي باشا القرمانلي والبندقية في الملحق الوثائقي المذيل بكتاب رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 17 ـ ص 18 جمع كمال الدين الخربوطلي.

الباشا بمعاقبة الرؤساء الذين تسببوا في المنازعات الأخيرة، والذين أخلوا بأحكام المعاهدة، حسب نتيجة تقرير القنصل وتحقيقه، وهو ما نصت عليه كل من المادة الرابعة والخامسة.

تتعهد حكومة طرابلس بمراعاة مواد المعاهدة السابقة، خاصة المادة الثالثة والعشرين، وتعاقب فيما بعد كل من يخالف ذلك، ويكون تأديبهم واجباً من واجباتها، ويصرح لسفن ليبيا بالدخول والخروج إلى موانىء البندقية مع مراعاة حدود الصداقة والشرف، ويجب أن يكون لدى كل قبطان جواز المرور، ونسخة من المعاهدتين، وتعهد من الريس بأنه مسؤول عن تطبيق ما جاء بها، وهو ما نصت عليه المادة السادسة.

وفي حالة ما إذا حدثت أعمال تؤدى إلى قيام الحرب بين الدولتين، فإنه لا يجوز الإسراع ببدء عمليات الحرب إلا بعد إعلان القنصل بذلك وإبلاغه بالمطالب، فإذا لم تجب في مدة ثمانية أشهر، يمكن البدأ في عمليات الحرب وهو ما عالجته المادة السادسة.

أن تعامل حكومة طرابلس قنصل البندقية على قدم المساواة مع قناصل الدول الأخرى. كما أن الرؤساء الذين يخالفون ما جاء في البند السادس، ويحاولون القيام بعمليات حربية من تلقاء أنفسهم، فمن حق البندقية تأديبهم، بعد موافقة الوالي، وهو ما نصت عليه كل من المادتين الثامنة والتاسعة.

ووفقاً لنصوص تلك المعاهدة فإنها جاءت في صالح البندقية على طول الخط، وبدا واضحاً أن الباشا قد أرهبته التهديدات التي مارستها البندقية.

وبدا هذا واضحاً أيضاً في كل نصوص المعاهدة، ولعل من أهمها ما تعهد به الباشا بمراعاة مواد المعاهدة السابقة، والحرص على تطبيقها، وخصوصاً المادة الثالثة والعشرين والتي تنص على معاقبة البحارة الليبيين الذين كانوا وراء كل حالات التردي في العلاقات الليبية البندقية، بسبب تصرفاتهم التي لا تتفق وطبيعة الاتفاقات المبرمة بين البلدين.

ولعل أخطر ما تناولته المادة الثالثة والعشرون، هو حق البندقية في معاقبة البحارة الليبيين وتأديبهم إذا ما أقدموا من تلقاء أنفسهم على ممارسة سياسات عدوانية تجاه سفن البندقية.

ومن الواضح أن هذه الميزة قد انفردت بها البندقية عن غيرها من الدول الأوروبية.

وعلى ضوء ذلك فقد عاد السلام بين البلدين، حتى إنه في الثاني والعشرين من أكتوبر سنة 1784م وصل الأميرال البندقي «أنجيلويمو ANGELOEMO» ـ الذي كان يعمل ضد بيك تونس ـ إلى ميناء طرابلس، حيث استقبله الباشا استقبالاً كبيراً وقد تمكن من تجديد المعاهدة السابقة التي، كانت تعطى البندقية دون غيرها امتياز استخراج الملح من (أبو كماش) نظير دفع (6,000) ذيكنى سنوياً للباشا، فضلاً عن نفقات العمال المستخدمين في استخراج الملح[1].

وفي عهد (يوسف باشا القرمانلي) الذي طالب قنصل البندقية زيادة الإتاوة السنوية التي كانت تدفعها لوالده، فطلب القنصل من الباشا إمهاله مدة حتى يتمكن من الاتصال بحكومته لعرض هذا الطلب عليها، فوافق الباشا على ذلك.

ويبدو أن البندقية، قد وافقت على هذا، حيث أنها في يونيو سنة 1795 أوفدت الكولونيل «توماز جنود ولمبر CANALIER ETOMMOS GONDULMAR» إلى طرابلس للتفاوض مع الباشا، حيث توصل الطرفان إلى اتفاق من خلاله تدفع البندقية إلى الباشا ثلاثة آلاف، وخمسة ريالات بندقية سنوياً. وإضافة ثلاث مواد جديدة للمعاهدة السابقة التي كانت بين والده والبندقية[2].

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 104 ـ ص 105.

(2) انظر نص هذه المواد الإضافية بين يوسف باشا القرمانلي وممثل الحكومة البندقية بتاريخ 6 يونيو سنة 1795م في كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 415 ـ ص 417.

فقد نصت المادة الأولى: على أن تتمتع البندقية وسفنها بالامتيازات التي تتمتع بها الدول الأخرى.

كما يتمتع جميع رعاياها بالامتيازات والتسهيلات التي يتمتع بها رعايا الدول الأخرى، في الحاضر أو في المستقبل، وفي حالة ما إذا رغب أحد رعايا البندقية اعتناق الدين الإسلامي، فإنه يحجز في القنصلية ثلاثة أيام وبعدها يطلق سراحه، وله الحرية في اعتناق الدين الإسلامي، وهذه السياسة سلكتها جميع الدول الأجنبية في عقد اتفاقاتها مع حكام الأسرة القرمانلية.

كما نصت المادة الثانية: على أنه في حالة فرار أي شخص والتجائه إلى السفن البندقية الحربية ـ سواء كان ذلك الشخص من الرقيق أو ممن ينتمي إلى الولاية ـ فإنه يعتبر حراً، ولا يمكن ملاحقته.

كما لا يجوز للبحارة الليبيين الاعتداء على السفن البندقية، أو أي سفينة تحمل إذن سفر من الممثل العام البندقي، أو من أحد وكلائه أو نوابه، وكافة السفن التي تستعمل خطوط المواصلات بين الخليج وشريقو، وكذلك في حالة دخول السفن الليبية لموانىء البندقية، بسبب العواصف، أو عطل فني أو لأي سبب آخر، فعلى البندقية تقديم جميع ما يلزمهم، بعد دفع الثمن.

وفي حالة التقاء السفن الليبية بأي سفينة في موانىء البندقية، فلا يحق لهم القيام بأي عمل عدائي ضد هذه السفن، أو الاستيلاء على البضاعة التي تحملها، أو أخذ نقود بحارتها، وفي حالة وقوع ذلك تطبق، أشد العقوبات المناسبة.

وكذلك نصت المادة الثالثة: على أنه في حالة رفض قنصل البندقية منح جوازات سفر إلى الرياس الذين لهم سوابق، فلا يحق للحكومة الليبية الضغط على القنصل لتغيير رأيه، كما أشارت هذه المادة، إلى أنه في حالة التقاء سفن البندقية مع هؤلاء الرياس بدون جوازات سفر، فلها الحق في أن تطبق عليهم العقوبات المناسبة، بل وتصادر سفنهم بدون أي مطالبة.

ومن خلال ذلك، يبدو أن هذه المواد لم تكن في صالح الباشا، بل جاءت في صالح البندقية، التي شعرت بأنها في حالة يمكنها إملاء شروطها على الباشا، خاصة وأنه كان في حالة لا تمكنه من التصدي للسفن البندقية، نظراً للأوضاع التي تمر بها البلاد، مما دفع البندقية إلى استغلال تلك الظروف بدون خوف أو تردد، حيث ضمنت لسفنها مزاولة نشاطها في البحر المتوسط، بخلاف السفن الليبية التي أصبحت مقيدة بتلك المواد، وبالتالي قل نشاطها، كما أصبحت الفرصة مناسبة لأي أسير يريد التخلص من حياة الرق والهروب إلى سفن البندقية الراسية في ميناء المدينة، وبالتالي فإن الدولة فقدت مصدراً من مصادر دخلها، خاصة وأن هؤلاء الأسرى كانوا يبقون تحت سلطة الباشا حتى تأتي حكوماتهم لفك أسرهم، مقابل دفع الفدية عنهم، أو يتم بيعهم في سوق الرقيق مقابل مبالغ كبيرة.

ويبدو أن الباشا قد قبل هذه المواد إدراكاً منه لحقيقة الأوضاع المتردية في ليبيا، ولذا فقد اضطر إلى الرضوخ لمطالب البندقية، بالإضافة إلى أنه لا زال في السنوات الأولى من حكمه، وأن أسطوله ليس في إمكانه التصدي لتلك السفن، وأن البلاد تحتاج إلى المال لإصلاح ما أفسده من سبقه في الحكم، لذلك فإن الموقف يتطلب منه مسالمة تلك الدول، للحصول منها على الأموال، والبعد عن الصدام المسلح خلال هذه الفترة على الأقل، بدليل أنه عندما شعر بالتحسن الذي طرأ على أسطوله أثر الإصلاحات التي قام بها وسيطرته على زمام الأمور في البلاد، فإنه لم يعط أي اهتمام للاتفاق الذي وقعه مع البندقية، اعتقاداً منه بأنه يتناقض والمصالح العليا للبلاد[1].

وفي الوقت الذي أدرك فيه الباشا بأن أسطوله قد حقق قدراً من التقدم، وأن الأوضاع الاقتصادية قد استقرت بعض الشيء، لذا فقد أظهر نواياه الحقيقية، وخصوصاً بعد أن بدأت علاقاته مع الدانمارك تتردى إلى حد النزاع

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 126.

المسلح، وأبدى رغبته في شراء السفينة (البندقية) التي كان القائد البندقي «باني BONI» قد عرضها للبيع في ميناء الإسكندرية، خوفاً من أن يستولي عليها الجزائريون، وأبدى الباشا رغبته في أن يشتريها بنفس الثمن الذي كان مقداراً لها في الإسكندرية، إلا أن القنصل أبدى عدم موافقته، على اعتبار أن ثمنها الآن لا يمكن أن يقارن بالثمن الذي كان مقدراً لها عندما كانت مهددة بالاستيلاء عليها، إلاّ أن الباشا قد ألح في طلبه، ولم يتورع عن إظهار نواياه العدوانية كوسيلة لإجبار القنصل على بيعها، ولما أعلن القنصل بأن هذا يعد انتهاكاً للمعاهدات المبرمة بين البلدين أخذ الباشا يشير إلى أن البندقية قد ساعدت (علي برغل) أثناء فترة صراعه مع الأسرة القرمانلية بمساعدتها إياه بالأسلحة، ثم أخذ الباشا يتحدث عن موقف والده من البدقية أثناء نزاعها مع تونس، مخالفاً بذلك كل القواعد الإسلامية، وعندما شعر الباشا بعدم تجاوب نائب القنصل معه، هدده بإعلان الحرب ضد بلاده مما دفع نائب القنصل إلى الموافقة خوفاً من أن يستولي عليها الباشا بالقوة، وما يترتب على ذلك من وقوع طاقمها في الأسر، إلا أنه قد علق موافقته على شرط أن يحرر له الباشا رسالة تتضمن ما قاله، ويؤكد فيها بأنه هو الذي أجبره على بيعها فوافقه الباشا على ذلك[1].

ومن الواضح أن الباشا لم يكن يعير أي اهتمام للاتفاقات المبرمة مع الدول الأجنبية، اعتقاداً منه بأن مصالح بلاده فوق كل اعتبار ومعاهدة، وكان نائب القنصل البندقي على درجة من الذكاء، حيث تمكن من أن يحصل من الباشا على إقرار كتابي بأنه قد مارس نوعاً من التهديد ضد نائب القنصل، الذي طلب من حكومته إعداد حملة حربية لإرهاب الباشا، وتخويفه، لأنه لن يتورع عن عمل أي شيء ضد البندقية، وأن أي معاهدة مع ليبيا إذا لم تكن تحكمها القوة فلن يكتب لها النجاح، وفي الوقت نفسه فإن الباشا لم يرضخ لتهديدات البندقية اعتقاداً منه بأن أسطوله البحري قادر على أن ينال من الأسطول البندقي.

---

(1) رسالة نائب قنصل البندقية جوسيبي بتسي في طرابلس إلى حكومته بتاريخ 26 مايو سنة 1797م نقلاً عن كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 381 ـ 384.

وهكذا تبددت المعاهدة المبرمة بين البلدين، لأن الباشا لم يتخل عن سياسته العدوانية ضد البندقية، على الرغم من الضغوط والتهديدات التي كان الباشا يستعملها ضدها ومصادرة سفنها والاستيلاء عليها، واستمرت هذه السياسة بين البلدين إلى أن آلت أملاك البندقية إلى النمسا، بعد معاهدة «كامبيو فورميو CAMBIO FORMIC» في أول أكتوبر سنة 1797م[1].

(ب) سردينيا ونشاط السفن البحرية الليبية:

كانت سردينيا كغيرها من الدول الأجنبية تدفع الجزية السنوية والهدايا للحكام القرمانليين لسلامة سفنها في البحر المتوسط، ومع هذا فقد تعرضت سفنها لكثير من الاعتداءات مما جعلها تحاول بكل وسيلة كسب ود الباشا وعدم الاحتكاك بالسفن الليبية وتلبية جميع طلبات الحكام القرمانليين من الهدايا والإتاوات فرفض الباشا هذا الطلب وأنذرها إما بالاستمرار في الدفع أو إعلان الحرب ضدها[2].

وعندما أدركت أن الباشا لن يتراجع عن قراره التجأت إلى بريطانيا وطلبت منها التدخل لإنهاء الخلاف، وعلى الفور اتصلت الحكومة البريطانية بكل من (اللورد اكسموت) قائد أسطولها في البحر المتوسط، وقنصلها في طرابلس للتوسط لدى الباشا لعقد الصلح بين الطرفين، فوافق الباشا على هذه الوساطة، وتوصلوا إلى عقد معاهدة صلح بين الطرفين، في التاسع والعشرين

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 128 ـ ص 129: عقدت هذه المعاهدة بين النمسا وفرنسا، بعد أن هزم الجيش الفرنسي الذي كانت فرنسا قد أعدته للهجوم على النمسا عن طريق الدانوب، فاستجاب نابليون بعد هذه الهزيمة لطلب النمساويين في عقد الهدنة، وفعلاً عقد صلح كامبوفريمو في أول أكتوبر سنة 1797م وبمقتضاه تخلت النمسا عن أملاكها في إيطاليا في مقابل حصولها على البندقية. راجع المرجع السابق ص 29 هامش رقم (1).

(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 129

من أبريل سنة 1816م[1].

وقد احتوت هذه المعاهدة على أربع مواد أساسية، ومادة إضافية وقد وقعها نيابة عن ملك سردينيا (اللورد اكسموت) وقد نصت المادة الأولى: على أنه من الآن، ورغبة في السلام تبدأ الصداقة الوطيدة والسلام بين سردينيا وطرابلس ورعاياهم وتأمين أملاكهم وأراضيهم، ويحترم الباشا ورعاياه: علم ورعايا وتجارة سردينيا على قدم المساواة، مثل بريطانيا، وتتمتع سردينيا بجميع الامتيازات التي نالتها بريطانيا في المعاهدة السابقة، وأن تصبح التجارة حرة بين البلدين منذ التوقيع على المعاهدة طبقاً لشروط خاصة، ولكن على السفن التي تريد السفر من شاطىء الشمال الأفريقي إلى أي ميناء في سردينيا، أن تمر بالحجر الصحي قبل دخول الموانىء، ويوجد حجر صحي للسفن القادمة من طرابلس في جنوة، وفي جزيرة سردينيا، ويطبق ذلك أيضاً على السفن الداخلة إلى طرابلس، كما يتم التبادل القنصلي بين البلدين، على أن يكون تقدير قنصل سردينيا مثل قنصل بريطانيا من حيث تسهيل وتنظيم شؤونه التجارية ويسمح له برفع العلم الوطني على دار القنصلية، وممارسة عبادته الدينية مع خدمه وغيرهم من الراغبين في ذلك، وهو ما نصت عليه المادة الثانية.

كما أشارت المادة الثالثة إلى: منع أي احتكاك أو إساءة استخدام المزايا التي تنص عليها هذه المعاهدة، وإذا ما حدث ذلك، فإن ملك سردينيا سيتخذ الوسائل الفعالة لمنع ذلك: بإعطاء رعاياه جوازات مرور بختم وإمضاء سكرتير الدولة، وسوف لا تستخدم تلك الجوازات وسيلة لإعطاء حماية لرعاية دولة أخرى، وكل سفينة أو قارب تابع لسردينيا سيزود بإحدى هذه الجوازات.

كما نصت المادة الرابعة: على أن لا يسمح لأية سفينة حربية من الطرفين

---

(1) انظر نص المعاهدة التي عقدت بين يوسف باشا القرمانلي وسردينيا بتاريخ 29 من أبريل سنة 1816م بالملحق الوثائقي المذيل بكتاب رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 41 ص 42 جمع كمال الدين الخربوطلي.

بالعمل في أحد الموانىء التابعة لهما، بقصد الاستيلاء على سفينة ترسو في أحد الخلجان، داخل حدود المرسا، حتى ولو لم توجد بطارية، أو بنادق لحمايتها.

أما المادة الإضافية، فتشير إلى تعهد (اللورد اكسموث) بالنيابة عن ملك سردينيا بدفع أربعة آلاف دولاراً إسبانياً كهدية قنصلية إلى الباشا عند تعيين القنصل، ويدفع نفس المبلغ عند تعيين كل قنصل جديد.

ويبدو من عرض مواد هذه الاتفاقية: أن بريطانيا استطاعت أن تضغط على الباشا، حتى وافق على هذه المعاهدة، التي كانت أغلب موادها لصالح سردينيا، حيث إنها منحت جميع الامتيازات لسردينيا، مثل الامتيازات التي تتمتع بها بريطانيا في ليبيا.

كما يلاحظ هنا أن جميع المعاهدات التي تعقد مع الباشا فيها يوضع شرط لممارسة العبادة الدينية لرعايا تلك الدول، والراغبين في ذلك حتى لا يعتنقوا الدين الإسلامي.

وعلى الرغم من هذا الشرط فإن بعض الرعايا الأجانب قد اعتنقوا الدين الإسلامي من تلقاء أنفسهم على الرغم من الضغوط التي كانت تمارس ضدهم من قبل الكنيسة.

وعلى الرغم من حسن النوايا التي أبداها الباشا، إلا أن سردينيا لم تلتزم بما نصت عليه المادة الإضافية، وهي التي تتعلق بدفع الإتاوات، مما جعل العلاقات بين البلدين تمضي إلى طريق مسدود.

ولعل الباشا كان صادقاً في إقامة علاقات متينة بين البلدين، مقابل أن تدفع سردينيا كافة الالتزامات التي أقرتها المعاهدة، إلا أنه حينما شعر بمماطلة الطرف الآخر وعدم إخلاصه لنصوص المعاهدة، فإنه في هذه الحالة يكون في حل من كل ارتباطاته الوثيقة، طالما أن الطرف الآخر لم يلتزم بنفس الارتباطات.

وعلى كل حال، فإن هذه المعاهدة قد حققت نوعاً من الاستقرار بين البلدين حتى سنة 1822م، عندما أخذت سردينيا تغير من سياستها تجاه الباشا، ولم تلتزم بما نصت عليه المعاهدة السابقة مما تسبب في غضب الباشا فاستدعى القنصل السرديني «فوكس FOUX» وأبلغه بضرورة دفع الأربعة آلاف دولاراً المتفق عليها سابقاً، وأعطاه مهلة لا تزيد عن ستين يوماً، ليتسلم منه هذا المبلغ[1].

وقد انقضت هذه المدة دون أن يستلم الباشا شيئاً، لأن سردينيا لا تريد أن تلبي طلب الباشا، ولكن الأخير بدلاً من أن يتخذ موقفاً معادياً تجاهه، فإنه ـ هذه المرة ـ تساهل مع القنصل السرديني، وطلب منه أن يدفع ألف قرش حالاً حتى يأتي رد حكومته، فوافق على ذلك وسلمه صكاً بهذا المبلغ بشرط أن يدفع في ليفورنو بعد خمسة وعشرين يوماً[2].

وتذهب بعض المراجع، إلى أن حكومة سردينيا عندما علمت بتصرف قنصلها الذي لم يعجبها، أبلغته بأن هذا الصك سيدفع، ولكن خصما من مرتبه. وفي يوم 6 يونيو وعندما أصر (يوسف باشا) على طلب دفع الفرق بين المبلغين حرر (فوكس) ـ بعد أن استشار (وارنجتون) القنصل البريطاني ـ صكاً بمبلغ ثلاثة آلاف قرشاً يدفع في مرسيليا، إلا أن حكومة سردينيا رفضت، ذلك ولم تقبل الحجج التي أبداها فوكس[3].

ويبدو أن هذا التصرف من جانب الحكومة السردينية قد أثار غضب الباشا، حيث إنه في السابع من أغسطس سنة 1825م أمر القنصل السرديني بمغادرة البلاد، وأنه من الآن فصاعداً سوف يحتجز السفن السردينية التي تأتي

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 131.
(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 186.
(3) نفس المرجع ص 187.

إلى طرابلس أو الاقتراب منه، وأنه سوف يصدر أمراً إلى بحارته بهذا الموضوع، وفي الوقت نفسه كان يهدف من وراء ذلك إلى تهديد الدول الأخرى التي يمكن أن تحذو حذو سردينيا، وما أن علمت الحكومة السردينية بذلك وبكثرة اعتداءات السفن الليبية ضد سفنها، فإنها اتخذت قراراً بعمل حاسم ضد الباشا، وأن تجرب حظها مثلما فعلت أميركا، وإذا ما قدر لها أن تنجح في ذلك فإنها من خلال ذلك يمكنها تحقيق هدفين:

أولاً: ضرب البحرية الليبية، وتلقين الباشا درساً لن ينساه.

ثانياً: عدم قدرته مرة ثانية على طلب دفع الإتاوات السنوية، وبذلك يخضع الباشا لها، ويعقد معها معاهدة صلح تكون لصالحها.

وبناء على ذلك جهزت حملة بحرية مكونة من ست سفن تحت قيادة فرنسيسكو سيفور FRANCESCO SIYORI» وفي الحادي والعشرين من سبتمبر سنة 1825م أبحر هذا الأسطول إلى طرابلس بعد أن تزود قائده بالأوامر، وأثناء مروره بتونس انضمت إليه الفرقاطة (كريستين)، وفي الخامس والعشرين رسا هذا الأسطول أمام ميناء طرابلس، حيث كانت السفينة (تريتوني) في انتظاره، وما أن اتخذ هذا الأسطول مواقعه أمام المدينة، حتى اتصل قائده بالقنصل البريطاني (وارنجتون) وأعلمه بأنه يريد مقابلة الباشا للتفاوض معه من أجل إعادة السلام بين البلدين[1].

وفي اليوم الثاني، نزل قائد الأسطول السرديني بعد موافقة الباشا، وتحت مسؤولية القنصل البريطاني، وعلى الفور انعقدت المفاوضات بين ممثل الباشا (الحاج محمد ببيت المال) وقائد الحملة السردينية في القنصلية البريطانية، واستمرت المفاوضات حوالي ست ساعات، إلا أن الجانبين لم يتوصلا إلى اتفاق، وانفضت الجلسة، وفي اليوم الثاني، عادت المفاوضات من جديد على

---

(1) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 304 ـ ص 305.

أمل الوصول إلى اتفاق، إلا أن الباشا اشترط ضرورة إنهاء معاهدة سنة 1816م، ودخلت المفاوضات في طريق مسدود، وأصر مندوب الباشا على الشروط التي تقدم بها، ولذا فقد اضطر (فرنسيسكو سيفوري) إلى الرجوع إلى أسطوله بعد أن وجه للباشا إنذاراً يعلمه فيه بأنه سوف يبدأ في قصف المدينة، إذا لم يتسلم في خلال أربع ساعات اقتراحات معقولة[1].

ومع هذا، فإن الباشا لم يعط أي اهتمام لهذا الإنذار، وقد انتهت هذه المدة دون الحصول على أي رد، عندئذ أخذت السفن السردينية تطلق نيران مدافعها على المدينة، وعلى الفور ردت السفن الليبية على هذا القصف واستمر القتال حوالي ست ساعات، حتى انسحبت السفن السردينية، وتدخل القنصل البريطاني لوقف القتال، والرجوع إلى التفاوض مرة أخرى[2].

وفي الثلاثين من سبتمبر سنة 1825م توصل الطرفان إلى اتفاق على أن تبقى معاهدة سنة 1816م معمولاً بها وسارية المفعول، وأن يحصل الباشا على مبلغ قدره (7,000) فرنك[3].

ويبدو من ذلك، أن هذه الحملة لم تحقق أهدافها المرجوة، وإن كانت قد ألحقت بعض الأضرار بالأسطول الليبي، إلا أن السفن السردينية هي أيضاً قد ألحقت بها الكثير من الأضرار، وبعد التوصل إلى هذا الاتفاق، أقلع الأسطول السرديني عائداً إلى بلاده في الثاني من أكتوبر سنة 1825م، وبذلك عاد السلام بين البلدين، والتزم كل منهما بعدم اعتداء سفنه ضد الآخر، والمحافظة على الالتزام بما جاء في هذا الاتفاق.

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي روسو إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 28 أكتوبر سنة 1825م مجلد 35.

(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 133.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 189، وعمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 134.

(جـ) الدولة البابوية[1] ونشاط السفن الليبية :

لم يكن هناك نشاط للسفن الليبية تجاه السفن البابوية ـ خلال الحكم القرمانلي لليبيا ـ يذكر، وربما يرجع هذا إلى أن الدولة البابوية لم يكن لها نشاط تجاري في البحر المتوسط، وليس هناك ما يقوم دليلاً على أن الدولة البابوية كانت ضليعة في النشاط البحري.

ولعل البداية العملية للسفن البابوية ترجع إلى عهد (يوسف باشا القرمانلي) عندما بدأت السفن البابوية تمارس نوعاً من النشاط البحري، في الوقت الذي كانت السفن الليبية تمارس دورها ضد السفن الأوروبية عموماً، وقطعاً لم تسلم السفن البابوية من اعتداءات الليبيين في البحر المتوسط، ويبدو أن هذه السياسة قد أوجدت قدراً من سوء الفهم بين البلدين.

وفي محاولة لمنع تكرار مثل تلك الأعمال، فقد طلب الباشا من الدولة البابويـة دفع الإتاوات السنوية كغيرها من الدول الأوروبية، مقابل سلامة سفنها، فاتجهت الأخيرة إلى بريطانيا للتوسط بينها وبين الباشا لإنهاء النزاع بينهما، فاقترحت بريطانيا على أن تعقد معاهدة سلام بين الطرفين، وأن يوقف الباشا إرسال سفنه إلى البحر لأي سبب، من الأسباب حتى توقع معاهدة السلام المنتظرة[2].

وقد تعهد الباشا في الثامن والعشرين من نوفمبر سنة 1818م، بعدم اعتداء سفنه ضد السفن البابوية، حتى تتم هذه الوساطة والتوصل إلى الاتفاق

---

(1) كانت الدولة البابوية تمتد من جنوب مصب نهر التيبر TIBRE حتى مصب نهر ألبو LEPO شمالاً وتضم عدة مدن هامة، وحصون منيعة منها: بولوني BOLOBNE ورافنا RAVNN وأربينوا RBINO وأورفيتو ORVIETO وسبوليتو SPOLETE.

(2) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: خطاب السير توماس ماتيلاند حاكم جزيرة مالطا والقائد العام لقوات بريطانيا في البحر المتوسط، إلى القنصل العام البريطاني وارنجتون في طرابلس تحت رقم FO/60 /59- 039276 بتاريخ 19 من ديسمبر سنة 1818م، انظر الملحق وثيقة رقم (14).

سلام بين الطرفين[1].

وقد أصدرت التعليمات للقنصل البريطاني (وارنجتون) في طرابلس، للتفاوض مع الباشا بشأن عقد اتفاقية سلام بين طرابلس والدولة البابوية، وإذا ما تمخضت المحادثات عن عقد اتفاقية: فسوف يبعث نسخة منها إلى صاحب القداسة للتصديق عليها، ومن حق الدولة البابوية رفضها أو تعديل أي بند ترى أنه لا يتفق ومصالحها، ولا يعمل بهذه الاتفاقية إلا بعد تصديق صاحب القداسة عليها[2].

ووفقاً لتلك المعاهدة، فقد أشارت مادتها الأولى إلى إقامة سلام كامل، وصداقة وطيدة بين البلدين، كما أعطت تلك المادة الحق لمواطني الدولة البابوية لكي يعاملوا على قدم المساواة مع مواطني الدول الأخرى، وينسحب هذا على السفن والممتلكات، وفي المقابل تحصل ليبيا على نفس الحقوق.

كما أشارت المادة الثانية: إلى العمل بكل الوسائل بهدف تدعيم العلاقات بين صاحب القداسة (البابا) وبين الباشا في طرابلس، وإن التبادل التجاري الذي ينشأ بينهما سيخضع للوائح المتعارف عليها والمعمول بها في البحر المتوسط[3].

وإذا كانت الدولة البابوية قد سمحت لبريطانيا بالتفاوض نيابة عنها، إلا أن النتائج التي توصل إليها الطرفان لم ترض البابوية، وخصوصاً فيما يتعلق بالهدايا والإتاوات، وعندما أدرك الباشا في طرابلس أن الدولة البابوية تماطل في محاولة للإفلات من هذا الالتزام، لذا فقد أصدر الباشا أوامره إلى بحارته

---

(1) نفس المصدر والرقم والتاريخ.

(2) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: خطاب السير توماس ماتيلان حاكم جزيرة مالطا والقائد العام لقوات بريطانيا في البحر المتوسط إلى القنصل الإنجليزي وارنجتون في طرابلس تحت رقم FO/60/39 039276ز بتاريخ 19 من ديسمبر سنة 1818م.

(3) نفس المصدر والرقم والتاريخ.

بالاستيلاء على السفن التابعة للدولة البابوية، ولم تمض مدة طويلة حتى تمكنت سفن الباشا من الاستيلاء على ثلاث من هذه السفن، وجيء بها إلى ميناء طرابلس وأعلن الباشا أن هذه السفن لن يطلق سراحها إلا بعد أن تقدم له الحكومة البابوية الهدايا المتفق عليها سابقاً[1].

وإذا كان الباشا قد أناب بريطانيا لكي تتفاوض نيابة عنه فإنه قد حاول أن يستثمر تردي العلاقات بينه وبين ليبيا في محاولة لاستعداد بريطانيا ضد ليبيا، ودفعها لكي تقوم بعمل عدواني ضد الباشا، كوسيلة لعودة السفن البابوية.

وعلى ما يبدو فإن بريطانيا، قد أدركت حقيقة المناورات التي يقوم بها البابا، على اعتبار أن البابا ـ لو كان صادقاً في نواياه ـ لبادر بدفع ما عليه من ارتباطات للباشا، ولذا فإنها التزمت الحياد، حرصا منها على بقاء علاقاتها وطيدة مع الباشا، ولعل بريطانيا كانت حريصة على كسب ود الباشا نكاية في فرنسا التي كانت تحاول جاهدة كسب ود الوالي، وفي الوقت نفسه فإن بريطانيا كانت قادمة على مشروع جديد، وهو جعل مدينة طرابلس قاعدة للكشف الجغرافي في دواخل أفريقيا[2] وأن هذا المشروع لا يمكن أن يكتب له النجاح بدون مساعدة الباشا، لأجل هذا: فإن بريطانيا لم تتدخل في هذه المسألة لكي لا تغضب الباشا، وحتى لا يزداد التقارب بينه وبين فرنسا وفشل هذا المشروع.

ولما أدرك البابا حقيقة موقف بريطانيا، اتجه إلى فرنسا التي رحبت بتلك الوساطة واعتبرتها بداية عملية نكاية في بريطانيا[3].

وحاولت الدبلوماسية الفرنسية أن تنجز هذه المهمة التي سترفع من مكانتها سواء أمام الباشا أو أماما البابا، أو حتى في أعين الشعوب الأوروبية إلا أن الباشا قد تمسك بمطالبه التي أكدها مراراً وهو أن تدفع الدولة البابوية ما

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 134.
(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 211.
(3) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 308.

عليها من التزامات مادية، وعندما استنفدت الدبلوماسية الفرنسية كل أغراضها، بدأت تلوح بالعصى الغليظة كوسيلة لإرهاب الباشا الذي رفض كل التهديدات الفرنسية وجهزت فرنسا حملة حربية إلى طرابلس، حيث وصلت في الثالث عشر من فبراير سنة 1826م، وعلى الفور طالب قائد هذه الحملة «ارنودي لاسولساي ARNAUS DE LASAAULSAYS» الباشا بضرورة الإفراج عن السفن البابوية الثلاثة فوراً، وإطلاق ثلاث وثلاثين طلقة مدفعية تحية للعلم الفرنسي بدلاً من (27) طلقة التي كانت تطلق لتحية علم الأكثر رعاية، بعد أن استمرت المناقشة ثلاثة أيام بشأن هذا الموضوع.

ومع هذا فإن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق رسمي بذلك، إلا بعد أن أخذ قائد هذه الحملة يهدد بقصف المدينة، عندئذ استجاب الباشا إلى الدخول في المفاوضات، حيث توصل مندوب الباشا وقائد الأسطول الفرنسي، والقنصل الفرنسي روسو على ظهر السفينة (أمازون) إلى اتفاق، تقرر بمقتضاه ما يلي:

أولاً: أن ترد في الحال سفن روما، التي تم الاستيلاء عليها مع حمولتها.

ثانياً: أن تحترم في المستقبل السفن التي تحمل العلم البابوي.

ثالثاً: أن يدفع مبلغ ألفي قرش، تعويضاً لأصحاب السفن المستولى عليها وقباطنتها وبحارتها.

رابعاً: أن تعتبر فرنسا أحق الدول الأوروبية بالرعاية[1].

ووفقاً لتلك الوثيقة، فإن الباشا أدرك مرارة الهزيمة، حينما استجاب لمطالب الأسطول الفرنسي حرصاً على عدم قصف طرابلس، وشعر بالمذلة والهوان من قبل فرنسا وقنصلها في طرابلس، وإن كان أخفى هذا الشعور وتظاهر بالمحبة والاحترام لفرنسا، ولكنه أخذ ينتظر أي فرصة مناسبة يمكنه من

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي روسو إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 23 فبراير سنة 1826م مجلد 35.

خلالها الانتقام، وقد أتيحت له هذه الفرصة عندما استدعاه القنصل الفرنسي (روسو) لحضور الاحتفال بعيد جلوس الملك الفرنسي (شارل العاشر) في الرابع من نوفمبر سنة 1826م، وذلك حسب العادة المتبعة في مثل هذه الاحتفالات بأن يتوجه الباشا بنفسه أو من ينوب عنه، فاستجاب الباشا لهذه الدعوة، وأعلمه بأنه مهما حدث فإنه لا يزال صديقاً لفرنسا، وأنه يسعده هذا الحضور بنفسه للتعبير عما يكنه من حب لفرنسا ولصاحب جلالتها[1].

وقد قام القنصل الفرنسي باستدعاء جميع القناصل وأعلمهم بأن الباشا سوف يحضر بنفسه، وبينما الجميع في انتظار حضور الباشا إذ به يبعث وزيره (حسونة الدغيس) لكي يعتذر نيابة عنه لعدم الحضور، وذلك بسبب وعكة صحية مفاجئة منعته من الحضور، وعلى الفور غادر هذا الوزير مكان الاحتفال مما جعل القنصل الفرنسي يشك في هذا الأمر، واعتبره إهانة له ولدولته، فذهب إلى الباشا وطلب مقابلته، فرفض طلبه هذا[2].

ويبدو من ذلك، أن القنصل تأكد من أن الباشا يريد إهانته، فعلى الفور أنزل علم بلاده من فوق القنصلية استعداداً للرحيل، وعندما علم الباشا بذلك خشي العاقبة فطلب من القنصل الإسباني إقناع القنصل الفرنسي بالعدول عن الرحيل، فوافق على ذلك بشرط أن يعيد جنود الباشا رفع العلم الفرنسي وتحيته، وأن يقوم الباشا بزيارة القنصلية الفرنسية، فوافق الباشا على ذلك[3].

لأجل هذا فإن الباشا استطاع معالجة هذه القضية، هكذا بدا واضحاً حالة التخبط التي وقع الباشا فيها بين اتخاذ موقف متشدد، ثم الاستسلام إذا ما أدرك

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 137.
(2) نفس المرجع ص 137.
(3) مراسلات قنصلية مملكة سردينيا مع وزارة الخارجية السردينية، الخطابان رقم 36، بتاريخ 4 نوفمبر 1826 وخطاب رقم 38 بتاريخ 26 نوفمبر 1826 نقلاً عن: رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 194.

خطورة الموقف، ولعل السبب في ذلك: هو عدم وجود الإمكانات العسكرية التي تجعله يقف ضد التسلط الفرنسي.

وعلى كل حال، فما أن انتهت هذه القضية، وتوصل إلى اتفاق مع فرنسا بخصوص ما يتعلق من خلاف مع الدولة البابوية، عاد السلام بين الطرفين، ولم يحدث ما يعكر ذلك، خاصة بعد أن التزمت الدولة البابوية بما عليها من إتاوات تجاه الباشا، حتى نهاية الحكم القرمانلي في ليبيا.

(د) نابلي ونشاط السفن البحرية الليبية:

وتمشياً مع السياسة التي سلكها حكام الأسرة القرمانلية تجاه الدول الأجنبية ـ وخاصة الصغرى منها ـ وهي سياسة الحصول على الهدايا والجزية السنوية، نظير سلامة سفنهم في البحر المتوسط، كانت من بين تلك الدول: نابلي التي أخذت تدفع الجزية السنوية، والهدايا للحكام القرمانليين، مقابل سلامة سفنها في البحر المتوسط، وعندما ساءت الأحوال المالية في البلاد في أواخر حكم (أحمد القرمانلي): سارعت بدفع أربعة عشر ألف قرشاً تعويضاً عن الزورق الذي أخذه (دي جويون) في فبراير سنة 1729م، فضلاً عن سبعة آلاف قرشاً آخرين، وأرسل إليه الأمبراطور هدايا ثمينة: ـ آنية من الفضة، وأقمشة وأسلحة، تبلغ قيمتها حوالي عشرين ألف قرشاً ـ[1].

وفي عهد (محمد القرمانلي) حاول منع سفنه من مزاولة نشاطها في البحر المتوسط، إلا أن أعضاء ديوانه رفضوا ذلك بعد مناقشات طويلة، وإن كان قد تمكن من الحصول على استثناء السفن البريطانية والفرنسية، إلا أن السفن الليبية زاولت نشاطها ضد سفن الدول الأجنبية الأخرى خاصة سفن نابلي، ولذا فقد توتر السلام بين البلدين، ولكن بعد المفاوضات التي جرت بينهما والتزام حكومة نابلي بدفع ما عليها من جزية سنوية، توصل الطرفان إلى اتفاق دائم،

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 64.

يهدف في عمومه إلى عدم تعرض السفن الليبية لسفن نابلي.

وعقب فرار الأسرة القرمانلية من البلاد أثر استيلاء (علي برغل) على الحكم في البلاد، حاولت حكومة نابلي إرضاءه حيث قدمت له الهدايا المعتادة وأمدته بالعمال لإصلاح سفنه، كما منحته هبة كبيرة من الحبوب[1]، لكي تأمن سلامة سفنها في البحر المتوسط، وحتى لا تدخل معه في حروب هي في غنى عنها وحتى لا يلحق بسفنها الكثير من الأضرار.

وبعودة الحكم في ليبيا إلى الأسرة القرمانلية واستلام (يوسف باشا) مقاليد الأمور فيها: لم تتأخر حكومة نابلي في دفع الجزية السنوية للباشا، لذلك فإن سفنها لم تتعرض للاعتداءات من قبل السفن الليبية حتى سنة 1828م، وعندما شعرت نابلي بضعف البحرية الليبية، أخذت تماطل في دفع الجزية السنوية المقررة عليها، بل أعلنت للباشا عن عدم رغبتها في دفع الجزية، وطالبته أن يعاملها مثل غيرها من الدول التي لا تدفع الإتاوات السنوية، فرفض طلبها هذا من قبل الباشا، وأنذر قنصلها بأن تلتزم حكومته بدفع ما عليها من مستحقات تجاه بلاده، وإلا فإنه سوف يعلن عليها الحرب، وقد حاول قنصلها في طرابلس عمل المستحيل من أجل اقناع الباشا بعدالة مطلب حكومته، التي لا تطلب أكثر من أن تعامل معاملة الكثير من الدول، غير أن الباشا لم يهتم بهذا القنصل، بل زاده هذا الإلحاح تمسكاً برأيه[2].

وعلى الفور أرسل الباشا خطاباً إلى ملك نابلي يعاتبه فيه على عدم المراسلة، ويطلب منه الالتزام بدفع الجزية السنوية، وأخبره بأن قنصله قد وصل مدينة طرابلس، ولم يستلم منه أي شيء، ولكنه وعده بالجواب فيما بعد، كما أعلمه فيه بأنه قد طلب من قنصل فرنسا التدخل في هذه القضية لإنهاء هذا

(1) خطاب القنصل البريطاني من لوكاس إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 20 أكتوبر سنة 1794م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 126.

(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 140.

الخلاف، وأنه سوف يرسل ابنه إليكم للفصل في هذه القضية[1].

في الوقت نفسه أرسل خطابا إلى ملك فرنسا يعلمه فيه: بأنه قد أرسل إلى ملك نابلي خطاباً يطلب إليه الالتزام بدفع الإتاوات إلا أنه لم يلتزم بذلك، لأجل هذا فإنه يطلب من ملك فرنسا التدخل في هذه القضية وفصلها، كما أخبره بأنه قد طلب من قنصله بأن يرسل ابنه لحمل هذه الخطابات للفصل في هذه القضية[2].

وفي الوقت الذي تدخلت فيه فرنسا لحسم الخلاف بين ليبيا ونابلي فإن قنصل نابلي قد حاول من جانبه أن يتوصل إلى اتفاق مباشر مع الباشا، الذي اشترط أن يدفع له مبلغ مائة قرش، وهو ما رفضته حكومة نابلي[3].

ولقد مرت المحادثات الليبية الفرنسية بمراحل متعددة لم تتمخض عنها أية نتائج إيجابية، حيث تمسك كل من الطرفين (الليبي والنابلي) بوجهة نظره، ولذا فقد أصدر الباشا أوامره إلى قادة أسطوله بالاعتداء على السفن النابولية[4].

وقد ترتب على ذلك الكثير من الأضرار بالنسبة للسفن النابولية، ومع هذا لم تستجب لطلباته، بل أرادت أن تجرب حظها مثل غيرها من الدول الأجنبية في إرسال حملة حربية لتلقين الباشا درساً لن ينساه، بهدف أن تجبره على أن يعاملها مثل غيرها من الدول الأخرى، وعدم أخذ الجزية منها نظير سلامة سفنها في البحر المتوسط.

ففي أبريل سنة 1828م أرسلت سفينتين حربيتين إلى طرابلس لتهديد

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى ملك نابلي بتاريخ 15 رجب سنة 1243هـ الموافق 1828م مجلد 36، انظر الملحق وثيقة رقم (12).

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 15 رجب سنة 1243هـ الموافق 1828 مجلد 36، انظر الملحق وثيقة رقم (11).

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 196.

(4) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره ص 347 ـ ص 348، عزيز سامح: مرجع سبق ذكره ص 175.

الباشا، وإجباره على قبول طلباتها، وعقب وصول هاتين السفينتين، اتصل قائد السفينتين بالباشا عن طريق قنصل بلاده عما إذا كان الباشا يصر على طلبه السابق أم لا فطلب الباشا منهم أن يكتبوا له هذا الطلب كتابياً[1].

وفي الوقت الذي كان الأسطول النابلي راسياً على السواحل الليبية ينتظر استلام رد الباشا، الذي أعلن أنه لن يتنازل عن طلبه، وأنه على استعداد للتصدي لأي قصف مدفعي، عندئذ لم يكن أمام قائد السفينتين إلا أن أبحر عائداً إلى بلاده[2].

وهكذا بدا أن نابلي تريد المناورة فقط، ولعلها قد تأكدت من عزم الباشا على تحقيق مطلبه، حتى ولو اضطر الأمر إلى نشوب المعارك. وفي الوقت نفسه فقد أدركت الدبلوماسية النابولية أن قوات الباشا على المستوى الذي يمكنها من الدفاع ورد الهجوم، مما دفع بحكومة نابلي إلى تغيير خطتها، وإعداد حملة قوية تمكنها من إجبار الباشا على الموافقة على طلباتها، فأخذت نابلي تعد حملة بحرية قوية مكونة من خمس سفن، وطرادة وفرقاطة، وزورق، وأربع مدمرات، وثمانية قوارب من حاملات المدافع، تحت قيادة «سوزاكارافا SOZA CARFA»[3].

وما أن علم الباشا بأخبار هذه الحملة حتى أخذ يستعد لهذه الحرب، وكان في نظر المراقبين الأجانب، أن الباشا سيضطر للخضوع للأمر الواقع، ويعللون ذلك: بضعف الأسطول الليبـي، وعدم وجود الوسائل الدفاعية لدى

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 196.

(2) مراسلات قنصلية توسكانيا في طرابلس: الخطاب رقم 9 بتاريخ 25 أكتوبر سنة 1826م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 196.

(3) انظر تفاصيل إعداد هذه الحملة في مخطوطة حسن الفقيه حسن (حملة نابلي على طرابلس) (1244هـ الموافق 1828م) ص 9 ـ ص 58. تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر 1978م. طرابلس ليبيا. وورودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 166 ـ ص 167.

الباشا، إلا أن هذه التوقعات كانت عكس ذلك، وبمجرد أن وصلت هذه الحملة الضخمة إلى المياه الليبية طلب من القنصل البريطاني التدخل لدى الباشا للتوسط بين الطرفين، وإحلال السلام بينهما وتخليه عن مطالبه السابقة، فوافق القنصل البريطاني على ذلك، وتوجه إلى الباشا لعله يستطيع إقناعه وإنهاء هذا الخلاف بين الدولتين، فاجتمع بالباشا طوال اليوم إلا أنهما لم يتوصلا إلى أي اتفاق، نظراً لإصرار الباشا على طلباته السابقة.

وفي اليوم الثاني: حاول القنصل البريطاني (وارنجتون) مرة ثانية التوسط بين الطرفين لعله يتمكن من الوصول إلى اتفاق، إلا أن جهوده قد باءت بالفشل[1]، عندئذ أصدر قائد هذه الحملة أوامره بقصف المدينة، ففي الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر بدأ في قصف المدينة بكثافة، ولكن نظراً لبعد المسافة؛ فإن هذا القصف لم يكن له أي تأثير على المدينة، وقد توقف هذا القصف المستمر خلال يومين نظراً لسوء الأحوال الجوية، وبعدها استؤنف القصف فبادلهم الأسطول الليبـي الضرب، بل استطاع أن يجبر الحملة على الانسحاب من أمام المدينة في ليلة الثامن والعشرين من أغسطس سنة1828م[2].

وما أن أخذ الأسطول يستعد للإبحار: حتى خرجت سبع سفن ليبية لمطاردة سفن نابلي مما جعل الحكومة النابولية تصدر أوامرها إلى قائد الأسطول بالبقاء هناك لحماية سفنها في البحر المتوسط، وكل ما استطاع أن يعمله هذا الأسطول؛ أنه تمكن من أسر سفينتين ليبيتين في الوقت نفسه تمكنت السفن الليبية من أسر ثماني سفن من نابولي، وأبحروا بها إلى ميناء طرابلس[3].

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 197.

(2) مراسلات قنصلية توسكانيا في طرابلس الخطاب رقم 68 بتاريخ 2 سبتمبر سنة 1828م ومراسلات قنصلية سردينيا العامة في طرابلس مع وزارة الخارجية السردينية الخطاب رقم 110 بتاريخ 1 سبتمبر سنة 1828م نقلاً عن: رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 198.

(3) مراسلات قنصلية توسكانيا في طرابلس الخطاب رقم 70 بتاريخ 28 أكتوبر سنة 1828م=

ويبدو من ذلك، أن هذه الحملة قد فشلت في إجبار الباشا على الموافقة على طلبات نابلي بإيقاف نشاط السفن الليبية في البحر المتوسط على الرغم من كثافة هذه الحملة والاستعدادات التي بدأتها حكومة نابلي، لذلك ـ وبهذا النصر الذي أحرزه الأسطول الليبـي ـ فقد أصر الباشا على مطالبه السابقة، بل وربما زاد على ذلك، وبالتالي لا يمكن لحكومة نابلي أن ترفض طلبه في هذه المرة، وهي تدرك أنه لا يمكنها اتخاذ أي عمل أكثر مما أقدمت عليه، اللهم إلا الالتجاء إلى فرنسا نظراً لعلاقتها القديمة بالباشا، وبالفعل فقد حاولت نابلي توسيط فرنسا في حسم هذا الخلاف وهي آخر ورقة في جعبة نابلي، ورحبت فرنسا بهذا التوسط بعد أن أقنعت الباشا بأهمية التفاوض، وأصدرت فرنسا تعليماتها إلى قنصلها في طرابلس (روسو) لكي ينوب عنها في هذا التفاوض [1].

وبعد مفاوضات مرت بمراحل متعددة، أثمر الموقف عن عقد معاهدة سلام في الثامن والعشرين من أكتوبر سنة 1828م.

وقد احتوت هذه المعاهدة على أحد عشر شرطاً، ونظراً لأهمية هذه الشروط فلا مانع من ذكر شروط هذه المعاهدة:

فينص الشرط الأول: على قيام حالة الصلح والمحبة بين البلدين.

وينص الشرط الثاني على: أن جميع الشروط المنعقدة سابقاً بين البلدين باقية على ما هي عليه من الصحة والثبوت.

كما أشار الشرط الثالث إلى إبطال الحرب بين البلدين من تاريخ توقيع هذه المعاهدة، ورد الغنائم في المستقبل بين البلدين.

وينص الشرط الرابع: على إبطال جميع حالات القرصنة من كلا الطرفين، ويؤمرون بالرجوع إلى أماكنهم.

= نقلاً عن: رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 198.

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 198.

كما أشار الشرط الخامس: إلى إطلاق سراح جميع الأسرى بين الطرفين.

وينص الشرط السادس على رفع علم نابلي فوق القنصلية وتحيته بثلاث وثلاثين طلقة.

ويشير الشرط السابع: إلى أن (روسو) قنصل فرنسا يقوم بأعمال القنصلية النابولية، حتى قدوم قنصل نابلي، ويتسلم مهام منصبه، ويتعهد (روسو) بدفع الهدايا المقررة في الصلح الأول، وإذا قدم قنصل نابلي بعد دفع الهدية المذكورة، فلا يدفع شيئاً إلا إذا تخلى عن مكانه وأتى أحد آخر بدله.

وينص الشرط الثامن: على أن تدفع نابلي عشرين ألف ريال ذهباً، تعويضاً للباشا عن ما لحق به من خسائر من جراء هذه الحرب.

كما نص الشرط التاسع: على أن يسافر بن القنصل الفرنسي (روسو) إلى نابلي ليأتي (ليوسف باشا) بالعشرين ألف ريال المتفق عليها.

ويشير الشرط العاشر على (الكومندنت كرتيل)[1] أن يرجع إلى طرابلس بالدراهم المذكورة المسلمة لابن القنصل (روسو) عاجلاً، وعلى افتراض أنه لو حصل عذر يمنعه من الرجوع إلى طرابلس، فلا بد أن يحضر سفراً بن القنصل (روسو) حتى الخروج من ميناء نابلي ومعه هذا المبلغ المتفق عليه.

كما نص الشرط الحادي عشر: التزام البلدين بجميع هذه الشروط[2].

ويبدو من ذلك أن هذه المعاهدة كانت لصالح الباشا، وإن كان قد تساهل في بعض طلباته إلا أنه أملى البعض منها على حكومة نابلي، وبذلك استطاع أن

---

(1) هو أحد قادة أسطول فرنسا في البحر المتوسط، وأحد الذين حضروا توقيع هذا الاتفاق بين طرابلس ونابلي.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: نص المعاهدة المعقودة بين يوسف باشا القرمانلي ونابلي بتاريخ 28 أكتوبر سنة 1828م الموافق 29 من ربيع الثاني سنة 1244هـ مجلد 36.

يجبر نابلي على دفع الإتاوات التي رفضتها سابقاً، بهدف أن تعامل كغيرها من الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا، كما أنه في نفس الوقت أعطى درساً لبقية الدول الأجنبية، والتي تفكر في عدم دفع مثل تلك الجزية، أو تقدم على إرسال حملة بحرية.

وعلى كل حال فما أن عقدت هذه المعاهدة ووقع عليها الطرفان حتى عاد السلام بينهما نوعاً ما، وأخذت السفن النابولية تزاول نشاطها بحرية وبدون أن تتعرض لها السفن الليبية.

كما بعث الباشا خطاباً إلى ملك فرنسا، يعلمه بحقيقة المعاهدة التي قبلها تقديراً منه للدور الفرنسي الذي بذله السفير مشكوراً[1].

لكن نابلي قد أخذت تماطل الباشا بدفع الجزية مع مرور الوقت وأصبحت غير ملزمة بهذه المعاهدة لأنها أدركت أن هذه الشروط عبئاً ثقيلاً عليها، ولكن الباشا عندما أدرك ألاعيب حكومة نابلي أصدر أوامره إلى بحارته بالتصدي للسفن النابولية، حتى إنه لم يمض وقت طويل حتى وقعت العديد من السفن النابولية في أسر الأسطول الليبي، ولما كانت نابلي تعلم أن فرنسا كانت طرفاً في المعاهدة السابقة، فإنها قد لجأت هذه المرة إلى بريطانيا طالبة منها التدخل لدى الباشا، لعله يستجيب لها، وتتوصل معه إلى عقد اتفاق جديد يكون أقل عبثاً من الاتفاق السابق.

ورحبت بريطانيا بتلك المهمة التي اعتبرتها تتفق ومصالحها الأساسية في قضية الصراع الفرنسي البريطاني، وصدرت الأوامر إلى القنصل البريطاني (وارنجتون) في طرابلس، لكي يبدأ اتصالاته بالباشا، وقد أثمرت تلك الاتصالات عن بدأ مفاوضات جديدة تمخضت عن عقد معاهدة (1829م) احتوت على الشروط التالية:

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب يوسف بابا القرمانلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 19 من ربيع الثاني سنة 1244هـ الموافق 28 أكتوبر سنة 1828م مجلد 36.

مادة أولى: إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وبدأ السلام بين الدولتين.

كما تشير المادة الثانية: إلى إرجاع أسرى نابلي بدون تعويض.

كما نصت المادة الثالثة: على أن تدفع حكومة نابلي إلى حكومة طرابلس تعويضاً حربياً قدره ثلاثة وثلاثين (33) ألف فرنك.

كما نصت المادة الرابعة: على ألا تلتزم نابلي بدفع فوائد سنوية معينة، أو هدايا سنوية، ولكنها تدفع هبات كلما سمحت لها الظروف[1].

ويبدو من ذلك، أن الباشا قد وافق على هذه الشروط مضطراً نظراً للأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، ولأنه كان يهدف من وراء ذلك إلى الاهتمام بالحالة الاقتصادية، خاصة بعد أن التزمت نابلي بدفع مبلغ قدره ثلاثة وثلاثون ألف فرنك، بالإضافة إلى الهبات السنوية إذا سمحت لها الظروف بذلك.

وهكذا عاد السلام بين البلدين، وإن كان قد اتسم بعدم الاستقرار والثبات، إلا أن كلا من الطرفين قد حاول أن يلتزم بنصوص تلك المعاهدة، ولذا لم يحدث ما يعكر السلام خلال بقية حكم الأسرة القرمانلية.

*** ثانياً ـ إسبانيا ونشاط السفن البحرية الليبية:**

لقد كانت العلاقات بين إسبانيا والولايات الإسلامية ذات طابع مميز، نظراً لما لاقاه المسلمون من اضطهاد وظلم على يد الإسبان منذ سقوط غرناطة سنة 1492م، وكانت ولايات شمال أفريقيا من أولى القوى الإسلامية التي تصدت للحملات الإسبانية ضد المسلمين، ولذا فقد كانت العلاقات الليبية

---

(1) المعاهدة المعقودة بين يوسف باشا القرمانلي ونابلي بتاريخ صفر سنة 1244هـ الموافق 1829م نقلاً عن: الملحق الوثائقي المذيل بكتاب رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 52 جمع كمال الدين الخربوطلي.

الإسبانية موضع تصادم مستمر، على الرغم من كل المحاولات التي بذلتها إسبانيا لتحقيق حدة العداء حتى تسلم سفنها من هجمات الأسطول الليبي.

ويبدو أن كل المحاولات التي بذلتها إسبانيا قد باءت بالفشل مما جعلها تولي وجهها شطر الآستانة في محاولة للتقليل من حدة العداء التاريخي بين المسلمين والإسبان ولكي تكون الدولة العثمانية هي واسطة الصلح مع الباشا.

ولعل الجهود الإسبانية قد أسفرت عن عقد صلح مع الباشا بعد أن مارست الحكومة العثمانية قدراً من الضغط على كل ولايات شمال أفريقيا[1] (الجزائر ـ تونس ـ طرابلس) وفي الوقت الذي نجحت فيه الضغوط العثمانية على كل ولايات الشمال الأفريقي، فقد سعت من جانبها لعقد صلح منفرد مع ليبيا، وأرسلت مندوبين عنها هما: «بيتروه PIETRO» و «جوفاني سولو GiOFANNISOLER» حيث من ميناء (ماهون) وأعطت لهم جميع الصلاحيات الكاملة من ملك إسبانيا للتفاوض مع الباشا وعقد صلح مع حكومة ليبيا، وبالفعل فقد تمكن هذان المندوبان من عقد صلح مع الباشا في أغسطس سنة 1784م[2].

ويؤكد البعض أن ذلك الصلح قد كلف الإسبان ثمناً باهظاً، حيث قدر بثلاثة ملايين دولاراً زيادة عن المبالغ التي دفعت للباشا، فلقد قدر ثمن ماسة واحدة أرسلت هدية إلى باشا طرابلس بخمسمائة دولار[3].

ولقد احتوت هذه المعاهدة على تسع وثلاثين مادة حيث تشير المادة الأولى: إلى استمرار الصلح مع طرابلس.

---

(1) ميكال دي إيبالسا: معاهدة السلم الأولى الإسبانية الليبية المعقودة في سنة (1784م ـ 1198هـ) ترجمة طه إدريس مراجعة نجاح القابسي منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية سنة 1980م ص 21.

(2) نفس المرجع ص 32 ـ ص 33.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 482.

والمادة الثانية: تشير إلى عقد الصلح الذي توصلت إليه إسبانيا مع السلطان (عبد الحميد خان) سلطان الدولة العثمانية.

وهذا يعني أن إسبانيا قبل أن تقدم على الصلح مع ليبيا، عملت على تصفية خلافاتها مع الدولة العثمانية، بهدف أن تصل إلى عقد صلح مع طرابلس وغيرها من دول شمال أفريقيا، نظراً لارتباطهم بالدولة العثمانية، ولكي تبرهن لهم عن حسن نواياها الطيبة تجاههم.

وتشير المادة الثالثة: أنه في حالة ملاقاة السفن الليبية والإسبانية في البحر المتوسط، وكانت إحدى السفن محتاجة إلى المساعدة، تساعدها الأخرى، وبعد ذلك يسمح لها بالسفر دون إلحاق الأذى بها.

وتشير المادة السابعة: أنه في حالة اعتداء البحارة الليبيين على السفن الإسبانية بهدف السلب يعاقب البحار، ويرجع ما أخذ لأهله، ونفس الشيء ينطبق على البحارة الإسبانيين.

وفي المادة الرابعة عشرة حاولت إسبانيا التفرقة بين البحرية الليبية والبحرية الجزائرية، والمغربية، والتونسية، وهو ما تسعى إليه كل الدول الأجنبية، حيث إنه إذا ما استولت تلك السفن على أي سفينة إسبانية، تعاد في الحال.

كما عالجت المادة الخامسة عشرة أنه في حالة إذا ما كانت إحدى السفن الإسبانية في ميناء طرابلس، وهناك سفينة أخرى معادية لإسبانيا تمنع هذه السفينة من السفر إلا بعد يومين، حتى تغادر السفينة الإسبانية.

كما عالجت المادة السادسة عشرة أنه في حالة ما إذا أصاب إحدى السفن الإسبانية أي خلل فني فعلى الحكومة الليبية تقديم جميع التسهيلات لتلك السفينة وتموينها دون المساس بها.

كما أن السفن الإسبانية لا تعطي رسوم دخل أكثر من 27 ريالاً، وهو ما نصت عليه المادة الثامنة عشرة.

كما عالجت المادة العشرون: موضع التجارة بين البلدين، حيث إن السلع التي يأتي بها التاجر الإسبانيون، لا يدفعون عليها رسوم جمركية أكثر من 3% كما يحق لهؤلاء التجار أخذ ما يريدونه من سلع طرابلس ولا يدفعون رسوم جمركية أكثر من 3% وينطبق هذا على التجار الليبيين في إسبانيا.

وتشير المادة الثانية والعشرون أن التجار الإسبانيين في حالة ما إذا أتوا ببضاعة إلى طرابلس ولم يتمكنوا من بيعها وأرادوا إخراجها إلى بلاد أخرى لا يعطون عليها رسوماً جمركية وتجار طرابلس ينطبق عليهم هذا الشرط في إسبانيا.

كما تشير المادة الثامنة والعشرون: أنه في حالة ما إذا تعامل أحد الليبيين مع أحد الإسبانيين في الناحية المالية، ولم يتحصل على إذن مسبق من القنصل الإسباني أو بضمانته، فإنه في حالة هروب لا يحق لهم مطالبة القنصل بشيء.

كما عالجت المادة الثلاثون: أنه في حالة وفاة أحد الرعايا الإسبانيين، فإن القنصل الإسباني، هو المسؤول على تركته ومخلفاته وينطبق هذا على الرعايا الليبيين في إسبانيا.

كما عالجت المادة الحادية والثلاثون: الخصومات التي تحدث بين الرعايا الإسبانيين وأهل البلد، أو بين الإسبانيين، فتكون طريقة التقاضي بأن ينفذ في ذلك شرع البلاد بحضور القنصل الإسباني.

وفي حالة ماإذا حدث نزاع بين أحد الرعايا الإسبانيين وبين أهل البلاد، وهرب ذلك الإسباني، فلا يطالب القنصل بإحضاره، وفي حالة ما إذا اعتدى أحد الإسبانيين على رجل من أهل البلاد، فلا يحاكم إلا بعد حضور القنصل والباشا، وهو ما نصت عليه المادة الثانية والثلاثون.

وعالجت المادة الثالثة والثلاثون: أنه في حالة ما إذا أراد أحد الإسبانيين اعتناق الدين الإسلامي، يشترط قضاء ثلاثة أيام عند القنصل وبعدها إذا أصر على ذلك دخل الإسلام.

كما نصت المادة الرابعة والثلاثون أنه يحق لملك إسبانيا تعيين قنصل في طرابلس، وتحدد له الامتيازات التي يتمتع بها مثل غيره من القناصل، وله الحق في رفع علم بلاده على القنصلية وعلى مركبه، وله الحق في تعيين ترجمان وسمسار، وله الحق أيضاً في الذهاب على مركبه في المرسى بدون أي عقبة، وله الحصول على كل ما يطلبه بدون دفع أي رسوم جمركية، وله الحق في أن يعين من ينوب عنه في بنغازي ودرنة.

كما عالجت المادة الثامنة والثلاثون: أنه في حالة ما إذا حدث خلاف حول الصلح من إحدى الدولتين، فلا يحق لأي من الدولتين إعلان الحرب إلا بعد البحث عن السبب، وتبادل الخطابات فيما بينهما.

وفي حالة ما إذا أعلنت الحرب بين البلدين، وفشلت الجهود الدبلوماسية لحل الخلاف، فمن حق القنصل والرعايا الإسبان أن يحصلوا على مهلة ستة أشهر لأجل أن يخرجوا من البلاد بما عندهم، دون المساس بهم، وهو ما عالجته المادة التاسعة والثلاثون[1].

ويبدو من ذلك أن مواد هذه المعاهدة متناسبة لكلا الطرفين، وإن كانت قد ألزمت السفن الليبية بعدم مزاولة نشاطهم ضد السفن الإسبانية، مما جعل البحارة الليبيين يظهرون سخطهم على هذا الاتفاق، خاصة وأنهم كانوا منذ سنة 1780م يقومون بتسليح سفنهم استعداداً لمزيد من الحرب ضد الإسبان، ومع هذا فإن الباشا لم يعط اهتماماً لهذا السخط الذي أظهره بحارته تجاه عقد هذه المعاهدة، لأن الباشا كان يهدف من وراء ذلك إلى الحصول على المال والهدايا الثمينة من إسبانيا، وعندما ساءت الحالة الاقتصادية، وتفشى مرض الطاعون في

---

(1) راجع نص هذه المعاهدة المعقودة بين علي باشا القرمانلي وإسبانيا بتاريخ أغسطس سنة 1784م في كتاب ميكال دي إيبالسا «معاهدة السلم الإسبانية الليبية (1784م)» ص 76 ـ ص 110، وميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 19 ـ ص 28.

البلاد سنة 1785م، أرسلت إسبانيا إلى طرابلس أسطولاً بحرياً في آخر سبتمبر، حاملاً معه هدايا تقدر قيمتها بما يزيد على (30,000) زكيني[1].

ولعل هذه المعاهدة قد بددت حالة التوتر بين البلدين، وأشاعت جواً من التقدير والتعاون المشترك بين البلدين، وربطت بينهما بروابط جديدة، مما مكن معه تقريب المسافات بين البلدين خلال تلك الفترة[2].

ووفقاً لبعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فإن السفن الليبية قد تفرغت لمهاجمة السفن الحربية في المحيط الأطلسي ـ خاصة البرتغالية ـ عن طريق مضيق جبل طارق، ولهذا السبب فقد سعت كلاً من الجزائر ـ وتونس فيما بعد ـ لإقامة السلم أيضاً مع إسبانيا، ومن الممكن جداً أن يدخل هذا الحساب في سياسة طرابلس، كعامل إيجابي لفائدة معاهدة السلم والصداقة[3].

وقد أدركت إسبانيا أنها حققت قدراً كبيراً من الانتصار، ولذا فقد أقيمت الاحتفالات في مدريد بمناسبة التوقيع على هذه المعاهدة، فأطلقت المدافع وشكرت الحكومة (خوسي سولار) بمناسبة نجاح أبنائه في التوصل إلى هذا الاتفاق ووعدتهم بجوائز قيمة[4].

وعندما استولى (علي برغل) على السلطة في البلاد، وفرار الأسرة القرمانلية: أدركت إسبانيا أهمية عقد معاهدة مع النظام الجديد، وخصوصاً وأن السفن الليبية قد عادت لتمارس نشاطها العسكري ضد السفن الإسبانية.

ولعل (علي برغل) كان يقصد من وراء ذلك دفع إسبانيا لعقد اتفاق جديد

---

(1) خطاب القنصل الدانماركي ح. ف لوخنر إلى وزير الخارجية الدانماركي بتاريخ 15 فبراير سنة 1786م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 107.
(2) ميكال دي إيبالسا: مرجع سبق ذكره ص 17.
(3) نفس المرجع ص 25.
(4) ميكال دي إيبالسا: مرجع سبق ذكره ص 36.

معه، وحرصاً من إسبانيا على إرضاء الحاكم الجديد، فقد بعثت إليه عدداً من العمال المتخصصين في إصلاح السفن، كما قدمت له كميات كبيرة من الحبوب أثناء الحصار وبعده[1].

وعقب عودة الأسرة القرمانلية إلى البلاد وتولية (يوسف باشا القرمانلي) مقاليد الحكم في ليبيا سنة 1795م، سارعت إسبانيا لإرضائه، خاصة بعد أن طلب من الدول الأجنبية أن تدفع له الهدايا والإتاوات السنوية المقررة في الحال، نظراً لاحتياج البلاد إلى المال لكي يتمكن من إصلاح ما أفسده (علي برغل) لهذا فإن إسبانيا سارعت وأرسلت إليه على الفور مبلغاً قدره إثنا عشر ألف قرشاً فقبلها الباشا على أن تدفع إليه مبلغاً أكبر عند تجديد معاهدة الصلح[2].

ويبدو أن إسبانيا حرصت على عدم الدخول مع الباشا في خلافات ومنازعات حتى لا تقدم سفنه على مزاولة نشاطها ضد سفنها، لهذا فإنها أخذت تلبى جميع طلباته، لكي تبرهن له على حسن نواياها نحوه، حتى إنه في سنة 1797م أرسلت إليه مهندساً متخصصاً في بناء السفن، وبرفقته بعض الإخصائيين، كما وافقت بالسماح للبحارة الليبيين بإصلاح سفنهم في ترسانة قرطاجنة بإسبانيا[3].

وهكذا ساد السلام بين البلدين دون حدوث ما يعكر السلام بينهما خلال الفترة الباقية من حكم الأسرة القرمانلية.

---

(1) خطاب القنصل الإنجليزي لوكاس إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 20 أكتوبر سنة 1795م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 126.

(2) خطاب القنصل البريطاني لوكاس إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 30 يونيو سنة 1795 نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 133.

(3) خطاب القنصل الدانماركي ح. ف. لوخنر إلى وزير الخارجية الدانماركي بتاريخ 10 أكتوبر سنة 1797م نقلاً عن رودلفو ميكاكي مرجع سبق ذكره ص 137.

* ثالثاً ـ النمسا ونشاط السفن الليبية في البحر المتوسط:

من المعروف أن النمسا منذ أن أصبحت ـ بسبب ممتلكاتها الإيطالية ـ إحدى دول البحر المتوسط، أخذت تعمل على تأمين سفنها في البحر المتوسط، خاصة عندما أعلنت الحرب على تركيا في الثالث عشر من أبريل سنة 1716م، لذلك فإن السفن الليبية والجزائرية، والتونسية، والمغربية أخذت تتصدى للسفن النمساوية بما في ذلك السفن التي كانت تقوم بالملاحة تحت العلم النمساوي مثل (نابلي ـ وتوسكانيا ـ والبندقية ـ من أجل هذا: فإن النمسا أخذت تهتم بهذا الموقف، والبحث عن إيجاد حل يضمن لها سلامة سفنها في البحر المتوسط، فما أن اعقد «مؤتمر باسار فتز BASSAROW FETZ» حتى دار النقاش حول نشاط سفن دول شمال أفريقيا ضد سفن النمسا، والدول التي لها علاقة بالبحر المتوسط، وكيفية إيجاد حل لهذه الاعتداءات، ضماناً لسلامة سفنهم، وفي المعاهدة التي عقدت بين النمسا والدولة العثمانية في الحادي والعشرين من يوليو سنة 1718م، كان من ضمن موادها مادة تنص على تعهد الدوة العثمانية بإلزام كل من الجزائر وتونس وطرابلس بعقد صلح مع النمسا على الرغم من معارضة فرنسا على اعتبار أن هذا الصلح سيكون خطراً على مصالحها الاقتصادية في البحر المتوسط، ولذا فقد عملت على عرقة هذا الصلح[1].

ويبدو أن السفن الليبية قد استمرت هذا الخلاف وعادت لتزاول نشاطها بكثافة ضد سفن الدول الأجنبية، مما جعل السلطان العثماني يستعمل أسلوب الضغط ضد (أحمد باشا القرمانلي) لعقد الصلح مع النمسا والبندقية، خاصة بعد توصل الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية لإنهاء الخلاف فيما بينهما،

---

(1) بلانتيه أوجان: علاقات بابيات تونس وقناصل فرنسا (1577م ـ 1830م). جـ 2. باريس 1893م. ص 142.

ووقف أي نشاطات عدوانية ضد سفن النمسا وغيرها من الدول الأجنبية[1].

وتذهب بعض المصادر: إلى أنه في الثالث والعشرين من أكتوبر سنة 1718م أبحر (قابوجي باشا) إلى طرابلس، حاملاً معه أمراً من السلطان إلى (أحمد باشا) لعقد الصلح مع كل من النمسا والبندقية، إلا أن الباشا أجابه: بأن مثل ذلك الصلح يجعله في حالة لا تسمح له أن يعيش، نظراً لقلة موارد حكومة طرابلس، ثم أوضح له أن هناك مفاوضات تجري مع البنادقة لإبرام الصلح معهم بطريق مباشر، ولكنه ينتظر فقط موافقة مجلس شيوخ البندقية على طلباته، أما الصلح مع الامبراطورية النمساوية: فسيكون معناه نهاية حرب الغزو، وأن البحارة الليبيين يعملون بمحاذاة نابلي وصقلية، وأنه ليس في استطاعته التنازل عن هذه الأعمال إلا إذا دفع له السلطان مرتبات جنوده[2].

وبناء على ذلك: عاد المندوب السلطاني حاملاً معه هذا الرد وفي مايو سنة 1719م عاد هذا المندوب مرة ثانية حاملاً معه هذه المرة لقب الباشوية (لأحمد القرمانلي) بجانب الأوامر الجديدة التي تتعلق بالصلح مع النمسا، وأمره بإعادة الرعايا النمساويين المعتقلين كأسرى في ليبيا، إلا أن الباشا أكد له أن التفاوض يجب أن يكون مع النمسا مباشرة[3].

وبينما كان الباشا يعمل على إعادة الصلح مع النمسا والبندقية، أوفد مندوبه (محمد خوجه) كسفير له في فيينا للتفاوض مع كل من النمسا والبندقية لتجديد اتفاقية استغلال ملاحات (أبو كماش) وفي الوقت نفسه فقد بذت محاولات لإقناع فرنسا بأن مثل هذا النوع من الاتفاقات لا يتعارض إطلاقاً مع المصالح الاقتصادية الفرنسية في البحر المتوسط، ولا مانع من أن تحصل

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 37.
(2) خطاب القنصل الفرنسي مارتان إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 28 أكتوبر سنة 1723م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 37.
(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 37.

الحكومة الفرنسية على الترضيات المناسبة[1].

ويبدو أن المفاوضات بين ـ ليبيا والنمسا ـ لم تحقق الهدف المنشود، مما دفع السلطان العثماني، إلى إرسال مندوب من قبله في (30 يونيو 1726 م) بهدف عقد صلح مع النمسا باسم الحكومة الليبية، حتى تنتهي اعتداءات السفن الليبية ضد السفن النمساوية، وتأمين سير الملاحة في البحر المتوسط بصفة دائمة، وحصول السفن النمساوية على حق الدخول إلى المياه الإقليمية الليبية[2].

كما حرصت النمسا على أن تتعهد ليبيا بالزمام بحارتها بعدم الاعتداء على السفن التي تحمل العلم النمساوي، ورد جميع الغنائم التي أخذت عقب توقيع هذه الاتفاقية التي صدق عليها مجلس وزراء فيينا[3].

ويبدو أن (أحمد القرمانلي) قبل هذه الاتفاقية عن غير اقتناع منه، ولكن نظراً للضغوط التي باشرها السلطان ضده، فإنه قبل ذلك، إلا أنه لم يوافق على مبدأ إعادة الغنائم التي حصل عليها في الفترة الواقعة بين إبرام المعاهدة وإبلاغها إليه[4].

وعندما أدرك (أحمد القرمانلي) أن السلطان العثمان حريص على تنفيذ هذه الاتفاقية، لذا فقد بعث (محمد خوجه) كمندوب من قبله إلى النمسا، حاملاً معه بعض الهدايا إلى إمبراطور النمسا بهدف إجراء تفاوض بشأن إطلاق سراح الأسرى النابليين والكلابريين، الذين أخذوا السفن الثلاث التي جرى

(1) المرجع السابق ص 38.
(2) المرجع السابق ص 39.
(3) خطاب القنصل الفرنسي مارتان إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 28 يوليو سنة 1726م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 40، وشارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 425.
(4) خطاب القنصل الفرنسي مارتان إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 8 من يوليو سنة 1726م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 40.

اغتنامها بعد إبرام الصلح[1].

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن (أحمد القرمانلي) وبحارته لم يكونوا حريصين على السلام مع النمسا، لأنهم لم يتلقوا التعويضات المناسبة، سواء من امبراطورية النمسا أو من ممتلكاتها التي شملتها المعاهدة العثمانية، ولذا فقد بعث امبراطور النمسا بمبلغ من المال قدره (5,000) فلوران كترضية للباشا[2].

وعلى الرغم من أن السلام بين ليبيا والنمسا قد حكمته معاهدة صريحة، إلا أن مسلك (أحمد القرمانلي) قد أكد على أنه غير حريص على استمرار هذا السلام، حيث بدا هذا من مسلكه مع قنصل النمسا العام، حيث طلب منه ترك مقر قنصليته لكي تكون مقراً للقنصلية الفرنسية، بعد أن تحسنت العلاقات الفرنسية الليبية، مع ملاحظة أن هذا المبنى كان يستخدم من قبل كمقر للقنصلية الفرنسية، وقد حصلت عليه النمسا من الباشا، الذي عاد ـ بعد أن تحسنت العلاقات مع فرنسا ـ لكي يطالب بعودة المقر ليكون مكاناً للقنصلية الفرنسية، وعندما ماطل قنصل النمسا في ترك المبنى أمر الباشا بإخراجه بالقوة[3].

لذا فقد تأزمت العلاقات الليبية النمساوية من جديد، خاصة بعد أن أخذت السفن الليبية تزاول نشاطها ضد السفن النمساوية، مستغلة ذلك الخلاف الذي حدث في النمسا على وراثة العرش النمساوي.

وفي أكتوبر سنة 1743م اتخذ الباشا من أسر سفينة ليبية وبحارتها على سواحل كلابيريا مبرراً لإعلان الحرب على ملك نابلي، ولم يكتف بسجن جنود سفينتين تابعتين لحكومة ملك نابلي ـ كانتا في ميناء طرابلس ـ بل أخرج بحارته لتهاجم السفن التابعة لحكومة نابلي رغم تدخل الباب العالي لإعادة

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي مارتان إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 12 سبتمبر سنة 1726م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 40.
(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 426.
(3) المرجع السابق جـ 2 ص 426.

السلام[1].

ويبدو من ذلك أن (أحمد القرمانلي) لا يريد استمرار السلام مع النمسا، ولم يلتفت لتدخل الباب العالي لإنهاء هذا الخلاف، بل أراد مواصلة الحرب ضد النمسا اعتقاداً منه بأن النمسا لم تلتزم بدفع ما عليها من إتاوة، لأن بلاده في ذلك الوقت في أشد الحاجة للحصول على المال، ولكن كان يجب على الباشا أن يراعي مشاعر السلطان العثماني، وعليه أن يلتزم بالاتفاقية التي عقدها مع النمسا، وعلى الأخيرة أن تلتزم بما عليها تجاه الباشا حتى يمكنها أن تضمن الحماية لسفنها في البحر المتوسط.

وفي عهد (محمد القرمانلي) كثفت السفن الليبية نشاطها في البحر المتوسط ضد السفن الأجنبية، وخاصة الصغرى منها، إلا أن الباشا كان في معظم الأحيان يأمر بإعادة السفن المأسورة، كما أن النمسا قد تمكنت من عقد اتفاق مع (محمد القرمانلي) في السابع من يناير سنة 1749م، لتأمين سير سفنها في البحر المتسوط[2].

وفي عهد (يوسف باشا) كانت النمسا دائماً تسعى إلى إرضاء الباشا والاستجابة إلى مطالبه والوفاء بما عليها من التزامات نحوه وكان قنصل النمسا في ليبيا يعمل جاهداً لإنهاء أي خلاف قد يحدث بين البلدين نتيجة اعتداءات السفن الليبين ضد سفن النمسا[3].

ويبدو أن الباشا كان من وقت لآخر يطالب بعض هذه الدول برفع قيمة الإتاوة المتفق عليها، ويهدد بشن الحرب، بل نجد في بعض الأحيان أن سفنه تخرج بأمر منه بالاعتداء على بعض سفن هذه الدول، ولكن بعد المفاوضات يصل الطرفان إلى اتفاق جديد بطرق سلمية بدون أن تلجأ أي دولة إلى إرسال

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 81.
(2) بلانتيه أوجان: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 441.
(3) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 129.

أساطيلها لضرب مدينة طرابلس[1]. وفي كل الحالات، فإن كل شيء قابل للتفاوض طالما سيحصل الباشا على قدر معين من المال.

*** رابعاً ـ هولندا ونشاط السفن البحرية الليبية:**

وكما أشرت سابقاً، فإن السياسة التي سلكها حكام الأسرة القرمانلية تجاه الدول الأجنبية: هي الحصول على الهدايا والإتاوات السنوية، لسلامة سفنهم في البحر المتوسط، ومن بين الدول التي كانت تدفع ما عليها من التزامات نحو ليبيا هي هولندا.

ففي عهد (أحمد القرمانلي) وبالتحديد عندما استلم السلطة في البلاد، سارعت هولندا بإرضاء الباشا، لأنها تعلم حالة الأوضاع المتدهورة في البلاد، حيث وصلت إلى طرابلس في 12 من سبتمبر سنة 1712م ثلاثة سفن حربية قدمت للباشا مائة قنطار من البارود، وأربعة مدافع برونزية وأربع كابلات وساعات حائطية[2]، لكي تكسب وده، ولذا فإن السفن الليبية حرصت على عدم الاعتداء على السفن الهولندية وفقاً لتعليمات الباشا، إلا أن (أحمد القرمانلي) قد أغرق بالهدايا التي تقدمها هولندا، ولذا فقد طالب بمضاعفتها، ولكن الحكومة الهولندية رفضت أن تكون أسيرة لمطامع الباشا، ومن هنا كان التفكير في إرسال حملة إلى طرابلس لتلقين الباشا درساً، ولعل هولندا قد اقتنعت بما فعلته فرنسا في تلك السياسة.

وقد تحقق الهدف من وراء هذه الحملة، حيث أذعن الباشا للمطالب الهولندية، بعدما رأى أن هولندا جادة في تهديداتها، وبالفعل نجحت الدبلوماسية الهولندية في عقد اتفاق مع الباشا في 4 أكتوبر 1828م.

---

(1) نفس المرجع ص 129.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 392 ـ ص 393.

وتشير بعض المراجع إلى أن الباشا أوفد مندوباً من قبله يدعى (محمد أفندي) إلى لاهاي، حيث استقبلته الحكومة الهولندية استقبالاً رسمياً، فعبر لهم عن مودة الباشا ورضاءه عنهم بتقديم هدية قوامها ستة جياد عربية، ثم عاد المندوب الليبي على متن سفينة هولندية، حاملاً معه هدية إلى الباشا تمثلت في أربعة آلاف قطعة (فلوران)[1] زيادة عن ألفي قطعة أخرى (لعز الدين أفندي) وخمسمائة لسكرتيره[2].

وعندما أخذ الباشا يرسل الوفود إلى الدول الأجنبية للحصول على الهدايا لكي يتغلب على الضائقة المالية التي تمر بها، البلاد، فإن هولندا قررت عدم استقبال مثل هذه الوفود، بل أصدرت أمراً إلى قائد أسطولها في البحر المتوسط الأميرال «فان كنيسبيرجن KINSBERGEN» بالإبحار إلى المياه الليبية، لاستعراض قواته هناك وإرهاب الباشا بحيث لا يقدم مرة أخرى إرسال مندوبين عنه إلى هولندا[3].

ويبدو أن الموقف الذي سلكته هولندا تجاه المندوبين الليبيين قد أثر على مستقبل السلام بين البلدين، حيث أصدر الباشا أمراً بطرد القنصل الهولندي من البلاد، وقطع العلاقة بين البلدين، وقد كلف هذا الموقف هولندا الكثير من المتاعب، خاصة تجاه سفنها في البحر المتوسط، فلم تتغلب على ذلك إلا في سنة 1790م عندما تعهدت بدفع جميع ما عليها من إتاوات، وتوصل الطرفان إلى عقد اتفاقية سلام، وعلى أثرها عاد القنصل الهولندي إلى طرابلس ليتسلم مهام عمله، واصطحب معه هدية ثمينة للباشا[4].

---

(1) الفلوران: هي الوحدة النقدية الرئيسية في هولندا، وقد كانت في الماضي تسك من الذهب أما الآن فهي من الفضة والفلوران يعادل في الوقت الحاضر حوالي ألف درهم ليبـي. راجع شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 419، حاشية رقم 1.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 419.

(3) نفس المرجع جـ 2 ص 483 ـ ص 484.

(4) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 105.

وعندما استلم (يوسف باشا القرمانلي) الحكم في البلاد (1795 م)، أخذت الحكومة الهولندية تماطله في دفع الجزية السنوية، مما جعل الباشا يطالب الحكومة الهولندية بدفع ما عليها من جزية في خطاب شديد اللهجة وجهه إلى الحكومة الهولندية، ومما قال فيه: «لقد مر على تولينا العرش سنة ولم تبعثوا لنا برسالة شكر، ولم تدفعوا ما عليكم من مبالغ، لذلك فإننا سوف نعلن ضدكم الحرب وأسر سفنكم، ولولا تدخل صديقنا القنصل الفرنسي (جيمس) الذي طلب منا عدم حجز البواخر الهولندية، وقد حدد لنا مدة ستة أشهر فننتظر فيها الرد، وطوال تلك المدة فإن سفننا لن تتعرض لسفنكم حتى يأتي الرد من طرفكم خلال هذه الفترة التي اتفقت فيها مع فرنسا، وفي حالة ما إذا سددتم ما عليكم من جزية ترضية لنا، عندئذ نجدد السلام، وتكون علاقاتنا بكم وطيدة وفي حالة عدم استجابتكم لمطالبنا فسوف نكون غير راضين، وتوقعوا ماسنفعله تجاه سفنكم»[1].

وعلى الرغم من التهديدات المباشرة التي أعلنها الباشا، فإن هولندا لم تبد أي اهتمام لهذا الخطاب، بل أخذت تماطل الباشا، ولعلها كانت تنتظر منه عملاً عدوانياً حتى تتخذه ذريعة للثأر لكرامتها ولذا، فلم تقدم على دفع أية مبالغ مما دفع الباشا إلى أن يصدر أوامره بمهاجمة السفن الهولندية[2]. وتكررت اعتداءات السفن الليبية ضد السفن الهولندية، مما دفع الحكومة الفرنسية للتوسط لإنهاء النزاع، ووضع أسس ثابتة للعلاقات بين البلدية[3].

وعلى الرغم من الوساطة الفرنسية، فإن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق نظراً لتمسك الباشا بمطالبه، وإصراره على أن تدفع هولندا جزية سنوية منذ توليه

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى الجمهورية الهولندية بدون تاريخ مجلد 28.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 544.

(3) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب وزير الخارجية الفرنسي إلى القنصل الفرنسي جيس في طرابلس بدون تاريخ مجلد 28.

الحكم، وقد رفضت هولندا أن تظل أسيرة لمطامع الباشا، ولذا فقد استمرت السفن الليبية في مواصلة اعتداءاتها ضد السفن الهولندية، ولم يكن أمام هولندا إلا أن جهزت حملة قوية تحت قيادة الأميرال «دي ونتر DE WINTER» حيث وصل ميناء طرابلس في سبتمبر سنة 1802م، وتدخل القنصل الإسباني بهدف حسم الخلافات بالطرق الدبلوماسية بدلاً من الحرب، ودارت مفاوضات أسفرت عن عقد اتفاقية تدفع هولندا بموجبها ثمانية آلاف قرشاً دفعة أولى، ثم تدفع في كل عام مبلغ خمسة آلاف قرشاً فضلاً عن هدية ثمينة(1).

وعندما بعث القنصل الهولندي بوثيقة الاتفاق إلى حكومته أخذت تماطل في التصديق على الاتفاق مما دفع الباشا إلى أن يطلب من القنصل الهولندي مغادرة البلاد، إلا أنه عاد فوافق على التريث بعض الوقت بشرط أن يدفع القنصل مبلغ ألفي ريال عن كل يوم يمر قبل أن يتوصل الطرفان إلى التصديق على الاتفاق(2).

وبذل القنصل قدراً كبيراً من الجهد في محاولة لإقناع الباشا بالعدول عن مطلبه الذي يعد مخالفاً لكل قواعد البروتوكول والعلاقات الدولية، وكوسيلة لكسب الوقت ـ حتى يصل رد الحكومة الهولندية ـ، فقد تمكن القنصل من إقناع الوالي بفتح باب التفاوض من جديد، وبينما المفاوضات جارية: وصلت البارجة الحربية التي تحمل المصادقة على المعاهدة، وبداخلها هدية مالية، ووافق الباشا على الرجوع عن كل طلباته حينما تسلم الهدية المالية(3).

ومع ذلك فإن السفن الليبية لم تتوقف عن مزاولة نشاطها في البحر المتوسط تجاه السفن الهولندية، بل وسفن الدول الأجنبية الصغرى، ونظراً لهذه

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 24 سبتمبر سنة 1802م مجلد 31.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 560.

(3) نفس المرجع جـ 2 ص 560.

الاعتداءات المتكررة من قبل السفن الليبية، فإنه لم يكن أمام الحكومة الهولندية إلا أن أرسلت أسطولاً صغيراً تحت قيادة الأميرال «توللیكن TULLEKEN» إلى طرابلس، حيث قابل الباشا، ودخل في مفاوضات توصل الطرفان فيها إلى ما يلي:

تعهد الباشا بإعادة العمل بالمعاهدات السابقة، موافقة (توللیكن) على طلبات الباشا بعد إدخال بعض التعديلات عليها وهي دفع ستين ألف قرش فوراً، وجزية سنوية قدرها ثلاثون ألف قرش[1].

ويبدو أن الحكومة الهولندية لم تلتزم بما جاء في هذا الاتفاق للدفع مما عليها من مبالغ، بل إن نائب القنصل الهولندي طلب من الباشا إعفاء حكومته من دفع 30,000 قرشاً الذي طلبه زيادة عن 60,000 قرشاً[2].

وعندما اتضح للباشا أن الحكومة الهولندية أخذت تماطله في الدفع وعدم الالتزام بما جاء في الاتفاق السابق لم يكن أمامة إلا أن أصدر أوامره لبحارته بالتصدي للسفن الهولندية والاعتداء عليها، خاصة بعد أن اشترك اسطولها في ضرب الجزائر أثناء حملة (اكسموت) في السابع والعشرين من أغسطس سنة 1816م.

وعندما أدركت الحكومة الهولندية أن الباشا لا يمكن أن يتهاون في سياسته العدائية تجاه السفن الهولندية، وأنه لن يتخلى عن قراراته السابقة فلم يكن أمامها إلا أن دفعت للباشا وعلى الفور 5000 فرنك، مقابل حماية سفنها في البحر المتوسط، كما طلبت منه إعادة علاقتها معه حيث قدمت سفينتان حربيتان تحت قيادة «فإن كابلين VAN CAPELLIN» للدخول مع الباشا في

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 10 سبتمبر سنة 1815م مجلد 34.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 25 يناير سنة 1816م مجلد 34.

مفاوضات للتوصل إلى عقد سلم مع طرابلس، وقد طلب من القنصل البريطاني التوسط لدى الباشا، حيث أن الأخير أقنع الباشا بالدخول في هذه المفاوضات، وبمقتضاها دفع للباشا 60,000 قرشاً الذي كان يطالب بهم، وحرصت هولندا على تجديد معاهدة سنة 1728م التي كانت تدفع بمقتضاها مبلغاً لا يزيد على 5,000 قرش لمدة أربعة أشهر [1]، إلا أن الباشا قد رفض هذا الطلب الأخير وأصر على موقفه الحازم بأن يدفع له 2,000 قرشاً، فدفعت على الفور قيمة الجزية المعتادة[2].

ويبدو من ذلك أن هذه المفاوضات كانت لصالح الباشا، حيث إنه تحصل على ما يريده من هولندا في الحال، وبذلك يكون قد حقق نصراً من جراء تلك المفاوضات، وأعطى درساً لبقية الدول الأجنبية الأخرى حتى لا تقدم على ما قامت به هولندا، وكان على (فان كابلين) أن يتخذ موقفاً أكثر تشدداً بعد اشتراكه في قصف مدينة الجزائر، كما كان أولى به أن يخلى طرف هولندا من الرزوح تحت حمل تقيل يعتبر إذلالاً لها[3].

ويبدو أن هذا الموقف الذي سلكه الباشا تجاه هولندا ناتج عن ما بدر منها تجاه الجزائر أكثر مما يكون منه الحصول على الأموال، حتى إن الباشا عند مقابلته للأميرال الهولندي (فان كابلين) طلب منه التعرف على كل التفاصيل عن ضرب الجزائر[4].

وكان رد فعل الذي ولدته رواية الأميرال للأحداث في نفوس العرب الليبيين شديداً، حيث شعروا بمذلة لا توصف، وصرح (فان كابلين) بأن ملك

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 10 ديسمبر سنة 1815م مجلد 34.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 سبتمبر سنة 1816م مجلد 34.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 574.

(4) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 سبتمبر سنة 1816م مجلد 34.

هولندا ليست لديه نية عدائية تجاه طرابلس[1].

وعلى كل حال، فما أن توصلت الدولتان إلى حل الخلاف فيما بينهما حتى عاد السلام، وواصلت كلا الدولتين نشاطهما في البحر المتوسط كما كان سابقاً.

*** خامساً ـ السويد ونشاط السفن البحرية الليبية:**

كانت السويد كغيرها من الدول الأجنبية تدفع الإتاوات السنوية للأسرة القرمانلية منذ قيامها، لكي تأمن سير سفنها في البحر المتوسط لذلك، فإن السفن السويدية لم تتعرض لأي اعتداء من جانب السفن الليبية حتى سنة 1796م عندما طلبت من (يوسف باشا القرمانلي) السماح لسفنها التجارية بحرية الملاحة في دائرة نشاط السفن الليبية، فطلب الباشا مقابل ذلك ضريبة سنوية قدرها ثمانية آلاف ليرة، إلا أن المندوب السويدي لم يوافق على هذا المبلغ الباهظ[2].

ويبدو أن هذا الموقف قد أثر على السلام بين البلدين، حيث أن الباشاأمر بحارته بالاستيلاء على السفن السويدية والمجيء بها إلى ميناء طرابلس، ولم يمض وقت طويل حتى تمكنت السفن الليبية من أسر ثلاث سفن سويدية، وقد حاول ملك السويد إرجاع تلك السفن الثلاث وإقامة السلام بين البلدين، في خطاب وجهه للباشا بتاريخ 7 نوفمبر سنة 1797م، أوضح له فيه أن بحارته قد استولوا على ثلاث سفن من أسطوله، وتم الإبحار بهم إلى طرابلس، وطلب منه إرجاع تلك السفن وعدم اعتداء سفنه ضد سفن السويد، وإعادة علاقات الود بين البلدين، ومعالجة هذه الأزمة بأقصى سرعة لإعادة السلام في هذه المنطقة، وأشار ملك السويد في خطابه: إلى أن عملية الاعتداء من السفن الليبية أمر غير

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره ص 2 ص 573.

(2) كوستنانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 486.

مقبول ولا تقره المبادىء الدولية، لذا نرجو الإفراج عن السفن المحتجزة وتجديد العلاقات بين البلدين[1].

ومع هذا فإن الباشا لم يوافق على ذلك، مما جعل ملك السويد يبعث وزير خارجيته إلى (استانبول) لتقديم شكوى بلاده ضد الباشا، وما حدث من سفنه تجاه سفن السويد، إلا أن هذه الشكوى لم تؤد إلى نتيجة مرضية، حيث إن الباشا لم يوافق على إرجاع تلك السفن وما عليها، إلا إذا تم دفع المبلغ الذي طلبه، عندئذ طلبت السويد وساطة فرنسا نظراً لعلاقتها الطيبة مع الباشا، لعلها تستطيع إنهاء تلك الأزمة، وكلفت فرنسا قنصلها في طرابلس ببذل وساطته مع الباشا[2].

وتمكن القنصل الفرنسي من إقناع الباشا بعقد صلح مع السويد، بحيث تدفع الأخيرة مبلغ ثمانين ألف فرنك غرامة، وثمانية آلاف سنوية، وترك السفن المستولى عليها للباشا نظير إرجاع الأسرى السويديين المائة والعشرين بحاراً[3].

ويبدو أن هذا الصلح الذي توصل إليه الطرفان لم يدم طويلاً، لأن الباشا يرى أنه ليس من مصلحته استمرار السلام مع الدول الأجنبية، وخاصة الصغرى منها، لأن مثل ذلك السلام يؤثر على الحالة المالية في البلاد، لذلك فإنه لم تأت سنة 1802م حتى عادت المشاكل بينهما من جديد، نظراً لعدم اقتناع (يوسف باشا) بنتائج هذا الصلح، ورغبته في الكسب الكثير، فأصدر أمره إلى رؤساء سفنه مرة أخرى بالاعتداء على السفن السويدية[4].

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب ملك السويد إلى يوسف باشا القرمانلي بتاريخ 7 نوفمبر سنة 1797م مجلد 30.

(2) خطاب القنصل الفرنسي جيس إلى وزير الخارجية الفرنسي بدون تاريخ مجلد 28.

(3) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 328.

(4) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 121.

وعقب إصدار هذا الأمر، سارع البحارة الليبيون بالاعتداء على السفن السويدية، ولم يمض وقت طويل حتى تمكنوا من الاستيلاء على السفن العديدة، وأسروا الكثير من البحارية السويديين، فقامت السويد بمحاولة أخرى لإقناع الباشا بالالتزام باتفاقية الصلح السابقة، ولكن الباشا لم يستجب لذلك، عندئذ قدم الأميرال «سيد بودولف كيد رستوم CED BUDOLF CEDERSTOMR» إلى طرابلس ومعه بعض الشروط التي يريد التوصل بها إلى اتفاق مع الباشا، وقد طلب من (ناودي) المبعوث السري لفرنسا و (بوسييه) القنصل الفرنسي مقابلة الباشا ومعرفة مدى رغبته في السلم مع السويد رغم إعلانه للحرب ضدها والدخول في المفاوضات تحت الشروط الآتية:

أولاً: عقد السلم لمدة 25 سنة وذلك نظير خمسة آلاف قرشاً للسنة الواحدة، ومبلغ مائة وخمسة وعشرين ألف قرش عملة صعبة سأدفعها أنا تبعاً لذلك، إذا كان صاحب السعادة ـ الباشا ـ يرغب في السلام، ولكنني لن أوافق بأي حال من الأحوال وتحت أي عذر دفع أي مبلغ أو إتاوة سنوية أخرى.

ثانياً: الإفراج عن الأسرى السويديين دونما طلب دفع أي فدية، حتى التي كنت قد وافقت عليها.

ثالثاً: إن السفن التي استولى عليها صاحب السعادة الباشا، ستكون كتعويض عن الهبات من أجل السلام، وأنه لم يعد لي الحق في أن أوافق على أي هبة أخرى لصاحب السعادة الباشا.

رابعاً: أنني سأكون سعيداً بأن تكون شروط السلام سرية، غير أنه يحذوني الأمل في نفس الوقت بأن يقوم صاحب السعادة دونما (حل وسط) هو أو أي شخص آخر بأن يعلن في وجود نفس الأشخاص ونفس الضباط بأن السلام مع السويد قد تم.

خامساً: إذا كانت تعليماتكم تمتد لغاية إمكانية ضمان هذا السلام باسم حكومتكم، فإنني آمل بأن مثل هذا الضمان يمكن الحصول عليه، حيث أنه

الوسيلة الأكثر تأكيداً للسلام الدائم للفترة المعنية.

سادساً: بالنسبة لملح منطقة (زوارة) فإننا لا نحتاج إليه.

سابعاً: إذا كان الباشا يساوره أي شك في صلاحية هذا السلام، فلك أن تؤكد لصاحب السعادة بأن هذا السلام سأكون أنا الضامن له، وكذلك سيدي، ـ وإني سوف أحدد مهلة دقيقة عندما يرجع التصديق، وهذا من أجل إنهاء خلافاتنا وبالتالي عقد سلام دائم[1].

وعلى الرغم من وساطة ناودي فإن الباشا قد رفض هذه الشروط وقطعت المفاوضات بين الجانبين[2].

وعندما أدركت الحكومة السويدية فشل هذه المساعي، وعدم التوصل إلى سلام مع الباشا ـ الذي وصفته بأنه لا عهد له ـ التجأت مرة ثانية إلى (نابليون بونابرت) طالبة منه التدخل لدى (يوسف باشا) للتوصل معه إلى اتفاق صلح، فاستجاب (نابليون) لهذا الطلب، وعلى الفور أرسل مندوباً عنه هو «سبساستياني SEBATIANI» إلى طرابلس في (30 سبتمبر سنة 1802م) ودخل (سباستياني) في المفاوضات مع الباشا طبقا للتعليمات التي تلقاها لوضح حد للنزاع القائم بين ليبيا والسويد، وقد تم التوصل إلى اتفاق سلم بين السويد وليبيا، وقع في الثاني من اكتوبر سنة 1802م ويحتوي على المواد الآتية:

أولاً: إن الخلافات القائمة بين صاحب الجلالة السويدية، وسعادة الباشا (ليبيا) تعتبر منتهية، وأن العلاقات السياسية والتجارية بين صاحب الجلالة السويدية وليبيا قد أعيدت كما هي ـ كما كان الحال ـ أبان وبعد المعاهدة

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب الأميرال السويدي سيد بودولف كيد رستروم إلى ناودي المبعوث السري لفرنسا لدى ليبيا بتاريخ 1 مايو سنة 1802م مجلد 31 انظر الملحق وثيقة رقم (1).

(2) خطاب الكوماندور بارون قائد القوات السويدية في البحر المتوسط إلى ناودي المبعوث السري لفرنسا لدى ليبيا بتاريخ 15 مايو سنة 1802م مجلد 31.

المعقودة بين الأطراف المتعاقدة في أبريل سنة 1741م.

المادة الثانية: صاحب الجلالة ملك السويد سيدفع في مهله سته أشهر ابتداء من اليوم مبلغ مائة وخمسون ألف قرش من العملة الصعبة نقداً إلى الباشا ـ وسيدفع هذا المبلغ في طرابلس.

المادة الثالثة: إن صاحب الجلالة ملك السويد سيقوم أيضاً بدفع إتاوة (مبلغ يدفع سنوياً) مقدارها ثمانية آلاف قرشاً من العملة الصعبة كل ستة ابتداء من أول يناير القادم.

وسوف لن يكون في استطاعة الباشا ـ تحت أي ذريعة ـ أن يطالب بأي إتاوة أخرى أو أجراً أو هبة من أي نوع كان.

المادة الرابعة: صاحب السيادة ـ باشا طرابلس ـ يلتزم باطلاق سراح جميع المسجونين السويديين دونما استثناء، وبالتالي تسليمهم إلى صاحب الجلال السويدية حسب الشروط المعلنة في المادتين الثانية والثالثة ـ ومن ثم فإن حريتهم تعطي لهم مباشرة بعد دفع مبلغ مائة وخمسين ألف قرشاً من العملة الصعبة وكذلك الإتاوة الأولى ذات الثمانية آلاف.

وسيدفع أيضاً صاحب الجلالة ملك السويد ثلاثة آلاف وستمائة قرشاً من العملة الصعبة، وذلك عن قيمة ما استدانه المساجين، والتي حسابها قدر من قبل لجنة العلاقة الخاريجة.

المادة السادسة: صاحب السيادة ـ باشا طرابلس ـ رغبة منه في أن يبرهن عن تقديره لقنصل فرنسا الأول رئيس جمهورية إيطاليا لتوسطه فإنه يوافق في هذه المناسبة على إطلاق سراح السيد (بارون ارفليد) الضابط الوحيد من البحرية الملكية السويدية الذي يعتبر سجيناً، ولو كان هناك غيره فإن الباشا لم يكن ليتوانى في عرض إطلاق سراحهم على القنصل الأول.

المادة السابعة: إن المعاهدة هذه يجب التصديق عليها في بحر ثلاثة أشهر

من اليوم، أو قبل ذلك ـ غير إنجازها ـ فإن تبادل التصديقات سيكون في طرابلس.

وفي حالة عدم انتهاء التصديقات خلال هذه المهلة، فإن حالة الحرب لا يمكن أن تعود إلا بعد انقضاء الستة أشهر المحددة لدفع المبالغ المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة. وعليه فإن حالة الحرب بين الطرفين يجب أن توقف ابتداء من اليوم[1].

ورفقا لتلك الاتفاقية فقد جاء معظم موادها لصالح الباشا، حيث استطاع أن يملي شروطه على السويد رغم تدخل فرنسا، والتي من جانبها لم ترفض ذلك نظراً لمضايقة الباشا لها، كما أن هذا الاتفاق قد حقق نوعاً من الاستقرار، وساد السلام بين البلدين، خاصة بعد أن أستلم الباشا المبلغ الذي اتفق عليه، بالإضافة إلى انشغاله بالحرب الأميركية التي استمرت إلى سنة 1805م، عندما توصل الطرفان إلى حل نهائي لهذه الأزمة، وعندما شعر الباشا بتحسن في قواته البحرية واحتياجه إلى المال، وأنه غير راض عن النتائج التي توصل إليها عقب انتهائه من هذه الحرب، استأنفت السفن الليبية نشاطها من جديد ضد الدولة الأجنبية، وخاصة الصغرى منها، والتي أرادت أن تحذو حذو أمريكا، لذلك فإنه أراد أن يبرهن لها أنه قادر على تحديهم، وفرض سيطرته عليهم، من أجل هذا فإنه انتهز فرصة تأخير حكومة السويد لتسديد ما عليها من التزامات فألغى الاتفاق المبرم بينه وبين السويد، وطلب لتجديدها دفع ستمائة ألف فرنك مقدما مع إبقاء الثمانية آلاف الأولى كما هي، وهدد في حالة رفض الحكومة السويدية لهذا الطلب، بأنه سوف يشن عليها حرباً لا صلح بعده[2].

ونظراً لهذه السياسة العدائية والتهديدات المستمرة من قبل الباشا، قررت

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: معاهدة السلام المعقودة بين حكومة السويد ويوسف باشا القرمانلي بتاريخ 2 أكتوبر سنة 1802م مجلد 31 انظر الملحق وثيقة رقم (3).

(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 122.

الحكومة السويدية الالتجاء إلى وسيط آخر يكون أشد تأثيراً عند الباشا من (نابليون) الذي رأت أن الباشا لا ينظر إليه كما كان سابلقاً، عندما كان في أوج قوته، لذلك فإن الحكومة السويدية طلبت هذه المرة وساطة بريطانيا، نظراً لما يتمتع به قنصلها من مكانة لدى الباشا.

لذا فإن الحكومة البريطانية أمرت قنصلها بالتوسط بين الباشا والسويد، لإنهاء الخلاف فيما بينهما، فأرسلت الحكومة السويدية مندوباً عنها إلى طرابلس الذي تمكن بالاشتراك مع القنصل البريطاني إلى التوصل مع الباشا إلى اتفاق جديد، تدفع حكومة السويد بموجبه مبلغ قدره (77,000) فرنك وإبقاء الثمانية الاف كما هي، كما يعزل القنصل السويدي بناء على طلب (يوسف باشا القرمانلي)[1].

وعقب التوصل إلى هذا الاتفاق بين الحكومة الليبية والحكومة السويدية. أرسل الباشا رسالة إلى ملك السويد شكر له فيها الحكومة السويدية والشعب السويدي بسبب الهدايا التي أرسلها إليه مع مندوبه، كما عبر له فيها عن إعجابه بهذا المندوب، وشكره على موافقته على عزل القنصل السابق وتعيين (اندرياكو ستابدله)[2].

ويبدو من ذلك: أن الحكومة السويدية قد استجابت لجميع مطالب الباشا لكي تأمن سير سفنها في البحر المتوسط، لأنه ليس في إمكانها الدخول في حرب مع الباشا الذي لم يتوان في الدخول معها في حرب طويلة، خاصة وأنه يريد أن يبرهن للدول الأجنبية الصغيرة التي تريد أن تحذو حذو أميركا للتخلص من دفع الإتاوات، بأنها لا تستطيع التخلي عن مطالبه، وأن الوساطة البريطانية لم تأت بنتائج إيجابية بالنسبة للحكومة السويدية، بل كانت لصالح الباشا،

---

(1) نفس المرجع ص 123.

(2) رسالة يوسف باشا إلى ملك السويد بتاريخ 2 رجب سنة 1223هـ الموافق 1808م نقلاً عن الملحق الوثائقي المذيل بكتاب رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 37 جمع كمال الدين الخربوطلي.

ويتضح من ذلك: أن بريطانيا تريد أن تكسب الباشا بجانبها لكي تستطيع أن تبعد فرنسا عن البلاد، وبالتالي يمكنها تحقيق مصالحاه. وتكون لها الأسبقية على الدول الأخرى، وخاصة فرنسا.

وعلى ضوء ذلك، عاد السلام بين طرابلس والسويد، ولم يحدث أي اعتداء على السفن السويدية من قبل السفن الليبية، نظراً للتغيرات الدولية التي حدثت فيما بعد، وكذلك الأحداث التي وقعت داخل البلاد نتيجة الحروب الأهلية ضد الحكم القرمانلي.

*** سادساً ـ الدانمارك ونشاط السفن البحرية الليبية:**

وتمشياً مع السياسة التي سلكها حكام الأسرة القرمانلية تجاه الدول الأجنبية، وخاصة الصغرى منها، وهي سياسة الحصول على الهدايا ودفع الإتاوات السنوية للباشا القرمانلي حتى تضمن تلك الدول سلامة سفنها في البحر المتوسط، فكانت الدانمارك كغيرها من الدول الأجنبية تقوم بدفع ما عليها من جزية للحكومة الليبية، نظير سلامة سفنها، لهذا فإن السلام بين الدانمارك وليبيا لم يسوده التوتر إلا في القليل، وفي الحالات التي كانت تحدث بعض المصادمات، فسرعان ما كانت الدولتان تتوصلان إلى حل الخلاف فيما بينهما عن طريق النشاط الدبلوماسي.

ولكن بمجرد أن تولى مقاليد الأمور في البلاد (يوسف باشا القرمانلي) ـ والذي رسم سياسة لحكمه مغايرة لسياسة من سبقه في الحكم ـ طرا تغيير كبير على مستقبل السلام بين الدولتين:

ففي سنة 1796م طلب من الدانمارك زيادة دفع الإتاوات السنوية بغية تأمين سلامة سفنها، فلم تستجب الدانمارك لطلبه[1]، مما جعل الباشا يأمر

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 117.

بحارته بالاستيلاء على السفن الدانماركية، حتى أنه لم يمض وقت طويل حتى استولت السفن الليبية على عدد كبير من السفن الدانماركية، والمجيء بها إلى ميناء طرابلس، وعندما علم القنصل الدانماركي بذلك: حاول الوصول إلى تسوية سلمية مع الباشا لإطلاق سراح تلك السفن، غير أن مساعيه باءت بالفشل، كما أن وساطة السلطان العثماني لم تغير من إصرار (يوسف باشا) على طلباته السابقة[1].

وعندما أدركت حكومة الدانمارك عدم إمكانية التوسط إلى حل سلمي إلا إذا أُجبرت على دفع المبالغ التي يطالب بها الباشا، فقد قررت إرسال حملة بحرية إلى طرابلس لتهديد الباشا، وإجباره على التخلي عن سياسته العدوانية، وتكونت هذه الحملة من ثلاثة قطع من أسطولها البحري تحت قيادة القبطان «فيشر FISCHER» وزود قائد الحملة بتعليمات تؤهله لعقد صلح مع الباشا إذا ما وافق الأخير على ذلك، إلا أن الباشا لم يكن يكتفي فحسب بالمطالبة بدفع الإتاوات السنوية، التي قررتها المعاهدة السابقة، بل وطالب بتقديم هدايا أخرى، مما كان سبباً في القضاء على محاولات الصلح، وتصعيد حدة الصراع[2].

ونظراً للمطالب الباهظة التي طالب بها الباشا ـ وفوق كل ذلك فقد عرف عنه أنه لا يحافظ على عهد أو وعد ـ ولذا فقد تضاعف الخلاف وبدا الموقف أكثر خطورة مما كان في أي وقت مضى.

وفي سنة 1797م أصدرت الحكومة الدانماركية قراراً بتعيين الضابط البحري «بيل BILIE» لرئاسة آمرية محطتها البحرية الخاصة بالسواحل الأفريقية[3].

---

(1) نفس المرجع ص 117.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 543.

(3) نفس المرجع جـ 2 ص 5432.

ففي 16 مايو سنة 1797م، انتهز هذا القبطان فرصة استيلاء السفن الليبية على سفينة دانماركية، فتوجه إلى ميناء طرابلس للبحث عنها، وأخذ طيلة اليوم يستعرض قواته قرب المدينة، في الوقت الذي كانت فيه السفن الليبية المؤلفة من ست سفن مجهزة في مجموعها بمائة وعشرين مدفعاً راسية في الميناء، فحاولت السفن الدانماركية العودة عند رؤيتها للأسطول الليبي، ولكن لم تمض فترة وجيزة من تحرك السفن الدانماركية، حتى صدرت الأوامر للسفن الليبية بمطاردة تلك السفن[1].

ودارت معكرة بين الجانبين لم تأخذ وقتاً طويلاً، إلا أن السفن الدانماركية قد انسحبت وعادت السفن الليبية إلى الميناء.

وقد أوضح نائب قنصل البندقية في رسالة[2] إلى حكومته نتائج هذه المعركة قائلاً: لقد كانت هذه المعركة قاضية لو لم يمزقها ظلام الليل، وكانت الخسائر من الجانب الليبي، الكثير من الموتى، وبعض الجرحى وخسائر في السفن، ومما قلل من خسائر الفرقة الدانماركية صغر حجم سفنها، مما ساعدها على الفرار، بينما كان الليبيون من جهتهم في إمكانهم الحصول على بعض الأعداء، لو نظمت قيادتهم، وأديرت المعركة على أحسن حال، وقد كانت هذه المعركة مشجعة للدانماركيين، حيث أعادوا هجومهم في اليوم الثاني، وقد ذهل الباشا من ذلك على اعتبار أنه كان يعتقد أن المعركة ستحسم لصالحه، بسبب فرار الفرقة الدانماركية التي غادرت المكان، واعتقد أنها أرغمت على المغادرة، ولكنه ذهل عندما رآهم يعودون في اليوم التالي ليجددوا الحصار، ولذا فقد غضب غضباً شديداً، وأقسم بأنه مهما كلفته الظروف سوف يفتك بهم، ولهذا

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 544.

(2) رسالة نائب قنصل البندقية جوسيبي بيتسي في طرابلس إلى حكومته بتاريخ 26 مايو سنة 1797م نقلاً عن كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 381 وقد أشرت إلى تلك الرسالة فيما سبق.

الغرض جمع كل ما لديه من سفن، ووجه إنذاراً شديداً إلى رؤساء سفنه بأنه لن يرحمهم إذا خسروا المعركة، وبالإنعام عليهم بأفخر المكافآت في حالة الفوز[1].

وقد خرجت السفن الليبية حسب تنفيذ أوامر الباشا لملاقات السفن الدانماركية التي التحمت معها في معركة قصيرة لم تستمر طويلاً، نظراً لتدخل قائد الأسطول الفرنسي في البحر المتسوط لحل هذا النزاع بين البلدين، حيث تمكن من إقناع الباشا بعقد الصلح مع الدانمارك.

ويرجع بعض الباحثين موافقة الباشا: إلى العلاقات الوطيدة بين فرنسا وليبيا، ولخوف الباشا من أن تنحاز فرنسا إلى جانب الدانمارك في تلك الحروب، ولذا فقد تم الاتفاق بين الحكومتين الدانماريكة والليبية ووضعت أسس الصلح بينهما[2].

وقد تضمنت الاتفاقية عدة أمور أهمها:

أولاً: أن تدفع الدانمارك 70 ألف قرشاً في الحال، حتى يتم التصديق على الصلح بالاضافة إلى ثلاثة آلاف أخرى تدفع كهدية للوزراء.

ثانياً: ترسل حكومة ليبيا وفداً كل أربع سنوات إلى الدانمارك بمهمة استلام هدية قيمة إلى الباشا، بالإضافة إلى هدية القنصلية، لتوزع من طرف القنصل الجديد كما يستعمل عادة.

ثالثاً: وبموجب ما سبق، يتمتع رعايا الدانمارك بالمميزات التي كان يتمتع بها رعايا الدول الصديقة الأخرى[3].

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 118.

(2) نفس المرجع ص 118.

(3) رسالة نائب قنصل البندقية جوسيبي بيتسي بطرابلس إلى حكومته بتاريخ 29 مايو سنة 1797م نقلاً عن كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 410 ـ ص 411.

وبناء على ذلك: عاد السلام بين البلدين كما كان سابقاً، ولم يحدث أي اعتداء من قبل سفن الطرفين، ولكن عندما أخذت الدانمارك تماطل الباشا في دفع المبالغ والهدايا التي اتفق عليها، أصدر الباشا أوامره إلى أسطوله بالاعتداء على السفن الدانماركية، وعلى الفور هاجمت السفن الليبية السفن الدانماركية واستولت على ثلاثة سفن دانماركية، مما دفع القنصل الدانماركي إلى مطالبة الباشا بالتمسك بالمعاهدات والاتفاقات السابقة، وإطلاق سراح هذه السفن، إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، مما جعل القنصل يطلب من (محمد الدغيس) وزير خارجية الباشا التدخل في هذا الموضوع، إلا أن هذه المحاولة أيضاً لم تثمر عن حل إيجابي، عندئذ التجأت الدانمارك إلى السلطان العثماني مرة أخرى طالبة منه التدخل لإنهاء النزاع بينها وبين الباشا، وإرجاع السفن المستولى عليها أخيراً[1].

وعلى ضوء الاتصالات التي جرت بين الخارجية الدانماركية والباب العالي، بعث السلطان العثماني إلى الباشا يطلب إليه إطلاق سراح السفن الثلاثة المحجوزة لديه.

وفي مقابلة تمت بين الباشا والقنصل الدانماركي، وجه الباشا حديثه إلى القنصل قائلاً: هل تعتقدون أن الفرمان العثماني شيء كبير، يجب أن تعلموا أنه من الممكن الحصول على فرمانات مقابل أربعين قرشاً شرقياً وأن هذه الفرمانات ليست هنا سوى قصاصات من الورق[2].

وهكذا وصلت المحاولات الدانماركية إلى طريق مسدود، مما جعل الدانمارك تلجأ مرة ثانية إلى وساطة فرنسا الذي استطاع قنصلها أن

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 147.

(2) نفس المرجع ص 147.

ينهي الخلاف بين البلدين، وتعهدت الدانمارك بالوفاء بالتزاماتها الأولى، وبذلك عاد السلام بين البلدين، إلا أن هذا السلام قد اتسم بعدم الاستقرار رغم كل الجهود الدبلوماسية المبذولة.

ولعل قبول الباشا لوساطة فرنسا ما يؤكد بأنه لا يزال يخشى أسطولها وقوتها البحرية، وخصوصاً وأن أسطولها كان متواجداً في البحر المتوسط، مما يسهل عليه مهمة الانضمام إلى السفن الدانماركية، إلا أن فرنسا على الرغم من كل ذلك، كانت حريصة على إرضاء الباشا وكسب وده نظراً للعلاقات المتوترة بينها وبين بريطانيا.

[illegible]

[illegible]

دفع المبالغ والهدايا التي اتفق عليها، أصدر الباشا أوامره [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الداخلي) ورد خارجية الباشا التدخل في هذا الموضوع، لأن [illegible] أيضاً لم تمر في حل إيجابي، فعادت الحكومة الدانماركية إلى السلطان مرة أخرى طالبة منه التدخل لإنهاء النزاع بينها وبين الباشا، وإرجاع المستولى عليها أخيراً[1].

وعلى ضوء الاتصالات التي جرت بين الخارجية الدانماركية [illegible] العالي، بعث السلطان العثماني إلى الباشا يطلب إليه إطلاق سراح السفن المحجوزة لديه.

وفي مقابلة تمت بين الباشا والقنصل الدانماركي، وجه الباشا حديثه للقنصل قائلاً: هل تعتقدون أن الفرمان العثماني شيء كبير يجب أن نخاف من الممكن الحصول على فرمانات مقابل أربعين قرشاً تركياً وأن هذه الفرمانات ليست هنا سوى قصاصات من الورق[2].

وهكذا وصلت المحاولات الدانماركية إلى طريق مسدود، مما [illegible] الدانمارك تلجأ مرة ثانية إلى وساطة فرنسا الذي استطاع [illegible]

---

(1) رودلف ميكاكي، مرجع سبق ذكره، ص 147.
(2) نفس المرجع، ص 147.

الفصل السادس

تدهور النشاط البحري الليبي وسقوط الأسرة القرمانلية

* ضعف الأسطول الليبي وبداية التداخل الأجنبي.
* التنافس الإنكليزي ـ الفرنسي حول ليبيا.
* تدهور الأوضاع الاقتصادية.
* قيام الثورات الداخلية ضد الحكم القرمانلي.
* مطالبة الباشا بتسديد ديون الرعايا الإنكليز والفرنسيين.
* موقف الدول الأجنبية من الحرب الأهلية القائمة في البلاد.
* الحملة العثمانية وسقوط الأسرة القرمانلية.

الفصل السادس

تدهور النشاط البحري الليبي وسقوط الأسرة القرمانلية

* ضعف الأسطول الليبي وبداية التدخل الأجنبي:

لقد بلغ الأسطول الليبي في العهد القرمانلي من القوة ما مكنه من إثبات وجوده في حوض البحر المتوسط، فكانت كلمته هي الأولى في كثير من الحوادث، فأخذت الدول الأجنبية تعمل لهذا الأسطول ألف حساب فكانوا يدفعون الأموال والهبات لحكام الأسرة القرمانلية نظير سلامة سفنهم من اعتداء الأسطول الليبي والتصدي لسفنهم في البحر المتوسط.

وفي عهد (يوسف باشا) وصل هذا الأسطول من القوة ما مكنه أن يملي شروطه كيفما يشاء على الدول الأجنبية، التي لم تكن ترفض له طلباً بل قدر للبلاد في عهده أن تبلغ في هذه الناحية أقصى ما يمكن الوصول إليه، وكان لذلك أثره القوي في حياة البلاد وانتعاشها في الداخل والخارج، إلا أن العوامل الهدامة سرعات ما تظافرت في العمل على هدم ما شيده الأسبقون، كما تظاهر الأعداء وكثر عددهم وأخذوا في مهاجمة (يوسف باشا) وسياسته في أواخر أيامه[1].

وهكذا قدر للبلاد أن ترى تحطيم مجدها البحري العظيم نتيجة توسعها في هذا المجال، وتكاثر الأعداء من كل جانب واتفاق الدول الأجنبية على تحطيم

---

(1) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبي ص 145.

الشهرة التي حظى بها الأسطول الليبـي واتفاقهم جميعاً على هذا الهدف، وقد ظهر هذا الاتفاق خلال انعقاد مؤتمر (فيينا واكس لاشابل)[1].

كانت هذه أحد العوامل الأساسية في أضعاف الأسطول الليبـي ونهايته كما أن اصطدام الأسطول الليبـي بالبحرية الأميركية في عهد (يوسف باشا) ـ تلك الدولة الحديثة العهد والتي لم تكن قد أدت في الميدان الدولي دوراً بارزاً بل كانت تعتبر حتى ذلك الوقت من الدول الثانوية التي لم يكن لها نشاط سابق في البحر المتوسط ولم تكن لديها تلك الخبرات الفعالة في البحرية، ولكن القدر قد أتاح لها تلك الفرصة بعد أن قاست الكثير من دول شمال أفريقيا بالاعتداء على سفنها البحرية ودفع الإتاوات والهدايا لهؤلاء الحكام لكي تحول بينهم وبين القوة البحرية الأميركية المتنامية وقد تصادف هذا النمو مع بداية ضعف الأسطول الليبـي بسبب الاضطرابات الداخلية واتفاق الدول الأجنبية مما سهل للأسطول الأميركي النمو والتقدم[2].

وفي الوقت الذي بدأت فيه أميركا تتطلع إلى البحار وجدت أمامها رصيداً هائلاً من التقدم العلمي الذي قطعته غيرها من الدول الأخرى، مما أكسب بحارتها قدراً كبيراً من العلوم والمعارف البحرية.

ولقد كانت هذه الخاتمة السيئة للأسطول الليبـي والذي عن طريقه تمتعت ليبيا بمركز دولي هام طيلة القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خاصة بعد الحملة التي وجهتها إنكلترا بقيادة (اكسموت) إلى طرابلس، حيث أجبر الباشا على قبول ما عرضته حكومة إنكلترا[3].

ولعل من العوامل التي بددت قوة الأسطول الليبـي الحملة الفرنسية ضد الجزائر سنة 1830م والتي انتهت بسقوطها، فكانت الضربة القاضية للأسطول

(1) محمد رجب الزائدي: «ليبيا في العهد القرمانلي» ص 67.
(2) مصطفى عبد الله بعيو: دراسات في التاريخ اللوبـي ص 145.
(3) محمد رجب الزائدي: مرجع سبق ذكره ص 67.

الليبي حيث تمكنت فرنسا من فرض سيطرتها على البحر المتوسط.

وهكذا قدر لـ (يوسف باشا) أن يرى الأسطول الليبي في أوج عظمته، وهو الذي ساهم بنصيب كبير في تنظيمه وتوجيهه، كما قدر له أن يرى نهاية حكمه وقد اقترن بانهياره وضياع ما لليبيا من سيادة بحرية[1].

كذلك من العوامل الهدامة لضعف الأسطول: تنازع افراد الأسرة القرمانلية للوصول إلى الحكم بحيث استطاعت الدول الأجنبية أن تجد ثغرة تنفذ من خلالها إلى التدخل في شؤون البلاد، وبالتالي يمكنها القضاء على نشاط الأسطول الليبي في البحر المتوسط الذي كان يمثل أهم مورد من موارد البلاد الاقتصادية، وهذا ما حدث في أواخر حكم الأسرة القرمانلية، خاصة بعد تنازل (يوسف باشا) عن الحكم لابنه (علي) وقيام حركات المعارضة ضده بمساعدة الدول الأجنبية، وهو ما يتضح فيما بعد ـ ولا شك أن هذا الأمر قد أدى إلى فقدان ميزانية ليبيا وجزء كبير من دخلها فكانت ضربة لها شبيهة بما أصاب دولة المماليك في مصر، حيث فقدت سيطرتها على طرق التجارة الآتية من الشرق واحتكارها لهذه الطرق.

وهكذا كانت الظروف الداخلية والظروف المحيطة بليبيا[2] قد أفسحت المجال لتدخل الدول الأجنبية فيها.

❋ التنافس الإنكليزي الفرنسي حول ليبيا:

لا شك أن حرب (نابليون بونابرت) في البحر المتوسط بصفة عامة

(1) نفس المرجع ص 67.

(2) شوقي عطا الله الجمل: مرجع سبق ذكره ص 141.

وحملته على مصر بصفة خاصة، كانت من العوامل الأساسية والهامة التي أظهرت أهمية موقع ليبيا الاستراتيجي، تلك الأهمية التي دفعت بريطانيا للحصول على أي تقارب بينها وبين طرابلس الغرب لكي تقيم نوعاً من التوازن في العلاقات الدولية، وحتى لا تكون لفرنسا الأسبقية وبالتالي يمكنها إحباط محاولات فرنسا لكسب طرابلس بجانبها خاصة بعد أن نجحت في توثيق نفوذها في مصر.

من أجل هذا، عملت بريطانيا بكل ما لديها من وسائل لتوطيد علاقاتها مع حكام الأسرة القرمانلية، وخاصة (يوسف باشا) بعد أن دخلت في حلبة المعركة في حوض البحر المتوسط.

من أجل هذا فقد اختارت أحد رجالها المشهورين بالكفاءة والخبرة والنشاط ليكون قنصلاً عاماً في طرابلس هو: الكولونيل (وارنجتون)[1] الذي

---

(1) كان الابن الثالث للسيد جورج وارنجتون وزوجته السيدة ماري ستردويك. ووريثة ماري هانمرة بنرياثت بمنطقة شوريشر، وقد ولد في قرية أكتون سنة 1778م، وسمي هانمر جورج ولكن بعض الأحيان كان يعرف أو ينادى باسم ويليام. وفي سنة 1794م كان عمره في السادسة عشر حيث التحق بفرقة الدراجون جارد وبدأ حياته العسكرية والتي انتهت في عام 1812م عندما كان في الخدمة في إسبانيا برتبة عقيد، وفي نفس الوقت في عام 1798م تزوج من خين إيليزايسريس وكان له معها عشرة أطفال، حيث كان للبعض منهم دور بسيط في قصة اكتشاف القارة الإفريقية.

هناك شكوك تدور حول ما إذا عمل وارنجتون في الفترة ما بين 1812م عندما ترك الخدمة العسكرية، وفي سنة 1814م عندما عين قنصل عاماً في طرابلس وفي خلال المدة التي عمل فيها قنصلاً عاماً في طرابلس وفي الأوقات الحرجة التي واجهته كارتكابه خطأ كبير كان يلجأ دائماً للتحقيق من شناعة أخطائه بالرجوع إلى رؤسائه في لندن وذلك لاعتماده على ولائه الغير محدود للعرش البريطاني، وهذا السيل من قصص حياته إلا أنه دائماً يتحاشى التحدث عن هذه الفترة (1812م ـ 1814م) ومن المحتمل أنه منصب حكومة ذو صبغة عسكرية، ولما ترك وارنجتون الخدمة العسكرية كان يتمتع برعاية دوك بورك مما سبب للسيد هنري ويلزي السفير البريطاني في إسبانيا كتابة الخطاب التالي:

(كاديز في 25 يونيو سنة 1812م «سيدي لقد تلقيت من اللورد كاستليره خطاب توجيه بخصوصك كتب مطاوعة لرغبة صاحب السمو رئيس الأركان العامة، وسوف =

سبق أن حارب ضد (نابليون) في إسبانيا واستطاعت بريطانيا بفضل نشاط هذا القنصل أن تتغلب على النفوذ الفرنسي عند (يوسف)، وأن تعوض به ما فقدته في مصر من نفوذ بفضل نشاط المسيو (دوفنتي) القنصل الفرنسي هناك، والذي استطاع (محمد علي باشا) بمساندته أن يكسب الكثير[1].

ومنذ وصول هذا القنصل إلى طرابلس في الثلاثين من نوفمبر سنة 1814م أخذ يعمل بكل ما لديه من قوة لفرض سيطرته على الباشا، بعد أن أصبح النفوذ الإنكليزي قد بلغ ذروته بعد الأحداث الأخيرة، وبذلك أصبح هذا القنصل مصدر إزعاج للباشا.

ففي شهر سبتمبر سنة 1816م وقعت حادثة تدل على مدى تغلغل النفوذ الإنكليزي في البلاد، عندما شاهد هذا القنصل من مسكنه المطل على البحر سفينة ليبية تدخل الميناء، وهي تقتاد سفينة صغيرة كانت قد استولت عليها أثناء رحلتها البحرية، فخيل إليه أنها سفينة إنكليزية تحمل العلم البريطاني، فغضب من ذلك، وعلى الفور ذهب إلى الباشا وطلب منه دون التحقق من ذلك: أن يصدر أمراً بشنق قبطان السفينة تحت الموضع الذي ترتفع فوقه علم السفينة المخطوفة، وقد تم هذا بالفعل في أقل من ربع ساعة، ثم اكتشف بعد ذلك أن السفينة لم تكن إنكليزية كما يدعى (وارنجتون) بل هي ألمانية، لأن (هانوفر) لم تكن لها معاهدة مع طرابلس ولذا، فإن هذا القبطان لم يخالف أي قانون وذلك حسب المبدأ الذي كانت أوروبا قد تغاضت عنه مدة طويلة[2].

وأن اللورد (اكسموت) أثناء حملته ضد طرابلس وعرض شروطه على

= أكون سعيداً إذا أخبرتني بوجهات نظرك حتى أتمكن من تحويلها في حدود سلطتي خادمك هنري ويلزي للمزيد من التعرف على شخصية وارنجتون).

راجع ذلك في: المجلة الجغرافية البريطانية ـ العدد 131 ـ الجزء الثاني ـ يونيو سنة 1965م ص 161 ـ ص 162، وشارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 575.

(1) مصطفى عبد الله بعيو وآخرون: ليبيا في التاريخ ص 312.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 577.

الباشا لم يكن قد أقر ذلك المبدأ أو حبذه، لأن الإنكليز كانوا قد اكتفوا بمطالبة الباشا بعقد معاهدات مع الدول التي كانوا يدافعون عنها[1].

ويبدو من ذلك، أن هذه الحادثة إن دلت على شيء فإنما تدل على ضعف الباشا ومدى ما وصل إليه التدخل الأجنبي في البلاد الذي لم يكن معروفاً في المجال الدولي، ولكن عدم قدرة الباشا على التصدي لمثل تلك الأعمال: جعل النفوذ الأجنبي يتضاعف بشكل عجز الباشا عن مواجهته.

وفي الوقت الذي وصل فيه التدخل الإنكليزي قمته في البلاد نجد فرنسا هي أيضاً تعمل جاهدة على إبقاء نفوذها في البلاد والتي كثيراً ما استفادت من موقعها الهام، خاصة أثناء حملتها على مصر وأهمية الأهداف التي حققتها عن طريقها، ولكن بعد أن طردت من مصر فإن نفوذها في البلاد أخذ يتضعضع، خاصة بعد أن استطاعت إنكلترا فرض هيمنتها على الباشا عن طريق قنصلها (وارنجتون)، لهذا فإن فرنسا سارعت في إرسال المسيو «روسو ROUSSEAU» خلفاً للقنصل السابق (مير) الذي طعن في السن ولم يكن في استطاعته فرض النفوذ الفرنسي في البلاد، وإرجاع هيبتها الأولى لدى الباشا[2].

وبوصول القنصل الفرنسي روسو في الثلاثين من يوليو 1825م إلى طرابلس أخذ يضاعف من نشاطه، لدرجة أنه تمكن من إجبار الباشا على احترام السياسة الفرنسية بدرجة لا تقل على القنصل الإنكليزي (وارنجتون) خاصة وأن (روسو) كان من المستشرقين المعروفين. وبالتالي، فإنه كان يتمتع بميزة القدرة على التداول والتحدث مع الباشا مباشرة دون حاجة إلى مترجم لأنه يتقن اللغة العربية[3].

ومن المؤكد أن الخارجية الفرنسية كانت على مستوى المسؤولية حيث

---

(1) نفس المرجع جـ 2 ص 578.

(2) نفس المرجع جـ 2 ص 591.

(3) نفس المرجع جـ 2 ص 591.

اختارت (روسو) قنصلاً لها في طرابلس، فبمجرد أن وصل إلى البلاد واستلم مهام عمله أخذ يعمل بكل همة لإرجاع مكانة وهيبة فرنسا، وفي الوقت نفسه، فقد حرص على أن يكسب ود الباشا ذلك الود الذي جعل الأخير يرسل خطاباً إلى وزير خارجـة فرنسا عبر فيه عن امتنانه وإعجابه (بروسو) لما يمتاز به من حسن السياسة والمعرفة بأحوال الرياسة[1].

وقد استطاع (روسو) أن يسوي الكثير من الأمور المتعلقة، وأن يعيد السلام بين البلدين وقد لاحظ مدى المكانة التي تتمتع بها بريطانيا في البلاد، وأن قنصلها له الأسبقية على كل القناصل المعتمدين في طرابلس، ومدى السياسة التي يسلكها مع الباشا بما يتمشى ومصالح بلاده مما أثار حنق القناصل الأخرين إلا أن مجريات الأمور قد تغيرت بعد قدوم (روسو) الذي لم يكن يقل أهمية أو غيرة على مصالح بلاده من (وارنجتون)، حيث حاول بكل وسيلة إعادة المركز الممتاز الذي كانت تتمتع به فرنسا في الماضي[2].

ووفقاً لمجريات الأحداث: فإن (روسو) قد نجح في مهمته لدرجة أثارت القنصل الإنكليزي الذي أخذ يعمل من جانبه على تدعيم مركز بلاده مما أوجد نوعاً من التنافس بين القنصل الإنكليزي من جانب والقنصل الفرنسي من جانب آخر، بهدف السيطرة والاستحواذ على الباشا، وكانت وسيلة كلا منهما مضاعفة النشاط الاقتصادي والسياسي، وبدا واضحاً ما يعرف في الدبلوماسية الحديثة بالتسلط القنصلي.

ولعل هذا التنافس كان سبباً في إرباك الباشا، وخلق العديد من المصاعب أمامه، مما أفقده في النهاية قدراً كبيراً من سلطته وهيبته.

ولما كانت بريطانيا لا تريد أن تواجه فرنسا مباشرة، فقد حاول القنصل

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير خارجية فرنسا بتاريخ 27 محرم سنة 1241هـ الموافق 1825م مجلد 35 انظر: الملحق وثيقة رقم (9).

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 209.

الإنكليزي أن يشكك في النوايا الفرنسية لدى الباشا، ففي الوقت الذي أرادت الدول الأجنبية أن تنتزع من الباشا موافقة كتابية بإبطال ما يسمى بالقرصنة في البحر المتوسط وفقاً لمؤتمر (اكس لاشابل) فإن القنصل الإنكليزي قد حاول أن يفهم الرأي العام الأوروبي بأن فرنسا وراء تشدد الباشا[1].

ووفقاً لوثائق الخارجية البريطانية التي أشارت إلى أن السياسة الفرنسية قد هيمنت على الباشا في محاولة لتضليله والسيطرة عليه بهدف أن تكون السياسة الفرنسية هي السائدة وأن تضطلع فرنسا بالمهمة القيادية باعتبارها صاحبة الحظوة عند الباشا[2].

ويبدو من ذلك أن (وارنجتون) أخذ يعمل بكل الطرق لكسب الباشا إلى جانبه، حتى إن الأخير عندما طالب بهدية جديدة من توسكانيا رغم معاهدة الصلح المعقودة بينهما وابلغ القنصل التوسكاني رسمياً في رسالة وجهها إلى قنصل سردينيا بتاريخ أول رمضان سنة 1243هـ الموافق 1827م، وهدده في حالة رفض توسكانيا لذلك بإعلان الحرب عليها، ومنحه مدة خمسين يوماً، وعندما انتهت هذه المدة ولم يتحصل على هذا الطلب طلب القنصل منه مدة أخرى فوافق الباشا على ذلك ومنحه ثلاثين يوماً[3].

وعندما علم القنصل الإنكليزي بذلك استغل هذا الموقف خاصة وأن قنصل توسكانيا طلب منه التدخل لدى الباشا للقيام بأي عمل يمكنه من إرضاء الباشا وتقوية نفوذ بلاده، فعقد اتفاق بين الطرفين وألزم توسكانيا بدفع هدية

---

(1) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: خطاب القنصل البريطاني وارنجتون إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 11 أكتوبر سنة 1819م تحت رقم: FO/60/40 039282 انظر الملحق وثيقة رقم (16).

(2) نفس المصدر.

(3) رسالة يوسف باشا القرمانلي إلى قنصل سردينيا بتاريخ 1 رمضان سنة 1243هـ الموافق 1827م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 51 بالملحق المذيل به. جمع كمال الدين الخربوطلي.

للباشا التي كان قد طالبهم بها[1].

وهكذا أخذت كلا الدولتين تنافس الأخرى في البلاد لفرض هيبتها وسيطرتها على الباشا.

وكان من العوامل الأساسية التي ضاعفت من التدخل الأجنبي وزيادة حدة التنافس بين إنكلترا وفرنسا: حركة الكشوف الجغرافية والوصول إلى أواسط أفريقيا، حيث أن إنكلترا أرادت أن تجعل طرابلس قاعدة لها، ومن خلالها يتم البعثات الكشفية المتجهة إلى أفريقيا وقد قام بهذا الدور قنصلها (وارنجتون) الذي أخذ على عاتقة نجاح هذا المشروع وجعل طرابلس قاعدة له.

وقد استطاع (وارنجتون) من خلال سيطرته على الباشا، أن يحصل على تعهد بضمان سلامة المستكشفين الإنجليز عبر الأراضي الليبية وأن يقدم لهم كل مساعدة ممكنة[2].

وإذا كان القنصل الإنكليزي قد حصل على هذا التعهد من الباشا إلا أن المشروع الأفريقي لم يكن جديداً لدى بريطانيا، إذ أن جمعية كشف أواسط أفريقية الإنكليزية التي أسست في سنة 1788م كانت قد أقرته وسافر (وليم لوكاس) في شتاء عام 1788م ـ 1789م من طرابلس محاولا الوصول إلى غامبيا، ولكنه فشل في هذه المحاولة لأن (لوكاس) لم يتخط حدود مدينة مصراته[3].

ثم نهاية الدكتور (فردريك هورنمان) المحزنة ـ والذي توجه من القاهرة إلى سيوه وأوجله ثم مرزق[4] وتوغل في أقاليم نهر النيجر ـ أدى إلى توقف هذا

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 194.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 30 ديسمبر سنة 1818م مجلد 34.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 211.

(4) راجع يوميات الرحالة فرديريك هورنمان: الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان عام=

النشاط لعدة سنوات ثم استأنف بعد ذلك في سنة 1818م[1].

ولم تعجز السياسة الفرنسية عن الحصول على امتيازات تعادل ما حصلت عليه إنكلترا، حيث تمكنت الدبلوماسية الفرنسية من الحصول على امتياز يمكنها من دراسة هيدرولوجية مياه خليج سرت سنة 1821م عن طريق قنصلها (مير) وتعهد الباشا بتقديم كل المساعدة الممكنة واللازمة للرحالة الفرنسيين الذين استطاعوا المجيء إلى طرابلس وقاموا بزيارة كل من طبرق ودرنة والمرج وطلميثة واجدابيا وتوكره وأوجله ومراده وسيوه[2].

في حين أن إنكلترا أخذت ترسل بعثاتها الكشفية إلى طرابلس فكانت أولى هذه البعثات تتكون من الدكتور «ريتش RITCHIE» والكابتن «ليون LYON» و «دي بونت FEPONT»، وتشير بعض المراجع[3] إلى أنه قد حدث خلاف بين (بيتش) و (ليون) و (دي بونت) رئيس البعثة بعد الاستعدادات التي استغرقت عدة شهور، مما جعل رئيس البعثة يقرر العودة إلى بلاده، في حين غادر الآخرون طرابلس مع قافلة كبيرة مسلحة بقيادة (محمد المكنى بيك) حيث مروا بمدن عريان وبني وليد وسوكنة وسبها وفزان حتى وصلوا إلى مرزق.

وفي العشرين من نوفمبر سنة 1819م أصيب (ريتش) بمرض خطير أرغمه على العودة إلى طرابلس ومنها إلى إنكلترا، ثم أكمل صديقه (ليون) الرحلة حيث اكتشف الأراضي الواقعة جنوب تلك المدينة، ثم عاد إلى طرابلس بعد أن أصيب بنفس المرض الذي أصيب به (ريتش) في شهر مارس وحمل معه كل ما ما تركه (ريتش) ومن طرابلس أبحر إلى إنكلترا[4].

= 1797م ترجمة مصطفى جودة طرابلس ليبيا 1968م.

(1) اتيليو موري: الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا: تعريب خليفة التليبيسي ط 1 1971م بيروت ص 24 ـ ص 25.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 582 حاشية رقم 1.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 211.

(4) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية =

وعلى الرغم من أن هذه البعثة قد حققت بعض النجاح، إلا أن (وارنجتون) قد وجه للباشا أشد العتاب على اعتبار أن (محمد المكنى) ـ مندوب الباشا لدى البعثة ـ لم يكن على المستوى المطلوب خاصة بعد أن اشتكى (ليون) للقنصل(وارنجتون) عن تصرفات المكنى نحوهم، وأنه لم يقدم لهم أي مساعدة أثناء مرض (ريتش)[1].

وعلى الرغم من أن كل النتائج المرجوة من تلك البعثة لم تتحقق، إلا أن القنصل الإنكليزي قد كتب إلى حكومته مشيداً بالانجازات الهائلة التي حققتها البعثة، ولعله كان يهدف إلى لفت نظر حكومته إلى أهمية مثل هذا النوع من المشروعات كوسيلة لتأكيد الوجود البريطاني على حساب الوجود الفرنسي، ولذا فقد اهتمت الخارجية البريطانية بهذه المشروعات حيث أرسلت بعثتين أخريين إحداهما تقوم بمسح سواحل سرت وبرقة ودراسة أثار هذا الأقليم، أما الثانية فكانت مهمتها كشف بلاد السودان وكانت البعثة الأولى تتكون من «وليم اسميث والإخوان بيتش BEEHEY» حيث وصلوا مدينة طرابلس في سبتمبر سنة 1821م وبعد استعدادات شاقة اتجهوا نحو الشرق لإتمام المهمة المكلفين بها، وبعد مدة وجيزة من سفر البعثة الأولى حضر أعضاء البعثة الثانية وهم الدكتور «والتر أودني WALTER OUDN» والكابتين «أوج كلابرتون OG KLAPERT» والميجور «دنهام ديكستون DANHAM KIKSTON» وبقوا بها بضعة أشهر لإعداد الرحلة[2].

وقد قدم (يوسف باشا) لاعضاء هذه البعثة مساعدات كثيرة نظير مبلغ عشر آلاف 10,00 قرشاً نقداً مع الوعد بدفع مثل هذا المبلغ بمجرد العلم بوصول القافلة إلى (بورنو) وفي أوائل مارس سنة 1822م غادروا مدينة طرابلس

= الفرنسي بتاريخ 20 أبريل سنة 1822م مجلد 34.

(1) نفس المصدر. مجلد 34.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 212.

متجهين نحو مرزق وقد صحبهم وارنجتون لمسافة طويلة من الطريق وكان ينوي إقامة نائب قنصل في بورنو[1] ولكن دنهام ديكتون عاد إلى بلاده ليطلب تعليمات جديدة، واعتمادات مالية أخرى، وقد وصلت هذه التعليمات والاعتمادات عندما كان محجوراً في الحجر الصحي بمدينة مرسيليا، فبادر على الفور بالعودة إلى طرابلس وحصل على قوة حراسة مكونة من مائتي (200) رجل مسلح، مقابل دفع عشرة آلاف قرشاً نقداً ولحق برفاقه في مرزق وكانوا في أثناء ذلك قد زاروا فزان الغربية شحات وتوغلت البعثة حتى وصلت إلى بورنو وبحيرة تشاد[2].

ولكن بموت أودني في 12 يونيو سنة 1824م عاد أعضاء هذه البعثة، ومع هذا فإنه لم يأت شهر يناير سنة 1825م، حتى عادوا مرة ثانية إلى طرابلس.

ويبدو أن نجاح هذه البعثة الكشفية قد جعلت (وارنجتون) سعيداً بهذا الإنجاز والذي اعتبره نجاحاً له شخصياً، خاصة وأنه صاحب فكرة هذا المشروع، الذي أعطى الإنكليز السبق في كشف شمال أفريقيا، ويقول (وارنجتون) في إحدى رسائله إلى حكومته: يسوؤني أن تستفيد أمة من السبق العلمي الهائل الذي حققته إنكلترا بكشف أفريقيا الشمالية، وسأتخذ كل الإجراءات حتى لا يقوم المكتشفون الفرنسيون باكتشاف باردة واحدة داخل البلاد[3].

ومن المؤكد أن (وارنجتون) كان حريصاً على أن تكون منطقة الشمال الأفريقي موضع اهتمام انجلترا فقط، ولعل هذا مما يضاعف الاعتقاد من أن

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية بباريس: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 10 مارس سنة 1822م مجلد 35.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 27 سبتمبر سنة 1823م مجلد 36.

(3) خطاب القنصل البريطاني (وارنجتون) إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 21 ديسمبر سنة 1824م نقلاً عن ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 213 هامش 3.

الصراع الفرنسي ـ الإنكليزي قد وصل ذروته وخصوصاً بعد مقتل الرحالة الإنكليزي الميجور «جوردن لاينج[1] GORON LAING» الذي أرسلته إنكلترا لإتمام أعمال البعثة السابقة لكشف بلاد السودان الغربي حتى تمبكتو وبلاد النيجر، فقد أتهم (وارنجتون) القنصل الفرنسي (روسو) بالاشتراك في هذه المؤامرة التي أودت بحياته[2].

وبعد انقضاء فترة قليلة على رحلة دنهام وكلابرتون وأودني، كلفت وزارة المستعمرات البريطانية الميجور (جوردن لاينج) أحد ضباط المستعمرات الممتازين بالقيام بمهمات جغرافية أخرى لاتمام أعمال البعثة لكشف بلاد السودان الغربي حتى تمبكتو ونهر النيجر[3].

قدم لاينج إلى طرابلس في يونيه سنة 1825م ليبدأ رحلته من طرابلس إلى أواسط أفريقيا، وقد توثقت علاقته بالقنصل (وارنجتون) الذي زوجه ابنته وبعد يومين من هذا الزواج، بدأ رحلته في السادس عشر من أغسطس سنة 1826م متجهاً نحو (اغدامس) بعد أن طلب وارنجتون من الباشا حماية هذا الرحالة فوافق الباشا على ذلك وكلف رجالاً يثق فيهم لحمايته داخل مدينة (إغدامس) لأن سلطاته لا تتعدى حدود تلك المدينة وحذر لاينج بأنه لا يستطيع أن يقدم له الحماية خارج هذه الحدود، وأنه غير مسؤول عما يقع له من المخاطر والمصاعب التي ربما تحدث له أثناء رحلته، ولا سيما من غزاة (الهجار

---

(1) ولد لاينج في أدنبره يوم 27 ديسمبر سنة 1793م وكان مثقفاً وضابطاً من ضباط المستعمرات البريطانية، وبعد أن عمل في الهند الشرقية عدة أعوام انتقل إلى مستعمرات سيراليون ثم ساحل العاج حيث قام بمهمات كبيرة ذات طابع جغرافي، أظهرت صفاته ومواهبه كمكتشف جغرافي مما جعل وزارة المستعمرات تختاره لمواصلة الكشف واستئناف الخطة القديمة الرامية إلى الوصول إلى تمبكتو الغامضة حتى نهر النيجر.

راجع ذلك في كتاب: تيلبو موري: مرجع سبق ذكره ص 38.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 610، رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 216.

(3) اتيليو موري: مرجع سبق ذكره ص 37 ـ ص 38.

HOGGER) لما اشتهر به من كراهية شديدة للأجانب عموماً غير أن الميجر لاينج ـ بالرغم من تسلمه هذا التحذير الذي أبداه له الباشا إلا أنه قد أصر على القيام بتلك الرحلة[1].

فقد وصل إلى إغدامس ومنها إلى توات دون أي مصاعب وكان يرافقه الحاج (محمد باباني)، المكلف من قبل الباشا برعايته والذي أمده ببعض خطابات توصية إلى أعيان تمبكتو وإلى الشيخ (مختار الشنتاوي) وفي اغدامس انضم إليهم تجار رخرون، وأثناء استراحة في عرض الصحراء فوجئوا بغارة عليهم من قبل الطوارق قتل فيها الحاج (محمد باباني) كما جرح (لاينج) جرحاً بالغاً ثم اتجهوا إلى بيت الشيخ (مختار الشنتاوي) الذي وجه إليه الباشا إحدى رسائله، وتولى قيادة القافلة (الخضر بن الحاج متيتن) ابن عم (محمد بابانتي) وبقي (لاينج) عند الشيخ (مختار الشنتاوي ضيفاً حتى شفي وبعدها واصل رحلته حتى وصل تمبكتو دون أي صعوبة وقد رحب به أعيان البلاد، إلا أن إقامته لم تدم طويلاً، لأن (محمد بلو) سلطان قبائل الفولا كتب إلى أعيان المدينة ـ حينما أخبر بوصول الميجر ـ لاينج) إلى المدينة ـ طلب منهم عدم إطالة إقامته موعزاً إليهم بتدبير قتله والتخلص من الآثار العلمية التي قد توصل إليها[2].

وقد ترك (لاينج) البلاد ليلاً بصحبة مرافقه، أما التجار الغدامسيون فلم يستطع أحد منهم السفر معه بعد التحذير الذي تلقوه من سلطان الغلا، وبعد أيام من سفره، وعلى بعد مراحل من تمبكتو قتل الميجور (لاينج) وهو نائم من أحد المرافقين له، في (سانسيدي) في إقليم بامبرا، وقضى على جميع الآلات التي كان يستخدمها والتخلص من كل الوثائق التي كان يحملها[2] . وما أن علم تجار

---

(1) مجلة المستعمرات البريطانية (وثائق عن نهاية العهد القرمانلي) تقديم إسماعيل كمال. ترجمة محمد مصطفى بازامة. العدد الأول والثاني والثالث السنة الرابعة يناير ومارس سنة 1930م بيروت 1965م. ص 12.

(2) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 15.

أغدامس بهذا الخبر حتى أبلغوا الباشا بذلك، وعندما روى هذا الخبر للقنصل الإنجليزي (وارنجتون) اتهم الباشا بأنه هو المسؤول عن مقتله، فاحتج الباشا على هذا الاتهام وطلب من القنصل (وارنجتون) الرجوع إلى تصريحاته السابقة بأنه غير مسؤول عما يحدث للميجور (لاينج) إذا تعدى حدود دولته، ومع هذا فإن (وارنجتون) قد وصل به الأمر، أن صرح للرأي العام الأوروبـي ولحكومته باتهام (يوسف باشا) بتدبير مقتل (لاينج) ولما أدرك الباشا أن القضية تطورت بشكل أكبر مما كان يتوقع، طلب من القناصل المعتمدين لديه أن يعلن كل منهم في صحف بلاده جميع الأخبار التي تتعلق بتلك القضية بهدف إطلاع الرأي العام الأوروبـي على تلك القضية وعدم مسؤولية الباشا[1] وحتى تتكشف الحقائق، فقد طلب (وارنجتون) من الباشا إيفاد رجل يثق فيه مصحوباً بتوصية خاصة إلى الشيخ (مختار الشنتاوي) للتأكد من حقيقة الوضع، وإذا كان الخبر صحيحاً فعليه باتيان الوثائق، ويوميات الرحلة التي كان يحملها (لاينج).

ولكي يعبر الباشا على حسن نيته: فقد وافق على ذلك، وفي الوقت الذي ذهب فيه هذا المندوب، وصل خطاب إلى الباشا من الحكومة الإنجليزية استناداً إلى ما وصلها من معلومات عن مقتل (لاينج) وكانت صيغة الخطاب شديدة اللهجة، حيث ألقت الخارجية البريطانية مسؤولية مقتل (لاينج) على الباشا وأخذت عليه تهاونه وعدم الاعتناء بمواطنها (لاينج) وغيره من الإنجليز[2].

وقد رد الباشا على هذا الاتهام في خطاب وجهه إلى وزير الخارجية البريطاني (وليم هسكن) بتاريخ 26 يناير سنة 1828م أوضح فيه الأمور التي تتعلق بهذا الحادث، مؤكداً عدم مسؤوليته عما حدث على اعتبار أنه قد نبه

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي روسو إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 18 أبريل سنة 1827م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 215.

(2) خطاب الحكومة الإنجليزية إلى يوسف باشا بتاريخ 26 يناير سنة 1828م نقلاً عن مجلة المستعمرات الإيطالية العدد 1 ـ 2 ـ 3 من السنة الرابعة يناير ومارس سنة 1920م جمع إسماعيل كمالي ترجمة محمد مصطفى بازامة ص 17.

(لاينج) وبحضور القنصل (وارنجتون) عن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها[1] وحتى يبدد الباشا أي مسؤلية قد توجه إليه: فقد جمع كل الخطابات والوثائق المتعلقة بالموضوع والتي تؤكد في مجملها عدم مسؤوليته عما حدث وسلمها إلى وارنجتون[2].

وعلى الرغم من كل المبررات التي أوردها الباشا، إلا أن وارنجتون قد ألقى بالمسؤولية على الباشا لدرجة أنه قد بدأ يفكر في الانتقام وتلقين الباشا درساً قاسياً.

ومنذ ذلك الحين سيطرت على (وارنجتون) الذي أصيب في آماله وفي أسرته فكرة الانتقام للقتيل ممن يعتقد أنهم مسؤولون عن ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، فطلب من قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط أن يرسل فوراً إلى طرابلس سفينة حربية وبمجرد أن وصلت هذه السفينة توجه بصحبة قائدها «توماس سيتنز THOMAS STAINES» إلى الباشا، وصرح له: أن من حقه أن يعتقد أن الباشا ورجاله كانوا سيء النية وأنهم إذا استمروا في هذا المسلك ستكون النتيجة وبالاً عليهم[3].

ومع هذا، فإن الباشا لم يعط لهذا الأمر أي أهمية، بل حاول بكل الطرق إثبات الحقائق لكي تكون الحقيقة واضحة وضوح الشمس لدى الحكومة البريطانية، كما طلب منها أن تتحرى الحقائق ولا تستقى المعلومات من غير مصادر رسمية وموثوق بها كما أوضح لهم الخدمات التي قدمها للميجور (لاينج) والذي شكره على ذلك كما شكر الحاج (محمد باباني) المرافق له ولحمايته.

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب يوسف باشا إلى وزير الخارجية البريطاني وليم هسكنس بتاري 26 يناير سنة 1828م مجلد 36، انظر الملحق وثيقة رقم (10).

(2) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 17.

(3) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي روسو إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 6 ديسمبر سنة 1827م مجلد 36.

وعلى هذا الأساس استطاع الباشا أن ينفي هذه التهمة المنسوبة إليه باطلاً وبهتاناً.

ويبدو أن الخارجية البريطانية قد أدركت حقيقة الموضوع من خلال الوثائق الرسمية والتي تؤكد عدم مسؤولية الباشا، ولذا فقد أوفدت الكابتن هند ميرش إلى طرابلس لمساعدة قنصلها في أن يصفي جميع المشاكل المتعلقة بتلك القضية، والتوصل إلى اكتشاف أوراق الميجور (لاينج) وتنصحه بأن يكون حريصاً عند تعامله مع الباشا، حتى لا يجرح شعوره مما يدفعه إلى الارتماء في أحضان الفرنسيين[1].

وعلى الرغم من هذه النصيحة فإن (وارنجتون) لم يتوان في سياسته العدوانية، فعندما فشل في اتهامه (ليوسف باشا) أخذ يبحث عن طريقة أخرى حيث اتهم (روسو) القنصل الفرنسي علانية مدعياً أن له دخلاً في مقتل (لاينج) وأبلغ حكومته بذلك، وأكد لها هذا الاتهام صراحة أنه قد حصل على الأوراق والوثائق واليوميات الخاصة بالميجور (لاينج) التي حملها الخضر إلى طرابلس وسلمها إلى (حسونة الدغيس) والذي سلمها بدوره إلى (روسو) وما أن علم الأخير بهذا الاتهام الموجه إليه شخصياً حتى بادر بالاتصال (بوارنجتون) وطلب منه تفسيراً لذلك، إلا أن الأخير رفض مجرد علم القنصل الفرنسي، مما دفعه إلى أن يكتب إلى حكومته لكي تتخذ ما تراه من إجراءات دفاعاً عن شرف ممثلها في طرابلس[2].

ولم يكتف (وارنجتون) باتهام القنصل الفرنسي فقط وإنما اتهم (حسونة

---

(1) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: خطاب من مكتب السكرتارية بمالطا إلى القنصل وارنجتون بتاري 11 أبريل سنة 1831م تحت رقم: FO/60/51 039275. انظر الملحق وثيقة رقم (17).

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب للقنصل الفرنسي روسو إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 21 يونيو سنة 1829م مجلد 36.

الدغيس(ووفقاً لإحدى مقابلات (وارنجتون) مع الباشا أشار الأول إلى مسؤولية (حسونة الدغيس) على اعتبار أن لديه العديد من الوثائق التي تؤكد مسؤولية (الدغيس) عن هذا الحادث، وأشار (لاينج) إلى أن (الدغيس) يعمل لحساب القنصل الفرنسي ويقترح (وارنجتون) أن يقوم الباشا بإحضار (حسونة الدغيس) وأن يمارس عليه قدراً كبيراً من الضغط لكي يعترف بمسؤوليته عن أوراق (لاينج) وعمالته للقنصل الفرنسي[1].

ثم يواصل القنصل البريطاني مزيداً من اقتراحاته، حيث يقترح على حكومته بأن يحضر شخصياً ـ مع الباشا ـ التحقيق الذي سوف يجرى مع الدغيس[2].

ويبدو من ذلك: أن (وارنجتون) يريد أن يتهم كلاً من حسونة الدغيس والقنصل الفرنسي (روسو) بأي طريقة، وهذا راجع إلى العداء الذي يكنه لكل من فرنسا وحسونة، وذلك بسبب مواقفهم ضده بهدف أن يسترد قدراً من هيبته التي فقدها لصالح القنصل الفرنسي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه يريد إقحام الباشا في هذه القضية بعد أن فشل في اتهامه لقتل (لاينج) ويريد الضغط عليه لكي يعلن صراحة اتهام (روسو) و (حسونة الدغيس) وبالتالي يمكنه أن يقوي نفوذ بلاده عند الباشا ويقلل من أهمية فرنسا في طرابلس لذلك فإنه طلب من الباشا التحقيق في هذا الأمر، للتأكد من مسؤوليتهما، ومع هذا فإن الباشا غير مصدق لتلك الاتهامات التي وجهت لـ (روسو) و (حسونة الدغيس) خاصة وأن الباشا قد وصله خبر من مصدر موثوق بضياع أوراق (لاينج) وقد أيد هذا الخبر العزومي: الرجل الذي كان محل ثقة (وارنجتون)، وفي بادىء الأمر لم يكن الباشا قد اتخذ أي إجراء ولكن نظراً لتهديدات بريطانيا له، خاصة بعد

---

(1) من وثائق الخارجية البريطانية: خطاب القنصل البريطاني وارنجتون إلى وزير الخارجية البريطانية: بتاريخ 10 و 12 يناير سنة 1831م تحت رقم: FO/60/50 039275.

(2) من وثائق الخارجية البريطانية: خطاب القنصل البريطاني وارنجتون إلى الادميرال السير بالنتني مالكولم بتاريخ 30 يناير سنة 1830م تحت رقم: FO/60/50 039267.

التقرير الذي بعثه (وارنجتون) إلى اللورد (باترت) وكيل المستعمرات البريطانية بتاريخ 10 يناير سنة 1831م أكد فيه أن الباشا أصبحت القضية أمامه واضحة وضوح الشمس، وقال: إن (حسونة الدغيس) وزيره السابق استلم الأوراق وباعها إلى (روسو) ثم أردف مؤكداً بأن (حسونة) قد أقر وكتب إلى (حبيب) وإلى (هادير) عميلية في هذه العملية المشينة لكي يشدا الرحال أيضاً وعلى هذا الأساس أحدهما ذهب إلى تمبكتو والآخر إلى ولاية تونس، وأخبرته أنه من الأهمية القصوى بأن يحصل على المراسلات التي حصلت بين الطرفين غير أنه ظن بأن هذا الأمر مستحيل ولكنه وعد بأن يبرز أمام شعب (اغدامس) في غضون شهر واحد، لكي يسأل عن هذا الموضوع[1].

عندئذ اضطر الباشا إلى اتهام (روسو) بأنه قد تحصل على الأوراق المذكورة من (حسونة الدغيس) مقابل التنازل عن 40% من الديون التي كان (روسو) مكلفاً بمطالبتها منه[2].

وقد ابتهج (وارنجتون) بهذا الاتهام الذي وجهه الباشا (لروسو) وعلى الفور طالب (وارنجتون) (روسو) بهذه الأوراق وقد استاء الأخير من هذا الاتهام، وطلب من الباشا تكذيب رسمي لهذا الاتهام، والإهانة التي لحقت بفرنسا، وإلا فإنه سيغادر البلاد إذا لم يتلق نص هذا التكذيب حتى المساء، وعندما لم يتلق هذا النص خلال الفترة الممنوحة، فإنه غادر البلاد بعد أن عهد إلى القنصل الإسباني رعاية مصالح بلاده[3].

وأمام هذه الضغوط والتهديدات البريطانية، استجاب الباشا لطلب (وارنجتون) في إجراء تحقيق في هذا الأمر، لذا فقد كتب إلى ممثله في اغدامس

---

(1) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: تقرير من وارنجتون القنصل البريطاني في طرابلس إلى اللورد باترت بتاريخ 10 يناير سنة 1831م تحت رقم: FO/60/151 015374.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 606.

(3) نفس المرجع جـ 2 ص 606.

يأمره بالعمل على إيفاد (الخضر) وجميع الرجال الذين رافقوا (لاينج) في رحلته إلى السودان، وكذلك جميع الذين تلقوا معلومات عن مقتل (لاينج) ثم استدعى (حسونة الدغيس) للتحقيق معه، كما حضر هذا التحقيق القنصل (وارنجتون)، ولما كان الباشا قد وقع تحت تأثير (وارنجتون) لذا فقد مارس قدراً من الضغط على (الدغيس) في محاولة للحصول على اعتراف رسمي، يؤكد مسؤوليته عن الحادث إلا أن (الدغيس) قد نفى كل التهم الموجهة إليه، وأبت عليه كرامته أن يدافع على نفسه أمام قضاة مغرضين، فانسحب وخرج من القلعة إلى قنصلية أميركا[1]. واعتقاداً من (الدغيس) بأن القاضي هو الخصم: فقد طلب الحماية من القنصل الأميركي الذي طلب من الباشا ضمان حسن نواياه لدى (الدغيس) ولما رفض الباشا إعطاءه تلك الضمانات المطمئنة، أبحر (الدغيس) بالاتفاق مع القنصل الأميركي وبتدبيره ـ تحت ستار الليل ـ على ظهر باخرة أميركية كانت بالصدفة مسافرة في تلك الفترة من طرابلس[2].

ويبدو أن فرار (حسونة الدغيس) قد أعطى الفرصة (لوارنجتون) لإقحام الباشا في هذه القضية، خاصة وأنه يهدف من وراء ذلك اتهام (روسو) بأي طريقة لإبعاد فرنسا عن ليبيا وتعميق النفوذ البريطاني في طرابلس، فما أن سمع بفرار (حسونة) حتى بادر على الفور بمقابلة الباشا وطلب منه استدعاء (محمد الدغيس) أخو (حسونة) وإرغامه على الاعتراف بأن أخوه قد سلم هذه الأوراق (لروسو)، فرفض (محمد الدغيس) في أول الأمر ولكن تحت التهديد والتعذيب: أقر بما طلب منه[3]، ثم حضر التجار الغدامسيون الذين طلب الباشا حضورهم ما عدا الشيخ (الخضر) الذي فر إلى تمبكتو عندما علم بأن التهمة قد وجهت إلى (حسونة الدغيس) وعليه فقد شكلت محكمة خاصة برئاسة الباشا وبحضور (وارنجتون) وقناصل الدانمارك والسويد وسردينيا، وقد نفى هؤلاء

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 217.

(2) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 33.

(3) نفس المرجع ص 33.

جميعاً أية معرفة لهم بتلك الوثائق ما عدا (باباني) شقيق (الخضر) الأصغر منه وكذا شيخ حارة بني «وازيط UAZIT» اللذين أقرا: بأن الوثائق قد حملت من الخضر إلى طرابلس وبأنها سلمت فعلاً إلى (حسونة الدغيس)[1].

فاستغل (وارنجتون) هذين الشاهدين، وطالب الباشا بدعوة المجلس الشرعي الذي اجتمع برئاسة الباشا وحضره (وارنجتون) وقنصل هولندا وقد اعترف (محمد الدغيس) الذي كان متفق مع الباشا بأن الوثائق فعلاً سلمت من قبل أخيه (حسونة) إلى القنصل الفرنسي [2].

وعلى ضوء ذلك: أخذ القنصل البريطاني (وارنجتون) هذا الاعتراف والقرارين اللذين اعترف بهما الرجلان اللذان كانا يرافقان لاينج أثناء رحلته بخلاف الأشخاص الآخرين وأنهما يعرفان أن الوثائق قد حملها الخضر إلى طرابلس وبدوره سلمها إلى (حسونة الدغيس) وقد دون (وارنجتون) تلك الأقوال، بالإضافة إلى الرسائل التي في حوزته وأرسلها إلى حكومته.

وهكذا فقد تطور الخلاف بين بريطانيا وفرنسا، وبدأت سلسلة من المكاتبات والمراسلات بين البلدين ، ولكن فرنسا التي كانت واثقة من سلامة موقفها، تمسكت بوجوب إجراء تحقيق صارم في قضية الميجر (لاينج) ووثائقه، وبناء على ذلك أجرى تحقيقان أحدهما في وزارة الخارجية الفرنسية، وأجرى الثاني في المكتب الاستعماري البريطاني، وقد أسفرت هذه التحقيقات عن استحالة إثبات الاتهام ضد (روسو) وأن كل التهم الموجهة إليه باطلة[2].

ويبدو أن هذا الحادث قد أدى إلى ارتباك كبير في البلاد نتيجة التنافس بين البلدين داخل البلاد، والذي راح ضحيته الباشا ومعاونوه لأنه أمام هذه

---

(1) تقرير وارنجتون القنصل البريطاني إلى اللورد باثرت بتاريخ 10 يناير سنة 1831م تحت رقم: FO/60/151 - 153.

ومجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 33.

(2) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 34.

التهديدات والضغوط المستمرة ضده من بريطانيا وافق على كل ما يطلبونه منه، في حين أنه لم يعط أي اهتمام لفرنسا مما جعلها تعد لخطوة انتقامية لما بدر منه تجاهها، وبذلك زادت حدة التنافس بين بريطانيا وفرنسا، حتى أدى في النهاية إلى نهاية حكم الأسرة القرمانلية في البلاد.

ولكن يبدو أن الموقف الذي سلكه الباشا تجاه بريطانيا وانحيازه إليها وهو يعلم أن (روسو) بريء من كل التهم التي وجهت إليه لأجل هذا فإن فرنسا لا يمكنها السكوت عن هذه القضية، ولكن الباشا كان يهدف من وراء ذلك كسب بريطانيا بجانبه، خاصة بعدما أخذ (محمد علي) يهدده بالعدوان على طرابلس[1]. وفي الوقت الذي كانت فرنسا تفكر في استعمار الجزائر، إلا أنها كانت مترددة بسبب موقفها الأوروبي وخصوصاً بريطانيا.

وفي خلال ذلك وصل إلى وزارة الخارجية الفرنسية تقرير من قنصل فرنسا العام في القاهرة يعرض مشروع حملة لتأديب الجزائر على أن يقوم بها (محمد علي) والي مصر، واستند القنصل في مشروعه إلى كثرة المصاعب التي قد يتعرض لها الجيش الفرنسي إذا قام بالمهمة وحده وهي انقطاع المؤونة عن هذا الجيش، كما حدث لحملة مصر سنة 1798 هذا إلى كثرة تكاليف الحملة، كما أنها قد تؤدي إلى مشاكل كثيرة مع بريطانيا بالإضافة إلى أن جيش الجزائر مكون من عصابات غير نظامية، والجيش الفرنسي لم يتعود هذه الحرب بعد، وبالفعل فقد أرسل (بولينياك) وزير الخارجية إلى قنصله في مصر يطلب إليه أن يسير في المشروع، ويعرض على الباشا (محمد علي) بينما أرسل (بولينياك) إلى وزيره في الاستانة في أكتوبر سنة 1829م يعرض على السلطان مشروع غزو هذه البلاد، بعد أن يصدر فرماناً يعطي (محمد علي) الأجزاء القريبة من شمال أفريقيا على أن يدفع للسلطان جزية لم يكن يدفعها الداي، وبدأت المفاوضات بين القنصل (ومحمد علي) وانتهت بموافقة (محمد علي) على القيام بالحملة إذا

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 218.

دفعت له فرنسا عشرين مليون فرنك، وأربع قطع بحرية من الأسطول الفرنسي علاوة على مصاريف الحملة التي قدرت بثمانية ملايين فرنك، على أن يتعهد (محمد علي) بمحو القرصنة من البحر المتوسط، وإطلاق سراح الأسرى المسيحيين وإدخال الحضارة الفرنسية إلى تلك الأجزاء، وإقامة حكم نظامي كما فعل في مصر، وأن يدفع للسلطان جزية سنوية لم يحدد مقدارها وما كان الوزير الفرنسي يعرض المشروع على السلطان العثماني حتى استشار فيه (سير روبرت جوردن) الوزير البريطاني الذي أجابه أن بريطانيا: لا تسمح مطلقاً بهذه الحملة ونصح أن يسعى السلطان لإنهاء الخصام بين فرنسا والداي، وعلم (محمد علي) بنبأ رفض السلطان كما علم بمعارضة بريطانيا فأرسل يعتذر إلى القنصل الفرنسي بأن الحملة ستؤدي إلى غضب العالم الإسلامي[1].

وعندما تولى (بولينياك) رئاسة الوزارة أعاد (دروفتي) تقديم المشروع فوافق عليه (بولينياك) والذي يهدف من ورائه: إرجاع هيبة فرنسا لدى ولايات شمال أفريقيا[2].

وبناء على ذلك: قد تحالفت فرنسا مع (محمد علي) بشن حملة ضد ولايات شمال أفريقيا، وصمم هذا الأخير بالهجوم فوراً، والانتصار عليهم وعندما علم الباشا بذلك أرسل رئيس وزرائه الحاج (محمد بيت المال) على رأس مائتين (200) فارس[3] لحماية المناطق الشرقية في حالة ما إذا حدث اعتداء على هذه المناطق.

وتشير بعض التقارير إلى أن (محمد علي) أخذ يجهز السفن والرجال

---

(1) دكتور/ زهر رياض: شمال أفريقيا في العصر الحديث القاهرة 1967 ص 172 إلى ص 173.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 218.

(3) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: يوميات نيابة القنصلية البريطانية في بنغازي من محضر التعاملات العامة لنصف السنة ابتداء من أول يناير سنة 1830م تحت رقم: /FO/60/50 039267 بتاريخ 21 مارس سنة 1830م.

للقتال، ولكن إلى حد الآن غير واضح الاتجاه الذي سوف تسلكه هذه السفن[1].

لهذا، فإن الباشا وجد نفسه في موقف حرج، نظراً لضعف إمكانياته العسكرية وعدم قدرته للتصدي لمثل هذا الغزو، فطلب الباشا المساعدة من بريطانيا التي ربما تستجيب له، خاصة وأنها تملك قاعدة حربية في مالطا يقوم هو بتزويدها بالمؤن الغذائية فاستجابت بريطانيا لطلب الباشا حيث أرسلت سفينة حربية إلى طرابلس وذهب (وارنجتون) للحديث مع قائدها، وعاد للباشا ليؤكد له أن بريطانيا لن توافق على ذلك وأن مصلحتها السياسية تقتضي بقاء ولايات شمال أفريقيا على حالتها الراهنة[2].

وهذا شيء طبيعي لأن بريطانيا لو تخلت عن ذلك فمعناه تثبيت النفوذ الفرنسي، والإضرار بمركز بريطانيا الممتاز في البحر المتوسط ذلك المركز الذي ضمنه لها استيلاؤها على جبل طارق ومالطا وكورفو[3].

وفي التاسع عشر من مايو سنة 1830م وصلت سفينة نمساوية من الإسكندرية تحمل رسائل إلى الباشا في طرابلس وإلى الحاج (محمد بيت المال) وأكدت التقارير بأن (محمد علي) لا يزال يجهز أسطوله للحرب، ولكن الرسائل المرسلة من طرفه تؤكد بأنه يكن له كل المحبة والصداقة تجاه حكومة طرابلس[4].

ويبدو من ذلك: أن (محمد علي) لم تكن لديه النية لإعلان الحرب على

---

(1) نفس المصدر ما عدا التاريخ 31 مارس سنة 1830.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 221.

(3) نفس المرجع ص 219.

(4) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: يوميات نيابة القنصلية البريطانية في بنغازي من محضر التعامل لنصف السنة ابتداء من أول يناير سنة 1830 تحت رقم: FO/60/50 039267. بتاريخ 19 مايو سنة 1830م.

طرابلس بل أنه يجهز أسطوله لمقاومة باشا سوريا وليس لمهاجمة طرابلس[1]، ومع هذا فإن فرنسا قررت استخدام القوة لما لحق بقنصلها في الجزائر من إهانة والتهم التي وجهها (يوسف باشا) لقنصلها في طرابلس.

ففي الخامس من يوليو سنة 1830م أرسلت حملة بحرية إلى الجزائر استطاعت أن تستولي بها على المدينة. ثم أصدرت قراراً إلى قائد هذه الحملة الأميرال «دي روزاميل DE ROSAMEL» بالتوجه إلى طرابلس بأسطوله المكون من سبع سفن بحرية، لردع الباشا عما بدر منه تجاه قنصلها روسو) وقد وصل هذا الأسطول إلى طرابلس في أغسطس سنة 1830م وما أن أخذت هذه السفن أماكنها حتى نزل منها: ضابط ومترجم يحملان رسالة إلى الباشا تتعلق بما بدر منه تجاه فرنسا وقنصلها، فاجتمعا بالقنصل الإسباني المكلف برعاية مصالح فرنسا ثم ذهبا إلى القلعة لمقابلة الباشا وتسليمه هذه الرسالة، وفي الوقت نفسه، أرسل قائد الأسطول الفرنسي منشوراً إلى قناصل الدول الأجنبية يخبرهم فيه بالغرض من مهمته، ويقدم لهم سفنه كملجأ في حالة القتال[2].

وعندما استلم الباشا هذه الرسالة: استدعى مجلسه العام وأبلغهم بحقيقة الموقف، وأن فرنسا تنوي الاعتداء على طرابلس بسبب ما لحق قنصلها من إهانات، وقد تلا الباشا نص الإنذار الفرنسي، والذي ينص على أن يتعهد الباشا بعدم الاعتداءات بجميع أنواعها على السفن الأوروبية، وفي حالة الرفض من جانب الباشا وعدم التوصل إلى عقد اتفاق بين فرنسا وطرابلس إلى شروط مرضية يمكن العمل بهذا فإن هذا الأسطول سوف يقصف المدينة إذا لم يجيبوه في خلال 24 ساعة[3].

---

(1) مراسلات القنصلية العامة لسردينيا مع وزير الخارجية السرديني. الخطاب رقم 562 بتاريخ 18 مايو 1830م نقلاً عن رودلفو ميكاكي مرجع سبق ذكره ص 222.

(2) خطاب قنصل إسبانيا المكلف برعاية المصالح الفرنسية إلى وزير خارجية فرنسا رقم 18 بتاريخ 27 يوليو سنة 1830م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 223.

(3) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: رسالة ملك فرنسا إلى يوسف باشا عن طريق الأميرال=

وقد استمر هذا الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل واعترف الجميع بعدم جدوى المقاومة واستجاب الباشا لذلك حيث كلف وزير الحاج (محمد شلبـي بيت المال) وأعطى له جميع الصلاحيات للتفاوض مع قائد هذا الأسطول للخروج من هذه الأزمـة، وعلى الفور، اتجه الحاج (محمد شلبـي بيت المال) للدخول في المفاوضات، وقد بذل كل ما في وسعه لإقناع الأميرال (دي روزاميل) للتخفيف من المطالب، فرفض المفاوض الفرنسي ذلك مدعياً بأنه لا يملك سلطة التعديل، لهذا فإن هذه المفاوضات لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية، وأبلغ الحاج (محمد شلبي بيت المال) الباشا بما دار بينه وبين (دي روزاميل) وعن تمسكه بهذه المطالب وعلى المعاهدة المقترح توقيعها بين البلدين[1]، وعندما تأكد الباشا من أن فرنسا لن تقبل أية تعديلات على المعاهدة لذا، فقد أصدر أوامره لمندوبه بالموافقة على الاقتراحات الفرنسية[2].

وفي الحادي عشر من اغسطس سنة 1830م توصل الطرفان إلى عقد هذا الاتفاق وتم نشره في الشوارع الرئيسية من المدينة مكتوباً باللغة العربية على ألواح خشبية، في الوقت الذي كانت تؤدي فيه مدافع القلعة التحية للعلم الفرنسي، بإطلاق ثلاث وثلاثين طلقة مدفعية.

وقد احتوى هذا الاتفاق على ثمانية بنود: حيث يشير البند الأول إلى أن يقوم الباشا بتقديم اعتذار رسمي بسبب الأضرار التي أجبرت القنصل الفرنسي على مغادرة البلاد، كما يعلن عدم مسؤوليته عن الإشاعات الافترائية ضد (روسو) كي يعبر عن الرغبة الكاملة في إعادة العلاقات القديمة بين البلدين.

وينص البند الثاني: على أن يتعهد الباشا بمنع سفنه من مزاولة نشاطها ضد السفن الأجنبية عموماً، وإذا حاولت إحدى السفن مزاولة نشاطها وأية دول

= دي روزاميل بتاريخ 1830م مجلد 36.

(1) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 39.

(2) نفس المرجع ص 39.

أخرى فعلى طرابلس أن تقبل السفن الفرنسية التي تلجأ إليها، كما لا يحق للباشا في المستقبل زيادة قوته البحرية عن القوة التي يملكها في الوقت الحاضر، ونص في طلب المعاهدة على تشكيل لجنة لحصر هذه السفن والمعدات الحربية، أما السفينة التي يصيبها تلف أو تبلى، فقد نصت المعاهدة على حرية تجديدها، وقد اتفق الجانبات على أن لا يسلح الباشا السفن التجارية ولا يجهزها بمدافع أو آلات حربية.

ويشير البند الثالث: على أن الباشا أن يلغى - وإلى الأبد - استرقاق المسيحيين ويعتق جميع الأسرى الموجودين، وفي حالة ما إذا وقعت حرب بين الباشا ودولة أخرى فإن الأسرى يعاملون معاملة أسرى حرب حسب عرف الدول الأوروبية، ويطلق فوراً سراح الركاب غير المحاربين دون أن يدفعوا فدية.

ويشير البند الرابع: أنه في حالة قدوم أي سفينة أجنبية إلى الشواطىء الطرابلسية تقدم لها جميع المساعدات اللازمة، وضمان سلامة ركابها وطاقمها، وفي حالة ما إذا حدث اغتيالات ضد هؤلاء الركاب والطاقم ففي هذه الحالة تتابع محكمة الدولة مرتكبيها وتعاقبهم عقاب القتلة، وعلاوة على ذلك يدفع الباشا سلفاً مساوياً لقيمة حمولة السفينة إلى قنصل الدولة التي ينتمي إليها الشخص المقتول وإذا حدث أن وقعت عدة اغتيالات، ففي هذه الحالة يدفع الباشا ضعف قيمة الحمولة أما إذا وقعت الاغتيالات على أشخاص تنتمي إلى دول مختلفة: ففي هذه الحالة يقوم الباشا بتوزيع المبلغ الذي كان عليه أن يدفعه إلى القتال التي تنتمي إليها الضحايا بنسب تكافىء عدد الأشخاص المقتولين، بحيث تستطع كل القنصليات أن ترسل هذا المبلغ إلى أسر الموتى.

وفي حالة ما إذا غرقت سفينة أجنبية ونهبت امتعتها: فإن على الباشا رد ثمن تلك الحمولة إلى قنصل الدولة التي تنتمي إليها هذه السفينة، هذا إذا كانت السفينة قد غرقت بالقرب من الشواطىء الطرابلسية ففي هذه الحالة يكون الباشا مسؤولاً عن ذلك أمام الدولة التي تنتمي إليها هذه السفينة.

ويشير البند الخامس: إلى أنه في حالة تعيين قناصل أو وكلاء تجاريين من أي مكان من البلاد، أو عقد معاهدة فإن عملية الهدايا تلغى، وكذلك الضرائب تعتبر باطلة ولا يجب فرضها أو المطالبة بها مستقبلاً.

ويشير البند السادس: أنه على الرعايا الأجانب المتاجرة في البلاد بحرية كاملة مع المواطنين الطرابلسيين، كما في استطاعتهم الشراء منهم والبيع إليهم بلا مانع حتى ولو كانت البضائع صادرة من دول مختلفة دون أن تحتكر الحكومة الطرابلسية هذه البضائع لحسابها أو تجعل منها لنفسها امتيازاً خاصاً.

وفرنسا لا تطالب لنفسها أية فائدة تجارية جديدة، ولكن سيتعهد الباشا في الوقت الحاضر وفي المستقبل إشراكها في جميع الفوائد والتسهيلات والامتيازات وليس من حق الباشا أن يعطي أي امتياز لأية دولة من غير الرجوع إلى السلطات الفرنسية.

ويشير البند السابع إلى: أن يتعهد الباشا بدفع مبلغ ثمانمائة ألف (800,800) فرنك كتعويض للأسطول الفرنسي الذي قدم إلى طرابلس وأن يقوم الباشا بدفع المبالغ المستحقة للأفراد الفرنسيين للحكومة مباشرة، وقد اتفق على أن السيد القنصل العام الإسباني بصفته المكلف بالقنصلية الفرنسية يطلب منه إخطار المواطنين الفرنسيين الموجودين في طرابلس ـ الذين لهم ديون على الحكومة الطرابلسية ـ أنه بموجب الفقرة الأولى من هذا البند من الاتفاق، فسيطلبون ديونهم من الحكومة الفرنسية التي تعهدت بتسديدها إليهم.

وأشار البند الثامن إلى: أن هذا الاتفاق سينشر في مدينة طرابلس يوم الخميس 12 أغسطس، وفي الأقاليم والمدن المجاورة بتاريخ 17 و 22، كما ينشر في أقصى مناطق الولاية يوم 12 من الشهر القادم طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها.

وقد أضيف إلى هذا الاتفاق: بند إضافي أنه في حالة ما إذا حدثت صعوبة ما في تنفيذ هذا الاتفاق بسبب ترجمته إلى اللغة العربية، فإن النص الفرنسي

سيكون هو الصحيح[1]. وقد وقع على هذا الاتفاق كلا من: الباشا (ودي روزاميل) قائد الأسطول الفرنسي.

ووفقاً لبنود تلك الاتفاقية فلعله من الواضح أنها كانت من أهم المعاهدات التي عقدت مع أية دولة أجنبية، على اعتبار أنها قد تجاهلت تماماً كل المكاسب التي كان قد حصل عليها الباشا في طرابلس سواء من خلال أسطوله في البحر المتوسط أو من خلال المبالغ التي كان يحصل عليها من الإتاوة.

وجاءت كل بنود المعاهدة مناقضة تماماً للمصالح الليبية، سواء فيما يتعلق بتجديد حجم الأسطول، أو فيما يتعلق بحريته ونشاطه.

ولعل من أهم البنود التي حددت في هذا الاتفاق ما يتعلق بالهيمنة الفرنسية باعتبارها الدولة الجديرة بحماية العالم الأوروبي، ومن المؤكد أن فرنسا كانت تهدف من وراء ذلك: إلى كسب قدر كبير من الاحترام لدى الدول الأوروبية صغيرها وكبيرها على حد سواء، بحكم أنها الدولة الجديرة بحماية مصالح تلك الدول بعكس انجلترا، ولعل هذا يؤكد مدى التنافس بين انجلترا وفرنسا.

وهكذا، فقد الباشا أهم الموارد المالية التي كان يدعم بها سلطته ونفوذه، وامتنعت كافة الدول عملاً بهذا الاتفاق عن دفع أية مبالغ مالية، ولذا فقد تدهورت الحاية الاقتصادية بشكل واضح.

وبمجرد أن وقع الباشا على هذا الاتفاق حتى أخذ يفقد سلطته وأخذت الديون تتراكم عليه، خاصة بعد أن حرم من مزاولة نشاطه البحري.

وعندما علم القنصل الإنكليزي (وارنجتون) بعقد هذا الاتفاق بين فرنسا

---

(1) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: الاتفاق الذي عقد بين يوسف باشا القرمانلي وحكومة فرنسا دي روزاميل بتاريخ 11 أغسطس سنة 1830م تحت رقم: FO/60/50 039267.

والباشا اعتبر ذلك إهانة له ولبلاده، فأنزل علم بلاده من فوق القنصلية استعداداً لمغادرة البلاد، وعندما علم الباشا بذلك اتصل بالحكومة البريطانية وأعلمها بحقيقة الضغط الفرنسي عليه وبادر بإرسال خطاب اعتذار إلى (اورنجتون) بتاريخ 15 محرم سنة 1248هـ الموافق 1832م بين له فيه أن هذا الاتفاق ليس فيه ما يضر المصالح البريطانية وتعهد بأنه لن يقدم مرة أخرى بعقد اتفاق ثانٍ مع فرنسا إلا بعد أخذ رأي بريطانيا، وطلب منه ألا يسمع ما يقوله الناس من حوله، لأنهم لا يقولون إلا الكذب كما ذكره بأنه يريد إرسال خطاب إلى بريطانيا يوضح فيه حقيقة الموقف، كما أعلمه بأنه معترف ومقر بالديون التي عليه للرعايا البريطانيين وسوف يقوم بتسديدها لهم حينما تسمح الظروف في القريب العاجل، وألح الباشا على عودة العلم الإنكليزي إلى دار القنصلية مرة ثانية، ثم طلب من (وارنجتون) إرسال صورة من هذا الخطاب إلى حكومته مؤكداً بأن القرمانليين لا يزالون على محبتهم لأن بريطانيا دولة عظيمة وأن الصداقة معها أمر حيوي وهام[1].

ويبدو أن (وارنجتون) لم ترضه كل هذه المحاولات، بل طلب من الباشا إصدار بيان يتراجع فيه عن اعتذاراته للقنصل الفرنسي إلا أن الباشا لم يقبل ذلك، وأعلم حكومة بريطانيا بطلب قنصلها (وارنجتون) حيث أن الأخيرة لم ترض عن تصرف ممثلها فأمرته برفع العلم واستئناف العلاقات مع الباشا[2].

وبذلك أصبح (وارنجتون) يكن كل الحقد والكراهية للباشا، حتى إنه طالبه بإلغاء هذا الاتفاق الذي وقعه مع فرنسا، فلم يوافق الباشا على هذا الطلب وأبلغ الحكومة البريطانية بطلب قنصلها الأخير فلم يرضها هذا التصرف من قبل قنصلها، فأرسل وزير خارجيتها خطاباً إلى وارنجتون يلومه فيه على هذه

(1) خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى القنصل الإنجليزي وارنجتون بتاريخ 15 محرم 1248هـ نقلاً عن كتاب عمر علي بن إسماعيل مرجع سبق ذكره ص 478 ـ 479.

(2) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 40.

التصرفات العشوائية ومما قاله: وبعد تفكير في المعاملات فإني لا أستطيع أن ابرئك تماماً من سوء تصرفك تجاه الراية حسب المعاهدة التي تمت في أغسطس الماضي بين الباشا والادميرال الفرنسي دي روزاميل، ويؤسفني جداً أنك لم تستطع تبرئة موقفك من تهمة الإهمال وعدم استماعك إلى نصيحة الباشا لتسوية الخلافات بينكما، واني لا أرى سبباً مقنعاً لرفضك النظر في الخطاب الذي قدمه لك بخصوص المعاهدة التي سبق وأن بعث بصورة منها إلى ملك فرنسا(1).

عندئذ أخذ (وارنجتون) يطالب بديون رعاياه من الباشا، علماً بأنه يدرك بأن البلاد تمر بأزمة اقتصادية نتيجة هذا التدخل الأجنبي وتراكم الديو على الباشا من قبل الأجانب الذين أخذوا يطالبونه بإرجاعها وبذلك أصبحت البلاد تمر بأزمة اقتصادية خطيرة مهدت بشكل واضح لضياع نفوذ الأسرة القرمانلية عموماً.

*** تدهور الأوضاع الاقتصادية:**

لا شك أن تدخل كل من فرنسا وإنكلترا في البلاد قد أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي أدى إلى توقف بقية الدول الأجنبية عن دفع ما عليها من إتاوات وهدايا قنصلية، خاصة عقب الاتفاق الذي فرضته فرنسا على الباشا، وعقب الحلمة الأميركية الأخيرة «سنة 1805م» التي استطاعت الحصول من الباشا على إعفائها من دفع أي جزية سنوية، كما أن حرمان البحرية الليبية من مزاولة نشاطها البحري، وعدم استرقاق الرقيق التي كانت البلاد تجنى من ورائه الكثير من الأموال عقب قرارات مؤتمر فينا واكس لا شابل وما تلاها من مؤتمرات. كما أن امتناع حكام المدن الأخرى من البلاد عن دفع ما عليهم من جزيه نظير استقلالهم في التصرف في إدارة مدنهم، كل هذا أدى إلى ضعف

(1) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: خطاب وزير الخارجية البريطاني إلى القنصل البريطاني وارنجتون بدون تاريخ تحت رقم: FO/60/51 039275.

دخل البلاد بحيث أصبح هذا الدخل لا يزيد عن خمسمائة وخمسين ألف قرش. كان يوسف باشا يستهلك ثلثي هذا المبلغ في الإنفاق على بلاطه، وفي بعض أعمال البر، حتى إنه لم يكن يبقى لدفع مرتبات الجيش وصيانة التحصينات وللخيرات وبالأحرى الأعمال الحكومة سوى مبلغ «83,000» قرشاً وهو مبلغ غير كاف بالمرة[1].

ويبدو من ذلك أن الأحاول الاقتصادية قد تدهورت وساء دخل البلاد بخلاف ما كانت عليه في الماضي، عندما كانت الدول الأجنبية تلتزم بدفع ما عليها من جزية سنوية، بالإضافة إلى الغنائم التي كانت تأتي لخزانة الدولة عن طريق نشاط سفنها في البحر المتوسط بالإضافة إلى ذلك تصدير المواشي لجزيرة مالطا، وان كان الباشا لم يسلك سياسة ثابتة تجاه استثمار هذه الأموال مما جعله أخيراً يفقد سيطرته لإصلاح الحالة الاقتصادية في البلاد، وأنه لم يعمل حساب للدول الأجنبية التي يمكن أن تغير سياستها تجاهه، وهذا ما حصل. وعلاوة على ذلك اهمال الزراعة التي كانت تنتج ما يكفي للاستهلاك المحلي واهمال الثروة الحيوانية التي كان من الممكن أن تأتي بالأموال الكثيرة بعد تصديرها إلى الخارج، كما أن ركود التجارة الداخلية والتجارة الخارجية التي كانت تعود على البلاد بالخير الوفير أخذت تفقد أهميتها عاماً بعد عام بسبب الثروات الداخلية وتأثيرها على طرق القوافل بذلك بدأت تتحول التجارة إلى موانيء تونس بدلاً من ميناء طرابلس. وفوق كل ذلك فقد كان لسياسة الاحتكار التي سلكها الباشا أكبر الأثر في إعاقة حركة التاجرة، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية الباهظة التي لم يعد يحكمها عرف أو قانون بعد أن كانت لا تتعدى 3% من قيمة ثمن البضاعة[2].

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي مير إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 1 يوليو سنة 1820م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 200.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 202.

وفي محاولة لتعويض النقص الواضح في دخل البلاد: فقد لجأ الباشا إلى سياسة الاحتكار كوسيلة لتعويض العجز الكبير في ميزانية الدولة، ولقد تمادي في سياسة الاحتكار لدرجة أنه قد تحولت المنتجات المحلية والمستوردة إلى سياسة احتكارية أدت بالضرورة إلى أرباك الحالة الاقتصادية. وفي محاولة من الباشا لإصلاح الخلل الاقتصادي فقد لجأ إلى التجار الأجانب لكي يتعامل معهم عن طريق ما يسمى بنظام البطاقات، حيث كان يشتري منهم البضاعة ويحرر لهم بطاقات بالمبالغ المطلوبة على بعض المدن ويذهب صاحب البطاقة إلى حاكم المدينة المعنية في البطاقة ليأخذ ما يستحقه[1].

ومن أمثلة هذه البطاقات التي حررها يوسف باشا لدائنيه على بنغازي ودرنه بتاريخ **16 رمضان سنة 1245 هـ الموافق 1830 م**:

«الحمد لله هذه لقائمة بيد (السولديت التوسكانه) من سيدنا علي بني غازي ودرنة وزيت من هنا على السعر الذي في الكتيبة الصوف بأربعة دور القنطار والسمن إثنا عشر القنطار والجلد الماعز بأربعين دور والمائة والزيت ستة دور والبرميل[2].

ولعل سياسة البطاقات كانت من الأمور المتبعة في عهد الأسرة القرمانلية عموماً، حيث كان الأجانب يحصلون على حقوقهم. وفقاً لهذه البطاقات. إلا أن تدهور الحالة الاقتصادية وعدم وجود فائض مالي: كان سبباً لعجز الباشا عن سداد قيمة البطاقات. وبالتالي عجز حكام المدن الليبية عن دفع ما حرره الباشا عليهم من بطاقات.

وكان طبيعياً بعد أن اتبع الباشا وحكام المدن الليبية سياسة المماطلة ان

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 231.

(2) نص البطاقة التي حررها يوسف باشا القرمانلي لدائنيه على بنغازي ودرنة بتاريخ 16 رمضان سنة 1245هـ الموافق 1830م نقلاً عن كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 453 ـ ص 454.

يلجأ هؤلاء الأجانب إلى قناصل بلادهم لحمايتهم وتدخلهم لدى الباشا لاستيفاء ديونهم. وبدأت سياسة الضغط التي مارسها هؤلاء القناصل على الباشا الذي بدأ يتخذ نهجاً جديداً في محاولة للخروج من تلك الضائقة. إلا أن نهجه هذا كان وبالاً كبيراًعلى اقتصاديات البلاد، حيث أخذ في عقد العديد من الاتفاقات الاقتصادية مع قناصل الدول تهدف في مجملها إلى إيجاد صيغة مناسبة لسداد الديون المستحقة، ولعلها كانت فرصة لمزيد من الضغط السياسي الذي نتج عن فرض فوائد باهظة ضاعفت من إرباك الحالة الاقتصادية. ووفقاً لإحدى الاتفاقيتين اللتين عقدهما الباشا مع قنصل توسكانيا «14 رمضان 1245هـ، 17 جمادى الأولى 1246هـ» واللتين تؤكدان وبصورة واضحة مدى التعنت الذي مارسه هؤلاء القناصل على الباشا[1].

وعلى ضوء هاتين الاتفاقيتين يمكن للباحث أن يلاحظ عدة أمور جاءت في مجلمها مناقضة لاستقلال البلاد سياسياً واقتصادياً، حيث تكونت الاتفاقية الأولى من سبعة شروط، ينص الشرط الثاني منها على أن تقسم المبالغ المستحقة الدفع على الباشا إلى ثلاث سنوات يدفع 42% من المبلغ المطلوب في السنة الأولى «1245هـ» 50% في السنة الثانية والقيمة الباقية في العام الثالث مع إضافة قيمة التعويضات والفوائد[2].

ويحدد الشرط الثالث قيمة الأرباح وهي 12,5% والتي تدفع مع السنة الثالثة ويشير الشرط الرابع إلى: أنه في حالة تأخير سداد الديون فان الأرباح تزيد بنسبة 2,5% عن قيمة الأرباح الأولى، وتكون هذه الزيادة شهرياً. ويشير الشرط السادس إلى أن جميع التذاكر «البطاقات» التي تتعلق بمحصول الزيت والذي

---

(1) راجع نص الاتفاقيتين المعقودتين بين يوسف باشا القرمانلي ورعايا توسكانيا الأولى بتاريخ 14 رمضان 1245هـ الموافق 1830م والثانية بتاريخ 17 جمادى الأولى سنة 1246هـ الموافق 1831م. في كتاب عمر علي بن إسماعيل مرجع سبق ذكره ص 445، ص 462.

(2) نفس المرجع ص 455، ص 462.

يخص رعايا توسكانيا عليهم أرباح 12% وتجدد كيف ما كانوا، ويكون خلاصهم من نصف المحصول القادم.

أما الاتفاقية الثانية فإنها تتكون من سبعة شروط أيضاً حيث يشير الشرط الأول: إلى أن «يقوم الباشا بدفع عشرة في المائة 10% من المبالغ المطلوبة منه خلال الأربعة الأشهر القادمة، على أن يدفع ثلثي هذا المبلغ ذهباً وفضة وقد حدد ثمن الذهب والفضة أما الثلث الباقي فيكون من بعض أنواع السلع الأخرى».

ويشير الشرط الثاني إلى أن يتعهد الباشا بدفع 65% من باقي المبلغ المطلوب من محصول هذا العام، وسواء كان هذا الدفع عن طريق السلع أو عن طريق النقود.

ويشير الشرط الثالث: على أن يدفع باقي المبلغ وهو 25% من محصول العام القادم[1].

ويحدد الشرط الرابع مقدار الغرامة التي تدفع نتيجة لتأخير دفع أي قسط من هذه الأقساط والتي حدد مقدارها بواقع 30% من قيمة الناقص.

ويشير الشرط السابع إلى إلزام الباشا في حالة ثبوت الإشاعة القائلة: بأنه قد اقترض من فرنسا مبالغ مالية بواسطة الحاج محمد شلبي بيت المال، وانه جعل سداد هذه المبالغ على بنغازي، فإنه في هذه الحالة يكون ملزماً بكتابة كمبيالات على البنك بالمبالغ التي عليه للدائنين[2].

ويبدو من ذلك أن هاتين الاتفاقيتين فرضتا على الباشا فوائد باهظة نتيجة لتأخره في تسديد الديون وبذلك أصبح الباشا يعاني من الضائقة المالية حتى أنه اضطر إلى بيع محاصيل الأقاليم مقدماً ولعدة سنوات ولأكثر من طرف واحد مما

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 455، ص 462.

(2) نفس المرجع والصفحة.

جعل رعايا توسكانيا يعقدون معه هذين الاتفاقيتين لضمان حصولهم على أموالهم المطلوبة من الباشا وأخذ نصيبهم من هذه المحاصيل قبل نفاذها.

وبذلك أخذت الأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم، بحيث أصبحت محاصيل البلاد لم تعد كافية لسداد ما على الباشا من ديون في مواعيدها المتفق عليها. ونتيجة لذلك، فإنه لم يستطع القيام بأي عمل من شأنه إصلاح الحالة الاقتصادية، بل وصلت به الحالة إلى درجة لم يعد قادراً بعدها على تسيير الأمور في البلاد، مما جعله يقدم على تقسيم البلاد إلى مناطق أسند رئاستها إلى أبنائه. حيث أسند حكم غريان إلى أكبر أولاده (علي بك)، ثم جعل من مصراته أقليمياً أسند رئاسته إلى ابنه (مصطفى) والخمس (لعثمان بك) وأقليم ورفله إلى عمر بك وهكذا.

إلا أن هؤلاء الأبناء لم يكونوا على مستوى المسؤولية، وساءت سيرتهم، وعظم ظلمهم، واتخذوا طرقاً للجباية وفق مصالحهم الذاتية فاتسع الخرق على الراقع مما نقم من أعماله وأذن بزواله[1].

وإذا كان الضعف الاقتصادي مرتبطاً بشكل وثيق بالتدهور السياسي، ومضاعفة أطماع الدول الأجنبية التي أخذت تتفنن في نهب ثروات البلاد، وتقويض سلطات الباشا مما يسمح بمزيد من التدخل الأجنبي في شؤون البلاد إلا أن الباشا في محاولة منه لإصلاح هذا الخلل ـ الذي بدا واضحاً في كل مرافق الدولة فلم يسلك سياسة رشيدة وإنما عالج هذا الخلل بمزيد من المعاهدات التي أساءت البلاد إلى ما يشبه الفوضى.

ولما عجز عن إصلاح هذا الخلل عالجه بمزيد من الخلل حيث ترك الحكم إلى أبنائه، وكان بلاشك يعرف قدراتهم المحدودة، وهؤلاء الأبناء مضوا في سياسة ارتجالية، اتسمت بالظلم والنهب وانتشار اللصوصية وغير ذلك من الأمور التي أفقدت الحكم كل هيبته لدرجة أن الباشا بعد أن استثمر كل حيلة لجأ

---

(1) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 348، ص 349.

إلى غش العملة المتداولة[1].

وتشير بعض المراجع: إلى أن ثمن العملة لم يثبت يوماً كاملاً لتغيير قيمة الوحدة بين الصباح والمساء. ومثال ذلك أنه إذا كانت قيمة الواحدة من النقود تساوي في الصباح مائة قرش فإن قيمة هذه الوحدة تهبط في المساء إلى عشرين قرشاً وذلك لزيادة وزن النحاس في الوحدة بين الصباح والمساء، حتى أن الشخص الذي يشتري حديقة مثلاً بستمائة قرش بالعملة السليمة ويبيعها اليوم بستمائة، فالحقيقة أنه باعها بمائة فقط[2]. وكان الباشا يلجأ لإنزال أشد العقوبات لفرض تداول هذه العملة المغشوشة بين افراد الشعب، ومع هذا فإنه لم يستطع التغلب على هذه الأزمة الاقتصادية التي أخذت تسير من سيء إلى أسوأ، على الرغم من الإجراءات الصارمة التي سلكها تجاه من يخالف ذلك.

ومن العوامل الأساسية لانهيار الاقتصاد في البلاد عقد الاتفاق الذي فرض على الباشا من فرنسا وما ترتب على هذا الاتفاق من مساوىء، حيث أن إيرادات الدولة أخذت تتضاعف شيئاً فشيئاً نتيجة تطبيق شروط الاتفاق، حتى أن فرنسا عندما طالبت بدفع القسط الثاني الذي اتفق على دفعه في الثلاثين من ديسمبر سنة 1830م المستحقة طبقاً لهذا الاتفاق[3]. فإن الباشا حاول أن يحتفظ على الأقل بالاحتكارات التي كانت قد نفذت قبل توقيع هذا الاتفاق ولكن قنصل إسبانيا الذي كان لا يزال يتولى رعاية مصالح الفرنسيين، أسرع بتنبيهه إلى مراعاة نص البند الذي ينص على الحرية الكاملة للتجارة[4].

وبعد أن أعيت الباشا كل الحيل المشروعة وغير المشروعة، أرسل رئيس وزرائه الحاج محمد شلبي بيت المال في شهر اكتوبر إلى الحكومة الفرنسية

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 235.

(2) المرجع السابق ص 235 نقلاً عن محمد بهيج بن مصطفى عاشر «طرابلس غرب تاريخي» ص 92 استانبول بدون تاريخ.

(3) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 235.

(4) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 226.

لعله يستطيع الحصول على تخفيض تلك الديون المطلوبة. وبالفعل استطاع الحاج شلبي بيت المال بعد مفاوضات مكثفة مع الحكومة الفرنسية تخفيض القسط، وجعله قاصراً على ديون الرعايا الفرنسيين وتكفل الباشا بدفعه في أقرب وقت ممكن[1].

وعندما طالبت فرنسا الباشا بدفع القسط الثاني عندما حل موعد سداده أعرب الباشا عن عدم إمكانه سداد هذا القسط، وطالب القنصل الفرنسي صراحة بتعديل ما ورد في الاتفاقية بما يلزم الباشا من دفع هذا القسط. إلا أن القنصل اعتذر بشدة وأعلن أنه لا يستطيع تعديل أي بند في تلك الاتفاقية، ولكنه من جانبه يمكن إعطاء بعض التسهيلات فيما يتعلق بالدفع[2].

وبناء على ذلك أرسل الباشا ابنه (علي بك) وبعض الوزراء للتفاوض مع القنصل الفرنسي وقد استطاعوا الحصول منه على وعد بالاكتفاء بدفع مبلغ مائة فرنك فوراً، ومنحهم مهلة قدرها ثلاثة أشهر، لدفع الباقي كما اقترح القنصل (شوبيل) في هذه المفاوضات على الباشا وضع نظام جديد للجمارك والضرائب لعله يساعده على حل هذه الأزمة، وقد استحسن الباشا هذا الاقتراح وعهد إلى (شوبيل) بوضع هذا النظام، وفي غضون فترة قصيرة: كان قد فرغ من المشروع الذي جاء في ثلاثة عشر فصلاً.

أولاً: تحصل نسبة 3% على كل الواردات التي تدخل البلاد، ويستثنى من ذلك الآلات التي تستعمل في الحرب والمواد التي تصنع منها السفن، ويؤخذ على خشب الجوز والمشط والملاعق 6%.

ثانياً: لا يسمح بتصدير الحبوب من طرابلس. وفي حالة الترخيص بتصديرها يؤخذ خمسة فرنك عن كل كيلة طرابلسية من القمح وخمسة عشر قرشاً عن كل كيلة من الشعير، ويؤخذ عن كل مائة أقة من الزيت خمسة إفرنك،

---

(1) نفس المرجع ص 226.

(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 244.

وعن كل قنطار من تمر طرابلس وفزان اثنا عشر فرنكاً، وعن كل رأس بقر (48) قرشاً، وعن كل رأس غنم ثمانية قروش، وإذا أصدرت الأبقار من بنغازي يؤخذ عن كل رأس (66) قرش والغنم (12) قرشاً، وعن كل خمسين أقة من السمن ستون قرشاً.

ثالثاً: تعفى من الرسوم الجمركية جلد البقر واللحم والفحم والصابون.

رابعاً: تحصل 3% عن جميع أصناف الخمور، ثم عن كل مائة أوقة من العصير 30 قرشاً وعن كل مائة أوقة من العراقي (60) قرشاً وعن كل مائة أقة من السبرتو (الكحول) (20) قرشاً.

خامساً: يدفع كل من عنده رخصة جزارة (24) قرشاً عن كل رأس من بقر يذبح إذا كان من الدرجة الأولى و (18) قرشاً إذا كان من الدرجة الثانية، وعلى الجمال (22) قرشاً، وعلى كل رأس غنم أو ماعز بارة.

سادساً: يدفع كل من يصنع صابون 36 قرشاً عن كل قنطار.

سابعاً: يؤخذ مبلغ (18) قرشاً عن كل قنطار بطيخ من البسم.

ثامناً: يؤخذ عن كل قنطار رماد يصنع من الصابون أربعة قروش و 33 بارة.

تاسعاً: كل من يقيم خيمة أو سرادق في سوق الثلاثاء أو سوق الجمعة يدفع أرضية قرشان.

عاشراً: يؤخذ 6 قروش عن كل حمل من النطرون و (150) قرشاً عن كل حمل من ريش النعام وخمسة قروش عن كل حمل من ناب الفيل و 5% من الحبوب التي تباع في الأسواق المحلية وأربعة قروش و 30 بارة عن كل قنطار من زيت الزيتون.

إحدى عشر: تؤخذ ستة قروش عن كل قنطار من الحرير والزعفران والقرمز كما يعين الباشا موظفين لمراقبة الموازين والمكاييل لمعرفة صلاحيتها

ورقتها، وسوف يعاقب بالحبس والغرامة كل من توجد لديه موازين أو مكاييل غير مختومة، ويعمل بهذا القرار اعتباراً من 30 يوم من تاريخه.

اثني عشر: يؤخذ عن كل 45 قرشاً مثقالاً من الذهب (24) قرشاً وعن كل مائة درهم فضة 24 قرشاً كرسوم على الختم كما تؤخذ عن كل مائة مثقال ذهب (24) قرشاً وعن كل ألف درهم فضة 24 قرشاً كرسوم ميزان.

ثلاثة عشر: تشكل لجنة ينتخبها حضرة الباشا من أعيان الأهالي، وتجدد هذه اللجنة كل سنة[1].

وعلى ضوء ما ورد في تلك الوثيقة: يبدو كيف اهترأت الحياة الاقتصادية، وفي محاولة لإصلاح هذا الاهتراء فإن الباشا قد اعتمد على نظام جديد للجمارك يهدف الحد من هذا التردي، إلا أن كل هذه المحاولات قد ضاعفت من سوء الأحوال الاقتصادية، حيث وقع العبء الأكبر على الرعية التي أرهقتها تلك المبالغة في جمع الضرائب التي راحت جميعها في جيوب الباشا وحكام الأقاليم والقائمين على تنفيذ النظام الضريبي الجديد، ولعلها كانت فرصة لتفشي الرشوة والمحسوبية.. ثم إن هذا النظام في مجمله قد هدف إلى حماية الأجانب من ظلم الباشا، والحيلولة دون وقوعهم تحت براثن كبار التجار والمستوردين الذين يتلاعبون بالمكاييل والموازين، وفوق كل ذلك فقد ضاعف هذا النظام من تدخل الأجانب في أن يعتبر من أخص خصائص الدولة. ووفقاً لإحدى المراجع الهامة، فإن هذا الإجراء يعتبر دليلاً على ضعف الدولة من ناحية ومن التدخل الأجنبي في شؤونها من ناحية ثانية[2].

وإذا كان إرهاق الرعية اقتصادياً يعتبر السبب المباشر لمضاعفة السخط

---

(1) انظر هذه الفصول في كتاب عمر بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 245، ص 248 وتوجد أيضاً هذه الوثيقة ضمن أوراق دار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب بدون تاريخ.

(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 248 هامش رقم واحد.

فإن هذا الإجراء كان مقدمة طبيعية لحالة الاستياء العامة التي عمت كل المدن والأقاليم وخصوصاً في منطق البادية الذين أرهقتهم الضرائب الفادحة التي لا قدرة لهم عليها ولذا فقد عم السخط معظم البلاد واشتعلت الثورة فيها حتى في المناطق التي عرفت بولائها للقرمانليين مثل الساحل والمنشية[1].

※ قيام الثورات الداخلية ضد الحكم القرمانلي:

ومن العوامل الأساسية التي أدت إلى قيام الثورة في البلاد تدهور الأحوال الاقتصادية وعبء الديون الباهظة وفرض الضرائب على الشعب الذي لا قدرة له على دفعها وقصر نظر يوسف باشا وعجزه عن إدارة البلاد وتسليمها لأبنائه الذين أقاموا فيها حكماً استبدادياً لصالحهم[2].

كما ساعد على التعجيل بهذه الثورة كراهية (وارنجتون) ليوسف باشا ومعاكسته له تلك المعاكسة التي اشتدت بعد فشل محاولة الوساطة التي كان يريد القيام بها بين يوسف باشا وعبد الجليل سيف النصرة[3].

كان زعيم هذه الثورة عبد الجليل بن غيث سيف النصر الذي تربى في قصر الباشا عقب وفاة والده وهو صغير السن حيث أمضى فترة طويلة من شبابه لدى القرمانليين، وكان على معرفة تامة بطباعهم وأزماتهم المالية وأسرارهم والأوضاع الداخلية لحياتهم الخاصة ولم يستطع الباشا أن يحتفظ بصداقته في الأعوام الأخيرة لحكمه[4].

ففي سنة 1826م عندما ثار أهالي مدينة «برنو» على حاكمهم الشيخ محمد الأمين، الذي عجز عن إخماد هذه الثورة، استنجد بيوسف باشا الذي تربطه به

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 233.
(2) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 348 ـ ص 349.
(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 234.
(4) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 322 ـ ص 323.

علاقة وثيقة فاستجاب يوسف باشا لذلك وأعد حملة كبيرة أسند قيادتها إلى عبد الجليل سيف النصر الذي تمكن من إخماد هذه الثورة ثم عاد إلى طرابلس ولقد كان لهذا الانتصار الذي حققه عبد الجليل بن غيث سيف النصر أكبر الأثر في تغيير مفاهيم تفكيره حيث بدأ منذ عودته من «برنو» يعمل على انتهاز الفرصة المناسبة لإعلان ثورته ضد يوسف باشا فهو وإن عاش في قصره إلا أنه بعد انتصاره أعادت هذه الحملة إلى ذاكرته تلك الحملات التي أرسلها يوسف باشا ضد والده وأعمامه وأخوته فصمم على الانتقام لمن توفى منهم[1].

فاستغل الأوضاع التي تمر بها البلاد في هذه الفترة وكراهية الشعب لسياسة الباشا التعسفية، وفرض الضرائب الباهظة على أفراد الشعب وكيف أن تلك الأموال التي تجمع من الأهالي يصرفها الحكام على مصالحهم الخاصة وملذاتهم النفسية.

ولقد دعى عبد الجليل كل هذه الأمور وأدرك خطورتها، الأمر الذي دفعه إلى الإقدام على مغامراته.

ونتيجة لذلك، أعلن عبد الجليل الثورة بنواحي: ورفله وانضمت إليه بعض القبائل الأخرى، واعترفوا به زعيماً عليهم ومنذ ذلك الحين: أخذ يتصل ببقية القبائل في الداخل للانضمام إليه، في الوقت الذي أخذت فيه ثورته يتسع انتشارها في كثير من البلاد، حتى إن الباشا عندما علم بهذه الثورة سارع في الاتصال ببعض المدن لمنعهم من الانضمام إليها، ثم أرسل مندوباً عنه إلى عبد الجليل يدعوه للحضور إلى طرابلس للتفاوض معه والتوصل إلى حل يرضيه، إلا أن عبد الجليل الذي يعرف طباع يوسف باشا ودسائسه وما يخفيه له، لذلك فإنه لم يذهب إليه شخصياً مكتفاً بإرسال أحد أتباعه لكي يعرف ماذا يهدف من وراء ذلك، فاغتاظ الباشا من هذا التصرف واعتبره تحدياً له، فأمر بقتل هذا المبعوث فاستاء عبد الجليل من هذا التصرف واستمر في ثورته التي اتسعت على

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 251.

نطاق واسع. فاستغل القنصل الإنكليزي (وارنجتون) هذه الفرصة لإعادة نفوذه، فعرض وساطته لدى الباشا لحمل عبد الجليل على الطاعة فرفض الباشا هذه الوساطة وذلك بسبب علاقة (وارنجتون) بعبد الجليل[1]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: فإن الباشا كان يعتقد بأن وساطة الأجنبي قد تضر بهيبته ونفوذه، وبالتالي تعطي الفرصة لبقية القبائل بالتحريض ضده[2]. أما عبد الجليل سيف النصر الذي لم يرض عن تصرف الباشا تجاه مبعوثه، فما كان منه إلا أن جهز حملة مكونة من ثمانمائة فارس تحت قيادة أخيه عمر، الذي تمكن من الاستيلاء على سكونه ثم استولى على فزان حيث حاصر قلعة مرزق، ومنع الاتصال بأواسط أفريقيا عن طريق اغدامس وهو الخط الرئيسي للتجارة من طرابلس[3].

وقد كانت أخبار احتلال فزان صدمة قوية ليوسف باشا لم يحتملها فهو لا يستطيع أن يستكين لفقدان أراض واسعة كان يحصل منها على ضرائب وفيرة، وله فيها امتيازات هامة خاصة تجارة الرقيق، وعن طريقها كان يحافظ على استمرار صلاتها بسلاطين السودان ومن جانب آخر، فإنه لا يمكنه قبول تلك المذلة التي لحقت به من غير أن يخلق سابقة خطيرة قد ينتهجها مشايخ آخرون ذوو طموحات في أنحاء أخرى من البلاد[4].

لذلك، فإن الباشا لم يقم بأي عمل حاسم لإخماد تلك الثورة قبل أن يتسع نطاقها حتى سقوط فزان، عندئذ أسرع الباشا للاجتماع بأعضاء حكومته وأكبر أبنائه، وأعرب لهم عن استيائه الشديد بما حدث وأعلن لهم عن عزمه على معاقبة عبد الجليل وأنصاره على ذلك وقروا تجهيز حملتين الأولى بقيادة ابنه علي والثانية بقيادة ابنه إبراهيم، فغادرت الحملة الأولى في العاشر من أكتوبر

---

(1) المرجع السابق ص 252.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي شوبيل إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 أغسطس سنة 1831م مجلد 37.

(3) نفس المصدر مجلد 37.

(4) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 47.

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر سنة 1831م انضمت الحملتان إلى بعضهما في ترهونه، وأصبح جيش تلك الحملتين يتكون من عشرين ألف 20,000 جندي[1]. ثم هاجموا بني وليد، حتى عسكر جيش الباشا عند قلعة الحطابة، وعندما علم عبد الجليل بذلك، أمر رجاله بمهاجمة جيش الباشا بالليل، ودارت معركة بين الجانبين استمرت ثلاث ساعات وفي صباح الباكر تمكن جيش الحملة من أن يلحق بالثوار الأضرار الفادحة، بل كاد أن يستولوا على مواقعهم لولا تدخل أولاد أبو سيف الذين رفعوا بين الفريقين الرايات البيضاء[2].

ومع هذا، فإن الثوار هاجموا جيش الباشا مرة ثانية عند (ظهر التربة) واستمر القتال بين الطرفين إلى أن تدخل أولاد أبو سيف مرة ثانية، وأولاد بني مريم، وأهل زوايا غريان، وطلبوا من أبناء الباشا وقف القتال فاستجابوا لهذه الوساطة بعد أن تعهد عبد الجليل سيف النصر بإخلاء فزان، وإرجاع ما أخذ منها وأن يدفع ألفاً وخمسمائة ناقة ومائة وخمسين رأس عبد وضماناً لهذا الصلح، قدم عبد الجليل سبع رهائن من خيار أبناء المشايخ[3].

وعندما عرضت هذه المقترحات على الباشا للصلح رفض ذلك وأمر بمواصلة القتال، نظراً لثقته في قواته العسكرية وما حققته من نتائج وأن الباشا كان يخشى انتشار هذه الثورة في كل المناطق من البلاد لأجل هذا، طالبهم بألا يتركوا مواقعهم الهامة حتى لا تنقطع عليهم المؤن وحتى يحققوا السلم الذي

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي شوبيل إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 20 سبتمبر سنة 1831م مجلد 37.

(2) رسالة يوسف باشا القرمانلي إلى الحاج محمد بيت المال بتاريخ 6 رجب 1247هـ الموافق 12 ديسمبر 1831م. نقلاً عن كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 469 ـ ص 474، ومجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 50 ـ ص 51.

(3) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 51.

أمرهم به الباشا[1]. وبنـاء على ذلك: فقد وقعت معركة أخرى بين الثوار ورجـال الحملة على مقربة من (قصر القائد)، إلا أن جيش الباشا هـذه المرة لم يحقـق أي انتصار يذكر نظراً لبسالـة الثوار أمامهم وفرار الكثير من جنود الباشا من المعركة، وما أن توسط أولاد أبو سيف مرة أخرى حتى قبل الباشا هذه الوساطة لأنه لم يكن في مقدوره تزويد الحملة بالمؤمن والذخائر، وخصوصاً وأنه قد علم بقرار الكثير من جنود الحملة، فقبل الصلح وبنفس الشروط السابقة إلا أن عبد الجليل هذه المرة لم يوافق على ذلك واشترط مقابل خروجه من فزان أن يدفع له مائة وخمسين قرشاً و 400 وأربعمائة كيلة «صاع» من الشعير وألفاً وخمسمائة جمل وإطلاق سراح أتباعه الذين قبض عليهم جنود الباشا[2].

ويبدو أن الباشا لم يوافق على شروط عبد الجليل على الرغم من الهزائم التي لحقت بجيشه، ولعلها كانت فرصة لكي يتقدم (وارنجتون) بوساطته مؤكداً للباشا أنه سوف يقنع عبد الجليل بالحضور شخصياً أو أحد إخوته بهدف إقرار تسوية تلك الأزمة، وجرت مفاوضات عن طريق (وارنجتون) أثمرت عن مشروع اتفاق جاء في صورته الآتية:

أولاً: على الثوار أن يسلموا للباشا ألف جمل، أو ما يعادل هذا نقداً وقيمة الجمل (150) قرشاً.

ثانياً: إخلاء فزان من الثوار، وإبقاء العلاقات التجارية على طبيعتها.

ثالثاً: على (عبد الجليل) زعيم الثوار أن يحضر ومعه أحد أشقائه إلى طرابلس، للعمل على إقرار هذا الاتفاق تحت رعاية القنصلية الإنكليزية التي

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي شوبيل إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 6 ديسمبر سنة 1831م مجلد 37.

(2) خطاب القنصل الفرنسي شوبيل إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 6 ديسمبر سنة 1731م مجلد 37.

عنيت بهذه المهمة[1].

وعرضت هذه المقترحات على الباشا فوافق عليها على اعتبار أنها جاءت في صالحه على طول الخط، حيث سيتمكن من إخماد تلك الثورة وسوف يحصل على عائد مالي مناسب. وعندما أبلغ (عبد الجليل) بهذه المقترحات وتعهد له (وارنجتون) بضمان حمايته رفض هذا المشروع الذي جاء في غير صالحه على طول الخط وأعلن رفض الحضور إلى طرابلس[2].

وعلى الرغم من كل المحاولات التي بذلها (وارنجتون) إلا أن (عبد الجليل) أصر على رفضه، ولعلها كانت فرصة مناسبة لكي تتدخل السياسة الإنكليزية بكل ثقلها ممثلة في (وارنجتون) الذي استثمر هذا الموقف استثماراً كبيراً.

ويبدو أن (وارنجتون) لم يكن صادقاً في فكرة التوفيق بين الثوار والباشا كما يدعي، وإنما يهدف من وراء ذلك إلى إضعال الفتنة أكثر ضد الباشا للانتقام منه والقضاء على حكمه، خاصة بعد التقارب الذي حدث بين طرابلس وفرنسا إثر قدوم (شوبيل) قنصل فرنسا الجديد في طرابلس، لذا فقد أراد إرجاع نفوذه وهيبة بلاده، والدليل على ذلك أن (عبد الجليل) سيف النصر عندما استنجد برؤساء القبائل في الداخل للانضمام إليه، انضم إليه زعيم غريان (سالم بن عبد الصمد) وما كاد خبر ثورة أهالي هذه المناطق يذاع في طرابلس حتى تمكن الرهائن الذين كان (علي بك) قد أخذهم منذ عدة أشهر وأطلق سراحهم. حيث لجأوا إلى القنصلية البريطانية وعندما طلب يوسف باشا من (وارنجتون) إرجاعهم إليه أخذ في مراوغته حتى استطاعوا الخروج من المدينة بمساعدة

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي شوبيل إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 10 يناير سنة 1832م مجلد 37.

(2) خطاب القنصل الفرنسي شوبيل إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 10 يناير سنة 1832م مجلد 37.

(وارنجتون) نفسه واحداً بعد الآخر حتى عادوا جميعاً إلى بلادهم[1].

وبذلك أخذت هذه الثورة يتسع نطاقها حتى بالنسبة للذين كان لهم ولاء ليوسف باشا، وعلى الأخص قلوغليه الساحل والمنشية والزاوية، عندئذ لم يكن أمام الباشا إلا إرسال حملة عسكرية لتحرير فـزان من الثوار بعد فشل وساطة (وارنجتون) وبعد أن فشل في تحريض القبائل لمحاربة (عبد الجليل) وأنصاره وحثهم لعدم الانضمام إليه، إلا أن سوء الأحوال وإرهاق الرعية قد دفع العديد من القبائل إلى الانضمام إلى حركة عبد الجليل مما دفع الوالي إلى التصميم على استرجاع فزان مهما كلفه ذلك[2].

لأجل هذا قرر الباشا إرسال حملة تحت قيادة محمد المكني) الذي حرص على أن تضم حملته رجالاً أشداء أقواء ومعظمهم من قولوغليه المنطقة الشرقية المشهورين منذ زمن بعدائهم لأسرة (سيف النصر)[3] وتشجيعاً لمن يشترك في هذه الحملة فإن الباشا وعدهم بحماية أراضيهم، حيث أصدر منشوراً يحمي فيه أراضي الذين خرجوا في هذه الحملة بتاريخ 9 جمادى الثاني سنة 1247هـ الموافق 1831م وينص هذا المنشور على ما يلي: «... إن كل من يحرث أرضاً وصاحبها غائب بالحملة فليس له الحق في أخذ المحصول وليس له زرع ولا زريعة وسجل هذا المنشور في المحكمة الشرعية وعلق على جدران الشوارع[4]. وقد استطاع (المكنى) بما لديه من قوة عسكرية أن يسترد مرزق من الثوار بعد أن دافع عنها أخوة (عبد الجليل). دفاعاً مستميتاً، وفي هذه الأثناء

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي شوبيل إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 2 فبراير سنة 1832م مجلد 37.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي شوبيل إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 20 سبتمبر سنة 1831م مجلد 37.

(3) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 64.

(4) منشور يوسف باشا القرمانلي بتاريخ 9 جمادى الثاني سنة 1247هـ (1831م) نقلاً عن عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 476 ـ ص 477.

أرسل (محمد المكنى) إلى الباشا يطلب منه المزيد من الإمدادات العسكرية حتى يستطيع أن يحقق المزيد من الانتصارات، غير أن الباشا لم يكن في حالة تسمح له بإرسال هذه الإمدادات المطلوبة، لأن الأوضاع في البلاد قد تأزمت عن ذي قبل، لذا فقد عاد العداء مرة ثانية بين الباشا والقنصل الإنكليزي (وارنجتون) من أجل تسديد ديون رعاياه[1].

*** مطالبة الباشا بتسديد ديون الرعايا الإنكليز والفرنسيين:**

كان إخفاق (وارنجتون) في الوساطة بين الباشا و (عبد الجليل) من ناحية، والتقارب الذي حدث بين الباشا وفرنسا من ناحية أخرى من أهم العوامل التي جعلت (وارنجتون) يطالب الباشا بتسديد ديون رعاياه. ولذا فما أن قدم المواطن البريطاني المدعو «فيليبوتيلس FILIPP OTELLUS» دعوى ضد الباشا بشأن المبلغ المالي الذي يريده منه إلى السير (توماس ماتيلاند) لأجل البت في هذا الموضوع وكان الأخير قد أرسل خطاباً إلى (وارنجتون) بطلب منه تسوية هذا الموضوع، وعمل اللازم للحصول على هذا المبلغ[2]، وعليه فإن الباشا قد وعد (وارنجتون) بدفع هذا المبلغ تحت الحساب[3]، وتعهد له أيضاً بدفع بقية الديون المطلوبة لرعايا الإنكليز ومع ذلك فإن (وارنجتون) لم يتخل عن عدائه للباشا والضغط عليه. ففي أوائل ديسمبر سنة 1831م استغل (وارنجتون) فرصة تواجد الفرقاطة الإنكليزية في ميناء طرابلس، حيث أصر على طلب تسديد ديون رعاياه إلا أن الباشا لم يجبه على طلبه حتى قدوم السفينة الحربية الإنكليزية في شهر أبريل سنة 1832م، لتعزيز طلبات الدائنين الإنكليز،

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 256.

(2) وثائق وزارة الخارجية البريطانية: خطاب من مكتب رئيس السكرتارية بمالطا إلى القنصل الإنجليزي (وارنجتون) تحت رقم: FO/60/39 039276 بتاريخ 16 مايو سنة 1818م انظر الملحق وثيقة رقم (13).

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 234.

وما إن أخذت هذه السفينة موقعها أمام المدينة. حتى توجه قائدها وبرفقته (وارنجتون) إلى القلعة للاجتماع بالباشا، حيث سلماه خطاباً من نائب الأميرال قائد القوات البريطانية في البحر المتوسط يطلب فيه من الباشا احترام التعهدات التي سبق وأن تعهد بها وأن (يوسف باشا) قد عرض أن يدفع مبلغ خمسة وعشرين ألف قرش من الديون المستحقة في ذلك الوقت من إيرادات فزان، ومبلغاً مماثلاً من إيرادات برقة، وهي التي بقيت في حوزته بعد دفع ديون الدائنين الفرنسيين كما تعهد الباشا أيضاً بأن يدفع مبلغ ثمانية وثلاثين ألف قرشاً نقداً في مدى شهرين، ولذلك فرض على ملاك المنازل أن يدفعوا له ستة آلاف قرشاً وأرسل أمراً إلى قواد أقاليم الحدود بأن يحصلوا ضريبة استثنائية قدرها قرشان عن كل فرد بالغ، وأصر (وارنجتون) على طلب الدفع فوراً، وبعد مفاوضات لم تثمر عن شيء، أقلعت السفينة دون الحصول على المبالغ المستحقة[1].

ونظراً لعدم إمكانية الباشا دفع هذه الديون لأن ما تحصل عليه من الضرائب أنفقها بمجرد تسلمه لها. لذلك فإنه لم يتمكن من الوفاء بتعهداته السابقة، مما جعل إنكلترا أخيراً تقوم بتجهيز حملة بحرية إلى طرابلس، وإجبار الباشا على دفع ديون رعاياها وتكونت الحملة من ثلاثة سفن تحت قيادة «دانداس DUNDAD» وما أن أخذت هذه السفن مواقعها أمام المدينة حتى نزل قائدها إلى البر وذهب إلى الباشا وبرفقته (وارنجتون) حيث سلماه إنذاراً يطلبان فيه دفع جميع ديون الرعايا الإنكليز البالغ قدرها مائتي ألف قرشاً (200,000) خلال ثمان وأربعين ساعة[2].

فاندهش الباشا من هذا الموقف وأخذ يتساءل ألم تعلم إنكلترا الضائقة

---

(1) خطاب القنصل الفرنسي شوبيل إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 20 أبريل سنة 1832م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 235.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 236.

المالية التي تمر بها البلاد، خاصة وأنه قد بعث لها مندوبه نيابة عنه لشرح الأوضاع المتردية للاقتصاد الليبي. وتذهب بعض المراجع إلى أن حكومة إنكلترا كانت تعتقد بأن لدى الباشا أموالاً كثيرة، وذلك استناداً إلى تقارير (وارنجتون) الخاطئة فلقد غرر باللورد هنري بالمارستون «HENRY PALMERS» وزير خارجية إنكلترا آنذاك وبناء على تعليماته قام الأميرال «هوتام HOTAM» قائد القوات البحرية البريطانية في البحر المتوسط بإرسال هذه الحملة[1]، وعليه فإن الباشا قد طلب من (دانداس) إعطاء مهلة أكبر من ذلك لكي يتمكن من تسديد ما عليه من ديون، إلا أن طلبه قد رفض وأصر (دانداس) أن تدفع جميع الديون حسب التعليمات الصادرة إليه من حكومته، فعرض الباشا مرة ثانية على (دانداس) أن يسلمه كل ما تبقى لديه من ثروة في قصره على أن يمنحه مدة من الزمن لتسديد الباقي، غير أن هذه المحاولة أيضاً قد باءت بالفشل[2].

وعلى الرغم من أن (دانداس) أصر على موقفه إلا أن أصحاب الديون من الرعايا الإنكليز والمالطيين، أبدو استعدادهم لقبول طلب الباشا المعقول لأنهم يدركون أنه ليس في إمكانه دفع كل ما عليه جملة واحدة لعجز خزانة الدولة خلال هذه الفترة، وحرروا طلباً بهذا المعنى إلى قنصلهم ورجوه أ يقبل ولكن دون جدوى[2].

ويبدو من ذلك أن إنكلترا تريد أن تضغط على الباشا بكل ما لديها من حيلة لكي تطيح بحكمه وبذلك يمكنها بسط نفوذها في البلاد، وبالتالي يمكنها قطع خط الرجعة على فرنسا التي تبحث من جانبها عن تعزيز موقفها في البلاد، ولكن ما أن انتهت الثماني والأربعين ساعة: حتى أمر (دانداس) قنصل بلاده بإنزال العلم من فوق القنصلية ونقل رعايا بلاده إلى سفنه احتجاجاً على عدم دفع

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 616.

(2) نفس المرجع جـ 2 ص 616.

هذه الديون[1].

ومن خلال ذلك يتضح أن هذه الحملة لم تقدم على ضرب المدينة كما كان متوقعاً، وإنما كل ما وصلت إليه هو إنزال علم إنكلترا وترحيل رعاياها من طرابلس، وهذا ما يؤكد بأن إنكلترا قد أدركت الضائقة المالية التي تمر بها البلاد، وعجز الباشا عن دفع الديون بالفعل.

وفي الوقت الذي كانت إنكلترا تطالب الباشا بدفع ديون رعاياها، طالبت فرنسا هي أيضاً عن طريق قنصلها (شوبيل) في طرابلس بتسديد ديون رعاياها، حيث أرسلت احتجاجاً إلى الباشا تستنكر وعده بتسديد بعض الديون للآخرين «الرعايا الإنكليز» في الوقت الذي لم يف فيه بوعوده لتسديد ما عليه من ديون للرعايا الفرنسيين ومقدارها مائة وأربعين ألف فرنك (140,000)[2].

وتذهب بعض المراجع إلى أن هناك نية واضحة من قبل إنكلترا وفرنسا للقضاء على هذا الأمير العجوز، الذي صنع انهياره التام بيده ولم يجد سبيلاً للخروج من هذا المأزق، وأنهكه الكبر مادياً ومعنوياً وأثقلت عليه أعباء السن والقلق والخوف فلعب يوسف باشا ورقته الأخيرة ولكنها كانت خاسرة[3].

وقد حاول الباشا الحصول من فرنسا على فترة أخرى لدفع تلك الديون حتى يفرغ من دفع قسط الديون الإنكليزية، إلا أن القنصل الفرنسي (شوبيل) أصر على طلب بلاده[3].

ويبدو من ذلك أن الباشا كان يخشى العاقبة من قبل إنكلترا خاصة بعد الرسالة التي بعثها (وارنجتون) إلى الباشا عقب مغادرته البلاد والتي قال فيها: «إنك سيد طرابلس ومن حقك التصرف في ثروات الطرابلسيين الذين يجب أن

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 236.

(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 616.

(3) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 325.

يعملون على إنقاذك من هذا الوضع المؤسف الذي وضعتم فيه أمام قوة قادرة يمكنها أن تصنع ضد طرابلس ما صنعته فرنسا ضد الجزائر»[1].

وبذلك أصبح الباشا في وضع صعب للغاية فهو غير قادر على إرضاء إنكلترا ودفع ما عليه من ديون لرعاياها ومن ثم فإنه يخشى أن يعود الأسطول الإنكليزي لضرب المدينة بعد هذا التهديد الذي وجهه القنصل الإنكليزي (وارنجتون)، وفي هذه الحالة لا يمكنه الدفاع عن البلاد وسط هذه الأوضاع المتدهورة، لأنه يعلم جيداً بأن قوة الأزمة المالية التي يعيشها قد دفعته إلى صهر مدافعه النحاسية لتحويلها إلى نقود كما دفعته إلى بيع قطع من أسطوله الذي كان عماد قوته وأساس هيبته في نظر الأعداء[2]، وبناء على ذلك فإنه أدرك عدم قدرته للدفاع عن البلاد وتحدي إنكلترا وفرنسا. وفي الوقت نفسه فإن إنكلترا تدفعه إلى فرض مزيد من الضرائب مما يضاعف من غضب الرعية وثورتها ضده.

وأمام هذه الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، استدعى الباشا أعضاء حكومته للتشاور في هذا الأمر، وكيفية تسديد تلك الديون التي تطالب بها كل من فرنسا وإنكلترا، وحضر هذا الاجتماع بعض الأعيان والوجهاء والعلماء واستمر هذا المجلس في النقاش مدة طويلة شرح الباشا لهم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، وأوضح لهم كل الحقائق التي تتعلق بتلك الديون وكيفية الخروج منها وعقب الانتهاء من هذا الاجتماع قرروا فرض ضريبة استثنائية على الشعب لجمع قيمة تلك الديون وقسمت تلك الضريبة بما يلي: عشرة آلاف فرنك على سكنة الثغر من المسلمين، ومثلها على اليهود ووزع الباقي على أهل المنشية والساحل ومن بجوارهم من النواحي القريبة وكانوا يومئذ في حالة من

---

(1) خطاب القنصل الإنجليزي (وارنجتون) إلى (يوسف باشا) بدون تاريخ نقلاً عن كتاب كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 325.

(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 263 ـ ص 264.

الفاقة ومن جور العمال والضرائب المتنوعة وسوء السيرة، ونقصان الفلاحة وفلوس النحاس، وقلة سكة الفضة، حتى آل الأمر لفاقتهم[1].

وبما أن صدر هذا القرار حتى بادر اليهود بتسديد تلك الضريبة خوفاً من الفتك بهم وشدة الباشا نحوهم أما أهل الساحل والمنشية فإنهم كانوا طوال العهد القرمانلي: لا يقومون بدفع الضرائب نظير تقديمهم الجند حينما يطلب منهم ذلك من أجل هذا احتجوا على هذا القرار ورفضوا دفع ما فرض عليهم، ولكن عندما شعروا بأنهم سوف يدفعونها بالقوة ثار أهالي طرابلس على الباشا وامتدت هذه الثورة إلى بعد المدن والقرى الأخرى، لأنهم شعروا أنهم استغلوا في الماضي إلى أقصى حد ممكن، حتى نفذت أموالهم، ولم يبق منها شيء[2].

وبذلك طالبوا بخلع الباشا عن الحكم في الثامن والعشرين من يوليو سنة 1832م واتصلوا بحفيده (محمد بن محمد بك بن يوسف باشا) ونادوا به حاكماً على البلاد فوافقهم على هذا الأمر[3]، وعندما علم الباشا بذلك حاول أن يتدارك الأمر ـ ولكن بعد أن سبق السيف العدل ـ كما يقولون ـ حيث سارع بإلغاء هذه الضريبة الجديدة. كما حاول إلغاء الضرائب التي فرضت على الأسواق، ومع هذا فإن الثوار استمروا في ثورتهم وضربوا حصاراً حول المدينة. وفي يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة 1248هـ كتب (يوسف باشا) إعلانات بإبطال العمل بتلك القرارات، فأولها الثائرون على غير ما وضعت له واستمروا على ثورتهم[4].

ولعل هذا مما يضاعف من اعتقادنا بأن إنكلترا كانت تهدف من الضغط

---

(1) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 351 ـ ص 352.

(2) كوستانزيو برينا: مرجع سبق ذكره ص 325.

(3) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 352.

(4) نفس المرجع جـ 2 ص 352.

على الباشا إلى مزيد من تردي الأحوال في البلاد مما يعجل بسقوط (يوسف باشا) بدليل أن (وارنجتون) قد استغل الثورة التي حدثت، وأقدم على تأييدها وتشجيعها ضد الباشا بكل ما استطاع وبدون خفية على أحد، كما أن إعلان الباشا جاء متأخراً لإبطال هذه الضريبة. إذ أن الثوار الذين شجعهم (وارنجتون) رفضوا الاعتراف بسلطة (يوسف باشا) ولعل أكبر الأدلة على تدخل إنكلترا في هذه المسألة ومناصرتها للثوار: هو اتخاذ قنصلها (وارنجتون) مقر إقامته بين الثوار في المنشية للإشراف على هذه الأعمال[1].

وعلى كل حال: فما أن ضرب الثوار حصارهم حول المدينة، حتى حالوا دون قدوم أي سفينة من الساحل لشراء المؤن، أما من جانب الباشا فإنه قد اتخذ جميع الإجراءات اللازمة للدفاع عن المدينة حتى لا تحدث حرب أهلية ـ وهذا ما حدث ـ تكون نهاية لحكمة المنهار، وخشية من اندلاع الحرب بين لحظة وأخرى فقد رحلت كل العائلات الأجنبية من البلاد عن طريق البحر أما لجزيرة (مالطا) أو مدينة (صفاقس) أو مرفأ (ليفورن) انتظاراً لما تستقر عليه الأمور في البلاد[2].

وفي محاولة للسيطرة على الموقف، وكبح جماح الثوار فقد أعد الباشا حملة عسكرية تكونت من ألف جندي تحت قيادة (حسن بك البلغري) إلا أن هذه الحملة أيضاً لم تتمكن من حسم الموقف بل أنها قد منيت بعدة هزائم وتمكن الثوار من الصمود، وأجبروا الحملة على الإنسحاب داخل المدينة وتمكنوا من الاستيلاء على موقع (الشعاب) و (العوينة) هما من المواقع المسيطرة على المدينة[3].

وعندما تفاقمت هذه الأزمة وأدرك الباشا عدم سيطرته على هذه الأوضاع المتدهورة في البلاد: طلب المساعدة من باي تونس لردع هؤلاء الثوار، إلا أن باي

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 284.
(2) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 618.
(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 238.

تونس لم يستجب لطلبه عقب مناقشته مع أعضاء حكومته الذين لم يوافقوا على ذلك[1].

وعقب فشل الباشا في الحصول على المساعدة من تونس وإزاء توسع تلك الثورة في البلاد، وعدم استطاعته السيطرة على زمام الأمور، عقد اجتماعاً في القلعة مع أعضاء حكومته حضره أعيان البلاد وعلماؤها شرح لهم الأوضاع التي تمر بها البلاد وبين لهم سبب فرض الضريبة الاستثنائية، والعدول عنها نهائياً، وطلبهم بالوقوف معه للخروج من هذه المحنة وبعد مناقشات طويلة: ألقوا عليه مسؤولية وقوع هذه الاضطرابات في البلاد وطلبوا منه التخلي عن الحكم في البلاد وتعيين ابنه علي خلفاً له[2]، وأمام هذه الأوضاع الصعبة لم يكن أمام الباشا إلا الخضوع للأمر الواقع وإسناد الأمر إلى أبنائه. ففي الثاني عشر من أغسطس سنة 1832م جمع الباشا جميع وزرائه وجميع أولاده والأعيان وعلماء البلاد، وقرروا أمامهم أنه أصبح متعباً ويرغب في قضاء بقية أيامه في راحة وهدوء، من أجل ذلك فإنه قرر التنازل عن الحكم لابنه (علي بك) وتعيين ابنه الآخر (سيدي إبراهيم) ولياً للعهد[3]. وفي الوقت نفسه أرسل خطاباً إلى السلطان العثماني أوضح فيه سبب تنازله عن الحكم وطالبه بإصدار فرمان بتعيين ابنه حاكماً للبلاد[4].

وعلى ما يبدو فإن الباشا قد تنازل عن الولاية اعتقاداً منه بأن هذا الإجراء كفيل بعودة الهدوء والطمأنينة إلى البلاد، على اعتبار أنه قد ضحى بمنصبه من أجل شعبه، وهو أمر قد يلقى ترحيباً وإجماعاً من الشعب، إلا أن تصور الباشا لم يكن إلا مجرد خواطر، لأن الأسباب الحقيقية لهذا الصراع ظلت موجودة. وما أن تولى (على القرمانلي) الحكم خلفاً لوالده حتى أصدر منشوراً «15 ربيع

(1) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 353.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 238.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 239.

(4) انظر رسالة يوسف باشا القرمانلي إلى السلطان العثماني بتاريخ 15ربيع الأول سنة1248هـ الموافق 12 أغسطس سنة 1832م في كتاب عمر علي بن إسماعيل مرجع سبق ذكره ص391 ـ ص393.

الأول سنة 1248هـ الموافق 12 أغسطس سنة 1832م». إلى جميع أفراد الشعب: أوضح لهم فيه سياسته المقبلة التي سيسلكها في المستقبل، حيث أعلن لهم العفو عن كل أفراد الشعب حتى الذين كانوا السبب في الثورة ضد والده كما وعدهم بأنه سوف يعمل من أجل إحلال السلام العام في البلاد، وإقرار الأمن والعدل وإرجاع الحق إلى صاحبه حتى ولو كان كافراً، والقصاص للمظالم ولو ارتكبها أحد إفراد الأسرة القرمانلية.

كما أوضح لهم بأنه سوف يسلك حكماً مطابقاً للشريعة الإسلامية كما أعطاهم حرية النقاش إذا كانت لهم أية مطالب يرغبون في بحثها أو مناقشتها، ثم أوضح لهم أنهم جميعاً متساوون، وليس هناك شخص أفضل من الآخر وأخيراً أقسم لهم بأنه لا يحمل حقداً أو كراهية ضد أحد حتى الذين يناصبونه العداء، كما طالب كل أفراد الشعب بالالتفاف حوله للتشاور في أمر البلاد، وما يعود عليها بالخير كما طلب منهم أنه إذا كان لهم اعتراض على هذه التولية فيمكن الاجتماع في أحد مساجد المدينة والبحث عمن يرغبون توليته لصالح البلاد وللصالح العام، وفي أخر المنشور أعلمهم بأنه قد منح لقب بك لأخيه (سيدي إبراهيم) وختم منشوره بالصلاة على النبي محمد ﷺ[1].

وعقب إصدار هذا المنشور، وإعلام قناصل الدول الأجنبية بتلوية الحكم واعترافه بجميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدوها مع والده حاول بكل ما في وسعه تهدئة الأوضاع في البلاد، إلا أن الثوار لم يعطوا لهذا الأمر أي أهمية لأنهم يدركون أن كل ما يقوم به الباشا ما هو إلا عمل ضروري لتثبيت دعائم حكمه في البلاد مما دفعهم إلى التمادي في ثورتهم[2].

---

(1) منشور علي باشا القرمانلي إلى أفراد الشعب بتاريخ 15 ربيع الأول سنة 1248هـ الموافق 12 اغسطس سنة 1832م نقلاً عن شارل فيرو مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 620 ـ ص 621.

(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 273.

وعلى كل حال فما إن سرى نبأ الثورة في المنشية وتنازل الباشا عن الحكم لابنه (علي) حتى عمت الفوضى والاضرابات في مدينة طرابلس الغرب بأكملها، ووقعت في بنغازي اضطرابات جسيمة إلى درجة أن حاكم برقه رأى أنه من الأفضل له التخلي عن وظيفته، والعودة إلى طرابلس، كما عاد إليها أيضاً «السير جيليه CILLET» نائب القنصل الفرنسي في بنغازي، كذلك فإن الوزير الحاج (محمد شلبـي بيت المال) الذي كان الباشا قد أوفده إلى بنغازي لجمع بعـض الأموال قد غادرها هو الآخر منسحبا إلى جيزرة مالطا لمراقبة الأحداث عن بعد[1].

ونتيجة لهذه الأحداث فإن الشعب انقسم إلى قسمين أحدهما يناصر (علي باشا القرمانلي) والقسم الآخر يناصر الثوار بقيادة (محمد بك القرمانلي)[2] الذي أعلنت ثورته ضد الباشا في طرابلس عقب فرض الضرائب الاستثنائية بعد ثورة (عبد الجليل سيف النصر) الذي أعلنها خارج طرابلس وبذلك تأزمت الحالة السياسية في البلاد لدرجة أن الاتصال بين طرابلس وخاجرها أصبح صعباً للغاية نتيجة غارات الثوار على المدينة، وغلق أبواب المدينة ليلاً ونهاراً[3]، وبذلك أخذ كلا الفريقين يضم أكبر عدد من زعماء القبائل لمناصرته، حيث استطاع (علي باشا القرمانلي) كسب (غومة المحمودي)[4] زعيم قبيلة المحاميد كما

---

(1) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 622.

(2) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي شوبيل إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 12 سبتمبر 1832م مجلد 37.

(3) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 275.

(4) هو ابن الشيخ خليفة بن نوير زعيم قبيلة المحاميد ولد سنة 1210هـ الموافق 1795 وبعد وفاة والده أصبح أخاه الأكبر الشيخ أبو القاسم زعيماً للقبيلة التي تقطن الجبل الغربـي في طرابلس وبعد وفاة أبـي القاسم خلفه غومه في زعامتها، والمعروف أن مشائخ المحاميد قد أيدو القرمانليين في معظم الأحيان، وبعد زوال حكم الأسرة القرمانلية ثار غومة تكراراً ضد الحكم العثماني فقبضوا عليه ثم سجنوه ثم أطلقوا سراحه ثم عادوا القبض عليه مرة ثانية ونفوه إلى الأستانة، وبقى هناك حوالي عشرة سنوات =

طلب من الحاج (محمد شلبي بيت المال) السعي للحصول على تأييد من شيوخ القبائل ببرقة كما انضمت إليه قبائل (الورشفانة)[1] وحصل على تأييد بعض أهالى (الساحل والمنشية)[2] في الوقت نفسه، فإن (محمد بك) زعيم الثوار اتصل بالحاح (محمد بيت المال) وطلب منه الانضمام إليه وذكره بأن أخويه الحاج (على بيت المال) (ومحمد بيت المال) قد انضموا إليه[3].

وعلى الرغم من المحاولات التي بذلها (علي القرمانلي) لكسب تأييد الحاج (محمد شلبـي بيت المال)، فإن هذا الأخير انضم للثوار وترك برقة، وذهب إلى مالطا حيث أخذ يتعاون مع الأنكليز وظل على صلة وثيقة بالقنصل الإنكليزي (وارنجتون) الذي يساند الثوار فأخذ يشتري الأسلحة ويرسلها إلى الثوار بعد أن أخذ يقترض الأموال من المالطيين لسداد ثمن تلك الأسلحة والقنابل، التي كان لها دور كبير في مساندة الثوار في محاربتهم لعلي باشا

= حتى تمكن من الهروب سنة 1854م واتجه إلى تونس ثم إلى نالوت بليبيا فالتف حوله الليبيون وأعلن ثورته من جديد ضد الأتراك إلا أنهم تمكنوا من القبض عليه وقتلوه سنة 1858م. راجع ذلك في كتاب شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 625 هامش رقم 1.

(1) الورشفانه قبيلة عربية تنحدر عن الذبانيين إحدى بطون بني سليم، وأنهم ينتسبون إلى الجواري وينقسمون إلى عدة أفخاد أشهرها القناقرة، وأولاد عوين وكلمة ورشفانة كلمة بربرية الأصل كانت تطلق على قبيلة من البربر كانت تسكن المنطقة فلما جاء العرب استقرت جماعات من بني سليم في منطقة تلك القبيلة البربرية وهم من ثم أطلقت عليهم التسمية البربرية.

راجع ذلك في كتاب الطاهر أحمد الزاوي: معجم البلدان الليبية ص 353.

(2) رسالة علي باشا القرمانلي إلى الحاج محمد شلبـي بيت المال بتاريخ 27 من ربيع الأول سنة 1248هـ الموافق 1832م نقلاً عن كتاب رودلفو ميكاكي مرجع سبق ذكره ص 71 جمع كمال الدين الخربوطلي.

(3) رسالة محمد القرمانلي إلى الحاج محمد شلبـي بيت المال بتاريخ 19 من ذي الحجة سنة 1248هـ نقلاً عن الملحق الوثائقي لكتاب رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 76 جمع كمال الدين الخربوطلي.

القرمانلي[1].

وهكذا تطورت الأمور في البلاد بعد انقسام الشعب إلى قسمين قسم يؤيد علي باشا وقسم يناصر الثوار. وقد حاول علي باشا تدارك الموقف والضغط على الثوار ومن يناصرهم، حيث أنه أصدر قراراً بمصادرة أملاك كل ثائر توجد داخل المدينة وبيعها، وعندما علم (محمد بك) زعيم الثوار بذلك أصدر قراراً من جانبه مماثلاً لقرار (علي باشا القرمانلي)[2].

ولا شك أن انضمام الحاج (محمد شلبي بيت المال) إلى الثوار يعتبر كسباً كبيراً لهم لما لهذا الرجل من مكانة مرموقة في المناطق الشرقية علاوة على سعيه للحصول على الأسلحة من الخارج، في حين أن (على باشا القرمانلي) فقد هذه الشخصية الهامة التي طالما استفاد منها والده طوال فترة حكمه للبلاد وإن كان قد عوض هذه بشخصيـة أخرى وهو غومة المحمودي، الذي استطاع عن طريقه تحقيق بعض الانتصارات على الثوار في منطقة الزاوية[3] في أوائل

---

(1) راجع الوثيقة التي يعترف فيها الحاج محمد شلبي بيت المال بالدين الذي عليه من أحد المالطيين سنة 1833م. في كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 498.

(2) انظر نص الحكم الشرعي ببطلان ما باعه علي باشا ومحمد بك من أملاك أثناء حروبهما داخل وخارج المدينة بتاريخ 5 ربيع الأول سنة 1251هـ في كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 490 ـ ص 491. ويوجد أصل هذا الحكم بسجل المحكمة الشرعية بطرابلس لسنة 1251هـ الموافق 1835م رقم 66 بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب، ليبيا.

(3) تقع غربي مدينة طرابلس على بعد 46ك واستمدت تسميتها من تسمية «زاوية أولاد سهيل» وقد ذكرها التيجاني في رحلته حيث قال: ثم اجتزنا على زاوية تعرف بزاوية أولاد سهيل «فنزلنا هناك وهي رابضة حصينه يحف بها شجر كثير من التين والرمان والخوخ وغير ذلك ولها أرض متسعة تعرف بالسابرية.

وأولاد سهيل قوم من العمور، والعمور فخذ من الوشاحين ينتسبون إلى عمرو وشاح أخي جارية بني وشاح أخي المحاميد.. وسهيل صاحب هذه الزاوية رجل كان يعرف بأبي عيسى يذكر عنه صلاح، واعتناء بإضافة من كان يرد عليه وتوفي في عام 673هـ وخلفه في إقامة رسم هذه الزاوية أبناؤه راجع ذلك في كتاب شارل فيرو مرجع سبق ذكره=

سنة 1833م. ولقد كان لهذا الانتصار الذي حققه (علي باشا) على الثوار تأثير كبير في تقوية الروح المعنوية للباشا وأنصاره وازدادت هذه الروح قوة حيثما استطاع غومة إقناع (عبد الجليل سيف النصر) بالانضمام إلى (على باشا) نظير تعهد الأخير بتعيينه بيكاً على فزان وعدم مطالبته بضرائب أكثر مما كان يدفعها حكام فزان قبل عهد والده، وان تتمتع جميع القبائل بما كان لها من إعفاءات وامتيازات وان يغفر لها ما حدث منها نحو والده[1].

ويعتبر هذا الموقف من عبد الجليل موقفاً انتهازياً، ينم عن قدر كبير من الأنانية وحب الذات، وهل الدماء التي أريقت طوال فترة الصراع بين (عبد الجليل) والباشا كانت بغرض تحقيق أهداف خاصة فقط؟.

وبمجرد أن تحققت تلك الأغراض، ألقى (عبد الجليل) سلاحه وانضم إلى الجبهة المناهضة للثوار.

كما انضم إلى الباشا زعيم ترهونه (الحاج أحمد المريض) وبذلك أصبح موقف الباشا أفضل بكثير نتيجة لتلك الانتصارات التي حققها خاصة عندما اعترفت الدولة العثمانية به والياً على البلاد وأرسلت إليه فرمان التولية في أواخر ربيع الأول سنة 1250هـ الموافق سبتمبر سنة 1834م[2]، وكان الباشا يحصر الثوار في منطقة واحدة ويخضع البلاد تحت سلطته غير أن مجريات الأحداث بدأت تتغير وتعددت أطراف الصراع فبعد أن كانت الاضطرابات تمثل مشكلة داخلية فقط امتدت لتشمل أطرافاً أخرى كانت تسعى جاهدة لمزيد من الاضطرابات.

= جـ 2 ص 383 حاشية رقم 2، ورحلة التيجاني في تحقيق حسن حسني عبد الوهاب ط تونس 1975م وليبيا في كتاب الجغرافيا والرحلات واختيار وتنصيف محمد يوسف نجم وآخرون نشر دار ليبيا بنغازي.

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 282.

(2) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 282 ـ ص 283.

* موقف الدول الأجنبية من الحرب الأهلية القائمة في البلاد:

لقد تباين موقف الدول الأجنبية بين مناهض للثوار ومؤيد للباشا. وتعتبر إنكلترا في مقدمة القوى التي أيدت حركة الثوار، وكان هذا واضحاً منذ ولاية (يوسف القرمانلي) وما أن تخلى (يوسف باشا) عن الحكم وتولية ابنه (علي) واستمرار الثورة ضده بقيادة (محمد بيك القرمانلي) الذي لقى تأييداً كبيراً من القنصل الإنكليزي (وارنجتون) الذي نقل مقر إقامته بين الثوار، وتذهب بعض المراجع[1] إلى ن إقامة (وارنجتون) بين الثوار، قد أدت إلى سرعة ارتباطه بعلاقات المودة مع المطالب بالعرش (محمد بيك القرمانلي) وجعله يأمل في اعتراف بريطانيا العظمى به، وفي الوقت نفسه لم يكن يتردد في إعطاء التوجيهات والنصائح إلى مشايخ المنطقة الذين كانت لهم سلطة كبيرة على الأهالي تزيد على سلطة (محمد القرمانلي) الذي كان شاباً عديم الخبرة، ولذلك استمر الرجال المسلحون الذين كان يبلغ عددهم نحو أربعة آلاف رجلاً في المنشية وثمانية آلاف في الساحل في حصار المدينة[2] براً.

ولقد توثقت العلاقات بين (محمد القرمانلي) والقنصل الإنكليزي (وارنجتون) لدرجة أن الأخير قد سمح لزعيم الثوار بالصعود فوق منزله ليتخذ منه مكاناً لمراقبة الأحداث[3].

ومن بين المؤيدين للثوار القنصل الأميركي، الذي استطاع القنصل الإنكليزي أن يقنعه بمؤازرة الثوار ضد الباشا، دون أمر من حكومته ولم يتورع القنصل الأميركي من أن يقوم بتسليم منشور أعده الثوار إلى (علي القرمانلي) ونفس المنشور قد سلم إلى قناصل الدول الأجنبية أيضاً عن طريق نفس

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 241.
(2) نفس المرجع ص 241.
(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 622.

القنصل[1].

وبمجرد أن تسلم الباشا هذا المنشور، حتى انتابته ثورة شديدة لدرجة أنه ألقى بالمنشور في وجه القنصل الأميركي «ماكولا MACAULA» الذي غضب من تلك الإهانة وقام بإنزال علم بلاده من فوق القنصلية مما يؤكد قطع العلاقات بين البلدين، واتخذ مسكناً له في المنشية بين الثوار إلى أن قدم قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط «بايترصون BATTERSON» إلى طرابلس يوم 23 نوفمبر سنة 1832م وبرفقته السفينة (بروند يفين) والباخرة (جون ادمز) بناء على طلب من قنصل بلاده وعندما عرف (بايترصون) بالحقيقة استنكر هذا الموقف من جانب قنصل بلاده ولامه على ذلك بل طلب منه أن يقدم اعتذاره للباشا، وأمره برفع العلم فوق القنصلية، وسلم مهامها إلى قنصل سردينيا لرعاية مصالح بلاده، ثم أبحر إلى مالطا وبرفقته قنصل بلاده انتظاراً لتعليمات حكومته[2].

ولما كان (على باشا القرمانلي) يدرك بأن مؤازرة إنجلترا للثوار تثمل سنداً حقيقياً لهم، لذا فقد حاول أن يستطلع رأي الحكومة البريطانية عن طريق قنصلها في مالطا في محاولة لإظهار الأمر وكأنه خلاف شخصي بين الباشا و (وارنجتون) إلا أن القنصل الإنكليزي في مالطا اعتذر عن تلك المهمة مؤكداً لمندوب الباشا (محمد الدغيس) بأن شؤون القنصليات الإنكليزية في إيالات المغرب لا تدخل في اختصاصه وليس في وسعه أن يتدخل في الأمر غير أنه قطع على نفسه وعدا بأن يبعث بالأمر إلى الخارجية البريطانية[3]، ومع هذا فإن إنجلترا لم ترد على هذا الطلب وان قنصلها أخذ يكثف من جهوده لمؤازرة الثوار ضد الباشا بكل وسيلة ممكنة، مما يدل على أن إنكلترا كانت تقف على

---

(1) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: خطاب القنصل الفرنسي (شوبيل) بتاريخ 12 سبتمبر سنة 1832م مجلد 37.

(2) خطاب القنصل الفرنسي (شوبيل) إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاري 27 نوفمبر سنة 1832 مجلد 37.

(3) شارل فيرو: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 623.

حقيقة الموقف، وانها تعمل جاهدة على إسقاط حكم (على باشا القرمانلي) الذي أخذت فرنسا تسانده علانية ضد الثوار بل طلب قنصلها من وزير الخارجية مزيداً من التدخل العسكري لصالح الباشا، إلا أن الأخير لم يجبه على طلبه اعتقاداً منه بأن هذا الإجراء يؤدي إلى تورط فرنسا ويجعلها في مواجهة علنية مع إنكلترا[1].

إلا أن فرنسا لم تنفض يدها عن الصراع، وإنما بعثت الخارجية الفرنسية إلى قنصلها في طرابلس لكي يبذل كل ما في وسعه لإنهاء هذا النزاع، ولعل هذا الدور يؤدي إلى كسب ود الطرفين وهو ما تحرص عليه فرنسا.

وقد حاول القنصل الفرنسي (شوبيل) أن يتوسط بين الطرفين حيث اتصل بكل من الباشا ومعارضيه للوصول إلى تسوية مرضية بينهما ولكن دون جدوى حيث أن القنصل الإنكليزي (وارنجتون) عارض ذلك واتصل بزعماء الثورة، ودعاهم للاجتماع في بيته لكي يأخذ منهم تعهداً برفض هذه الوساطة وبالفعل فإنهم لم يوافقوا على ذلك واستمروا في ثورتهم ضد الباشا[2].

وعقب فشل القنصل الفرنسي في هذه الوساطة فإنه اتصل بحكومته وأبلغها بما حدث، عندئذ اتصلت فرنسا بالحكومة الإنكليزية وطلبت منها الدخول معها في مفاوضات لأجل حل هذه الأزمة إلا أن الحكومة الفرنسية لم تتلق رداً مقنعاً من الحكومة البريطانية[3] مما شجع الثوار على شن الهجمات المتوالية على المدينة وتضييق الحصار على الميناء، وإزاء هذه الأوضاع السيئة التي تمر بها البلاد أثر تدخل الدول الأجنبية في هذه الحروب القائمة بين الثوار والباشا فإن البلاد لم تستفد من ذلك شيئاً، اللهم إلا الدول الأجنبية التي أخذت تدعم نفوذها بكل وسيلة لمناصرة أحد الفريقين ضد الآخر في الوقت الذي لم تتدخل

---

(1) نفس المرجع جـ 2 ص 624.

(2) نفس المرجع جـ 2 ص 627.

(3) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 245.

فيه الدولة العثمانية لإنهاء هذه الأزمة.

ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تعتبر هذه الأزمة مسألة داخلية يمكن إنهاءوها من قبل المسؤولين عنها. ومع هذا فإنها أخذت تراقب الأحداث عن بعد، خاصة وان سفيري فرنسا وإنكلترا أكدا للسلطان (محمد الثاني) التزام بلديهما بالحياد التام إزاء هذا الصراع الدائر في طرابلس على السلطة، ومع ذلك فإن السلطان لم يكن مطمئناً لتلك الالتزامات، خشية أن تقوم احدى تلك الدولتين بعمل عسكري ويكون مصيرها مثل الجزائر، لذا فقد أخذت الدولة العثمانية تعمل جاهدة على حسم هذا الخلاف حيث أوفد السلطان العثماني مندوبه (محمد شاكر أفندي) في 28 من أغسطس سنة 1833م للتعرف على حقيقة الأوضاع في البلاد، والتوسط بين الطرفين لإنهاء النزاع الدائر بينهما إلا أن المندوب العثماني لم يوفق في ذلك، حيث عاد إلى بلاده،د وتشير بعض المراجع إلى أن (محمد شاكر أفندي) قد اجتمع (بعلي باشا) و (محمد الدغيس) مدة طويلة ثم اجتمع بأعيان المدينة والثائرين، ودعاهم إلى الاتحاد وطاعة الأمير الشرعي (علي باشا) وعقد معهم اجتماعين دون أن يصل إلى نتيجة بسبب عنادهم وإصرارهم على عدم الاعتراف (بعلي بك)[1].

وعندما أدرك (محمد شاكر أفندي) عدم توصله إلى التوفيق بين الفريقين عاد إلى بلاده في 5 من سبتمبر سنة 1833م بعد أن صرح بأنه سوف يعود إلى طرابلس قريباً[2].

وفي الثامن عشر من أغسطس سنة 1834م عاد المندوب العثماني (محمد شاكر أفندي) حاملاً معه فرمان التولية للباشا والقيام بالمحاولة الثانية للتوسط بين الطرفين لإنهاء هذا النزاع ومع هذا فإنه لم يوفق في هذه المرة أيضاً، ولذا فقد عاد إلى استانبول حاملاً معه تقريراً شاملاً عن مهمته إلى السلطان

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 246.

(2) نفس المرجع ص 246.

العثماني[1].

في الوقت الذي أخذت فرنسا تناصر الباشا بعد أن أصبح الحاكم الشرعي في البلاد، والاعتراف به من قبل السلطان وكذلك بقية الدول الأجنبية بما فيهم إنكلترا وان كان هذا ظاهرياً فقط أما في حقيقة الأمر فإنها لا تريد بقاء (علي باشا) في الحكم نظراً لصلته الوثيقة بفرنسا، والدليل على ذلك أن (وارنجتون) عندما عرض وساطته لدى الباشا لكي يعيد هيبته من جديد عن طريق حل هذه الأزمة بينه وبين الثوار، فقد رفض طلبه هذا لأن الباشا كان يدرك نوايا هذا القنصل السيئة تجاهه، فاعتبر الأخير أن هذا الرفض إهانة له ولبلده فضاعف من تشجيعه للثوار الذي أثار دهشة الأوساط الأجنبية الذين لم يجدوا تبريراً لهذا الموقف[2].

وقد كان هذا الموقف من قبل إنكلترا مشجعاً للثوار حيث أنهم لم يتوانوا في إبداء عدائهم للباشا لدرجة أنهم لم يعترفوا به والياً على البلاد وأرسلوا خطاباً إلى السلطان العثماني بتاريخ 18 شعبان 1250هـ الموافق 1834م أوضحوا فيه سبب قيام ثورتهم ضد الوالي الذي انحرف بالبلاد إلى هاوية سحيقة، وأشاروا في رسالتهم إلى أنهم لا يعترفون بسلطة الوالي وانهم اضطروا إلى تنصيب (محمد بك القرمانلي)، ونوهوا في رسالتهم إلى أن (شاكر أفندي) مندوب السلطان قد اطلع على الأسباب الحقيقية للثورة على أمل أن يعرضها على السلطان. وفي نهاية الرسالة أكد الثوار على أنهم ماضون في عزمهم، ولن يعترفوا بولاية (على القرمانلي) خلفاً لوالده الذي أحال البلاد إلى فوضى[3].

ووفقاً لتلك الرسالة فإن الثوار قد أكدوا عزمهم على المضي في ثورتهم

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 295 ـ ص 296.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 252.

(3) رسالة الثوار إلى السلطان العثماني (محمود الثاني) بتاريخ 18 شعبان 1250هـ الموافق 1834م نقلاً عن رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره «الملحق الوثائقي» ص 82 ـ ص 83. جمع كمال الدين الخربوطلي.

شريطة أن تجد قبولاً من السلطان اعتقاداً منهم بأن مساندة السلطان لهم قضية هامة تعطي قدراً من الشرعية. ولما كان استمرار تلك الثورة يتناقض ومصالح غالبية الدول الأوروبية، فقد حاول قناصل الدول الأجنبية إقناع الثوار بأن استمرار الثورة يغضب الباب العالي، ولا بد من قبول الصلح والاعتراف (بعلي القرمانلي) والياً على البلاد، ولكن نظراً لمساندة (وارنجتون) للثوار، فإنهم لم يعطور لهذه الرغبة، أي أهمية مما كان له أكبر الأثر في توتر العلاقات مع القنصل الفرنسي، وعندما علمت الحكومة الفرنسية بتطورات الأمور اقترحت على الحكومة الإنكليزية نقل كل من (وارنجتون) و (شوبيل) لإنهاء هذه المشاكل، وفعلاً نفذت الحكومة الفرنسية من جانبها هذا الاقتراح فاصدرت تعليماتها لقنصلها في طرابلس بمغادرة البلاد والاتجاه إلى تونس وعينت مكانه «دي بوربون DE BOURBOUBON» ولكن إنكلترا لم تنفذ هذا الاقتراح وبقي قنصلها في طرابلس[1].

ولقد حاولت فرنسا الاتصال بالدولة العثماني محاولة إقناعها بأن السفير البريطاني (وارنجتون) وراء كل تلك الاضطرابات، وتقدمت الحكومة العثمانية رسمياً إلى إنكلترا برجاء نقل (وارنجتون) لكن دون جدوى[2]، مما يدل على أن إنكلترا لا تريد الالتزام بالحياد ما دامت فرنسا على صلة بالباشا في طرابلس، فأخذ قنصلها يعمل جاهداً لوضع كافة العراقيل لأي مبادرة سلمية وأخذ يعمل بكل وسيلة ممكنة لإثبات أن فرنسا هي المسؤولة عما يحدث في البلاد لإثارة العداوة بين (علي باشا) وفرنسا.

ونظراً لهذه الأوضاع السيئة التي تمر بها البلاد نتيجة هذه الحروب الطاحنة وعدم الوصول إلى حل نهائي، فإن ممثلي الدول الأجنبية في طرابلس قدموا احتجاجاً إلى كل من الباشا وزعيم الثوار (محمد بك القرمانلي) في الرابع عشر

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 291 ـ ص 292.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 156.

من مارس سنة 1835م بشأن هذه الحرب القائمة على اعتبار أن حياتهم أصبحت معرضة للخطر وان منشآتهم قد أصيبت ببعض الأضرار نتيجة مدافع الثوار التي يطلقونها من المنشية مما يدل على عدم احترام الأجانب والتعدي على حرمتهم وإعلامهم وطالبوا من الثوار ضرورة احترام القنصليات وتجنب انتهاك امتيازاتها المقدسة وإلا فإن دولهم سترسل أساطيلها لوقف هذا القتال بالقوة[1].

ويبدو من ذلك أن هؤلاء القناصل لم يحتجوا على هذه الحرب إلا بعد ما تعرضت مصالحهم للخطر أما قبل ذلك فإن هذا الأمر لا يعنيهم كثيراً، بل انقسموا إلى قسمين منهم المؤيد للثوار ومنهم المؤيد للباشا ولم يقوموا بأي مبادرة جادة للوصول إلى إنهاء ذلك النزاع القائم في البلاد.

وأمام هذه الأوضاع السيئة التي تمر بها البلاد، أثر تدخل الدول الأجنبية في البلاد واستمرار الحروب الأهلية بين الثوار والباشا خشيت الدولة العثمانية من أن تستولي إحدى الدول الأجنبية الكبرى على هذه الولاية كما حدث للجزائر سنة 1830م من قبل فرنسا.

*** الحملة العثمانية وسقوط الأسرة القرمانلية:**

وبناء على التقارير[2] التي وصلت إلى السلطان العثماني عن الأحداث الجارية في طرابلس عقب عودة مبعوثه الخاص إلى طرابلس، والذي اجتمع بالصدر الأعظم وشرح له الظروف السياسية التي تمر بها البلاد، واستحالة

---

(1) احتجاج قناصل الدول الأجنبية أثناء الحرب الأهلية في طرابلس إلى كل من الباشا ومحمد بك القرمانلي زعيم الثوار بتاريخ 14 مارس 1835 نقلاً عن الملحق الوثائقي المذيل بكتاب رودولفو ميكاني: مرجع سبق ذكره ص 80، ص 81 جمع كمال الدين الخربوطلي.

(2) راجع التقرير الذي قدمه محمد شاكر أفندي إلى السلطان العثمان حول الأوضاع الداخلية في طرابلس بتاريخ 1250هـ الموافق 1835م في كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 482 ـ ص 483.

التوفيق بين الطرفين المتنازعين، وعلى ضوء ذلك أمر السلطان العثماني الصدر الأعظم باتخاذ ما يراه مناسباً لإرجاع الأمن والسلام إلى البلاد وبناء على ذلك: اجتمع الصدر الأعظم بكبار رجال الدولة لبحث هذه الأوضاع التي تمر بها طرابلس ووضع خطة معينة لإنهاء هذه الأزمة. وبعد المباحثات التي استغرقت وقتاً طويلاً توصلوا إلى اتخاذ قرار بإنهاء حكم الأسرة القرمانلية في طرابلس وإعادة البلاد إلى السيطرة العثمانية المباشرة، وتمخض الاجتماع عن وضع خطة لتحقيق هذه الرغبة ثم قدم الصدر الأعظم تقريراً شاملاً عن النتائج التي توصل إليها مع كبار رجال الدولة وخطة الاستيلاء، وجاء في هذا التقرير ما يلي: «. . . انه بعد المباحثات التي أجريتها مع كبار رجال الدولة تبين أن علي باشا قدمت ضده عرائض كثيرة تدل على عدم رغبة الشعب في حكمه وأن زعيم الثوار (محمد بيك القرمانلي) مؤيد من قبل انكلترا وتربطه بهم صداقة متينة بالرغم من أننا تباحثنا في هذه المسألة فيما مضى إلا أنها الآن قد وصلت إلى ما وصلت إليه، ولذا فقد رأينا أن نعيد مناقشتها.

وتأكد من خلال المناقشة أن علي باشا لا يمكن أن يكون حاكماً على طرابلس كلها. واقترحت اللجنة انتخاب أمير من قبل السلطان تكون لديه القدرة لحكم الولاية، وان يرسل عدة سفن من الأسطول العثماني وعلى متن تلك السفن عدد من جنود الدولة العثمانية تحت قيادة (نجيب باشا) وان تجمع تلك السفن في مضيق البحر المتوسط، وان يكون لكل الاى ثمانية مدافع كبيرة وبعض القطع من المدافع الصغيرة التي تناسب المشاة، ومن المؤن والذخيرة والعتاد الحربي وعساكر المدفعية ما يكفي لخمسة أو ستة أشهر، وان تشحن هذه جميعاً في سفن تجارية برفقة الأسطول، وان يكون جمع هذه الذخائر سراً.

كما اقترحت اللجنة: أن يتولى الحكم في تلك الولاية (الحاج عثمان باشا) بعد نجاح تلك الحملة وتأدية مهامها على أحسن وجه ممكن، وذلك لمعرفته بأحوال البلاد العربية لتوليه الكثير من المناصب فيها ولو أن أحوال البلاد العربية الأخرى ليست مثل حالة طرابلس إلا أنهم جميعاً من جنس واحد،

وطائفة واحدة وهو يتكلم لغتهم ويعرف أمزجتهم وقد علمنا على أن يكون كل شيء سراً خوفاً من تسرب أي شيء إلى الخارج فيفسد الأجانب خطتنا.

واقترحت اللجنة كما جاء في التقرير أن يشاع بأن هذا الأسطول ذاهب لإصلاح ذات البين ومعاونة ما هو أحق بحكم الولاية[1].

كما أوصت اللجنة في ملحق تقرير الصدر الأعظم إلى السلطان العثماني أنه قبل وصول هذا الأسطول يرسل إلى الباشا ما يطمئنه وأن يكتب له رسائل وفرمانات مآلها أن الخليفة يعطف على طرابلس وسيعمل كل ما يجب لرفع هذه الفتنة، لأن (محمد بيك) والعرب الذين هم في الخارج يجب قيادتهم للطاعة وهذا يتوقف على مساعدات من الدولة العثمانية.

ولغرض رفع هذا الاختلاف والغاية سوف يرسل أسطولاً وبه العساكر لإخضاع الثوار وحملهم على الطاعة.

كم أوضحت هذه اللجنة بأن الباشا الذي يتولى قيادة هذا الأسطول يعطي له فرمان بولايته على طرابلس ليظهره للناس بعد الاستيلاء على الحكم وأن يعطى اليه أيضاً مائة ألف قرشاً للاستعانة بها على الحصول على تأييد الأهالي. كما أوصت اللجنة بالقبض على (علي باشا) ووالده (يوسف باشا) وارسالهم إلى الاستانة. أما (محمد بيك القرمانلي) فيعمل على التقرب منه ويظهر له الألفة والمحبة ويعمل على استمالته حتى يتمكن من القبض عليه وإرساله كذلك إلى دار السعادة وان مهمة الباشا المشار إليه تتركز في تطبيق هذه الخطة وتحقيقها[2].

---

(1) تقرير الصدر الأعظم إلى السلطان العثماني «حول الأوضاع الداخلية في ليبيا وخطة الاستيلاء عليها من جديد «بتاريخ سنة 1250هـ الموافق 1835م نقلاً عن كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 512 ـ ص 514. وتوجد صورة منه الآن بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب «ليبيا».

(2) ملحق تقرير الصدر الأعظم إلى السلطان العثماني بتاريخ 1250هـ الموافق 1835م نقلاً عن كتاب عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 515 ـ ص 516 وتوجد صورة منه بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب «ليبيا».

ثم عرض هذا التقرير وملحقه على السلطان العثماني. وبعد الاطلاع عليه والمامه بتلك الخطة والملاحظات وافق عليها وأمر الصدر الأعظم بالشروع في تنفيذها على وجه السرعة ثم وافق على المبلغ الذي اقترحته اللجنة حيث أعطى (لنجيب باشا) المائة ألف فرنك، وانه لايمانع في دفع مبالغ أخرى إذا اقتضت الضرورة[1].

وعلى ضوء هذا التقرير وتعليمات السلطان شرعت الدولة العثمانية في تجهيز تلك الحملة لإيفادها إلى طرابلس، وعلى الرغم من السرية التامة التي أحيطت بتجهيز هذه الحلمة إلا أن أخبارها قد تسربت إلى الخارج: حيث وصلت سفينة فرنسية وأخرى إنكليزية أخبرتا الباشا بأن الدولة العثمانية مهتمة بتجهيز أسطول حربي وإرساله إلى طرابلس لإنهاء هذه الحروب الأهلية وطالبا الفريقين بإنهاء هذه الحرب قبل أن تضيع امتيازاتهم ومع هذا لم يصغ أحد لقولهما وذهبت تلك المساعي ادراج الرياح، ودامت هذه الفتنة والحروب الأهلية نحو العامين حتى من الله على هذه الايالة بالفرج بعد الشدة واستوفت آل قرمانلي ما قدر لها من المدة[2].

وما أن انتهت الدولة العثمانية من تجهيز هذه الحملة واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة، حتى أصدرت أوامرها إلى الأسطول بالاتجاه إلى طرابلس في 30 مارس سنة 1835م المكون من اثنين وعشرين سفينة وستة آلاف جندي تحت قيادة الجنرال (مصطفى نجيب باشا).

وفي السادس والعشرين من مايو سنة 1835م تم لقاء ودي بين الباشا (ومصطفى نجيب) قائد الأسطول العثماني الـذي أعلن أنه جاء لمساندة الباشا. ولذا فقد طلب منه سكناً مناسباً لجنوده والذين يتهيأون لاتخاذ مواقعهم دفاعا

---

(1) عمر علي بن إسماعيل: مرجع سبق ذكره ص 305.

(2) أحمد النائب: مرجع سبق ذكره جـ 2 ص 355.

عن المدينة[1].

ووفقاً لتعليمات (مصطفى نجيب باشا) فقد اتخذ الجنود العثمانيون أماكنهم في العديد من المواقع الاستراتيجية بعد أن استولوا على جميع الحصون والاستحكامات الهامة.

وفي الوقت الذي سيطر فيه الجنود العثمانيون على كل المواقع الهامة من المدينة، كانت تجرى اتصالات جانبية لعقد بعض الاتفاقات التي تتعلق بسكن الجنود وغير ذلك من المسائل الأخرى واسندت هذه المهمة إلى (شاكر أفندي) الذي رافق الحملة العثمانية. . وبعد العديد من المناقشات طلب (شاكر أفندي) من الباشا الذهاب إلى السفينة العثمانية لكي يكونا بعيدين عن أي مؤثرات حتى يتمكنا من التوقيع على بعض الاتفاقات الخاصة، وما أن صعد الباشا على ظهر السفينة حتى قبض عليه وأبلغ بعزله عن ولاية طرابلس وأمر بإيعادته إلى القسطنطينية مع العائلة فوراً وكل من يرغب من مرافقته[2]، ونزل (نجيب باشا) فاتجه إلى القلعة حيث اجتمع بكبار رجال الدولة وعلمائها ووجهائها ثم تحدث معهم ودعاهم إلى الدعاء للسلطان وشكره لتفضله بالاهتمام بهم ثم قرأعليهم فرمان السلطان الذي يعلن فيه انتهاء حكم الأسرة القرمانلية وتعيين (مصطفى نجيب باشا) حاكماً على البلاد، وقد جاء في الفرمان ما يلي: «. . . بما أننا قد تأكدنا من أن الذين يحكمون منذ أمد طويل: طرابلس التي تكون جزءاً من الأمبراطورية ولا سيما (يوسف باشا) وابنه (علي باشا) اللذين كانا طاغيين لا يعاملان الناس بالعدل والحسنى فقد قررنا عزل (علي باشا) وإسناد الحكم مؤقتاً إلى الجنرال (مصطفى) نجيب باشا)[3].

وعقب قراءة هذا الفرمان أمر (نجيب باشا) بفتح الأبواب المغلقة فاندفع

---

(1) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 258 ـ ص 259.

(2) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 131.

(3) انظر نص الفرمان في نفس المجلة ص 132.

الأهالي من الساحل والمنشية حيث قدموا ولاءهم وطاعتهم للوالي الجديد ثم تدفقت أعداد كبيرة من أفراد الشعب في اليوم التالي ابتهاجاً بذلك الحديث الجديد[1] . ثم بعد ذلك أقلعت السفينة المقلة (لعلي باشا) المعزول وبرفقته وزيره (محمد الدغيس) وعدد من حاشيته أما (محمد القرمانلي) الذي لجى إلى مالطا وحاول الحاج (محمد شلبي بيت المال) الالتجاء إلى سفينة إنكليزية، ولكنه عاد بعد أيام قليلة إلى المدينة، وتمتع بعطف الحكومة الجديدة مدة من الزمن[2] . وبقى في طرابلس من عائلة القرمانلي (يوسف باشا) الذي سكن بمنزل زوجته المتوفاه، مع ابنه (إبراهيم) باي (وعمورة باي) ولم يجد (مصطفى نجيب باشا) ولا خليفته (محمد رائق باشا) أن من الضروري نفي الشيخ العاجز إلى الاستانة كما كان يريد الباب العالي وترك بجانبه ابنيه الاثيرين لديه، بغية استغلالهما في عملية نشر السلام الداخلي وخاصة مع (غومة المحمودي) ذو النفوذ الكبير والذي كان محباً ومتعلقاً بأسرة القرمانليين[3] .

أما عثمان بك فإنه قد عين في منصب بيك برقه وهو المنصب الذي كان يشغله من قبل ولكنه ترك البلاد في شهر أكتوبر التالي هو وخليل الذي كان بيكا لبنغازي وبقى (مصطفى بيك) في ترهونة لدى الحاج (أحمد المريض) حتى شهر أغسطس من السنة التالية ثم عاد إلى طرابلس حيث توفى بعد قليل بالطاعون[4] .

وهكذا حسمت الدولة العثمانية هذا النزاع الأسرى الذي دام فترة طويلة من الزمن قضى على أغلب إمكانات البلاد الاقتصادية والعسكرية وتدخل كل من فرنسا وإنكلترا في هذا النزاع حيث أخذت كلا الدولتين تساند فريقاً ضد الآخر سعيا لكسبه بهدف تحقيق مصالحها وتنفيذ مشروعاتها الاستعمارية، وفشلت

(1) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 132.

(2) رودلفو ميكاكي: مرجع سبق ذكره ص 259.

(3) مجلة المستعمرات الإيطالية: مرجع سبق ذكره ص 133.

(4) خطاب القنصل الفرنسي دي بوربولون إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 17 أغسطس و 15 سبتمبر سنة 1836م نقلاً عن رودلفو ميكاكي مرجع سبق ذكره ص 260.

الجهود الرامية لإقرار السلام والأمن في البلاد، ولولا تلك الحملة وإنهاء ذلك النزاع لكان من الممكن أن تحتل ليبيا من قبل إنكلترا أو فرنسا كما حدث للجزائر سنة 1830م ولكن رحمة الله أنقذت البلاد من الضياع، بعد حكم الأسرة القرمانلية لليبيا، الذي دام مائة وعشرين سنة «استطاعت خلال هذه الفترة إملاء شروطها على أغلب الدول الأجنبية، وأصبح أسطولها من أقوى الأساطيل في البحر المتوسط مما جعل الدول الأجنبية تعمل ألف حساب لهذا الأسطول، ولكن بانتهاء هذا الأسطول وتدخل الدول الأجنبية في البلاد، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية وقيام الحروب الأهلية، انتهى حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا وعادت البلاد إلى الحكم العثماني المباشر مرة أخرى وصدق الله العظيم إذ يقول:

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (26) ﴾[1].

---

(1) سورة آل عمران: الآية 26.

الخــاتمــة

خاتمة البحث

وفي النهاية يمكننا أن نخلص إلى القول بأن هذه الدراسة أعطتنا صورة واضحة انعكس على صفحاتها ماض قريب لليبيا، عرف بكثافة الأحداث والوقائع تجلت فيه ليبيا كمحور أساسي، ومدار لكل الأحداث بل وقلبها النابض نتج عنه ما يمكن إجمالـه في ما يلي:

إن ليبيا وغيرها من ولايات شمال أفريقيا من حيث موقعها على البحر المتوسط جعلها محط أطماع الدول الأوروبية بقصد الاستيلاء عليها، واغتصاب امتيازاتها الجغرافية.

وكان لضعف إمكانيات ليبيا وغيرها من دول هذه المنطقة وتدهور الأوضاع بها في بعض الفترات جر الطامعين فيها إلى توجيه الحملات البحرية وإرسالها تباعاً لتحقيق ما يصبون إليه ولكن ظهور درغوت باشا في المنطقة مدعوماً بالأسطول العثماني خيب كل الأطماع الأوروبية وأحبط مساعيها وانبرى الأسطول الإسلامي يجوب عرض البحر المتوسط بدون منافس مما زاد في حق الأعداء وسعيهم إلى تكثيف الجهود والمؤامرات ضده.

وقد حاولت حكومة ليبيا، توحيد الصف مع بقية دول شمال أفريقيا للتصدي للسفن الأجنبية والتقليل من نشاطهم البحري. واهتمت حكومة ليبيا قبل قيام الأسرة القرمانلية بالبحرية الليبية وتجديد قلاع المدينة لحمايتها من الاعتداءات الخارجية إلى جانب محاولتهم تفادي عداء إنكلترا وفرنسا اللتين كانتا في الفترة السابقة على العهد القرمانلي يرسلان أساطيلهما إلى ليبيا لإرهاب

السفن الليبية والتقليل من نشاطها وتكبيل الحكام بالاتفاقات والمعاهدات التي غالباً ما تكون من قبيل إملاء القوي على الضعيف ما أفسح المجال لتدخل الدول الأجنبية في سياسة البلاد إلى حد أن تدهورت الأوضاع بها التي أدت بالتالي إلى قيام الأسرة القرمانلية لتلافي الموقف.. واهتم حكام الأسرة القرمانلية بالأسطول الليبي، وأولوه عناية خاصة أعطت لهم احترام الدول الأجنبية التي سعت جاهدة إلى التقليل من هذا الاحترام وقلب الموقف لصالحها، حيث عملت ما في وسعها على عرقلة النشاط البحري الليبي وشل حركته بدعم من الكنيسة التي منعت تصدير الخشب والمواد اللازمة لبناء السفن إلا أن ذلك كله لم يضر ليبيا بشيء ولم يفت من سعيها إلى المزيد من الاهتمام بالنشاط البحري، مما دفع الدول الأجنبية إلى كسب صداقة حكام الأسرة القرمانلية، بعد أن فشلوا في كسر حدة مقاومتها.

وقد كشفت هذه الدراسة أن حكام الأسرة القرمانلية لم يعطوا أية أهمية للاتفاقيات التي كانوا يعقدونها مع الدول الأجنبية إذا ما تعارضت ومصالح بلادهم، بل كانوا يعتبرونها مجرد حبر على ورق لما كانوا يرونه فيها من إذلال ومهانة وإنقاص لمكانتهم وهذا بلا شك أدى ـ كما قد لوحظ ـ إلى مشاكل عديدة ونزاعات لا حصر لها بينهم وبين تلك الدول ، ومن ذلك الاتفاقية المعقودة بين يوسف باشا القرمانلي وسردينيا بتاريخ 29 أبريل سنة 1816م حيث أن الباشا أدرك أن هذه الاتفاقية لا تتمشى ومصالح بلاده، خاصة بعد أن أخذت سردينيا تماطل في دفع ما عليها من إتاوات، وكذلك الاتفاقية المعقودة مع نابلي بتاريخ 28 أكتوبر سنة 1882م ومع السويد بتاريخ 2 أكتوبر سنة 1802م وغيرهما.

كما كشفت هذه الدراسة أن الدول الأجنبية عملت بكل ما لديها من وسيلة، لمنع وقوع أي تحالف بين الأسطول الليبي وبين بقية أساطيل ولايات شمال أفريقيا، حيث جعلت له بنداً من بنود الاتفاقيات التي تعقدها مع حكام الأسرة القرمانلية للتقليل من خطر هذا الاتحاد على مصالحهم مثل ما نصت عليه

المادة (20) من الاتفاقية المعقودة بين محمد باشا القرمانلي وإنكلترا بتاريخ 19 من سبتمبر سنة 1751م وكذلك ما أشارت إليه المادة الرابعة عشرة من الاتفاقية المعقودة بين علي باشا القرمانلي وإسبانيا بتاريخ أغسطس سنة 1784م وغيرها من الاتفاقات.

كما اتضح أن حكام الأسرة القرمانلية كلما مرت البلاد بأزمة اقتصادية كانوا يكثرون من طلب الهدايا عن طريق إرسال المندوبين إلى الدول الأجنبية لمساعدتهم على حال تلك الأزمات.. وكانت النزاعات التي حدثت بين أفراد الأسرة القرمانلية على الحكم قد أدت إلى تدهور الأوضاع في البلاد إلى جانب ما عرفوا به من تبذير وإسراف على ملذاتهم الخاصة، وإن كانت هذه الصراعات الداخلية لا تؤثر على الاتفاقات المعقودة بين ليبيا والدول الأجنبية.

كذلك فقد أظهرت هذه الدراسة أهمية موقع ليبيا الاستراتيجي في المنطقة في أثناء الحملة الفرنسية على مصر، حيث كان لموقعها تأثيره الواضح على مصير الجيوش الفرنسية في مصر ومجابهته لأي تحرك من جانب الأسطول البريطاني، وقد استغل يوسف باشا القرمانلي أهمية هذا الموقف لتثبيت حكومه بمؤازرته لبونابرت، وقد كشفت الوثائق الفرنسية كيف أن الباشا أخذ يقدم جميع المساعدات للجيوش الفرنسية في كل من مصر وجزيرة مالطا، مما دفع بريطانيا إلى عمل المستحيل للحيلولة بينهما ووقف مساعدة الباشا لبونابرت بالسعي عن طريق الدولة العثمانية نفسها، حيث أوضحت الوثائق البريطانية أن السفير البريطاني اتصل بالسلطان العثماني بناء على طلب من نلسون قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط لمنع يوسف باشا من مؤازرته لبونابرت مما جعل السلطان العثماني يصدر أوامره للباشا بقطع جميع تعامله مع فرنسا على اعتبار أن فرنسا هي العدو الحقيقي لجميع المسلمين وإن كانت الدبلوماسية البريطانية قد كسبت الدولة العثمانية إلى جانبها إلا أن يوسف باشا لم يتخل عن مساعدته لفرنسا، وإن لم تكن علنية، حيث أنه أخذ يتظاهر بتنفيذ أوامر السلطان العثماني، وهذا ما وضحه خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير الخارجية

الفرنسي بتاريخ 9 رمضان سنة 1212هـ الموافق 1798م، مما جعل بريطانيا تدرك حقيقة هذه العلاقة بين الباشا وفرنسا، فأخذت تفكر في الانتقام من الباشا عن طريق السلطان العثماني، مما جعل الأخير يرسل مندوباً عنه إلى الباشا يطلب منه (بناء على أوامر السلطان) بإيفاد جميع الرعايا الفرنسيين، إلا أن الباشا رفض ذلك رغم المعارضة الشديدة ضده. الأمر الذي جعل الباشا يأمر بإنزال العلم الفرنسي من فوق القنصلية واحتجاز الرعايا الفرنسيين وتشديد الحراسة على مسكن القنصل الفرنسي ولكن ما أن رحل المندوب السلطاني حتى أفرج على هؤلاء الرعايا وعلى القنصل الذي باشر عمله كالعادة.

واستمر الباشا في تظاهره بالتزام أوامر السلطان إلا أنه في الحقيقة لم يقم بأي عمل ضد فرنسا، وهذا ما بينه خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 1 مايو سنة 1798م.

كما كشفت هذه الدراسة: أنه على الرغم من الحصار الإنكليزي المضروب حول مصر وجزيرة مالطا، إلا أن الباشا أكد للقنصل الفرنسي أن السفن الفرنسية لم يقع عليها أي اعتداء من قبل السفن الليبية. وأنه لم يكن هناك عائق بمنعها من مزاولة عملها لأننا لا نريد أن نخسر فرنسا مما جعل بريطانيا ترسل مبعوثاً إلى الباشا تطالبه بتحديد موقفه تجاه نابليون وتخليه عن مساعدته له لكن الباشا لم يعط أي اهتمام لهذه التحذيرات فأخذت الحكومة البريطانية تبث إشاعات بالتعاون مع الدولة العثمانية، مفادها أنه ما أن يتم طرد جيش نابليون من مصر فإنه سيتوجه بمحاذات الساحل للإستيلاء على ليبيا ـ والجزائر وتونس. . ولكن الباشا لم يعر هذه الشائعات أي اهتمام.

ومما بينته هذه الدراسة أنه بناء على طلب القنصل البريطاني «لوكاس LUCAS» من «نلسون NELSON بالتدخل عسكرياً أرسلت إلى طرابلس سفينة حربية لكن هذه السفينة لم تقم بأي عمل عدائي، نظراً لوعود الباشا بالتخلي عن مساعدته لفرنسا.

ومع هذا فإن بريطانيا لم تتخل عن موقفها، خاصة بعد أن وقعت مراسلات القنصل الفرنسي بوسييه في طرابلس مع «فوبوا VAIBOIS» حاكم جزيرة مالطا في أيدي البريطانيين، الأمر الذي جعل بريطانيا تتخذ موقفاً أكثر حزماً مع الباشا كان من نتائج هذا الموقف أن خضع الباشا للأمر الواقع خاصة بعد إعلان الجماهير الليبية عن سخطها بسبب التعاون مع فرنسا، حيث سلم القنصل الفرنسي وأربعين فرنسياً إلى نلسون وعلى الرغم من هذا التصرف من قبل الباشا، إلا أنه لم يتخل عن علاقته بفرنسا وأدرك بونابرت حقيقة موقف الباشا تجاهه.

هذا الموقف المتمثل في الخدمات الهامة التي استطاع أن يستفيد منها عندما انتخب امبراطوراً لفرنسا، خصوصاً وأن الباشا لم يغير من سياسته تجاه فرنسا واستمر في توثيق علاقاته بها وهو ما كشف عنه خطاب الباشا المؤرخ في 20 أكتوبر سنة 1800م.

كما أوضحت هذه الدراسة أنه عقب تولي نابليون السلطة في فرنسا كثف من اتصالاته بالباشا لكسبه إلى جانبه، حيث أجرى معه مفاوضات سرية لأنه يخشى شكوك الإنكليز فيحاولون حمل الباشا على عدم قبول هذا الاتفاق. فأرسل إليه مندوب سري توصل معه إلى اتفاق في الثامن عشر من يونيو سنة 1801م تأكيداً لمعاهدة سنة 1729م.

وقد تضمنت ثلاثة بنود تضمن حرية التنقل بين مصر وليبيا وهو ما كان يسعى إليه نابليون من عقد هذا الاتفاق لكن هذه الاتفاقية ظلت حبراً على ورق بعد ظهور بوادر الاتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانية عندما أصبح خروج الفرنسيين أمراً لا مفر منه كما كشف هذه الدراسة أنه بعد خروج الفرنسيين من مصر طلب وزير خارجية فرنسا عن طريق مندوبها السري لدى الباشا بوضع نص جديد لهذه المعاهدة لا تظهر فيها هذه المواد فرفض الباشا ذلك بحجة إبقاء هذه المواد دليلاً على تعلقه بفرنسا وبرهاناً على صداقته لبونابرت، حيث أن الباشا

كان يهدف من ذلك الحصول على تأييد فرنسا له في حالة ماذا وقع نزاع مع تركيا وهو ما كشفت عنه هذه الدراسة.

وأوضحت هذه الدراسة مدى التناقض بين موقف يوسف باشا المتعامل مع بونابرت لأغراضه الشخصية وموقف الشعب الليبي المناهض للحملة الفرنسية على مصر. كما برهن على ذلك تصديه للأساطيل الفرنسية وقتله للمبعوثين الفرنسيين، واشتراكهم جنباً إلى جنب مع إخوانهم المصريين في كفاحهم المقدس حتى انسحبت حملة بونابرت. وهنا لم يجد يوسف باشا بدا من التخلي عن مواقفه المناصرة للحملة العدوانية على مصر وعودة الصدام بين البلدين.

كما بينت هذه الدراسة اهتمـام بريطانيا بالبحر المتوسط عقب الحملة الفرنسية على مصر. حيث إنها أخذت تعمل على إقامة علاقات مع ولايات شمال أفريقيا وخاصة مع حكام الأسرة القرمانلية بعد أن أصبحت في حالة حرب مع فرنسا لكي تتمكن من السيطرة على البحر المتوسط ثم التوسع في أفريقيا عبر الأراضي الليبية.

كما يستنتج من ذلك أن الدول الأوروبية لم تستطع رغم مشاوراتها المكثفة التوصل إلى اتفاق في مؤتمر «فينا» سنة 1815م للحد من نشاط السفن الليبية بسبب موقف بريطانيا المعارض من ذلك ولم تستطع هذه الدول التوصل إلى اتفاق إلا في سنة 1818م في مأتمر «إكس لاشايل» حيث تم بينهم الاتفاق على العمل جميعاً على شل حركة النشاط البحري الليبيـي، وبادروا فعلاً بمنعه من تجارة الرقيق كما أن هذا الاتفاق قلل من مزاولة نشاط السفن الليبية وبذلك قطع عن البلاد مورداً من أهم مواردها وقلل من هيبتها في نفوس الأعداء الذين بلغ بهم الأمر إلى الامتناع عن دفع ما عليهما من إتاوات على ملاحتها في المياه الإقليمية للبلاد بل واستعملوا معه كافة أساليب التهديد والوعيد حتى لا يطمع ثانية في فرض الإتاوات عليهم أو التعرض لسفنهم.

كما أظهرت هذه الدراسة أن ليبيا لم تكن عرضة لمخاطر الدول الأوروبية وحدها. ولكن دخلت الولايات المتحدة الأميركية إلى حلبة الصراع في البحر المتوسط للسيطرة عليه والحد من خطر ليبيا وبقية ولايات شمال أفريقيا فطلب وزير الخارجية الأميركي من قنصل بلاده في طرابلس بأن يزوده بمعلومات عن الأسطول الليبي وعن بحارته وعدد السفن وكذلك عن الوقت الذي يكون فيه هذا الأسطول خارج الميناء وعن موقع الصيانة والخطط الهجومية للسفن وعدد المواني وعن عمق المياه حول المواني ومسار الرياح في المنطقة المحيطة بالمواني والطريقة السليمة لدخول البلاد وعن عدد الجيش ومدى كفاءتهم وعن الشهور من السنة التي يكون فيها البحر حول تلك المنطقة أهدأ من غيرها وعن سير نظام الحكم في البلاد وهو ما كشف عنه خطاب وزير الخارجية الأميركي إلى قنصل بلاده كاثكارت في طرابلس بتاريخ 24 ديسمبر سنة 1798م.

وأكدت هذه الدراسات مدى الترابط والتنسيق بين ولايات شمال أفريقيا وليبيا وأثره الإيجابي ـ وإن كان نسبياً ـ على الصراع الليبي الأميركي..

كما كشفت هذه الدراسة عن أن أميركا: استطاعت أن تملي شروطها على الباشا بعد أن جندت ضده كل قواتها البحرية والبرية في وقت واحد الأمر الذي لم تجد معه مقاومة الأسطول الليبي القوية نظراً لإمكانياته المحدودة مما أتاح الفرصة للدول الأجنبية لتغيير سياستها تجاه الباشا، بعد أن كانت تخشى من قبل أسطوله. ومضت ترسل أساطيلها تباعاً لإرهاب الباشا، وبث الرعب في قلبه وبالتالي يخضع لتلبية سائر طلباتهم والالتزام بتنفيذ ما جاء في الاتفاقات المبرمة معه التي لا تراعى غير مصالحهم مما أرهق كاهل الاقتصاد الليبي وضعضع الوضع في البلاد إلى الحد الذي حدا بحكام الأسرة القرمانلية إلى الإكثار من الطلبات والهدايا من هذه الدول.

كما أوضحت هذه الدراسة، كيف أن إنكلترا وفرنسا اتخذت طرابلس قاعدة رئيسية لانطلاق البعثات الكشفية إلى أفريقيا وكيف أن الباشا استغل هذه

الفرصة، حيث استطاع أن يجني من ورائها كثيراً من الأموال ليعوض بها ما فقده من نشاطه البحري، بعد أن تعهد بسلامة الرحالة وفتح لهم الطريق البري عبر الصحراء مع القوافل التجارية.

كما كشفت هذه الدراسة أيضاً عن مدى الحقد والكراهية التي كان يكنها ممثل بريطانيا وارنجتون في طرابلس ليوسف باشا حيث أنه اتهمه بالتآمر على مقتل «لاينج LAING» وأنه هو المسؤول على ذلك، كما أخذ يعمل على توريط ممثل فرنسا في ذلك لكي يستطيع التقليل من نفوذه لدى الباشا وتثبيت نفوذ بلاده مكانه كي تمتاز عن غيرها بالأسبقية لدى الباشا.

كما أوضحت هذه الدراسة مدى ضعف الباشا، وعدم سيطرته على الأمور في البلاد والتدخل الأجنبـي في شؤون البلاد إلى الحد الذي أصبح فيه العوبة بين أيدي القوى المتصارعة حوله على بلاده فمن ذلك: أن بريطانيا استطاعت أن تجعله يتهم فرنسا علناً في قضية قتل البريطاني «لاينج» مما أدى بالتالي إلى انتقام فرنسا، وإجباره على التوقيع على اتفاقية قللت من هيبته، حيث اشترطت عليه أن لا يزيد عدد سفن أسطوله في المستقبل عن السفن التي يملكها في الوقت الحاضر، وشكلت له لجنة لحصر عدد هذه السفن ويحق له إصلاح أي سفينة من تلك السفن في حالة إصابتها بخلل، وهو ما نصت عليه المادة الثانية من الاتفاقية المعقودة بينهما بتاريخ 11 سنة 1830 م.

بل أن فرنسا حاولت الزج بمحمد علي في حملة يقوم بها ضد ولايات شمال أفريقيا لتطهير البحر المتوسط من أعمال القرصنة وإطلاق سراح جميع الأسرى المسيحيين، وإدخال الحضارة الفرنسية إلى تلك المناطق وإقامة حكم نظامي هناك.

وفي أعقاب الاتفاق الذي عقده الباشا مع فرنسا سنة 1830 م، فقد أهمل الموارد المالية التي كان يدعم بها سلطته ونفوذه كما امتنعت كافة الدول الأجنبية عملاً بهذا الاتفاق عن دفع أية مبالغ مالية إليه وتدهورت الأوضاع الاقتصادية في

البلاد، لسوء تصرف الباشا مع رعيته في إرهاق كواهلهم بالضرائب لانفاقها على متعته وشهواته، مما أدى إلى اندلاع الثورات الداخلية التي أثرت بشكل كبير على التجارة داخل البلاد وخارجها وإصابتها بالشلل الكامل - إضافة إلى حرمان سفنه من مزاولة نشاطها - الأمر الذي ساعد بالتالي على تراكم الديون، وازدياد الأحوال سوءاً بعد سوء حتى آل أمره إلى فقدان سلطته في البلاد وتولية ابنه على الذي لم يستطع بدوره السيطرة على الأوضاع نتيجة الضغوط المستمرة عليه بالإضافة إلى تدخل ممثلي الدول الأجنبية في الصراعات الداخلية بين الباشا والأهالي.

كما أوضحت هذه الدراسة عن أن الدولة العثمانية استطاعت أن تنقذ البلاد من الضياع الذي أوشكت أن تتردى فيه حين تناوشتها الأطماع الأوروبية من كل حدب وصوب، حيث تداركت الموقف بسياسة حكيمة مكنتها من إرجاعها إلى نفوذها المباشر.

تلك هي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال تناولي لهذا البحث.

أخيراً وبعد هذا الجهد الذي بذلته في كتابة هذا البحث فإن كنت قد وفقت بشيء فذلك راجع لفضل الله علي، وإن جانبني الصواب فحسبي أني أجتهد مصداقاً لقوله عليه الصلاة والسلام من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد (أو معناه).

وأسأل الله العلي العظيم أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به غيري إنه سميع قريب مجيب الدعاء وبالله التوفيق عليه توكلت وإليه أنيب.

* * *

بلاده مكانة لم تحتلها من قبل [illegible]

[illegible] من أيدي القوى [illegible] على بلاده [illegible]

[illegible] من الاتفاقية المعقودة بينهما بتاريخ 11 [illegible] سنة 1830 [illegible]

[illegible] الأسرى المسيحيين، وإدخال الحضارة الفرنسية إلى تلك المناطق، وإقا[illegible] نظامي هناك.

* * *

وفي أعقاب الاتفاق الذي عقده الباشا مع فرنسا سنة 1830 م، [illegible] الموارد المالية التي كان باشا ليبيا [illegible] سلطته ونفوذه، كما [illegible] [illegible] بهذا الاتفاق عن دفع أية مبالغ مالية إليه، [illegible] الأوضاع الا[illegible]

فهرس المصادر والمراجع

فهرس

المصادر والمراجع العربية والمترجمة

أولاً ـ المصادر

(أ) وثائق غير منشورة:

1 ـ وثائق فرنسية «مستخرجة من محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية» بباريس.

ـ مجلد رقم 5: TOME N 5 (1577 ـ 1830م) ويحتوي على:

- مذكرة أوامر الملك «لويس الخامس عشر LUIS XV» إلى وزارة البحرية الفرنسية، بخصوص تجهيز حملة بحرية لضرب مدينة طرابلس، وإلزام الباشا بالاتفاقيات المعقودة معه، والوفاء بوعوده، بتاريخ أبريل سنة 1727م.
- تقرير نائب القنصل الفرنسي «فالليير VALLIERE» عن الأوضاع المتدهورة في البلاد بدون تاريخ.
- خطاب القائم بالأعمال القنصلية الفرنسية «بروش BROCHE» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 25 فبراير سنة 1729م.
- خطاب القائم بالأعمال القنصلية الفرنسية «بروش BROCHE» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 27 مارس سنة 1729م.

ـ مجلد رقم 26: TOME No. 26 (1793 ـ 1794م) ويحتوي على:

- تقرير عن الحروب الأهلية في أواخر حكم علي القرمانلي بدون تاريخ.
- خطاب القنصل الفرنسي «جيس GUYS» إلى وزير الخارجية الفرنسي تلليران

بتاريخ 21 يوليو سنة 1783م.

- مجلد رقم 27: TOME No. 27 (1795م) ويحتوي على:

- خطاب القنصل الفرنسي «جيس GUYS» إلى وزير الخارجية الفرنسي تليران TELLERAND بتاريخ 20 سبتمبر سنة 1795م.
- خطاب القنصل الفرنسي «جيس GUYS» إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بدون تاريخ.
- خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير الخارجية الفرنسي «تاليران TELLERAND» بتاريخ 12 من ربيع الثاني سنة 1209هـ/ 1795م.

- مجلد رقم 28: TOME No. 28 (1796م) ويحتوي على:

- خطاب يوسف باشا القرمانلي، إلى السفير الفرنسي في الآستانة «فيرنياك VERNINAC» بتاريخ 10 ربيع الأول سنة 1210هـ الموافق 24 سبتمبر سنة 1795م.
- خطاب القنصل الفرنسي «جيس GUYS» إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بدون تاريخ.
- خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى الجمهورية الهولندية بدون تاريخ.

- مجلد رقم 30: TOME No. 30 (1798 - 1800م) ويحتوي على:

- خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 9 رمضان 1212هـ/ 1798م.
- خطاب ملك السويد إلى يوسف باشا القرمانلي بتاريخ 7 نوفمبر سنة 1797م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ يناير 1798م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 29 يونيو سنة 1798م.

● خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 24 ديسمبر سنة 1799م.

● خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» بتاريخ 19 رمضان سنة 1213هـ.

ـ مجلد رقم 31: TOME No. 31 (1801 ـ 1802م) ويحتوي على:

● المواد الإضافية لمعاهدة السلام بين يوسف باشا القرمانلي وفرنسا.

● خطاب الأميرال السويدي سيد «بودولف كيدرستروم BUDOLF-CEDERSTROM» إلى «ناودي NAUDI» المبعوث السري الفرنسي لدى حكومة طرابلس بتاريخ 1 مايو سنة 1802م.

● خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس، إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 24 سبتمبر سنة 1802م.

● معاهدة السلام المعقودة بين حكومة السويد، ويوسف باشا القرمانلي بواسطة فرنسا بتاريخ 2 أكتوبر سنة 1802م.

ـ مجلد رقم 32: TOME No. 32 (1803 ـ 1807م) ويحتوي على:

● خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 2 نوفمبر سنة 1803م.

● خطاب «الكومندور ادوارد بريل COMONDOR -DOUARD -BREBLE» قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط إلى محمد الدغيس وزير الخارجية الليبي بتاريخ 4 يناير سنة 1804م.

● خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 26 يناير سنة 1804م.

● خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 26 يناير سنة 1804م.

● خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 16 فبراير سنة 1804م.

- خطاب وزير الخارجية الفرنسي «تاليران TELLERAND» إلى القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس بدون تاريخ.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي «تاليران TELLERAND» بتاريخ 29 فبراير سنة 1804م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 2 أبريل سنة 1804م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 11 أبريل سنة 1804م.
- خطاب «الكومندور ادوارد بربل COMONDOR -DOUARD -BREBLE» قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط إلى القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس بتاريخ 12 يونيو سنة 1804م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى «الكومندور ادوارد بربل COMONDOR -DOUARD -BREBLE» قائد الأسطول الأميركي في البحر المتوسط بتاريخ 13 يونيو سنة 1804م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس إلى وزير الخارجية تاليران بتاريخ 16 يوليو سنة 1804م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 1 أغسطس سنة 1804م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 1 سبتمبر سنة 1804م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 17 سبتمبر سنة 1804م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 3 أكتوبر سنة 1804م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي

تاليران بتاريخ 3 أبريل سنة 1805م.

- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 25 أبريل سنة 1805م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 26 أبريل سنة 1805م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 3 يونيو سنة 1805م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 4 يونيو سنة 1805م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 3 يوليو سنة 1805م.

ـ **مجلد رقم 34** : TOME No. 34 (**1815 ـ 1821م**) ويحتوي على:

- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 10 سبتمبر سنة 1815م.
- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 10 ديسمبر سنة 1815م.
- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 يناير سنة 1815م.
- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 8 مايو سنة 1816م.
- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 11 أغسطس سنة 1816م.
- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 سبتمبر سنة 1816م.
- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» في طرابلس إلى وزير الخارجية

الفرنسي بتاريخ 30 ديسمبر سنة 1818م.

- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 10 مارس 1822م.
- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 20 أبريل سنة 1822م.

ـ **مجلد رقم 35**: TOME No. 35 (1822 ـ 1826م) ويحتوي على:

- خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 27 محرم سنة 1241هـ/ 1825م.
- خطاب القنصل الفرنسي «روسو ROUSSEAU» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 23 فبراير سنة 1826م.
- خطاب القنصل الفرنسي «روسو ROUSSEAU» في طرابلس إلى وزير الخارجية بتاريخ 28 أكتوبر سنة 1825م.

ـ **مجلد رقم 36**: TOME No. 36 (1827 ـ 1830م) ويحتوي على:

- خطاب «الكومندور بارون COMONDORD -BAROUN» قائد القوات السويدية في البحر المتوسط إلى «ناودي NAUDI» المبعوث السري لفرنسا في طرابلس بتاريخ 15 مايو سنة 1802م.
- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 27 سبتمبر سنة 1823م.
- خطاب القنصل الفرنسي «روسو ROUSSEAU» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 6 ديسمبر سنة 1827م.
- خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير الخارجية وليم هسكنس «WILLIAM-HESKINS» بتاريخ 26 يناير سنة 1828م.
- معاهدة السلام بين يوسف باشا القرمانلي ونابلي المعقودة بواسطة فرنسا بتاريخ 28 أكتوبر سنة 1828 «29 من ربيع الثاني سنة 1244هـ».

- خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى ملك نابلي بتاريخ 15 رجب سنة 1243هـ/ 1828م.
- خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 15 رجب سنة 1243هـ الموافق 1828م.
- خطاب القنصل الفرنسي «روسو ROUSSEAU» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 21 يونيو سنة 1829م.
- خطاب ملك فرنسا إلى يوسف باشا القرمانلي عن طريق «الأدميرال دي روزاميل AMIRALE-DEROSAMUL» بتاريخ سنة 1830م.

ـ مجلد رقم 37 : TOME No. 37 (1830 ـ 1835م) ويحتوي على:

- خطاب القنصل الفرنسي «شوبيل SCHWEBEL» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 أغسطس سنة 1831م.
- خطاب القنصل الفرنسي «شوبيل SCHWEBEL» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 20 سبتمبر سنة 1831م.
- خطاب القنصل الفرنسي «شوبيل SCHWEBEL» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 6 ديسمبر سنة 1831م.
- خطاب القنصل الفرنسي «شوبيل SCHWEBEL» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 10 يناير سنة 1832م.
- خطاب القنصل الفرنسي «شوبيل SCHWEBEL» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 2 فبراير سنة 1832م.
- خطاب القنصل الفرنسي «شوبيل SCHWEBEL» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 12 سبتمبر سنة 1832م.
- خطاب القنصل الفرنسي «شوبيل SCHWEBEL» إلى وزير الخارجية بتاريخ 27 نوفمبر سنة 1832م.

2 ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية المستخرجة من دار السجلات العامة بلندن مكتب «PUBLIC RECORD OFFICE» .

- خطاب من مكتب السكرتارية بمالطا إلى القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINCTON» بتاريخ 16 مايو سنة 1816م. تحت رقم: F0/60/39 C39276 .
- خطاب السير «توماس ماتيلاند TOMAS-MATILAND» حاكم جزيرة مالطا، والقائد العام لقوات بريطانيا في البحر المتوسط إلى القنصل العام البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» في طرابلس بتاريخ 29 ديسمبر سنة 1818م. تحت رقم: F0/60/39 O39276 .
- خطاب القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» في طرابلس إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 5 يونيو سنة 1819م. تحت رقم F0/60/40 039282 .
- خطاب القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» في طرابلس إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 11 اكتوبر سنة 1819م. تحت رقم F0/60/40 039282 .
- اتفاق وتعهد يوسف باشا القرمانلي مع مندوبـي بريطانيا وفرنسا بتاريخ 18 اكتوبر سنة 1819م. تحت رقم F0/60/40 039282 .
- يوميات نيابة القنصلية البريطانية في بنغازي، من محضر التعاملات العامة لنصف السنة، ابتداءً من أول يناير سنة 1830م. تحت رقم F0/60/50 039267 بتاريخ 21 مارس سنة 1830م، و 31 مارس سنة 1830م، و 19 مايو سنة 1830م.
- خطاب القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» في طرابلس إلى الأدميرال «السير بالنتي مالكوم SIR PULTENY MALCOLM» بتاريخ 30 يناير سنة 1830م. تحت رقم F0/60/50 039267 .

- الاتفاق الذي عقد بين يوسف باشا القرمانلي، وحكومة فرنسا «دي روزاميل DEROSAMUL» بتاريخ 11 أغسطس سنة 1830م. تحت رقم F0/60/50 039267.
- خطاب وزير الخارجية البريطاني إلى القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» بدون تاريخ تحت رقم F0/60/51 039275.
- تقرير من وارنجتون القنصل البريطاني WARRINGTON في طرابلس إلى اللورد باتريست PATHURST بتاريخ 10 يناير سنة 1831م. تحت رقم F0/60/L51 0L5374.
- خطاب القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» في طرابلس إلى وزير الخارجية البريطانية بتاريخ 10 و 12 يناير سنة 1831م تحت رقم F0/60/51 039275.
- خطاب من مكتب السكرتارية بمالطا، إلى القنل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» بتاريخ 11 أبريل سنة 1831م. تحت رقم F0/60/15 039275.
- خطاب القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 2 مايو سنة 1831م. تحت رقم F0/60/51 039275.

3- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن وتوجد في ROLL 5 OF MICROCOPY 28.

- خطاب وزير الخارجية الأميركي تيموني بيكرينج إلى القنصل الأميركي في طرابلس «جيمس كاثكارت GUYMS-KATIKART بتاريخ 24 ديسمبر سنة 1798م.
- خطاب القنصل الأميركي «جيمس كاثكارت GUYMS-KATIKART في طرابلس إلى وزير الخارجية الأميركي بتاريخ 16 سنة 1801م.
- خطاب وزير الخارجية الأميركي «جيمس ماديسون GUYMS -MADISSON»

إلى القنصل «ويليام إيتون WILIAM-EATON» في تونس بتاريخ 20 مايو سنة 1801م.

- خطاب وزير الخارجية الأميركي «جيمس ماديسون GUYMS-MADISSON» إلى القنصل الأميركي في طرابلس «جيمس كاثكارت GUYMS-KATIKART» بتاريخ 21 مايو سنة 1801م.
- خطاب وزير الخارجية الأميركي «جيمس ماديسون GUYMS-MADISSON» إلى مندوبـي أميركا في كل من لندن ـ مدريد ـ ولشبونه و. . . بتاريخ 21 مايو سنة 1801م.
- خطاب وزير الخارجية الأميركي «جيمس ماديسون GUYMS-MADISSON» إلى «ليفنجستون LEVINGTON» في مونتي تشيلو MONTI-TCHILOU بتاريخ 4 سبتمبر سنة 1801م.

* * *

(ب) وثائق منشورة

1 - وثائق فرنسية: منقولة عن كتاب: شارل فيرو CHARLES-FERAUD الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي «الجزء الأول والثاني.

- رسالة الملك «فرديناند FERDINAND» إلى الكونت «دي بيترو نافارو DE PETRO NAVARO» بتاريخ مايو سنة 1510م.
- رسالة الأسرة الفرنسيين في طرابلس إلى الملك لويس الرابع عشر LOUIS XIV بتاريخ 12 اكتوبر سنة 1673م.
- خطاب القنصل الفرنسي في طرابلس «دي لا مجدلين DELA MAGDELEINE» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 25 مارس سنة 1983م.
- خطاب القنصل الفرنسي في طرابلس «لامير LEMAIRE» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 21 من يوليو سنة 1692م.
- رسالة وزير الخارجية الفرنسي إلى دي ريبيريت DE REBERIT بتاريخ 21 يوليو سنة 1692م.
- خطاب القائدين الفرنسيين دي جوانبري DE GRANDPRE» و «دي هيريكود DHERICOURT» إلى أحمد باشا القرمانلي بتاريخ 19 يوليو سنة 1728م.
- خطاب وزير البحرية الفرنسي دي روييه DE ROUILLE» إلى «دي بيين DE PIENNE» الناطق بلسان الملك بتاريخ 23 ديسمبر سنة 1751م.

2 ـ وثائق فرنسية منقولة عن كتاب: رودلفو ميكاكي RODOL FOU MIKAQUI طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية.

● خطاب القنصل الفرنسي اكسبللي EXPILLY إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 18 يناير سنة 1717م.

● خطاب القنصل الفرنسي «اكسبللي EXPILLY» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 1 مارس سنة 1720م.

● خطاب القنصل الفرنسي «اكسبللي EXPILLY» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 11 أغسطس سنة 1720م.

● خطاب القنصل الفرنسي «اكسبللي EXPILLY» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 17 سبتمبر سنة 1720م.

● خطاب القنصل الفرنسي «اكسبللي EXPILLY» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 14 اكتوبر سنة 1720م.

● خطاب القنصل الفرنسي «مارتان MARTIN» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 28 اكتوبر سنة 1723م.

● خطاب القنصل الفرنسي «مارتان MARTIN» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 8 يوليو سنة 1726م.

● خطاب القنصل الفرنسي «مارتان MARTIN» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 12 سبتمبر سنة 1726م.

● خطاب القنصل الفرنسي «مارتان MARTIN» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 17 يناير سنة 1728م.

● خطاب القنصل الفرنسي «مارتان MARTIN» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 1 فبراير سنة 1728م.

● خطاب القنصل الفرنسي «دي رايموندي DE RAYMONDI» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 24 مارس سنة 1729م.

● خطاب القنصل الفرنسي «دو روشيه DU ROCHER» إلى وزير الخارجية

الفرنسي بتاريخ 22 ديسمبر سنة 1777م.

- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 13 مايو سنة 1799م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 مايو سنة 1799م.
- خطاب «ناودي NAUDI» المبعوث السري لفرنسا لدى حكومة طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 26 مايو سنة 1801م.
- خطاب «ناودي NAUDI» المبعوث السري لفرنسا لدى حكومة طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 17 نوفمبر سنة 1801م.
- خطاب القنصل الفرنسي «بوسييه BEAUSSIER» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 9 أبريل سنة 1803م.
- خطاب القنصل الفرنسي «مير MURE» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 1 يوليو سنة 1720م.
- خطاب القنصل الفرنسي في طرابلس «روسو ROUSSEAU» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 18 أبريل سنة 1827م.
- خطاب القنصل الإسباني المكلف برعاية المصالح الفرنسية في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي رقم 18 بتاريخ 27 يوليو سنة 1830م.
- خطاب القنصل الفرنسي «شوبيل SCHWEBEL» إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 20 أبريل سنة 1832م.
- خطاب القنصل الفرنسي «دي بوربول DE BORBOL» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 7 أغسطس سنة 1836م.
- خطاب القنصل الفرنسي «دي بوربول DE BORBOL» في طرابلس إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 سبتمبر سنة 1836م.

4 - وثائق إنكليزية منقولة عن كتاب: رودلفوميكاكي RODOLFOU MIKAQUI طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية.

- خطاب القنصل الدانماركي «سميث SMITH» إلى حكومته بتاريخ 31 يوليو سنة 1752م.
- خطاب القنصل الدانماركي «سميث SMITH» إلى حكومته بتاريخ 29 اكتوبر سنة 1763م.
- خطاب القنصل الدانماركي «سميث SMITH» إلى حكومته بتاريخ 10 مايو سنة 1766م.
- خطاب القنصل الدانماركي «سميث SMITH» إلى حكومته بتاريخ 24 مايو سنة 1766م.
- خطاب القنصل الدانماركي «لوخنر LOCHNER» إلى حكومته بتاريخ 27 سنة 1774م.
- خطاب القنصل الدانماركي «لوخنر LOCHNER» إلى حكومته بتاريخ 26 يوليو سنة 1784م.
- خطاب القنصل الدانماركي «لوخنر LOCHNER» إلى حكومته بتاريخ 27 ديسمبر سنة 1774م.
- خطاب القنصل الدانماركي «لوخنر LOCHNER» إلى حكومته بتاريخ 26 يوليو سنة 1784م.
- خطاب القنصل الدانماركي «لوخنر LOCHNER» إلى حكومته بتاريخ 15 فبراير سنة 1786م.
- خطاب القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» في طرابلس إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 7 و 27 أغسطس سنة 1815م.
- معاهدة السلام المعقودة بين يوسف باشا القرمانلي وسردينيا بتاريخ 29 أبريل سنة 1816م.

● خطاب القنصل البريطاني «لوكاس LUCAS» إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 20 اكتوبر سنة 1794م.

● خطاب القنصل البريطاني «لوكاس LUCAS» إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 20 اكتوبر سنة 1795م.

● خطاب القنصل البريطاني «لوكاس LUCAS» إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 30 يونيو سنة 1795م.

● خطاب القنصل الدانماركي «لوخنر LOCHNER» إلى وزير الخارجية الدانماركي بتاريخ 10 اكتوبر سنة 1797م.

● خطاب القنصل الدانماركي «لوخنر LOCHNER» إلى حكومته بتاريخ 31 مارس سنة 1800م.

● خطاب القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 21 ديسمبر سنة 1824م.

● خطاب الحكومة البريطانية إلى يوسف باشا القرمانلي بتاريخ 26 يناير سنة 1828م.

● مراسلات القنصلية العامة لسردينيا مع وزير الخارجية السرديني الخطاب رقم 562 بتاريخ 18 مايو سنة 1830م.

5 ـ وثائق إنكليزية منقولة عن كتاب: كوستانزيوبرينا **CONSTANZIO BERGNA** طرابلس «من 1510 ـ 1850».

● اتفاقية السلام المعقودة بين والي طرابلس إبراهيم المصري، وبريطانيا بتاريخ 25 مارس سنة 1676م.

● خطاب القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» في طرابلس إلى يوسف باشا القرمانلي بدون تاريخ.

6 ـ وثائق أمريكية منقولة عن كتاب «ري. و. اروين RY. W-ARWIN العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة «1776 ـ 1816م».

- خطاب القنصل الأمريكي «كاثيكارت CATIKART» في طرابلس إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ 2 يونيه سنة 1801م.
- خطاب القنصل الأمريكي «ويليام ايتون WILIAM EATON» في تونس إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ 5 سبتمبر سنة 1801م.
- خطاب القنصل الأمريكي «ويليام إيتون WILIAM EATON» في تونس إلى وزير الخارجية الأمريكي «ماديسون MADISSON» بتاريخ 25 مايو سنة 1802م.
- خطاب «موريس MOURUS» قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط إلى وزير البحرية الأمريكي بتاريخ 15 اكتوبر سنة 1802.
- خطاب القنصل الأمريكي «ويليام إيتون WILIAM EATON» إلى وزير الخارجية الأمريكي ماديسون بتاريخ 20 ديسمبر سنة 1802م.
- خطاب وزير البحرية الأمريكي إلى القنصل الأمريكي «ويليام إيتون WILIAM EATON» بتاريخ 30 مايو سنة 1804م.
- خطاب «الكومندور إدوارد بربل COMONDOR -ADWARD PREBLE» إلى المندوب الأمريكي في فرنسا «ليفنجستون LEVINGSTON» بتاريخ 27 يونيو سنة 1804م.
- خطاب السيد «باشال يولي بك BECHAL YOULIBIK» ضابط على متن السفينة «أرجوس ARGUOS» وعضو في فرقة «ويليام إيتون WILIAM EATON» بتاريخ 4 يوليو سنة 1804م.

7 ـ وثائق أمريكية منقولة عن كتاب «منصور عمر الشتيوي» حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة:

- خطاب «جون آدمز JOHN ADAMS» المندوب الأمريكي في لندن إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 22 فبراير سنة 1786م.
- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن تجارتها في البحر المتوسط بتاريخ 30 ديسمبر سنة 1790م.
- خطاب القنصل الأمريكي في طرابلس «جيمس كاتكارت GYMS-KATIKART» إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 12 مايو سنة 1800م.
- خطاب الرئيس الأمريكي «توماس جيفرسون TOMAS-GEVRSON» إلى يوسف باشا القرمانلي بتاريخ 21 مايو سنة 1801م.
- خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى الرئيس الأمريكي «توماس جيفرسون TOMAS-GEVERSON» بتاريخ 29 من ذي الحجة سنة 1214هـ.
- خطاب «الكومندورديل COMONDOR-DEL» قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط إلى وزير البحرية الأمريكي بتاريخ 19 يوليو سنة 1801م.
- خطاب «الكومندورديل COMONDOR-DEL» قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط إلى وزير البحرية الأمريكي بتاريخ 18 أغسطس سنة 1801م.
- خطاب القنصل الأمريكي في الجزائر «أوبراين OBRAYEN» إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ 26 يونيو سنة 1802م.
- خطاب القنصل الأمريكي في الجزائر «أوبراين OBRAYEN» إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ 27 يونيو سنة 1802م.
- خطاب القنصل الأمريكي في المغرب «سمبسون SAMPSON» إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ 20 فبراير سنة 1802م.
- خطاب «موريس MOURUS» قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط إلى وزير البحرية الأمريكي بتاريخ 20 فبراير سنة 1802م.

- رسالة وزارة الخارجية الأمريكية إلى «جيمس كاتكارت GYMS KATIKART» قنصلها في طرابلس بتاريخ 9 أبريل سنة 1803م.
- خطاب وزير البحرية الأمريكي إلى «ويليام إيتون WILIAM EATON» القنصل الأمريكي في تونس بتاريخ 30 مايو سنة 1803.
- خطاب «ويليام برينبريدج WILIAM BRAINBRIDGE» قائد السفينة فيلادلفيا PHILADELPHIE المأسورة إلى وزير البحرية الأمريكي بتاريخ 1 نوفمبر سنة 1803م.
- خطاب وزير الخارجية الأمريكي إلى القنصل الأمريكي في الجزائر «لير LUR» بتاريخ 6 يونيو سنة 1804م.
- خطاب «ويليام برينبريدج WILIAM BRAINBRIDGE» قائد السفينة فيلادلفيا PHILADELPHIE المأسورة إلى «جورج دافيز JEORGE DAVIS» بتاريخ 27 يناير سنة 1805م.
- خطاب «ويليام برينبريدج WILIAM BRAINBRIDGE» قائد السفينة المأسورة فيلادلفيا PHILADELPHIE إلى قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط «سمويل بارون S-BARDUN» بدون تاريخ «سري».
- خطاب «ويليام إيتون WILIAM EATON قنصل أمريكا في تونس إلى قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط سمويل بارون بتاريخ 14.
- خطاب «ويليام إيتون WILIAM EATON» قنصل أمريكا في تونس إلى قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط سمويل بارون بتاريخ 14 فبراير سنة 1805م.
- المعاهدة المعقودة بين أحمد باشا القرمانلي وأمريكا بتاريخ 23 فبراير سنة 1805م.
- خطاب قائد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط «سمويل بارون S-BAROUN» إلى «ويليام إيتون WILIAM EATON» قنصل أمريكا في تونس بتاريخ 22 مارس سنة 1805م.

● خطاب القنصل الأمريكي «لير LUR» في الجزائر إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 5 يوليو سنة 1805م.

● خطاب القنصل الأمريكي «ويليام إيتون WILIAM EATON إلى وزير البحرية الأمريكي بتاريخ 6 يوليو سنة 1805م.

8 - وثائق إيطالية: منقولة عن كتاب عمر علي بن إسماعيل «انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا»:

● المواد الإضافية لمعاهدة السلام بين يوسف باشا القرمانلي وممثل البندقية بتاريخ 6 يونيو سنة 1795م.

● رسالة نائب قنصل البندقية «جوسيبي بيتسي GOSSIBI BETSI» إلى حكومته بتاريخ 26 مايو سنة 1797م.

● رسالة نائب قنصل البندقية «جوسيبي بيتسي GOSSIBI BETSI» إلى حكومته بتاريخ 29 مايو سنة 1797م.

● احتجاج قناصل الدول الأوروبية أثناء الحروب الأهلية في طرابلس إلى كل من علي باشا القرمانلي ومحمد بك القرمانلي زعيم الثوار بتاريخ 14 مارس سنة 1835م.

9 - وثائق إيطالية منقولة عن كتاب ايتوري روسي AITORI ROSSI طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا.

● رسالة الكونت «دي بيترو نافارو DR PERTRO NAVARO» إلى نائب الملك بصقلية بتاريخ 29 يوليو سنة 1510م.

● رسالة قنصل البندقية في بالرمو إلى حكومته بدون تاريخ.

● رسالة الملك «شارل الخامس CHARLE V» إلى نائبه في طرابلس بتاريخ 1520م.

- أرشيف مالطا كتاب BULLRUM الفقرة 415 (1531 ـ 1534م) المسجلة تحت رقم 215 حرف 7.
- أرشيف مالطا كتاب BULLRUM الورقة 415 (1531 ـ 1534م) حرف F 221.
- أرشيف مالطا كتاب BULLRUM قسم 422 فقرة 220 وفقرة 223 حرف 7.

10 ـ وثائق تركية منقولة عن كتاب «عمر علي بن إسماعيل انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا»:

- خطاب قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط «نلسون NELSON» إلى السفير البريطاني في استانبول بتاريخ 17 شوال سنة 1213هـ/ 1798م.
- تعليق السلطان العثماني على خطاب «نلسون NELSON» إلى السفير البريطاني في استانبول.
- فرمان السلطان العثماني إلى يوسف باشا القرمانلي وادي الجزائر بتاريخ 1213هـ الموافق 1798م.
- فرمان السلطان العثماني إلى قائمقام الباشا، يأمره بضرورة العمل على حمل إيالات المغرب على القيام بمحاربة فرنسا، لاعتدائها على مصر بدون تاريخ.
- معاهدة محمد باشا القرمانلي مع بريطانيا بتاريخ 29 شوال سنة 1164هـ الموافق 1751م.
- خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى السلطان العثماني يوضح له فيه موقفه من فرنسا ورداً على إنذاره السابق بدون تاريخ وبه تعليق السلطان يأمره فيه بتنفيذه.
- معاهدة السلام المعقودة بين يوسف باشا القرمانلي وأمريكا بتاريخ 6 ربيع الأول سنة 1220هـ الموافق 4 يونيو سنة 1805م.
- رسالة رئيس البحارة إلى السلطان العثماني بخصوص السفن الطرابلسية التابعة للأسطول العثماني بتاريخ 1244هـ الموافق 1828م.

- معاهدة السلام المعقودة بين يوسف باشا القرمانلي وحكومة نابلي بواسطة القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» بتاريخ 1244هـ/ 1829م.
- رسالة يوسف باشا القرمانلي إلى السلطان العثماني بتاريخ 15 ربيع الأول سنة 1248هـ الموافق 11 أغسطس سنة 1832م.
- تقرير محمد شاكر أفندي إلى السلطان العثماني حول الأوضاع الداخلية في طرابلس بتاريخ 1250هـ الموافق 1835م.
- تقرير الصدر الأعظم إلى السلطان العثماني حول الأوضاع الداخلية في طرابلس وخطة الاستيلاء عليها من جديد بتاريخ سنة 1250هـ الموافق 1835م. وملحقه بتاريخ 1250هـ/ 1835م.

11 ـ وثائق عربية منقولة عن كتاب «عمر علي بن إسماعيل» انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا».

- رسالة يوسف باشا القرمانلي إلى ابن حسن باشا داي الجزائر بتاريخ محرم سنة 1216هـ الموافق 1801م.
- خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى القنصل البريطاني «وارنجتون WARRINGTON» بتاريخ 15 محرم سنة 1248هـ/ 1832م.
- نص البطاقة التي حررها يوسف باشا القرمانلي لدائنيه على بنغازي ودرنه بتاريخ 16 رمضان سنة 1245هـ الموافق 1830م.
- الاتفاقية المعقودة بين يوسف باشا القرمانلي ورعايا توسكانيا بتاريخ 24 رمضان 1245هـ/ 1830م.
- الاتفاقية المعقودة بين يوسف باشا القرمانلي ورعايا توسكانيا بتاريخ 17 جمادى الأولى سنة 1246هـ الموافق 1831م.
- منشور يوسف باشا القرمانلي يحمي فيه أرض الذين خرجوا في الحملة لمحاربة أهالي بني وليد بتاريخ 9 جمادى الثانية سنة 1247هـ/ 1831م.

● رسالة يوسف باشا القرمانلي إلى الحاج محمد شلبـي بيت المال بتاريخ 6 رجب سنة 1247هـ الموافق 12 ديسمبر سنة 1831م.

● خطاب محمد بيت المال يعترف فيه بالدين الذي عليه من أحد المالطيين سنة 1249هـ الموافق 1833م.

● حكم شرعي ببطلان ما باعه علي باشا القرمانلي ومحمد بك القرمانلي من أملاك أثناء حروبها داخل وخارج المدينة بتاريخ 5 ربيع الأول سنة 1251هـ الموافق 1835م.

● رسالة يوسف باشا القرمانلي إلى ملك السويد بتاريخ 2 رجب سنة 1223هـ الموافق 1808م.

12 ـ وثائق عربية منقولة عن كتاب رودلفوميكاكي : طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية :

● معاهدة السلام المعقودة بين علي باشا القرمانلي والبندقية بتاريخ أبريل سنة 1764م.

● رسالة علي باشا القرمانلي إلى الحاج محمد شلبـي بيت المال بتاريخ 27 ربيع الأول سنة 1248هـ/ 1832م.

● خطاب محمد القرمانلي إلى الحاج محمد بيت المال بتاريخ 19 من ذي الحجة سنة 1248هـ الموافق 1832م.

● رسالة الثوار إلى السلطان العثماني محمود الثاني بتاريخ 18 شعبان سنة 1250هـ الموافق 1834م.

● معاهدة السلام بين علي باشا القرمانلي والبندقية سنة 1766م.

● رسالة يوسف باشا القرمانلي إلى قنصل سردينيا بتاريخ أول رمضان سنة 1243هـ الموافق 1828م.

13 ـ **وثائق عربية منقولة عن كتاب: شارل فيرو CHARLES-FERAUD الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي «الجزء الأول والثاني».**

- خطاب الحاج عبد الله الأزميرلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 14 شعبان سنة 1096هـ.
- خطاب الحاج عبد الله الأزميرلي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 8 فبراير سنة 1686م.
- خطاب الحاج عبد الله الأزميرلي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 8 يوليو سنة 1686م.
- خطاب الداي محمد الإمام كردلي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 13 يناير سنة 1688م.
- خطاب محمد الإمام كردلي إلى ملك فرنسا بتاريخ مايو سنة 1688م.
- خطاب محمد الإمام كردلي إلى وزير الخارجية الفرنسي بدون تاريخ.
- خطاب أحمد باشا القرمانلي إلى كل من دي جرانبري «DE GRANDPRE» و «دي هيريكور DHERICOURT» رداً على خطابهم بتاريخ 20 يوليو سنة 1728م.
- خطاب أحمد باشا القرمانلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 22 ذو القعدة سنة 1141هـ الموافق 14 يونيو سنة 1729م.
- خطاب محمد باشا القرمانلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 6 فبراير سنة 1746م.
- رسالة الحاج عبد الرحمن بديري إلى وزير البحرية الفرنسي «دسارتين DE SARINES» بتاريخ 13 أغسطس سنة 1775م.
- خطاب علي باشا القرمانلي إلى وزير البحرية الفرنسي «دي برسلان DE PRASLIN» بدون تاريخ.
- منشور علي باشا القرمانلي إلى أفراد الشعب بتاريخ 15 ربيع الأول سنة 1248هـ الموافق 1832م.

ثانياً ـ المراجع العربية والمترجمة:

(أ) المراجع العربية

ـ أحمد صدقي الدجاني:

(أ) ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني (1882 ـ 1911م) الطبعة الأولى القاهرة 1971م.

(ب) أحاديث عن تاريخ ليبيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. دار المصراتي للطباعة والنشر طرابلس ـ ليبيا 1968م.

ـ أحمد بن عامر: الدولة الحفصية (صفحات خالدة من تاريخنا المجيد) نشر دار الكتب الشرقية تونس (د.ت).

ـ أحمد النائب الأنصاري: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب الجزء الثاني «جزآن» الطبعة الثانية نشر مكتبة الفرجاني طرابلس ليبيا (د.ت).

ـ إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار: الجزء الأول «3 أجزاء» الطبعة الأولى القاهرة 1312هـ.

ـ جلال يحيى: المغرب الكبير «العصور الحديثة وهجوم الاستعمار» «الجزء الثالث» طبع ونشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة 1966م.

ـ حسن الفقيه حسن: حملة نابلي على طرابلس (1244هـ ـ 1828م) تحقيق محمد الأسطي ـ عمار جحيدر. تقديم على الفقيه حسن منشورات مركز بحوث دراسات الجهاد الليبي طرابلس ليبيا 1978م.

ـ زهير رياض: شمال أفريقيا في العصر الحديث القاهرة 1967م.

ـ شوقي عطا الله الجمل: المغرب الكبير في العصر الحديث: الطبعة الأولى

نشر مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة 1977م.
ـ د. صلاح العقاد: المغرب في بداية العصور الحديثة: نشر معهد البحوث والدراسات العربية «جامعة الدولة العربية» ـ القاهرة 1963م.
ـ الطاهر أحمد الزاوي:
(أ) تاريخ الفتح العربي في ليبيا «الطبعة الأولى» نشر دار المعارف ـ القاهرة 1954م.
(ب) معجم البلدان الليبية: دار مكتبة النور طرابلس ـ ليبيا 1968م.
ـ عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر الجزء الثاني «جزآن» الطبعة الرابعة نشر دار المعارف ـ القاهرة 1981م.
ـ د. عبد العزيز محمد الشناوي:
(أ) الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها «الجزء الثاني» «3 أجزاء» طبع ونشر مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة 1980م.
(ب) أوروبا في مطلع العصور الحديثة الجزء الأول «جزآن» نشر دار المعارف ـ القاهرة 1969م.
ـ عبد الله بن محمد التيجاني: رحلة التيجاني تحقيق حسن حسني عبد الوهاب ـ تونس 1958م.
ـ عمر علي بن إسماعيل: انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا (1795 ـ 1835م) الطبعة الأولى نشر مكتبة الفرجاني طرابلس ـ ليبيا 1966م.
ـ محمد أحمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (1514 ـ 1914م) مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة بدون تاريخ.
ـ محمد بيرم الخامس التونسي: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار الجزء الأول «5 أجزاء» الطبعة الأولى «المطبعة الإعلامية بمصر» سنة 1302هـ.
ـ محمد رجب الزائدي: ليبيا في العهد القرمانلي الإسكندرية 1974م نشر دار المكتبات الليبي بنغازي ـ ليبيا.

- محمد عبد الرحمن بن خليل بن غلبون: التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار «تحقيق الطاهر أحمد الزاوي» الطبعة الثانية نشر مكتبة النور طرابلس ـ ليبيا 1967.
- د. محمد فؤاد شكري: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر نشر دار الفكر العربي القاهرة بدون تاريخ.
- محمد مصطفى بازامة: ليبيا من عشرين سنة من حكم الإسبان طرابلس ـ ليبيا 1965م.
- محمد يوسف نجم وآخرون: ليبيا في كتب الجغرافيا والرحلات دار ليبيا ـ بنغازي 1968م.
- أ.د محمود حسن صالح منسى: حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي الطبعة الثانية دار الفكر ـ القاهرة 1978م.
- مصطفى عبد الله بعيو:
(أ) المجمل في تاريخ لوبيا: طبع دار المعارف ـ القاهرة 1947م.
(ب) دراسات في التاريخ اللوبي: الإسكندرية 1953م.
(جـ) المختار في مراجع تاريخ ليبيا: الجزء الثاني «جزآن» الطبعة الأولى ـ بيروت 1972م.
- منصور عمر الشتيوي: حرب القرصنة بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة. مؤسسة الفرجاني طرابلس ليبيا: الطبعة الأولى 1970م.
- نجم الدين غالب الكيب: الحرب البحرية بين نيابة طرابلس الغرب وأمريكا (1801 ـ 1805م) طرابلس ـ ليبيا 1971م.
- يسري الجوهري: شمال أفريقيا في الجغرافيا التاريخية والإقليمية ـ نشر منشأة المعارف بالإسكندرية طبعة سنة 1976م.

(ب) المراجع الأجنبية المترجمة:

- اتيليو موري ATTILIO MORI: الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا منذ مطالع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالي: ترجمة خليفة محمد التليسي الطبعة الأولى: نشر مكتبة الفرجاني طرابلس ـ ليبيا 1971م.

- ايتوري روسي AITORI ROSSI: طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا ترجمة: خليفة محمد التليسي نشر: المؤسسة الثقافية الليبية للتأليف والترجمة والنشر طرابلس ـ ليبيا الطبعة الأولى 1969م.

- جلين تكر GLENN TUKER: معارك طرابلس بين الأسطول الليبي والأسطول الأمريكي في القرن التاسع عشر ترجمة: عمر الديراوي أبو حجلة بيروت 1967 نشر مكتبة الفرجاني طرابلس ـ ليبيا.

- جون رايت JHON RAIT: تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور: ترجمة عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازوري الطبعة الأولى 1972 نشر مكتبة الفرجاني طرابلس ـ ليبيا.

- ري ـ و ـ اروين RAY -W -IRWIN: العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776 ـ 1816م) ترجمة إسماعيل العربي: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر 1978م.

- رودلفو ميكاكي RODOLFOU MIKAQUI: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلية ترجمة: طه فوزي ـ مراجعة حسن محمود وكمال الدين الخربوطلي: معهد الدراسات العربية «جامعة الدول العربية» 1961م.

- ريتشارد توللي RICHARD TULLY: عشرة أعوام في طرابلس (1783 ـ 1793م) ترجمة: د. عبد الجليل الطاهر. دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي 1967م. منشورات الجامعة الليبية.

- شارل فيرو CHARLES FERAUD: الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي: الجزء الأول والثاني «3 أجزاء» ترجمة محمد عبد الكريم الوافي دار الفرجاني طرابلس ـ ليبيا 1973م.

ـ عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية: ترجمة عبد السلام أدهم مطبعة دار لبنان 1969م.
ـ فريدريك هورغان FEREDRIK HERNAHAN: يوميات الرحالة فريدريك هورغان «الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان ـ عام 1917م: ترجمة مصطفى محمد جودة مكتبة الفرجاني طرابلس ـ ليبيا 1968م.
ـ كوستانزيوبرنيا CONSTANSIO BERGNA: طرابلس من 1510 إلى 1850م ـ ترجمة خليفة محمد التليسي مكتبة الفرجاني طرابلس ـ ليبيا 1969م.
ـ لويس رايت وجوليا ماكليود LOUIS B. WRIGH T AND JULIA H. MACLEOD: الحملات الأميركية على شمال أفريقيا في القرن الثامن عشر: ترجمة محمد روحي البعلبكي نشر مكتبة الفرجاني طرابلس ـ ليبيا بدون تاريخ.
ـ محمد ناجي ومحمد نوري: طرابلس الغرب: ترجمة أكمل الدين محمد إحسان نشر دار مكتبة الفكر طرابلس ـ ليبيا طبع سنة 1973م.
ـ محمود ناجي: تاريخ طرابلس الغرب: ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى ـ بيروت 1970م. منشورات الجامعة الليبية كلية الآداب.
ـ ميكال دي ايبالسا MEKAL DE EBALSSA: معاهدة السلم الأولى الإسبانية الليبية (1784 ـ 1198م) ترجمة طه إدريس مراجعة د. نجاح القابس منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1980م.

ثالثاً ـ المراجع الأجنبية غير المترجمة

— BRAND FORD ERNEL: THE GREAT SIEGE. FIRST PRINTED LONDON 1961.
— CHARLES ROUX -F-: FRANCE ET AFRIQUE DU NORT AVANT 1830 -PARIS 1932.
— CHARLES WILLINGTON FURLONG: THE GATEWAY TOTHE SHARA OBSERVATIONS AND EXPERIENCES IN TRIPOLI -NEW YORK 1909.
— PLANTED EUGENE: CORRES PONDANCE DES BEYS DE TUNIS ETDE CONSULS DE FRANCE AVED LA COUR 1577-1830 PARIS 1893.
— ROUARD DE CARD -E-: TRAITES DE LAFRANCE AVED LES PAYS DE L'AFRIQUE DU NORT (ALGERIE -TUNLSTE -TRIPOLITAINE - MAROC) PARIS 1906.

رابعاً ـ الدوريات

(أ) المجلات العربية والأجنبية والمترجمة:

- ليبيا في التاريخ مجموعة بحوث تاريخية: عن تاريخ ليبيا القديم والحديث الصادرة عن المؤتمر التاريخي المنعقد في الفترة ما بين 16 ـ 23 مارس سنة 1968م كلية الآداب الجامعة الليبية بنغازي الطبعة الأولى.
- مجلة المستعمرات الإيطالية REVISTA DELLE COLONIE ITALIENNE: العدد الأول يناير 1930 والعدد الثاني والثالث من السنة الرابعة مارس 1930م.

وثائق عن نهاية العهد القرمانلي قدمها في الإيطالية إسماعيل كمالي: ترجمة محمد مصطفى بازامه. دار لبنان للطباعة والنشر.

(ب) المجلات الأجنبية غير المترجمة:

— REVUE DES DEUXMMONDES FRAN CAISES:
I - OCTOBRE 1855: SECONDE SERIE DELANOUVELL PERIODE XXV ANNEE «TOME DOUZIEME» XXV ANNEE PARIS.
— REVUE DE L'HISTOIREDES COLONIES FRANCAISES VII, 1919 PARIS.
— THE GEDGRAPHICAL JOURNAL ENGLICH: VOL 131 PART 2 JUNE 1965 LONDON.

الملاحق

أولاً ـ وثائق الخارجية الفرنسية بباريس

ملحق رقم (1):

خطاب السيد الأميرال السويدي سيد بولدف كيدرستروم إلى ناودي المبعوث السرى لفرنسا لدى ليبيا بتاريخ 1 مايو سنة 1802م.

ملحق رقم (2):

المواد الإضافية لمعاهدة السلام المعقودة بين يوسف باشا القرمانلي وفرنسا سنة **1801م مجلد 31**.

ملحق رقم (3):

معاهدة السلام المعقودة بين ملك السويد ويوسف باشا القرمانلي بواسطة فرنسا بتاريخ 2 أكتوبر سنة 1802م مجلد 31.

ملحق رقم (4):

خطاب الكوماندورادوارد بربل قائد القوات الأمريكية في البحر المتوسط إلى القنصل الفرنسي بوسييه في طرابلس بتاريخ 12 يونيو 1804م مجلد 32.

ملحق رقم (5):

خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 25 أبريل سنة 1805 «6 بريمريال السنة 13» مجلد 32.

ملحق رقم (6):

بيان توضيحي عن السفن الحربية من مختلف الجنسيات والتي ظهرت أمام طرابلس من المدة 14 مايو إلى 30 يوليو سنة 1828م.

ملحـق رقم (7):

قائمـة بالأسطول التابع لليبيا «طرابلس» في عهـد يوسف باشـا القرمانلي.

- وثائق باللغة العربية مستخرجة من محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية بباريس:

ملحـق رقم (8):

خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 9 من شهر رمضان المبارك سنة 1212هـ. مجلد 31.

ملحـق رقم (9):

خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 27 محرم سنة 1240هـ «1825» مجلد 35.

ملحـق رقم (10):

خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى وزير الخارجية الإنكليزية بتاريخ 26 يناير سنة 1828م مجلد 36.

ملحـق رقم (11):

خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى ملك فرنسا بتاريخ 15 رجب سنة 1243هـ مجلد 36.

ملحـق رقم (12):

خطاب يوسف باشا القرمانلي إلى ملك نابلي بتاريخ 15 رجب سنة 1243هـ مجلد 36.

ثانياً ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية المستخرجة من دار السجلات العامة بلندن «مكتب PUBLIC RECORD OFFICE:

ملحـق رقم (13):

خطاب من مكتب رئيس السكرتارية/ مالطا إلى القنصل البريطاني وارنجتون في طرابلس بتاريخ 16 مايو سنة 1818م تحت رقم FO/60/39 .039276

ملحـق رقم (14):

خطاب السير توماس ماتيلاند الفارس الأعظم وأحد أعضاء المجلس الخاص لصاحب الجلالة والقائد العام لقوات صاحب الجلالة في البحر المتوسط وحاكم جزيرة مالطا وتوابعها. . إلى القنصل البريطاني وارنجتون في طرابلس بتاريخ 19 ديسمبر سنة 1818م. تحت رقم FO/60/39 039276.

ملحـق رقم (15):

اتفاق وتعهد يوسف باشا القرمانلي مع مندوبي بريطانيا السير توماس فريمانتل وفرنسا السيرتوريان ديراد ميرال وقائد القوات الفرنسية في البحر المتوسط بتاريخ 19 اكتوبر سنة 1819م تحت رقم FO/60/40 039282 .

ملحـق رقم (16):

خطاب القنصل البريطاني في طرابلس وارنجتون إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 11 اكتوبر سنة 1819م تحت رقم FO/60/40 039282 .

ملحـق رقم (17):

خطاب من مكتب رئيس السكرتارية مالطا إلى القنصل البريطاني في طرابلس وارنجتون بتاريخ 11 أبريل سنة 1831 تحت رقم FO/60/51 .039275

ثالثاً ـ وثائق وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن وتوجد في ROIC 5 OF
: MICROCOAY 28

ملحق رقم (18) :

خطاب وزير الخارجية الأمريكية تيموني بيكرينج إلى القنصل الأمريكي في طرابلس جيمس كاثكارت بتاريخ 24 ديسمبر سنة 1798م.

ملحق رقم (19) :

خطاب وزير الخارجية الأمريكي جيمس ماديسون إلى القنصل الأمريكي جيمس كاثكارت في طرابلس بتاريخ 21 مايو سنة 1801م.

ملحق رقم (20) :

خطاب وزير الخارجية الأمريكي جيمس ماديسون بواشنطون إلى القنصل الأمريكي ويليام ايتون في تونس بتاريخ 20 مايو 1801م.

ملحق رقم (21) :

خطاب وزير الخارجية الأمريكي جيمس ماديسون إلى مندوبي أمريكا في كل من لندن، ومدريد، ولشبونه و. . . . بتاريخ 21 مايو سنة 1801م واشنطون.

ملحق رقم (22) :

خطاب وزير الخارجية الأمريكي جيمس ماديسون إلى ليفينجستون في مونت تشيلو بتاريخ 4 سبتمبر سنة 1801م.

أولاً: وثائق وزارة الخارجية الفرنسية بباريس

ثالثاً ـ وثائق وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن والموجودة في S' OF ...

MICROCOAY 28

ملحق رقم (18)

خطاب وزير البحرية الأمريكية [illegible] إلى القنصل الأمريكي

في طرابلس جيمس كاثكارت بتاريخ 24 ديسمبر سنة [illegible]م

ملحق رقم (19)

خطاب وزير الخارجية الأمريكي جيمس ماديسون إلى القنصل الأمريكي

جيمس كاثكارت في طرابلس بتاريخ 21 مايو سنة 1801م.

ملحق رقم (20)

خطاب وزير الخارجية الأمريكي جيمس ماديسون بواشنطن إلى القنصل

الأمريكي وليام إيتون في تونس بتاريخ 20 مايو 1801م.

ملحق رقم (21)

خطاب وزير الخارجية الأمريكي جيمس ماديسون إلى مندوبين أمريكيين

في لندن ومدريد ولشبونة و[illegible] بتاريخ 21 مايو سنة 1801م

واشنطن.

ملحق رقم (22)

خطاب وزير الخارجية الأمريكي جيمس ماديسون إلى ليفنجستون

مونت تشيلو بتاريخ 4 سبتمبر سنة 1801م.

ملحق رقم (1)

le C.te Devoize.

Je suis [illegible] signé le Maudi

163

Le Baron de Cederstrom Contre Amiral &c.

à M.r Maudi &c.

Le 1. Mai 1802.

Ayant reçu votre lettre en date d'aujourd'hui je me hâte de y répondre pour vous témoigner mon estime et ma reconnaissance des services que vous avez déjà rendus concernant les arrangements que nous voulons trouver avec S. E. le Bacha et qui ont été interrompus par la [illegible] de guerre. [illegible] bons offices et de [illegible] que vous avez à nos affaires. Je vous commets officiellement de renouer les négociations, si vous trouvez que le Pacha soit porté pour la paix malgré sa déclaration: en vous priant en même temps de prendre les éclaircissements nécessaires qui pourront vous être utiles, de M.r Burstrom. Les Articles suivants sont ceux que vous avez la bonté de proposer au Pacha, et sur les quels vous avez pouvoir à négocier.

1° Le terme le plus long pour la durée de la paix à faire sera de 25 ans, à 5000 Piastres par an, faisant 125.000 piastres fortes, somme que je veux payer de suite, si S. E. veut la paix: mais je n'accorde d'aucune manière, et sous aucun prétexte quelque somme ou présent annuel.

2° Son Excellence le Bacha doit rendre la liberté à tous les Suédois, qui se trouvent dans le Royaume sans exiger de rançon, que ce que j'ai déjà accordé

178

3. Les Vaisseaux pris par S. E. seront en compensation des presents usités pour la paix: et je n'ai pas le droit a consentir à quelque autre present pour S. E. le Bacha.

4. Je verrai avec plaisir, que les conditions de paix soient cachées mais je souhaiterai de même, que S. E. sans se compromettre elle même, ou quelque autre, voudrait en même tems declarer en presence des mêmes personnes d'hier, et de ... officiers, que la paix avec la Suede est faite.

5. Si vos instructions s'etendent jusqu'à pouvoir garantir cette paix [illegible] de votre Gouvernement, je souhaite qu'une telle garantie [illegible] voir lieu, etant ce moyen le plus sur d'avoir la paix durable jusqu'au terme fixé.

6. Pour ce qui regarde le Sel de Soara, nous n'avons pas besoin.

7. Si le Bacha a quelque doute sur la validité de la paix, vous pourrez assurer S. E. que cette paix sera garantie par le Roi mon maître, et je fixerai un terme precis, quand cette ratification pourra être de retour, pour terminer nos differends et conclure la paix definitive.

Finalement j'ai lieu d'attendre, qu'avec l'influence, qu'a votre Gouvernement près de cette cour, jointe à votre habileté, et votre esprit, vous reussirez a arranger cette affaire.

C'est avec la plus parfaite, et invariable estime, que j'ai l'honneur d'etre &c:

Signé Rudolf Cederström.

ملحق رقم (1):

خطاب السيد الأميرال السويدي «سيد بودلف كيدرستروم إلى ناودي المبعوث السري لدى ليبيا بتاريخ 1 مايو سنة 1802م مجلد 31:

* * *

إننا لفي عجاله أن أرد على رسالتكم بتاريخ اليوم ـ في هذا الرد أقدم لكم تقديري وعرفان بالجميل نظير خدماتكم التي قدمتوها بخصوص الترتيبات التي كنا نود عملها مع صاحب السعادة الباشا، والتي قطعت بسبب إعلان حالة الحرب.

ولاقتناعي لجدوى مساعيكم الطيبة، وبالأهمية التي توليها شؤننا فإنني أكلفك رسمياً بتجديد المفاوضات إذا كنت ترى أن الباشا لا زال يسعى للسلام بالرغم من إعلانه، مع الإذن لك أيضاً وفي نفس الوقت لأن تطلب الإيضاحات الضرورية التي تراها ذات فائدة لك من السيد «بيرستروم BURSTRON».

إن البنود التالي هي التي لك طيب الإذن في اقتراحها على الباشا والتي على أساساها لك السلطة في التفاوض:

أولاً: إن أطول مدة للسلام هي خمسة وعشرون عاماً، وذلك نظير خمسة آلاف قرشاً للسنة الواحدة، بمعنى أن مبلغ مائة وخمسة وعشرون ألف فرش عملة صعبه سأدفعها أنا تبعاً لذلك إذا كان صاحب السعادة يرغب في السلام، ولكنني سوف لن أوافق بأي حال من الأحوال وتحت أي عذر دفع أي مبلغ إتاوة أخرى.

ثانياً: إن صاحب السعادة الباشا عليه أن يطلق حرية كل السويديين الموجودين في المملكة دونما طلب دفع أي فدية حتى التي كنت قد وافقت عليها.

ثالثاً: إن السفن التي استولى عليها صاحب السعادة الباشا ستكون كتعويض عن الهبات من أجل السلام، وإنه لم يعد لي الحق في أن أوافق على

أي هبة أخرى لصاحب السعادة الباشا.

رابعاً: إنني سأكون سعيداً بأن تكون شروط السلام سرية غير أنه يحدوني الأمل في نفس الوقت بأن صاحب السعادة دونما (حل وسط)، يقوم هو أو أي شخص آخر أن يعلن في وجود نفس الأشخاص ونفس الضباط بأن السلام مع السويد قد تم.

خامساً: إذا كانت تعليماتكم تمتد لغاية إمكانية ضمان هذا السلام باسم حكومتكم، فإنني آأمل بأن مثل هذا الضمان يمكن الحصول عليه حيث أنه الوسيلة الأكثر تأكيداً للسلام الدائم للفترة المعينة.

سادساً: بالنسبة لملح منطقة زوادة (SOADA)، فإننا لا نحتاج إليه.

سابعاً: إذا كان الباشا يساوره أي شك في صلاحية هذا السلام فلك أن تؤكد لصاحب السعادة بأن هذا السلام سأكون أنا الضامن له وكذلك سيدي ـ وانني سوف أحدد مهلة دقيقة عندما يرجع التصديق ـ وهذا من أجل إنهائي خلافاتنا وبالتالي عقد سلام دائم.

وأخيراً إنه ليمكنني الاعتقاد بأنه مع التأثير الذي تمتلكه حكومتك بنظامنا مع ما تتمتعون به من ثقة وهمة، إنكم ستنجحون في هذه المهمة.

وإنه ليسعدني أن أعبر لك عن كامل التقدير الدائم.

توقيع/ بيدولف كيدرستروم

ملحق رقم (2)

Articles - Extraits du Traité de Paix entre La République Française et La Régence de Tripoly,

Article 39

Les Communications par terre entre les villes de la Régence de Tripoly et celles de l'Egypte seront réciproquement libres et faciles, soit pour le transport par Caravane, ou autrement, des productions des deux états, soit pour les Voyageurs des deux Nations.

Art. 40.

La Caravane des Pèlerins allant à la Mecque sera spécialement protégée à son arrivée au Caire et escortée jusqu'à Suez. Il en sera de même à son retour de la même en Egypte.

Art. 41e.

Les effets de France qui se débarqueront à Tripoly ... Bengazi, ou Derne pourront passer en Egypte par des Caravanes, et ceux qui arriveront d'Egypte par la même voye pourront être embarqués pour les Ports de France, soit, qu'ils appartiennent au Gouvernement, ou à des particuliers. /.

ملحق رقم (2):

المواد الإضافية لمعاهدة السلام المعقودة بين يوسف باشا القرمانلي وفرنسا سنة 1801م مجلد 31.

* * *

المـادة 39:

إن المواصلات السطحية بين مدن ولاية طرابلس والمدن المصرية ستكون بالتبادل مفتوحة وحرة دون عوائق وذلك سواء لانتقال منتجات البلدين عن طريق القوافل أو وسيلة أخرى وذلك بالنسبة لانتقال الأشخاص من البلدين.

المـادة 40:

قافلة الحجاج المتجهين إلى مكة ستكون محمية عند وصولها إلى القاهرة وبالتالي ترافق لغاية السويس ـ وسيكون نفس الوضع عند الرجوع إلى مصر.

المـادة 41:

إن البضائع التي تخص فرنسا وتنزل في طرابلس/ وبنغازي أو درنة لها أن تمر إلى مصر عن طريق القوافل، وتلك التي تصل إلى مصر يمكن لها أيضاً أن تمر وبالتالي تشحن إلى موانىء فرنسا سواء كانت تخص الحكومة أو أشخاص.

Traité de Paix

Conclu entre Sa Majesté Suédoise et Sa Seigneurie le Pacha de Tripoly

Sous la médiation du Colonel Sebastiani, Envoyé du Premier Consul dans le Levant, et du Citoyen Beaussier Chargé d'Affaires et Commissaire Général des Relations Commerciales près la Régence de Tripoly en Barbarie.

Monsieur le Baron de Cederström, Contre-Amiral Commandant les forces Navales de Sa Majesté Suédoise dans la Méditerranée, muni de pleins pouvoirs stipulant pour et au nom de son maître.

et Sidi Mahammed-el-Deghaïs, Premier Ministre de Son Excellence le très Illustre Youssouf Pacha, Bey, Dey, Divan, et Milice du Royaume de Tripoly en Barbarie muni de pleins pouvoirs, stipulant pour et au nom de son maître.

Après l'échange de leurs lettres de créance, et pouvoirs ont conclu, arrêté et signé le traité de Paix suivant.

Article Premier

Les différens élevés entre Sa Majesté Suédoise et le Très Illustre Pacha de Tripoly sont terminés, et les relations politiques, et Commerciales de Sa Majesté Suédoise et de la Régence de Tripoly en

Barbarie sont rétablies telles, qu'elles existaient au mois
d'après le traité fait entre les parties contractantes le
Avril 1761 aux conditions suivantes.

Art: 2me

Sa Majesté le Roi de Suède, payera dans le délai de
mois, à compter d'aujourd'hui, cent-cinquante-mille piastres
fortes en espèces sonnantes, au Pacha de Tripoly: cette somme
sera payée à Tripoly./.

Art: 3me

Sa Majesté le Roi de Suède payera également une
annuité de huit-mille piastres fortes chaque année, à commencer
du premier Janvier prochain. Le Pacha ne pourra sous aucun
prétexte exiger aucune autre annuité, rétribution, ou don de
quelque espèce que ce puisse être./.

Art: 4me

Sa Seigneurie le Pacha de Tripoly s'engage à relâcher
et à rendre à Sa Majesté Suédoise aux conditions énoncées
dans les Articles 2me et 3me, tous les prisonniers Suédois, sans
exception; Leur liberté aura lieu immédiatement après le
payement des cent-cinquante-mille piastres fortes, et de la
première annuité de huit mille. Sa Majesté le Roi de
Suède payera, en outre, trois-mille-dix-cents piastres fortes
pour les dettes contractées par ses prisonniers, et dont le
compte a été arrêté par son Commissaire des relations
Commerciales

Art: 5me

Toutes les prises, qui auraient été faites par les bâtim

des Puissances contractantes, depuis le vingt-cinq Septembre, seront rendus de part et d'autre. /

Art: 6.me

Sa Seigneurie le Pacha de Tripoly voulant temoigner sa reconnaissance au Premier Consul de France, Président de la République Italienne, par sa médiation, accorde dès cet instant la liberté à Monsieur le Baron d'Armfeld, le seul Officier de la Marine Royale Suédoise, qui soit prisonnier. S'il y en avait eû plusieurs, il aurait également offert leur liberté au Premier Consul.

Art: 7me

Le présent traité sera ratifié dans l'espace de huit mois, à compter d'aujourd'hui, ou plutôt, si faire se pourra. Les ratifications seront échangées à Tripoly. Si cependant la ratification ne pouvait avoir lieu dans ce délai, les hostilités ne pourraient recommencer, qu'après les six mois fixés pour le payement des sommes spécifiées dans les Articles deux et trois. Les hostilités cesseront de part et d'autre dès aujourd'hui. /

Fait à Tripoly en Barbarie au Palais de France le dix Vendémiaire de l'An onze de la République Française (deux Octobre 1802)

// Signé // Rudolf Cederström (L.S.) Mohamet-el-Deghiss Ben Arabey (L.S.). Beaussier et Horace Sebastiani

Pour Copie conforme

Beaussier

ملحق رقم (3):

معاهدة السلام المعقودة بين ملك السويد ويوسف باشا القرمانلي بتاريخ 2 اكتوبر سنة 1802م.

بوساطة الكولونيل سيباستيان الموفد من قبل القنصل الأول في ليفانت LE LEVANT والمواطن بوسييه القائم بالأعمال والمندوب العام للعلاقات التجارية لدى ولاية طرابلس الغرب. . . .

فإن بارون سيديرستروم، أميرال البحر قائد القوات البحرية لصاحب الجلالة السويدية في البحر المتوسط مدعوماً بسلطات كاملة يتعهد نيابة عني وباسم سيده.

كذلك السيد محمد الدغيسي رئيس وزراء صاحب السعادة المعلم المشهور يوسف باشا الباي، حاكم الولاية (الداي)، والديقان (رئيس مجلس دولة)، ورئيس حرس مملكة طرابلس الغرب مدعوماً بسلطات كاملة ويتعهد نيابة عنه وباسم سيده.

وبعد تقديم أوراق اعتمادها وسلطانهما، فإنهم وضعا، وأقرا ووقعا معاهدة السلام التالية:

المـادة الأولـى:

إن الخلافات القائمة بين صاحب الجلالة السويدية والمعلم المشهور باشا طرابلس تعتبر منتهية وإن العلاقات السياسية والتجارية بين صاحب الجلالة السويدية وولاية طرابلس الغرب قد أعيدت كما هي كما كان الحال إبان وبعد المعاهدة المعقودة بين الأطراف المتعاقدة في أبريل سنة 1741 بالشروط التالية:

المـادة الثانيـة:

صاحب الجلالة، ملك السويد سيدفع في مهلة ست أشهر ابتداء من اليوم مبلغ مائة وخمسون ألف قرش من العملة الصعبة نقداً إلى باشا طرابلس.

وسيدفع هذا المبلغ في طرابلس.

المـادة الثالثـة:

إن صاحب الجلالة، ملك السويد سيقوم أيضاً بدفع سناهية (مبلغ يدفع سنوياً) مقدارها ثمانية آلاف قرش من العملة الصعبة كل سنة ابتداء من أول يناير القادم.

وسوف لن يكون في استطاعة الباشا ـ تحت أي ذريعة ـ أن يطالب بأي سناهية أخرى، أو أجراً أو هبة من أي نوع كان.

المـادة الرابعـة:

صاحب السيادة، باشا طرابلس يلتزم بإطلاق سراح جميع المسجونين السويديين دونما استثناء، وبالتالي تسليمهم إلى صاحب الجلالة السويدية حسب الشروط المعلنة في المادتين الثانية والثالثة. ومن ثم فإن حريتهم تعطى لهم مباشرة بعد دفع مبلغ مائة وخمسون ألف قرش من العملة الصعبة وكذلك السناهية الأولى ذات الثمانية آلاف.

وسيدفع أيضاً صاحب الجلالة ملك السويد ثلاثة آلاف وستمائة قرش من العملة الصعبة وذلك عن قيمة ما استدانه المساجين والتي حسابها قرر من قبل لجنة العلاقات الخارجية.

المـادة الخامسـة:

إن كل الغنائم التي استولى عليها أي طرف من سفن القوى المتعاقدة منذ الخامس والعشرون من سبتمبر، يجب أن تعاد إلى الطرف الآخر.

المـادة السادسـة:

صاحب السيادة باشا طرابلس، رغبة منه في أن يبرهن عن تقديره لقنصل فرنسا الأول، ورئيس جمهورية إيطاليا لتوسطه فإنه يوافق في هذه المناسبة عن إطلاق سراح السيد بارون أرمفيلد، الضابط الوحيد من البحرية الملكية السويدية الذي يعتبر سجيناً.

ولو كان هناك غيره، فإن الباشا لم يكن ليتوانى في عرض إطلاق سراحهم على القنصل الأول.

المـادة السابعـة:

إن المعاهدة هذه، يجب التصديق عليها في بحر ثلاثة أشهر من اليوم أو قبل ذلك ـ عند إنجازها، فإن تبادل التصديقات سيكون في طرابلس.

في حالة عدم انتهاء التصديقات خلال هذه المهلة، فإن حالة الحرب لا يمكن أن تعود إلا بعد انقضاء الست أشهر المحددة لدفع المبالغ المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة. وعليه فإن حالة الحرب بين الطرفين يجب أن توقف ابتداءً من اليوم.

حرر في طرابلس الغرب في قصر فرنسا في اليوم العاشر من الشهر الأول من السنة الحادية عشر من تقويم الجمهورية الفرنسية (الثاني من اكتوبر سنة 1802).

توقيع/ ريدولف كيدرستروم

ـ محمد الدغيس

باللغة العربية/ بوسييه ، سيباستيان

ـ صورة طبق الأصل ـ بوسييه

ملحق رقم (4)

Observations du Commissaire en marge.

Traduction

145

à bord de la fregate des Etats-Unis la Constitution devant Tripoly 12 Juin 1804

[Marge :] [..]ommodore parti [..]8 Mars n'a reparu [..]le 1er Juin.

Monsieur, je suis honnoré de vos lettres des 28 Mars et 24 May que je n'ai reçûes que depuis peu de jours, autrement j'y aurai répondu plutôt.

J'en enverrai immédiatement des copies à mon Gouvernement et à notre Ministre à Paris afin qu'ils soyent informés que l'intervention du Premier Consul, par le canal du Chargé d'affaires de la Republique Française à Tripoly n'aura pas vraisemblablement l'effet que, je pense, ils en attendaient.

[Marge :] [..]tait libre au Commodore [..] par un Navire [..] il en avait eu la [..] de les débarquer [..] ou beaucoup de [..] l'avait éloigné le [..] de son arrivée [..] du Grand [..] négociation [..] entamée [..] le Pacha [..] réponses [..] et à [..] le sort des prisonniers [..] le Commissaire [..] parfaitement réussi.

Je ne puis que supposer que le Premier Consul sera un peu mortifié que par son influence vous n'ayés pas même été capable d'obtenir la permission de débarquer les hardes et provisions necessaires dont les prisonniers américains ont un besoin urgent. Il est probable que le Premier Consul espérait que sa Médiation aurait eu plus de poids avec le Pacha de Tripoly qu'il ne parait qu'elle a eu. Je n'ai aucune difficulté à envoyer à terre le prisonnier fait à bord de la Philadelphie pourvû que l'on m'envoye en échange un matelot américain.

[Marge :] [..]ommodore a pensé [..] doute que l'influence [..] devait [..] à faire [..] la Régence [..] ses avantages.

Les prétentions du Pacha à la somme énorme dont vous faites mention est, de sa part, fort vaine. Il n'en obtiendra jamais la dixième partie pour la rançon. Les Négociations pour la rançon et pour la paix doivent être séparées, attendu que nous ne payerons pas une piastre pour la paix.

[Marge :] La mission en a été [..] au moins [..]rectement.

Je vous informe de nouveau que ni Mr. Schembri ni le Pro Consul Anglais n'ont été autorisés par moi à entrer en aucune négociation, ou à s'immiscer en aucune façon dans les affaires des Etats-Unis à Tripoly, et j'ai lieu d'etre étonné de leur assurance à cet égard.

[Marge :] [..]ommencement de [..] paragraphe paraît [..] contradic[..] en le rapprochant [..] fin du cinquieme.

Je suis autorisé à racheter nos prisonniers et à faire la paix si cela peut avoir lieu à des conditions

compatibles avec l'honneur et la dignité des États-Unis, ~~[illegible]~~ et la somme stipulée pour la rançon sera payée comptant immédiatement lors de délivrance des prisonniers.

Sans mon intervention il n'a pas craint d'offrir quarante mille piastres fortes pour la rançon. Cette somme fût proposée il y a trois ans au moment de la déclaration de guerre, seulement pour suspendre les hostilités durant dix mois.

Mr. O'Brien vous remettra cette lettre. Il est autorisé à faire une offre au Pacha. Je vous serai infiniment obligé de le seconder dans ses négociations.

Le blocus doit continuer durant la Négociation, toujours après jusqu'à ce qu'un traité de paix ait été signé entre les deux Nations. Tout traité de paix doit être soumis à la ratification finale du Président des États-Unis.

Malgré l'offre injurieuse cette permission a été accordée.

J'ai à bord les hardes et provisions pour les prisonniers et je désire que la permission de les débarquer soit obtenue.

J'aurai toujours beaucoup de plaisir de vous voir à mon bord.

Il n'a pas attendu de me voir. Je l'en aurais bien vite détourné à cause de la rapacité des influences qui devait naturellement s'ensuivre.

Mr. O'Brien vous fera connaître les propositions auxquelles je l'ai autorisé pour la rançon des prisonniers et vous consultera avant de les présenter.

Je vous suis infiniment obligé de vos bons offices en faveur du Capne Bainbridge, ses officiers & équipage et vous prie d'accepter mes plus vifs remerciements.

J'ai l'honneur d'être avec grande considération et respect, Monsieur, votre très humble serviteur

signé Edouard Preble.

A Monsieur Beaussier Chargé d'affaires de la République Française, Commissaire général à la Cour du Pacha

ملحق رقم (4) :

خطاب الكوماندور ادوارد بربل قائد القوات الأمريكية في البحر المتوسط إلى القنصل الفرنسي بوسييه في طرابلس بتاريخ 12 يونيو 1804م .

السيد/ إنني لتشرفت برسائلك المؤرخة في 24/ مارس، 24/ مايو وإنني لم أستلمها إلا منذ أيام قليله فقط، ولو كان غير ذلك لكنت قد رديت عليها قبل ذلك .

إنني سأبعث حالاً نسخاً إلى حكومتي وإلى وزارتنا في باريس حتى ليكونوا على علم بأن تدخل القنصل الأول عن طريق القائم بأعمال الجمهورية الفرنسية في طرابلس سوف لن يكن لها التأثير كما ينتظرون.

وإنه لا يمكنني غير الافتراض بأن القنصل الأول سيكون مجروح المشاعر بكونك لم تكن تستطيع الحصول على إذن إنزال الكساء والمؤمن الضرورية للمساجين الأميركيين والذين هم في حاجة ماسة وعاجلة إليها. وإنه لمن المحتمل بأن القنصل الأول كان يأمل بأن وساطته كان لها أكثر وزناً مع باشا طرابلس.

إنه لا تواجهني أي صعوبة في أن أرسل إلى الأرض المسجون الموجود على ظهر السفينة فيلادلفيا على أساس أن تبعث لي بدلاً منه بحاراً أميركياً.

إن ادعاءات الباشا بخصوص المبلغ الكبير (والذي ذكرته)، إنني أرى هذا الأمر من جانبه يدل على سذاجة عظيمة. إنه سوف لين يحصل حتى على عشر (10/1) الفدية. إن المفاوضات من أجل الفدية وكذلك من أجل السلام يجب أن تكون منفصلة، مع العلم بأننا سوف لن ندفع قرشاً واحداً من أجل السلام.

إنني أحيطك علماً من جديد بأنه لم يسبق أن أذنت للسيد شمبري SCHEMBRI أو مساعد القنصل الإنكليزي بأن يتفاوضوا وأنه ليس لهم التدخل بأي حال بشؤون الولايات المتحدة في طرابلس وإنه ليدهشني كثيراً تأكيدهم على هذا.

إنني مفوض بأن أدفع فدية من أجل مساجيننا وبالتالي أن نعقد السلام ـ وهذا يمكن له أن يحدث بشروط تتمشى مع شرف وكرامة الولايات المتحدة ـ وأن المبلغ المشروط للفدية سيدفع نقداً حالما إطلاق سراح المساجين.

إن السيد براين BRIEN الذي سيسلمك الرسالة، مفوض بأن يقدم عرضا إلى الباشا ـ إنني سأكون شاكراً لك إذا ساندته في مفاوضاته.

إن المحاصر يجب أن تستمر طيلة مدة المفاوضات ـ وحتى أن توقع معاهدة سلام بين الدولتين. وإن أي معاهدة سلام يجب أن تكون عرضة للتصديق النهائي من قبل رئيس الولايات المتحدة.

إنه يوجد على متن السفينة مؤن وكساء خاصة بالمساجين، وإنني أرغب في الحصول على تصريح بإنزالها.

وإنني سأكون سعيداً جداً بأن أراك على ظهر سفينتي. إن السيد بريان BRIEN سوف يطلعك على الاقتراحات بشأن الفدية عن المساجين، والتي أذنت له بها ـ وسوف يشاورك فيها قبل تقديمها.

إنني لممتن لك أيضاً على مساعيك الحميدة بخصوص القبطان «بأن بريدج BAN BRDGE» وطاقمه من الضباط ـ وأرجو أن تقبل اسمى تشكراتي.

وإنه ليشرفني أن أكون خادمكم المتواضع مع أسمى اعتباري واحترامي.

إمضاء/ ادوارد بربل

ملحق رقم (5):

Tripoly de Barbarie 6 Flairial an 13

Nations Barbaresques (?) N° 22

R. à l'adr. le 10. thermidor

208

Monseigneur,

R. le 25 16.bre an 12.—

[Marginal note, partly illegible:] ...de Derne par ...Ahmet. Mr. Eaton, ...de camp.e ...canonniers ...sont dans ... Celle de ...Pacha ... ...de Sidi... ...sujet.

Sidi Acmet parti d'Egypte avec Mr. Eaton et quatre vingt Cavaliers seulement, s'est rendu par terre devant Derne, ayant joint à ces forces quatre canons de campagne et quarante canonniers américains débarqués à la Bombe. Il a réussi à entrer dans cette Ville, il y a un mois, par la porte du devant à la faveur des efforts des gens de son parti et des canonnades de deux fregates et d'un brick des Etats-Unis dirigées sur les quartiers habités par les partisans de Youssouf Pacha qui ont été obligés de se soumettre, mais ils se sont refusés à livrer à Sidi Acmet le Bey de Derne qui est ensuite sorti paisiblement de la Ville pour se joindre à l'armée campée au dehors. Sidi Acmet a envoyé à bord des batiments américains quarante ôtages choisis parmi les gens de son parti et a souffert que le Pavillon des Etats-Unis fut arboré à coté de celui de la Régence sur le chateau de Derne; deux faits qui ont donné lieu à beaucoup de Murmures. Mr. Eaton voulait que deux personnes de l'armée de Youssouf Pacha tombées au pouvoir de Sidi Acmet fussent sacrifiées pour intimider et causer une

Monseigneur De Talleyrand Ministre des Rélations Extér. à Paris./.

défection, mais il n'y a pas consenti. Cette armée encor.
devait incessamment attaquer sur trois points differe
son Chef se flâtait de remporter la victoire. Ces nouve
sont venues le 1.er Courant au Pacha en dix neuf jour
un Dromadaire. Je pense que les courriers se succéder
avec rapidité et que j'aurai bientôt d'autres informa
à transmettre à Votre Excellence.

Médiation du Bey de Tunis offerte au Pacha. Inconséquence des Américains.

Le Sahtappe du Bey de Tunis a expédié un Cour
au Pacha et lui mande, au nom de son Maître, qu'il se
temps d'être en paix avec les Américains, qu'il lui offre
Médiation et qu'il a besoin de connaître ses intentions d
l'état actuel des choses. Il est évident que de pareilles
ouvertures sont tardives, ne sauraient être écoutées p
les Américains, et décéléraient la faiblesse et les crainte
de la Régence. S'ils appréhendaient la perte des
prisonniers, peut-être entreraient-ils de nouveau en
Négociation et abandonneraient-ils Sidi Ahmet, mais
paraît certain que le Gouvernement veut en faire le
sacrifice puisqu'il vise à détrôner Sidi Youssouf. Avec
tel projet dont l'exécution est poussée avec ardeur et
persévérance, comment osent-ils solliciter en même te
le bon traitement des prisonniers!

Arrivée de Malte d'un Parlementaire et d'un Négociateur Américain sous les auspices du Consul d'Espagne. Conjecture sur cet événement extraord.

Dans le moment, une Corvette Américaine par
devant le port avec pavillon blanc parlementaire au m
de misaine et pavillon espagnol au mât d'artimon. Le Pac
y a répondu de suite en faisant hisser le pavillon blanc sur
château. Mons.r le Cher. de Souza Consul d'Espagne s'est
empressé de se rendre à bord et y a trouvé M.r Tobias Lear
venu de Malte pour négocier la paix par son entremise,
devant loger chez lui. J'avais quelqu'indice de l'existence
d'une Correspondance de ce Consul de Sa Majesté Catholique

avec les américains. Je ne puis encore pénétrer le motif puissant de cette étrange démarche en l'envisageant seulement du coté du manque d'égards envers la France, mais je pense que Mr. Tobias Lear se hâtera de venir m'en instruire quand il sera débarqué. En attendant j'ai l'honneur de vous adresser, Monseigneur, copie de la lettre que je lui ai écrite à Malte le 20 Germinal dr. Votre Excellence y reconnaitra que son contenu a dû accélérer le voyage de ce Négociateur qui est accompagné de Mr. Dulis maltais Consul américain dans ladite Isle, dont la langue maternelle est l'arabe. Il ne sera pas inutile d'y joindre copie de ma dernière dépêche au Commodore Préble du 10 Brumaire dr. laquelle a été remise à Malte au Commodore Barron son successeur. Le Pacha, cédant aux circonstances, aurait-il lui même demandé la paix par l'organe du Consul d'Espagne? C'est ce dont nous serons bientôt éclairés.

Salut et Respect

Beaussier

P.S. L'on apprend à l'instant que Sidi Acmet et les américains se sont vus contraints de débarquer les ôtages à cause de la révolte générale qui allait s'ensuivre.

ملحق رقم (5):

خطاب القنصل الفرنسي بوسييه إلى وزير الخارجية الفرنسي تاليران بتاريخ 25 أبريل سنة 1805م «6 بريمريال السنة 13» من التقويم الجمهوري.

* * *

سيدي الأسقف/

سيدي أحمد الذي رحل من مصر مع السيد إيتون وأربعة وعشرون فارساً فقط، رجع عن طريق البر أمام درنه انضم إلى قواته أربع مدافع وأربعون مدفعياً أميركياً أنزلوا تحت تهديد القنابل.

لقد نجح في الدخول إلى هذه المدينة منذ شهر عن طريق باب ليفانت وذلك من أجل جهود أهالي بلده وبسبب القصف المدفعي للسفينتين الحربيتين وكذلك سان بربل التابعة للولايات المتحدة. هذا القصف الذي كان يستهدف الأحياء التي يقطنها أنصار يوسف باشا، والذين أرغموا على التسليم، غير أنهم رفضوا خيانة سيدي أحمد باي درنه والذي استطاع أن يخرج بسلام من المدينة وذلك من أجل الانضمام إلى الجيش النظامي أو خارجه.

ولقد قام سيدي أحمد بأن يبعث على متن السفن الأميركية أربعون رهينة اختارهم من بين أهالي بلده، ولقد عان من أن يرفع علم الولايات المتحدة بجانب علم الولاية على قصر درنه - حدثان أحدثث كثيراً من التذمر.

إن السيد/ إيتون أراد أن شخصين من جيش يوسف باشا وقعوا في قبضة سيدي أحمد يضحي بهم وذلك من أجل الإرهاب والتسبب في الارتداد. إن هذا الجيش كان عليه أن يهاجم على ثلاثة جبهات مختلفة، وأن رئيسه يطري لإحراز النصر.

هذه الأخبار وصلت إلى الباشا أول الشهر الحالي بعد مرور تسعة عشر يوماً عن طريق جمل.

وأنا أعتقد أن المراسلات ستتلاحق بسرعة، وبالتالي ستكون لدى معلومات أخرى سوف تبلغ إلى صاحب السعادة.

إن القائم بأعمال السيد باي تونس قد أرسل لمبعوث إلى الباشا معلماً إياه وطالباً منه باسم سيده بأن الوقت قد حان بأن يعقد سلاماً مع الأميركيين ويعرض عليه التوسط وهو بحاجة أن يتعرف عن رغباته عن واقع الأمور الحالة.

إنه من الواضح بأن عروضاً مماثلة جاءت متأخرة، وبالتالي سوف لن تحظى باهتمام الأميركيين وهذه بالتالي سوف تبطىء من ضعف ومخاوف الولاية. وإذا تفهموا ضياع السجناء، فلربما دخلوا من جديد في التفاوض وأهملوا سيدي أحمد، ولكنه يظهر بالتأكيد أن الحكومة تريد أن تقوم بهذه التضحية، لأنها ترغب في إقصاء سيدي يوسف من العرش ـ ويمثل هذا المشروع والذي تنفيذه دفع بحرارة وجدية شديدة ومثابرة، فكيف يتجرأون إذن يطالبوا في نفس الوقت بمعاملة طيبة للمساجين. . .

في هذه الأثناء ظهر طراد أميركي أمام الميناء حاملة علماً أبيضاً يدل على الهدنة على الصاري الإمامي، وعلماً إسبانياً على الصاري الخلفي. إن الباشا قد استجاب حالاً لهذا وذلك برفع علم أبيض على القصر.

إن السيد لوشيد دي سوزا قنصل إسبانيا كان حريصاً بأن يصعد إلى ظهر الطراد وليقابل السيد توبياس لير TOBIAS LUR القادم من مالطا من أجل مناقشة السلام يفضله.

كانت لدى مؤشرات وجود مراسلات للقنصل من صاحب الجلالة الكاثوليكي إلى الأميركان. إنني لا زلت غير قادر على تخيل السبب القوي لهذه الخطوة الغريبة، وذلك من خلال بحثها فقط من جانب نقص الاعتبار في مواجهة فرنسا.

ولكن أعتقد أن السيد/ توبياس لبير TOBIAS LEUR» سيكون متسرعاً

ومتلهفاً على الحضور لإعلامي عندما يصل.

وفي الانتظار، فإنه ليشرفني أن أبعث لكم سيدي نسخة من الرسالة التي كتبت بها إليه في مالطا يوم 20 جيرمينال.

إنك يا صاحب السعادة سوف تتعرف من خلال محتوياتها إنها التي عجلت مرحلة هذا المفاوض الذي رافق السيد/ بوليس BULIS مالتيس القنصل الأميركي في الجزيرة المذكورة والذي كانت لغته الأصلية العربية.

إنه سوف يكون ذا فائدة أيضاً بأن أرفق نسخه من برقيتي الأخيرة التي بعثتها إلى الكومودور بربيل يوم العاشر من برومير والتي كانت سلمت في مالطا إلى الكومودور بارون BARRON خليفته.

إن الباشا يترك الأمور للظروف، فإنه طلب بنفسه السلام وذلك بوساطة قنصل إسبانيا ـ هذا الأمر الذي سوف نوضحه حالاً.

تحياتي واحتراماتي

إمضاء بوسييه

ملاحظة:

بلغ لعلمنا في الحال أن سيدي أحمد والأميركيون كانوا أرغموا على إنزال الرهائن بسبب الثورة العامة التي تبعت ذلك.

ملحق رقم (6)

NOTE indicative des Batiments de Guerre de diverses Nations qui ont successivement paru sur la rade de Tripoli du 14 MAI au 30 Juillet 1828

DATES DES ARRIVÉES		BATIMENTS ESPECE	NATIONS	LIEUX D'OÙ ILS SONT ARRIVÉS	DATES DES DÉPART		LIEUX DE DEST.
MAI	14	BRICK	FRANÇAIS	TOULON	MAI	15	ALEXAN
Juin	6	FREGATES (teux)	Napolitains	MESSINE	Juin	8	NAPL
id.	13	VAISSEAU	Américains	TUNIS	Juin	18	LE Lev
Juillet	1	Corvette	hollandaise	Malte	Juillet	5	TUNIS
Juillet	5	Corvette	Française	TUNIS	Juillet	9	TUNI
Juillet	20	(Fregate, Corvette, BRICKS, En tout cinq voiles)	Suedoises	TUNIS	Juillet / " / "	24 / 25 / 25	Brick (.. / SIROCCO / Fregate Corvette Brick
Juillet	30	Fregate, Corvette et Brick	SARDES	TUNIS	Juillet	31	SYRI

ملحق رقم (٦)

144

Note indicative des Batimens de Guerre de Diverses Nations qui ont Successivement paru sur la rade de Tripoli du 14 Mai au 30 Juillet 1828.

Dates des Arrivées		Batimens. Espèce	Batimens. Nation	Lieux d'où ils venaient	Dates des Départs		[illegible]
Mai	14	Brick.	Français (le Rusé)	Toulon.	Mai.	15	Alexandrie.
Juin.	6.	Fregates (2 voy)	Napolitaines	Messine	Juin.	8.	Naples.
id.	13	Vaisseau 2 est	Américain	Tunis	id.	18	[illegible]
Juillet	1.	Corvette.	hollandais	Malte.	Juillet.	5	[illegible]
id.	5.	Corvette	Français (la Cornalia)	Tunis	id.	9	[illegible]
id.	20.	Fregatte, Corvette, Bricks et Goelette (en tout cinq Voiles)	Suedoises	Tunis	id.	24	[illegible]
					id.	25	[illegible]
					id.	26	[illegible]
id.	30.	Fregate Goelette et Brick	Sardes.	Tunis	id.	31.	[illegible]

ملحق رقم (6)

بيان توضيحي عن السفن الحربية من مختلف الجنسيات والتي ظهرت أمام طرابلس من المدة 14/ مايو إلى 30 يوليو سنة 1828

تاريخ الوصول		السفن		واصلة من	تاريخ المغادرة		المكان المغادرة إليه
الشهر	اليوم	النوع	الدولة (الجنسية)				
مايو	14	شراعية بصارين	فرنسية	تولون	مايو	15	الإسكندرية
يونيو	6	فرغاطة	نابوليتانيه	ميسين	يونيو	8	نابولي
يونيو	13	مركب	أميركية	تونس	يونيو	18	الجزائر
يوليو	1	طراد	هولندي	مالطا	يوليو	5	تونس
يوليو	5	طراد	فرنسي	تونس	يوليو	9	تونس
		طراد ـ شراعية بصارين			يوليو	24	مالطا (شراعية)
يوليو	20	فرغاطة	سويدية	تونس	يوليو	25	سيرد سبيرين فرغاطة
		المجموع 5 سفن			يوليو	25	الجزائر طراد شراعية
يوليو	30	فرغاطة طراد شراعية بصارين	سردينيا	تونس	يوليو	31	سوريا

ملحق رقم (7)

[illegible] Raïs ou Commandants	Leur Pays	Dénomination des bâtiments	[illegible] Équipage	[illegible]			[illegible]	[illegible]
[illegible] Chelli	Tripolitain	Brick	20. C. de C. 172. h.	le 10. juillet 1824			Pour le Levant	Ce commandant [illegible] de la flotte du Pacha de Tripoli [illegible] l'année [illegible]. Ce Brick [illegible] pour le prix de [illegible]. Cette [illegible] font environ 18,000. fr. —
[illegible] Yaqar	Candiote	Petite frégate	36. C. de C. 190. h.	le 10. juillet 1824			Pour le Levant	[illegible] l'empereur du Maroc [illegible]. Doublée en cuivre, [illegible] d'une bonne marche. —
Abdullah	Tripolitain	Corvette	18. C. de C. 150. h.	le 10. juillet 1824			Pour le Levant	Cette Corvette a été construite sur le Chantier de Tripoli.
[illegible] Daghis	Tripolitain	Brick	11. C. de C. 162. h.	le 10. juillet 1824			Pour le Levant	Nouvellement acheté par la Régence pour la somme de 22,000. [illegible] qui font environ [illegible]0,000. fr.
[illegible] Carabali	Tripolitain	Brick	11. C. de C. 120. h.	le 10. juillet 1824			Pour le Levant	Ce brick fut donné en cadeau au Pacha de Tripoli par le Capitan Pacha en dédommagement d'un des bâtiments de la Régence qui périt dans la précédente campagne. —
[illegible] Couas	Tripolitain	Brick	14. C. de C. 90. h.	le 10. juillet 1824			Pour le Levant	Ce brick de Construction américaine est du nombre des nouvelles acquisitions faites par le Pacha; quoique doublé en cuivre il n'a été payé que 14,000. [illegible] à peu près 70,000. fr. —
[illegible] Chami	De Syrie	Brick	10. C. de C. 60. h.	le 10. juillet 1824			Pour le Levant	Sorti du Chantier de cette Régence. —
[illegible] Haffied	Tripolitain	Skuner	10. C. de C. 60. h.	le 10. juillet 1824			Pour le Levant	Construction Anglaise doublé en cuivre et récemment acheté pour la somme de 9,500. [illegible] qui font à peu près 47,500. francs. —
[illegible] Certifié, pour	servir et valoir	ce que de besoin	Tripoli de B.ie	le 10. juillet 1824				Le Chargé de la gestion du Consulat Général [illegible]

ملحق رقم (7)

قائمة بالأسطول التابع لولاية طرابلس الغرب

اسم القبطان أو الرئيس	البلد	النوع	عدد القطع المدفعية والطقم	تاريخ السفر	تاريخ الرجوع	الوجهة	ملاحظات
1 ـ شيللي	طرابلس	حربية	20 قطعة مدفعية 172 رجلاً	10 يرليو سنة 1824	—	موانىء شمال أفريقيا	إن القبطان الرئيس لأسطول باشا طرابلس رفع علم الأميرال على هذه السفينة هذه السفينة وهي إحدى اثنين اشتراها أجزاء الباشا بمبلغ 26 ألف قرش عمله صعبه (حوالي مائة وست وعشرون ألف فرنك) وهي صنع يوناني.

اسم القبطان أو الرئيس	البلد	النوع	عدد القطع المدفعية والطقم	تاريخ السفر	تاريخ الرجوع	الوجهة	ملاحظات
2 - جيزور	من جزيرة كانديا في البحر المتوسط	فرقاطة صغيرة	26 قطعة مدفع 190 رجلاً	10 يوليو 1824	—	موانىء شمال أفريقيا	هذه أعطيت كهدية من امبراطور المغرب
3 - دبلهولا	طرابلس	طوربيد	18 قطعة مدفع 150 رجلاً	10 يوليو 1824	—	موانىء شمال أفريقيا	هذه تم بقاؤها في طرابلس
4 - محمد دغيس	طرابلس	حربية	18 قطعة مدفع 162 رجلاً	10 يوليو 1824	—	موانىء شمال أفريقيا	هذه اشتريت حديثاً للولاية بمبلغ 22 ألف قرش (عملة صعبة هذا ما يعادل تقريباً أحد عشر ألف فرنك.

اسم القبطان أو الرئيس	البلد	النوع	عدد القطع المدفعية والطقم	تاريخ السفر	تاريخ الرجوع	الوجهة	ملاحظات
5 ـ محمد كارباش	طرابلس	حربية	18 قطع مدفعية 120 رجلاً	10 يونيو 1824	—	موانيء شمال أفريقيا	هذه السفينة قدمت لباشا طرابلس كهديه وذلك كتعويض عن الأسلحة التي فقدتها الوية خلال الحملة الأخيرة.
6 ـ القرار	طرابلس	حربية	14 قطع مدفعية 90 رجلاً	10/7/ 1824	—	موانيء شمال أفريقيا	هذه القطعة من صنع أميركي وهي إحدى مقتنيات الباشا الجديدة ولقد طليت بالنحاس ولم يدفع فيها غير 14 ألف قرش بما يعادل 90 ألف فرنك.

سم القبطان أو الرئيس	البلد	النوع	عدد القطع المدفعية والطقم	تاريخ السفر	تاريخ الرجوع	الوجهة	ملاحظات
7 ـ الشامي	سوريا	حربية	10 قطع حربية 60 رجلاً	10/7/ 1824	—	موانىء شمال أفريقيا	هذه بنيت في الولاية
8 ـ صالح حفيظ	طرابلس	حربية	10 قطع مدفعية 182 رجلاً	10/7/ 1824	—	موانىء شمال أفريقيا	صناعة إنكليزية مطلية بالنحاس اشتريت حديثاً بمبلغ 9 آلاف وستمائة قرش بما يعادل تقريباً 47 ألف وستمائة فرنك .

(ب) وثائق باللغة العربية مستخرجة من محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية بباريس

اسم القبطان أو الرئيس	البلد	النوع	عدد القطع المدفعية (الطاقم)	تاريخ السفر	تاريخ الرجوع	الوجهة	ملاحظات
[illegible] الشامي	سوريا	حربية	10 قطع حربية 60 رجلاً	10[illegible]	—	[illegible] شمال أوروبا	[illegible] في الولاية
[illegible] صالح [illegible]	طرابلس	حربية	10 قطع مدفعية 182 رجلاً	18[illegible]	—	[illegible] شمال أوروبا	[illegible] بالمعادن [illegible] بمبلغ 9 آلاف وستمائة قرش بما يعادل تقريباً 47 ألف وستمائة قرش

المنزه عن الشريك والصاحبة والولد

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد

عن عبد ربه سبحانه أمير المؤمنين المجاهد في سبيل رب العالمين عمر بن يوسف باشا بن علي

باشا بن محمد باشا بن احمد باشا في ... دار الجهاد اطرابلس الغرب حميت من كل ...

بعد إهداء السلام التام والآلاء الجسام والإجلال والإعظام والتحية ينهي إلى الوزير الأعظم والمشير الأفخم

والدستور الأكرم صاحب السيف والقلم مدبر أمور جمهور الذين ... المحب

لجنابنا الوزير ... أن ... المولى أحواله ... تنمي أغصان الود ... على

فروع القلب والاتحاد الناتج عن صفاء الطوية وحسن الاعتقاد والتعهد ... الكرائم على

تأكيد ... الواهية ... أنه أتانا جوابكم العزيز بتلك

الألفاظ العذبة المتسلسلة التي من حقها أن تكتب ... من الود ... لا يبدل

ولونها ... ومحكم الأحكام العارية عن الناسخ وأجل ... راسخ ...

وصلتمونا الليتين هما غاية المسؤول ونهاية المأمول هذا وأننا على ما تعهدونه من سابق

الحب والود الموسس من الآباء والأجداد ونحن أولون بحفظ تلك العهود الموروثة من الأسلاف

والجد ولا خصوصا ... لنا ... ميل بالطبع جار ... من ... وأيل الإخلال

الشيء ... لأنا أحب الناس إليكم حتى أن ... وقصدنا أن ... بأحسن

بالكيفية ... الخ

لمحبتكم وارتباط حبل ودكم وجميع ما ... من دواعي الحب التي لا يمكن ... وكتب

حب جنابنا ... والسلام

من شهر رمضان المبارك

الحمد لله وحده .... والصلاة على من لا نبي بعده

ملحق رقم ٩

من حضرة أمير المؤمنين

وناصر الدين . المجاهد في سبيل رب العالمين . إلى المحبين والمعالي

عظيم جنسه باشي قرناجي ابن المنخم باشي قرناجي ابن المنخم

باشي قرناجي ابن المنخم باشي قرناجي قائد الجهاد بطرابلس الحي وتونس جعلها

رب العباد بوجوده وجوده مأمونة مأمونة . آمين . إلى حضرة وزير الدولة الفرنسوية

ومدبر أمور الخصائص الكبيصاوية . محب جنابنا بارون داماس . أما بعد السلام التام

اللائق بأهل المقام . فالموجب لتسطير هذا الكتاب . وتحرير هذا الجواب . هو أنه أتانا

كتابكم . وأقام عندنا مقامكم صحبة محب جنابنا القنصل سوردو . وما ذكرتم لنا فيه

من شأن القنصل سوردو وأنه لأجل كبر سنه أعفاه العفو . فاقتضى نظركم أن تصحبوا عنه .

وتعوضوا من هو أوفق لحمل مشقة الخدمة فيه . بكون أن نشأ في بيتنا بطول العمر ودوام النهي

والأمر . وإن كان وجود العشرة كلمات . وما في شؤون الإنجيل من الآيات البينات . من يوم أتى

القنصل سوردو لثغر طرابلس المحروسة إلى أن اشتغل منها وغاب وجهه عنها . ما رأينا منه

قبيحة . ولا كلمة تأتي بالذي يجر ملامة . إلى أن قدم إلينا القنصل سوردو المذكور .

فتحركت بفقده مع عوامل المحبة وأوقات السرور . حيث كان من الأحباب وحسن المعاشرة

أكثر مما ذكرتم . والمحمودية بالمرة تصدق أعظم ما قلتم إليه أشرتم . وما أوصيتم عليه من مراعاته

وإكرامه . والتعظيم اللائق بمقامه . هذا مما لا نحتاجون لذكره في جوابكم . في المراعات

والإكرام الكاين بنسب لجنابكم . لا سيما القادمين البنا من التجار والرؤساء . بحسب اختلاف

الأوطان والأجناس . فإكرامهم علينا من الواجب . ومراعاتهم عندنا من أهم المطالب .

حيث كنا معشر الولاية الطرابلسية . والدولة الفرنسوية . من قديم الزمان والآن .

ما بيننا إلا المحبة والمودة . وحبل الوداد المتوارث عن الآباء والأجداد . نسأله

تعالى دوامها على أحسن حال . وأتم منوال . والسلام . بتاريخ ٢٧ من محرم الحرام سنة ١٢٤١

ملحق رقم (10)

ملحق رقم (11)

الحمد لله المنفرد بالجلال • والشكر له على ما أولى من الإفضال •

ملحق رقم 11

من عبد ربه

أمير المؤمنين • وناصر الدين • المجاهد في سبيل رب العالمين • ناصر الشريعة المحمدية • وناظر المملكة الإسلامية •

الحائز للمعالي • عبده يوسف باشا • ابن المنعم عبده علي باشا • ابن المنعم عبده محمد باشا • ابن

المنعم عبده أحمد باشا قرمانلي • والي دار الجهاد • طرابلس غرب المحروسة • جعلها رب العباد بوجوده وجوده

مأمونة محروسة • إلى حضرة محب جنابنا • والمبجل

عندنا من أحبابنا • والخليل في وده من أصحابنا • رئيس أهل الملة الجمهورية • وشيخ مشايخ الدولة

الفرنساوية • احسن من تحلت بذاته الملوك بجلال • وانفرد من أقرانه بالتعظيم والتبجيل المؤسس قواعد

ملكه على احسن ما يسبغ عظيم الرايات محبنا رئيس الفرنسيس • بسرح

المتولي أحواله • وبلغه مقصوده وآماله • أما بعد السلام التام • والإجلال والإكرام • والتوقير

اللائق بذلك المقام • فالموجب لتسطير هذا الكتاب • وتحرير هذا الخطاب • أولاً إعلامكم بما نعهده من منامي

المحبة السابقة • التي لا تزال ما دامت الأيام والليالي مستمرة متلاحقة • وثانياً ما أخبرنا به المحب المخلص

قنصلكم زتشو • الحاضر بين أيدينا هنالك • بما نحاه لنا من الهدايا اللائقة • والتحف الرائقة • فازداد نشاطاً

بذلك سروراً • وأصبح صحيحكم به عندنا مشكوراً • ورجونا في الرحيم الرحمان • أن يجمعنا على تلك المذاكرة

بالخير وهو المستعان • وحيث أننا كنا وإياكم على هاته المحبة المرضية • والمودة

الصفية • بعثنا الرتسنا المحبة • أن نرسلوا لكم بصورة الجوابات المكتوبة • إلى حضرة زتي ناسابل

وسلابيله • وللحضرة الغراء خوكه التوسكانة • ليكون في علمكم • وكامل نصحكم • ولطالبين من

حضرتكم • بطرف هاته القضية • حسبما يقتضيه نظركم الصوري ورايكم الرشيد وها نحن طلبنا

من محبنا قنصلكم • أن يوجه إليهم لحضرتكم • لمحبة منا في القنصل المذكور • والاعتماد عليه في حمل الجوابات

لتطمين القلوب بتوصيلهم وتنقيح الضرورة • ومن طرفنا خوطب القنصلانه الفرنساوية • بطرابلس

المحمية • حسبما في الفهرسي • قايم في بلاد الفرنسيس • بقصد انتظار في رد جوابكم الحسن في

وخصالكم الكاملة • ودمتم بخير وعافية • ونعم ظاهرة كافية • ومحبة من الأكابر كافية

في 15 رجب الخير • سنة 1243

ملحق رقم (12)

الحمد لمستحقه — والصلاة والسلام على خير خلقه

من عبد ... ن

أمير المؤمنين، وناصر الدين، المجاهد في سبيل رب العالمين، ابن الماجدين والمعالي، عبد ... كم،

يوسف باشا بن علي باشا بن محمد باشا بن أحمد باشا في طرابلس والحاج محمود ... أبلسن ... مجمعها

رتبنا مأمونة بوجوده من كل كرب، إلى من بلغ حضرة محب جنابنا، والمحسوب في عداد

من أحبابنا، محبتنا ... نائل ... الخير انعامه، وابلغ من

السلام التام، والتعظيم اللائق بالمقام وبعد، فإننا كنا سابقا تكاتبنا لكم في تجديد المحبة

المرسومة واجراء القوانين المعلومة، حيث توليتم بعد أبيكم الملك، وانشغلتم في عقد هذا

الصلح ولم يأتنا منكم جواب، ولا من مراسلة، ولا خطاب وكلام، فنطلبكم الينا ولم يأت

بجوابه تعجبنا وقلنا إن هذا الشيء محال، ومع هذا أقبلنا بالمحبة والإكرام، والتبجيل

والاحترام، وبعد اشتداد كم ونعطيهما الفرركة وحساد كم ... تكلمنا مع فنطلبكم المذكور فوعدنا

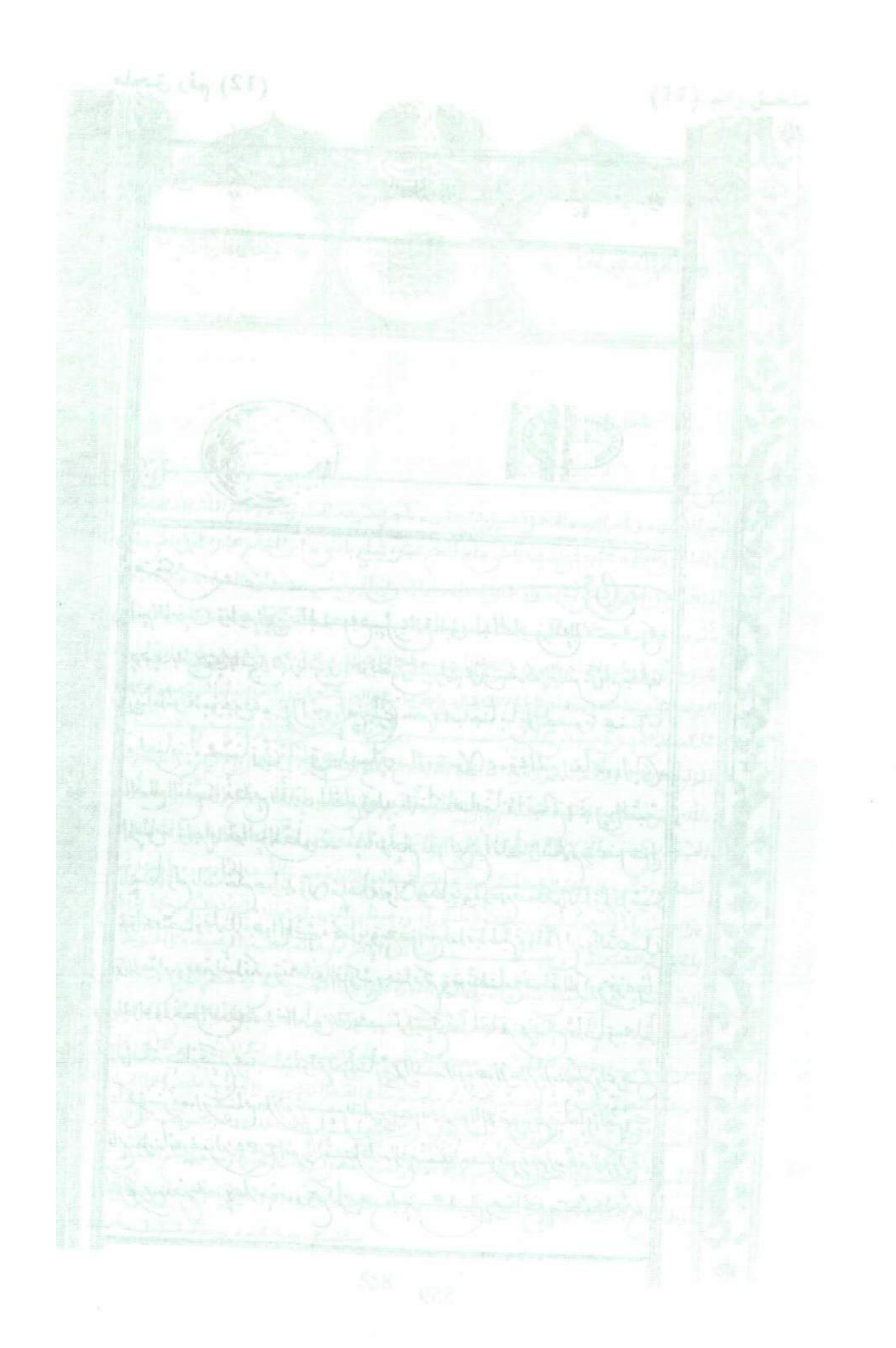
بالجواب، ولم نحط ... ذا المولى بحسب ... عنا ما نحن فيكم ... وجعلنا

الواسطة بيننا وبينكم محب جنابنا واعز احبابنا ... انه هو الذي ... اليكم واعز ...

عليكم ... ابن ... للبلد بن ... من ... الحاج ...

قائم ... جميع امورنا ... الذي ... صورته ... الأول

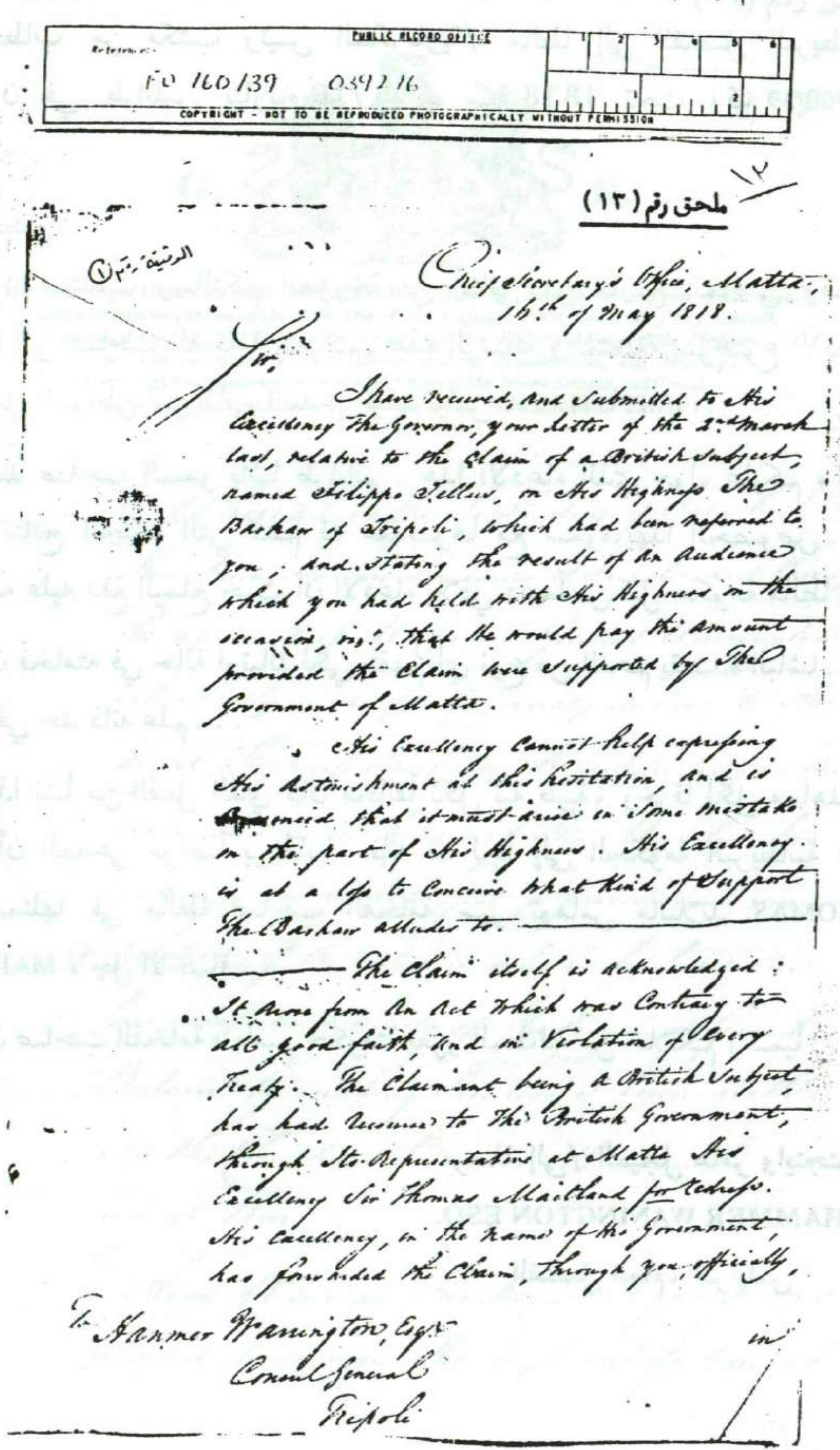
المذكور ... وعلى ... ونعم ... امين ... 15 في رجب الخير 1243



ثانياً: وثائق وزارة الخارجية البريطانية المستخرجة من داء السجلات العامة بلندن

مكتب PUBLIC RECORD OFFICE

ملحق رقم (13)


PUBLIC RECORD OFFICE

Reference: FO 160/39 039216

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

ملحق رقم (١٣)

الوثيقة رقم (١)

Chief Secretary's Office, Malta,
16th of May 1818.

Sir,

I have received, and submitted to His Excellency the Governor, your letter of the 2nd March last, relative to the Claim of a British Subject, named Filippo Fellus, on His Highness The Bashaw of Tripoli, which had been referred to you, and stating the result of an Audience which you had held with His Highness on the occasion, viz., that He would pay the amount provided the Claim were supported by The Government of Malta.

His Excellency cannot help expressing His astonishment at this hesitation, and is convinced that it must arise in some mistake on the part of His Highness. His Excellency is at a loss to conceive what kind of Support The Bashaw alludes to.

The Claim itself is acknowledged: It arose from an Act which was contrary to all good faith, and in violation of every Treaty. The Claimant being a British Subject has had recourse to The British Government, through Its Representative at Malta His Excellency Sir Thomas Maitland for redress. His Excellency, in the name of the Government, has forwarded the Claim, through you, officially, in

To Hanmer Warrington, Esqr.
Consul General
Tripoli

ملحق رقم (13)

خطاب من مكتب رئيس السكرتارية/ مالطا إلى القنصل البريطاني وارنجتون في طرابلس بتاريخ 16/ مايو سنة 1818 تحت رقم FO/60/39 .039276

سيدي/

لقد استلمت رسالتكم المؤرخة في الثاني من مارس الماضي وقمت بتسليمها إلى صاحب الفخامة الحاكم. هذه الرسالة والمتعلقة بموضوع الادعاء المقدم من المواطن البريطاني المدعو فيليبوتيلس FILIPPOTELLA.

ضد صاحب السمو باشا طرابلس. هذا الادعاء الذي حول عليكم وكان متضمناً نتائج الجلسة التي كنتم قد عقدتموها مع سموه بهذا الخصوص. . . بمعنى أنه عليه دفع البملغ حيث أن الادعاء يلاقي دعماً من قبل حكومة مالطا.

إن فخامته في حالة ارتباك لكي يتفهم أي نوع من الدعم يقصده الباشا. إن الادعاء في حد ذاته علم. . .

هذا نشأ من الفعل الذي كان مخالفاً لكل نية طيبة، وخرقاً لكل معاهدة، وحيث أن المدعي مواطناً بريطانيا. فإنه قد لجأ إلى الحكومة البريطانية عن طريق ممثلها في مالطا صاحب الفخامة سير توماس ماتيلاند THOMAS MAIRLAND لأجل الانصاف.

إن صاحب الفخامة، باسم حكومته يعزز المطالبة من خلالكم رسمياً.

مرسلة إلى/ الميجل هامر واينجتون

HAMMER WANINGTON ESQ.

القنصل العام، طرابلس

ملحق رقم (14)

1818



BY The Right Honorable SIR THOMAS MAITLAND, Knight Grand Cross of the Most Honorable Military Order of the Bath, One of His Majesty's Most Honorable Privy Council, Lieutenant General, and Commander in Chief of His Majesty's Forces in the Mediterranean, Governor of the Island of Malta and its Dependencies, His Majesty's Lord High Commissioner in the United States of the Ionian Islands, and Grand Master of the Most Distinguished Order of St. Michael and St. George; &c. &c. &c.

Whereas on the sixth day of July last His Highness the Bashaw of Tripoli did through the channel of Mr Consul General Warrington voluntarily and spontaneously declare to His Royal Highness the Prince Regent acting in the name and on the behalf of His Majesty his readiness and wish to give a prominent manifestation of the value in which he held the friendship and amity of the Crown of Great Britain by making Treaties of Peace with all the Christian Powers with whom he is now at War;

And Whereas His Royal Highness was pleased to signify His high satisfaction at

tant proof of His Highness The Bashaws consideration and amity, and in consequence to suggest the propriety of His Highness the Bashaw withholding to send any of his Cruisers to Sea on any account until such time as the said regular Treaties of Peace could be made; —

And Whereas His Highness the Bashaw did further voluntarily and spontaneously enter into a Solemn written Declaration bearing date the 28th of November last carrying into full effect the said beneficent and humane suggestions of His Royal Highness; — and which Declaration was addressed to and has been received by me; —

And Whereas it is necessary, in order to give immediate and permanent effect to the dispositions above stated, that regular agreements should be entered into, securing through the mediation of His Majesty's Government the full effect of the

1

the present wise and amicable disposition of
The Bashaw to the respective Powers concerned,
and also that His Highness The Bashaw
should as soon as may be receive the full
benefit, to which he is so justly entitled,
attendant upon the extension of those commer-
-cial relations which must necessarily arise
from the peaceable disposition he has now
adopted.

And Whereas by His Royal Highness's
Instructions bearing date the 29th August
last through His Majesty's Secretary of State
Earl Bathurst I am authorized and empower-
-ed by My Sovereign to settle and arrange
such agreements as above stated with the
least possible delay. I do hereby delegate
to you Hanmer Warrington Esqre His
Majesty's Consul General at Tripoli in
the West full power and authority to
conclude with His Highness The Bashaw

an agreement to the purport and intent as hereafter stated for the States, Subjects and Dominions of His Holiness The Pope, provided always and with the perfect understanding that the said agreement when concluded and signed by His Highness The Bashaw and you Hanmer Warrington Esq.re shall be transmitted to me for the purpose of procuring to the same the sanction and accession of the Government of His Holiness, and that in the event of the said agreement receiving such sanction and accession it shall then be considered by all parties as having the force of a regular Treaty between The Bashaw and the Government of His Holiness and from the date of the signature of the said agreement. — But that in the event of the said agreement so signed and concluded not being accepted on the part of the Government of His Holiness,

or altered in any substantive or material point
then the said agreement shall be considered
null and void.

First. That there shall be perfect peace
and amity henceforth and forever between
the Subjects of His Holiness and The Bashaw
of Tripoli, and that the Flag, Subjects, Coasts,
Ships and Property of the Papal States
shall be treated and considered by His Highness
on the same footing as those of other friendly
Powers and vice Versa. —

Secondly. That as soon as may be
possible after the Signature of of this agree-
ment there shall be a convention entered
into between His Highness and The Roman
States through the mediation of His
Royal Highness The Prince Regent settling
and adjusting the necessary Mercantile arrange-
ments upon a footing of mutual and perfect

re

respectively, — in order to maintain and encourage
the amicable arrangements now happily entered
into between the Government of His Highness
The Bashaw and His Holiness The Pope,
Reserving however to both to subject the
Commercial Intercourse to be established
between them to such regulations of Sanita
as are generally recognized and perfectly
established throughout the Mediterranean.

And for concluding the said agree-
ment in the manner and under the
Provisions above stated according to the
tenor and import of the said Two Articles
This shall be to you as well as to all
others concerned a full and sufficient
Warrant and Authority

Given under my Hand and
Seal at the Palace of Valletta.

the Island of Malta
the Nineteenth day of
December, One thousand eight
hundred and eighteen

G. Maitland

By command of
His Excellency
Fred Hankey
Private Secy

ملحق رقم (14):

من السير توماس ماتيلاند THOMAS MOITLAND.

الفارس الأعظم، وأحد أعضاء المجلس الخاص لصاحب الجلالة المشرفين، والقائد العام لقوات صاحب الجلالة في البحر المتوسط وحاكم جزيرة مالطا وتوابعها... إلى القنصل البريطاني وارنجتون في طرابلس بتاريخ 19 ديسمبر سنة 188م.

حيث أنه يوم السادس من يوليو الماضي، صاحب السمو باشا طرابلس قد صرح من خلال القنصل العامل السيد/ وارنجتون WARRINGTON طواعية وتلقائياً ـ صرح لصاحب السمو الملكي الأمير الوصي على العرش والذي يعمل باسم ونيابة عن صاحب الجلالة صرح بخصوصه ورغبته لأن يعبر عن الإظهار المبجل للقيمة التي تحويها صداقته وحبه لتاج بريطانيا العظمى، وذلك بعمل معاهدة سلام مع كل القوة المسيحية والذي هو في حالة حرب معها الآن.

وحيث أن صاحب السمو الملكي يغمره السرور لأن يبرز رضاءه العظيم لمثل هذا البرهان العظيم من قبل صاحب السمو الباشا والذي يوضح الاعتبار والحب. وطبقاً لذلك فإنه ليقترح لياقة صاحب السمو الباشا بأن يوقف إرسال سفنه إلى البحر لأي سبب من الأسباب حتى توقع معاهدات السلام المنتظمة.

وحيث أن صاحب السمو الباشا قد استوفى الشروط القانونية بتعهده المكتوب حاملاً للتاريخ الثامن والعشرون من نوفمبر الماضي حاملاً كل الفحوى التي تحملها الاقتراحات الإنسانية والمفيدة والتي قدمها لصاحب السمو الملكي هذا التعهد قد وجه إلي واستلمته بالفعل.

وحيث أنه من الضروري، ومن أجل إعطاء الشكل الدائم والمباشر لمثل هذا العمل المذكور أعلاه، فإن اتفاقات منتظمة يجب أن تلحق من خلال توسط حكومته صاحب الجلالة، وذلك لتأمين الوصول للنتيجة الكاملة لهذا العمل الراهن الذي يدل على التعقل والمحبة التي يكنها الباشا للقوى المنوطة، وأيضاً

أن الباشا أصبح من قبيل العدل مخولا لأن يستفيد تماماً من هذا، وعليه أنه يتوقع اتساع العلاقات التجارية والتي بالضرورة أن تقوم في ظل هذا الترتيب السلمي الذي أقر.

وحيث أن تعليمات صاحب السمو الملكي صدرت بتاريخ التاسع والعشرون من أغسطس الماضي من خلال وزير صاحب الجلالة للخارجية السيد ايرل باتروش EARL BUTHRNSH فإنه مخول لي بسلطة سيادتي بان أقر وأنظم مثل هذه الاتفاقات كما هي مذكورة أعلاه في أقرب فرصة ممكنة.

وعليه فانني أوفد إليكم المبجل هامر ورينجتون قنصل صاحب الجلالة العام في طرابلس لكي ينجز مع صاحب السمو الباشا اتفاقاً من أجل الغاية والهدف كما هو مذكور أعلاه وذلك من أجل الدولة، والرعايا وأملاك صاحب القداسة البابا مع الفهم التام أنه حالما يوقع الاتفاق من قبل الباشا وحضرتكم (هامر ورينجتون)، سيحال إليّ من أجل شمل الشيء نفسه من حيث امتيازات وقيود حكومة صاحب القداسة. وعندما يحصل الاتفاق المذكور مثل هذه الامتيازات والقيود سيعتبر من قبل كل الأطراف حاملاً قوة المعاهدة المنظمة بين الباشا وحكومة صاحب القداسة منذ تاريخ التوقيع، ولكن في حالة أن الاتفاق المذكور المطلوب إنجازه وتوقيعه، لم يقبل من قبل حكومة صاحب القداسة أو عدل في أي نقطة مادية أو نوعية، فإن الاتفاق المذكور سيعتبر لاغياً.

أولاً: سيكون هناك سلاماً كاملاً وصداقة من الآن وإلى الأبد بين مواطن صاحب القداسة ومواطن باشا طرابلس وان العلم، والمواطنين، والسواحل، والسفن وممتلكات الدول البابوية سيعتبرها صاحب السمو على قدم المساواة مثل القوى الأخرى الصديقة والعكس صحيح.

ثانياً: ولمجرد أن ينجز التوقيع المحتمل لهذا الاتفاق، فإنه سيكون اتفاقاً قد عمل بين صاحب السمو والدول الرومانية من خلال وساطة صاحب السمو الملكي. فإن الأمر الوصي على العرش والذي يقر ويعدل الترتيبات التجارية

على قدم المساواة التام من حيث تبادل الامتيازات ـ وهذا من أجل الحفاظ على وتسجيع الاتفاقات الحبية والتي وصلت إليها حكومة صاحب السمو الباشا وصاحب القداسة البابا، واضعين في الاعتبار (كلاهما) أن التبادل التجاري الذي ينشأ بينهما سيخضع للوائح المتعارف عليها والمعمول بها في حوض البحر المتوسط.

ولاتمام الاتفاق المذكور بالشكل وتحت الشروط المذكورة أعلاه طبقاً للمغزى والهدف المذكور بالشكل وتحت الشروط المذكورة أعلاه طبقاً للمغزى والهدف من المادتين، فإنه سيكون لكم إلى كل الاخرين المعنيين، بمثابة ضمان وسلطة.

صدر من يدي وختمي في قصر الفلولليتا في جزيرة مالطا اليوم التاسع عشر من ديسمبر عام ألف وثمانمائة وثمانية عشر.

بأمر صاحب الفخامة

فريد هافكنج

الموفد الخاص

ملحق رقم (15)

ملحق رقم (١٥)

Declaration.

Whereas Their Excellencies, Sir Thomas Fremantle Vice Admiral of the Blue Squadrons of the Fleet. Knight Grand Cross of the Orders of the Bath. Guelph. Saint Ferdinand and Merit. Saint Michael & St George: a Knight Commander of Maria Theresa. Commanding in Chief His Britannick Majesty's Naval Forces in the Mediterranean and Commissioner of His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland to the States of Barbary. & Sir Jurien Rear Admiral Commanding the French Naval Forces in the Mediterranean a Knight of the Royal Military Order of Saint Louis, an Officer of the Royal Legion of Honour, and Commissioner of His Majesty the King of France to the States of Barbary — have been constituted, nominated & appointed by His Majesty the King of the united Kingdom of Great Britain & Ireland as also by His Majesty The King of France & Navarre, Commissioners from their Majesties to the States of Barbary, and whereas by Letter addressed to us His Highness the Bashaw under date 8 Oct. 1819, conveying to us the sentiments Disposition & Determination of the Sovereigns of the Powers of Europe who met last year at Aix la Chapelle, finally to abolish that System of Piracy & depredation which has so long & so unjustly been carried on by the States of Barbary against their

refuting

respective Flags, & whereas We His Highness
The Bashaw of Tripoli feel animated with every
Feeling of Respect attachment & Friendship
to Their Majesties the Kings of England &
France & the Sovereigns of the Powers of Europe
who met last year at Aix la Chapelle - are
induced by this Sacred Deed and Document
bearing date this 9th day of October 1819 to
renounce from this time & for ever every system
of Piracy & depredation either by Sea or Land
as also not to permit any of our Merchant Ships
to Board at Sea any Ship or Vessel of the respective
Powers above alluded to & further we agree, Pro-
-mise & solemnly bind ourselves His Highness the
Bashaw of Tripoli that we will adopt the Customs
& usages carried on in Europe of establishing
that Friendly Disposition & Commercial Inter-
course which is the real Foundation of the Hap-
-piness, Glory & Prosperity of every Nation.
And that in case of any differences should arise
(which God forbid) between us the Bashaw of
Tripoli & any of the respective Powers above
alluded to, that we will not adopt any Act of
Hostility but calmly, deliberately & respectfully
lay the said cause of Dispute or misunderstanding
before their Majesties the Kings of England &
France and from their wisdom judgment and
justice we are fully persuaded an amicable
termination

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:- FO 160/40 039282.

termination will result from their Mediation.

Given at our Court of Tripoli this 9th day of October in the year thousand Eight hundred & nineteen, & in the year of the Hegira. Under our Hand & Royal Seal.

Done in Triplicate at the Palace of Tripoli at the abovementioned date before us the subscribing witnesses

ملحق رقم (15) :

اتفاق وتعهد يوسف باشا القرمانلي مع مندوبي بريطانيا وفرنسا بتاريخ 19 أكتوبر سنة 1819م تحت رقم FO/60/40 039282.

* * *

إن أصحاب السعادة سير توماس فريمانتل، نائب أدميرال الفرقة الزرقاء للأسطول، كبير الغيالة، سينت فيردناند، ميريت سانت ميشيل، سانت جورج، قائد الفرسان، ماري تيريزا، قائد القوات البحرية لصاحب الجلالة البريطانية في البحر المتوسط، والمندوب السامي لصاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا لدى دول المغرب، سير توريان رير أدميرال قائد القوات البحرية الفرنسية في البحر المتوسط وأحد فرسان الفرقة العسكرية الملكية (سانت لويس) ضابط من فرقة الشرف الملكية، والمندوب السامي لجلالة ملك فرنسا لدى دول المغرب.

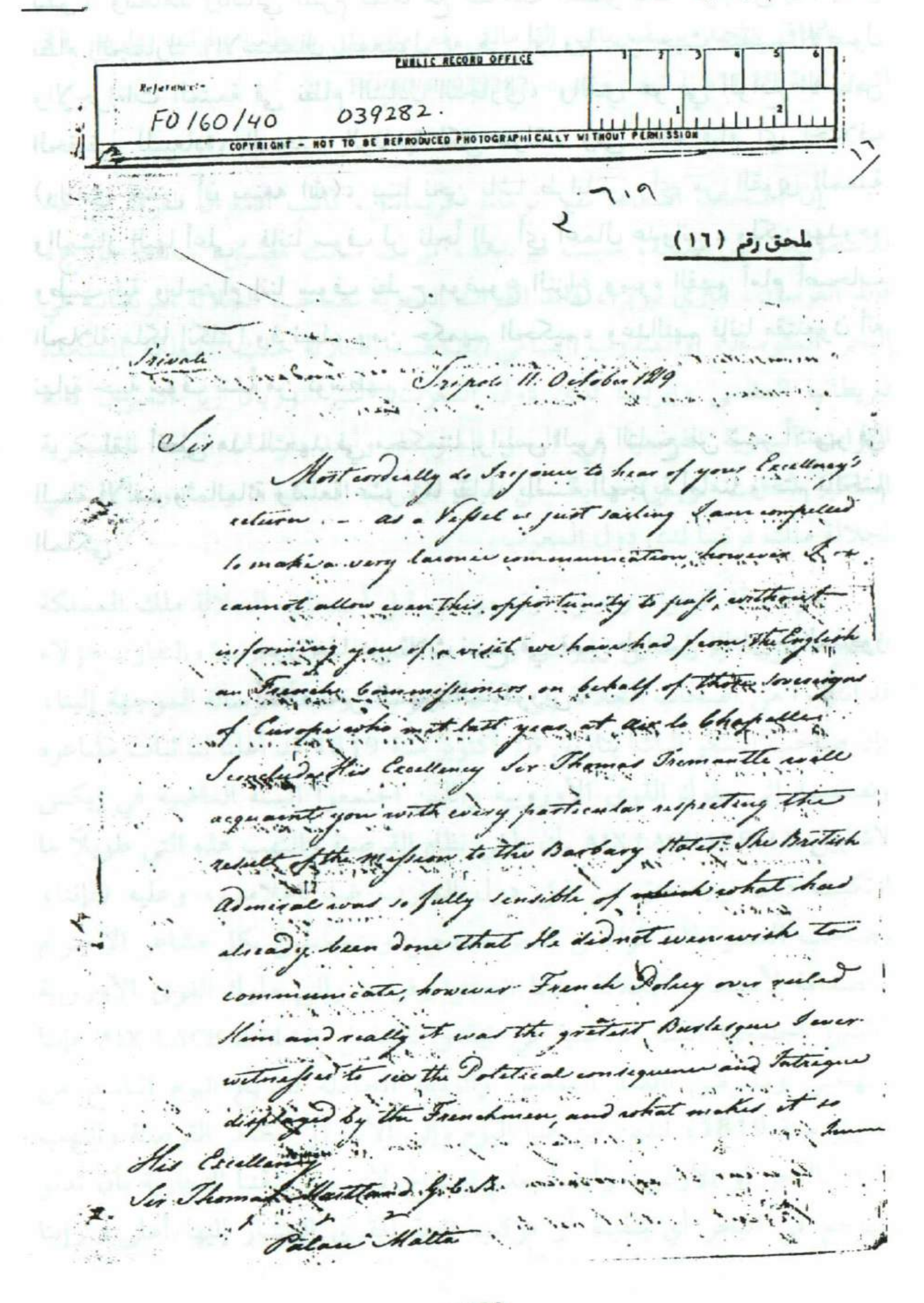
هؤلاء قد كونوا، وعينو، وتسموا من قبل أصحاب الجلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا وصاحب الجلالة ملك فرنسا والنفار ـ هؤلاء قد انتدبوا من أصحاب الجلالة إلى دول المغرب، وطبقاً للرسالة الموجهة إلينا، فإن صاحب السمو الباشا بتاريخ 8/ أكتوبر سنة 1819 قد أعلنا لنا ثبات مشاعره وتصميمه إلى ملوك القوى الأوروبية والذين اجتمعوا السنة الماضية في إيكس لاشابيل AIX LACHABELLE بأن يلغي نظام القرصنة والنهب هذه التي طويلاً ما ارتكبت دون وجه حق من قبل دول المغرب ضد إعلامهم، وعليه (فإننا، وصاحب السمو باشا طرابلس نشعر مبتهجين ومتحمسين بكل مشاعر الاحترام والصداقة لأصحاب الجلالة ملكا انجلترا وفرنسا وإلى ملوك القوى الأوروبية والذين اجتمعوا السنة الماضية في إيكس لاشابيل AIX LACHABELLE فإننا مبتهجين وملتزمين بالعقد المقدس والوثيقة الحاملة لتاريخ اليوم التاسع من أكتوبر سنة 1819، لندين من هذا اليوم وإلى الأبد كل مظاهر القرصنة والنهب سواء بالبحر أو الأرض، وأيضاً بعدم السماح لأي من سفننا التجارية بأن تدنو لتهاجم في البحر أي سفينة أو مركب تابعة للقوى المشار إليها أعلى، وإننا

نتفق، ونتعاهد وبالتالي نلتزم تماماً مع صاحب السمو باشا طرابلس بأن يطبق نظام الجمارك والاستعمال المعمول به في أوروبا من حيث تنظيم الأصول والإجراءات المتبعة في نظام التبادل التجاري، والذي هو في الواقع الأساس الحقيقي للسعادة، المجد، الرفاهية لكل دولة ـ وفي حالة قيام أي اختلاف (والذي نتمنى أن يمنعه الله)، بيننا نحن باشا طرابلس وأي من القوى المعنية والمشار إليها أعلى، فإننا سوف لن نلجأ إلى أي أعمال عدواني ـ ولكن بهدوء، وطيب نية وباحترام إننا سوف نطرح موضوع النزاع وسوء الفهم أمام أصحاب الجلالة ملكا إنكلترا وفرنسا، ومن حكمهم الحكيم، وعدالتهم فإننا مقتنعون أنه نهاية حبية سوف تنشأ من توسطهم.

لقد أعطى هذا التعهد في محكمتنا برابلس اليوم التاسع من شهر أكتوبر في السنة الألف وثمانمائة وتسعة عشر وما يقابله بالسنة الهجرية أمامنا وختم بالختم الملكي.

حرر هذا من ثلاث نسخ في قصر طرابلس بالتاريخ المذكور أعلاه نحن الشهود المذكورين.

ملحق رقم (16)



ملحق رقم (١٦)

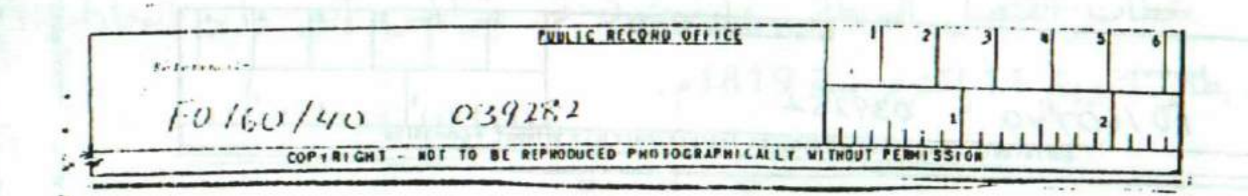
Private

Tripoli 11 October 1819

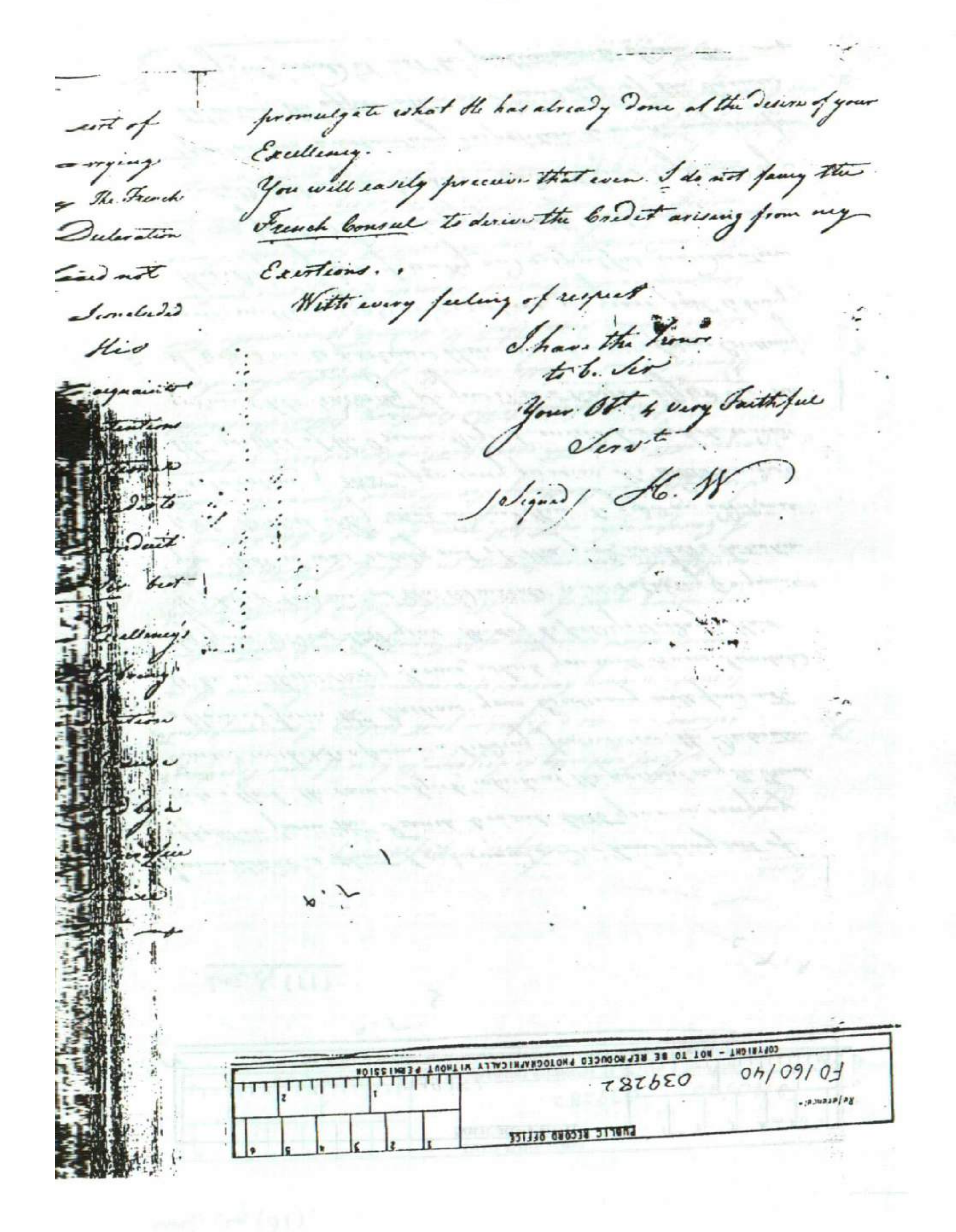
Sir

Most cordially do I rejoice to hear of your Excellency's return ... as a Vessel is just sailing I am compelled to make a very laconic communication, however I cannot allow even this opportunity to pass without informing you of a visit we have had from the English an French Commissioners on behalf of those Sovereigns of Europe who met last year at Aix la Chapelle. I conclude His Excellency Sir Thomas Fremantle will acquaint you with every particular respecting the result of the Mission to the Barbary States. The British Admiral was so fully sensible of which what had already been done that He did not even wish to communicate, however French Policy over ruled Him and really it was the greatest Burlesque I ever witnessed to see the Political consequence and Intrigue displayed by the Frenchmen, and what makes it so

His Excellency
Sir Thomas Maitland G.C.B.
Palace Malta



Inconsistent is that I experienced under hand every sort of opposition from the French Consul last year in carrying into effect the same object, which at the present day the French Consul wished to assume a leading feature in. the Declaration obtained from the Bashaw your Excellency will find not to be in those strong Terms, which you will know I concluded by your Orders last year the day before yesterday His Highness told me, as the Admirals were retiring to acquaint you that it was solely out of His good wishes & Intention to the British Flag that induced Him to give an additional Declaration, & ~~that~~ upon every occasion He would accede to the wishes of the Prince Regent. indeed his whole conduct evinces his sincerity to you it is a trivial object Sir but it vexes me to perceive there is a chance of your Excellency's unremitting zeal and exertions for years past to bring this Regency to a friendly and respectful consideration to our Great Nation, being probably unknown, because untold, but as the Bashaw's Conduct was regulated by a spontaneous & voluntary disposition to make any sacrifice to incur the approbation and Friendship of the Prince Regent, would it not be justice due to Him ~~to~~ —


promulgate what He has already done at the desire of your Excellency.

You will easily perceive that even I do not envy the French Consul to derive the Credit arising from my Exertions.

With every feeling of respect

I have the Honor
to be Sir
Your Ob^t. & very Faithful
Serv^t.
(Signed) H. W.

ملحق رقم (16):

خطاب القنصل البريطاني وارنجتون في طرابلس إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 11 اكتوبر سنة 1819م.

* * *

سيدي/

إنه ليفرح قلبي أن أعلم عن عودة سموكم، وحيث إن المركب حالما بدأت في الإبحار، إنني مرغم أن أعمل هذا الاتصال المقتضب، ولكن على أي حال، إنني لا أدع حتى هذه الفرصة أن تمر دون إعلامكم عن الزيارة التي قام بها لنا المندوبين الإنكليزي والفرنسي نيابة عن ملوك أوروبا والذين اجتمعوا السنة الماضية في اكس ـ لاشابيل AIX-LACHAPELLE وإنني أوجز قائلاً: إن صاحب السمو سير توماس تريمانتل سيطلعك عن كل تفصيل بخصوص نتيجة المهمة التي قاموا بها إلى دول المغرب. ولقد كان الأدميرال البريطاني بالغ الحساسية عما قد عمل مما جعله غير راغب في الإبلاغ. وعلى أي حال، إن السياسة الفرنسية قد هيمنت عليه وحقاً كانت منتهى السخرية التي يمكن الوقوف عليها مما يبين مدى النتائج السياسة والتضليل الذي قام بها الفرنسيون وما يجعلها متضاربة بإنني قد وقفت بالتجربة عن كل نوع من المعارضة من قبل القنصل الفرنسي. إنه في السنة الماضية حدث نفس الشيء، حيث إن القنصل الفرنسي تمنى أن يضطلع دوراً قيادياً في التعهد المقدم من الباشا والذي تجده سموكم ليس ذو مواد قوية ـ هذا التعهد الذي قمت بتسويته بناءً على أوامركم السنة الماضية.

ولقد أخبرنا سموه (أنه في الوقت الذي حاول الأدميرالات أن يفهموك أنه خارج قصده الشريف تجاه العلم البريطاني الذي جثه بأن يعطي التعهد الإضافي ـ وفي كل مناسبة أنه سيمتثل لرغبات الأمير ريجنت في كل شيء لكي يدلل على إخلاصه.

وبرغم أنه شيء غير ذا قيمة كبيرة، لكنه يضايقني أن أتكهن بوجود فرصة للحماس غير المنقطع والجهد والمتواصل من قبل سموكم خلال السنوات الماضية من أجل جعل الوصاية على العرش بأن تكون محل اعتبار للاحترام والصداقة لدولتنا العظيمة.

وحيث إن سلوكيات الباشا تنظمها اعتبارات تلقائية وإرادية وذلك من أجل تقديم أي تضحية تستهدف قبول صداقة الأمير الوصي على العرش ـ فإنه ليس من العدل من جانبه أن ينشر ما عمل بناءً على سموكم.

وإنك من السهل أن تتكهن بأنني أتوهم بأن القنصل الفرنسي سيعترف بالفضل لأي مجهود.

مع كل شعوري بالاحترام.

فإنه لمن دواعي شرفي سيدي بأن أكون خادمكم المخلص والمطيع دائماً.

توقيع/ هـ. و

ملحق رقم (17)

ملحق رقم (١٧)

Britannic Consulate 11th of April 1831

My Dear Sir

I have sent Captn Hindmarsh, to Tripoli, to assist you, in your settlements with the Bashaw, most sincerely do I hope that you may get, recover, Major Laings Papers. but you must be on your guard, not to offend him, nor to give the French, cause of complaint, I consider that he is pledged to me, for the liquidation of the just Debts of English merchants. and I shall have just cause of displeasure, if he does not fulfill his promises, — I will thank you to give me a statement, of the debts due, and which he has acknowledged to be so.

and when they will be paid according
to his promise. Mr Muscuts Agent goes
to Tripoli by the Scylla he is the
Contractor for supplying the Navy with
Beef- his conduct has given me
great satisfaction - and I am very
desirous that the Bashaw should settle
his account immediately -
Lieut Hindmarsh will give you all
the News - I remain
Your faithful
Humble Servt
[illegible]

J Crompton Esq
Tripoli

ملحق رقم (17):

خطاب مكتب رئيس السكرتارية/ مالطا إلى القنصل البريطاني في طرابلس وارنجتون بتاريخ 11 أبريل 1831 تحت رقم F0/60/51 039275 .

* * *

سيدي العزيز:

أبعث الكابتن هند ميرش إلى طرابلس لمساعدتك في أن تصفي جميع مشاكلك مع الباشا وأتمنى كذلك بأن تصل إلى اكتشاف أوراق الميجور لينج وأنصحك بأن تكون حريصاً عند تعاملك مع الباشا حتى لا تجرح شعوره وكذلك الفرنسيين.

إنني أعتبر بأن الباشا على عهد شرف معي بأن يتصرف في الديون المتراكمة على التجار الإنكليز ويصفيها وسوف يؤسفني جداً إذا لم يكن عنده وعـد. وسوف أطلب منك تقرير بكل الديون المذكورة وخاصة التي يصدق عليها الباشا.

عميل السيد موسيتش يذهب إلى طرابلس وهو المقاول الذي يمول البحرية بلحوم البقر وكانت تصرفاته هناك قد قوبلت هنا بالرضا والسرور.

إني مهتم جداً بأن الباشا يجب أن يصفي ويسوي جميع الحسابات المتعلقة فوراً.

التوقيع غير واضح

ثالثاً- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطون وتوجد في

ROLL 5 OF MICROCOPY 28

ملحق رقم (18)

James Leander Cathcart Esq.

Department of State, Philadelphia Dec.r 24th 17[illegible]

Sir,

In my letter of the 20th instant, I omitted to desire what I now may receive your earliest attention — a communication to the Department of State of the most correct information attainable of the naval force of Tripoli, the species of armed vessels, the number of their guns and men, also the nations with which that Regency is at war, the times in the year when those armed vessels are put to sea, their common cruizing ground and their modes of attack. It will likewise be very desirable to obtain the most accurate information of the several ports of Tripoli, the quality of their roads and the bars as to the depth of water and exposure to winds and the manner of entering them with safety. As soon also as you can get correct information of their form of government, their military force, how many regular troops, and their state of discipline, and their numbers and condition of the militia, you will communicate the same.

If there be some months in the year when the navigation on the Barbary coast is more dangerous than in others, you will note them accordingly, and give an account of the winds and their violence and moderation at the different seasons.

In the estimate of the stores stipulated for Tunis, of which a copy was given to Captn Eaton, instead of twelve hundred read twelve thousand cannon balls. they are supposed to weigh 60 tons which is right.

As the cypher in words will be found less troublesome than the one in letters with a keyword, it will in general be best to use the former, as well between the three consuls at Algiers, Tunis and Tripoli, and William Smith Esqr our Minister at Lisbon as with the Department of State. But if there should be any thing to communicate among the consuls or to the department of State requiring impenetrable secrecy then use the letter cypher with the key agreed on.

Great care must be taken in writing in cyphers, to avoid errors, which might have injurious consequences.

I am Sir &c.

Timothy Pickering.

N.B. A copy of the above letter to Wm Eaton Esqr Consul for Tunis.

ملحق رقم (18)

خطاب وزير الخارجية الأمريكي تيموني بيكرينج

إلى جيمس لياندر كاثكارت المحترم

وزارة الخارجية فيلادلفيا

24 ديسمبر 1798م.

* * *

سيدي

في رسالتي بتاريخ 20 من هذا الشهر طلبت منكم إبلاغنا عن كل المعلومات التي تستطيعون أن تتحصلوا عليها عن القوة البحرية في طرابلس مثل نوعية السفن المسلحة، عدد مدافعها ورجالها كذلك الدول التي لها علاقات طيبة بهم، الوقت من السنة التي تكون فيه السفن الحربية داخل البحار، مواقع الصيانة، طريقة وخطط الهجوم، كذلك أنه مهم جداً معرفة الموانىء العدة حوالى مدينة طرابلس، جودة الطرق، عمق المياه، وتأثير الرياح بها والطريقة السليمة لدخولها بأمان وكذلك معرفة طريقة الحكم في البلاد وعن القوات المسلحة نريد معرفة مدى كفائتها وعددهم. وكذلك ما هي الشهور من السنة التي يكون فيها البحر حول تلك المنطقة أهدأ من غيرها.

. . . .

. . . .[1]

وزير الخارجية

تيموني بيكرينج

(1) خارج عن الموضوع.

ملحق رقم (19)

Department of State
Washington May 21st 1801

James Leander Cathcart Esq.

Sir,

The threat of hostilities against the trade of the United States by the Bashaw, certified in your communications, and springing immediately from the Bashaw himself in a translation of his letter of 25th May last, certified by his interpreter Farfara, has determined the President to send into the Mediterranean a squadron of three frigates and a sloop of war, under Commodore Dale, by whom this is written. You will also receive from him a letter to the Bashaw from the President.

Should war have been declared or hostilities commenced, before the arrival of this squadron, it will be immediately employed in the defence and protection of our commerce, against the piratical attacks of the Bashaw's cruisers. Should war have been neither declared nor commenced, it is expected by the President that you will exert all your prudence and

and address in rendering the appearance of the Squadron and the letter from the President, subservient to the preservation of peace, and to such impressions on the Bashaw as will be most favorable to the dignity and interests of the United States. The President relies the more on the zeal and success of these exertions, as the policy of exhibiting a naval force on the coast of Barbary has long been urged by you and the other consuls. To aid your exertions on the occasion, you will be supplied by Commodore Dale, with a sum of necessary ~~which is not to exceed a sum~~ which will be communicated by ~~Commodore Dale~~. In a letter which I have written by the present opportunity to Mr. O'Brien, he is instructed to cultivate the good will of the Dey of Algiers, and to call on him for his stipulated interposition as guarantee of the Treaty between the United States and the Bashaw. You will not fail to make the best use you can of the interposition if it be afforded.

In your proceedings during the continuance of the Squadron within the reach of your communication, you will consult with the commander on all subjects where his advice may be useful, or his cooperation necessary; and on all occasions where you can, will afford every information and good office that may be useful or acceptable to him.

In one of your letters you express a wish that some fund ought to be established from which your salary could be more punctually received. In your next letter point out the place which would be most eligible; and say particularly, in the alternative of Leghorn or Algiers, which of the two you would prefer.

Mr. O'Brien is, at his own request, to be replaced by another Consul General, but on account of the present posture of our affairs, he is requested to remain at Algiers until he can be conveniently relieved, which it is hoped may soon take place.

I conclude with enjoining on you the most cordial and respectful communications with Commodore Dale and the ready assistance of him with all such useful information and other good offices as it may be in your power to render; and with offering you my sincere wishes for your success in all your measures for advancing the welfare of our country.

Exd.
DB

I am, Sir, very respectfully &c.

James Madison

ملحق رقم (19):

خطاب من السيد جيمس ماديسون بوزارة الخارجية
إلى السيد جيمس كاثكارت في طرابلس
بتاريخ 21 مايو 1801

* * *

سيدي/

التهديدات والتحرشات من طرف باشا طرابلس قد وصلت إلينا عن طريق مراسلاتكم وتأكدت لدينا. ولهذا قررت الحكومة إرسال ثلاث فرقاطات (وسلوب حربية) (وهي كما ذكرنا سفينة حربية صغيرة) تحت قيادة الكوماندورديل الذي سوف يسلمك رسالة تسلمها بدورك إلى الباشا.

وفي حالة حدوث أي مناوشات أو إعلان حرب فيجب استخدام هذه القوة فوراً ولحماية مصالحنا، أما إذا لم تتكرر مثل هذه التحركات عند وصول القوة فبإمكانك تقديم شرح حكيم ومناسب لحكومة طرابلس يتعلق بمعاهدة السلام القائمة بين البلدين ومحاولة تهدئة الموقف وتحسين العلاقات.

عند تواجد القوة على الشواطىء الطرابلسية يجب عليك أن تكون على اتصال دائم بقائدها الكوماندورديل وإيفاده بكل المعلومات التي تتحصل عليها ويمكنها أن تفيد حكومتنا ....

....

.............................(1)...

جيمس ماديسون

(1) خارج عن الموضوع.

ملحق رقم (20)

Department of State
Washington 20 May 1801

William Eaton Esqr.

Sir,

Your letters of 3d & 15 April, 6 October, 1. 9. 10. 15.
16. 17. 25. 29 & 31 November and 3d December have been received since the
date of Mr. Lincoln's letter by the Grand Turk which sailed from New
York in March last, with the third cargo of Regalia for Tunis. The
proofs which have been given by the Bashaw of Tripoli, of hostile designs
against the United States, have, as you will learn from Commodore Dale,
determined the President to send into the Mediterranean a squadron
of three Frigates and a sloop of war under the command of that officer,
Should war have been declared or hostilities commenced, this force will
be immediately employed in the defence and protection of our commerce
against the piracies of that regency. It is hoped that the contagion will
not have spread either to Tunis or Algiers; but should one or both of them
have followed the perfidious example, their corsairs will be equally re-
pelled and punished.

The policy of exhibiting a naval force on the coast of
Barbary, has long been urged by yourself and the other Consuls. The
present.

27

present moment so peculiarly favourable for the experiment, not only as it is a provision against an immediate danger, but as we are now at peace and amity with all the rest of the world and as the force employed would if at home be at nearly the same expense with less advantage to our mariners. The President has therefore every reason to expect the utmost exertions of your prudence and address in giving the measure an impression most advantageous to the character and interests of the United States. In effecting this object, the means must be left in a great degree to your knowledge of the local and other circumstances which cannot be understood at this distance. You will of course take due pains to satisfy the Bey that the United States are desirous of maintaining peace with all nations, who are willing to live in peace, that they have given abundant evidence of their disposition to cultivate the friendship of the Barbary Regencies and of himself in particular and that if the flag of the United States should be engaged in war with either of them, it will be a war of defence and necessity, not of choice or provocation. You will also give every friendly explanation and assurance on this occasion, which may be requisite for the Consuls and Agents of other powers residing at Tunis.

You are authorized to inform the Bey of Tunis, that a vessel is now preparing to take on the cargo, which will complete the Regalia due to him, and that no time will be lost in getting her on her voyage. The jewels, to the amount of 240.000, have as you know, been ordered to be prepared in London. On the 25th December last Mr King wrote: "I have concluded to take immediate measures to provide the jewels, enumerated in the list furnished by Mr Eaton. Some of the articles can be soon prepared and sent; others including the arms and almost all the jewelry will require a long time to be prepared." If they are essential to the preservation of peace and the benefits of the Treaty with the Bey, they must be yielded to him. The demand is nevertheless deemed so extortionate that the President expects from you every practicable exertion to get rid of it or as much as circumstances will permit you to withhold. The articles withdrawn from the present, may be preserved to be applied on some future occasion which may demand them.

It will be agreeable both to the humanity

of the President and the policy of your situation, to render kind offices to the Italian and all others within your Consulate, but you cannot be permitted to accept an appointment from any other Government than the United States.

The ship purchased by you, being foreign built, is excluded by a construction of our laws from having a Mediterranean passport.

The President has taken into consideration your request of leave of absence, and thinks it might be too injurious to the affairs of the United States, especially during the present critical state of the Mediterranean. [You will perhaps be the less anxious yourself for such an indulgence, which seems to have been suggested by the collision of sentiments between Mr. O'Brien and you, when you learn, that Mr. O'Brien is to be replaced, at his own request by another Consul General. The return of the squadron will furnish a safe opportunity for transmitting your accounts to government.]

I conclude with enjoining on you the most cordial and respectful communications with Commodore Dale, and the ready assistance of him with all such useful information and other good offices as it may be in your power to render; and with offering you my sincere wishes for your success in all your measures for advancing the welfare of our country.

I am Sir, very respectfully, &c.

James Madison

ملحق رقم (20):

خطاب من السيد جيمس ماديسون من وزارة الخارجية بواشنطون إلى السيد ويليام إيتون بتونس

بتاريخ 20 مايو 1801.

* * *

الجزء الأول من الرسالة تتكلم عن وصول عدة رسائل إلى الوزارة من تونس ويعلمهم بأن خبر وصول السفينة جراند تورك قد وصلهم وكذلك يخبره بأن رئيس الولايات المتحدة قد قرر وفعلاً إرسال عدد أربع قطع حربية إلى البحر الأبيض المتوسط بعد أن وصلت بين أيديهم الأدلة القاطعة بالتحرشات الطرابلسية على المصالح التجارية الأمريكية بتلك المنطقة وكانت قيادة القوة قد سلمت إلى الكوماندورديل.

ويعلمه عند وصول هذه القوة فهي يجب استعمالها فوراً ضد السفن الطرابلسية إذا تحرشت مرة أخرى علينا وكذلك يجب التصرف كذلك بنفس الأسولب في حالة قيام أي من الحكومات الأخرى وهي تونس والجزائر. ولكن في نفس الوقت يطلب منه محاولة إرضاء باشاوات المنطقة والتحسن إليهم وإظهار روح السلم لهم لعل ذلك يمنع وقوع مجابهة بيننا وبينهم.

.... (1)

السفن المرسلة:

3 فرقاطات.

1 سفينة حربية (وهذه سفينة صغيرة تتواجد المدافع على ظهرها فقط).

جيمس ماديسون

---

(1) خارج عن الموضوع.

ملحق رقم (21)

Department of State
Washington 21st May 1801

[illegible] ... the designs of the Bashaw of Tripoli against the commerce of the United States ... such as to impose on the President the obligation of making immediately the most effectual provision within his authority for the defence and protection of our Mediterranean commerce in case it should be attacked from that quarter. Of the last portion of frigates... to be kept as a peace establishment. Out of this force, three frigates and also a sloop of war have been equipped, and will sail for the Mediterranean in a few days under the command of Commodore Dale. Should war have been declared or hostilities actually be commenced against our trade, this force will be employed in the most effectual manner for its safety. Should the means which have been or may be employed to obviate the necessity of such an application of this force be successful, the squadron after cruising a sufficient time in the Mediterranean, perhaps if circumstances should not render it inadvisable, as far as the Levant and towards Constantinople, will return to the United States.

The expedition will, by this means, be not without its use, whatever may be the state of things on its arrival. It will have the effect from which so much advantage has been promised by our Consuls and others, of exhibiting to the Barbary powers a respectable specimen of the naval faculties of the United States. It will exercise our Mariners and instruct our Officers in the line of their service, and in a sea which it may be particularly useful for them to understand. And as they form a part of the peace establishment the measure will add but inconsiderably to the expense otherwise to be incurred. The United States being now happily in peace and amity with all the European powers, the moment is the more favourable in that view of the subject.

The President has thought proper that this early information and explanation should be given to you, that being fully possessed of the causes and object of the expedition, you may guard it against any misconstruction or misrepresentation that may by possibility be attached to it; and moreover prepare the Government where you are, to lend to the Squadron such hospitalities and accommodations in its ports or elsewhere as:

45

as opportunities may claim, and as it would be incumbent on the United States to reciprocate.

The friendly disposition felt by the United States towards ______ justifies them in their confidence that no ... proof of a like disposition will be withheld, and of this pleasing disposition you are authorized and instructed by the President, on all proper occasions, to give the most explicit and cordial assurances.

I have the honor to be &c.

James Madison.

3 copies sent to Rufus King, London → ٣ نسخ لندن
3 . sent to David Humphreys, Madrid ٣ " مدريد
3 . Ditto to William Smith, Lisbon ٣ " لشبونة
2 . Ditto to William Vans Murray, Hague ٢ نسخة

ملحق رقم (21):

خطاب وزير الخارجية الأمريكي

واشنطون في 21 مايو 1801

* * *

رسالة موجهة إلى كل من:

1 ـ السيد روفوس كينج، لندن، 3 نسخ .

2 ـ السيد دافيد همفريز، مدريد، 3 نسخ.

3 ـ السيد وليام سميت، لشبونه، 3 نسخ.

4 ـ السيد ويليام فان ماري، 2 نسخ.

منذ مدة طويلة وتحركات باشا طرابلس تبين سوء نية وعداوة ضد الولايات المتحدة.

وفي المدة الأخيرة التهديدات والأدلة القاطعة أجبرت رئيس الولايات المتحدة على أن يأخذ قرارات حازمة لحماية المصالح التجارية الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط تحسباً من أي هجوم من تلك الجهة. وفي الجلسة الأخيرة للكونغرس قرر اعتماد ستة فرقاطات لحماية المنطقة. ومن هذه القوة تقرر تجهيز ثلاث فرقاطات (وسلوب) (سفينة حربية صغيرة) وإبحارها إلى البحر الأبيض المتوسط في خلال الأيام القليلة القادمة بقيادة الكوماندور ديل. وفي حالة قيام أي تحرشات أو إعلان حرب ضد مصالحنا التجارية فإن هذه القوة سوف تستخدم بطريقة لكي تحمي مصالحنا وعند نجاح هذه القوة في السيطرة على الموقف واستتباب الأمن هناك سوف تبقى لمدة قصيرة أخرى بعدها ترجع إلى الولايات المتحدة.

هذه الحملة سوف تكون مفيدة حتى ولو لم تضطر هذه القوة للاشتباك في أي قتال. لأنها سوف تحقق كل النتائج التي ذكرها جميع قناصل المنطقة بإرسال قوة لاستعراضها أمام كل رؤوساء البرابرة. وفيها كذلك تدريب جيد لبحارينا

وخبرة مفيدة لمعرفة أجواء وتضاريس تلك البحار وبما أن الولايات المتحدة الآن تربطها علاقات ومعاهدات صداقة بمعظم الدول الأوروبية فنعتقد بأن هذا هو الوقت المناسب لإرسال مثال هذه القوة.

إنه قرار حكيم وسليم من طرف رئيس الولايات المتحدة لإبلاغكم بهذه الخطوات حتى تستطيعون حماية هذه القوة من كل المغالطات التي قد تحدث مثل رسائل كاذبة وتأويل في بعض الرسائل التي ترسل إلى القوة وكذلك هذا القرار يخولكم بأن تتصلوا بحكومات الدول التي أنتم بها وشرح الموقف لهم حتى يقوموا بالترحاب بهذه السفن وتقديم جميع المعونات اللازمة.

أخيراً يجب عليكم جميعاً الالتزام بالحكمة والتعقل وتقديم جميع التأمينات للقوة.

جيمس ماديسون

ملحق رقم (22)

Robt. R. Livingston Esqr. Monticello Sepr. 4th 1801

Dear Sir,

Information is just received that the Sloop of War the Maryland, has arrived with dispatches from Mr. Murray and Mr. Dawson. By some accident the dispatches tho' forwarded from Washington have not yet got to hand. It appears however by letters alluding to their contents, that an objection is made by the French Government to the Treaty in the form given to it by striking out the second article. It is extremely probable that this is an ostensible objection only, the real one being drawn from the nature of particular articles which a change of circumstances has rendered less admissible than they were calculated to be in the posture of Europe at the date of the Treaty. Be this as it may, it is understood that a ratification has not taken place and that Mr. Murray is engaged in negotiations on the subject. It also appears by official information that the Bashaw of Tripoli declared War against the United States before the middle of May last, and consequently that the succour of the Boston in the Mediterranean ought not to be unnecessarily delayed, if she is to go at all. These considerations have led the President to determine that you should embark as soon as the Frigate can be made ready to receive you. She will land you at Bordeaux and proceed immediately to her destination. The Secretary of the Navy to whom the President communicates his determination by the present Mail, will give you such information as will best enable you to regulate your movements in concert with those of the Frigate. Your instructions and other necessary documents will be transmitted with as little delay as is permitted by that which has happened to the dispatches.

Mr. Graham the Secretary to the Legation to Madrid being now ready to join Mr. Pinckney, will probably find it most convenient to be one of the companions of your voyage.

With sentiments of the highest respect &c.

James Madison

ملحق رقم (22):

خطاب وزير الخارجية الأمريكي جيمس ماديسون
إلى ليفينجستون المحترم في مونت تشيلو
4 سبتمبر 1801

* * *

سيدي العزيز

معلومات وصلتني حالاً عن وصول السفينة الحربية ميري لاند تحمل رسائل من كل من السيد ماري والسيد دانسون. بسبب حادثة غامضة فإن الرسائل التي أرسلت قبل هذه من واشنطون لم تصلني بعد.

ويتضح لي بعد الاطلاع على الرسائل السابقة أن الحكومة الفرنسية معترضة على المعاهدة وشطب المادة الثانية منها واعتقادي بأن الحكومة الفرنسية لا تعارض فعلاً على هذه النقطة بالذات ولكن يوجد بعض النقاط أو المواد الأخرى التي تريد تعديلها وذلك لظروف عدة حصلت لا تتفق مع آرائهم.

على العموم فقد كلفنا السيد ماري بدء حوار معهم للوصول إلى نتيجة مرضية.

كذلك يتضح عن طريق معلومات رسمية بأن باشا طرابلس قد أعلن الحرب ضد الولايات المتحدة في منتصف مايو الماضي ولهذا فإن الصيانة التي تقومون بها للفرقاطة بوسطون يجب ألا تتأخر في البحر الأبيض المتوسط وبسبب هذه الظروف يأمرك الرئيس بأن تستقل هذه الفرقاطة فور إصلاحها. سوف تنزلك الفرقاطة في بوردو وتستمر هي إلى هدفها. سوف يقوم الرئيس بإرسال تعليماته إلى وزير البحرية الذي بدوره سوف يرسلها إليك حتى تكون تحركاتك سليمة ومعروفة وتكون على اتصال دائم بالفرقاطة.

السيد جراهام سوف يكون سعيداً جداً بأن يرافقك في مهمتك ويقدم كل المساعدة المطلوبة.

جيمس ماديسون

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

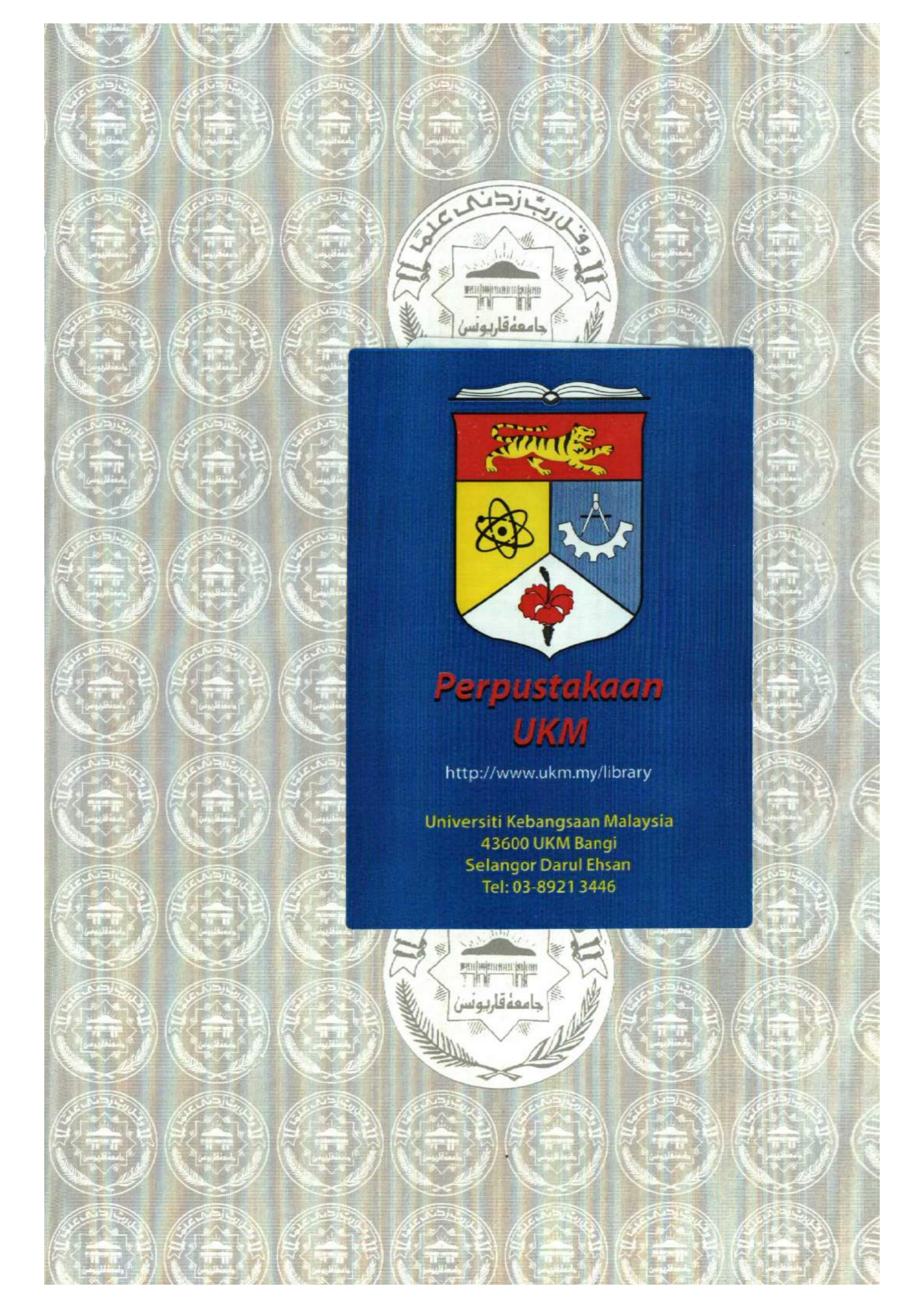
الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

رقم الايداع 96/2315

دار الكتب الوطنية – بنغازي



Perpustakaan
UKM
http://www.ukm.my/library
Universiti Kebangsaan Malaysia
43600 UKM Bangi
Selangor Darul Ehsan
Tel: 03-8921 3446
جامعة قاريونس